# تاريخ مطبعة بولاق

## ولمحة في تاريخ الطباعة في بلدان الشرق الأوسط

تأليف

د. أبو الفتوح رضوان

تقديم

محمد شفيق غربال

الكتاب: تاريخ مطبعة بولاق.. ولمحة في تاريخ الطباعة في بلدان الشرق الأوسط

الكاتب: د. أبو الفتوح رضوان

تقديم: مُحَمَّد شفيق غربال

الطبعة: ٢٠٢٢

الطبعة الأولى ١٩٥٣

الناشر: وكالة الصحافة العربية ( ناشرون)

٥ ش عبد المنعم سالم – الوحدة العربية – مدكور- الهرم –
الجيزة - جمهورية مصر العربية
هاتف : ٣٥٨٢٥٢٩٣ ـ ٣٥٨٦٧٥٧٦ ـ ٣٥٨٦٧٥٧٥
فاكس : ٣٥٨٧٨٣٧٣

http://www. bookapa.com E-mail: info@bookapa.com



دار الكتب المصرية
فهرسة أثناء النشر

رضوان ، أبو الفتوح
تاريخ مطبعة بولاق.. ولمحة في تاريخ الطباعة في بلدان الشرق الأوسط/
د. أبو الفتوح رضوان, تقديم: مُحَمَّد شفيق غربال
– الجيزة – وكالة الصحافة العربية.
٤٦٢ ص، ١٨*٢١ سم.
الترقيم الدولى: ٣ – ٤٥٠ – ٩٩١ – ٩٧٧– ٩٧٨
أ – العنوان رقم الإيداع : ٥٠٨٢ / ٢٠٢٢

# تاريخ مطبعة بولاق

## ولمحة في تاريخ الطباعة في بلدان الشرق الأوسط





## تقديم الكتاب

يرجع وضع هذه الرسالة إلى اتجاهين اتخذهما قسم التاريخ الحديث بكلية الآداب منذ ما يقرب من ربع قرن، أحد هذين الاتجاهين يرجع إلى شعور القسم إذ ذاك بأن مباحث السياسة الخارجية والفتوح الحربية قد نالت من عناية الباحثين قدرًا عظيمًا، وأنها قد طغت في الواقع على مباحث أخرى عمرانية قد تكون أقل لمعانًا، ولكنها لا تقل عنها استحقاقًا للالتفات والتقدير. وأما الاتجاه الآخر فيرجع إلى الظرف المواتي للمؤرخين حينما يسرت العناية بالوثائق الأصلية لهم وسائل الرجوع إليها.

وكان من أثر الاتجاهين أن اختار الدكتور أبو الفتوح رضوان (كما أصبح فيما بعد) موضوع "تاريخ مطبعة بولاق" كرسالة لدرجة الماجستير، وقد عمل في الرسالة بجد، ووفقًا لمناهج البحث القويمة، ونالت الرسالة تقدير لجنة الحكم، وحققت لقسم التاريخ ما كان يرجوه منها ومن أخواتها من الرسائل التي ألفت عن الإصلاحات والمقومات التي جعلت مصر دولة حديثة.

وكم كان قسم التاريخ يتمنى أن يتاح لهذه الرسالة النشر، ولكن وسائل النشر الجامعي عجزت حينئذ عن مجاراة حركة البحث التاريخي. ولا أدري إن كانت قد سبقتها في آن!

على أن الرسالة غير المنشورة استفاد منها بعض الكتاب بإذن أو بغير إذن لا أعرف!

وانصرف صاحبها أبو الفتوح لدراساته في التربية وفلسفتها في مصر وفي أمريكا، وقدر له أن ينشر مؤلفه الكبير في التربية باللغة الإنجليزية قبل أن يبعث رسالته الأولى عن تاريخ مطبعة بولاق من مرقدها وينشرها بين قومه عن طريق مطبعة بولاق نفسها، فوصل بذلك بين بدئه وحاضره في البحث العلمي.

ولست أدري أن هذا الوصل أمر مادي فقط، بل أذهب إلى الزعم أن الفصل بين الرسالة والكتاب زمني فقط، وأن أبو الفتوح حينما ألف في غابر التربية المصرية وحاضرها اتخذ من مباحثه في مطبعة بولاق وفي تاريخ الطباعة محورًا للحقائق التي قررها عن ماضي الثقافة المصرية السابق للطباعة والمعاصر لها واللاحق بها. فعل ذلك حينما درس أسباب إنشاء

المطبعة وأهدافها. وفعل ذلك حينما تعرض لسياستها في النشر. ما طبعت وما نجبت. وفعل ذلك حينما حلل الكتب وموضوعاتها ومبلغ رواجها وانتشارها. وفعل ذلك حينما تعرض للكتاب في حياة المعلم والمتعلم وفي الثقافة العامة. فالصلة إذن قائمة والروابط ظاهرة ومبلغ استفادة المؤرخ لفلسفة التربية من بحثه في الطباعة والمطبعة واضح. ولعل نشر الرسالة بعد نشر الكتاب يزيد الانتفاع بها بما يثير في نفس قارئ الكتاب من شوق لتوثيق علمه بركن أساسي من أركان الثقافة المصرية.

والواقع أن رسالة الدكتور أبو الفتوح توثق العلم بموضوعها. توثقه عن طريقيه القويمين: جلاء الوضع العام للموضوع على أوضح صورة من جهة، والتحقيق الدقيق لعناصره ومسائله وتفصيلاته من الجهة الأخرى. ولا خير في إحدى الجهتين دون الأخرى.

والأثر الذي تتركه الرسالة في نفسي أن الطباعة العربية المصرية لم تحدث أول الأمر ما أحدثته الطباعة الأوربية في حركات النهضة والإصلاح الديني في الاختمار الثوري أو الانقلابي؛ ففي التعليم الأزهري مثلا لم تغير ولم تعدل من طرائفه في القليل أو الكثير، ولا يعدو الأمر طبع المتون والحواشي والتقارير بدلا من استنساخها باليد. ولكنها عاونت دون شك على نشر التعليم الآخر الحكومي بما قدمته من كتب ومراجع.

هذا من حيث التعليم بالمعنى الضيق. أما من حيث المجتمع المصري بصفة عامة فإني أرى أن الطباعة كانت أداة من أقوى الأدوات في تثبت ودعم الإدارة المركزة النافذة السلطان التي تقترن باسم مُحَمَّد علي. هذا أول الأمر؛ على أنها ما لبثت حينما تحررت (أي الطباعة) قرب نهاية حكم الخديوي إسماعيل أن تحولت إلى أداة من أدوات النهوض القوي والحياة الفكرية الصحيحة.

فموضوع هذا الكتاب أينما قلبته شائق حيوي، أهنئ مؤلفه إذ وفق لنشره، وأهنئ نفسي ذلك فقد تتبعته فكرة ورأيته، وفي يدي الدكتور أبو الفتوح إلى أن بلغ درجة التوفيق التي يراها القارئ في كل فصل من فصوله.

مُحَمَّد شفيق غربال

فبراير سنة ١٩٥٣

## تاريخ البحث

في شهر مايو سنة ١٩٣٦ تقدمت بهذا البحث في تاريخ مطبعة بولاق إلى كلية الآداب بالجامعة المصرية، فأجازتني عليه لدرجة الماجستير في الآداب بمرتبة الشرف. وقد ورد في تقرير لجنة الامتحان[١]: "الرسالة قيمة وجديدة وصل فيها الكاتب إلى نتائج مهمة في موضوعها وهي جديرة بالنشر". على أن توصية اللجنة لم تنفذ لأن كلية الآداب كانت منشغلة في ذلك الوقت بمشروعات أخرى. وأخذت أعد العدة لنشر البحث بنفسي، وقلت في يدي أسبابه، ثم طرأ ما صرفني عن المشروع إذ اتخذت وجهتي في الحياة طريقًا غير طريقه.

كنت في شك من قيمة التاريخ كما كنت أشتغل بتدريسه في المدارس في ذلك الوقت؛ إذ لم يكن يخرج عن حوادث تدرس مستقلة عن مشكلات العصر واتجاهات مستقبلة. وشعرت أني في حاجة إلى فلسفة تنير لي طريق تدريسه. وكان أستاذنا إسماعيل القباني قد بدأ ينظم دراسة علم التربية في مصر، والتفت حوله طائفة جادة من الشبان، تتلمذوا عليه، فدخلت في زمرتهم لأني وجدت أن علم التربية أقرب العلوم إلى علم التاريخ كما صورته لنفسي، ووجدت فيه ميدانًا أستطيع أن أرضي فيه حبي للتاريخ وفلسفته كما صنعتها لنفسي.

ولا غرابة في ذلك، فالتاريخ هو علم ماضي المدنية الإنسانية وحاضرها، والتربية هي علم تجديد هذه المدنية، والتاريخ يجب أن يكون وصفًا وتسبيبا لمشكلات مدنية قائمة، والتربية هي فن صناعة مدنية جديدة؛ فالصلة بينهما وثيقة والاشتغال بهما معًا هو تمامهما معًا. وتركت التاريخ كما فهمه الناس واشتغلت بالتاريخ والتربية معًا كما فهمتهما، وكنت أعتقد أني زدت اشتغالا بالتاريخ حين اشتغلت بفن صناعته.

(١) كانت لجنة الامتحان مؤلفة من الأستاذ محمد شفيق غربال والأستاذ أحمد أمين والدكتور محمد مصطفى زيادة.

وفي غمرة البحث الجديد نسيت تاريخ مطبعة بولاق وفي القلب غصة لعدم نشره على الناس، لا لأني كنت مفتونًا به بل لأن شأني معه كان كشأن الوالد الذي لا يهدأ حتى يتم نضج ولده، وتمام نضج البحث نشره.

وبعد عشر سنوات تنبه لهذا الكتاب أستاذي الدكتور عبد العزيز القوصي عميد معهد التربية للمعلمين، فاقترح نشره على رجل جمع بين الفن والعلم هو الأستاذ مُحَمَّد يوسف همام (المدير السابق لمطبعة بولاق الأميرية)، فطلب الأستاذ همام الكتاب وفحصه ثم اقترح على وزارة المالية أن يطبع بالمطبعة التي كتب ليؤرخها فأذنت. عمل هذا وفاء للمؤسسة التي كان يديرها والتي خلقت – أكثر من أي عامل آخر بمفرده – مصر الحديثة.

## الأبحاث السابقة

ولفن الطباعة بمصر، وبخاصة مطبعة بولاق، تاريخ فريد لم يلتفت إليه الكثيرون على صلة السببية بينه وبين نهضة مصر في العصر الحديث. ومن الغريب أن الاهتمام القليل الذي حظي به أتى من ناحية بعض الأجانب. وتنحصر الكتابات في تاريخ مطبعة بولاق في أوصاف للمطبعة وردت في كتب السياح الذين زاروا مصر منذ عهد مُحَمَّد علي، ومقالات كتبت عن المطبعة – كتبها بعض الأجانب المعاصرين لإنشائها على سبيل الوصف. أو الأجانب المتأخرين على سبيل البحث وإن لم تستقم لهم وسائله.

أما الأوصاف الواردة في كتب الرحلات فيجدها الباحث في كل الكتب التي ألفها السياح العديدون الذين اجتذبتهم نهضة مصر الحديثة إلى زيارة مصر. وهي أوصاف مقتضبة في الأعم الأغلب، مطولة بعض الشيء في القليل النادر. وأهم من عنوا بالمطبعة من هؤلاء السياح السائح الإيطالي بروكي **Brooceli** الذي كانت زيارته لمصر معاصرة لإنشاء المطبعة. ثم السائحة لشنجن **Lushington** التي زارت مصر في سنتي ١٨٢٧ و١٨٢٨، ثم السائحان الفرنسيان ميشو **Michaud** وبوجولا **Poujoulat** وزارا مصر في سنتي ١٨٣٠ و١٨٣١، ثم السائح لندساي **Lindsay** الذي زارها سنة ١٨٢٨ وكتاباتهم مجرد أوصاف لبعض نشاط المطبعة حدده اهتمام الكاتب نفسه ووقت زيارته ولم تبلغ إحداها أن تكون بحثًا أو استقصاء.

أما كتابات المعاصرين الذين قصدوا إلى التأريخ فقليلة جدًا، أولها ما ورد في الجزء السادس عشر تاريخ المستشرق هامر **Hammer** وهو لا يعدو أن يكون ثبتًا بمطبوعات

مطبعة بولاق حتى سنة ١٨٣٠م، ويحتوي على أسماء ثمانية وثلاثين كتابًا مرتبة حسب تواريخ نشرها. ثم مقالة كتبها رينو **Reimaud** في سنة ١٨٣١، وهي ثبت بأسماء خمسة وخمسين كتابًا من مطبوعات بولاق، مرتبة حسب الموضوعات في اثني عشر قسمًا: كتب النحو، المعاجم، التاريخ، الدين، الأدب، المراسلات، الحساب والهندسة، الطب، الزراعة والصناعة، فن الحرب، الملاحة البحرية. وقدم لهذا الثبت بمقدمة قصيرة تكلم فيها عن السبب الذي من أجله أنشئت مطبعة بولاق، ثم نقد لمطبوعاتها، وهي مقدمة لم يصادف الكاتب فيها كثير من الصواب. ثم مقالة ثانية كتبها الدكتور بيرون **Perun** ناظر مدرسة الطب المصرية في سنة ١٨٤٣. وتناول الكاتب في هذه المقالة مدارس مصر ومطبعتها، وهي مقالة ذات قيمة كبيرة إذ أنها تلقى ضوءاً ساطعًا على ناحية من نواحي مطبعة بولاق لم يعن بها أحد آخر ممن كتبوا عنها، وهي نظام الطبع على نفقة الملتزمين بالمطبعة، ولولا هذه المقالة لافتقدنا هذه الناحية على أهميتها. ثم مقالة كتبها بيانكي **Bianechi** في نفس السنة، وهي تحتوي على ثبت بمطبوعات بولاق التي صدرت كتب الطب والهندسة والزراعة وفن الحرب والعلوم الطبيعية والرياضية التي زاحمت كتب العصور الوسطى، فانتزعت العقول من سيطرة التقليد وأطلقت الذكاء الإنساني عنان التفكير والاستنباط، ووجهت تفكير المصريين نحو مشكلات الحاضر وآمال المستقبل، وكانت أسيرة الماضي العتيق إن فكرت في المستقبل ففي ظلام القبر.

إن تاريخ النهضة المصرية الحديثة يجب أن يبدأ بتاريخ مطبعة بولاق فمنها انبعث النور: نور العلوم الطبيعية الذي بدد ظلمات الجهل وحرر العقول من الخرافات. وفي حجراتها خلق عصر جديد بتفكير جديد وآراء جديدة وآمال تصلح للخلود. وعلى آلاتها طبعت عقلية مصر الحديثة – تلك العقلية التي كونت الإمبراطورية المصرية في القرن التاسع عشر، والتي وطدت نظام الحكم الديمقراطي في مصر في القرن العشرين، والتي أنشأت الجامعات الحديثة في هذا العصر، والتي أقامت الزراعة المصرية على أسس علمية، والتي جعلت مصر زعيمة العالم الشرقي وحلقة الاتصال بين المدنية الحديثة وبين أقطاره المختلفة.

إن الفرق بين مصر في العصر الحديث ومصر في العصور القديمة والوسطى هو الفرق بين عقليتين – عقلية حديثة اعترفت بحق الذكاء الإنساني في حرية التفكير، واعتقدت في قدرته على إيجاد الحلول وخلق القيم وتوجيه الإنسانية حسب مقتضيات الحياة في الحاضر وغاياتها في المستقبل، لا على أساس قيم مطلقة مستمدة من غير الخبرة الإنسانية على هذه الأرض. والعقلية

الحديثة هي من صنع العلم الطبيعي الحديث. ومطبعة بولاق هي التي منها انبثق نور هذا العلم. ومن هنا يأتي العجب من إهمال تاريخ مطبعة بولاق إلى منتصف القرن العشرين دون أن يكتب.

## منهج البحث

ولم يكن بالكتابات التي سبقت الإشارة إليها مادة تكفي لكتابة تاريخ مطبعة بولاق، فهي مقتضبة متضاربة الحقائق ليس بها ما تبلغ قوته أن يؤخذ دليلاً على غيره. فعمدت إلى الوثائق الأصلية المحفوظة بقسم المحفوظات التاريخية بقصر عابدين، وبدار المحفوظات العمومية بالقلعة فوجدت ثروة من الحقائق والحوادث والأخبار المتعلقة بالمطبعة.

على أن كثيرًا من وثائق المطبعة في أول عهدها مفتقد تمامًا؛ نظرًا لأنها أنشئت في أوائل عصر محمد علي سنة ١٨٢٠م قبل أن تدون الدواوين وتنشأ الدفاتر وتنظم حركة القيد في سنة ١٨٢٦م. وليس ضياع أوراق المطبعة في الفترة الأولى من تاريخها بالشيء الجديد. والدليل على ذلك أن الخديوي إسماعيل رأى أن تجمع الوثائق الخاصة بمنشآت جده في دفتر واحد. وجمعت الوثائق في سجل سمي "دفتر مجموع أوامر ولوائح خاصة بمصالح متعددة" ومازال هذا السجل الضخم موجودًا بقسم المحفوظات التاريخية بعابدين وفيه وثائق مهمة عن معظم مؤسسات محمد علي ولكنه خلو من أي شيء عن مطبعة بولاق.

وترددت وقت كتابة هذا البحث على مطبعة بولاق نفسها، وعاينت مكانها وأبنيتها واتصلت برجالها المعمرين وسمعت روايات لها قيمتها في تاريخها وتحديد مكانها. وفيها اطلعت على أقدم وثيقة لمطبعة بولاق، وهي اللوحة التذكارية التي وضعها محمد علي بيده عند تأسيس المطبعة وقد نقش عليها سنة إنشائها بالتاريخ الهجري، وهي وثيقة لم يكن قد استخدمها أحد ممن كتبوا عن المطبعة باستثناء المغفور له الأستاذ محمد أمين بهجت الذي كان مديرًا لها وقت اشتغالي بالبحث في تاريخها.

ومهما يكن من أمر اقتضاب أوصاف السياح وخطأ المؤرخين ونقص الأوراق الرسمية فقد أمكن بالجمع بين الطائفتين وأخذهما معًا بالمقارنة الدقيقة والنقد الشديد أن نضع تاريخًا صحيحًا لمطبعة بولاق. ولم نأخذ فكرة أو حادثة عن كاتب أو سائح إلا إذا أيدها شيء من الوثائق الرسمية التي عثرنا عليها، أو ما لا يقل عن الوثائق قيمة وثقة كروايات المعمرين فيما تجوز فيه الرواية. ومع التضييق على نفسي على هذا النحو فقد أمكن أن أكتب تاريخًا مفصلاً

لكثير من مظاهر فن الطباعة في مصر. على أني لا داعي لهذا البحث العصمة أو الكمال وحسبي أني فتحت بابه وحققت كثيرًا من حوادثه وكشفت كثيرًا من حقائقه؛ وأترك الباب مفتوحًا لغيري من الباحثين، فلا يزال المجال يتطلب كثيرًا من الجهد خصوصًا وأن كل وثائق التاريخ المصري... ومعظمها مكتوب باللغة التركية — لم تترجم بعد ولم تنشر، ومن المحتمل جدًا أن تكشف الترجمة عن وثائق لم نطلع عليها تكمل الصورة التي رسمتها على قدر ما سمحت لي المادة التاريخية التي تيسر لي الحصول عليها.

والمجال يستدعي أن أقول كلمة موجزة عن المذهب الذي اصطنعته في كتابة التاريخ الذي أنا بصدد التقديم له. فهناك مذهبان للتاريخ: مذهب بعمد أصحابه إلى سرد القصة التاريخية كما حققوها دون تفنيد للروايات. أو تصحيح المشهور منها، أو مناقشة من سبق من الكتاب بوجهة نظر مخالفة وهو على حد تعبير أستاذنا عميد التاريخ المصري شفيق غربال مذهب من "يشيد البناء ثم بعد أن يقيمه لا يكلف الناظر رؤية الحبال والأخشاب، وإنما يعرض فنه واضحا وقد أخفى مستلزمات البناء ومخلفات العمارة" ومذهب آخر يعمد أصحابه إلى مناقشة السائد من الآراء ودحض الزائف منها أولاً ثم يقرر الحقيقة التاريخية كما كشفها مدعمة بالأسانيد والوثائق.

ولكل من المذهبين مزيته ومواضعه التي لا يغني فيها المذهب الآخر. فعندي أن المذهب الأول يصلح متى كانت حقائق القصة التاريخية مستقرة مسلمًا بها، وليس على تواريخها أو الصورة التي حدث بها اختلاف بين الكتاب والمؤرخين. وهنا يكون هم المؤرخ مجرد التفنن في عرض القصة بطريقته الخاصة مبرزا بها ما يخدم الغرض الذي من أجله يكتب التاريخ.

أما المذهب الثاني فلا غنى عنه إذا كانت القصة محاطة بالأساطير أو اختلفت فيها الروايات، ولاسيما إذا كانت هذه الروايات قد استمدت من قدمها ومن ثمرة الكتاب الذين وقعوا في أخطائها شيئًا من القوة أو الانتشار. ففي مثل هذه الحالة يجب على المؤرخ أن يحقق ويحرر، ويدحض الزائف، ويخطئ الخطة، حتى لا يترك روايته قائمة بين كثيرات غيرها على قدم المساواة من المداد والورق دون أن يكون للقارئ العادي وسائل الترجيح أو التفضيل.

ولما كان تاريخ الطباعة من النوع الثاني الذي تضاربت فيه الروايات وكثر الخطأ حتى اشتهر وتناقله الكتاب بعضهم عن بعض، فقد آثرت المنهج الثاني، أي آثرت أن أبقي بعض

"الحبال والأخشاب" حول بعض أجزاء البناء حتى يستطيع الناس أن يدخلوه على بينة، وأن يفحصوه فحص من يريد أن يسكن فيه أو يمتلكه.. وآثرت أن أسوي الأرض لبنائي قبل أن أبنيه ولم أشأ لبحثي أن أتركه قائمًا بجانب غيره حتى ينخدع عنه بعض من لا يملك من الوسائل ما يمكنه من أن يفحصه وأن يدقق فيه.

### وفاء دين

ولقد كتبت البحث منذ سنوات وراجعته الآن بمناسبة نشره، فأضفت ما عثرت عليه من الوثائق، وهذبت منه ما كان في حاجة إلى تهذيب وأصلحت على قدر طاقتي ما سبق أن وجهه إليه أساتذتي من النقد، وأضفت فصولاً جديدة، وها أنذا أقدمه للقراء وفيه من المحاسن والمآخذ ما عسى أن يكون فيه.

أما المآخذ فأنا وحدي المسئول عنها، وأما الحسنات فلي فيها شركاء أرى من واجب الوفاء أن أذكرهم. فأنا مدين بالكثير لإمام البحث التاريخي الأستاذ محمد شفيق غربال، فهو الذي وجهني إلى هذا البحث، ووالي إرشادي أربع سنوات حتى أتمته. وله فضل تكويني كمحب للتاريخ وباحث فيه منذ سنة **١٩٢٩**. وفضل الأستاذ شفيق غربال على التاريخ المصري أجل من أن يوصف فمعظم البارزين من كتاب هذا التاريخ من تلاميذه؛ وأوثق الكتب التي ألفت فيه كتبت بإرشاده وتوجيهه وهو مؤسس المدرسة العلمية في التاريخ في مصر، ولقد بقيت وثائق التاريخ المصري مطمورة في المخازن إلى أن استخدمها هو ونوابغ تلاميذه فوضعوا تاريخ مصر على أسس علمية سليمة.

ثم إن هناك مؤسسات لولاها لاستحال عمل هذا البحث. وأخص بالذكر قسم المحفوظات التاريخية بقصر عابدين ومترجموه جنود مجهولون في حلبة البحث التاريخي، ودار المحفوظات العمومية بالقلعة، وقسم المحفوظات بوزارة المالية، ومطبعة بولاق الأميرية ودار الكتب المصرية، فلرجالها جميعًا من المؤلف خالص الشكر.

ثم خالص شكري للأستاذ الدكتور عبد العزيز القوصي فقد كان له فضل كبير في نشر هذا الكتاب. وأخص بالشكر أيضًا الأستاذ محمد يوسف همام المدير السابق لمطبعة بولاق الأميرية، وأن تقديره للكتاب، وغيرته على تاريخ المطبعة، وحبه للعلم وللفن، وجهده في استصدار قرار الحكومة المصرية بطبعه على نفقتها، قد توج جميع الجهود التي بذلت في هذا

البحث: كما أشكر شقيقي الأستاذ مُحَمَّد أحمد رضوان، وصديقي الدكتور مُحَمَّد قدري لطفي على ما قدماه من مساعدة لي في مختلف مراحل البحث والطبعة.

وقد نقش الصينيون بعض الكلام على الخشب، واتخذ تجار المرية خاتمًا من الخشب يبصمون به بضائعهم، وقد نقش عليه: "طابع قيسارية المرية عام خمسين وسبعمائة". في دائرة لا تتجاوز الثلاثة سنتيمترات، وبخط سقيم ووضع ناب كل ذلك يصح أن يؤرخ به فن الحفر على الطين والخشب، أما فن الطباعة فلا يمكن أن يؤرخ بمثل ذلك.

المقصود بفن الطباعة ليس مجرد حفر كلام على خشب أو إحداث صورة لشيء بمداد. ولو جرى البحث كله مجرى ما تقدم من البحث في فن الطباعة لجاز لنا أن نقول إن قدماء المصرين هم أول من اخترعوا القاطرات البخارية لأن قدوهم كانت تصعد بخارًا. وإنما المقصود بفن الطباعة الذي أحدث انقلابًا في فكر الإنسان وحياته هو نقش الحروف المفردة على المعادن بشكل يجعلها تجمع فتصبح كلامًا يطبع على الورق، ثم تحل ويعاد جمعها بصيغة أخرى فتطبع كلامًا آخر وهكذا، ثم وضع هذه الحروف المجموعة في آلات تطبع منها نسخًا كثيرة في وقت قصير. هذا هو فن الطباعة على حقيقته التي يجب أن نعني بتأريخها على أنها وسيلة لنشر العلوم والمعارف وترقية الأفكار إلى غير ذلك مما أحدث تأثيرًا في تطور الحياة الإنسانية.

على هذا النحو يجب أن يفهم فن الطباعة ويعرف، وعليه يجب أن يؤرخ، ونحن لو ذهبنا نؤرخ هذا الفن على هذا الأساس لوجدنا أن الشرق لم يسبق به، وإنما سبق به الغرب، والألمان على وجه الخصوص. وأن اختراعه لا يرجع إلى قبيل الميلاد أو بعيده، وإنما يرجع إلى قبيل منتصف القرن الخامس عشر الميلادي.

وكما اختلف في نسبة اختراع الطباعة إلى الشرق والغرب، فقد اختلف في نسبته إلى الهولنديين والألمان. فالشائع هو أن مخترع فن الطباعة هو "جوتمبرج" الألماني، ولكن هناك رواية تقول أن مخترعه الحقيقي رجل هولندي اسمه "لوران كوستر" من أهالي هارلم بهولندا، صنع حروفًا من قشور الشجر وطبع بها بعض الأشعار ثم وضع حروفا من الرصاص. ووقف فوست على سر الاختراع، وكان صانعًا عنده، وتمكن من سرقة آلات الطبع وفر بها إلى أمستردام، ثم إلى مينز بألمانيا، وفيها عرف "جو تمبرج" ونشرا الصناعة وطبعا بعض الكتب.



حنا جوتمبرج مخترع فن الطباعة

وهذه الرواية ضعيفة من ناحيتين: الأولى أن أحدًا لم يقف على كتاب واحد مطبوع في هارلم قديمًا ولم يتوصل إلى أي أثر من آثار مطبعة لوران كوستر بها، فلعلها لم تعد أن تكون محاولة ضعيفة الأثر كمحاولات الصينين وعرب الأندلس، ثم إن الثابت في أبحاث الكتاب أن فوست الذي شارك جوتمبرج كان من أهالي مينز ومن أغنيائها، ولم يقل أحد إنه كان هولنديًا وفد إليها من هارلم أو أمستردام، وبعد ذلك فإن ما تتضمنه تفاصيل الرواية من تكتم لوران لسر اختراعه، ثم تمكن فوست من الوقوف على ذلك السر، ثم استحلاف لوران إياه بألا يبيحه ولا يفشيه، ثم ما كان من أمر سرقة المطابع وذهابه هائمًا بها على وجهه حول أمستردام، ثم إلقائه عصى المسير في مينز —كل هذا لا يشبه الحوادث الواقعية الصحيحة، وإنما يشبه

أسلوب الأساطير والخرافات المخترعة الملفقة، وعلى ذلك فالرواية ضعيفة لا يصح الأخذ بها.

ويبقى أن مخترع الطباعة هو "حنا جوتمبرج" الألماني كما يسلم بذلك جمهور الكتاب، وإن كانوا يسلمون أيضًا بأنه قد سبقته عدة محاولات، لعل محاولة لوران كوستر الهولندي كانت إحداها.

وخلاصة تاريخ هذا الاختراع هو أن جوتمبرج ولد بمدينة مينز سنة ١٤٠٠م وتربى بها إلى سن الخامسة والعشرين، ثم هجرها إلى ستراسبورج، فأقام بها عشرين سنة إلى سنة ١٤٤٤م. وقد صرف مدة هذه الإقامة في مشاركة صانع هناك في بعض الصناعات، ثم انفصل عنه وعاد إلى مينز. وقد كانت إقامة جوتمبرج في ستراسبورج هذه المدة سببا في أن يدعي أهالي ستراسبورج أن فن الطباعة قام بها أولاً، ومنها انتقل إلى مينز بانتقال جوتمبرج إليها. وهذا غير ثابت أيضًا، ولعل الفكرة وجدت في ستراسبورج، أما تحقيقها وظهورها بشكل عملي فلم يحدث إلا في مينز التي يرجع إليها أقدم أثر طباعي.

انتقل جوتمبرج إلى مينز في سنة ١٤٤٤م واتفق مع "حنا فوست" — ثم استخدما صانعًا ماهرًا اسمه "بطرس شوفر". ولا شك في أن فوست قد أعان جوتمبرج بماله وصناعته؛ إذ أن صناعة الصياغة قريبة جدًا من صناعة عمل الحروف. وقد صنعا الحروف أولاً من الخشب بحجم كبير ثم صنعا حروفًا ذات حجم صغير من الخشب أيضًا، ثم توصلا إلى صناعتها من الرصاص كما هو سائد الآن. ومن هنا يمكن أن يبدأ تاريخ فن الطباعة الحقيقي المثمر.

وظل جوتمبرج وفوست يعملان معًا بمساعدة "شوفر" إلى سنة ١٤٥٥م حين وقع نزاع بينهما، فانفصلا، وترك جوتمبرج نصيبه من المطبعة نظير قدر من المال أعطاه إياه فوست. إلا أنه لا يوجد أي أثر يثبت أنهما أصدرا معًا كتبا طوال المدة من ١٤٤٤ إلى ١٤٥٥ والظاهر أنهما أصدرا كتبًا صغيرة مطبوعة بالحروف الخشبية الأولى لم يبق منها الآن شيء.

أما جوتمبرج بعد أن ترك فوست فقد استعان ببعض أغنياء مينز، وأنشأ مطبعة أخرى وظل يعمل بها إلى أن توفي في نفس المدينة في سنة ١٤٦٨م، أما فوست بعد أن استقل بالمطبعة كما سبق فقد شارك العامل شوفر وصاهره، واستمرا يعملان في المطبعة معًا. وينسب إليهما اختراع "أمهات" الحروف الدائمة التي تصب عليها الحروف المصنوعة من الرصاص التي تستخدم في الطبع. أما الحروف التي كانا يستخدمانها أيام شركة جوتمبرج فكانت تحفر على الرصاص مباشرة.

والثابت هو أن أول كتاب طبع بحروف مستقلة تجمع وتفكك هو "الإنجيل" الذي طُبع باللغة اللاتينية في سنة ١٤٥٥م بمدينة مينز ويحمل اسم "جوتمبرج". ومن هذا كان جوتمبرج هو أقدم منتج معروف في فن الطباعة. فهو صاحب الفكرة الأولى، وهو الذي دعى فوست إلى مشاركته لاحتياجه إلى المال، وهو الذي أصدر أول كتاب يصح أن يسمى مطبوعًا بالمعنى الصحيح.

وظلت مطابع مينز تعمل، وانتقل فن الطباعة منها إلى غيرها من مدن ألمانيا، ثم انتقل الفن إلى أمم أوروبا الأخرى. وكان الإيطاليون أسبق الأمم جميعًا إلى اتخاذ صناعة الطباعة عن الألمان. فوجدت أول مطبعة في إيطاليا في سنة ١٤٦٧م وبعد هذا التاريخ بعدد قليل من السنين أصدرت مطبعة "الدين" بالبندقية (**Aldine press of Venjre**) مطبوعات في الآداب اليونانية واللاتينية ثم انتقل فن الطباعة إلى فرنسا واستغرق استقراره فيها مدة طويلة، فقد سافر فوست إلى باريس حوالي سنة ١٤٦٦م ليبيع نسخًا من الإنجيل كان قد طبعها في مطبعته بمينز، فكفره بعض الفرنسيين وألقي به في السجن، لولا أن لويس الحادي عشر أطلق سراحه ليقف منه على أسرار هذا الفن. ولكنه مات بعد قليل في باريس بحمى انتابته. إلا أن لويس الحادي عشر اهتم بالأمر، فأحضر من مينز ثلاثة عمال لهم دراية بالطباعة. وكانت مطبعة فوست ماتزال تعمل في مينز تحت إدارة شريكه وصهره شوفر. وباشر هؤلاء العمال الثلاثة طبع بعض الكتب في باريس، فامتعض الناسخون من ذلك لأنهم رأوا فيه قضاءً على مهنتهم وقطعا لأرزاقهم، فحاربوهم واتهموهم بالسحر وألبوا برلمان باريس عليهم، فأمر بمصادرتهم.

إلا أن لويس الحادي عشر خلصهم ووضعهم تحت حمايته ومنحهم كثيرًا من الامتيازات. وبالرغم من ذلك فقد مات لويس الحادي عشر في سنة ١٤٨٣م دون أن تثبت أقدام فن الطباعة في فرنسا. وحذا لويس الثاني عشر (١٤٩٨ – ١٥١٥م) حذو سلفه، فأنشئت في عهده بعض مطابع في باريس وظهرت أولى مطبوعاتها في سنة ١٥٠٧م وتأثره فرنسوا الأول (١٥١٥ – ١٥٤٧م ) في تشجيع الطباعة وحماية المشتغلين بها حتى انتشر الفن في فرنسا. ثم انتقلت الطباعة بعد ذلك إلى إسبانيا في ١٤٧١م وانتشرت المطابع بها بعد مقاومة أيضًا. ثم انتقلت إلى إنجلترا في نفس السنة تقريبًا وحوربت فيها هي الأخرى محاربة شديدة، واضطهد القائمون بالمطابع اضطهادًا مؤلمًا، ولكنها شاعت وانتشرت بالرغم من كل ذلك، وظهر أول كتاب مطبوع باللغة الإنجليزية في سنة ١٤٧٧م. ولم يدخل فن الطباعة روسيا إلا بعد ذلك التاريخ بقرن من الزمان تقريبًا.

## ظهور الطباعة العربية في أوربا

كانت الروح الدينية قوية جدًا في العصور الوسطى حتى كان الناس في تلك العصور يصبغون كل شيء بصبغة الدين. وما كاد فن الطباعة يظهر حتى اتجه به الأوربيون وجهة دينية، غرضها طبع الإنجيل بلغته الأصلية من جهة، ثم نشر آرائهم الدينية بين غيرهم من أصحاب اللغات الشرقية من جهة أخرى. ولذا لم يمض على اختراع الطباعة بالحروف المفردة إلا قليل من السنين حتى كان أبطال تلك الصناعة قد اتجهوا إلى عمل حروف لطبع اللغات الشرقية.

وقد كانت اللغة العبرية أول لغة شرقية اجتذبت عناية المهتمين بالطباعة، ولا غرابة في ذلك فهي لغة الإنجيل والتوراة. وقد طبع التوراة بالعبرية في الربع الأخير من القرن الخامس عشر في فرارا (Ferrara) بإيطاليا. وسرعان ما انتشر طبع الكتب العبرية في إيطاليا فوجدت مطابع عبرية في سونسينو (Soncino) بدوقية ميلانو. ثم في البندقية ثم انتقل ذلك إلى باريس. ثم اتجهت عناية المهتمين بالدين إلى اللغة العربية، فكانت ثاني لغة شرقية وضعت لها حروف وطبع بها كتب. وقد قامت أول مطبعة عربية في فانو (Fano) بإيطاليا أمر بإنشائها البابا يوليوس الثاني في أوائل القرن السادس عشر، وعهد بها إلى الطباع جريجوري جرجس البندقي. وقد أصدرت هذه المطبعة في سنة ١٥١٤م أول كتاب طبع باللغة العربية وهو كتاب "صلاة السواعي" حسب طقوس كنيسة الإسكندرية ويقع الكتاب في ٢١١ صحيفة. ثم انتقلت الطباعة العربية إلى جنوة فطبع بها في سنة ١٥١٦م سفر الزبور بأربع لغات هي: العبرية واليونانية والعربية والكلدانية، ومع كل لغة من هذه ترجمة لاتينية مطابقة لها. وكان كتابًا ضخم الحجم كبير القطع. ثم انتقلت الطباعة العربية بعد ذلك إلى البندقية، وطبع بها القرآن باللغة العربية في سنة ١٥٣٠م ولكن النسخ أعدمت خوفًا من أن تؤثر في عقائد المسيحين.

وفي سنة ١٥٣٨م نشر الطباع "بوستل" بباريس مبادئ اثنتي عشرة لغة شرقية بحروفها الأصلية. منها السامرية والسريانية والقبطية والحبشية. وسرعان ما انتشرت حروف تلك اللغات في المطابع الأوربية وطبع بها كتب دينية عديدة.

على أن اللغة العربية نالت النصيب الأوفر من عناية المطابع؛ فكثرت مطبوعاتها العربية، وعلى الأخص في مطابع روما. ففي سنة ١٥٦٦م أصدرت مطبعة مدرسة الآباء اليسوعيين بروما كتاب "اعتقاد الأمانة الأرثوذكسية في كنيسة رومية" لأحد الآباء اليسوعيين. ثم كتاب

جدل في صحة الدين المسيحي لنفس الأب سماه "مصاحبة روحانية بين عالمين".

وفي سنة ١٥٨٤م طبع بهذه المطبعة أول كتاب علمي باللغة العربية هو كتاب "البستان في عجائب الأرض والبلدان" وهنا نلمس كيف ابتدأ الغرض الديني يتحول إلى الناحية العلمية الخالصة. ومن مطابع روما العربية التي اشتهرت أيضًا مطبعة "الميديسي" التي أصدرت كتبًا عربية عديدة أولها كتاب الأناجيل المقدسة في سنة ١٥٩١م وقد قيل إنه جميل الطبع متقن الصور، إذ نقشها على الخشب "تيمبستا (Tempesta)" أمهر حفاري ذلك العصر.

وفي السنة التالية نشرت المطبعة كتاب "مبادئ اللغة العربية" ليوحنا ريموندي، ثم كتاب "نزهة المشتاق في ذكر الأمصار والآفاق" لأبي عبد الله محمد المعروف بالشريف الإدريسي، وفي سنة ١٥٩٣ نشرت هذه المطبعة أيضًا قانون ابن سينا في الطب، وفي آخره كتاب النجاة. وفي سنة ١٥٩٥م طبعت كتاب "تحرير أصول أقليدس" تأليف نصر الدين الطوسي. ومن المطابع العربية في روما أيضًا مطبعة "سافري دي بريف. "Savary de Breves الذي كان قنصلا لدى الباب العالي، ومال إلى العلوم الشرقية، فحفر في باريس "أمهات" للحروف العربية كانت أجمل من حروف مطبعة ميديسي، ثم نقلها إلى روما، وطبع بها كتاب "التعليم المسيحي" في سنة ١٦١٣م وكتاب "المزامير" سنة ١٦١٤م، و"مبادئ اللغة العربية" لمنصور شالاق في سنة ١٦٢٢م، و"نحو للغة العربية" لبطرس المطوشي المارويي في سنة ١٦٢٤م وكتاب "إيساغوجي" في المنطق سنة ١٦٢٥م. ومن المطابع العربية في روما أيضًا "مطبعة جمعية انتشار الإيمان" وقد طبعت كثيرًا من الكتب الدينية كما طبعت قاموسًا عربيًا إيطاليا للراهب دومينيك جرمانوس سنة ١٦٣٧م.

وانتشرت الطباعة العربية في البلدان الأوربية ولقيت عناية عظيمة. فمن ذلك مطبعة ليدن المشهورة بهولندا، أنشاها "توما أربينيوس Erpeninus" سنة ١٥٩٥م أي في أواخر القرن السادس عشر. ومن مطبوعاتها "أمثال لقمان" سنة ١٦١٥م و"العهد الجديد" سنة ١٦١٦م وقصة يوسف من القرآن وهو أول كتاب طبع مضبوطًا بالشكل الكامل، وكان هذا من مستحدثات هذه المطبعة. وقد اشتهرت مطبعة ليدن شهرة عظيمة بما نشرته باللغة العربية من الكتب، وكان لها فضل عظيم على هذه اللغة. ومن ذلك أيضًا المطبعة الملكية بباريس، وقد كانت حروفها سافري دي بريف السالف الذكر. وأول كتاب طبع بها كان كتابًا في صناعة النحو للقس جبرائيل الصهيوني والشماس يوحنا الحصروني سنة ١٦١٣م. ثم مطبعة لندن

وأهم ما طبعته وقت إنشائها "تاريخ الدولة الخوارزمية" لأبي الفداء سنة ١٦٥٠م. ثم مطبعة أكسفورد التي أنشئت في أواسط القرن السابع عشر، ومن أهم ما أصدرته كتاب عبد اللطيف البغدادي في الأمور المشاهدة بمصر سنة ١٨٠٠ وانتشرت الطباعة العربية في عواصم أوربا: جوتنجن وفيينا وبرلين وبطرسبرج وغيرها، وطبعت ما لا يقع تحت الحصر من الكتب العربية[١].

وهكذا ابتدأت الطباعة العربية بأوروبا في أوائل القرن السادس عشر لأغراض دينية صرفة، ثم ما لبث الغرض الديني أن تحول تدريجيا إلى الناحية العلمية إلى أن غلبت هذه الناحية في النهاية. ولم يشارف القرن السادس عشر على الانتهاء إلا وكانت مطبوعات المطابع العربية في ليدن وباريس ولندن وأكسفورد، كلها علمية الصبغة ولا نجد بين مطبوعاتها من الكتب الدينية إلا القليل النادر.

## انتقال الطباعة إلى الشرق الأوسط

لم تكد الطباعة باللغات الشرقية تنتشر في أوربا حتى أخذت تنتقل إلى بعض بلدان الشرق. وكما كان غرض الأوروبيين دينيًا حين نشروا فيما بينهم الطباعة الشرقية، فقد كان إدخالها في الشرق لأغراض دينية كذلك. وكما كانت اللغة العبرية هي أولى اللغات الشرقية التي نالت عناية المشتغلين بالطباعة في أوربا ثم تليها اللغة العربية، فقد كان دخول الطباعة بتلك اللغات بلدان الشرق على هذا الترتيب أيضًا: اللغة العبرية ثم اللغة العربية.

وأشهر المطابع العبرية التي أنشئت في الشرق هي:

### مطبعة الآستانة العبرية:

سبقت الآستانة (اسطنبول) غيرها من بلدان الشرق في أخذ فن الطباعة عن أوربا فقد قامت فيها أول مطبعة في الشرق كله. إلا أن هذه المطبعة الأولى لم تكن تابعة لحكومة السلطان أو لأحد الأتراك، ولم تكن عربية الحروف، وإنما كانت مطبعة عبرية أنشأها في الأستانة

---

(١) ليس قصدنا استيعاب كل ما أصدرته هذه المطابع من الكتب، وإنما ذكرنا بعض مطبوعاتها على سبيل التمثيل فقط. ومن أراد التفصيل فليرجع إلى:

(أ) مجلة الشرق، العدد الثاني. سنة ١٩٠٠م.

(ب) جورجي زيدان، تاريخ آداب اللغة العربية (القاهرة ١٩١١ – ١٩١٤م)، ج٤.

(ج) C. F. De Solme???, Bibliethera, Arabica, (1811).

(د) Silvatre De Sney. Bibliethera de M. Le Barron Silvestue De Sacy (Paris, 1842).

رجل يهودي اسمه الربي اسحق جرسون، قدم الشرق خصيصًا لينشر بين اليهود المقيمين فيه كتبهم الدينية وكان اعتمادهم قبله على المخطوطات التي لم يكن الحصول عليها ميسورًا، ويرجع إنشاء هذه المطبعة إلى أواخر القرن الخامس عشر. ويرجع الفضل في قيامها واطراد نجاحها إلى نفوذ بعض اليهود في الأستانة. فقد كان منهم الأطباء وكبار التجار وكانوا على اتصال وثيق بأولي الأمر في دار الخلافة.

وقد ظلت هذه المطبعة تخدم الآداب العبرية زهاء ثلاثمائة سنة طبعت فيها ما يزيد على مائة كتاب في جميع العلوم والفنون، إلا أن أغلبها كتب دينية. وأول كتاب طبع بها هو ملخص تاريخ اليهود ليوسيفوس بن كربون وكان طبعه في سنة ١٤٩٠م. واستمرت تطبع الكتب الدينية، ولكنها لم تقتصر على هذا النوع من الكتب، بل طبعت كثيرًا من الكتب الأدبية شعرًا ونثرًا. وكذلك الكتب الطبية والتاريخية[١]. وقد طبعت المطبعة أيضًا بعض الكتب العربية ولكن طبعها كان بالحروف العبرية لا بالحروف العربية. ومن ذلك بعض رسائل بن ميمون في الدين اليهودي، وترجمة التوراة إلى العربية لسعيد الفيومي وطبعت بها في سنة ١٥٥١م أما الطباعة العربية بالحروف العربية فلم تقم في الآستانة إلا في أوائل القرن الثامن عشر أي بعد تاريخ هذه المطبعة العبرية بقرنين من الزمان.

### مطبعة سالونيك العبرية:

لم يقتصر اليهود على مطبعة الأستانة، بل أنشأوا مطابع عبرية في كثير من المدن واشتهرت من هذه المطابع مطبعة سالونيك. وقد أنشئت هذه المطبعة في أوائل القرن السادس عشر. وطبع بها كتب دينية وعلمية كثيرة منها خطب مدينا بن صموئيل سنة ١٥٢٠م ومجموعة في الطب سنة ١٧٩٦م.

### مطبعة دير قزحيا العبرية:

يقع دير قزحيا جنوبي طرابلس، وقد كانت المطبعة التي أنشئت فيه في أوائل القرن السابع عشر، أول مطبعة دخلت بلاد الشام وقد كانت حروف هذه المطبعة سريانية وطبعت فيها اللغة العربية بالخط الكرشوني، وليس معروفا من مطبوعات هذه المطبعة إلا كتاب واحد طبع فيها في سنة ١٦١٠م وهو كتاب المزامير، ويقع في ٢٦٠ صحيفة من القطع الكبير، وقد

---

(١) يوجد بيان بكثير من هذه المطبوعات في مجلة الشرق، للسنة الثالثة، عدد ٤، ص ١٧٥.

طبع في نهرين أحدهما سرياني والآخر عربي بالخط الكرشوني. وقد وصف الأب أويس شيخو نسخة من هذا المطبوع[1] ونحن نلخص هذا الوصف هنا لأنه يظهرنا على أن صناعة الطباعة في ذلك التاريخ كانت قد طعمت بالفن.

فأولى صفحات الكتاب مكتوبة بالخط السرياني باللونين الأحمر والأسود، ويحيط بالكتابة إطاران في وسطهما زخرفة دقيقة. وفي أعلى الصفحة كتبت البسملة بحروف كبيرة، ثم عنوان الكتاب، ويليه ترجمته بالعربية وتحت اسم الكتاب رسم لشعار المطران الماروني بدمشق، وهو أرزة كبيرة يستظل بها طير كالعنقاء، وقد كتب على جناحيه الحرفان اللاتينيان (S, N) أي (Salus Nostra) ومعناها "خلاصنا" وعند جذع الشجرة جدول ماء وعلى جانبيها سنبلتان إشارة إلى الخصب، وكتب حول هذه الصورة اسم المطران سركيس باللاتينية، وفوق الشعار صليب مربع وعلى جانبيه أربعة أبيات من الشعر غاية في السخافة والركاكة. وكتب في أسفل الصفحة: "بالحبس المكرم الكائن في وادي قوزحيا في جبل لبنان المبارك على يد المعلم بسكالي ألي وعلى يد الحقير يوسف بين عميمة الكرميداني باسم شمساس في تاريخ سنة ا س ي ر با (أي ١٦١٠ ربانية) وفي ختام آخر صحيفة كتب "أنا الحقير بين المطارين المطران جرجس بن عميرة الهدناني نظرت وقريت هؤلاء المزامير وما وجدت فيهم شيئًا يضادد الأرثوذوكسية لكن نافعين لخلاص نفس من يقرأ فيهم". ا هـ. وقد كانت حروف هذا المطبوع مضبوطة بالشكل الكامل. إلا أن مطبعة دير قزحيا لم تستمر طويلا، بل قضي عليها لأسباب وأحوال مجهولة تمامًا حتى عند رهبان الدير أنفسهم. على أنها جددت في أوائل القرن التاسع عشر.

بعد ذلك تدخل الطباعة العربية بلدان الشرق وتنتشر فيه، وقد كانت حلب أول مدينة شرقية تنشأ فيها مطبعة عربية، ثم الأستانة، ثم القاهرة، ثم مالطة، ثم بيت المقدس، ثم العراق. وإنا مرتبون فيما يلي على هذه المطابع حتى نتبين موقع المطبعة المصرية منها.

### مطبعة حلب العربية:

أنشئت أول مطبعة عربية في الشرق الأدنى بمدينة حلب في أوائل القرن الثامن عشر. والمسلم به أن الذي أنشأها هو أثناسيوس الرابع البطريارك الأنطاكي، الذي رحل في سنة ١٦٩٨ إلى بخارست، وطبع هناك بعض الكتب الدينية باليونانية والعربية. ولما عاد إلى حلب

---

(١) مجلة الشرق، السنة الثالثة، العدد السادس، ص ٢٥٤ — ٢٥٥.

أنشأ فيها المطبعة ولكن اختلف في حروف هذه المطبعة. فقال شنورر (Sehnurrer) إن حروف حلب هي نفس حروف بخارست. جلبها أثناسيوس[(١)] معه. وخطأ دي ساسي (De Sasy) رأى شنورر لأنه وجد اختلافا كبيرا بين حروف حلب وحروف بخارست[(٢)].

ويتردد الأب لويس شيخو بين أن يكون أثناسيوس استصحب معه إلى حلب الكاهن أنتيموس الذي طبع له بعض الكتب في بخارست، وهذا قام بصب الحروف وبين أن يكون تعلم هو نفسه هذا الفن وعلمه أناسًا من أهل حلب[(٣)]. ويروي جورجي زيدان عن جورج خياط أحد محامي حلب أن الذي حفر هذه الحروف وصبها هو الشماس عبد الله زاخر الحلبي، وكان صائغًا ماهرًا[(٤)].

ولسنا نملك وسائل لتحقيق هذه المذاهب المختلفة، وأيًا ما كانت طبيعة تلك الحروف فقد كانت في حلب مطبعة عربية، كان أول مطبوعاتها كتاب طقوس كنيسة طبع بها في سنة ١٧٠٢م ثم طبع بها الإنجيل في سنة ١٧٠٦

وقد قرر الأب لويس شيخو أن حروف مطبعة حلب كانت خشنة والطبع بها غير متقن وإن كان واضحًا. قال ونحن لا نعلم كيف انتهت هذه المطبعة ولا كيف بطلت آلاتها وتضعضعت حروفها.

### مطبعة الآستانة العربية:

أنشئت ثاني مطبعة عربية في الشرق في الآستانة في العشر الثاني من الثامن عشر، أي بعد مطبعة حلب بحوالي عشر سنوات، وقد كانت اتجهت رغبة بعض الرجال إلى إنشاء مطبعة قبل ذلك التاريخ. ولكن رجال الدين لم يوافقوا على ذلك بدعوى أنها مخالفة للدين، ولم يجرؤ أحد على إنشاء مطبعة بعد هذه الفتوى.

ولقد أمدنا جودت في تاريخه المشهور بتاريخ هذه المطبعة[(٥)] وهو يتلخص في أن الفضل في إنشاء المطبعة يرجع إلى محمد أفندي جلبي الذي كان سفيرًا للباب العالي في باريس أيام

---

(١) O. F. De Sehnurrer op. eit. P, 270.

(٢) De Sacy, op. cit. Vol. I, p. 280.

(٣) مجلة المشرق، السنة الثالثة، العدد الثالث، ص ٣٥٦.

(٤) جورجي زيدان، تاريخ آداب اللغة العربية، ج٤، ص٥٥

(٥) عبد القادر أفندي الدنا (مترجم)، تاريخ جودت (بيروت، ١٣٠٨هـ)، ص ٨١ – ٨٤.

السلطان أحمد الثالث، وإلى ابنه سعيد أفندي الذي صار صدرًا أعظم فيما بعد. وقف سعيد هذا على مزايا فن الطباعة في باريس مدة إقامته فيها أيام سفارة أبيه. فلما عاد سعيد إلى الآستانة أخذ ينشر فكرة إنشاء مطبعة بدار الخلافة بين المشتغلين بالعلوم والفنون. واتصل بالصدر الأعظم إبراهيم باشا صهر السلطان فشجعه فكتب له تقريرًا التمس فيه السماح له بطبع كتب الحكمة واللغة والتاريخ والطب والهيئة وسائر الفنون ما عدا كتب التفسير والحديث والفقه والكلام. ورفع إبراهيم باشا العريضة إلى السلطان، بعد تردد كبير وبعد أن وقع عليها بعض علماء العصر بالتعضيد. وقد وافق السلطان وأصدر الفرمان العالي موقعًا عليه بالخط الشريف في سنة ١١٢٩هـ – ١٧١٢م، مرخصًا لسعيد أفندي بطبع جميع أنواع الكتب إلا كتب التفسير والحديث والفقه والكلام بعد أن أصدر شيخ الإسلام عبد الله افندي فتوى بجوار ذلك.

وتعرف سعيد في الآستانة إلى رجل يدعى إبراهيم أغا، مجري المولد نصراني الدين ثم أسلم واشتغل بخدمة الدولة، وهو من أرباب الصناعة، فأمده بالمال والتعضيد وتعاونا في إنشاء المطبعة، فجلبا لها الآلات وسكب إبراهيم أغا الحروف وجعلاها على استعداد للطبع[1]. وعين اسحق افندي قاضي الآستانة سابقًا، وبيري زاده أفندي قاضي سالونيك سابقًا، وأسعد أفندي اليانيلي، وموسى أفندي شيخ مولوية قاسم باشا، مصححين للمطبوعات. وفي سنة ١١٤١هـ – ١٧٢٨م أصدرت المطبعة أولى مطبوعاتها وهو كتاب صحاح الجوهري الذي نقله إلى التركية وانه ولى. وكان طبعه في جزئين بلغ الأول ٦٦٦ صفحة والثاني ٧٥٦ صفحة وكان ثمنه خمسة وثلاثين قرشًا. وطبع في أوله صورة فتوى شيخ الإسلام بجوار الطبع، وصورة الفرمان العالي بالترخيص به، وصورة تقرير سعيد أفندي إلى الباب العالي، والتوقيعات التي وقعها عليه علماء الآستانة، واستمرت المطبعة تنشر بعض الكتب في السنوات التالية لسنة ١٧٢٨. وقد صنع إبراهيم أغا المجري حروفا فرنسية، وطبع خريطتي البحر الأسود وبحر الخزر باللغتين التركية والفرنسية.

على أن حياة مطبعة الآستانة كانت مضطربة كما كان إنتاجها صغيرًا محدودًا فقد أورد المستشرف هامر برجستال في تاريخه للإمبراطورية العثمانية قائمة بمطبوعات الآستانة في أثناء

---

(١) المصدر نفسه، ص ٨٢، وأيضًا:

J, De Hawzier, Histore de. ; Eupire ??? (Paris, 1839), XIV, p. 197.

قرن من إنشائها، وقال عن هذه القائمة إنها كاملة ومرتبة حسب تواريخ الطبع[1]، وهي تؤيد ما سبقت الإشارة إليه من ضعف المطبعة وقلة إنتاجها.

إحصاء بعدد مطبوعات مطبعة الآستانة من ١٧٢٨ إلى ١٨٣٠

| السنة | عدد مطبوعات المطبعة | السنة | عدد مطبوعات المطبعة |
|---|---|---|---|
| ١٧٢٨ | ٢ | ١٧٣٣ | ١ |
| ١٧٢٩ | ٣ | ١٧٣٤ | ١ |
| ١٧٣٠ | ٣ | ١٧٤١ | ٣ |
| ١٧٣١ | – | ١٧٤٢ | ١ |
| ١٧٣٢ | ٣ | | |

وبعد سنة ١٧٤٢ تتعطل المطبعة وتكف عن نشر الكتب مدة أربعة عشر عامًا، وتكون قد أصدرت منذ ابتداء الطبع بها من سنة ١٧٢٨ إلى ١٧٥٥ أي في سبع وعشرين سنة بما في ذلك سنوات التعطيل، سبعة عشر كتابًا تقع في ثلاثة وعشرين مجلدًا. وبلغ عدد نسخها جميعا: ١٢.٥٠٠ نسخة، إذ ما كان يزيد عدد النسخ المطبوعة من أي كتاب على ٥٠٠ نسخة إذا استثنينا "لغاتي ونقولي" و"تحفة الكبار في أسفار البحار"، وهي أولى مطبوعات المطبعة وطبع من كل منها ٢٠٠٠ نسخة.

ولما أعيد فتح المطبعة بعد انقضاء فترة التعطيل أصدرت الطبعة الثانية لكتاب "لغاتي ونقولي" في سنة ١٥٧٦، وبعد هذه الطبعة الثانية عطلت المطبعة فترة جديدة بلغت سبعًا وعشرين سنة. فلم تصدر مطبوعات إلا في سنة ١٧٨٣، وكان طبعها في تلك السنوات بآلات صدئة وحروف مكدودة رديئة الخط. ويعزو جودت هذا التعطيل الطويل إلى أن إبراهيم أغا (المجري) توفي في سنة ١٧٤٥ وخلفه في نظارة المطبعة إبراهيم افندي القاضي فباشر الطبعة الثانية لكتاب "لغاتي ونقولي" السالفة الذكر (١٧٥٦م)، ثم توفي في وقت كانت فيه الدولة

(1)Vd, p.403: 507

وبعد سنة ١٧٣٤ يقف إنتاج المطبعة مدة ست سنوات من ١٧٣٥ إلى ١٧٤٠ فلا تصدر المطبعة شيئا من المطبوعات خلالها، ثم تستأنف للنشر في سنة ١٧٤١ كما هو واضح بالجدول.

منشغلة بشئونها الخارجية (الحرب مع روسيا والنمسا) فألهاها ذلك عن تعيين خلف له في إدارة المطبعة فأهملت إلى سنة ١٧٨٣[١]، إلا أن عملها بعد أن أعيد فتحها للمرة الثانية كان ضعيفًا متقطعًا وذلك يتبين من بقية الإحصاء:

| السنة | عدد مطبوعات المطبعة | السنة | عدد مطبوعات المطبعة |
|---|---|---|---|
| ١٧٨٣ | ١ | ١٨٠٧ | ١ |
| ١٧٨٤ | ١ | ١٨٠٨ | – |
| ١٧٨٥ | ١ | ١٨٠٩ | ١ |
| ١٧٨٦ | – | ١٨١٠ | – |
| ١٧٨٧ | – | ١٨١١ | ١ |
| ١٧٨٨ | – | ١٨١٢ | ٢ |
| ١٧٨٩ | – | ١٨١٣ | – |
| ١٧٩٠ | – | ١٨١٤ | ١ |
| ١٧٩١ | ١ | ١٨١٥ | ١ |
| ١٧٩٢ | – | ١٨١٦ | – |
| ١٧٩٣ | ٢ | ١٨١٧ | ٢ |
| ١٧٩٤ | – | ١٨١٨ | ٢ |
| ١٧٩٥ | ١ | ١٨١٩ | ٣ |
| ١٧٩٦ | – | ١٨٢٠ | ٣ |
| ١٧٩٧ | ١ | ١٨٢١ | ١ |
| ١٧٩٨ | ٢ | ١٨٢٢ | ٤ |
| ١٧٩٩ | ١ | ١٨٢٣ | – |

(١) تاريخ جوت، ص ٨٣.

| ١٨٠٠ | ١ | ١٨٢٤ | ٣ |
| --- | --- | --- | --- |
| ١٨٠١ | ١ | ١٨٢٥ | ٣ |
| ١٨٠٢ | ٥ | ١٨٢٦ | – |
| ١٨٠٣ | ٤ | ١٨٢٧ | ٤ |
| ١٨٠٤ | ٤ | ١٨٢٨ | ٧ |
| ١٨٠٥ | ٢ | ١٨٢٩ | ٥ |
| ١٨٠٦ | ١ | ١٨٣٠ | ٣ |

ومن هذا الإحصاء يمكننا أن نرى تقطع عمل المطبعة، وقلة إنتاجها، واضطراب حياتها ظاهرًا جليًا. فمطبوعاتها في سنة واحدة لم تزد على سبعة كتب منها تقويمان، وكان ذلك في سنة ١٨٢٨م. أما بقية سنوات القرن الذي يتضمنه الإحصاء فلم يزد إنتاجها السنوي على خمسة كتب في القليل النادر. على أن معظم السنوات لم يزد إنتاجها فيها على كتاب أو كتابين. ومنها ثلاث عشرة سنة لم تصدر المطبعة فيها شيئا، منها خمس سنوات متتالية، والباقي متفرقة بين السنين. فإذا أضفنا إلى ذلك أن عدد مطبوعاتها في قرن وسنتين من سنة ١٧٢٨م إلى ١٨٣٠م لم يزد على أربعة وتسعين كتابا منها تقاويم أولى بها أن لا تحسب وأن طبعها كان ردئ الخط لتآكل الحروف وعدم تغييرها، كما قرر كل من هامر وجودت، عرفنا أن مطبعة الآستانة كانت ضعيفة وأنها كانت إلى الاحتضار أقرب منها إلى الحياة.

إلا أننا يجب ألا ننسى أن مطبعة الأستانة صبت حروفا جديدة حوالي سنة ١٨٠٠ م بمعرفة ناظرها عبد الرحيم أفندي، وأنها نهضت في العصور المتأخرة نهضة لا بأس بها كما أصدرت كتب الدين والفقة بعد أن صدرت الفتوى بجواز طبعها أخذا بالمذهب القائل: "الأمور بمقاصدها" كما قال جودت. كما أجاز هذا المذهب تجليد القرآن، وقد كانت معظم مطبوعات الآستانة تركية ولم كن بينها إلا قليل جدا من الكتب العربية والفارسية.

### مطبعة دير مرحنا بالشوير

الشوير إحدى قرى لبنان بها دير كبير أنشئت به ثالث مطبعة عربية في الشرق، وكان إنشاؤها في أواخر الثالث الأول من القرن الثامن عشر حوالي سنة ١٧٣٣م. وقد اختلف في

منشئ هذه المطبعة. ويذهب الأب لويس شيخو إلى أن الأب بطرس فروماج اليسوعي الذي كان رئيسًا عامًا للرسالة اليسوعية في سوريا هو الذي جلب المطبعة من فرنسا على حساب عبد الله زاخر وهو من حلب، فر إلى لبنان على أثر اضطهاده بسبب اعتناقه المذهب الكاثوليكي وساعده على إنشائها. ويستند في هذا الرأي على بعض رسائل للأب فروماج المذكور قال إنه وقف عليها[١].

وقد كانت كل مطبوعات مطبعة الشوير تقريبا دينية، وأول كتاب صدر عنها هو كتاب "ميزان الزمان" للأب نيرتيرج اليسوعي تعريب الأب بطرس فروماج وطبع بالمطبعة في سنة ١٧٢٤م. ثم كتاب المزامير طبع في سنة ١٧٣٥م. وقد استمرت منذ ذلك التاريخ إلى الوقت الحاضر ومازالت معظم مطبوعاتها دينية[٢].

### مطبعة القديس جاورجيوس ببيروت:

وهي رابعة المطابع العربية في الشرق. أنشأها الروم الأرثوذكس في دير القديس جاورجيوس، في أواسط القرن الثامن عشر، على أثر ما رأوه من الفوائد التي عادت على الروم الكاثوليك بنشر كتبهم من مطبعة الشوير، وقد أنشأ مطبعة بيروت هذه رجل يدعى الشيخ يونس نيقولا الجبلي المشهور بأبي عسكر، فقد صنع حروفا قلد بها حروف مطبعة الشوير وأعد المطبعة إعدادا حسنا. وأول ما نشرته هذه المطبعة كتاب المزامير طبع بها سنة ١٧٥١م وعدد صفحاته ٣٦٧ صفحة صغيرة القطع، ثم بطل العمل بالمطبعة بعد ذلك وأصبحت معطلة ما يقرب من قرن ثم أعيدت إلى العمل في منتصف القرن التاسع عشر ثم جددت سنة ١٨٨١م.

---

(١) مجلة الشرق، السنة الثالثة، العدد ٨، ص ٣٦٠.

(٢) تجد قائمة مطبوعات هذه المطبعة في كتاب:

M.C.F. ohay, Trevels Through Syria and Egypt (London. 1805), Vol, H, pp. 165. 166.

## مطابع الحملة الفرنسية في مصر:

وأول مطبعة دخلت وادي النيل هي المطبعة التي أحضرها نابليون بونابرت مع حملته على مصر. وقد كان ومازال لهذه المطبعة خرافة اشتهرت بين الناس. فقد زعم الفرنسيون وزعم وراءهم العالم أن السبب الذي دعاهم إلى إحضار مطابعهم إلى مصر إنما هو الرغبة في كشف مصر علميا وطبع مؤلفات عنها. وهذا محض اختلاف فالحملة كانت من أساسها عملا حربيا لا دخل للبحث العلمي فيه، فما كان البحث العلمي يوما من الأيام ليتم بواسطة حملة حربية معدة بوسائل القتال والتدمير في البحر والبحر. أما العلماء والمطبعة فكانوا وكانت وسائل لتسهيل مهمة حكم مصر على بونابرت. فالعلماء يبحثون له نظمها وطبيعتها والمطبعة تنشر له ما يريد من منشورات النفاق والتضليل على المصريين. ومما يدحض هذه النظرية أن بونابرت قد جهزت حملته على طولون بمطبعة قبل حملته على مصر بخمس سنوات ومن الصدف أن مدير مطبعة حملة طولون هو نفس مدير مطبعة الحملة المصرية كما سيجئ فهل قصد نابليون أيضًا كشف طولون الفرنسية علميا؟

ولم يكن للفرنسيين بمصر مطبعة واحدة، وإنما كان لهم ثلاث مطابع، أو مطبعتان بثلاثة أسماء، كيفما اقتضت حاجتهم بمصر، وهذه المطابع هي:

### أولاً – المطبعة الشرقية الفرنسية بالإسكندرية

**Elmprimerie Orien'ate el Ferancaise**

وقد كان مدير هذه المطبعة هو المستشرق جان يوسف مارسيل **(j, j, Marcel)** أحد علماء جيش الشرق. وكانت أولى المطابع الفرنسية إصدارا للمطبوعات في مصر، إذ بدأ عملها على ظهر الباخرة الشرق **(orient)** في عرض البحر حين طبع بها مارسل أول منشورات بونابرت إلى المصريين، وهو ذلك المنشور المشهور الذي وزع في الإسكندرية عقب نزول الجيش فيها مباشرة[١]. صدرت الأوامر إلى مارسل بكتابة المنشور وطبعه فبدأ في ذلك. وقد كان صندوق الحروف موضوعا في الباخرة بدون إشارة تميز بين الصندوق والغطاء، وصادف أن فتح الصندوق وغطاؤه إلى أسفل فسقطت الحروف وبعثرت واختلطت بعضها ببعض حتى كاد طبع المنشور يتعطل أولا أن استخدم مارسل بعض الجنود في ترتيب بعض

---

(١) عبد الرحمن الجبرتي، بجانب الآثار في التعليم و ؟؟؟. بولاق ١٢٩٧هـ، ج ٣؛ ص ٤ – ٥.

الحروف المختلطة وقام بطبعه.

وقد كانت آلات هذه المطبعة وحروفها مأخوذة من المطبعة الملكية بباريس، وكانت تحتوي على ثلاثة أنواع من الحروف: فرنسية وعربية ويونانية، وهذه هي أسبق المطابع الفرنسية إلى العمل في مصر. أما مطبوعاتها فقد توصلنا منها إلى ما يأتي:

(١) "تعريف النقود" – طبعت بالإسكندرية في ٥ يوليه سنة ١٧٩٨م. وهي أولى مطبوعات المطبعة الشرقية الفرنسية بها.

(٢) "الهجاء العربي والتركي والفارسي" – وضعه مارسل للاستعانة به في أعمال المطبعة الشرقية الفرنسية وطبع بها في ست عشرة صحيفة في سنة ١٧٩٨م قبل ١٥ أكتوبر من تلك السنة. وكان ثمنه ستة عشر ميدي على ورق عادي وأربعة وعشرين ميدي على ورق مصقول.

(٣) "تمارين للقراءة العربية الفصيحة" – وهي مقتطفات من القرآن. وضعها مارسل لفائدة من يريد أن يتعلم هذه اللغة من الفرنسيين. وطبعت بالمطبعة في اثنتي عشرة صحيفة في سنة ١٧٩٨م. وثمنها اثنا عشر ميدي على ورق عادي وعشرون ميدي على ورق مصقول.

(٤) "مجموعة قوانين" – وهي تشمل قرار المؤتمر الوطني في ١٢ مايو سنة ١٧٩٣م. وقانون عقوبات حربي لجيوش الجمهورية في حالة الحرب وغير ذلك. وقد طبع في ثمان وسبعين صحيفة في تاريخ مجهول.

وقد تكون هذه المطبعة طبعت مطبوعات أخرى غير هذه لم نتوصل إليها، إلا أن ما سبق هو كل ما عرفه الكتاب وعرفناه من ذلك. ولا شك في أنها أصدرت عددًا كبيرًا من المنشورات العربية للمصريين كان أولها المنشور المشهور الذي سبقت الإشارة إلى طبعه على ظهر الباخرة "الشرق". وكذلك عددا كبيرا من التعليمات الفرنسية للجنود الفرنسيين.

## ثانيا – مطبعة مارك أورل الملحقة بالجيش في القاهرة

## I'imprimerie de Marc Aurel, Imprimeur de L'arneem, au Quartier des Francais

كانت المطبعة الفرنسية الثانية مطبعة خاصة بالجيش تلازمه أينما سار، وتطبع ما يصدره

قواده من الأوامر اليومية للجنود. وقد كان مديرها يدعى يوسف أمانويل مارك أوريل. ولد في مدينة "فالنس Valence" على نهر الرون. وهو ابن بيير مارك أمانويل طابع هذه المدينة. وكان يوسف أوريل صديقا حميما لبونابرت اتصل به أثناء زيارته لمدينة فالنس وتردد على مكتبته. وفي سنة ١٧٩٣م عين طباعا لحملة طولون، وكان عمره لا يتجاوز الثمانية عشر ربيعا. وفي ٢٥ أبريل سنة ١٧٩٨عينه بونابرت طابعا للحملة الفرنسية على مصر. ورسا الأسطول على الإسكندرية في ٣٠ يونيه فأنزل أوريل مطبعته فيها ولكنها لم تعمل في هذه المدينة بل تبع الجيش بها إلى القاهرة.

وقد كان أول ما أصدرته هذه المطبعة من المطبوعات أمر باللغة الفرنسية طبعه أوريل بمطبعته في عرض البحر على ظهر الباخرة جستبس (Jastise) ووزع على الجنود في أول يوليه سنة ١٧٩٨م يوم دخول الإسكندرية.

أما عن مكان المطبعة بالقاهرة فقد كانت دائمًا ملازمة لمعسكرات الجيش. وعند ما ثارت القاهرة في أكتوبر سنة ١٧٩٨م نقلت إلى القلعة في النهاية لأنها كانت إحدى معسكرات الجيش الفرنسي؛ وفيها تفشى الوباء في عمال المطبعة كما تفشى في غيرهم من الفرنسيين، فمات تسعة من عمالها البالغين تسعة وعشرين عاملا في ساعات قليلة.

وقد ظل مارك أورل يباشر العمل بمطبعته إلى أن خرج نابليون من مصر وسافر إلى فرنسا؛ فتنازل عن مطبعته للحكومة في ١٨ مايو سنة ١٨٠٠م وعاد إلى فرنسا هو الاخر.

أما مطبوعات مطبعة أورل هذه فهي:

(١) الأمر الفرنسي السالف الذكر الذي طبع على ظهر الباخرة (جستيس).

(٢) أمر فرنسي آخر للجنود طبعه في القاهرة في ١٥ أغسطس سنة ١٧٩٨ وهو أول ما طبع في القاهرة.

(٣) رائد مصر، وهي جريدة فرنسية سياسية أنشأها مارك أورل وطبعها بمطبعته وصدر أول أعدادها في ١٢ فركتيدور سنة ٦ للجمهورية الفرنسية (٢٨ أغسطس سنة ١٧٩٨) وأعلن عنه بالعبارة الآتية:

"يحيط مارك أورل علم مواطنيه أن ثمن رائده المصري ستة ميدي. ويخفض ثمن ثلاثين

عددا إلى مائة وخمسين ميدي فقط، ولا يحصل على هذا الامتياز إلا من يدفع ثمنها مقدما ويرجو جميع المواطنين الذين يرغبون في جريدته أن يوافوه بطلباتهم مشفوعة بالثمن. بعنوان القاهرة؛ مطبعة مارك أورل طابع الجيش بالمعسكرات الفرنسية".

وكان رائد مصر يصدر كل خمسة أيام في أربع صفحات. ولم يطبع منه بمطبعة مارك أورل إلا الثلاثون عددًا الأولى. ثم أخذ يطبع بعدها بالمطبعة الأهلية كما سيجئ.

(٤) الأعشور المصري، وهي جريدة أدبية بحتة كان ينشر بها المقالات الأدبية والأبحاث العلمية والفنية والتجارية، ولم يكن لها أي صبغة سياسية. وكانت هذه الجريدة تصدر كل عشرة أيام. وكان كل عدد يحتوي على أربع ورقات أي ثماني صفحات. وقد أعلن عن هذه الجريدة في ١٦ أغسطس سنة ١٧٩٨م، ولكنها لم تصدر إلا في ١٥ سبتمبر سنة ١٧٩٨، وعرض مارك أورل أعدادها للبيع في ١ و٢ أكتوبر سنة ١٧٩٨.

ولم يطبع من الأعشور المصري بمطبعة مارك أورل إلا العددان الأول والثاني، ولكن بونابرت لم يعجبه الطبع لأنه كان يتوخى فيها الاعتناء والتأنق فأحالها إلى المطبعة الأهلية كما سيجئ.

هذا كل ما وصل إلينا من مطبوعات مطبعة مارك أورل طابع الجيش الفرنسي بالقاهرة. وهو نذر يسير مما نشرته هذه المطبعة ولم يصل إلينا. وذلك لأن مطبوعاتها لم تكن كتبا تبقى وإنما كانت منشورات وأوامر تصدرها القيادة العليا للجنود وليس من طبيعة هذه الأوامر والمنشورات أن تبقى لأنها يومية ليس لأحدها قيمة إلا يوم صدوره.

### ثالثا — المطبعة الأهلية I'lmprimerie Nationale

أنشأ هذه المطبعة بالقاهرة المستشرق مارسل مدير المطبعة الشرقية الفرنسية السالفة الذكر بالإسكندرية. فقد ظل مارسل في الإسكندرية إلى أكتوبر سنة ١٧٩٨م ثم رحل إلى القاهرة في اليوم الخامس عشر من هذا الشهر. وأسس مطبعة عرفت باسم المطبعة الأهلية. وجعل مكانها في الأزبكية أمام منزل عثمان بك الأشقر بما لا يبعد كثيرًا عن المكان الذي قتل فيه القائد كليبر.

وقد كانت المطبعة الأهلية مطبعة علمية خاصة بطائفة العلماء التي صاحبت الجيش الفرنسي إلى مصر. ولم تكن تابعة للجيش أو خاصة بطبع منشوراته أو أوامره؛ وإن كان من

المسلم به أن مطبوعاتها العلمية كانت في خدمة الجيش والتمكين له في حكم البلاد.

وعندما قامت الثورة بالقاهرة في أكتوبر سنة ١٧٩٨ نقلت المطبعة إلى الجيزة أيضا خوفا عليها من التحطيم ثم عادت إلى القاهرة بعد هدوء الثورة. ثم وضعت أخيرا في القلعة إذ أن بعض مطبوعاتها كتب عليه "طبع بالقلعة بالمطبعة الأهلية". وعندما سلم القائد بليار مدينة القاهرة للأتراك حوالي منتصف سنة ١٨٠١م نقل مارسل المطبعة الأهلية من القلعة إلى الإسكندرية؛ وعندما سلم الفرنسيون الإسكندرية ورجعوا إلى فرنسا أخذوا المطبعة معهم إلى بلادهم.

وقد كانت المطبعة معدة بالحروف العربية والإفرنجية، وطبعت مطبوعات من النوعين وقد توصلنا منها إلى ما يأتي:

(١) رائد مصر، وقد طبع بالمطبعة الأهلية ابتداء من العدد رقم ٣١ ولم يصدر منه غير ١١٦ عددا.

(٢) مذكرة فرنسية بالحوادث الأوربية التي وقعت في الأشهر الأربعة الأولى من العام السابع للجمهورية – طبعت بالمطبعة الأهلية بالأزبكية في أربع ورقات ثمنها ١٦ ميدي.

(٣) الأعشور المصري، وقد طبع بالمطبعة الأهلية بالأزبكية من أول العدد الثالث. كما أعيد بها طبع العددين الأولين اللذين كانا قد طبعا بمطبعة أورل.

(٤) وصف باللغة الإيطالية للرمد المتفشي في مصر وطرق علاجه – للطبيب أنطونيو مفاريسو الطبيب بالجيش الفرنسي بالشرق.

(٥) تقويم الجمهورية الفرنسية للعام الثامن على زمن القاهرة – طبع بها في ٣١ ديسمبر سنة ١٧٩٩م.

(٦) تقويم كالسابق مع المقابلة بالتاريخين الهجري والقبطي.

(٧) "أمثال الحكيم لقمان" باللغة العربية مع ترجمة فرنسية ومقدمة خاصة بهذا الحكيم بقلم مارسل – طبع في مائة وعشرين صحيفة وكان ثمنه تسعين ميدي.

(٨) مذكرة خاصة بداء الجدري المتفشي في مصر موجهة للديوان بالقاهرة – تأليف ديسجنت الطبيب الأول لجيش الشرق. باللغتين العربية والفرنسية.

(٩) "دستور الجمهورية الفرنسية" – طبع بالفرنسية بالمطبعة الأهلية بالجيزة وثمنه خمسة وثلاثون ميدي.

(١٠) تقويم العام الثامن للجمهورية الفرنسية، مذيل بدستور الجمهورية – طبع بالفرنسية بالمطبعة الأهلية بالجيزة وثمنه ستون ميدي.

(١١) "دستور الجمهورية الفرنسية" – الطبعة الثالثة من هذا الدستور بالمطبعة الأهلية بالجيزة.

(١٢) "مجموعة الأوراق الخاصة بمحاكمة سليمان الحلبي قاتل القائد كليبر" – طبعت باللغات الفرنسية والعربية والتركية.

(١٣) "التنبيه" – وهي جريدة عربية أمر بإصدارها الجنرال مينو في ٦ ديسمبر سنة ١٨٠٠م وكان يحررها الشيخ سيد إسماعيل الخشاب أمين محفوظات الديوان بالقاهرة وكانت توزع بالقاهرة والمديريات.

(١٤) "تقويم العام التاسع للجمهورية الفرنسية على زمن القاهرة" – بالمطبعة الأهلية بمصر مع مقابلة التاريخين الهجري والقبطي. وفي نهاية التقويم ملاحق بموازين الجمهورية الفرنسية والموازين والمقاييس المصرية. وفئات النقود المصرية ومقاييس النيل والموقف الحربي للجيوش وقائمة بأسماء العلماء.... إلخ.

(١٥) "تنبيه فيما يخص داء الجدري المتسلط الآن، وذلك بشرح موجه إلى أرباب الديوان بمصر القاهرة" – وهو الطبعة الثانية لمذكرة الطبيب ديسجنت السالفة الذكر. وطبعت بالعربية فقط بالمطبعة الأهلية بالقاهرة.

(١٦) "التعليمات التي وضعت في أول مارس سنة ١٧٩٨م لملاحظة الشوارع والميادين" – وتقع في مائة وثمانين صحيفة. وقد بدئ في طبعه بالمطبعة الأهلية بالقاهرة ثم أتم في القلعة.

(١٧) "نحو اللغة العربية العامية" – لفائدة الفرنسين المقيمين بمصر تأليف مارسل، طبع منه ١٦٨ صفحة ولم يتم وبدئ في طبعه بالمطبعة الأهلية بالقلعة ثم استؤنف الطبع بالمطبعة الأهلية بالإسكندرية بعد الجلاء عن القاهرة في سنة ١٨٠١م. ولكن الكتاب لم يتم إذ خرج الفرنسيون من مصر قبل تمامه.

### مطبعة أسكودار:

في عهد السلطان سليم الثالث تبدأ حركة الإصلاح التركي فتعمم المطابع في بعض بلدان الدولة كأسكودار وأزمير وقمبره خانة وغيرها. وقد أنشأ سليم الثالث مطبعة أسكودار حوالي سنة ١٨٠١ وطبع بها "امتحان المهندسين" (١٨٠٢م) و"معرب الأزهار" في سبتمبر سنة (١٨٠٣م) وغير ذلك.

### مطبعة بولاق:

أنشأها "محمد علي" في مصر في سنة ١٨٢١، وسيأتي تاريخها مفصلاً في هذا الكتاب.

### مطبعة مالطة:

أنشأها المرسلون الأمريكيون في مالطة سنة ١٨٢٢م. وتولى نظارة القسم العربي بها الأديب لمشهور فارس الشدياق، وكان هو يصحح كتبها العربية بنفسه. وقد أصدرت في مالطة نحو من عشرين كتاب أولها: "سؤالات وأجوبة ونصائح في حسن العبادة" و"أمثال ربنا يسوع المسيح" و"الدر الملضوم". ومعظم مطبوعاتها دينية، وليس فيها من الكتب غير الدينية إلا القليل مما كان يكتبه الشدياق نفسه. مثل: "الباكورة الشهية في نحو اللغة الإنجليزية" و"كتاب اللفيف في كل معنى ظريف" و"المحاورة الأنسية في اللغتين العربية والإنجليزية" و"شرح طبائع الحيوان" وكلها من تأليف الشدياق، وقد رأيت نسخة من كتاب "أمثال ربنا يسوع المسيح" (١٨٤٠م) وهو غاية في جمال الخلط وجودة الطبع.

ثم نقلت بعض آلات هذه المطبعة ومعداتها من مالطة إلى بيروت في سنة ١٨٣٤م نقلها أحد المرسلين الأمريكيين البروتستانت يدعى سميث، وكان مديرًا لمطبعة مالطة ثم قام برحلة إلى بيروت فوجد فيها كثيرًا من علماء اللغة العربية فآثر الإقامة فيها للاستفادة ونقل المطبعة. وبقيت بعض آلاتها في مالطة إلى سنة ١٨٤٢ ثم نقلت هي الأخرى إلى بيروت. وكان آخر كتاب طبع بهذه المطبعة في مالطة هو "فصل الخطاب في الوعظ" للسيد جرمانوس فرحات. وفي آخره ثلاث مواعظ بروتستانتية، وطبع في مالطة سنة ١٨٤٢م. وكانت المطبعة بعد نقلها إلى بيروت تسمى: "المطبعة الأمريكية". وكان أول ما طبع بها بعد نقلها من مالطة إلى بيروت كتاب "فصل الخطاب في أصول لغة الأعراب" للشيخ ناصيف اليازجي (١٨٣٦م) في مائة وثمان وستين صحيفة.

وفي سنة ١٨٣٨ رحل سميث إلى ليبزج وسبك هناك حروفا عربية على قاعدة وضعها مشاهير خطاطي الآستانة، وطبعت كتب المطبعة بعد هذا التاريخ بتلك الحروف.

ثم تأتي المطابع المصرية التي قامت بجانب مطبعة بولاق، وهي:

مطبعة الطب المصرية بأبي زعبل، مطبعة الطوبجية بطرا، مطبعة الوقائع المصرية بالقلعة، مطبعة المهندسخانة بالخانقاه، مطبعة الجهادية، مطبعة رأس التين بالإسكندرية.

وأنشئت جميعا مع غيرها من المطابع المصرية في مصر في المدة من ١٨٣٠م إلى ١٨٣٤م وسيأتي تاريخها فيما يلي من فصول هذا الكتاب.

### مطبعة القدس:

ويلي ذلك مطبعة فلسطين فقد أنشأ أولى مطابع القدس في سنة ١٨٤٦ الآباء الفرنسيون.

### مطابع الجزيرة والعراق:

وربما كان العراق آخر بلدان الشرق الأوسط اتخاذا لفن الطباعة، فلم تنشأ أولى مطابعه إلا في سنة ١٨٥٦.

على هذا الترتيب التاريخي دخل فن الطباعة أقطار الشرق الأوسط وبلدانه ومن ثم أخذ ينتشر بازدياد عدد المطابع فيها جميعا.

الفصل الأول

## لماذا أنشئت مطبعة بولاق؟

أحدثت مطبعة بولاق بما نشرته من الكتب في مختلف العلوم والفنون انقلابا فكريا هائلا بحيث يمكن أن نقول بكثير من الاطمئنان أنها كانت أساس النهضة الفكرية في مصر الحديثة. ولكن هل كان هذا الانقلاب الفكري مقصودا وقت إنشائها؟ أو بعبارة أخرى هل كانت الرغبة في أحداث انقلاب فكري هي السبب الذي دعا إلى إنشاء مطبعة بولاق؟.

اختلف الذين كتبوا في تاريخ المطبعة أو تحدثوا عنها في السبب الذي من أجله أنشئت؛ فجورجي زيدان قال: إن مُحَمَّد علي سمع في مصر عن مطبعة الحملة الفرنسية ورأى بعض آثارها فجدد تلك الآثار وأحياها فيما عرف باسم مطبعة بولاق[1]. ورينو قال: إنه أراد أن يقلد مطبعة القسطنطينية التي أنشئت قبل ذلك بقرن من الزمان فأنشأ في بولاق مطبعة حاكى به تلك المطبعة. وبيرون قال: أن الباشا لما أنشأ المدارس المتعددة وجد الحاجة ماسة إلى مطبعة تنشر ما يحتاج إليها التلاميذ والطلاب من الكتب المدرسية فأنشأ مطبعة في بولاق. وجيز قال: إن مُحَمَّد علي كان متأثرا بالتقدم المادي في أوروبا فرأى أن تقدم الأحوال في مصر لا يأتي إلا عن طريق الشعلة التي نشرت أضواء العلوم والمعارف في أوروبا؛ وما هذه الشعلة إلا فن الطباعة. كما قال إن السبب في إنشاء المطبعة كان الرغبة في طبع الكتب الشرقية القديمة التي عبث بها تقادم العهد فأضاع الزمان معظمها وكاد يأتي على ما بقي مخطوطا منها[2]. وباتون قال: إن الباشا أنشأ هذه المطبعة كوسيلة لنشر ذوق القراءة وحب المطالعة بين ناس انقطعوا عن القراءة والأدب مدة ثلاثة قرون، وذهب جيز أيضا إلى أن مُحَمَّد علي لما أسس مشروعاته الإدارية

---

(١) جورجي زيدان، كتابه السالف الذكر؛ ص ٥٨. وأيضًا مجلة الهلال؛ العدد ١١؛ السنة التاسعة، ١ مارس سنة ١٩٠١، ص ٣١٩.

(٢) نفس المرجع.

والتجارية كان من الضروري أن يوجد بجانب هذه المصالح والمعامل مطبعة تطبع ما يلزم لها من السجلات[1].

والخطأ في أسباب إنشاء مطبعة بولاق كالخطأ في أسباب أي حادث تاريخي آخر، منشأه أن المؤرخين حين يعوزهم النص الصريح يأخذون كل نتيجة ترتبت على الحادث ويجعلونها سببا له، ويذهبون إلى أن كل ما نتج عن الحادث كان مقصودا عند الشروع فيه؛ ومن هنا يأتي الخطأ في ذكر الأسباب، ومن أمثلة ذلك ما تقدم من أسباب إنشاء مطبعة بولاق.

والرأي الذي يقول بأن مُحَمَّد علي أنشأ مطبعته على أنقاض مطبعة بونابرت، رجع أصحابه إلى المقدمات بدلا من النتائج. والأدلة التاريخية كلها تثبت أن إحياء هذه الأنقاض لم يحدث وأن المطبعة المصرية نشأت مستقلة تماما عن كل اتصال بالماضي.

فالشرط الحادي عشر من معاهدة جلاء الفرنسيين عن مصر ينص على أن: "جميع حكام السياسة وأرباب الحرف والصنائع وجميع الأشخاص المتعلقة بالفرنساوية يحصل لهم سوية ما يحصل للعساكر الحربية، وأن حكام السياسة وأرباب العلوم والصنائع يصحبون ويأخذون معهم الأوراق والكتب التي ليس التي تخصهم فقط بل كل ما يرونه نافعا لهم[2].

فهذا النص صريح في أن الفرنسيين وعلى وجه الخصوص أرباب العلوم والصنائع منهم أن يأخذوا معهم كل ما يريدون سواء أكان مما أحضروه من فرنسا أم مما نهبوه من نفائس مصر، وثابت من رواية الجبرتي أنهم أخذوا معهم ما يزيد على أربعة آلاف كتاب معظمها مكون من عدة أجزاء. وهل مطبعة الفرنسيين إلا من متعلقات "أرباب العلوم والصنائع" الذين أطلقت لهم الحرية في نقل ما يشاءون والذين نقلوا بالفعل الشيء الكثير إلى فرنسا. ومع هذه الحرية المطلقة في الحمل والنقل لم يكن الفرنسيون يتكلفون شيئا في هذا النقل حتى يمكن أن يقال إنهم تركوا مطبعتهم توفيرا للجهد وتقليلا للمشقة، فقد كان نقل الفرنسيين وأمتعتهم ومعداتهم كلها على سفن إنجليزية. فالأدلة قوية على أن الفرنسيين أخذوا مطبعتهم إلى فرنسا ضمن ما أخذوا وقت الجلاء.

---

(١) مقالته السالفة الذكر، نفس الصحيفة.

(٢) عبد الرحمن الجبرتي، عجائب الآثار...، ج٣، ص١٨٣. وأيضًا:
أمين سامي باشا، تقويم النيل (القاهرة، ١٩٢٨)، ج٢، ص ١٦٠.

ويؤيد هذا أن كتاب "نحو اللغة العربية العامية" وهو آخر مطبوعات الفرنسيين في مصر بدئ في طبعه بالمطبعة الأهلية بالقلعة، ثم أخلى الفرنسيون القاهرة فاستؤنف طبعه في نفس المطبعة بالإسكندرية؛ ولكنه لم يتم أيضا فوقف الطبع عند صحيفة ١٦٨ من الكتاب بجلاء الفرنسيين عن الإسكندرية أيضا. فمن الثابت إذن أن الفرنسيين أخذوا مطبعتهم إلى الإسكندرية بعد الجلاء عن القاهرة. فهل نقلها مُحَمَّد علي من الإسكندرية إلى القاهرة بعد عشرين سنة وجددها.

ثم أليس في أخذهم المطبعة معهم إلى الإسكندرية بعد إخلاء القاهرة دليل على اعتزامهم أخذها معهم إلى فرنسا. ويؤيد ما ذهبنا إليه قول كاتب فرنسي:

"وعند تسليم القاهرة على يد الجنرال بليار أخذ مارسل آلاته (يقصد المطبعة) وركبها من جديد في الإسكندرية. ومعروف أنه هو عند جلاء الفرنسيين نهائيا عن مصر، اعتبرت هذه الآلات من متعلقات الهيئة العلمية التي نقلتها إلى فرنسا مع قدر كبير من الوثائق المهمة، تمكن علماء الحملة الكثيرون من نقلها إلى بلادهم بفضل همتهم ونشاطهم".

وشبيه الرأي المتقدم بالرأي القائل بأن مُحَمَّد علي أنشأ مطبعته تقليدا لمطبعة القسطنطينية التي أنشئت قبل ذلك بقرن وأثمرت ثمرة طيبة في ميدان العلم والأدب. فمحمد علي قبل مجيئه إلى مصر لم يكن عمله بحيث يتصل بالحركة العلمية والأدبية في القسطنطينية، فقد كانت حياته في ألبانيا حياة تاجر همه في البيع والشراء، وكان أميًا فلم تكن معه وسائل الاتصال بالحياة العلمية والأدبية بدار الخلافة. وهذا الرأي لا يفسر إنشاء المطبعة إذ لا بد من غرض يدفع الوالي إلى محاكاة مطبعة القسطنطينية. أما التقليد في ذاته فلا يمكن أن يكون سببا.

ورينو صاحب الرأي كان من المشتغلين بتاريخ مطبعة القسطنطينية، وقد نشر عنها مقالات في المجلة الأسيوية في سنة ١٨٣١م، وهذا الاشتغال سهل عليه الاعتقاد بأن المطبعة المصرية لم تكن إلا تقليدًا لتلك المطبعة، ولا سيما أن مصر كانت ولاية تركية إذ ذاك.

وقد كان من نتائج إنشاء مطبعة بولاق أن نشرت المطبعة عددا هائلا من الكتب المدرسية التي كانت توزع على تلاميذ المدارس وطلاب العلم على اختلاف فروعه ومطالبه. وهذا حدا ببعض الكتاب إلى التورط في الحكم بأن المطبعة أنشئت من أول الأمر لسد حاجة المدارس إلى الكتب ولطبع الكتب المدرسية خاصة. وصاحب هذا الرأي الدكتور بيرون كان

ناظرًا لمدرسة الطب المصرية وقد نشرت مطبعة بولاق الكثير من مؤلفاته ومترجماته، كما كانت تنشر كل ما تحتاجه مدرسته من الكتب وكل ما يؤلف أو يترجم أساتذتها من المؤلفات. وكانت تنشر مثل ذلك المدارس الأخرى، ولهذا قال أن المطبعة أنشئت من أول الأمر لهذا الغرض.

ويظهر خطأ هذا المذهب بمقارنة بسيطة بين تواريخ إنشاء أولى المدارس وبين تاريخ إنشاء المطبعة. فأول مدرسة أنشأها مُحَمَّد علي كانت مدرسة الموسيقى العسكرية، وكان تأسيسها في سنة ١٨٢٤ وظاهر أنها مدرسة في غير حاجة إلى كتب تطبع أو مطبعة تنشأ. ومع ذلك فقد كان تأسيسها بعد تأسيس مطبعة بولاق بأربع سنوات. ثم أنشئت المدرسة التجهيزية الحربية في قصر العيني سنة ١٨٢٥ أي بعد إنشاء المطبعة بخمس سنوات. ولم تنشأ مدرسة الطب التي عرفها الدكتور بيرون إلا في عام ١٨٢٧م أي بعد إنشاء المطبعة بسبع سنوات، فإنشاء المطبعة إذن أسبق من إنشاء المدارس، فكيف يتفق أن يكون المتأخر سببا في المتقدم.

يضاف إلى ذلك أن أولى الكتب التي نشرتها المطبعة كانت في الغالب كتبا حربية مثل: "خميرة جدولي" أي جدول أبعاد القذائف و"قانون نامت أحمد أفندي"، وهي مجموعة قوانين حربية ثم كتاب "تلخيص الأشكال" وهو خاص بالألغام، ثم كتاب "آلاى تعليمي" وهو خاص بتعليم حركات الصفوف ثم "القانون الثاني في درس العسكري" ثم "تعليم نامه بياده كان" ثم "قانون نامه طوبجيان بحرية جهادية"، مما لا ينفع إلا للمدارس الحربية، ولم تكن قد فتحت بعد. ثم إن كثيرًا من المدارس كانت بها مطابع خاصة تطبع ما يحتاج إليه تلاميذها من الكتب كما سيأتي بالتفصيل في فصل قادم.

فمدرسة الطب في أبي زعبل كان بها مطبعة خاصة بها لطبع الكتب الطبية[1]. وكذلك مدرسة الهندسة (المهندسخانة) بالخانقاه كان بها مطبعة خاصة لطبع الكتب الهندسية، وكذلك مدرسة الطوبجية في طرة كان بها مطبعة تعرف باسم (مطبعة الطوبجية) لطبع كتبها. فإذا كانت مطبعة بولاق أنشئت لتطبع الكتب اللازمة للمدارس فكيف نفسر مع هذا وجود المطابع المستقلة في كل مدرسة مهمة.

أما الرأي القائل بأن مُحَمَّد علي أحب أن ينال في مصر قبسا من الشعلة التي نشرت

(١) ألغيت هذه المطبعة في أواخر سنة ١٢٥٢هـ (١٨٣٧م) عندما نقلت مدرسة الطب من أبي زعبل إلى قصر العيني وأحيل طبع كتبها على مطبعة بولاق. وكانت نظارة بيرون للمدرسة بعد ذلك.

أضواء العلوم في أوربا فهو رأي لا يقل عن سابقيه خطأ. وهو رأي حديث (١٩٠٨م)، مهد له صاحبه جيز بأن أورد قول نيكلسن (**Nicholsen**) في كتابه عن تاريخ الأدب العربي "وقع أهل مصر وسوريا وشمالي أفريقية تحت تأثير أوربا منذ قاد نابليون حملته على مصر في سنة ١٧٩٨" ثم بنى على ذلك أن مُحَمَّد علي كان واقعا تحت تأثير هذا الاتجاه فأراد أن ينتفع بالمصدر الذي أفاض نور العلم والعرفان على الجمهورية الفرنسية. وقد سبق القول بأن مجرد التقليد لا يمكن أن يكون سببا في حد ذاته، ومُحَمَّد علي كان لا يقل جهلا بأحوال أوربا عنه بأحوال القسطنطينية.

ومع أننا لا نستطيع أن ننكر فكرة الأخذ عن الغرب إلا أننا نذهب إلى أن نخطئ إطلاق رأي نيكلسن على النحو المتقدم؛ فأهل مصر لم يقعوا تحت تأثير أوروبا منذ قاد نابليون حملته كما يذهب الأوربيون، ولكنهم وقعوا تحت هذا التأثير في وقت متأخر من التاريخ المصري الحديث، وعندما توالت بعثات مُحَمَّد علي إلى أوروبا، وعادت هذه البعثات متأثرة بآداب الغرب وعلومه وعندما شاع تعلم اللغات الأوربية في المدارس التي أنشاها مُحَمَّد علي ومن بعده إسماعيل.

هذا هو تاريخ وقوع أهل مصر تحت التأثير الأوروبي – في نظرنا – أما أيام نابليون فلم يقع تحت تأثير الفرنسيين إلى طغام الناس ورعاعهم الذين قلدوهم في الرذائل فسكروا مثلهم وانطلقوا في شوارع القاهرة يصرخون بألفاظ فرنسية بذيئة، وإلا جواري قصور المماليك المنهوبة اللاتي سفرن مثل نسائهم وبرزن في شوارع المدينة فاجرات خليعات وكون في القاهرة طبقة من العاهرات[1]. اما المصريون عامة فلم يقعوا تحت تأثيرهم، بل بالعكس كرهوا هذا التأثير واحتقروهم وخافوهم. ولا غرابة في ذلك إذ أن الفرنسيين أعطوا المصريين أقبح صورة عن أوروبا وأسوأ فكرة عن الأوروبيين بما ارتكبوه من الفظائع وما افتأتوا به على الدين والتقاليد.

ولذا نحن لا نجد أي أثر للتأثير الفرنسي في مصر في المدة التي تلت جلاء الجيش الفرنسي، بل نجد عزوفا عن كل تأثير لهم ونلمس ذلك في فرح المصريين بجلائهم وترحيبهم بالعهد الذي تلا عهدهم، وإن كان مفعما بالفوضى وتنازع البقاء. ولا نلمسه أيضا في مقاومة المصريين كل الإصلاحات التي أراد مُحَمَّد علي إحداثها وعلى الأخص مقاومتهم تعليم أبنائهم

---

(١) الجبرتي، عجائب الآثار....، ج٣، ص ٣٣ و٤٠ و٤١ و٤٥ و١٦١ و١٦٢.

وأخبار ذلك ونوادره مشهورة عند الجميع ولم يكن طلبة البعثات الأولى مسرورين ولا سعداء بسفرهم إلى فرنسا ولم يكن أهلهم كذلك فرحين ولا سعداء. كل هذا يظهرنا على أن وقوع المصريين تحت التأثير الأوروبي لم ينتج عن الحملة الفرنسية[1] وإنما نتج عن إصلاحات مُحَمَّد علي ورجال عصره بعدها بأمد طويل وكانت مطبعة بولاق سببا من أسبابه لا نتيجة من نتائجه.

وقد كان من نتائج إنشاء مطبعة بولاق نشر هذه الكتب التي كاد البلى أن يعبث بالبقية منها كان الغرض الذي حرك الباشا إلى إنشاء مطبعته. وإيراد هذا الرأي من باب المنطق المعكوس وجعل نتائج الحوادث أسبابا لها. والباشا لم يكن من طبعه العناية بالأشياء لذاتها وإنما كانت عنايته بها بقدر ما لها من القيمة المنفعية المادية، ولم يكن لمثل هذه الكتب قراء في عصر مُحَمَّد علي أو على الأقل في أوائل عصره، ولذا كان من العبث إنفاق أموال في نشرها؛ فعلماء الأزهر ومجاوروه كانوا كما يستفاد من كتابات المعاصرين على جانب عظيم من العزوف عن قراءة الكتب الأدبية الجدية، وكانوا في علوم الأزهر لا يقرأون إلا كتابا بعينه من كل علم يكتفي المدرس بإملائه والطلاب باستظهاره. وهناك دليل مادي آخر على بطلان هذا الرأي، وهو أن هذه الكتب الشرقية لم تطبع ببولاق إلا بعد إنشائها بمدة طويلة. ولو كانت هذه هي غرضها الأساسي لكانت أول ما طبع فيها. فأول كتاب من هذا النوع طبع فيها هو كتاب "مشارع الأشواق إلى مصارع العشاق ومشير الغرام إلى دار السلام" وطبع سنة ١٨٢٦م أي بعد إنشاء المطبعة بست سنوات، وترتيبه بين مطبوعات المطبعة السادس والعشرون. ثم كتاب "كلستان السعدي" وطبع سنة ١٨٢٨م أي بعد إنشاء المطبعة بسبع سنوات ثم كتاب "ألف ليلة وليلة" وكتاب "كليلة ودمنة" وطبعا سنة ١٨٣٦م.

فهذه أربعة كتب طبعت في مدة ست عشرة سنة من إنشاء المطبعة ولم يطبع أولها إلا بعد إنشائها بست سنوات. وواضح من هذا أن المطبعة لا يمكن أن تكون قد أنشئت من أجل

---

(١) يرد عادة في تواريخ الحملة الفرنسية أن من أولى نتائجها وقوع مصر تحت التأثير الأوربي وما نتج عنه من مدينة مصر الحديثة، وهو رأي أوربي يجد فيه الأوربيون والفرنسيون منهم على وجه الخصوص فخرا وعزاء. والواقع أنه لولا دعوة مُحَمَّد علي طائفة محترمة من العلماء الغربيين ولولا إخلاص أعضاء البعثات العملية وخريجي المدارس الحديثة لما حدث ما يعزي الآن خط إلى نابليون ورجاله. ولو نسب الأمر إلى كلوت وسيف ولبنان وهامو وربيون ورفاعة ومبارك وبيومي والبقلي وأمثالهم لكان أدنى إلى الصواب.

هذا الضرب من الإنتاج القليل.

وشبيه بما تقدم القول بأن المطبعة إنما أنشئت لنشر الذوق الأدبي والميل إلى القراءة، أو أنها أنشئت لطبع الدفاتر والسجلات اللازمة للحكومة. فكتب مثل "خمبره جدولي" و"القانون الثاني في درس العسكري" و"صباغة الحرير"، ما كانت لتساعد على نشر الميل إلى القراءة واقتناء الكتب. ولقد كانت الكتب التي من نوع "كلستان السعدي" و"ألف ليلة وليلة" و"طوطي نامه" و"كليلة ودمنة" و"نوادر نصر الدين خوجه" قلة بين مطبوعات بولاق. ثم إن طبع دفاتر الحكومة وسجلاتها ما كان يحتاج إلى تجهيز المطبعة بمجموعة كاملة من حروف اللغات الأجنبية، وبمجموعة من المصححين، والمحررين.

إن مطبعة بولاق لم تنشأ بمفردها مستقلة عن بقية مشروعات مُحَمَّد علي، بل كانت جزءا من مشروع كبير، وكانت –كأي مؤسسة أخرى من مؤسساته – مقصودًا بها أن تساهم بإنجاح جانب من ذلك المشروع الكبير. فلكي نصل إلى السبب في إنشاء مطبعة بولاق يجب أن نتبين الغرض الأعلى الذي وضعه مُحَمَّد علي لدولته.

تولى مُحَمَّد علي شئون مصر، ومصر ولاية عثمانية، وكانت ولاية ضعيفة منقسمة تتنازع السلطة فيها قوتان همجيتان: المماليك، والحكام العثمانيون. وكانت إلى هذا يهددها الإنجليز من الخارج بعد أن كانوا قد طردوا منها الفرنسيين. أما شعب مصر فقد استسلم منصرفا إلى الزراعة يجني ثمرات أرضه ليغتصبها منه من يغتصب السلطة ولو لبضعة أيام. على أن الصورة لم تكمل بعد، فالباب العالي الذي كان يدعي ملكية مصر كان هو نفسه ضعيفا منحلا ولم يكن تحفز الإنجليز للاستيلاء على مصر إلا جزءا من مشروع أوربي كبير كان يرمي إلى تقسيم الإمبراطورية العثمانية.

ولم يكن مُحَمَّد علي بالرجل الذي يقبل أن يكون له شريك في السلطان سواء من الشعب في الداخل أو من دولة من الخارج. ومن ثم فقد كان هدفه أن يخلق من مصر دولة قوية يستقر فيها السلطان لشخصه، وأن ترث مصر إمبراطورية السلطان العثماني إذا كان ولا بد من وريث لذلك الشيخ المحتضر، فإن مصر في نظره أولى البلاد بهذا الميراث إذا كانت – على ضعفها – أقوى دولة إسلامية في ذلك الوقت، وكان من مصادر قوتها المنتظرة طموح مُحَمَّد علي. وكانت وسيلته إلى هذه القوة جيش قوي وإدارة منظمة. ونحن لا نعدو الحقيقة إذا قلنا إن كل مشروع

وضعه مُحَّد علي وكل مؤسسة أقامها إنما كانت جزءا من ذلك المشروع الكبير ووسيلة لتحقيق ذلك الغرض السياسي[١].

هذا هو مفتاح الوصول إلى الغرض الذي من أجله أنشئت مطبعة بولاق؛ فهي إما إن تكون أنشئت لطبع القوانين واللوائح والمنشورات الإدارية التي وضعت لتنظيم الإدارة المصرية، أو تكون أنشئت لطبع ما يحتاجه الجيش من كتب وقوانين لتعليم أفراده من ضباط وجنود. أو تكون أنشئت للغرضين معا. وعلى أي الحالين فقد كانت جزءا من مشروع سياسي كبير.

أما فكرة الإدارة فنجد أنه ينقصها الأدلة التي تؤيدها؛ فليس ثابتا من تواريخ مُحَّد علي أنه كان حوالي سنة ١٨٢٠ – وهو تاريخ إنشاء المطبعة – منشغلا بالإدارة وتنظيمها، وإنما كان في ذلك التاريخ – منشغلا بأشياء أخرى سيأتي ذكرها بعد قليل – وثابت كذلك من المصادر الرسمية أن مُحَّد علي ترك النظام الإداري على ما كان عليه أيام المماليك إلى سنة ١٨٢٦، وأنه لم يبدأ في تغيير هذا النظام ولم يشكل المجالس ولم يدون الدواوين إلا في تلك السنة (١٨٢٦م). ورد في الوقائع المصرية ما يلي:

"في شهر رجب سنة ١٢٤١هـ (مارس سنة ١٨٢٦م) أمر ولي النعم أن تقسم الأقاليم البحرية إلى ثلاث إدارات: الأولى خاصة بذاته الكريمة، والثانية لولي النعم إبراهيم باشا والي جدة، والثالثة بدفتري المحروسة. وكذلك قسم القبلية إلى قسمين: أحدهما لكتخدا بك، والثاني لأحمد طاهر باشا[٢]".

---

(١) يذكر عادة في تواريخ مصر في العصر الحديث أن مُحَّد علي كان مهتما بالجيش، ويعزون كل شيء لهذا الاهتمام، كأن الجيش كان هدفا لذاته. والواقع الذي يهمل المؤرخون ذكره هو أن مُحَّد علي كان مهتما بتحقيق خطة سياسية بارعة حاول أولا أن يحققها بالطرق السياسية السلبية في دار الخلافة فلم يتمكن فلجأ إلى القوة. بل إن من طريف ما لم ينتبه إليه المؤرخون أن تكوين الجيش المصري لم يكن إلا وسيلة لتحقيق الهدف السياسي بطريقة سياسية. وقد يبدو في هذا القول بعض التناقض وتفسيره أنه أنشأ الجيش أولاً تلبية لنداء السلطان واستجابة لطلبه من مُحَّد علي أن يحميه وأن يخضع له الولايات التي كانت قد خرجت عن طاعته. وكان غرض مُحَّد علي من تكوين الجيش أن يؤدي خدمة للسلطان فيتمكن من تحقيق سياسته في مصر بإرضاء السلطان دون أن يلجأ إلى استعمال القوة معه. فإذا لم يعترف السلطان بجميله ولم يعطه ما كان حريا به أن ينال، كان عليه أن يحول الجيش من وسيلة لنيل مطالبه بالطرق السليمة إلى وسيلة لنيلها بالقوة.

(٢) الوقائع المصرية، العدد ٣٠ الصادر في آخر جمادى الأول سنة ١٢٤٤ (٦ يناير ١٨٢٩).

هذا هو أول ترتيب إداري عمله مُحَمَّد علي وأول إصلاح أتمه في الإدارة، وواضح من تاريخه أنه بعد إنشاء المطبعة بست سنوات، وهذا يوضح أنه وقت إنشاء مطبعة بولاق لم يكن هناك حاجة إدارية إلى إنشاء مطبعة. وبعد هذا التاريخ تتوالى الترتيبات الإدارية ويتوالى طبع القوانين واللوائح التي استغرق وضعها وقتا طويلا، ومن أمثلة ذلك:

"قرر المجلس العمومي بأن يرتب قانون يشتمل على نظام زراعة الأطيان وبيان رؤية المصالح الأميرية والسياسية والمدنية حتى يعرف كل من المأمورين ونظار الأقسام ومباشريها وحكام الأخطاط وقائمقامي القرى ومشايخها وصيارفها وناظري المبيضة ومبيع المنسوجات ونظار الأشوان واجبات خدماتهم التي يلزمهم القيام بواجبها، وقد رتب ثلث القوانين وطبعت باللغتين العربية والتركية ونشرت[1]".

فطبع القوانين واللوائح الإدارية لم يبدأ إلا بعد سنة ١٨٢٦م أي بعد إنشاء المطبعة بزمن طويل، فتعليمات للتسويق للزراعة ومنع هروب الفلاحين وقد نشرت سنة ١٢٤٢هـ (١٨٢٧م) ثم تعليمات لمشايخ وحكام الأخطاط بالاعتناء بجمع القطن ووقاية محصوله من التلف وقد نشرت سنة ١٢٤٣هـ (١٨٢٨م)، ثم تعليمات لهم باتباع العدالة وفصل الخصومات بين المزارعين ونشرت سنة ١٢٤٣هـ (١٨٢٨م)[2]. ولا يمكن مع هذا أن تكون الرغبة في نشر هذه القوانين هي التي دعت إلى إنشاء المطبعة. بل أن وجود المطبعة هو الذي يفسر طبع مثل هذه القوانين والمنشورات لأن دار الطباعة إذا كانت موجودة بالفعل فقد طبع بها كل ما مست حاجة الى طبعه.

لم يبق إلا أن السبب في إنشاء مطبعة بولاق ما كان مُحَمَّد علي ينتظر أن تساهم به المطبعة في تحقيق مشروعه السياسي الكبير، وكل الأدلة التاريخية تشير إلى صحة هذا الرأي.

وليس من شك في أن الجيش كان عدة مُحَمَّد علي الأولى فيما كانه يؤمله لوطنه الجديد من عز ورفعة وليس من شك كذلك في أن رغبته في تزويد جيش مصر الناشئ بالكتب والقوانين والتعليمات هي التي حدت به إلى إنشاء المطبعة. وقد كان بمساعدة الجيش وعلى أكتاف

(١) الوقائع المصرية، العدد ١٣ الصادر في ٢٨ شعبان سنة ١٢٤٥ (٢٢ فبراير سنة ١٨٣٠)

(٢) أمين باشا سامي، تقويم النيل، ص ٣٢٥ يوما بعدها. ويوجد في دار المحفوظات المصرية عدد كبير من هذه القوانين التي طبعت في بولاق.

الجنود أن نهض مُحَمَّد علي واستقرت ولايته، وفطن هو إلى هذا على ضوء خبراته السالفة. فقد أتى إلى مصر جنديًا في الجيش التركي وشهد فصول تنازع البقاء التي تلت خروج الجيش الفرنسي، وكان الجيش هو الذي يبت في مصير كل بطل من أبطال تلك الفصول. ثم قام هو في طريق نهوضه بمواقع حربية كثيرة، كان الجيش وسيلته فيها إلى النهوض. وأمثال ذلك حصاره لمحمد الألفي (فبراير سنة ١٨٠٤م) ثم حصاره لقصر البرديسي (مارس سنة ١٨٠٤م) ثم حصاره لخورشيد باشا في القلعة (مايو سنة ١٨٠٥م) ثم مذبحة المماليك الصغرى (أغسطس ١٨٠٥م) ثم هزيمته للحملة الإنجليزية في مصر (سبتمبر سنة ١٨٠٧م) ثم مذبحة المماليك الكبرى مارس سنة ١٨١١م ثم حملته على بلاد العرب (١٨١٢ – ١٨١٨م)[1] وكل هذه المواقع هي التي رفعته إلى الولاية وثبتتها له، فلا غرابة إذن في أن يهتم مُحَمَّد علي بالجيش ويجعله أساس مشروعه الكبير لأن وجوده وبقاء دولته واستقلاله عن السلطان والارتفاع بمصر إلى المستوى الجدير بتاريخها من القوة والسيادة لا يتم إلا به.

ولذا نجد أن كل أعمال مُحَمَّد علي مهما دقت أو عظمت لم يقم بها إلا من أجل وسيلته العظمى (الجيش) فمعظم مدارسه كانت خاصة بتعليم الضباط بمختلف طبقاتهم وأنواعهم، وحتى المدارس التي تبدو كأنها لا صلة بينها وبين الجيش لم ينشئها إلا من أجله؛ فمدرستا الطب البشري والطب البيطري ما أنشئتا إلا لتخريج أطباء للجيش ناسه وحيوانه. حتى الزراعة لم يقم فيها مُحَمَّد علي بما قام ولم يدخل ما أدخل من المحصولات الجديدة إلا ضمانا للجانب الاقتصادي من مشروعه ووسيلة إلى هذا المشروع. ولم تشذ مطبعة بولاق عن غيرها من مؤسساته ومستحدثاته المتعددة.

ثم إنا نلمس الحاجة إلى إنشاء مطبعة في تاريخ الجيش المصري في عهد مُحَمَّد علي؛ فقد تبين الوالي أن خير طريقة لكسب رضا الباب العالي هي أن ينصره على ولاياته التي كانت قد شقت عصا الطاعة عليه بحد السيف. وبعد أن ضمن هذا الرضى بهزيمة الوهابيين كان يعلم أن السلطان لا بد مستنجد به في مناسبات أخرى. ثم أنه أيقن كذلك أنه محاط بالأعداء وأولهم السلطان. ولذا رأى أنه لا مندوحة له من إعداد جيش قوي العدة وافي العدد يحمي به نفسه متى تحرجت حوله الأحوال. وقد كان جيشه كله في مبدأ الأمر مكونا من أبناء وطنه من

---

(١) يرجع في ذلك إلى كل تواريخ مُحَمَّد علي.

العساكر الألبانية التي وفد هو إلى مصر ضمن من وفد منهم ورأى أنه لا خير فيهم ولا مأمن له منهم بعد ما رآه من عدم طاعتهم له وعدم احترامهم لأوامره، فقد كان في نظرهم لا يزيد على أن يكون واحدًا منهم مهما صادف من نجاح وأحرز من تفوق وأظهر من امتياز.

وأكد ذلك عنده معارضة تلك الطائفة له عندما أراد أن ينظم جيشه على النظام الحديث (أغسطس سنة ١٨١٥م)، وشغبهم به وثورتهم عليه وما ترتب على ذلك من نهب أسواق القاهرة وقتل منظمي الجيش ومحاولتهم الفتك به لولا أن اعتصم منهم بالقلعة. ولكن الباشا لم تقعد به همته عن تحقيق غرض من أغراضه، مهما صادفه في سبيل تحقيقه من العقبات، ولذا أخذ يبعد الألبانيين عن القاهرة تدريجيا وأسس مدرسة لتعليم النظام الحربي الحديث في أسوان وعهد بذلك إلى الجنرال سيف[١] (١٨٢٠م) وكان كل عساكر هذا النظام الحديث من السودانيين في أول الأمر ثم كثرت منهم الوفيات مما أضطر مُحَمّد علي إلى تجنيد المصريين. ونجح أخيرا في تكوين جيش عظيم من المصريين حتى بلغ عدد هذا الجيش الجديد ٢٥٠٠٠ جنديا في عام ١٨٢٣ عندما زحف بهم سيف إلى القاهرة ليحمي الباشا من شر الجنود الألبانيين عندما شغبوا به وهددوه على أثر سماعهم بحرق ابنه إسماعيل في شندى[٢].

وظاهر من هذه اللمحة السريعة لتاريخ الجيش المصري في ذلك العهد أنه ظهر عند مُحَمّد علي طائفة جديدة من الناس يريد أن يدربهم على نظم الجيوش الحديثة، فهو يريد أن ينشر بينهم قوانين هذا النظام الجديد وتعليماته وما يقوم عليه من التمرينات وترتيب الصفوف إلى غير ذلك من أمور العسكرية، ومن ثم كانت الحاجة ملحة إلى إنشاء مطبعة يطبع بها كل هذه الأشياء. ويثبت صدق ما ذهبنا إليه من أن الجيش الجديد كان العامل الوحيد الذي دعا إلى إنشاء مطبعة بولاق بعض الأدلة التاريخية نوردها فيما يلي:

(أولا) إن تاريخ تكوين جيش النظام الجديد هو تاريخ إنشاء المطبعة ففكرة تكوين جيش جديد لاحت في ذهن مُحَمّد علي في سنة ١٨١٥م وهي السنة التي أرسل فيها بعثة من الشبان إلى إيطاليا لتعلم فن الطباعة كما سيجئ. ومعسكرات أسوان أنشئت سنة ١٨٢٠م أي في التاريخ الذي أنشئت فيه المطبعة. وكان مشروع النظام الجديد سابقا

(١) هو سليمان باشا الفرنساوي كما عرف فيما بعد.

(٢) يراجع في تاريخ الجيش تواريخ مُحَمّد مقل كتابي:

لإنشاء المطبعة بقليل، ومعنى هذا أن إنشاء المطبعة ترتب على تكوين ذلك النظام الجديد إذ أن مُحَمَّد علي لم يكن عنده من المشروعات في ذلك التاريخ إلا مسألة الجيش وتنظيمه على أساس جديد.

(ثانيا) إن حركة الترجمة في عصر مُحَمَّد علي بدأت أول ما بدأت بكتب الفن الحربي دون سواه. ويؤيد ذلك أن أولى الوثائق الخاصة بترجمة الكتب في ذلك العصر – الذي لا يدانيه في انتعاش حركة الترجمة والتأليف إلا عصر المأمون الخليفة العباسي – كلها خاصة بترجمة الكتب الحربية؛ ففي ٢٧ صفر سنة ١٢٣٦هـ – ٤ ديسمبر سنة ١٨٢٠ يصدر مُحَمَّد علي باشا أمرا للخزينة يقول فيه:

وقد أنعم على كتبة المهندسخانة الذين ترجموا كتاب مجموعة المهندسين المطبوع من اللغة التركية إلى اللغة العربية تسهيلا للطالبين بمبلغ خمسمائة قرش، فكتبته تذكرة إلى الخزينة لصرفه[(١)]".

ومن يعرف مصطلح العلوم في ذلك العصر يعرف جيدا أن الهندسة كانت علما مساعدا لفن الحرب، وكانت كتبها تترجم لفائدة الجند في الميدان.

وفي ١٧ محرم سنة ١٢٣٨هـ – ٤ أكتوبر سنة ١٨٢٢ أرسل إبراهيم باشا إلى المهندس أحمد أفندي الملحق بثكنات تدريب الجيش المصري بأسوان المكاتبة الآتية:

"سبق عندما وصلت إلى أسوان والتقيت بكم أن سألتموني مدفوعين بغيرتكم وإخلاصكم عن الكتب المهمة التي يجب ترجمتها وعن الكتب التي تستحق التأليف. وكنت أرجأت الإجابة عن هذا السؤال إلى ما بعد التشرف بمقابلة مولانا ولي النعم. وها نحن بحمد الله فد تشرفنا بلقائه وعرضنا على دولته سؤالكم؛ فتفضل وأمر قائلا: لتترجم الكتب النافعة الخاصة بالأمور الحربية الجليلة التي لها خلاصات تضمن المنافع الكثيرة بقليل من القراءة، ولكن ذلك في أقرب وقت. لذلك نطلب منكم أن تعملوا بموجب هذا الأمر الكريم فتبذلوا همتكم في ترجمة أهم الكتب التي تبحث في الأمور الحربية[(٢)]".

وهذا يظهرنا على أن أولى الكتب بالترجمة في نظر مُحَمَّد علي باشا لم تكن إلا كتب الفن

---

(١) تذكرة خزينة في ٢٧ صفر سمة ١٢٣٦هـ. دفتر رقم ١٦ معية تركي، وثيقة رقم ٨٠، محفوظات عابدين.

(٢) من صاحب الدولة إبراهيم باشا إلى المهندس أحمد افندي بأسوان في ١٧ محرم سنة ١٢٣٨هـ. دفتر رقم ١٠، معية تركي، وثيقة رقم ٣٨٥. محفوظات عابدين.

الحربي التي يوصي بسرعة ترجمتها، ومما يشير إلى أهمية ذلك عنده أن صورة من هذا الكتاب أرسلت إلى عثمان أفندي سقا زاده (نور الدين) المشرف على ترجمة الكتب وطبعها في بولاق[١].

وفي أمر آخر إلى الخزينة في ٨ ربيع الآخر سنة ١٢٣٨هـ – ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٢٣ يشير الباشا إلى عثمان نور الدين على أنه "المنوط به ترجمة كتب الفنون الحربية"، ويرفع مرتبه من ألف قرش إلى ألفين وخمسمائة قرش بزيادة ألف وخمسمائة قرش دفعة واحدة[٢]".

فإذا كانت الكتب الحربية هي أول ما استحق الترجمة فقد لا نجافي المنطق إذ ذهبنا إلى أن طبعها هو الذي استوجب إنشاء مطبعة بولاق وإدخال فن الطباعة.

(ثالثا) أن أولى الكتب والمطبوعات التي أصدرتها المطبعة كلها خاصة بالجيش وما يتعلق بعساكره من قوانين وتعليمات. فأول ما طبع في بولاق كان قاموسا للغتين العربية والإيطالية، ونرجح أن السبب في طبعه كان لزومه لعملية الترجمة، ومعروف أن محمد علي باشا اتجه أول الأمر إلى إيطاليا في إرسال البعثات وكانت اللغة الإيطالية أول لغة أجنبية تعلم في مدارسه، ومن إيطاليا بدأت حركة اقتباس الحضارة الغربية. ثم إن طبعه أعطى رجال المطبعة فرصة تجربة نوعي الحروف: العربية والإفرنجية التي زودت بهما المطبعة من أول إنشائها.

يلي ذلك كتاب في صناعة الحرير. ثم تتوالى بعد ذلك الكتب الخاصة بالجيش وتحتكر إنتاج المطبعة مدة طويلة. فثالث كتاب هو كتاب "خمبره جدولي" أي جدول أبعاد القذائف، ثم "قانون نامه أحمد أفندي" وهي قوانين حربية، ثم "آلاي تعليمي" وهو خاص بتعليم العساكر حركات الصفوف والاستعراض، ثم "أورطة تعليمي بياني" وهو خاص كذلك بالتعليم العسكري، ثم "القانون الثاني في درس العسكري"، ثم "تعليم نامه بياده كان" وهو كتاب لتعليم العساكر البيادة وبه رسوم، ثم "قانون نامة طوبجيان بحرية جهادية". ويستغرق طبع هذه الكتب الأربع السنوات الأولى من تاريخ المطبعة أي إلى نهاية سنة ١٨٢٤م، ثم يطبع كتاب في الدين الإسلامي في يناير سنة ١٨٢٥، اسمه "جوهرة بهية أحمدية في شرح الوصية المحمدية"، ثم يليه مباشرة "مجموعة المهندسين" ثم "أصول هندسية" وهما خاصان بالهندسة الحربية، ثم "لغم رسالة سي". وبعد هذا التاريخ أي ابتداء من سنة ١٨٢٦ تكون المدارس قد بدأت تنشأ الواحدة بعد الأخرى فتدخل

---

(١) نفس الدفتر السابق من دفاتر المعية التركية، ذيل الوثيقة السابقة.

(٢) من الجناب العالي إلى الخزينة في ٨ ربيع الآخر سنة ١٢٣٨هـ. دفتر رقم ١١، معية تركي، وثيقة رقم ٢٥٣، محفوظات عابدين.

الكتب المدرسية ضمن مطبوعات بولاق مثل كتب الإنشاء والنحو وعلم الحساب والمنطق والدين والشعر والأدب. إلا أن الغلبة في عدد الكتب تظل للكتب الخاصة بالجيش. فواضح من هذا أن المطبعة أنشئت خصيصا من أجل هذا النوع من الكتب، وذلك النوع من النشر الذي أحتكر السنوات الأولى من إنشائها وظل غالبا عليها ردحا طويلا من تاريخها.

(رابعا) وهو نص صريح يثبت أن تاريخ المطبعة نشأ مرتبطا بتاريخ الجيش المصري. فقد ورد في كتاب رحلة بروكي ما يثبت أن هذه الكتب الحربية عملت وطبعت خصيصا للجيوش المصرية الناشئة في أسوان. وقد كان بروكي من أوائل الرحالة الذين زاروا مصر في عهد مُحَمَّد علي وكتبوا عنها.

قال هذا الرحالة في سياق كلامه عما أصدرته المطبعة من الكتب ما ترجمته:

"وقد طبع بالمطبعة تعليمات حربية خاصة بالعساكر المصرية التي تدرب في الصعيد وهي تعليمات منقولة من اللغة الفرنسية إلى اللغة التركية حتى يقرأها الضباط وهم من الأتراك".

فهذا يستفاد منه أن الكتب والقوانين والتعليمات السابقة الخاصة بالجيش عملت وطبعت خصيصا للجيش المصري الجديد في أسوان. وبالتالي يثبت أن المطبعة نشأت خصيصا من أجل الجيش.

هذه الأدلة تؤيد أن مطبعة بولاق لم تنشأ مستقلة بذاتها وإنما كانت جزءا من مشروع كبير لم يكن يرمي إلى أقل من خلق مدينة مصرية جديدة تقوم على القوة والسيادة والعلم الحديث بعد أن وقف الضعف والاستكانة وعلوم الخوالق والتكايا بمدينة نصر قرونا عديدة. وكان وسيلة هذا التجديد الحضاري طبع كتب الفن الحربي ثم ما تلاه من طبع كتب المدارس والقوانين الإدارية وكتب العلوم الحديثة كلما تقدمت الحياة المصرية وظهرت أغراض جديدة تستلزم الطبع والنشر.

الفصل الثاني

## تاريخ إنشاء مطبعة بولاق

لم يجمع الذين كتبوا عن تاريخ مطبعة بولاق على تاريخ واحد لإنشائها، بل اختلفوا فيما بينهم اختلافا بينا في تحديد هذا التاريخ. ولم يقتصر الاختلاف على ما وقع منه بين الكتاب المتعددين بل تعداه إلى الاختلاف بين كتابات الكاتب الواحد. فترى الكاتب يذكر تاريخا لإنشاء المطبعة في أحد كتبه، ثم يذكر تاريخا آخر لهذا الإنشاء في كتاب آخر[١] بل وأحيانا يحدث الخلاف من نفس الكاتب في نفس الكتاب[٢] أو الفصل. وقد يحدث أن يذكر المؤلف عدة تواريخ دون أن يرجح أحدها.

فألبرت جيز يذهب إلى إن إنشاء المطبعة كان في سنة ١٨١٥ إذ يقول:

"استقام الأمر لمحمد علي في وادي النيل في يوليه سنة ١٨٠٩ (كذا) ففكر في إنشاء مطبعة عام ١٨١٥ ومن هذا التاريخ يبدأ قيام مطبعة الباشا التي هي مطبعة بولاق كما بقيت تسمى منذ ذلك الحين. وعلى هذا كان إنشاؤها حوالي هذا التاريخ يؤرخ إدخال فن الطباعة بصفة قاطعة في مصر. "

فهذا كلام صريح في أن إنشاء المطبعة حدث في سنة ١٨١٥م.

ويذهب مُحَمَّد أمين بهجت أحد المديرين السابقين للمطبعة[٣] إلى أن إنشاء مطبعة بولاق كان في سنة ١٨٢٠[٤]. وهو يستند في ذلك إلى اللوحة التذكارية التي تؤرخ إنشاء المطبعة والتي تحمل ١٢٣٥هـ (١٨١٩ – ١٨٢٠) م. ومع اعتماد هذا الرأي على وثيقة رسمية ثبتت

(١) مثال ذلك ما حدث في كتابي أمين باشا سامي: "تقويم النيل" ص ٣٠٨ و"التعليم في مصر" ص ١٢.

(٢) حدث ذلك في كتاب تقويم النيل لأمين باشا سامي فقد ذكر في ص ٣٠٨ منه أن المطبعة أسست سنة ١٨٢٣ على حين أن في الكتاب وثائق تثبت أنها أنشئت قبل ذلك.

(٣) تولى مُحَمَّد أمين بهجت بك وظيفة مدير المطبعة مرتين: الأولى كم ١٩٢٦ إلى ١٩٣٧ والثانية من يناير ١٩٣٨ إلى مارس ١٩٣٨.

(٤) مُحَمَّد أمين بهجت – تقرير عن معرض الطباعة بمدينة ليبزج (القاهرة ١٩٣٢)، ص ١٢.

بناء المطبعة وقت إنشائه إلا أن لدينا من الأدلة ما يثبت أن الإنشاء لم يكن في هذا التاريخ كما سيلي.

ويقرر كتاب آخرون أن إنشاء المطبعة كان في سنة ١٨٢١م وهذا أكثر الآراء شيوعا وأقربها إلى الصواب. رواه ألبرت جيز عن إبراهيم الشبراوي[١] إذ يقول: "إن أول ناظر للمطبعة – على حسب رواية إبراهيم افندي الشبراوي – هو على وجه التحقيق نقولا المسابكي البيروتي الذي أنشأ مطبعة بولاق في سنة ١٨٢١" وذكره أيضًا أمين باشا سامي وحدد لذلك يوم ٤ نوفمبر سنة ١٨٢١[٢] بالذات مستندا على وثيقة رسمية سنعرض لها بعد قليل. ورواه جورجي زيدان عن يعقوب نخله روفيله[٣].

وثم كتاب آخرون ذهبوا إلى أن مطبعة بولاق أنشئت في سنة ١٨٢٢، ومن هؤلاء بونولا بك الذي حدد لذلك شهر سبتمبر في تلك السنة. ولقد استند بونولا في ذلك إلى ما جاء في كتاب السائح بروكي، فقد ورد في هذا الكتاب فصل بعنوان "١١ ديسمبر سنة ١٨٢٢ – مرور في بولاق"، وصف فيه السائح، يحقق زيارته لمطبعة الباشا ثم قال: "وهي لم تستكمل نشاطها إلا منذ أربعة أشهر فقط". وعارضه ألبرت جيز فقال إن المدة من سبتمبر إلى ديسمبر ليست أربعة أشهر ومن ثم حدد التاريخ بشهر أغسطس لا سبتمبر مصححا خطأ يونولا في الحساب، ومع ذلك فقد فات جيز كما فات بونولا أن بروكي لم يكن يتكلم عن إنشاء المطبعة عن نشاطها ودوران حركة الطبع بها وفوق ذلك عن استكمال الحركة والنشاط.

وذهب الشطط ببعض الكتاب فقالوا إن إنشاء المطبعة يرجع إلى سنة ١٨٢٣ ومن

---

(١)عين إبراهيم الشبراوي صبيا جاء يتعلم جمع الحروف في المطبعة في ٧ صدر سنة ١٢٤٥ الموافق ٨ أغسطس سنة ١٨٢٩ كما روي بنفسه ؟؟؟ أي أنه التحق بالمطبعة بعد إنشائها بتسع سنوات تقريبا. وقد ساير المطبعة في كل الأدوار التي مرت بها فظل موظفا بها إلى أن أجل إلى المعاش في أول نوفمبر سنة ١٩٠٧ وقد ترقي في هذه المدة من صبي يتعلم إلى رئيس القسم النار من بالمطبعة وقد وقفت على أدوار هذه الترقية في دفاتر استحقاقات المطبعة المحفوظة بدار المحفوظات المصرية وقد رقابه المسيو جينو في سنة ١٩٠٧ وكان في التسعين من عمره ومع ذلك كان متهالكا قوته نشيطا وكان لا يزال موظفا بالمطبعة. وقد توفى بعد إحالته على المعاش والمشهور عنه أنه كان رحمة الله أعلم أهل زمانه بتاريخ مطبعة بولاق.

(٢) أمين باشا سامي، التعليم في مصر، ص ١٢

(٣) جورجي زيدان، تاريخ الآداب العربية، ج٤، ص ٥٨.

هؤلاء الكاتب بيانكي الذي صدر قائمته بمطبوعات بولاق بقوله "أدخلت المطبعة في مصر منذ سنة ١٨٢٣ بأمر من محمد علي باشا". ومع ذلك فقد أورد بعد هذه العبارة بقليل عنوان أول كتاب طبع بمطبعة بولاق وذكر أنه طبع سنة ١٨٢٢ أي قبل التاريخ الذي ذكره لإنشائها بسنة كاملة. ومنهم أيضًا أمين باشا سامي الذي ذكر في سياق ذكره لأحوال الخلافة العامة وشئون مصر الخاصة سنة ١٢٣٨هـ – ١٨٢٣م قوله: "وفيها تأسست دار الطباعة الأميرية ببولاق". ومع ذلك فقد ذكر بعد ذلك في نفس الكتاب أمرًا رسميًا يثبت أن المطبعة كانت موجودة في سنة ١٢٣٧هـ – ١٨٢٢م[١].

أمام هذا الاختلاف الكبير في الروايات قد تبدو صعوبة تحديد تاريخ مضبوط لإنشاء مطبعة بولاق. ولكن الأمر ليس صعبا بالدرجة التي يبدو بها، وإن كان من المستحيل تحديد يوم بذاته لهذا الإنشاء كما أنه يجب أن نحدد ما الذي نقصده بكلمة "إنشاء"، أهو إقامة البناء أم تركيب الآلات أم الإنتاج. وعلى ذلك لا بد من ذكر بضعة تواريخ لا تاريخا واحدا نظرًا لتعدد مراحل إنشاء مؤسسة كهذه.

وثيقتنا الأصلية في هذا التاريخ هي اللوحة التذكارية التي علقت على باب المطبعة وقت إنشائها وفيها تاريخ لهذا الإنشاء[٢]، وهي وثيقة لا تحتمل شكا بحال من الأحوال ثم إنها الوثيقة الوحيدة التي وصلت إلينا لهذه الحادثة، فعلى كثرة ما نقبنا في مختلف أنواع الأوراق والدفاتر والكتب لم نعثر على وثيقة أخرى تقوم مقامها. في هذه اللوحة الرخامية منقوش ثلاثة أبيات من الشعر، ويتضمن الشطر الأخير منها بحساب الجمل تاريخا نقش صراحة في أسفلها.

---

(١) أمين سامي باشا – تقويم النيل، ج٢، ص ٣٠٨.

(٢) هذه اللوحة التذكارية عبارة عن قطعة من الرخام طولها ١١٠ سنتميتر وعرضها ٥٥ سنتيمترا وقد نقشت بحيث برزت عليها الأبيات الشعرية الآتية باللغة التركية:

حالا خديو مصـــــر محمد معلي وزير — أول نامدار دولـــت ودين صاحب المنح

آثار بي حسانه ضـم أبلـــدي دخى — يا بدر دي اشبو مطبعة بي بوليله يرفرح

هاتف بي ميده سو بلدي تاريخ تامتي — دار الطباعة در هـــترك مصدري أصح

١٢٣٥ هـ

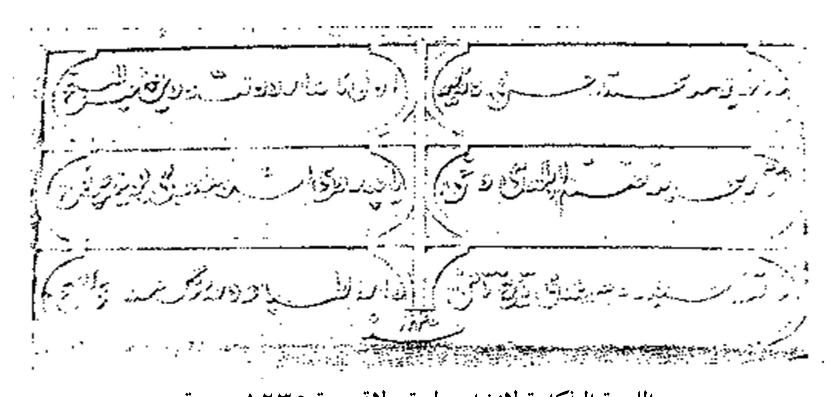
وترجمتها: "إن خديوي مصر الحالي محمد علي، فخر الدين والدولة وصاحب المنح العظيمة قد زادت مآثره الجليلة التي لا تعد بإنشاء دار الطباعة العامرة وظهرت الجميع بشكلها البهيج البديع وقد قال الشاعر سعيد إن دار الطباعة هي مصدر الفن الصحيح".

هذا التاريخ هو سنة ١٢٣٥ هـ. وهذا يثبت أن المطبعة إنما أنشئت في تلك السنة.

ويوافق أول المحرم من سنة ١٢٣٥ هـ بالتاريخ الميلادي ٢٠ أكتوبر سنة ١٨١٩، ويوافق آخر ذي الحجة منها ٢٧ سبتمبر سنة ١٨٢٠ م وعلى ذلك يمكننا أن نتخذ أواخر سنة ١٨١٩ من ٢٠ أكتوبر والجزء الأول من سنة ١٨٢٠ إلى ٢٧ سبتمبر على أنها الفترة التي فيها إما ابتدئ في، أو انتهي من إقامة البناء الذي كانت فيه مطبعة بولاق.

على أن فكرة المطبعة لم تولد في هذا التاريخ بل أنها سابقة له بكثير. فقد أوفد نقولا المسابكي في بعثة إلى إيطاليا ليتعلم فن الطباعة في سنة ١٨١٥، فإلى هذا التاريخ يرجع التفكير في إنشاء مطبعة بولاق.

لا ندري على وجه التحديد متى كان الانتهاء من إقامة بناء المطبعة. ولكن نرجح أن يكون التاريخ السابق الوارد في اللوحة التذكارية هو تاريخ الانتهاء من هذا البناء. فقد وجدت هذه اللوحة في أعلى أحد أبواب المطبعة ومعنى هذا أنه إنما كتبت وأرخت وعلقت في موضعها بعد أن كان البناء قد تم. ويؤيد هذا الرأي أنه نص في الأبيات المنقوشة على اللوحة التذكارية أن مآثر ولي النعم قد "زادت بإنشاء دار الطباعة العامرة" التي "ظهرت للجميع بشكلها البهيج البديع". ويستفاد من هذا الوصف ومن تقرير أنها "ظهرت" بصيغة الماضي أن اللوحة تؤرخ الانتهاء من إقامة بناء المطبعة لا الابتداء فيه. وعلى ذلك يمكن أن نطمئن إلى القول بأنه بناء مطبعة بولاق كان قد تم تشييده في ذي الحجة سنة ١٢٣٥هـ الموافق سبتمبر ١٨٢٠م.



اللوحة التذكارية لإنشاء مطبعة بولاق سنة ١٢٣٥ هجرية

أما عن تاريخ تركيب الآلات الطباعة في ذلك البناء وتجهيزه بحروف الطبع فإن عندنا من

الوثائق ما يحدده بالضبط.

كان مُحَمَّد علي باشا خارج القاهرة عندما أرسل أمرا إلى كتخداه بالقاهرة في ١٥ ذي الحجة سنة ١٢٣٦هـ الموافق ١٣ سبتمبر ١٨٢١م يقول فيه:

"سبق أن أرسل بمعرفة إسماعيل قبودان بضعة أطفال إلى مدينة ميلانو ليتعلموا بها بعض الصناعات. وقد تعلم نيقولا مسابكي الذي حررنا هذا الكتاب من أجله وهو أحد هؤلاء الأطفال صنعة جليلة هي طبع الكتب باختراع حروف إفرنجية وعربية، وعاد مع ثلاثة من زملائه. وها نحن أولاء نرسلهم إليكم. فألحقوا المذكور مع رفقائه بمعية عثمان أفندي ببولاق وخصصوا لهم الجرايات اللازمة ورتبوا لرفقائه مرتبا يناسب حرفهم وثقافتهم. أما مسابكي المذكور فإني أرجو أن أعود ريثما يعد آلاته فلا تخصصوا له مرتبا ولكن أعطوه شيئا تحت حساب مرتبه وأكرموه[1]".

وبناء على هذا الأمر يمكن أن نجزم بأن عملية تركيب الآلات بدأت في سبتمبر ١٨٢١ أو بعيده بقليل إذ أن النظام الذي وضعه مُحَمَّد علي مصر لم يكن يسمح لنقولا المسابكي بأن يضيع يوما واحدا بدون عمل فيما كلفه به[2].

أما عن تاريخ الانتهاء من تركيب الآلات وتهيئة المطبعة للعمل والإنتاج فليس عندنا وثاق تثبته على وجه التحديد، وإن كان عندنا ما يقربه تقريبا ففي أول يناير سنة ١٨٢٢م

---

(١) من الجناب العالي إلى البيك الكتخدا في ١٥ ذي الحجة سنة ١٢٣٦ (١٣ سبتمبر ١٨٢١)، دفتر رقم ٦ معية تركي، وثيقة رقم ٧٢٥، محفوظات عابدين.

(٢) من أمثلة ذلك حالة حسن الورداني الذي حجز بالكورنتينة بعد عودته فصدر أمر من مُحَمَّد علي باشا: "... أطلعنا على عدم اشتغال حسن الورداني افندي بشيء بالنسبة لدخوله بالكورنتينة وتشير بأنه تظن لياقة المذكور للترجمة فيلزم إعطاؤه كتابا لترجمته مدة مكثه في الكورنتينة" (من الباشا إلى ناشر المهمات في ٢٨ ذي الحجة سنة ١٢٥٠ (٢٨ أبريل سنة ١٨٣٥)

ومن أمثلة ذلك أيضا ما أمر به من فك حبكة كتاب حتى تتم ترجمته بسرعة: "علمنا من إعادتكم ورود أمر ابننا سر عسكر باشا إلى وكيل الجهادية استطلاب ترجمته الكتاب الفرنسي الخاص بترقيات العساكر، وبناء عليه يلزم جميع التراجمة وحل حجة الكتاب المذكور وإعطاء كل مترجم كراسة منه ليتولى ترجمته في أقرب وقت".

من الباشا إلى سليمان باشا الفرنساوي في ٢٨ ذي الحجة سنة ١٢٥٠ (٢٨ أبريل سنة ١٨٣٥)

ويتضح من هذين الأمرين أن الوقت كان أثمن شيء في حكم هذا الوالي:

يصدر محمد علي باشا "تذكرة خزينة" أي أمرا إلى ديوان المالية بأنه قد اتضح له مهارة نقولا المسابكي في فن طبع الكتب وعلى ذلك حدد له مرتبا شهريا وثبته بالمطبعة[١].

ثم نجد في يوميات السائح الإيطالي المحقق بروكي إشارة إلى ذلك. فقد زار بروكي المطبعة في يوم ١١ سنة ١٨٢٢م وكتب فصلا عن هذه الزيارة ذكر فيه قوله إن المطبعة "لم تستكمل نشاطها إلا منذ أربعة أشهر فقط". ومعنى هذا أن مطبعة بولاق لم تكن مستعدة العمل والإنتاج استعدادا تاما إلا في أغسطس سنة ١٨٢٢م.

فعندنا الآن تاريخان بينهما ستة أشهر يمكن أن يكون تم فيهما الانتهاء من تركيب الآلات التي أحضرها نقولا المسابكي معه من إيطاليا. فمجرد تحديد محمد علي باشا مرتبا لنقولا المسابكي وتثبيته في المطبعة بعد وصفه إياه بالمهارة في نفس الأمر الذي حدد فيه مرتبه وثبته، يدل دلالة واضحة على أن نقولا المسابكي كان قد ركب آلاته أو على الأقل قطع مرحلة من ذلك مكنت الباشا من الاطمئنان إليه. ولقد كانت طريقة محمد علي في الحكومة أن المرتب على قدر العمل وبنسبة الإنتاج والمهارة لا بحجم الشخص ولا بسنه ولا بطول لحيته. فتثبيت نقولا المسابكي في المطبعة وتحديد راتب له مع وصفه بالمهارة يدل على أنه أنتج، وثابت أن المطبعة لم تصدر شيئًا من المطبوعات إلى ذلك التاريخ فلن يكون الإنتاج إذن إلا متعلقا بتركيب الآلات وهندسة أوضاعها وإعداد صناديق الحروف.

ومن الجائز أيضًا ألا تكون العملية قد تمت نهائيا بحيث تصبح المطبعة معدة للإنتاج في أول يناير سنة ١٨٢٢ تاريخ تحديد مرتب لنقولا المسابكي، ويلاحظ في عبارة بروكي قوله إن المطبعة "لم تستكمل نشاطها" ومعنى هذا أنه كان فيها بعض النشاط قبل أغسطس سنة ١٨٢٢، ولهذا يمكن أن نطمئن ولو بعض الاطمئنان إلى القول بأن الآلات كانت قد هندست وركبت أو أوشكت هذه العملية على التمام في يناير سنة ١٨٢٢ وأن عملية الانتهاء من التركيب وتجربة الآلات وإعدادها للإنتاج تمت في المدة من يناير إلى أغسطس سنة ١٨٢٢ فزارها بروكي في ديسمبر من تلك السنة فوجدها في تمام النشاط وأخبر أن الحال كان كذلك منذ أربعة أشهر.

---

(١) أمر إلى الخزينة في ٧ ربيع الآخر سنة ١٢٣٧ (أول يناير ١٨٢٢) دفاتر المعية السنية تركي دفتر رقم ٢٩، وثيقة رقم ٢٥٣.

بقي أن نحدد التاريخ الذي أصدرت فيه المطبعة أول إنتاجها. الثابت مما تحت يدنا من الوثائق أن أول كتاب أصدرته مطبعة بولاق هو قاموس للغتين العربية والإيطالية من وضع الراهب روفائيل. ولهذا القاموس صفحة للعنوان ذكر في أسفلها أن تمام طبعه كان في سنة ١٢٣٨ هـ وله صفحة للعنوان باللغة الإيطالية ذكر في أسفلها أن تمام طبعه كان في سنة ١٨٢٢م (انظر شكل ١ و٢). ويستفاد من هذا أن أولى مطبوعات بولاق تم طبعه في سنة ١٢٣٨هـ الموافقة لسنة ١٨٢٢م. والسنتان لا تتداخلان إحداهما في الأخرى إلا في المدة من ١٨ سبتمبر إلى آخر ديسمبر من سنة ١٨٢٢م. وعلى ذلك يكون الكتاب قد صدر في أثناء هذه المدة التي تبلغ ثلاثة أشهر ونصف تقريبا، وتكون بالتالي هي تاريخ إصدار المطبعة لأول مطبوعاتها.

ونلخص تواريخ إنشاء مطبعة بولاق فنقول:

- بدأت فكرة إنشاء مطبعة عند مُحَمَّد علي باشا في سنة ١٨١٥م. عندما أوفد بعض الشباب إلى ميلانو لتعليمهم فن الطباعة.
- وبدئ في عملية إقامة بناء المطبعة في سنة ١٢٣٥هـ الموافقة ١٨٢٠م. ولم يأت شهر ذو الحجة من سنة ١٢٣٥هـ وشهر سبتمبر من سنة ١٨٢٠م إلا وكان البناء قد تم تشيده. أما تركيب الآلات ووضعها في أماكنها فقد بدئ فيه في سبتمبر سنة ١٨٢١م وانتهى منه في يناير سنة ١٨٢٢م.
- واستغرقت فترة التجربة — تجربة الآلات والحروف وتوزيع العمال عليها وتدريبهم على أعمالهم في المدة من يناير سنة ١٨٢٢ إلى أغسطس من نفس السنة — وبلغ العمل في المطبعة أشده وبدأت في عملية الإنتاج في المدة من أغسطس إلى ديسمبر سنة ١٨٢٢م.

الفصل الثالث

## مؤسس مطبعة بولاق وأول ناظر لها

اختلف في الشخصية التي أسست المطبعة ونظمتها ودربت عمالها الأول وأصدرت أولى ما نشرته من المطبوعات. وقد اكتنف هذه الشخصية من الغموض ما جعلها أشبه بشخصية خرافية تنسب إليها الأعمال دون أن يعرف الناس شيئًا عنها ودون أن يتحققوا حتى من مجرد وجودها.

فبعض الكتاب يذكر أن الذي أسس المطبعة رجل توسكاني من أصل سوري اسمه نقولا الصباغ، ولد في ليفورن من مدن إيطاليا، ثم قدم إلى مصر سنة ١٨١٥ واستخدمه الوالي في إنشاء المصانع المختلفة في بولاق، ثم عين مدرسا في مدرسة الهندسة. قالوا وكانت مطبعة بولاق مما أسس من مصانع ذلك الحي.

ويكفي أن نذكر أن اسم الصباغ لم يرد في أي وثيقة أو كتاب رحلة معاصرة لإنشاء المطبعة ولم يظهر على أي كتاب من مطبوعاتها. ثم أنه من الثابت أن الذي أسس المطبعة رجل أوفد إلى إيطاليا خصيصًا لهذا الغرض وأنه لم يولد بها كما ولد الصباغ. والظاهر أن اشتراك الصباغ مع مؤسس المطبعة في الاسم الأول وفي الأصل السوري وفي وجود علاقة بينه وبين إيطاليا؛ هو الذي حمل بعض الكتاب إلى القول بأنه هو مؤسس مطبعة بولاق.

وذهب كتاب آخرون إلى أن مؤسس مطبعة بولاق هو القس "روفائيل راهب" وهذا القول يعنينا لأنه مما ذهب إليه كتاب عاشوا في عصر مُحَمَّد علي باشا وعاصروا هذه الحوادث، ولقد سبق أن بينا أن المطبعة كان قد تم بناؤها في سبتمبر ١٨٢٠ م. وبدئ في تركيب آلاتها في سبتمبر ١٨٢١ م. وانتهي من هذه العملية في يناير سنة ١٨٢٢م. وأصدرت أولى مطبوعاتها في ديسمبر سنة ١٨٢٢[1]. وبهذا التواريخ في ذاكرتنا نراجع تاريخ القس روفائيل راهب؛ فنجد أمرا من مُحَمَّد علي باشا صدر بتاريخ ١٢ سبتمبر سنة ١٨٢٠ بتعيين روفائيل

(١) راجع الفصل الثاني

مدرسا للغة الإيطالية والهندسة في مدرسة القلعة[1]، ثم نجد أمرًا آخر بتاريخ ١٤ أغسطس سنة ١٨٢٣م، يوافق فيه على "عزل القسيس روفائيل معلم اللغة الطليانية ببولاق عن وظيفته لكبر سنه وعدم صلاحه للعمل وتعيين الحكيم يحيى أفندي مكانه[2]".

وظاهر من هاتين الوثيقتين الرسميتين أن القس روفائيل راهب كان في وقت إنشاء المطبعة يعمل مدرسًا للغة الإيطالية في القلعة، ثم في بولاق، وهذا يتعارض مع القول بأنه كان يعمل في تأسيس المطبعة. على أن روفائيل كان متصلا بالمطبعة من أول يوم عملت فيه، إذ أن أول مطبوعات بولاق من تأليفه أو ترجمته، ولعل تردده على المطبعة في هذا التاريخ المبكر وإشرافه على كتابيه اللذين كانا يطبعان بها[3] هو ما حدا ببعض المعاصرين إلى الظن بأنه كان "ينظم المطبعة".

وقال بعض الكتاب المعاصرين إن مؤسس المطبعة هو عثمان نور الدين الألباني الأصل "وكان قد قدم مع والده إلى مصر. والتحق أبوه بخدمة الباشا الذي آنس في عثمان ذكاء فأوفده إلى أوربا ليقف على أسرار الحضارة الأوربية الحديثة فجاب منها عدة أقطار وطاف بإيطاليا وفرنسا وإنجلترا، ثم عاد إلى مصر فاستخدمته حكومة الوالي وباشر تأسيس مطبعة بولاق".

ولقد كانت عودة عثمان نور الدين من أوربا سنة ١٨٢٠ أي في وقت تأسيس المطبعة، ومع ذلك فكل ما تحت يدنا من الوثائق يثبت أنه لم يؤسس مطبعة بولاق وإن كانت بعض هذه الوثائق تدل على أنه كان في وقت ما متصلا بالمطبعة بعض الاتصال.

يقول منجين في تاريخه لمصر من ١٨٠١ إلى ١٨٢٣ ما ترجمته: "... وبعد عودته (يعني عثمان) عهد إليه الباشا بإدارة مدرسة كبيرة أنشأها في بولاق ليتعلم بها بعض الشبان الرياضة واللغات. وقد ألحق بها مكتبه..." وهذه هي مدرسة الفنون التي أنشأها الوالي أول الأمر في قصر ابنه إسماعيل باشا.

ثم في كتاب رحلة عملت سنة ١٨٢٢ ورد بها: "وفي طريقنا إلى القارب قابلنا عثمان

---

(١) من الباشا إلى الكنخدا بك في ٤ ذي الحجة سنة ١٢٣٥ (١٢ستبمبر سنة ١٨٢٠) دفاتر المعية تركي، دفتر رقم ٥، وثيقة رقم ٤٢٥، محفوظات عابدين.

(٢) من الباشا الكنخدا بك في ٦ ذي الحجة سنة ١٢٣١ (١٤ أغسطس سنة ١٨٢٣) دفاتر المعية – تركي دفتر رقم ١١، وثيقة رقم ٨٠٢

(٣) أول كتابين أصدرتهما المطبعة هما قاموس للغتين العربية والإيطالية، ثم كتاب صيانة الحرير والأول من تأليف روفائيل والثاني من ترجمته.

أفندي، وهو أديب تركي كان من حسن ضيافته أن أطلعنا على مكتبة الباشا المنوط به أمانتها، والمكتبة وإن كانت في طفولتها إلا أنها — كما أخبرنا عثمان — تحتوي على حوالي خمس وعشرين ألف مجلد في عدة لغات...."

ويؤخذ من هذين النصين المعاصرين أن عثمان نور الدين في وقت إنشاء مطبعة بولاق كان يعمل ناظرًا لمدرسة وأمينا لمكتبة كان الباشا قد أنشأهما في بولاق وليس هذا من تنظيم المطبعة في شيء.

ويؤيد هذا ما ورد عن عثمان نور الدين في الأوامر العلية في فترة إنشاء المطبعة. خذ مثلا أمرا صدر من مُحَمَّد علي باشا وهو خارج القاهرة إلى البيك الكتخدا في ١٤ سبتمبر سنة ١٨٢١ وهو نفس الشهر الذي بدأ فيه تركيب آلات المطبعة:

"أخبرنا صديقنا الخواجة دورتي قنصل فرنسا في الإسكندرية إن الفرنساويين قونيك ومالت القادمين بتوصية من وزراء فرنسا إلى صديقنا المذكور قد حضرا خصيصا لتعلم اللغة العربية وإن كان أحدهما سيلحق بمعية المهندس قسطي لتعلم الهندسة، والآخر بمعية عثمان أفندي لتعلم اللغة العربية، إلا أن إرادتنا تقضي بقائهما بصفة ضيوف عند عثمان أفندي لغاية وصولنا فاعلموا ذلك وأرسلوهما إليه[1]".

ثم أمر آخر صدر إلى الكتخدا في ٤ نوفمبر سنة ١٨٢١:

"يوجد بمصر شخص هندي يحسن كتابة الخط ويعرف أيضًا بعض لغات. فمن مقتضى إرادتنا أن تبحثوا عن ذلك الشخص وتجدوه وتعينوه بماهية مناسبة لتعليم الفارسي وكتابة الخط للموجودين بمعية سقازاده عثمان أفندي ببولاق[2]".

وفي أول يناير سنة ١٨٢٢ وهو من التواريخ المهمة في إنشاء المطبعة يصدر أمر آخر هو:

"بما إننا أخبرنا أن جورجي جروي وأنطون الاستانبولي طالبان في الترجمة ولهما استعداد لتحصيله؛ فقد خصص لجورجي جروي مائتا قرش، ولأنطوان مائة وخمسون قرشا شهريًا، وألحقا

---

(١) من مُحَمَّد علي باشا إلى البيك الكتخدا في ١٦ ذي الحجة سنة ١٢٣٦ (١٤ سبتمبر سنة ١٨٢١) دفاتر المعية — تركي، دفتر رقم ٦، وثيقة رقم ٧٢٧

(٢) من الباب العالي إلى البيك الكتخدا في ٨ صفر سنة ١٢٣٧ (٤ نوفمبر سنة ١٨٢١) دفاتر المعية — تركي، دفتر رقم ٩، وثيقة رقم ١٤٨

بمعية عثمان أفندي؛ فينبغي أن تقيدوا مرتبهما في دفتره اعتبارا من غرة ربيع الآخر.. [(١)]".

وفي ٤ أكتوبر سنة ١٨٢٢ – وهو تاريخ مهم آخر في إنشاء المطبعة – يرسل إبراهيم باشا الخطاب الآتي إلى أحمد أفندي المهندس بأسوان ثم يرسل صورة منه إلى عثمان أفندي نور الدين ببولاق:

"سبق أن رأيتكم حين كنت في أسوان فسألتموني بمقتضى نشاطكم وولائكم عن الكتب التي تهم ترجمتها والكتب التي تستحق التأليف، فأرجأنا الإجابة عن هذا السؤال على لقائنا بمولانا ولي النعم. ولقد التقينا به بحمد الله تعالى وعرضنا على دولته سؤالكم فتكرم وأمر بترجمة الكتب الخاصة بالأمور الجليلة الحربية التي لها خلاصات تضمن المنافع الكبيرة بقليل من القراءة وأمر أن تتم الترجمة في أقرب وقت... [(٢)]".

فيؤخذ من هذه الوثائق أن عثمان نور الدين كان يعمل في وقت إنشاء المطبعة ناظرًا لمدرسة تعلم اللغات وفن الترجمة وكان منوطا به ترجمة ما تحتاج إليه الحكومة من الكتب، وهذه الوظيفة ظاهرة من إرسال صورة من خطاب إبراهيم باشا للمهندس أحمد أفندي بأسوان إلى عثمان وهو في بولاق على أنه المختص بترجمة الكتب.

على أن هناك بعض الوثائق التي ترجع إلى نفس العصر تضيف إلى عثمان نور الدين وظيفة أخرى لعلها تحدد الصلة بينه وبين مطبعة بولاق. ففي ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٢٢ يصدر الأمر الآتي من الباشا إلى الخزينة:

"بما أن من مقتضى إرادتنا أن تضم ألف وخمسمائة قرش على المرتب الشهر البالغ قدره ألف قرش الخاص بعثمان نور الدين أفندي سقة باشي زاده المنوط به في بولاق ترجمة كتب الفنون الحربية وسائر الصنائع على أن يكون مرتبه ألفين وخمسمائة قرش في الشهر... [(٣)]".

---

(١) تذكرة خزينة في ٧ ربيع الآخر سنة ١٢٣٧ (أول يناير سنة ١٨٢٢م) دفاتر المعية– تركي. دفتر رقم ٩٩ وثيقة رقم ٢٥٢

(٢) من صاحب الدولة إبراهيم باشا إلى المهندس أحمد أفندي بأسوان وأرسلت صورته إلى عثمان أفندي سقا زاده ببولاق في ١٧ المحرم سنة ١٢٣٨ (٤ أكتوبر سنة ١٨٢٢) دفاتر المعية، تركي. دفتر رقم ١٠، وثيقة رقم ٣٨٥

(٣) من الجناب العالي إلى الخزينة في ٨ ربيع الآخر سنة ١٢٣٨ (٢٣ ديسمبر سنة ١٨٢٢) دفاتر المعية، تركي، دفتر رقم ١١، وثيقة رقم ٢٥٣

ثم وثيقة أخرى وهو خطاب من محمد علي باشا إلى بوغوص في ٢١ مارس سنة ١٨٢٣:

"اطلعت على كتالوجي الآلات الصناعية المرسلين من أخيكم المقيم في تريستا إلى عثمان أفندي السقا بواسطة كاتبكم المقيم في مصر وعلم من مضمونها أن إحداهما آلة هوائية والثانية آلة لتصفية جميع أنواع الزيت وإزالة روائحه الكريهة...[١]".

ومن هاتين الوثيقتين يتبين أن عثمان نور الدين كان قد أضيف إلى اختصاصه بالإضافة إلى ترجمة الكتب: الإشراف على الصناعات والمصانع التي كانت موجودة حينئذ في بولاق وهو الحي الصناعي لحكومة محمد علي. ولما كانت مطبعة بولاق من مصانع هذا الحي فلا بد وأن يكون قد نيط بعثمان نور الدين أمر الإشراف عليها. ويؤيد هذا أنه في ٤ نوفمبر سنة ١٨٢١ صدر أمر من محمد علي باشا بتعيين عثمان نور الدين مفتشا للمطبعة[٢]. وربما كانت هذه الوظيفة الجديدة تفسر تلك الزيادة الكبيرة التي أضيفت إلى مرتبه بمقتضى أمر ديسمبر سنة ١٨٢٢ وهي زيادة تبلغ قدر راتبه الأصلي مرة ونصف مرة.

على هذا يمكن القول بأن الذي أسس مطبعة بولاق كان شخصًا آخر غير عثمان الذي ثبت أنه كان مكلفًا بعمل آخر أو أعمال أخرى في الفترة التي أنشئت فيها المطبعة. ومع ذلك فقد كان له بها بعض الصلة وهي صلة الإشراف والتفتيش. ومعلوم أن التفتيش لا يكون إلا على شيء تم إنشاؤه ويديره أناس آخرون وتخصصوا له.

والثابت من الوثائق الرسمية هو أن تأسيس المطبعة مرتبط بشخصيتين ورد ذكرهما جنبًا إلى جنب في هذه الوثائق. أما أولى هاتين الشخصيتين فهي نقولا المسابكي، وأما الثانية فهي عثمان نور الدين. وإذا قصدنا بتأسيس المطبعة التأسيس الفني لها أي تركيب الآلات وتعليم الصناع وإدارة حركة الطبع بها من الناحية الطباعية الخالصة لم يكن لمطبعة بولاق إلا مؤسس واحد هو نقولا المسابكي. أما إذا قصدنا بالتأسيس الناحية الإدارية أو ناحية الإشراف على عملية التأسيس كان لعثمان نور الدين اشتراك في هذا المجهود.

---

(١) أمر من الجناب العالي إلى الخواجة بوغوص في ٨ رجب سنة ١٢٣٨هـ (٢١ مارس سنة ١٨٢٣) دفاتر المعية – تركي، دفتر رقم ١١، وثيقة رقم ٤٥٤ محفوظات عابدين.

(٢) أمر من الجناب العالي إلى الكتخدا بك في ٨ صفر سنة ١٢٣٧ (٤ نوفمبر ١٨٢١)، دفاتر قيد الأمر العلية – تركي، دفتر رقم ٩، ص٩، محفوظات عابدين.

فأقدم وثيقة عثرنا عليها متصلة بموضوع تأسيس مطبعة بولاق هي الأمر الصادر إلى الكتخدا بك بتاريخ ١٣ سبتمبر سنة ١٨٢١ والذي يشير إلى سابق إرسال طائفة من الأطفال إلى مدينة ميلانو لتعلم فن الطباعة وأنه:

"نظرًا لوصول نقولا المساكي مع ثلاثة من رفاقه من أولئك الأطفال بعد تعلم صناعة طبع الكتب بالحروف الإفرنجية والعربية المخترعة فقد أرسلوا إليكم لإلحاق المذكور ورفقائه بمعية عثمان أفندي في بولاق... [١]".

ثم يقول الأمر:

"وحيث أن من المحتمل وصولنا[٢] لحين إتمام مسابكي تجهيز آلاته فأكرموه... [٣]"

فهذا الأمر يبين أن عثمان نور الدين كان مشرفا من الناحية الإدارية على الأشخاص الذين تولوا تأسيس المطبعة من الناحية الفنية. وأن هؤلاء الفنيين كانوا أربعة شبان لم يذكر الأمر منهم بالاسم إلا نقولا المسابكي فهو رئيسهم وهو المسئول الأول عن العمل، كما نسب الأمر إتمام تجهيز الآلات إلى المسابكي بالذات فهو المؤسس الحقيقي للمطبعة بمعنى فني.

أما علاقة عثمان نور الدين بهذه العملية فيبدو أنه لم يكن له إشراف فني مطلق، وقرينة ذلك أن الأمر لم يذكر أن نقولا المسابكي تولى تجهيز الآلات تحت إشراف عثمان، ولم يعرف عن عثمان أنه كان على علم بفن الطباعة لا تعليما ولا ممارسة. ويوضح ذلك ما ورد في أمر يوم أول يناير سنة ١٨٢٢م حين أبدى مُحَمَّد علي باشا ارتياحه إلى مهارة نقولا المسابكي وحدد له راتبا ثم نص الأمر على وجوب قيد نقولا في دفتر عثمان تمهيدًا لتأدية راتبه إليه في كل شهر[٤].

وطبيعة هذه العلاقة تتضح إذا عرفنا أن مُحَمَّد علي باشا لم يكن قد دون الدواوين في ذلك التاريخ المبكر من عهده، وكان لا بد من قيد مرتب نقولا المسابكي في دفتر من دفاتر الخزينة فرئي أن يقيد كل من كانوا يعملون في مصانع بولاق في دفتر عثمان نور الدين حتى تضبط

---

(١) أمر من مُحَمَّد علي باشا إلى البيك الكتخدا في ١٥ ذي الحجة سنة ١٢٣٦ (١٣سبتمبر سنة ١٨٢١) دفاتر المعية – تركي، تفتر رقم ٦، وثيقة رقم ٧٢٥ – محفوظات عابدين

(٢) كان الباشا خارج القاهرة وقت إصدار هذا الأمر.

(٣) نفس الأمر السابق.

(٤) أمر من مُحَمَّد علي إلى الخزينة في ٧ ربيع الآخر سنة ١٢٣٧ (أول يناير سنة ١٨٢٢)، دفاتر المعية– تركي، دفتر رقم ٩، وثيقة رقم ٢٥١، محفوظات عابدين.

عملية صرف المرتبات. ويغلب على ظننا أن نصيب عثمان من تأسيس مطبعة بولاق لم يتجاوز هذا الحد الإداري الشكلي حتى بعد أن عين مفتشا للمطبعة في ٤ نوفمبر سنة ١٨٢١، فلم يكن هذا التفتيش إلا ضبطا لاستحقاقات المسابكي ومن كانوا يعملون معه.

وهذا يتفق مع كتابات المعاصرين الذين أجمعوا على أن مؤسس المطبعة كان نقولا المسابكي، ولم يشيروا إلى عثمان نور الدين بكلمة. فبروكي السائح الإيطالي يؤكد أن مؤسس المطبعة ومنظمها وأول ناظر لها هو المسمى نقولا المسابكي الذي أوفده الباشا إلى إيطاليا ليتعلم فن الطباعة وما يتصل به من الصناعات، ويؤكد أن هذا الفتى السوري هو الذي باشر شراء الآلات وصب الحروف التي بدأت بها المطبعة. وسيأتي بيان ذلك في فصل قادم. ويؤكد أيضًا أنه هو الذي علم أول طائفة من عمال المطبعة.

وروى ذلك إبراهيم الشبراوي الذي أكد لألبرت جيز "أن أول ناظر لمطبعة بولاق هو نقولا المسابكي البيروتي[١]". ولا موضع للشك في رواية إبراهيم الشبراوي فقد عين صبيًا جماعا بالمطبعة وهو في سن العاشرة بعد إنشاء المطبعة بعشر سنين فهو حين يتكلم عن تأسيس المطبعة يتكلم عن حوادث عاصرها وسمع عنها من أناس اشتركوا فيها هم الذين أشرفوا على تعليمه، وهو حين يتكلم عن مؤسس المطبعة وأول ناظر لها إنما يتكلم عن شخص عرفه واتصل به وحدثه وهو الذي وصل عيشه في المطبعة وكان إبراهيم تحت رئاسته.

أما تاريخ تعيين نقولا المسابكي ناظرا للمطبعة بصفة رسمية فلم نعثر على وثيقة تحدده بالضبط. على أن الثابت عندنا أنه عين ناظرًا بصفة رسيمة بدليل أن اسمه أخذ يظهر في ذيل مطبوعات بولاق إلى سنة ١٨٣٠ على أنه ناظر المطبعة. ونحن نذهب إلى أن هذا التعيين كان في تاريخ مبكر جدا من حياة المطبعة، بدليل أن ثاني الكتب التي أصدرتها مطبعة بولاق هو كتاب "صباغة الحرير" الذي صدر في سنة ١٨٢٣م ذيل بهذا العبارة: "تم طبعه في بولاق بمطبعة صاحب السعادة على يد رئيسها الحقير المسابكي[٢]"

وسواء أتولى المسابكي نظارة المطبعة رسميا من أول إنشائها أو تأخر ذلك قليلا أو كثيرا

---

(١) من حديث لإبراهيم الشبراوي إلى البرت جيز في خريف سنة ١٩٠٧ راجع مقالة جيز السالفة الذكر ص ١٩٩

(٢) انظر كتاب "صباغة الحرير" الذي ترجمه الراهب روفائيل عن كتاب "؟؟" تأليف "؟؟؟" وقد طبع في باريس سنة ١٨٠٨. وهو ثاني مطبوعات بولاق.

فقد كان أول رئيس لها، ولذا يمكن أن نعتبر نظارته منذ إنشاء المطبعة. تولى نظارة مطبعة بولاق بمرتب قدره خمسة جنيهات في الشهر[١] ولم يكن هذا بالمرتب القليل بالنسبة لمرتبات ذلك العصر. واستمر ناظرا للمطبعة مدة عشر سنوات تقريبًا إلى أن توفي – على حسب رواية إبراهيم الشبراوي – في منتصف عام ١٢٤٤هـ أوائل سنة ١٨٣٠م[٢].

هذه الحقائق القليلة هي كل ما نعرفه عن هذه الشخصية الخالدة الأثر في تاريخ مصر الحديث. وإن الغموض ليكتنفها من جميع أقطارها، فهناك اختلاف في اسم الرجل ووطنه الأول وهناك جهل تام لسبب قدومه إلى مصر وطبيعة صلته بمحمد علي وأسباب اختياره عضوا لبعثة فن الطباعة بمدينة ميلانو. فهو أحيانا يسمى " المسابكي" وأحيانا "مسابكي" بحذف أداة التعريف. وتارة يسمى "المسابكي" بالسين المهملة وطورا يسمى "المشابكي" بالشين المنقوطة. ويذهب ألبرت جيز إلى أن اسمه الأصلي المشابكي، ثم لما نقل هذا اللقب إلى اللغة الإيطالية كتب هكذا **Mesabichi** ونطق بالسين المهملة بدلا من الشين[٣] المنقوطة واشتهر به. على أن نقولا نفسه كان يكتب اسمه في آخر الكتب التي طبعها "المسابكي" بأداة التعريف والسين المهملة.

أما وطنه الأصلي فمتفق على أنه سوري على اختلاف في المدينة التي قدم منها، فمن قائل دمشق[٤] ومن قائل بيروت. وهذا الاختلاف قاصر على المصادر العربية، أما المصادر الإفرنجية فلم تتعرض لذلك، وإنما أجمعت على نسبته لسوريا. على إننا نميل إلى الأخذ برواية إبراهيم الشبراوي حين وصفه بأنه " نقولا المسابكي البيروتي"[٥]، ولو لم يكن متأكدا منه لما حدد هذه النسبة. ووصفته السائحة لشنجتن بأنه "درزي من جبل لبنان"

أما عن خلقه وطباعه فقد أجمع من أشاروا إليه من الكتاب على أنه مؤدب ونشيد

---

(١) دفاتر المعية – تركي، دفتر رقم ٩، وثيقة رقم ٢٥١

(٢) انظر مقالة جيز السالفة الذكر هامش ص ١٩٩ ولم نستطيع تحقيق هذا التاريخ من الوثائق لأن دفاتر استحقاقات مطبعة بولاق غير موجودة إلى ١٠ سنة ١٨٣٠ وإن كانت للوثائق لا تذكر ناظر بولاق قبل تلك السنة مما يدل على أن نقولا المسابكي توفى فيها.

(٣) مقالة جيز، هامش ص ٢٠١

(٤) الهلال، ح ١١، السنة التاسعة، ١ مارس سنة ١٩٠١، ص ٣١٩

(٥) مقالة جيز السالفة الذكر، ص ١٣٩

ومتوقد الذكاء. ونستطيع أن نضيف إلى ذلك أنه كان على جانب عظيم من الاعتداد بفنه كما كان شاعرًا بأهمية ما يؤدي لمصر من خدمات بدليل حرصه على ذكر اسمه في أخر كل كتاب يطبع في المطبعة في المدة التي تولى فيها نظارتها. كل هذا في تواضع جم نلمسه في وصفه نفسه دائمًا بالحقير وكان يمكنه أن يكتفي بقوله الفقير مثلا ولكنه لم يفعل.

وكما أسس نقولا أول مطبعة بمصر فإنها أسس كذلك صناعة الطباعة فيها؛ فهو الذي علم أول طائفة مصرية مارست تلك المهنة حيث قام بتدريب العمال الذي استعملوا الآلات الطباعة ببولاق لمدة عشر سنوات إلى أن سقط في ذلك الميدان الشريف جنديًا مجهولًا محرومًا من كل لقب من ألقاب الشرف التي نالها كثيرون ممن لم يبلغوا مبلغه من العمل المنتج والأثر الخالد.

يقول السائح المحقق بروكي "لما عاد (يقصد المسابكي) إلى مصر عهد إليه بتعليم فنون الطباعة لطائفة من العمال" أما عن هؤلاء العمال الذي علمهم المسابكي فنون الطباعة ودربهم على عمليات الطبع فقد كانوا من طلاب الجامع الأزهر الذين علمهم الباشا فيه خصيصا لهذه الغاية" يوقل بوركي: "وكان الباشا قد أمر قبل ذلك بتعليم عدد من الشبان المسلمين في الجامع الأزهر فأنفقوا فيه ست سنوات في تعلم اللغتين العربية والتركية قراءة وكتابة حتى أتقنوا اللغتين وتفقهوا فيها" قال: وكان هؤلاء قد تعلموا العلوم الدينية وسموا – علماء– نسبة إلى تعليمهم ونوع من معرفتهم ولكنهم استخدموا جماعين المطبعة[١]

هكذا قامت صناعة الطباعة في مصر.. أما كيفية ذلك فكما يؤخذ من الكلام السابق للسائح بروكي أن مُحَمَّد علي باشا لما فكر في إنشاء مطبعة مصرية في سنة ١٨١٥ أمر بتعليم اللغتين العربية والتركية قراءة وكتابة لعدد من الشبان المسلمين في الأزهر وبعد أن تعلموها وأتقنوها تولاهم نقولا المسابكي فعلمهم فن الطباعة وما يتصل به من جمع الحروف إلى استعمال الآلات إلى غير هذا وذاك. ولما تم تدريبهم قاموا بأعمال المطبعة وكانوا أول من تعلم فن الطباعة من المصريين. ولسنا نعرف من أسماء هذه الطائفة الأولى غير أربعة أسماء تولى أصحابها رئاسة الأعمال بالمطبعة

الشيخ عبد الباقي.............رئيس المسابك.

الشيخ مُحَمَّد أبو عبد الله......... رئيس الطباعين.

---

(١) بروكي في كتاب "رحلته السالفة الذكر" ج. ا ونقل نص ما كتب ؟؟ في مقالاته السابقة بالمجلة الدولية (أكتوبر سنة ١٩٠٥) ص ١٥٠

الشيخ يوسف الصنفي والشيخ مُحَّد شحاته..........رئيسا الصفافين.

وكلهم ممن تعلموا في الجامع الأزهر.

أما عن أول طائفة من موظفي المطبعة فقد حددها لنا بروكي، قال أنهم كانوا ناظر المطبعة نقولا المسابكي ويساعده رئي للعمال ألماني واثنا عشر جماعا للحروف العربية وجماع واحد للحروف الإيطالية وجماع واحد للحروف اليونانية(١) وعدد هؤلاء ستة عشر موظفا. فإذا أضفنا إليهم عمالا للطبع قد يكون عددهم ثلاثة عمال(٢) ثم مصححا للكتب أو مصححين ثم عمالا لحمل الورق وغيره من المواد ثم حارسا للباب وعاملا لسقاية الماء(٣)– إذا أضفنا هؤلاء أمكننا أن نكون صورة تكاد تكون صحيحة عن أول طائفة من موظفي مطبعة بولاق.

**تبعية المطبعة**

كان يشرف على المطبعة وقت إنشائها كتخدا الوالي بأمر منه، وإشراف الكتخدا معناه إشراف الوالي بنفسه، فلم يكن الكتخدا إلا نائبا عن الباشا. وهذا الإشراف الشخصي من خلال الكتخدا واضح في عدة أوامر ترجع إلى العصر الذي أنشئت فيه المطبعة. فهناك أمر من الباشا إلى الكتخدا في يوليه سنة ١٨٢١ ترجمته:

"سبق الشروع بإيجاد جملة صنايع مختلفة بفايزيقات بولاق وكان بعض منها كأنها ظهرت من حيز القول إلى الفعل، وما علم لي ماذا تم فيها مع أنها من أهم الأمور فيلزم ترك كافة الأشغال التي بيدك وتقوم بنفسك وتتوجه إلى الفابريقات وتعاين كافة آلات البصمة خانة ومتفرعاتها والأعمال الجارية بها وبعد وقوفك بدون ترك شيء مما يتعلق بدقائقها أفدني عنه بصراحة(٤)".

وقد تكون مطبعة بولاق هي التي قصدها الباشا عندما قال إن بعض مؤسسات بولاق

---

(١) نفس كتاب الرحلة والمقالة السابقين.

(٢) بدأت المطبعة بثلاث آلات ولهذا افترضنا وجود ثلاثة عمال طبع فقط بالمطبعة وقت إنشائها.

(٣) استعنا في تكميل هذه الصورة لأول طائفة من موظفي مطبعة بولاق بما أطلعنا عليه من دفاتر المطبعة دار المحفوظات المصرية والتي يرجع أقدامها إلى سنة ١٢٦٠هـ (١٨٤٤) أما دفاتر استحقاقاتها قبل ذلك التاريخ فقد أعدمت ضمن "استغناء" أحرقت فيه دفاتر كل الدواوين المصرية إلى تلك السنة وإعدام مثل هذه الدفاتر يعتبر خسارة تاريخية عظيمة كانت من غريب جهل رجال دار المحفوظات الذي على يدهم تم هذا الأمر

(٤) أمر عال من الباشا إلى مُحَّد بك بلاط أو على كتخدا الوالي ومأمور ديوان حد يومي بتاريخ ٢٢ شوال سنة ١٢٣٦ (٢٣ يوليو سنة ١٨٢١) من دفتر ٦، ص ٦١ من دفاتر قيد الأوامر العلية بمحفوظات عابدين.

قد ظهرت من حيز القول إلى الفعل، وعندما أراد الوالي أن يعين سكلاح الهندي لتعليم الخط ووضع قاعدة حروف لمطبعة بولاق أصدر أمره بذلك إلى الكتخدا(١) وأيضا عندما رأى تثبيت ذلك الخطاط في المطبعة على أثر رؤيته رسالة اللغم وإعجابه بخطه فيها أصدر أمره بذلك إلى الكتخدا ليباشر تنفيذه(٢).

وإشراف الوالي بنفسه من خلال نائبه على مؤسساته من طبيعة العهد الذي أنشئت فيه المطبعة، إذ أنه حتى ذلك العهد لم يكن الوالي قد دون الدواوين ولا حدد اختصاصها حتى تتبع المطبعة أحد تلك الدواوين، وهذه الخطوة الراقية من التنظيم الإداري لم تتم إلا في عام ١٨٢٦م كما سبق القول وإلى تلك السنة كان من طبيعة الأشياء أن تكون المطبعة ككل شيء في مصر تابعة لشخصه إما مباشرة وإما خلال موظفيه القلائل وعلى رأسهم نائبه أو كتخداه.

ولكن منذ سنة ١٨٢٦ وهي تاريخ التنظيم الإداري وتدوين الدواوين نجد عهدا جديدا في تبعية مطبعة بولاق إذ اختص بها "ديوان الجهادية" وأصبحت تابعة له. وتتضح تبعيتها لذلك الديوان من قرارات مجلس الجهادية المنشورة في الوقائع ضمن ما كانت تنشره من قرارات المجالس وأخبار الدواوين وما إلى ذلك من موضوعات أخبارها الداخلية. كما تتضح أيضا من أوامر الباشا الخاصة بالمطبعة والتي كان يوجهها إلى رؤساء ديوان الجهادية، فمن ذلك ما نشرته الوقائع المصرية في يونيه سنة ١٨٣٢ بأنه في ١٤ المحرم سنة ١٢٤٨ هـ (١٣ يونيه سنة ١٨٣٢) قرر مجلس الجهادية ضرورة تنفيذ إرادة ولي النعم في طبع ١٠٠٠ نسخة من ترجمة الكتاب الذي ترجمه كاني بك...(٣)".

وأيضا ما نشرته في أكتوبر سنة ١٨٣٢:

"في ٢٠ جمادى الأولى سنة ١٢٤٨ (١٥ أكتوبر سنة ١٨٣٢) قرر مجلس الجهادية بناء على ما ورد من مجلس المشورة في مدرسة الطب البيطري الموافقة على طبع كتاب التشريح(٤)".

ويثبت ذلك أيضًا بعض الأوامر العلية تضرب مثلا لها بأمر صدر من الوالي إلى وكيل الجهادية في ٤ ربيع الثاني سنة ١٢٥٠ (٢٠ أغسطس سنة ١٨٣٤):

"تطبع ١٠٠٠ نسخة من كتاب علاج الحيوان المختصة بصفة البيطرية الذي صار

(١) سيأتي عرض هذين الأمرين في الفصل الخاص بحروف المطبعة وآلاتها.

(٢) سيأتي عرض هذين الأمرين في الفصل الخاص بحروف المطبعة وآلاتها.

(٣) الوقائع المصرية للعدد ٣٩٦ الصادر في ٣٥ المحرم ١٢٤٨ (٢٤ يونيه ١٨٣٢)

(٤) الوقائع المصرية للعدد ٤٤٦ الصادر في غرة جمادى الآخرة ١٢٤٨ (٢٦ أكتوبر ١٨٣٢)

ترجمته من اللغة الفرنسية إلى العربية حسب إنهاء سليمان باشا للمجلس لما فيه من الفائدة والمزايا[1]".

وأمثال هذه القرارات والأوامر كثير، وكلها تثبت أن المطبعة كانت في وقت صدورها (أعني وقت صدور القرارات والأوامر) تابعة لديوان الجهادية[2]. فديوان الجهادية فهو الذي ينفذ أمر محمد علي بطبع كتاب وهو الذي يوافق على ما يرد من المدارس من استحسان طبع آخر. وإلى ديوان الجهادية يصدر أمر الباشا عندما يرى من الخير ترجمة كتاب أو نشر كتاب. وهذا من طبيعة الأشياء فقد عرفنا أن كل مشروعات محمد علي كان يقصد بها تموين الجيش بأنواع الحاجيات المختلفة وأن مطبعة بولاق كانت كغيرها في ذلك وأنها ما أنشئت إلا لطبع ما يلزم للجيش من التعليمات والقوانين. وبذلك اكتسب ديوان الجهادية سيطرة على كل شيء ووقع كل مشروع وكل مؤسسة تحت تبعية ذلك الديوان. إذ كانت المدارس قد أنشئت لسد حاجة الجيش من المهندسين والضباط والأطباء البشريين والبيطارين وغيرهم مما تخرج المدارس ومما تعلم دور العلم فقد أصبحت المدارس تابعة لديوان الجهادية الذي مآل كل متخرج في كل مدرسة. وإذا كانت المطبعة أنشئت لطبع ما يلزم الجيش من الكتب فقد أصبحت هي الأخرى تابعة لديوان الجهادية على النحو المتقدم.

ولكن تبعية المطبعة لديوان الجهادية لا تستمر للنهاية ففي أواخر عام ١٢٥٢ هـ – أوائل ١٨٣٧ م ينشأ ديوان آخر اسمه "ديوان المدارس" وتتحول المطبعة من التبعية لديوان الجهادية إلى التبعية للديوان الجديد – ديوان المدارس[3]. ومن ذلك التاريخ نجد أن ما كان يصدر قبل سنة ١٢٥٣ (١٨٣٧ م) – من الأوامر إلى ديوان الجهادية قد أخذ يصدر بعدها إلى ديوان المدارس وهكذا انتهت تبعية مطبعة بولاق لديوان الجهادية، ويقول حكيكيان بك في خطاب رسمي من ديوان المدارس إلى الآنسة هاليداي مربية حريم الباشا في ٢٢ مارس سنة ١٨٣٧ م ما ترجمته:

"..... أما الكتب التي قد تطلبين أن تترجم إلى التركية أو العربية فمكن الممكن إنهاء ترجمتها وطبعها بمنتهى السرعة في مطبعة بولاق التي هي تحت إدارة ناظر ديوان المدارس[4].

---

(١) أمر محمد علي باشا إلى وكيل الجهادية في ربيع الثاني ١٢٥٠ (٢٠ أغسطس ١٨٣٤)

(٢) لم نعثر على وثيقة تبين هذه التبعية بصراحة لأن أوراق ديوان الجهادية لم تعد بعد الاطلاع والبحث

(٣) دفاتر ديوان المدارس (تركي)، دفتر رقم ٢٠٤٦، ص ٢٥.

(٤) من حكيكيان بك إلى الآنسة هاليداي مربية حريم الباشا بتاريخ السبت ٢١ ذي الحجم سنة ١٢٥٣ (٢٢ مارس سنة ١٨٣٨) أنظر:

وتبعية المطبعة لديوان المدارس كان من طبيعة الأشياء في ذلك الوقت، فمنذ أن أنشئت المدارس المختلفة لم تعد المطبعة قاصرة على تعليمات الجيش وقوانينه بل نافست المدارس الجيش في إنتاجها وأصبحت المطبوعات خليطا من كتب المدارس وتعليمات الجيش بل غلبت عليها الكتب المدرسية. ولما أنشيء ديوان المدارس وجد أن كل شيء كان تابعا لديوان الجهادية فابتدأ تحديد نفوذهما على أساس الحرب والسلم وانقسمت المؤسسات والإدارات إلى مؤسسات حربية ومؤسسات مدنية. ودخلت المدارس والمصانع والمطبعة ضمن اختصاص ديوان المدارس ولم يبق لديوان الجهادية إلا إدارة الجيش بأنواعه وأقسامه والنظر في أمرها جميعا.

وبالجملة فقد حل ديوان المدارس محل ديوان الجهادية في إدارة كثير من المصالح والإدارات واقتصر ديوان الجهادية على إدارة الجيش وامتدت سلطة ديوان المدارس لا على المدارس فحسب كما يؤخذ من ظاهر اسمه بل جمع إلى المدارس المدنية المدارس الحربية وتعدى المدارس إلى المباني والأشغال العامة والطرق والري والمؤسسات الزراعية والمشروعات الزراعية والمستشفيات والمصانع والمتاحف والتجارة والفنون وتربية المواشي والنقل والقوافل[1].

وعلى ذلك يمكن تلخيص تبعية المطبعة في أنها كانت تابعة لإشراف الباشا إما بنفسه وإما بواسطة نائبه أو كتخداه إلى سنة ١٨٢٦، وعندما دونت الدواوين في تلك السنة أصبحت المطبعة تابعة لديوان الجهادية، واستمرت في تبعيتها له إلى أواخر سنة ١٢٥٢هـ أوائل سنة ١٨٣٧م عندما أنشئ ديوان المدارس فأصبحت تابعة له منذ ذلك التاريخ.

---

(١) عن اختصاصات ديوان المدارس وتبعية المطبعة وملحقاتها له راجع: دفاتر ديوان المدارس – عربي، دفاتر رقم ٤٥، ج ٣، مكتبة رقم ١٦٧، ص ٨٢٩، ودفتر رقم ٤٦، ج ٤، ص ١٢٢٥.
وكذلك: دفاتر ديوان المدارس – تركي، دفتر رقم ٢٠٤٦ بتاريخ ٢٥ صفر سنة ١٢٥٥.

الفصل الرابع

# اسم المطبعة ومكانها

## اسم المطبعة

أول ذكر للمطبعة نجده في اللوحة التذكارية لإنشائها، ونجد اسمها فيه هو "دار الطباعة" كما ورد في ورد في البيت الثالث من هذا التذكار.

هاتف سعيده سو يلدي تاريخ تامني دار الطباعة در بندكي مصدري أصح

ولا نجد في ذلك الأثر وصفا لدار الطباعة هذه.

ثم نجد في أول مطبوعاتها، وهو القاموس العربي الإيطالي، أن اسمها في قسمه العربي "مطبعة صاحب السعادة" إذ كتب في أسفل أولى صفحات هذا القسم: "تم الطبع في بولاق بمطبعة صاحب السعادة". واسمها في قسمه الإيطالي هو المطبعة الأميرية إذ كتب في أسفل صفحته الأولى بالخط الكبير كلمة **Bolacco** ثم تحتها بالخط الصغير، ومهما تكن هاتان التسميتان فأنا نلحظ فيهما تأكيد كلمة "بولاق". ففي الاسم العربي وردت بولاق قبل اسم المطبعة وفي الاسم الإيطالي نجد كلمة **Bolacco** بالخط الكبير في سطر مستقل فكأن اسم بولاق ارتبط بالمطبعة من أول الأمر.

ثم نجد أسماء للمطبعة تشبه هذين الاسمين، فبعض السياح كان يسميها المطبعة الأميرية كما في جاء مقالة نشرت بالمجلة البريطانية في سنة ١٨٢٥م.

على أن اسمها في الأوراق الرسمية هو "مطبعة بولاق" فقط؛ ففي الأمرين الصادرين بشأن ضم مخزن التجارة القديم إلى المطبعة وبناء رصيف لوقايتها من فيضان النيل كما سيجيئ وردت باسم مطبعة بولاق[١]، ثم في أمر آخر صدر بشأن إهداء كتب إلى قيصر روسيا جاء ".....

---

(١) راجع الأمرين فيما يلي من الكلام عن مكان المطبعة ص ٧٩ – ٨٠

فيلزم فرز ثلاث نسخ من كل نوع من أنواع الكتب التي صار طبعها بمطبعة بولاق....[١]" ثم أمر رابع صدر بشأن شراء آلات للمطبعة وردت فيه بهذا الاسم أيضًا، وكذلك في عدد هائل من الأوامر التي سترد كل في موضعه. ثم في خطاب رسمي من حكيكيان بك ناظر ديوان المدارس إلى الآنسة هليداي **Miss Halliday** مربية حريم قصر مُحَّد علي، ورد ذكر المطبعة باسم مطبعة بولاق إذ جاء فيه ما ترجمته: "أما الكتب التي تريدين أن تترجم إلى التركية أو العربية فيمكن ترجمتها وطبعها بمنتهى السرعة في مطبعة بولاق[٢].

فيمكننا إذن أن نرى أن اسم المطبعة الرسمي هو "مطبعة بولاق"، وأن ما تسمى به من غير ذلك تكون عادة أسماء واردة في كتابات غير رسمية فقد تكون أحيانا على شكل خبر أو إعلان في الوقائع المصرية، وقد تكون أحيانا أخرى على شكل تأريخ لانتهاء طبع كتاب في آخره وفي مقدمته. وفي هذه الأحوال غير الرسمية يختلف اسم المطبعة باختلاف اسم تفنن الكاتب في التغير. إلا أننا نجد ذكرا في كل الأحوال لبولاق، ثم يضاف إليها عدة أوصاف تختلف باختلاف تفنن الكاتب في التعبير، مثال ذلك "دار الطباعة العامرة الكائنة ببولاق مصر المحروسة القاهرة" كما ورد في أحد أعداد الوقائع[٣] أو "مطبعة صاحب السعادة ببولاق" كما جاء في آخر كتاب "مراح الأرواح" أو كما كتب في أول عدد من الوقائع المصرية "مطبعة صاحب الفتوحات السنية ببولاق مصر المحمية" أو "مطبعة صاحب السعادة الأبدية والهمة العلية الآصفية التي أنشأها ببولاق مصر المحمية صانها الله من الآفات والبلية"، كما جاء في ختام قانون نامة السفرية الجديدة. إلى غير ذلك من ضروب التفنن في التعبير التي يقصد بها تسمية المطبعة وتعظيم مؤسسها والدعاء لها وله.

وعلى ذلك فإن اسمها الرسمي التاريخي هو: "مطبعة بولاق[٤]".

---

(١) أمر من الباشا إلى ديوان المدارس في ٢٢ جمادى الأولى سنة ١٢٦١ (٢٨ مايو سنة ١٨٤٥) كراسات ملخصات الأوامر العلية – قسم المحفوظات التاريخية بقصر عابدين. كراسة ٣٧ ص ٧٣٢.

(٢) خطاب من حكيكيان بك إلى الآنسة هايداي بتاريخ السبت ٢١ ذي الحجة سنة ١٢٥٣ (١٨ مارس سنة ١٨٣٨ عن):

(٣) العدد ٦٨ من الوقائع الصادر في ٢٣ جمادى الآخرة سنة ١٢٦٣ هـ (٦ يونيه سنة ١٨٤٧).

(٤) تغير الاسم رسميا الآن فأصبحت تسمى: المطبعة الأميرية.

## مكان المطبعة

وإذا كان الكتاب قد اختلفوا في أسباب إنشاء مطبعة بولاق وفي تاريخ هذا الإنشاء فهم ليسوا أقل اختلافا في المكان الذي أنشئت عليه. والحق أن السنوات الأولى من تاريخ المطبعة على جانب من الغموض يبرر هذا الاختلاف.

والاختلاف في مكان المطبعة له ناحيتان. فقد اختلف أولا في الحي الذي أنشئت فيه المطبعة، واختلف ثانيا في البقعة من الأرض التي أقيمت عليها جدرانها وركبت فيها آلاتها.

أما الاختلاف الذي حول الحي الذي أنشئت فيه مطبعة بولاق، فالشائع المشهور هو أنها أنشئت في أول الأمر في حي آخر غير بولاق ثم نقلت إلى بولاق بعد زمن ليس معروفا. والروايات في ذلك كثيرة متعددة عند المشتغلين بتاريخ المطبعة والمتصلين بها وإن كانوا لا يستطيعون لها تحديدا ولا شرحا. وهذه الروايات قديمة سمع بها المسيو جيز وقت كتابة مقالته السالفة الذكر قال: "وقد سمعت بعض روايات تقول بأن مطبعة الباشا أنشئت في أول الأمر في مكان آخر غير بولاق" وورد الرأي صراحة في كلام جورجي بك زيدان عن المطبعة، قال: "وتعرف بمطبعة بولاق لأنها وضعت أخيرا في بولاق(١)". أي أنها كانت موضوعة أولا في حي آخر غير حي بولاق. ألا أن جيز لم يفصل الرواية التي سمعها بذكر ذلك الحي الآخر من أحياء القاهرة الذي أقيمت المطبعة فيه أولا. وكذلك زيدان لم يحدد ذلك الحي المزعوم. ولقد حدثني المغفور له الأستاذ أمين بهجت بك مدير المطبعة الأسبق، قال: "إن المطبعة كانت أول ما أنشئت في أبي زعبل والخانقاه والقلعة ثم اجتمعت في بولاق سنة ١٨٢٠(٢).

والرأي عندنا لا نصيب له من الصحة؛ فإذا صحت الرواية وكان بتلك الأحياء مطابع قبل بولاق، فأين مطبوعات تلك المطابع المزعومة. إن أقدم كتاب مصري طبع في مطبعة مصرية(٣) هو القاموس الإيطالي العربي كما هو ثابت من كل المصادر. وثابت من أولى صفحاته أنه مطبوع في بولاق فعلى نصفه الإيطالي بالخط الكبير **BOLACCO** وعلى نصفه العربي مكتوب "تم طبعه في بولاق" فالقاموس مطبوع في بولاق ولا يوجد قبله على وجه الإطلاق

(١) جورجي زيدان: "تاريخ آداب اللغة العربية"، ج٤ ص ٥٨.

(٢) من حديث له معنى شتاء علم ١٩٣٣.

(٣) طبع في مصر قبل هذا القاموس كتب ولكنها ليست مصرية ولا هي مطبوعة في مطبعة مصرية وإنما هي كانت خاصة بالفرنسيين وطبعت بمطابعهم.

كتاب مطبوع في مطبعة مصرية. إذا أخذنا بالرواية وافترضنا وجود مطبعة أولى في حي غير بولاق فأين آثارها؟ إن عدم وجود مثل هذه الآثار يثبت إثباتا ماديا ملموسا لا يقبل شكا أن المطبعة أنشئت من أول وجودها في بولاق وأن بولاق أول بقعة في وادي النيل أقلت مطبعة مصرية.

ولقد أوضحنا فيما سبق عند الكلام عن إنشاء المطبعة وعن تاريخ إنشائها أنها كانت أول مطبعة مصرية. وثابت من كتابات المعاصرين وأوصاف السياح أنها أقيمت في بولاق ونخص بالذكر من بين هؤلاء السائح الإيطالي بروكي، فهو من أوائل من زاروا المطبعة وكتبوا عنها وهو ينص نصا صريحا على أنها كانت في بولاق[١]. وهذا ثابت أيضًا من بعض مطبوعات بولاق، فقد ورد في ختام "قانون تعليم العساكر الجهادية" المطبوع بالمطبعة ما نصه: "طبع هذا القانون بمطبعة صاحب السعادة التي أنشأها ببولاق[٢]" وجاء في آخر قانون نامه سفرية ما نصه: "وقد طبع بمطبعة صاحب السعادة الأبدية والهمة العالية والآصفية التي أنشأها ببولاق مصر المحمية". وفي هذا إثبات رسمي على أن المطبعة كانت أول ما أنشئت في بولاق[٣].

لهذا الرأي أساسان: الأساس الأول هو أن أصحاب هذه الرواية سمعوا أنه كان في عهد محمد علي مطابع متعددة غير مطبعة بولاق وأن هذه المطابع كانت موجودة في أماكن متعددة من ضواحي القاهرة — في أبي زعبل وطره والقلعة والخانقاه — وأنها اختفت جميعا ولم يبق غير مطبعة بولاق، والأساس الثاني هو أنهم سمعوا أن مطبعة بولاق لم تقم من أول إنشائها في مكانها الحالي وإنما أنشئت في مكان آخر ثم نقلت بعد قليل من السنين إلى مكانها التاريخي المشهور للآن. واجتمع من هذين الأساسين أساس ثالث من عدم تحقيق تواريخ تلك المطابع المتباثرة في الضواحي المختلفة، وعدم تحقيق تاريخ انتقال مطبعة بولاق من مكان إلى مكان وعدم تحقيق هذا المكان الأول لمطبعة بولاق. وبناء على هذه المعلومات ظن قوم أن ذلك المكان الأول الذي انتقلت منه المطبعة إلى مكانها الحالي هو أبو زعبل أو طره وأن انتقالها المشهور ما هو إلا انتقالها من أبي زعبل وغيرها إلى بولاق.

أما عن مطابع أبي زعبل وطره والقلعة والخانقاه فنحن لا ننكر رأي أصحاب هذه الرواية

---

(١) كتاب بروكي السالف الذكر، ج ١، مذكرات يوم ١١ ديسمبر سنة ١٨٢٢.

(٢) قانون تعليم العساكر الجهادية. طبع بولاق صفر ١٢٥٣ هـ (مايو ١٨٣٧).

(٣) قانون نامه سنوية، طبع بولاق ١٤ ذو القعدة ١٢٥٩ (٦ ديسمبر ١٨٤٣)

في وجودها، إذ أن وجودها ثابت عندنا تماما وسنعقد لتاريخها فصلا خاصا[1]. ولكنا نقول إن وجودها كان متأخرا عن وجود مطبعة بولاق، فقد وجدت هذه أولاً في بولاق ثم نشأت تلك المطابع الأخرى مستمدة وجودها منها، كل مطبعة بالضاحية التي هي بها. فأولى تلك المطابع إنشاء هي مطبعة أبي زعبل وهي مطبعة مدرسة الطب وعلى ذلك فإنشاؤها يرجع إلى سنة ١٨٢٧ وهي السنة التي أنشئت فيها مدرسة الطب، ولا يمكن أن يرجع إلى ما قبل ذلك. فكأنها أنشئت بعد مطبعة بولاق بسبع سنوات. وتلي هذه مطبعة طره وهي مطبعة مدرسة الطوبجية ولا يمكن أن تكون قد تأسست قبل سنة ١٨٣١ وهي سنة إنشاء تلك المدرسة، وتلى هذه مطبعة القلعة وهي مطبعة خاصة بالوقائع المصرية. وأول عدد طبع بها كان بتاريخ ٢٦ صفر سنة ١٢٤٩ (١٥ يوليه سنة ١٨٣٣) فلا يمكن أن يرجع تاريخها إلى ما قبل ذلك. وآخر الجميع مطبعة الخانقاه وهي مطبعة مدرسة الهندسة التي أنشئت سنة ١٨٣٤ فلا يمكن أن تكون مطبعتها قد تأسست قبل تلك السنة، فواضح من تواريخ إنشاء تلك المطابع أنها ما أنشئت إلا بعد إنشاء أول مطبعة مصرية بعدد غير قليل من السنين. وعلى ذلك يبطل الأساس الأول للرواية المتقدمة وتكون أول مطبعة مصرية أنشئت في بولاق.

أما الأساس الثاني وهو انتقال المطبعة من مكانها الأول إلى مكانها الحالي المشهور فهو صحيح كذلك، والثابت عندنا أنها انتقلت، ولكن هذا الانتقال لم يكن من حي آخر غير بولاق إلى حي بولاق، ولكنه كان من مكان في نفس بولاق إلى مكان آخر فيها فكلاهما – الأول والأخير – في بولاق ولا يبعد أحدهما عن الآخر كثيرا. وبطلان الأساس الأول يبطل هنا الأساس الثاني ولا يبقى إلا أن المطبعة أنشئت من أول الأمر في بولاق. ثم إن انتقال المطبعة من مكانها الأول حدث حوالي منتصف عام ١٨٢٩ كما سيجيئ بعد قليل ويستفاد من كتابات السياح قبل هذا التاريخ أنها كانت في بولاق.

وقد زارت مصر قبيل هذا التاريخ سائحة إنجليزية محققة هي السيدة لشنجن **Mrs Lushington** وكانت زيارتها للمطبعة في ١٠ فبراير سنة ١٨٢٨، وقد ورد في أوصاف رحلتها ذلك اليوم أنها زارت المدرسة الحربية ثم زارت مطبعة الباشا مباشرة[2] ثم تقول:

---

(١) انظر الفصل الخامس عشر من هذه الرسالة.

(٢) نفس الكتاب، الفصل ١٣، ص ١٦٧ – ١٦٩.

"وبالقرب من بولاق يوجد القصر الذي بناه الدفتردار بك"[١] وليس من شك عندنا في أن زيارات ذلك اليوم كانت في بولاق وأن ما سمته المدرسة الحربية لم يكن إلا مدرسة الفنون والصناعات أو المهندسخانة ببولاق. أما المدرسة الحربية كما قالت فكانت إذ ذاك في قصر العيني. وخطأها في تسمية المدرسة ثابت من مقارنة وصفها بأوصاف غيرها من السياح فقد ذكرت المواد التي تدرس في المدرسة التي زارتها وهي كما ذكرت: اللغات الفرنسية والإيطالية، واللاتينية، والرياضيات واللغة الفارسية والعربية والتركية — ونفس هذه المواد ذكرت كمواد للدراسة بمدرسة الفنون ببولاق في كتابات كثير من السياح ذكرت في مقالة نشرت في سنة ١٨٢٥ في المجلة البريطانية. فورد فيها في سياق الكلام عن هذه المدرسة: "ويتعلم التلاميذ الكيمياء والرياضيات والرسم واللغة اللاتينية والعربية والتركية والفارسية ومعظم اللغات الأوربية الحديثة[٢] " وورد مثل هذا في تقرير بورنج "**Bowring**" عن مصر[٣]. وقد حقق كلام هذه السائحة سائح آخر قرأ كلامها فوجد فيه بعض الغموض فحققه في زيارة لمصر بعد زيارتها بثلاث سنوات. هذا السائح هو ميخائيل رسل "**Rusell**" الذي زار مصر في سنة ١٨٣١؛ وتكلم عن مدرسة الفنون ببولاق ونقل نص وصف المسز لاشنجتن لما سمته المدرسة الحربية، ثم علق عليه في هامش الصفحة بقوله: "هذه المدرسة في بولاق فرضة القاهرة وليست داخل حدود المدينة"[٤].

وللسائحة المحققة عذر في هذا الخطأ في تسمية المدرسة التي زارتها باسم "المدرسة الحربية". فمدرسة الفنون — وهي التي زارتها وأخطأت في تسميتها — كانت بمثابة مدرسة إعدادية للمدارس الحربية فكان يلتحق المتخرجون فيها بالمدارس الحربية على اختلاف أنواعها. قال هامون "**Hamont**" ما ترجمته "وتعد مدرسة الفنون ببولاق تلاميذها للالتحاق بمدارس المشاة والبحرية والطوبجية والفرسان وكل ما يحتاج في دراسته إلى العلوم الطبيعية والرياضية[٥]" وذكر هذا أيضاً عن هذه المدرسة في تقرير باورنج المشهور[٦] ومن هذا يسهل

---

(١) نفس الكتاب، ص ١٧٠.

(٢) المجلة البريطانية سنة ١٨٢٥، المقالة السالفة الذكر، ص ٣٤٦ من المجلة.

(3 (Bowring, Report on Egypt and Candia, 1831. P. 130.

(4 (Russell. Michael. Fiew of Anciend & Modern Egypt. Edinburgh, 1831, P. 360.

(5) Hainont – Egypte Sous Mohamed Ali. 1943. Tome I, Chap. VII PP. 199, 200.

(٦) تقريره السابق ص ١٢٦.

علينا فهم طبيعة الخطأ الذي وقعت فيه السائحة كما يسهل علينا تحقيق ما زارته بوجه الدقة.

فواضح من هذا كله ومن قول لشنجتن نفسها بعد وصفها للمدرسة والمطبعة مباشرة: "وبالقرب من بولاق...." أن المطبعة كانت في بولاق، وقد كان هذا قبيل انتقال المطبعة إلى مكانها الحالي بقليل، فإذا أضفنا إلى ذلك رواية السائح لورتي "**Loarty**" الذي زار مصر في سنة ١٨٢٨ أي في وقت زيارة لشنجتن، والذي ينص صراحة على أن مطبعة الباشا في بولاق(١) وكذلك رواية إبراهيم الشبراوي التي تؤكد أن المطبعة أنشئت من أول الأمر في بولاق(٢) عرفنا أن الرواية السابقة بأن المطبعة أنشئت في ضاحية أخرى ثم نقلت إلى بولاق رواية لا نصيب لها من الصحة.

فالمطبعة المصرية الأولى إذن أنشئت من أول الأمر في بولاق – وهذا من طبيعة هذا الحي في عهد مُحَمَّد علي – فقد خصصه الباشا لإقامة مشروعاته الصناعية في أرضه، وشهدت بولاق أولى تلك المنشآت وعلى أرضها قامت أول حياة صناعية حديثة في مصر. فكان في بولاق بصمخانة الشيت وفابريقة الجوخ ومصنع القطن والكتان ومعمل الأحبال ومسبك المعادن وورشة السفن النيلية والكاغدخانة والترسانة وكان فيها فوق هذا كله مطبعة بولاق المشهورة. وقد كانت بولاق فرضة القاهرة على النيل ترسو عليها الأشرعة القادمة من الوجه البحري كما كانت مصر القديمة فرضتها للسفن القادمة من الصعيد. وكانت بولاق منفصلة عن القاهرة بواسطة سهل مترب قليل الامتداد، إلا أنه على قلة امتداده كان يفصل عصرين تاريخيين بعضهما عن بعض – كان يفصل العصور الوسطى ممثلة في أحياء القاهرة المتهدمة بربوعها الخوالي وأطلالها الدوارس ومآذنها التي ترجع إلى سلاطين المماليك وعصرهم البائد عن العصور الحديثة ممثلة في مصانع بولاق الناهضة بما فيها من نشاط وحياة وإنتاج – وكانت بولاق بمصانعها على ضفة النيل وأشرعتها الراسية في مياهه يقابلها من جهة قباب القاهرة ومآذنها، ويلوح على أفقها البعيد من جهة أخرى أهرام الجيزة العظيمة وأبو هولها الرهيب رمزاً للاتجاه الحديث الذي اتخذته المدنية المصرية والذي يقوم على العلم والصناعة لا على التكايا وقبور الموتى.

---

(1 (Loarty. Hadji. L. Egypte, 1830, p. 66.

(٢) حديث له مع المسيو جين في سنة ١٩٠٧. مقالة جين السالفة الذكر ص ١٩٩ مجلة المجمع المصري.

أما الجزء من بولاق الذي أنشئت عليه المطبعة فليس هو الذي تقع فيه الآن بل هو مكان غيره ولكنه في بولاق وعلى ضفة النيل اليمنى أيضاً، ثم نقلت إلى مكانها الحالي بعد عدد من السنين قليل. وليس عندنا أوراق رسمية تثبت هذا الانتقال كما أن لم نعثر له على وصف أو ذكر في كتابات السياح لأن هؤلاء لم يكونوا يتتبعون تطورات المطبعة ولم يكونوا محققين في تاريخها؛ وإنما كانوا يكتفون بأن يصفوا ما يرونه أينما رأوه وكيفما رأوه. فعندنا أوصاف سياح للمطبعة في كل السنوات تقريباً ولكن كلهم لا يزيدون عن أن يقولوا: "زرت المطبعة في بولاق" وإن كان ممن يميلون إلى التحديد والدقة يزيد على ذلك أنها على ضفة النيل.

وانتقال المطبعة على هذا النحو ليس له عندنا إلا مصدر واحد هو رواية إبراهيم الشبراوي وهو في هذه النقطة مصدر محقق موثوق به كل الوثوق. فعلى حسب روايته أنشئت المطبعة في أول الأمر في جزء من المكان الذي تشغله الآن دار الصناعة الأميرية "الترسانة" على ضفة النيل اليمنى وإلى الشمال قليلاً من مكان المطبعة الحالي. وظلت في هذا المكان إلى أول المحرم سنة ١٢٤٥ الموافق ٣ يوليه سنة ١٨٢٩ حين ازدحم المكان بالموظفين والعمال والمواد وكان ذلك داعياً إلى نقلها إلى المكان الذي توجد به الآن[١].

وعلى ذلك تكون المطبعة قد ظلت في مكانها الأول (جزء ما من مكان دار الصناعة الأميرية الحالي) من أول إنشائها في عام ١٨٢٠ إلى ٣ يوليه سنة ١٨٢٩ أي حوالي عشر سنين ثم انتقلت إلى مكانها الحالي وظلت فيه من ذلك التاريخ إلى الوقت الحاضر.

ولتوضيح هذه الأماكن نذكر تخطيطاً مختصراً لهذا الجزء من بولاق كما رواه إبراهيم الشبراوي وما يقابل هذا التخطيط في الوقت الحاضر. قال إبراهيم إن هذا الجزء الممتد على ضفة النيل اليمنى والذي شهد إنشاء مطبعة بولاق يشمل من الشمال إلى الجنوب بالترتيب: الترسانة (التي بني في جزء من مساحتها مطبعة بولاق أول إنشائها) ثم فابريقة الجوخ ثم الورشة التي أصبحت مدرسة الفنون والصناعات "المهندسخانة **Ecole Ployteehnique**" ثم المطبعة (مكانها الثاني الذي هي فيه الآن) ثم الجمرك في النهاية. وقد ظل هذا التخطيط باقياً واضحاً إلى أيامنا هذه. فالترسانة ما زالت دار الصناعة كما هي الآن ويليها مصانع "كوك

---

(١) من حديث لإبراهيم الشبراوي مع المسيو جين في مقالته سالفة الذكر. مجلة المجمع العلمي المصري لسنة ١٩٠٨، ص ١٩٩.

Cook" التي حلت محل الكاغدخانة "مصنع الورق" الذي حل محل فابريقة الجوخ سنة ١٨٦٨[(١)]. ويليها مخازن البوليس المصري التي حلت محل مدرسة الفنون ويليها المطبعة كما هي، أما الجمرك فقد أضيف إلى المطبعة كما سيجئ.

ورواية إبراهيم الشبراوي عن مكان المطبعة وانتقالها صحيحة، وليس لنا إلا أن نسلم بها مع أننا لم نجدها في مصادر أخرى. وروايته كافية في هذه الحالة لأن أحداً ممن كتبوا عن المطبعة لم يحاول تأريخها ولم يزد كل ما كتب عنها للآن عن أوصاف مقتضبة. والرجل يروي عن أشياء رآها بعيني رأسه ويتكلم عن أماكن اختلف إليها طول حياته. ومما يزيد هذه الرواية قوة أن التاريخ الذي ذكره لانتقال المطبعة كان قريباً جداً من وقت تعيينه في المطبعة صبياً جماعاً. فهو عين بها في ٧ صفر سنة ١٢٤٥ – ١٨ أغسطس سنة ١٨٢٩ كما يستفاد من دفاتر استحقاقات المطبعة التي اطلعنا عليها بدار المحفوظات وكما أخبر بنفسه. والمطبعة نقلت على قوله في أول المحرم سنة ١٢٤٥ – ٣ يوليه سنة ١٨٢٩، فكأن المدة بين تعيينه ونقل المطبعة لا تزيد على شهر وخمسة أيام. وعلى ذلك فهو يروي عن حادث رآه بنفسه قبل تعيينه أو رأى ذيوله بعيد هذا التعيين. ثم إن هذا الانتقال مرتبط في ذهنه بحادث مهم في حياته وهو تعيينه بالمطبعة، ذلك التعيين الذي كان طريقه إلى مركز منفرد في المطبعة جعل الحكومة تبقيه فيها موظفاً إلى سن التسعين[(٢)]. فليس من شك في أن تذكر الشبراوي للحادث وتاريخه أمر

---

(١) ذكر المسيو جين في مقاله السابق أن مصنع الورق حل محل فابريقة الجوخ في سنة ١٨٦٠ وهذا التاريخ خطأ ككل ما ذكر هذا الرجل من تواريخ المطبعة وملحقاتها وصوابه سنة ١٨٦٨ على نحو ما سيأتي تحقيقه في الفصل الثالث عشر من هذه الرسالة.

(٢) تعلم إبراهيم الشبراوي جمع الحروف الفارسية بالمطبعة ونبغ في ذلك حتى رقي إلى رئاسة القسم الفارسي بها ثم انقرض من علموه هذا الفن وأمسك هو عن تعليمه لغيره حتى انفرد بالقدرة على جمع هذا النوع من الحروف وجمعها غاية في الصعوبة والتعقيد، وقد رجاه مديرو المطبعة المختلفون في أن يعلم هذا الفن لأحد ولديه وهما موظفان بالمطبعة فأبى وبخل على ولديه فيمن بخل عليهم بهذا الفن. حدثني محمود أفندي النادي أمين مخازن المطبعة وهو من المعاصرين للشبراوي قال: بعد أن عينت بالمطبعة في سنة ١٨٩٩ فكرت في الزواج وخطبت وحان موعد الاحتفال بعقد القران ففكرت في أن أطبع رقاع الدعوة في المطبعة (بولاق) بالحروف الفارسية الجميلة فاستصدرت أمراً كتابياً من شيلي باشا مدير المطبعة حينئذ بطبع الرقاع، وذهبت إلى القسم الفارسي ولم يكن فيه في ذلك الوقت إلا إبراهيم الشبراوي بمفرده لأنه أبى أن يحتفظ بأحد من الموظفين أو الصبيان معه خوفاً من أن يتعلموا منه خلسة جمع تلك الحروف، قال ووجدته جالساً على كرسي يسبح بمسبحة كانت معه فأسلمته أمر المدير إليه ونص الدعوة كما كتبتها، فأخذهما مني وطالعهما ثم سكت برهة وطلب مني أن أخرج من الحجرة إلى أن

محقق. وربما كان تعيينه قد ترتب على انتقال المطبعة فقد روى أن انتقالها سببه ازدحام المكان الأول بالموظفين والمواد، فلما نقلت المطبعة إلى مكانها الحالي الفسيح أمكن تعيين عدد أكبر من الموظفين لسد حاجة العمل المتزايد فعين الشبراوي فيمن عينوا في ذلك الوقت.

ثم إن عندنا من الأدلة التاريخية ما يثبت رواية الشبراوي في انتقال المطبعة. وأول هذه الأدلة هو أن الوقائع المصرية أنشئت قبيل التاريخ الذي عينه الشبراوي لانتقال المطبعة. فقد صدر أول عدد من الوقائع في ٢٥ جمادى الأولى سنة ١٢٤٤ (٣ ديسمبر ١٨٢٨) وانتقال المطبعة كان في أول المحرم سنة ١٢٤٥ (٣ يوليو سنة ١٨٢٩) أي بعد صدور أول عدد من الوقائع بسبعة أشهر. ومن المعقول جداً أن يكون طبع الوقائع بالعربية والتركية قد زحم مكان المطبعة الأول لأنه استلزم عمالاً جدداً ومواد كثيرة مما استدعى نقل المطبعة إلى مكان فسيح. وعلى ذلك يكون إنشاء الوقائع قبيل انتقال المطبعة قرينة ملموسة يؤيد رواية الشبراوي.

دليل آخر يؤيدها هو أننا إذا نظرنا إلى إنتاج مطبعة بولاق في المدة من سنة ١٨٢٧ إلى سنة ١٨٣٠ فإنا نجد أثراً لهذا الانتقال. وهناك إحصاء بعدد الكتب التي طبعت في هذه السنوات:

---

يجمع الرقعة ورفع كرسياً بيده وأخرجه خارج الحجرة وقال اجلس هنا يا بني لحظة قصيرة، ثم دخل الحجرة وأغلقها على نفسه وبعد برهة خرج ومعه الرقعة وأسلمها إلي مطمئناً إلى أني لم أختلس فنه وهو يجمعها، فأخذتها وانصرفت، قال محدثي ونوادر الشبراوي في الاحتفاظ بفنه تجل عن الحصر يتناقلها عمال المطبعة جيلاً بعد جيل – أ هـ – ولذا اضطرت المطبعة إلى استبقائه موظفاً لها إلى سن التسعين ثم أحيل إلى المعاش ورفض بعد إحالته أن يعلم فنه لأحد ولديه. ثم مات ومات معه فن جمع الحروف الفارسية فانعدمت فائدتها وأمر بها مدير المطبعة حينئذ فصهرت إلا أن أمهات تلك الحروف ما زالت موجودة يمكن إعادة صبها وكلن يحول دون ذلك عدم وجود من له دراية بجمعها، وهذه خسارة جسيمة.

| المطبعة | السنة |
| --- | --- |
| ٦ | ١٨٢٧ |
| ١٠ | ١٨٢٨ |
| ١ | ١٨٢٩ |
| ٧ | ١٨٣٠ |

وواضح من هذا الإحصاء[١] أن إنتاج بولاق كان قليلاً في سنة ١٨٢٧، ثم زاد إلى الضعف تقريباً في سنة ١٨٢٨ فإذا أضيف طبع الوقائع في تلك السنة إلى هذه الزيادة ظهرت لنا الحاجة إلى نقلها إلى مكان فسيح، ثم يقل إنتاجها في سنة ١٨٢٩ إلى كتاب واحد، وهذا يثبت وجود حالة غير عادية في المطبعة قللت إنتاجها وعاقتها عن إصدار كثير من الكتب، وهذه الحالة الطارئة لا بد وأن تكون نقل المطبعة من مكان إلى آخر، وما يتضمنه ذلك من حل الآلات وإعادة تركيبها من جديد، الشيء الذي عطل العمل بالمطبعة. ثم في سنة ١٨٣٠ تكون عملية النقل قد انتهت فتعود المطبعة إلى سابق عهدها بالإنتاج.

دليل ثالث أنه ثابت من تقارير السياح وأوصافهم ومن النظر إلى قوائم مطبوعات بولاق[٢] أن المدة من سنة ١٨٣٣ إلى سنة ١٨٤٣ هي العصر الذهبي للمطبعة في عصر محمد علي فقد زادت مطبوعاتها إلى خمسة أضعاف ما كانت عليه قبل تلك المدة[٣] وهذا دليل مادي على رد الفعل الذي ترتب على نقلها وتوسيعها في سنة ١٨٢٩.

فتبعاً لرواية إبراهيم الشبراوي التي أيدتها الأدلة التاريخية تكون المطبعة أنشئت أول الأمر في جزء من مكان دار الصناعة الأميرية الحالية (الترسانة) ثم نقلت في المحرم سنة ١٢٤٥ (يوليه ١٨٢٩) إلى مكانها الحالي لازدياد العمل بها وما ترتب على ذلك من ضيق المكان الأول بالعمال والمواد.

---

(١) انظر قوائم مطبوعات بولاق الآتي:

Hainnier, Hasloire ar L' Empire OUonvin Tome XVr. P400-410.

Roiuaud, Jowrn. Assieel, Sorie 2. Tome VIII. 1831. P. 333-34.

Biunebi, Journ Assid, Serie 4 Tome IT, 1843 P. 24-61..

(٢) نفس المراجع المتقدمة في (١) ثم الملاحق الخاصة بمطبوعات بولاق في آخر الرسالة.

(٣) سيأتي تفصيل ذلك في الفصل الثامن من هذا الكتاب.

وليس عندنا أوصاف كثيرة للمكانين، فلم يكن فيهما ما يجتذب أنظار السياح التي ما كان يجتذبها إلا عمال المطبعة بلونهم الأسمر وزيهم الشرقي وانهماكهم في العمل. وإلا الكتب بلغتها العربية وجدة تاريخها في مصر. فهذه الأشياء كانت جديدة حقاً عليهم تسترعي انتباههم وتستوقف نظرهم، أما الأرض والمكان فهما متشابهان في كل جزء من أجزاء العالم. ولذا كان يكتفي هؤلاء السياح في وصفهم لمكان المطبعة بقولهم إنه نظيف رحب. وليس عندنا للمكان الأول إلا وصف واحد نستطيع أن نستخلص منه شيئاً عن ذلك المكان. وهذا هو وصف السائح الإيطالي بروكي فقد قال عنه بعد كلام طويل عن غيره:

"وأنا معجب تمام الإعجاب بهذه المطبعة من ناحية ما يسود فيها من نظام ونظافة ومن ناحية مناسبة المكان الذي هي فيه والذي يتكون من قاعة فسيحة مستوية السطح"[١].

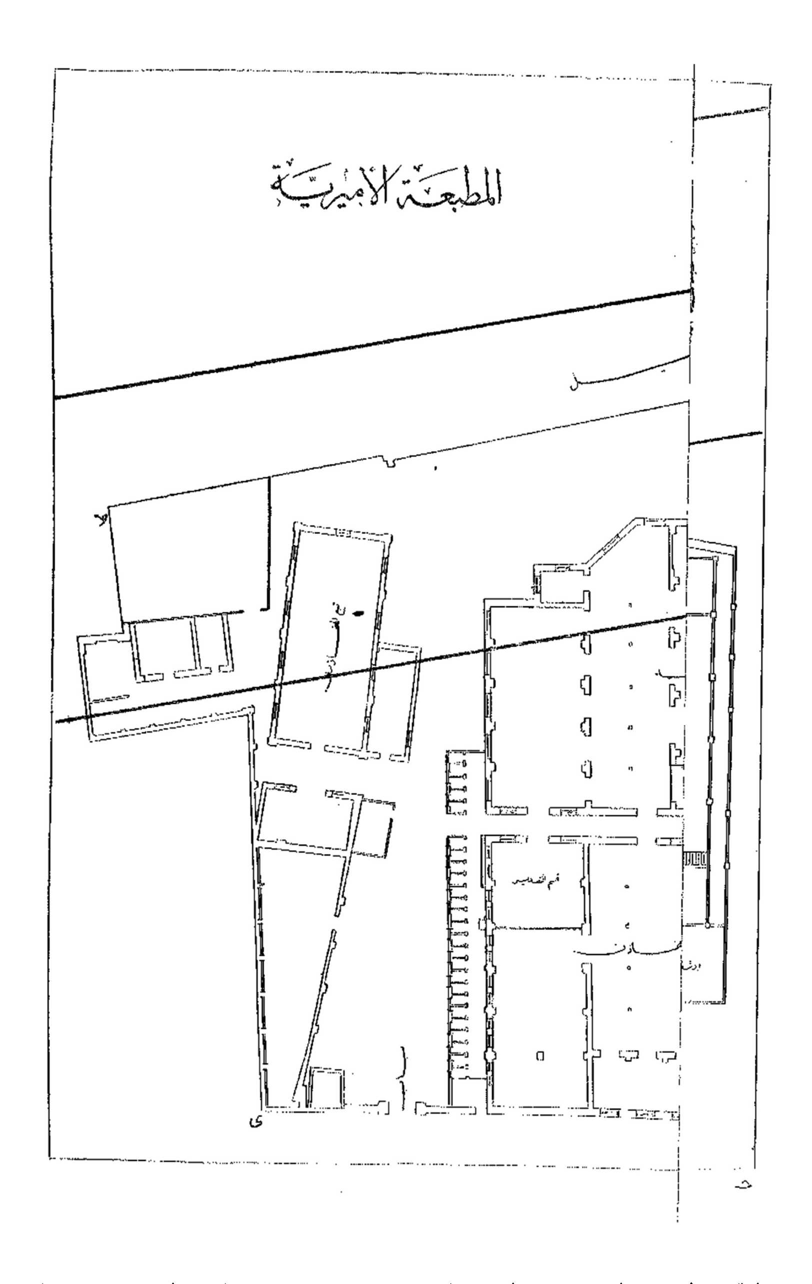
والذي يستفاد من هذا الوصف المقتضب هو أن المكان الأول الذي أنشئت فيه مطبعة بولاق كان عبارة عن قاعة فسيحة، وبروكي لم يصف إلا المكان الذي كان يشتمل على الآلات ومجموعات الحروف وكل معدات الطبع على وجه العموم. وليس من المعقول أن يكون مكان المطبعة برمته على هذا النحو من البساطة. فإذا أضفنا إلى تلك القاعة الفسيحة المستوية التي وصفها بروكي قاعات أخرى صغيرة للناظر والمصححين ورئيس العمال ثم قاعة أخرى لخزن المواد أمكننا أن نحصل على صورة فيها بعض الخيال إلا أنها تقرب جداً من حقيقة المكان الأول الذي أنشئت عليه المطبعة.

أما عن مكان المطبعة الثاني الذي ما زالت به للآن فالثابت عندنا أنها لم تكن أول ما نقلت إليه تشغل المساحة التي تشغلها الآن. بل كانت إذ ذاك تشغل الجزء الشمالي فقط من ذلك المكان، وهو الجزء المجاور لمخازن البوليس المصري (مدرسة الفنون وقتئذ) من جهة الشمال والمطل على النيل من جهة الغرب والمشرف على شارع المطبعة من جهة الشرق. أما من ناحية الجنوب فقد كان ذلك المكان ينتهي عند حد ما حول ربع امتداد المكان الحالي. وليس عندنا ما نستعين به على تحديد هذا الامتداد الأول إلا بقايا رصيف قديم سمعت من بعض معمري المطبعة أنه كان حدها الجنوبي أول ما أنشئت في ذلك المكان وأنه كان يمتد من بابها إلى نهايتها من ناحية النيل. وهذا الرصيف يبعد عن حدها الشمالي الملاصق لمخازن البوليس بمقدار ٣٢

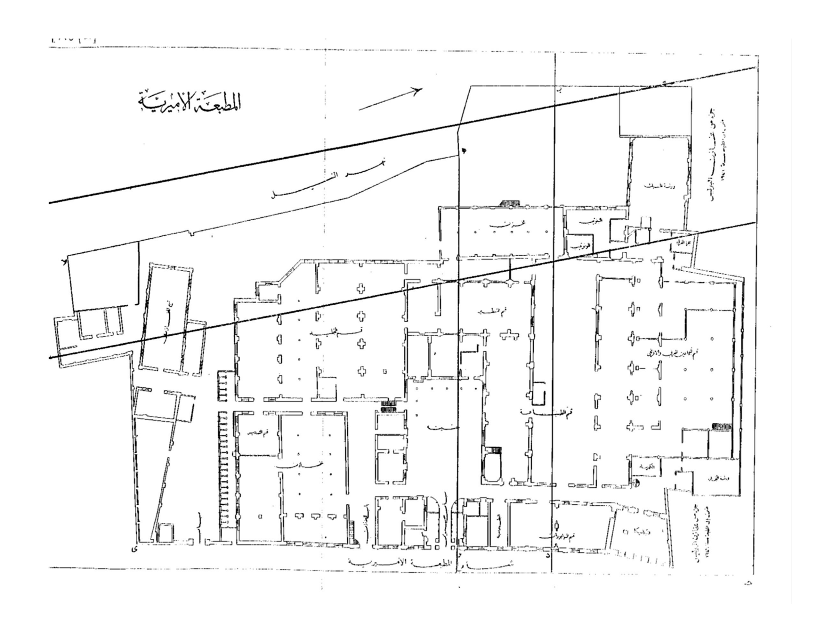
(١) بروكي: كتاب رحلته سالف الذكر مذكرة يوم ١١ ديسمبر سنة ١٨٢٢م.

متر من طرفي المكان من ناحيتي النيل والشارع وبمقدار ٤٥ متر من الوسط (لأن الحد الفاصل بين المطبعة والمخازن ليس مستقيمًا وإنما هو منكسر) وعلى هذا يكون ذلك المكان عبارة عن مستطيل طول ضلعه المجاور لمخازن البوليس ٩٥ مترًا. ويتداخل المستطيل من وسط طوله في مخازن البوليس فيبلغ طول عرضه ٤٥ مترًا، ويقل هذا العرض من الطرفين فيصبح ٣٢ مترًا، ويبلغ مساحته ٣٦٨٩ مترًا مربعًا تقريبًا، وهذا المكان يشغله في الوقت الحاضر بالترتيب من الشرق إلى الغرب، أماكن: الميكانيكا والكهرباء ونصف قسم الوابورات وورشة التجارة وقسم الجماعين العربي والأفرنجي وجزء من قسم الطباعة وحجرة الغراء وورشة المسبك واللينوتيب والمونوتيب[1].

(١) انظر خريطة المطبعة.




**الوقائع المصرية، العدد ٥٣٥ الصادر في ٢٦ صفر سنة ١٢٤٩ (١٥يوليه سنة ١٨٣٣)**




أما وصف هذا المكان فقد ورد في تقرير كتبه في سنة ١٩٢٦ مُحَمَّد أمين بهجت بك مديرها حينئذ ورفعه إلى وزير المالية أنه عبارة عن (عنبرين) أحدهما لآلات الطباعة والآخر للجماعين[١]. وهو وصف مقتضب يمكن أن نضيف إليه عدة حجر للناظر والمصححين وحفظ المواد الأولية يحيط بالجميع عدد من الأشجار الكبيرة والزهور الجميلة كما يؤخذ من الأوصاف المقتضبة التي أوردها قليل جدًا من السياح.

وكان يجاور هذا المكان من ناحية الجنوب بناء الجمرك كما أخبر إبراهيم الشبراوي أو "مخزن التجارة القديم" كما وجدته في بعض الأوراق الرسمية. وكلاهما اسمان مختلفان لمسمى واحد هو مكبس بولاق الذي كان قد أهمل واستعيض عنه بمكان آخر كما يستدل من وصفه بكلمة (القديم). جاء في العدد ٥٣٥ من الوقائع المصرية الصادر في ٢٦ صفر سنة ١٢٤٩-١٥ يوليه سنة ١٨٣٣ خبر هذا نصه: "لما كانت دار الطباعة العامرة تتزايد أشغالها كل يوم تحت نظر الخديوي الأعظم طلب قاسم أفندي ناظرها من أدهم بك ناظر المهمات الحربية عمومًا وهو أحالها على مجلس المشورة العسكرية إلحاق مخزن التجارة القديم ليكون فيه السبك وسائر الأشغال وإجراء الترميمات التي تتعلق بهذا التوسع وتقرر أن يقوم أدهم بك

(١) تقرير بهجت بك لوزير المالية بشأن سلاح المطبعة وتوسيعها في سنة ١٩٢٦ محفوظات مطبعة بولاق.

ووكيل الأبنية وقاسم أفندي بإعداد ما يلزم لهذا المشروع"(١).

وهكذا نجد أنفسنا أمام توسع ثان للمطبعة بضم بناء الجمرك القديم إليها في النصف الأخير من عام ١٨٣٣ أي بعد نقلها إلى ذلك المكان بأربع سنوات كما يؤخذ من الخبر السابق. وقد أقيم على هذا المكان مسبك لصب الحروف ويفسر هذا التوسع ما سنعرضه فيما بعد من نشاط حركة صناعة الحروف وصبها في ذلك التاريخ بدلاً من شرائها من الخارج(٢).

وبعد ذلك بسنتين أي في يوليه سنة ١٨٣٥ أصدر الباشا أمرًا إلى ناظر الجير والجبس هذه ترجمته:

"بناء على ما علم مما ورد من المهندسين لينان أفندي وسليمان أفندي لزوم عمل رصيف أمام مطبعة بولاق وفابريقة الجوخ لكونهما بشاطئ النيل قبل زيادته وقاية لهاتين المصلحتين من الغرق نشير بالمبادرة بإرسال ٢٠٠.٠٠٠ قنطار دبش لأجل ذلك وعدم قياس هذه المصلحة بغيرها من الأمور"(٣).

ويؤخذ من هذا الأمر أنه بعد أن تم ضم مكان الجمرك القديم إلى المطبعة بني حول ضلعها الممتد على النيل رصيف من الحجر الجيري وقاية للمطبعة من الغرق في وقت الفيضان وما زال هذا الرصيف موجودًا للآن كما بني من ذلك التاريخ.

وامتداد مكان المطبعة بعد هذا التوسع ليس فيه غموض بل هو واضح تمام الوضوح محقق كمال التحقيق. فالرصيف السابق الذكر يحدد امتداد الضلع الممتد على شاطئ النيل تحديدًا دقيقًا. كما يحدده أيضًا حاجز حديدي أقيم فوق هذا الرصيف وأكمل بحاجز من نوع آخر عندما وسعت المطبعة بعد ذلك. وهذا الاختلاف بين الحاجزين متفق تمامًا مع طول الرصيف ويحدد أيضًا طول هذا الامتداد. وعلى ذلك يكون امتداد المطبعة جهة الجنوب (الجهة التي حدث فيها التوسع) ٥٤.٥ مترًا كما اتضح من قياسنا له، وبذلك يكون طول

(١) الوقائع المصرية، العدد ٥٣٥ الصادر في ٢٦ صفر سنة ١٢٤٩ (١٥ يوليه سنة ١٨٣٣).

(٢) انظر الفصل الخامس من هذا الكتاب.

(٣) أمر من الجناب العالي إلى ناظر الجير والجبس في ٦ ربيع الأول سنة ١٢٥١ (٢ يوليه سنة ١٨٣٥) دفتر ٦٢ معيه تركي، وثيقة رقم ٦٧٥، محفوظات عابدين.

ضلع المكان الذي ضم إلى مساحة المطبعة والذي كان فيه بناء الجمرك القديم ٢٢.٥ مترًا. وهو الجزء الذي فيه الآن من الشرق إلى الغرب (من الشارع إلى النيل) جزء من قسم الوابورات ومكان البطارية ومكتب الاستعلامات وجزء من قسم الطبع وجزء من الحديقة وبعض الحجر يحدهما من جهة الجنوب الجدار الشمالي لحجرة المدير ثم جزء من قسم التسطير وأحد المخازن ثم فضاء ممتد إلى النيل توضع فيه بعض الصناديق الفارغة التي ترد فيها الخامات للمطبعة. ومساحة هذا الجزء المضاف تبلغ ٢١١٦ مرتًا مربعًا تقريبًا. وبذلك تكون مساحة المطبعة كلها بعد هذا التوسع ٥٨٠٥ مترًا مربعًا أي ما يزيد على نصف مساحتها الحالية بمقدار ١٠٦١ مترًا مربعًا.

وعلى هذا النحو بقي مكان المطبعة طول عصر مُحَمَّد علي باشا وعباس وسعيد وإسماعيل وتوفيق وجزء من عصر عباس الثاني، لم يزد في مساحته شيء، واقتصر التغيير والزيادة والحذف على الهندسة والبناء إن كان حدث شيء من هذا كله. فقد يكون بناؤها غير على يد عبد الرحمن رشدي لما آلت المطبعة إليه. وربما زادت فيه الدائرة السنية بعده وربما أضافت إليه الحكومة شيئًا عندما اشترتها من الدائرة، أما مساحتها فقد بقيت كما هي منذ تركها مؤسسها الأول على نحو ما خططنا.

وفي سنة ١٩٠٠ يحدث توسيع هائل في مكان المطبعة روى لنا خبره محمود أفندي النادي أمين مخازن المطبعة(١) وقرأنا ذكره في الجرائد المعاصرة فقد كان يجاور المطبعة من ناحية الجنوب بناءان أحدهما كان يشغله الجمرك (الذي عمل بدل الجمرك القديم الذي ضم إلى المطبعة في سنة ١٨٣٣م) والآخر كان يشغله في عهد إسماعيل وبعده ديوان الدائرة السنية. وقد ضم المكانان إلى المطبعة في سنة ١٩٠٠ على يد مديرها حينئذ شيلي بك كما أحدث هذا المدير في إصلاحه هذا تغييرًا كبيرًا في بناء المطبعة وهندستها وبنى لنفسه منزلاً على النيل

---

(١) عين محمود أفندي النادي هذا موظفًا بالمطبعة في سنة ١٨٩٩ وظل بها إلى مقابلتي له وحديثي معه في صيف سنة ١٩٣٤

وقد أحيل إلى المعاش بعد ذلك بقليل فقد أراني أوراق إحالته في سياق حديثه إلى عن حياته في المطبعة. وهو رجل متزن غاية الاتزان دقيق غاية الدقة كنت ألحظ منه حذرًا واهتمامًا أثناء حديث لي عن تاريخ المطبعة. وقد رافقني أثناء قياسي لأبعاد المطبعة ودلني على كثير من معالمها. وقد عاصر إبراهيم الشبراوي وعصمت أفندي وغيرهما من معمري المطبعة والعالمين بتاريخها.

في هذا الجزء المزيد وضم الباقي إلى المطبعة.

وقد كان هذا التوسيع عاماً شاملاً لجميع مرافق المطبعة من حيث المساحة والبناء على السواء، وقد بدئ فيه في سنة ١٩٠٠ واستمر إلى ما بعد منتصف سنة ١٩٠١ أي أنه استغرق أكثر من عام ونصف. وهو الذي أعطى المطبعة الشكل والتخطيط اللذين هي عليهما للآن. أما المساحة المزيدة في هذه المرة فعبارة عن امتداد لمساحة المطبعة من جهة الجنوب إلى مسافة ٧٦ متر من ناحية شارع المطبعة و٩٣ متر من ناحية النيل. وليس الحد مستقيماً وإنما هو منكسر انكساراً بسيطاً من قرب نهايته لجهة النيل (انظر الخريطة) وطول ضلعه الجنوبي ٦٠ متراً. ويشمل هذا الجزء المضاف في الوقت الحاضر الباب العمومي للمطبعة وباب المخازن والمخازن وقسم التصدير وباب التصدير وجزء كبير من الحديقة يبدأ من مواجهة الجدار الشمالي لحجرة المدير، وقسم التجليد وفضاء متسع توضع فيه الصناديق الفارغة التي ترد فيها المواد الخام للمطبعة وبعض المهملات. ومساحة هذا الجزء المضاف تبلغ ٤٧٤٤ متراً تقريباً. وبإضافة هذه المساحة إلى مساحة المطبعة السابقة تكون مساحتها ١٠,٥٤٩ متراً مربعاً عدا مخازن البوليس التي ضمت إلى المطبعة سنة ١٩٤٦.

وبذلك نصل إلى الوجه الأخير لمكان المطبعة وبنائها فقد كان توسع شيلي باشا سنة ١٩٠٠ آخر مساحة وصلت إليها المطبعة حتى سنة ١٩٤٦. وكانت هندسته لها وإصلاحه لبنائها آخر هندسة وآخر بناء وصلت إليه ولم يحدث فيها تغيير ما من ذلك الوقت إلا ضم منزل المدير الذي بناه شيلي باشا لنفسه على النيل إلى المطبعة ثم ضم مخازن البوليس وبذلك تصبح أبعادها كما هي على النحو الآتي بدون مخازن البوليس:

الحد الشرقي شارع المطبعة وطوله ١٢٤ مترا

الحد الشمالي مخازن البوليس المصري وطوله ٩٥ مترا

الحد الغربي شاطئ النيل وطوله ١٥٠ مترا

الحد الجنوبي بعض مباني الأهالي والأوقاف العمومية وطوله ٦٠ مترا

ومساحتها ١٠,٥٤٩ متراً مربعاً (انظر الخريطة)، ويضاف إلى ذلك أبعاد مخازن البوليس ومساحتها.

على أنه في المدة من ١٩٠٠ إلى الوقت الحاضر كانت أعمال المطبعة قد ازدادت زيادة عظيمة مما يجعل توسيعها وإصلاح أبنيتها وتجديد هندستها على الطراز الحديث أمراً لازماً تفادياً لتعطيل العمل وتلف كثير من المواد الخام، وقد بدأ في وضع هذا المشروع المغفور له الأستاذ مُحَّد أمين بهجت بك مدير المطبعة الأسبق، وقد أعد مشروعاً واسع النطاق لتحقيق ذلك، كما أعد تصميماً لبنائها على طراز حديث وعرضه على أولي الأمر منذ سنة ١٩٢٦ وحال دون تنفيذه عقبات مالية. وآخر ما تم في هذا الشأن هو أن مصلحة التنظيم قررت فتح شارع على شاطئ النيل الأيمن يمر خلف المطبعة اتساعه ثلاثون متراً. ومد هذا الشارع يستلزم استقطاع جزء من مساحة المطبعة الحالية (محدد بخطين متوازيين في الخريطة) ويبلغ مساحته على وجه التقريب ٣٦٤٠ متراً مربعاً أي نحواً من ثلث مساحة المطبعة، وقد قرر مجلس الوزراء في صيف سنة ١٩٣٤ تعويض المطبعة عن هذه المساحة بضم مخازن البوليس إليها إلا أن هذا القرار لم ينفذ إلا في سنة ١٩٤٦.

**الفصل الخامس**

## عدد المطبعة وآلاتها

هناك رأي في آلات المطبعة وحروفها يقول بأن تلك الآلات والحروف لم تشتر جديدة من أجل المطبعة، وإنما هي كانت قديمة من مخلفات مطبعة بونابرت ثم جددت وأصلحت ووضعت في مطبعة بولاق. وهذا الرأي يكمل رأياً في أسباب إنشاء مطبعة بولاق سبق مناقشته في الفصل الأول.

وهذا الرأي في آلات المطبعة وحروفها ليس له أساس تاريخي، فقد سبق القول بأن الفرنسيين تركت لهم الحرية في أخذ كل ما أرادوا أخذه مما كان في أيديهم سواء كان ملكاً لهم أحضروه مع حملتهم من فرنسا أو كان منهوباً من مصر بحكم غلبتهم فيها ثلاث سنوات[1] وقد سبق في الفصل الأول أن أوضحنا أنهم أخذوا آلاتهم معهم عند الجلاء عن مصر، ولو أنهم لم يأخذوها لما كان من المعقول أن تظل صالحة للاستعمال بعد مدة عشرين سنة كلها فوضى وكلها حوادث متصلة من الشغب وتنازع البقاء، ثم إن جميع المصادر الأصلية تثبت أن آلات بولاق اشتريت من أوربا خصيصاً من أجلها. فالثابت في بعثة نقولا المسابكي مؤسس المطبعة هو أنه ما بعث ليتعلم فن الطباعة فقط بل ليتعلم صب الحروف وعمل آبائها وأمهاتها ثم لمباشرة صب مجاميع منها للمطبعة[2]. وثابت أيضاً أنه مدة إقامته في ميلان جهز هذه العدد والآلات وأحضرها معه إلى مصر ووضعت في المطبعة في بولاق[3].

أما آلات الطبع فقد استوردت من أول الأمر من ميلان بإيطاليا، وقد اشترى المسابكي للمطبعة في أول إنشائها ثلاث آلات من نوع آلات المطبعة الملكية بإيطاليا، كما يؤخذ من كلام السائح الإيطالي بروكي؛ فقد قال في سياق كلامه عن المطبعة: "وقد استوردت من

---

(١) الشرط الحادي عشر من معاهدة جلاء الفرنسيين عن مصر.

(٢) كلام السائح بروكي عن نقولا المسابكي في كتاب رحلته السابق.

(٣) بروكي في نفس الكتاب. وسيأتي ذكر ذلك في الكلام عن الآلات والحروف.

ميلانو ثلاث آلات للطبع من نوع آلات المطبعة الملكية[1] ". ومن هنا يمكننا أن نستنتج أن مطبعة بولاق أعدت وقت إنشائها بآلات من أحسن طراز وأنها لم تكن تقل في ذلك عن المطبعة الملكية الإيطالية إذ كانت آلات المطبعتين من نوع واحد.

وظلت مطبعة بولاق تعمل بهذه الآلات الثلاث من أول إنشائها إلى سنة ١٨٢٨ عندما زاد العمل بالمطبعة فأمر الباشا بوغوص ناظر التجارة بشراء خمس آلات أخرى من أوربا، ويحل أكتوبر من تلك السنة دون أن ترد الآلات فتلح المطبعة في طلبها فيحرر الديوان الخديوي خطاباً إلى بوغوص ورد به:

"يقول حضرة سعيد أفندي مصحح المطبعة العامرة الواقعة ببولاق أن الجناب العالي سبق أن أصدر أمره إلى سعادته يوصيه فيه بأن يستجلب من أوربا بمعرفته خمسة مكابس وسائر ما تحتاج إليه المطبعة المذكورة من أجناس المهمات.. غير أن المكابس لم يرد منها شيء، فبما أن مصالح المطبعة المشار إليها قد كثرت في هذه الأيام وصدرت الإرادة الخديوية بإنتاج العمل وفق المطلوب فالمأمول أن تبادروا إلى جلب المكابس والمهمات التي أمرتم باستيرادها بمعرفتكم بموجب الأمر السابق صدوره إليكم وإنجاز ذلك بأي طريقة كانت وإيصالها إلى المطبعة المذكورة[2] ".

ويظهر أن الأمر كان يحتاج اعتماداً من الباشا بالمبلغ المطلوب لشراء هذه الآلات. وفي فبراير سنة ١٨٣٠ يكون الثمن قد عرف فيصدر مُحَمَّد علي باشا أمراً شفوياً إلى بوغوص بالشراء ثم يصدر إليه أمراً كتابياً بذلك يأمره فيه:

"بالتوصية على خمس مناجل لزوم المطبعة ببولاق من أوربا ثمن الواحدة عشرة أكياس حسبما علم من سابقة المكالمة في هذا الشأن وعند الانتهاء يرسلوا إلى محل لزومها[3] ".

فيؤخذ من هذا الأمر العالي أنه قد أضيفت إلى آلات الطبع الثلاث الأولى خمس آلات أخرى ثمن الواحدة منها خمسون جنيهاً[4] وثمنها جميعاً ٢٥٠ جنيهاً. وعلى ذلك يصبح في

---

(١) بروكي مذكرات يوم ١١ ديسمبر سنة ١٨٢٢.

(٢) من الديوان الخديوي إلى الخواجة بوغوص ناظر التجارة في ١٨ ربيع الآخر سنة ١٢٤٤هـ (٢٨ أكتوبر سنة ١٨٢٨م). دفتر رقم ٧٣٩ خديوي تركي، وثيقة رقم ٢٠٣. محفوظات عابدين.

(٣) أمر من مُحَمَّد علي باشا إلى الخواجة بوغوص في ٧ شعبان سنة ١٢٤٤هـ (أول فبراير سنة ١٨٣٠م).

(٤) يؤخذ من الأمرين أن ثمن الآلة الواحدة ١٠ أكياس والكيس خمسة جنيهات.

المطبعة ثماني آلات للطبع. وقد وصلت هذه الخمس الآلات الأخيرة قبل أبريل عام ١٨٣١ كما يؤخذ من وصف السائح "بوجولا **Poujoulat**"، فقد زار المطبعة في ذلك الشهر وكتب فيه تقريراً عنها نشر ضمن خطاباته عن الشرق وورد فيه أنه رأى في المطبعة ثماني آلات. وعلى ذلك يمكن أن نقول إن الآلات الجديدة وصلت إلى مصر وركبت في المطبعة في أواخر عام ١٨٣٠ أو أوائل عام ١٨٣١، فقد كانت زيارة هذا السائح في أبريل سنة ١٨٣١ ومع ذلك فقد وجد الآلات كلها تعمل. ويؤخذ من كلام هذا السائح أيضاً أن هذه الآلات الأخيرة صنعت في باريس فقد ورد في خطابه عن المطبعة ما ترجمته: "وقد وجدت فيها ثماني آلات للطبع مستوردة من باريس(١)". ويمكننا أن نرى في هذه العبارة صواباً إذا خصصنا بها الخمس الآلات الأخيرة، إذ الثابت عندنا أن الثلاث الأولى كانت قد صنعت في ميلان.

ونحن نلمس أثر إضافة تلك الآلات الخمس إلى المطبعة في إنتاجها منذ سنة ١٨٣١ وهذا يتبين من الإحصاء الآتي(٢).

| السنة | المطبعة | السنة | المطبعة |
|---|---|---|---|
| ١٨٣١ | ٧ | ١٨٣٧ | ١٨ |
| ١٨٣٣ | ٨ | ١٨٣٨ | ١٦ |
| ١٨٣٤ | ٩ | ١٨٣٩ | ١٧ |
| ١٨٣٥ | ١٧ | ١٨٤٠ | ٢٥ |
| ١٨٣٦ | ١٨ | | |

فإنتاج المطبعة زاد إلى الضعف بعد تاريخ شراء الآلات الجديدة بقليل. وبعد فبراير سنة ١٨٣٠ وهو تاريخ الأمر بشراء تلك الآلات الخمس لا يصادفنا أي خبر عن شراء آلات أخرى للمطبعة وإن كان يصادفنا كثير عن شراء حروف للطبع. والظاهر أن الثماني آلات كانت كافية لطبع ما كانت مشروعات الباشا في حاجة إليه من الكتب والمطبوعات، ولاسيما

(1 (Michsuel ot Poujoulat – Correspondence d'Orient, Tome VI, Lettre CIII, La Cairo, Avril, 1831, p. 201.

(٢) اجع قوائم مطبوعات بولاق (هامر وريتو وبيانكي) ثم الملحق الخاص بهذه المطبوعات في الكتاب.

إذا عرفنا أن معظم المدارس العالية كان بها مطابع خاصة تطبع ما تحتاج إليه تلك المدارس من الكتب. ويغلب على ظننا أن مطبعة بولاق ظلت بتلك الآلات الثمانية بقية عهد محمد علي ثم العهدين التاليين له – عهدي عباس وسعيد – إلى أن تدخل في دور آخر من تاريخها في آخر عهد سعيد فيضاف إليها آلات جديدة كما سيجيء[١].

وكان في المطبعة أيضاً آلة للطبع بالحجر كان يطبع بها الصور والرسوم والأشكال اللازمة للكتب، كما كانت تستعمل في عمل الجداول الرياضية والطبيعية والألحان الموسيقية. وليس عندنا معلومات مفصلة عن هذا النوع من الآلات في مطبعة بولاق. إلا أن كل السياح ذكروا وجود آلات للطبع بالحجر بها ونص الدكتور "بيرون **Perron**" في أحد خطاباته للمسيو "مل **Mohl**" على أنها آلة واحدة[٢]. إلا أن وجودها بالمطبعة ثابت من المصادر الأصلية الرسمية فقد ورد في أحد أعداد الوقائع المصرية ما يأتي:

"قرر مجلس الجهادية في غرة شعبان سنة ١٢٤٧هـ (٥ يناير ١٨٣٢) طبع مقامات في فن الموسيقى بناء على طلب رئيس الموسيقيين لأن ذلك من موجبات سهولة التعلم واشترط بأن يكلف أحد ممن أتقنوا هذه الصناعة بمباشرة الطبع وأن يكون الطبع على مطبعة حجر[٣]".

أما عن حروف الطبع بالمطبعة فالثابت عندنا أن أول مجموعة منها كانت مصنوعة في ميلانو بإيطاليا. وأن نقولا المسابكي باشر صنعها بنفسه أيام أن كان يطلب فن الطباعة وما يتعلق به من الصناعات في إيطاليا. يروي بروكي أن المسابكي لم يبعث إلى ميلانو ليتعلم فن الطباعة فحسب بل ليتعلم كيفية عمل أمهات الحروف وصب حروف الطبع على تلك الأمهات. قال وقد تعلم هذا كله وأتى إلى مصر مزوداً بدقائق تلك الصناعة.

إلا أن مجموعات الحروف العربية والتركية لم يصنعها المسابكي في بولاق بعد عودته من إيطاليا بل صنعها في ميلانو مدة بعثته بها. يقول بروكي: "وقد صب المسابكي في أثناء وجوده بميلان أول مجموعة "طقما" من الحروف العربية، ولكنه عندما عاد إلى القاهرة لم يعمل مثل

---

(١) سيأتي تفصيل ذلك في الفصل الخاص بالأدوار التي مرت بها المطبعة (الفصل التاسع).

(٢) خطاب من الدكتور بيرون إلى المسيو مل بتاريخ ٢٢ أكتوبر سنة ١٨٤٢.

Journ, Asial., Serin 4. Tome 2. 1843, p. 18.

(٣) الوقائع المصرية – العدد ٣٤٩ الصادر في ٦ رمضان ١٢٤٧ – ٨ فبراير ١٨٣٢.

ذلك... [1]" وهذا النص مع اقتضابه يثبت أن أول حروف طبع استعملت في مطبعة بولاق لم تكن مصرية الصنع ولكن كانت مصنوعة في ميلانو بإيطاليا. وأنه وقت إنشاء المطبعة لم يحدث أن صبت حروف طبع بها[2].

أما أنواع حروف الطبع التي وردت من إيطاليا وقت إنشاء المطبعة فهي كما يؤخذ من كلام السائح بروكي أربعة أنواع: حروف عربية وحروف تركية وحروف إيطالية وحروف يونانية. وواضح من هذا أن اللغات التي كان يمكن أن تطبع بالمطبعة وقت إنشائها هي اللغات العربية والتركية من اللغات الشرقية ثم اللغتان الإيطالية واليونانية من اللغات الأوروبية. أما وجود حروف اللغتين العربية والتركية من طبيعة الأشياء فالعربية لغة الشعب المحكوم والتركية لغة الطبقة الحاكمة. أما وجود حروف اللغة الإيطالية فهو معقول فثابت من الأوراق الرسمية أنها أول لغة أجنبية درست في مصر، وكان ذلك بمقتضى أمر عال صادر من الباشا إلى الكتخدا بك في أواخر سنة ١٢٣٥هـ (١٨٢٠م) "بتعيين أحد الأساقفة[3] لإعطاء دروس في اللغة التليانية والهندسة وتخصيص محل للتدريس بالقلعة[4]" وهذا أول تدريس اللغة الأجنبية في مصر.

وهذا الأمر يفسر شراء حروف طبع للغة الإيطالية بالمطبعة، زد على ذلك أن إيطاليا كانت أول مصدر يقصده مُحَمَّد علي لاقتباس المدنية الغربية قبل أن تنجح فرنسا في تحويل نظره إليها. أما وجود الحروف اليونانية فهو مما يصعب التعليل له، إذ لم تكن اللغة اليونانية مستعملة ولم تكن تدرس في مصر ولم تصدر المطبعة كتابًا واحدًا بها. وقد يكون شراؤها من قبيل استكمال اللغات بالمطبعة.

والحروف جميعها سواء أكانت عربية أم تركية أم إيطالية أم يونانية كانت مصنوعة في إيطاليا وواردة منها، ومكان صنعها على وجه التحديد هو مدينة ميلان التي كان يتعلم بها

---

(١) كان رحلته السابق، ج١، مذكرة يوم ١١ ديسمبر سنة ١٨٢٢.

(٢) هذا يفيد أيضًا في إدحاض الرأي القائل بأن مطبعة بولاق قامت على أنقاض مطبعة بونابرت.

(٣) هذا الأسقف المشار إليه في الأمر هو الراهب روفائيل مؤلف القاموس العربي الإيطالي أول مطبوعات بولاق، ومترجم كتاب صياغة الحرير ثاني مطبوعاتها.

(٤) أمر من مُحَمَّد علي باشا إلى كتخدا بك في ٤ ذي الحجة سنة ١٢٣٥ (١٢ سبتمبر سنة ١٨٢٠) دفاتر المعية تركي، دفتر رقم ٥، وثيقة رقم ٤٢٥، محفوظات عابدين.

المسابكي، والفرق بين هذه الحروف من جهة الصناعة هو أن الحروف العربية والتركية من صنع المسابكي أو على الأقل صنعت في ميلان تحت إشرافه، أما الحروف الإيطالية واليونانية فبديهي أنها لم تكن من صنعه، وكان كل نوع من هذه الحروف على عدة أشكال.. قال بروكي: "وكانت الحروف العربية على ثلاثة أشكال والإيطالية على شكلين وهما: **(II Islosofia, II Silvio)**. ومع كل منها الحروف المائلة **(Italies)** التي تناسبه"[1].

أما الأشكال الثلاثة للحروف العربية فهي كما رأينا صورها وطبعها في أول مطبوعات بولاق، كلها نسخية وإنما على ثلاثة مقاييس: حرف كبير للعناوين وما يجري مجراها وحرف متوسط الحجم لمتن الكتاب وحرف صغير للتعليق والحواشي.

والأشكال الثلاثة مستعملة في كتاب "صباغة الحرير" وهو ثاني كتاب طبع ببولاق، كما هي متعملة في القاموس الإيطالي السابق له. ولم تكن مطبعة بولاق تطبع كتابة مشكلة بل كانت كل مطبوعاتها بدون تشكيل. وذلك لأن هذا النوع من الكتابة لا بد له من استعدادات خاصة لم تكن متوافرة في مطبعة بولاق في ذلك العهد.

على أن مطبعة بولاق وإن كانت قد بدأت عالة على مطابع ميلانو فإنها بسرعة ما استقلت وأصبحت حروف الطبع بها تصب فيها. ووقف استيراد الحروف من أوروبا بحيث يمكننا أن نقول إن هذه المطبعة لم تستورد من الخارج إلا المجموعات الأولى التي سبق بيانها. وذلك لأن الحروف العربية المصنوعة في أوروبا سرعان ما ظهرت عيوبها فهي كبيرة الحجم جدًا وهي إفرنجية الأسلوب بعيدة جدًا عن ذوق القاعدة الشرقية، فكانت مختلفة السمك غير متسقة. ولذا نجد أنه سرعان ما استبدلت حروف أخرى بهذه الحروف مصنوعة في مصر على القاعدة الشرقية في الكتابة، وهي القاعدة التي كانت تصنع عليها حروف مطبعة القسطنطينية. والظاهر أن الحروف الإيطالية الصنع ظهر عيبها في تاريخ متقدم جدًا من استعمالها أو ظهر أنها قليلة لا تقوم بحاجة المطبعة في الطبع فاتجهت النية إلى صب حروف في مطبعة بولاق والاستغناء بها عن تلك الحروف الأولى، ولذا نجد أن محمَّد علي باشا يصدر أمرًا إلى الكتخدا في ٨ صفر سنة ١٢٣٧ الموافق ٤ نوفمبر سنة ١٨٢١ بأنه:

---

(١) بروكي في كتاب رحلته السالف الذكر ج١ – بتاريخ ١١ ديسمبر سنة ١٨٢٢ وأيضًا ما نقله عنه بونولا في مقالته السالفة الذكر. في المجلة الدولية أكتوبر سنة ١٩٠٥ (انظر الأشكال ١ و٢ و٣ بآخر الكتاب).

"يوجد بمصر شخص هندي يحسن كتابة الخط ويعرف أيضًا بعض اللغات. فمن مقتضى إرادتنا أن تبحثوا عن ذلك الشخص وتجدوه وتعينوه بماهية مناسبة لتعليم الفارسي وكتابة الخط للموجودين بمعية سقا زادة عثمان أفندي ببولاق".

"(حاشية) إني أريد أن يوجد الشخص المذكور في خدمة كتابة خط الكتب المقرر طبعها ببولاق، أي تكون الحروف التي سترتب لتلك الكتب بخطه فاعلموا ذلك وبادروا بإحضاره"(١).

والمفهوم من هذا الأمر هو أن خط سنكلاخ الهندي راق القائمين بالأمر بقاعدته الشرقية ففضلوا أن يكون طبع الكتب بهذه القاعدة. ونحن نجد من أول الأمر ثورة ضد الحروف العربية الواردة من إيطاليا وإن كنا لا نستطيع أن نتبين سبب هذه الثورة تمامًا، فالسائح بروكي الإيطالي عندما زار المطبعة كتب ضمن ما كتب عنها "وقد صب المسابكي أثناء وجوده في ميلانو مجموعة من الحروف العربية، ولكنه عندما عاد إلى القاهرة لم يعمل مثل هذا. ويجب عليه أن يجهز أمهات حروف أخرى غير التي تستعمل الآن"(٢).

وهذا الكلام من رجل إيطالي يظهرنا على أن الحروف الأولى كان فيها عيوب إما رداءة في الخط أو نبو في الذوق أو قلة في العدد أو غير هذا كله.

صدر الأمر العالي السابق وعين سنكلاخ الهندي لرسم قاعدة لحروف عربية جديدة لمطبعة بولاق.. ولقد رسم سنكلاخ نوعين من الحروف لمطبعة بولاق. أحدهما القاعدة النسخية التي كانت تستعمل في الكتب العادية، وثانيهما القاعدة الفارسية الجميلة التي تعد أثمن ما أهداه هذا الخطاط العظيم للمطبعة، إذ كانت آية في الجمال والرونق انفردت بها مطبعة بولاق وأخذت بها شهرة واسعة عند المستشرقين وهواة الكتب. وقد كانت الحروف النسخية تستعمل في طبع متن الكتاب، أما الحروف الفارسية فقد كانت تستعمل في عناوين الفصول، أو في طبع الكتاب كله في حالة الكتب الفارسية مثل "كلستان السعدي".

أما القاعدة النسخية فقد أتمت بسرعة نسبية، إذ ظهر أول كتاب طبع بها بعد سنتين من تعيين سنكلاخ بالمطبعة، كتبها سنلاخ الخطاط كما تقدم ولا ندري اسم الحفار الذي صنع

---

(١) أمر عال من الوالي إلى الكتخدا محمد بك لاطاونلي بتاريخ ٨ صفر سنة ١٢٣٧– ٤ نوفمبر سنة ١٨٢١ دفاتر قيد الأوامر العلية، دفتر ٩، وثيقة رقم ١٤٨، محفوظات عابدن.

(٢) كتاب رحلة السائح بروكي السالف الذكر.

أمهاتها ولعله قاسم الكيلاني، وأشرف على صب حروف الطباعة على هذه الأمهات نقولا المسابكي ناظرها، وطبعت الكتب في مطبعة بولاق لأول مرة بحروف مصنوعة في المطبعة نفسها. وعرض أول كتاب طبع بالخط الجديد على محمد علي باشا فأعجب به وأصدر أمراً إلى الكتخدا في أواخر يناير سنة ١٨٢٤ يقول فيه:

"شاهدت رسالة اللغم التي طبعت بمطبعة بولاق فوجدتها لطيفة الخط والطبع فيقتضي ترتيب الماهية المناسبة للأسطى الحفار وإبقائه بالبصمة خانة(١) وإرفاق بعض تلامذة معه لتلقي هذه الحرفة منه وتنبهون عليه بذلك(٢)".

وتزور السيدة لشنجتن مصر بعيد ذلك، وتمر بالمطبعة فتقرر أن الحروف التي تطبع بها الكتب من صنع ناظر المطبعة اللبناني نقولا المسابكي أي أنه بطل الطبع بالحروف المصنوعة بإيطاليا، وإن كان قد فات الكاتبة نسبة الخط إلى سنكلاخ كما فاتها أن تذكر لنا اسم الحفار الذي صنعها.

أما القاعدة الفارسية فيرجح أن سنكلاخ تأخر في كتابتها، قد يكون ذلك لتأخر التفكير في عملها، وقد يكون لصعوبتها المتناهية وتعقيدها الذي كان سبباً في وقف العمل بها وضياعها في النهاية. والمرجح أنه كان قد انتهى من كتابة حروفها سنة ١٨٣١م، نظراً لأنه في أواخرها نقرأ عن تعيين حفارين لصنع أمهاتها تمهيداً لصب حروف الطبع عليها ففي ٢١ نوفمبر سنة ١٨٣١ يجتمع مجلس الجهادية للنظر في رفع مرتبات هؤلاء الحفارين وتنشر الوقائع المصرية بعددها رقم ٣٢٨ الصادر في ٨ رجب سنة ١٢٤٧ – ١٤ ديسمبر سنة ١٨٣١ الخلاصة الآتية:

"عبد الكريم أفندي ناظر المطبعة وشاهد أفندي قدما عرضاً لمجلس الجهادية مضمونه أنه موجود في دار الطباعة ثلاثة رجال يحفرون أحرف التعليق "الفارسية" وقد صاروا ماهرين بهذه الصناعة على أن شهرية أحدهما المسمى بموسى أفندي ستون قرشاً وشهرية الثاني المسمى بإلياس أفندي خمسون وشهرية خليل أفندي الذي جاء من قصر العيني ثلاثون. والمناسب أن يزاد شيء على شهريتهم جبراً لخاطرهم. فقال أهل المجلس لا بأس بزيادة شهريتهم ترغيباً لهم في هذه الخدمة فينبغي أن يضاف إلى شهرية موسى خمسة عشر قرشاً فتبلغ خمسة وسبعين وإلى شهرية إلياس خمسة عشر قرشاً فتبلغ خمسة وستين وإلى شهرية خليل أفندي عشرون قرشاً

---

(١) البصمة خانة" مقصود بها المطبعة.

(٢) أمر عال إلى الكتخدا بك في ٢٤ جماد الثاني سنة ١٢٣٩ (٢٦ يناير سنة ١٨٢٤) دفاترقيد الأوامر العلية، دفتر رقم ١٨، ص ١٧، محفوظات عابدين (انظر شكلي ٤ و٥).

فتبلغ خمسين قرشاً. ويحرر علم من طرف حضرة بيك أفندي ناظر الجهادية إلى حضرة محمد بيك أمير اللوا ناظر المهمات الحربية عموماً ليصرف لهم هذا من ابتداء تاريخ هذه الخلاصة. ويحرر علم آخر إلى مقدمي هذا الإنهاء إشعاراً لهما بأن يخبرا الرجال المذكورين بأنه كلما زادوا مهارة في العمل ازدادوا تقدماً كما استقر الرأي عليه في اليوم الخامس عشر من شهر جمادى الآخرة[١]".

ويظهر أن التوفيق لم يسعف الأفندية موسى وإلياس وخليل فقد مرت شهور بعد جبر خاطرهم بزيادة مرتباتهم دون أن يثبتوا كفايتهم في العمل فيصدر ديوان الجهادية أمره بتعيين قاسم أفندي الكيلاني ليقوم بالعمل وحده. وضماناً لإنجاز العمل طلب إليه أن يقدم لمجلس الجهادية في آخر كل أسبوع الحروف التي يصنعها في بحر الأسبوع. ويظهر أن قاسم الكيلاني كان يشعر بجسامة المهمة الملقاة على عاتقه فقدم بمطالب أجابه الديوان إلى بعضها ولم يجبه إلى البعض الآخر، كما يتضح من الخطاب التالي الذي أرسله ناظر ديوان الجهادية إلى ناظر الديوان الخديوي في **١٩** مارس سنة **١٨٣٢**.

"حضرة صاحب العطوفة والرأفة مولاي وأخي الأعز مأمور الديوان الخديوي. نرجو من همتكم أن تنفذوا موجب هذا القرار الذي صدر من ديوان الجهادية".

## صورة القرار

"قدم قاسم أفندي الكيلاني رقيما إلى شورى الجهاد قال فيه إنه تلقى قراراً يقضي بأن يقدم الحروف المصنوعة إلى المجلس كل أسبوع، وأنه قدم بموجبه الاثني عشر حرفاً التي صنعت إلى المجلس. والتمس تأثيث وفرش غرفته وأن يخصص لمعاونه مرتب وكسوة وجراية. وقد تقرر بعد المذاكرة العدول عن طلبه مرتباً وكسوة وجراية لمعاونه الخاص إذ أن المجلس لم ينتدب له معاوناً. وتقرر أيضاً وجوب مواظبته على تقديم الحروف المصنوعة كل أسبوع إلى المجلس. وبما أنه ينبغي تأثيث غرفته بما يساعد الإمكان فقد تقرر تحرير كتاب إلى حضرة الأفندي مأمور الديوان الخديوي بأن يوصي المهتر باشي[٢] بأن يفرش جانبي غرفته بالشيت على أن تخصم أثمانه مهما تبلغ من ديوان المهمات، وإلى حضرة أمير اللواء محمد بك بإضافة ثمنه إلى ديوان

(١) الوقائع المصرية. العدد رقم ٣٢٨ الصادر في ٨ رجب سنة ١٢٤٧ (١٤ ديسمبر سنة ١٨٣١).

(٢) المهتر باشي هو الموظف المكلف بتأثيث الدواوين وفرشها.

المهمات عند ورود حافظة الأثمان، وأن يحرر البك ناظر الجهادية إلى الأفندي المومأ إليه (قاسم أفندي) يخبره بما تم[1]".

فقاسم الكيلاني أتم اثنتي عشر حرفاً من مئات الأحرف التي تتكون منها القاعدة في أسبوع بمساعدة معاون خاص استخدمه وأراد أن يتولى الديوان صرف أجرته فرفض الديوان.

ويظهر أن قاسماً كان يشعر بأهمية ما يعمل وانفراده بالمقدرة عليه فكثرت مطالبه فوافق الديوان على بعضها كتعيين معاونين له بعد أن كان قد رفض الموافقة على تعيين معاون واحد كما سبق، ورفض بعضها. ففي ٢٩ يوليه سنة ١٨٣٢ تنشر الوقائع المصرية تحت حوادث مجلس الجهادية الخبر التالي:

"قاسم أفندي الكيلاني قدم تقريراً للمجلس مضمونه أن آباء الحروف وأمهاتها اللازمة للمطبعة قد بذل جهده في خدمتها، وبناء على حسب أصول الجهادية ينبغي أن يعطى رتبة على جهده واستدعى بما ذكر. فقال أهل المجلس إن الأفندي المومأ إليه صاحب فنون متنوعة ومتصف بالعلم والعمل وحيث كان كذلك وهو مستخدم في عمل حروف التعليق ينبغي أنه حين يتم ما هو بصدده ويبرزه إلى الوجود يطيب خاطره. ويحرر له الآن إعلام من طرف حضرة بيك أفندي ناظر الجهادية إشعاراً له بما ذكر، كما استقر الرأي عليه في اليوم الثالث والعشرين من صفر الخير[2]".

فبعد سبعة عشر شهراً من ابتدائه العمل وكان قد أتم ٨١٦ حرفاً من القاعدة الفارسية – بمعدل اثنتي عشر حرفاً كل أسبوع.. لم يعتبر المجلس أنه "أبرز ما هو بصدده إلى حين الوجود" ورفض ترقيته أو ينهي القاعدة. ولكنه بعد شهرين أي في سبتمبر سنة ١٨٣٢ يكون قد أتم العمل فيكتب إلى ديوان الجهادية يخبره بذلك ويطلب أن "يعطى ملزمة ليجرب فيها الحروف التي عملت جديدة بمعرفته ويعلم أهي جيدة أم رديئة". فقرر المجلس وقد "فهم

(١) دفتر رقم ٧٧٦ خديوي تركي، وثيقة رقم ١٣٥، في ١٦ شوال سنة ١٢٤٧هـ (١٩ مارس سنة ١٨٣٢م)، محفوظات عابدين، ونشرت خلاصة مختصرة له في الوقائع المصرية، العدد رقم ٣٧٠، الصادر في ١٠ ذي القعدة سنة ١٢٤٧هـ (أزل أبريل سنة ١٨٣٢).

(٢) الوقائع المصرية العدد رقم ٤١٠ الصادر في غرة ربيع الأول سنة ١٢٤٨ (٢٩ يوليه سنة ١٨٣٢).

أعضاؤه هذه الكيفية من إنما الأفندي المومأ إليه أن يعطى الملزمة على وجه إنهائه[1]".

وقد جرب قاسم الحروف الفارسية التي عملها والقرائن تدل على أن التجربة قد نجحت، فبعد خمسة أشهر منها تصدر مطبعة بولاق أول كتاب طبع بالحروف الفارسية الجديدة وهو ديوان حافظ الشيرازي. ويعجب الديوان بالكتاب فيقرر مكافأة قاسم الكيلاني إنجازاً لما وعد ويصدر القرار الآتي:

"قدم أبو القاسم أفندي الكيلاني الذي عينه جناب الخديوي مأموراً لإيجاد حروف التعليق أي الحروف الفارسية والنسخ. وقد طبع بالمطبعة نسخة من ديوان أي مجموعة أشعار حافظ الشيرازي بحروف التعليق التي اصطنعها فنالت إعجاباً من الشورى وقرر إعطاءه من الخزينة الخديوية مكافأة قدرها ثلاثة آلاف قرش وكلف مأمور الديوان بتنفيذ ذلك كما قرر توزيع ألف قرش من ديوان المهمات على مساعديه وكلف أدهم بك بإعطائهم ذلك وأشعر الأفندي المشار إليه بما تم[2]".

ولم يلبث قاسم الكيلاني أن رقي ناظراً لمطبعة بولاق، وكانت صناعة سبك الحروف على الأمهات التي عملها الحفارون من أمثال قاسم الكيلاني ومساعديه تسير بخطى واسعة لتلحق بنشاط حركة حفر القواعد الجديدة ولتتمكن من مواجهة حركة الطبع المتزايدة ببولاق. ونلاحظ نهضة كبيرة في صناعة سبك الحروف في أثناء الفترة التي كان قاسم الكيلاني يحفر فيها أمهات حروف القاعدة الفارسية وأمهاتها. ففي ٤ فبراير سنة ١٨٣٢ يعين المسيو دويده معلماً للصناع طريقة عمل الحروف اللازمة لمطبعة بولاق حتى يمكن طبع الكتاب الذي ألفه سريوس[3] أفندي بها نظراً لنقص حروفها ورتب له راتبا شهريا قدره سبعمائة وخمسون قرشاً

---

(١)الوقائع المصرية، العدد رقم ٤٣٤ الصادر في غرة جمادى الأولى سنة ١٢٤٨ (٢٦ سبتمبر سنة ١٨٣٢).

(٢) من شورى الجهادية إلى أمير اللوا خورشيد بك وكيل ناظر الجهادية في ٢٢ شوال سنة ١٢٤٨ — ١٤ مارس سنة ١٨٣٣، دفتر رقم ٧٨٧ ديوان خديوي تركي، وثيقة رقم ١٤٢، ص ٩٧.

(٣) سريوس أفندي هذا هو أحد المترجمين وقد ترجم كتاباً يشتمل على اصطلاحات خمس لغات وهو الكتاب المنوه عنه وكان الباشا قد أمر بترجمته وقرر مجلس الجهادية طبعه بعد أن فرغ سريوس من ترجمته في ٢٥ رجب سنة ١٢٤٧ (٣٠ ديسمبر سنة ١٨٣١)، راجع الوقائع المصرية، العدد رقم ٣٤٨ الصادر في ٣٠ رمضان سنة ١٢٤٧.

يضاف إليها خمسمائة قرش بدل كسوة كل ستة أشهر ومائة وأربعون قرشاً بدل تعيين[١].

واستلزمت القاعدة الفارسية الدقيقة المعقدة إصلاحاً في المسابك إذ كان من المتعذر صب حروفها في المسابك الخشبية القديمة فيتقدم عبد الكريم أفندي ناظر المطبعة إلى ديوان الجهادية بطلب يقول فيه "إن المسابك التي عملت فيما سبق بالمطبعة المذكورة جعلت على كراسي من الخشب وأنها والحالة هذه لا تستمسك كثيراً وهي مشرفة على الفساد" واقترح "أن يعمل لسبك الجداول والحروف أربعة مسابك من الطوب الإفرنجي لأنها إن عملت منه تصبر بالقلة قدر خمسة أشهر". فقرر مجلس الجهادية أن يكتب إلى ناظر الأبنية "إشعاراً بأن يعمل المسابك المذكورة حسبما ذكر سريعاً[٢]".

لا يمكننا أن نستقصى كم قاعدة من الخط النسخ والخط الفارسي صنعت في مطبعة بولاق في ذلك العهد؛ فالوثائق تشير دائماً إلى قواعد وحروف ولكنها لا تصفها ولا تحددها. وليس هذا الاستقصاء ضرورياً في مجال التاريخ؛ وإن كان موضوع بحث مستقل طيب عن قواعد الحروف الطباعية ووسيلته مقارنة خطوط الكتب التي أصدرتها مطبعة بولاق وهي كثيرة وموجودة. ولكن الذي يهمنا هو أن نقرر أن مطبعة بولاق استكملت نموها بصناعة كل ما كانت في حاجة إليه من حروف الطباعة. وأهم من هذا ابتكارها لقواعد في الخط العربي الطباعي كان أجمل وأتقن ما عرفته الطباعة العربية في العالم.

وليس لهذا الاستقلال في صناعة الحروف – على ما نعلم – إلا استثناء واحدا حدث في سنة ١٨٣٦ عندما فكرت المطبعة في صنع قاعدة فارسية – لعلها كانت غير القاعدة التي صنعها قاسم الكيلاني – فلأمر ما احتاجت المطبعة هذه القاعدة وكان قاسم قد توفي بعد ترقيته ناظراً للمطبعة بقليل – ربما بسبب الجهد الذي بذله في صنع القاعدة الأولى – ولم يكن بالمطبعة من يستطيع القيام بالعمل فأعطى الباشا إلى بوغوص بك "أوراق عينات" هذه القاعدة لاستحضارها من أوربا. ويمضي وقت طويل دون أن تصل الحروف فيستعلم ناظر المطبعة شخصياً من مُحَمَّد علي باشا، فيكتب إلى بوغوص يأمره بالجد في هذا الأمر وإرسال

---

(١) الوقائع المصرية، العدد رقم ٣٦٠ الصادر في ١٥ شوال سنة ١٢٤٧ (١٨ مارس سنة ١٨٣٢) (انظر شكلي ٦ و٧).

(٢) الوقائع المصرية، العدد رقم ٤٠٧ الصادر في ٢٣ صفر الخير سنة ١٢٤٧ (٢٢ يوليه سنة ١٨٣٢).

الحروف إلى المطبعة بمجرد وصولها[١]. ولا يصلنا خبر عن هذا الموضوع وما آل إليه.

واقترنت حركة صناعة الحروف ببولاق بحركة أخرى نحو تحسين خطها وتهذيب قاعدتها. وظل سنكلاخ الخطاط يقوم بهذا العبء وحده بالمطبعة إلى آخر عصر محمد علي عندما عين له مساعد إذ "وافق مقتضى الإرادة السنية تعيين الميرزا وفا الخطاط معاوناً حضرة سنكلاخ أفندي الخطاط بما استحقه من المرتبات حسب التماسه[٢] ". وقد ظلت حروف مطبعة بولاق بخط سنكلاخ هذا وعلى قاعدته إلى سنة ١٨٦٠م. عندما حسنها وهذبها وجمل خطها عبد الله خيرت الذي كان حكاكاً بالمطبعة ثم رقي وكيلاً لها.

أما مواد الطبع من ورق ومداد فقد استوردت من أول الأمر من إيطاليا كما استوردت عدد المطبعة وآلاتها، أما الورق فقد نص بروكي على أنه كان يستورد من إيطاليا وكان استيراده من ليفورن (Lavourne) ولم يكن الوالي ليترك هذه المادة المهمة من غير أن يحاول صنعها في مصر، وقد حاول فعلاً ولكنه أخفق في النهاية. وسيأتي تاريخ هذه المحاولة في فصل متأخر[٣]. وقد نصت السيدة لشنجتن في رحلتها في مصر على أن الورق المستعمل في المطبعة مصنوع في أوربا[٤]. كما نص على ذلك غيرها من السياح. واستيراد الورق من إيطاليا ثابت بالنظر إلى ورق كتاب صباغة الحرير. فالخاتم المنقوش على الورق مكتوب باللغة الإيطالية وفيه هذه العبارة (Il Qran Masso) وهذه العبارة باللغة الإيطالية تثبت أن الورق كان مستورداً من إيطاليا كما هو ثابت من كلام السائح بروكي.

أما المداد فقد قال عنه بروكي: "إنه كان يستورد أيضاً من إيطاليا ولكنه ابتدأ يصنع في القاهرة". والواقع أن صناعة الحبر كانت متقدمة في مصر فقد كانت كل دواوين الحكومة وفروعها تعمل من مداد مصنوع في مصر. ولدينا أمر عال يثبت أن الحبر لم يكن يستورد من الخارج بل كان يصنع كله محلياً. وذلك أن المجلس قرر أن المداد المستعمل بديوان الخديوي غير لائق وطلب استيراده من الآستانة فصدر رداً على هذا القرار أمر من الباشا يقول فيه إن الحبر

---

(١) إفادة إلى باغوص بك في ١١ رمضان سنة ١٢٥٢ (٣٠ ديسمبر سنة ١٨٣٦) – دفتر ٧٥ من دفاتر قيد الأوامر العلية. محفوظات عابدين (انظر شكل ٨ بآخر الكتاب، فلعله صورة هذه القاعدة).

(٢) راجع الوقائع المصرية العدد ١٠٢ الصادر في ٢٥ صفر سنة ١٢٦٤ – ٣١ يناير ١٨٤٨.

(٣) انظر الفصل الخاص بملحقات المطبعة – الفصل الثالث عشر.

(٤) لشنجتن – كتاب رحلتها السالف الذكر ص ١٦٩.

**المصري جاري استعماله من قديم في سائر الدواوين وكتابة التحريرات ولا داعي مطلقاً لإبطاله في ذلك الوقت، قال والغرض من التقرير هو منفعة المستجلب للمداد الأجنبي وبناء عليه يجب إبطال هذا القرار واستعمال المداد المصري[1].**

**وهذا يظهرنا على أن المداد كان يصنع في مصر وأنه لم يستورد من الخارج كما كان نستورد غيره من المواد. وقد روى "أدوارد لين Lane" في كتابه عن مصر أن الورق يستورد من البندقية – أما المداد فيصنع في مصر[2]. وهذا التقرير يصدق على مواد المطبعة منذ إنشائها إلى عام ١٨٦٠ تقريباً عندما أسس مصنع للورق كما سيجيء.**

---

**(١) أمر عال صادر من الباشا إلى برهام بك وكيل المجلس في ٦ رجب سنة ١٢٥١هـ الموافق ٢٨ أكتوبر سنة ١٨٣٥.**

(2) .

## الفصل السادس

# سياسة المطبعة

لم يوضع لمطبعة بولاق أي لائحة أو قانون وقت إنشائها لأن اللوائح والقوانين وما يجري مجراها لا تكون إلا وليدة الحاجة، وقد نشأت مطبعة بولاق نشأة بسيطة ولم يتوقع المشرفون عليها ما يستلزم وضع لائحة أو قانون لتنظيم العمل بها.

ولم يكن يوجد أيضًا أية سياسة مكتوبة للطبع أو أي نظام موضوع للرقابة على المطبوعات. وقد كان هذا من طبيعة الأمور وقت إنشاء المطبعة؛ فهي أول مطبعة مصرية والرقابة على المطبوعات لا تكون إلا بوجود مطابع كثيرة متعددة الإدارات والتبعية فتوضع سياسة ويوضع نظام لضبط الطباعة وتقييد ما يطبع بتلك المطابع. ولكن مطبعة بولاق كانت فريدة لا تحتمل شيئًا من هذا. ثم إن سياسة الطبع ورقابة المطبوعات لا تكون إلا في المطابع التي يقصد بها نشر كتب الفلسفة والأدب التي هي مجال لاختلاف الرأي ومجال لظهور آراء قد تخالف سياسة الحكومة أو ظهور فلسفة قد تخالف دين الدولة. ولم تكن مطبعة بولاق من هذا في شيء.

كانت مطبعة بولاق مطبعة حكومية تسيطر عليها الحكومة وتطبع بها ما ترى إليه حاجة وفيه فائدة. وقد بينا في الفصل الأول أن هذه المطبعة أنشئت خصيصًا للجيش من أجل طبع ما يحتاج إليه من التعليمات والكتب الحربية، وليس في هذا النوع من النشر مجال لاختلاف في الرأي أو تعارض في الفلسفة، وليس مع هذا ضرورة لوضع قوانين للطبع أو رقابة على الأفكار لأن مصدر الجميع هو الحكومة. وعلى ذلك فقد كانت سياسة الطبع في بولاق سياسة بسيطة معروفة متضمنة في الغرض الذي من أجله أنشئت المطبعة وليس لها وجود خارج أدمغة القائمين بالأمر. وكان نظام الرقابة على المطبوعات بسيطًا كذلك متضمنًا في أن حكومة الباشا هي التي تعد كتب الحرب وتعليمات الجند وتقدمها للطبعة تمهيدًا لإذاعتها بين رجال الجيش.

ولو استمرت حالة المطبعة على هذا النمط واطردت حياتها على هذا النحو من البساطة

لظلت سياسة الطبع بها ولظل نظام الرقابة على مطبوعاتها بسيطا كما كان وقت إنشائها ولظلت للنهاية ليس لها لوائح ولا قوانين تحدد تلك السياسة وتوضح ذلك النظام.

وسرعان ما تعقدت أحوال مطبعة بولاق ودعت الأحوال الجديدة إلى القوانين وتحديد سياسة للطبع بها ووضع نظام للرقابة على مطبوعاتها. ويروي لنا السائح المحقق بروكي المناسبة التي تمت فيها هذه الخطوة. قال بروكي: "كان بين مدرسي مدرسة الفنون ببولاق مدرس إيطالي اسمه "بيلوتي **Bilotti** وقد نظم ذلك المدرس الإيطالي قصيدة طويلة سماها "ديانة الشرقيين" فيها طعن كثير على الدين الإسلامي وعداء له، وكان في الكتاب ما يغري بالإلحاد وما ينتقص من احترام رجال الدين. وقد اتفق بيلوتي سرا مع نيقولا المسابكي ناظر مطبعة بولاق على طبعها بالمطبعة ووافق المسابكي وتعهد به بذلك مع علمه بمنافاة ذلك للتقاليد المرعية واحترام الدين"، ولا غرابة في ذلك فقد تعلم المسابكي نفسه في إيطاليا موطن العداء للدين الإسلامي وشجعه عليه عدم وجود قانون لمراقبة المطبوعات. قال الراوي: وكان "سولت **salt**" قنصل إنجلترا في مصر وقتئذ عدوًا للناظم الإيطالي فرأى في هذا العمل مناسبة للوقيعة به فنقل إلى الباشا خبر ذلك الكتاب وكشف له عن طبعه بالمطبعة الإسلامية وأظهره على خطره وإلحاد معانيه وفحش ألفاظه بدرجة يستحيل معها أن توافق أي سلطة أوروبية (فضلاً عن سلطة إسلامية) على طبعه. قال فأمر الباشا بمخطوط الكتاب فألقي في النار، وغضب الباشا على المسابكي غضبًا شديدًا وكاد أن ينزل به عقابًا يتناسب وجرمه، ولولا أن توسط عثمان أفندي نور الدين لأنزل به أذى كبيرًا. يقول بروكي: ولكن الحادث بنحس أوله قد انتهى بخاتمة حسنة، فقد أصدر مُحَمَّد علي باشا أمرًا بتاريخ ١٣ يوليه سنة ١٨٢٣ (٤ ذو القعدة سنة ١٢٣٨) يحرم على كل الأوروبيين طبع أي كتاب في مطبعة بولاق إلا إذا استصدر مؤلفه أو ناشره إذنًا خاصًا من الباشا بطبعه. وفرض عقابًا شديدًا على كل من يخالف الأمر

ونحن لا نجد أي ذكر لهذا الحادث ولا ما ترتب عليه من الأمر السابق الخاص بمراقبة المطبوعات في المصادر العربية أو التركية الأصلية بل ولا في المصادر الإفرنجية من كتب الرحلات ومقالات المعاصرين. بل انفرد بروايته بروكي انفرادًا تامًا. ولكن هذا الانفراد لا يضير صحة الرواية ولا ينقص من قيمة سندها في شيء. فالمصادر التركية والعربية الأصلية التي بأيدينا ليست كاملة ولا مستوفاة مطلقًا ولاسيما ما يرجع منها إلى الشطر الأول من عهد مُحَمَّد علي؛ وذلك إما لقلة التنظيم وإما لقلة العناية بالحفظ والاستبقاء وإما لأن معظمها قد فني في

حريق الأوراق الرسمية بالقلعة الذي ترتب عليه بناء دار المحفوظات المصرية سنة ١٨٢٦. فلأي من هذه الأسباب أو لها مجتمعة لا يمكن الاعتماد في كل شيء على ما وصل إلينا من الأوراق الرسمية الخاصة بأوائل عهد مُحَمَّد علي الذي حدثت فيه حادثة الطبع السري لقصيدة "ديانة الشرقيين" وما تبعها من إصدار الأمر السابق.

ثم إن الأوراق الرسمية التي أفلتت من يد الفناء في المحن السابقة لم تصل كلها إلينا، بل إن رجال دار المحفوظات في عهد من العهود ركبوا حماقتهم فأفنوا منها الشيء الكثير بحجة أنها أشياء قديمة لم يعد ينتفع بها في إثبات الميراث أو مكلفات الأطيان التي كانت كل مهمتهم ومهمة دار المحفوظات في ذلك العهد. فدفاتر استحقاقات مطبعة بولاق إلى سنة ١٢٦٠هـ ١٨٤٤م أبيدت ضمن ما أبيد من دفاتر الدواوين والمصالح إلى ذلك التاريخ بحجة أن من هم مقيدون فيها من أرباب الاستحقاق قد ماتوا وانقرضت ذريتهم ولم يعد للدفاتر فائدة في ترتيب المعاشات. ولو قد بقيت تلك الدفاتر لأمكننا أن نجد في الصفحات الخاصة بنقولا المسابكي أو عثمان نور الدين إشارة إلى ذلك الحادث وما توقع عليه من الجزاء وما انتهى به الحادث من إصدار أمر يحدد سلطة ناظر المطبعة ويضع رقابة على المطبوعات.

أما المصادر الإفرنجية فمعظمها لم يقصد أصحابه إلى التاريخ والتحقيق، وإنما كانت تشغلهم الخوارق عن الحقائق والعجائب عن الأشياء الطبيعية. ثم إن أهم هؤلاء الكتاب وأشهرهم في التحقيق لم يزوروا مصر ويكتبوا عنها إلا في تاريخ متأخر كثيرًا عن ذلك الحادث؛ فأقدم مقالة هي مقالة ريناند "**Reinand**" في المجلة الآسيوية، وقد كتبها في سنة ١٨٣١ أي بعد أن انتهى الحادث ومات المسابكي وانضم عثمان نور الدين إلى خدمة الأتراك وذهبت ذكريات الحادث تمامًا. وأكثر السياح تحقيقًا هي السيد لشنجتن ثم ميشو وبوجولا وهم لم يزوروا مصر إلا في سنة ١٨٢٨ وسنة ١٨٣١ على التعاقب بعد أن ذهبت ذكريات الحادث وتفرق رواته. ولذا اقتصر تحقيقهم ووصفهم على ما وقع تحت أعينهم وعاصر زيارتهم. وبعد هذا فلا ينبغي أن يكون تقصير السياح متهمًا لتحقيق بروكي، ولا ينبغي أن يكون نقصهم وسطحيتهم مشككة لنا في فصل الرجل وتحقيقه.

هذا إلى أن السائح المحقق بروكي له قيمة ليست لغيره فهو قد عاصر الحادث وكان بمصر وقت حدوثه واتصل بأبطاله وسمعه عنهم، وبطله إيطالي مثله لا بد وأن يكون صاحبه وأفضى

إليه به. وليس بالحادث ما يشرف الإيطالي أو يحط من قدر الشرقي حتى يتهم بروكي في روايته. والرواية بعد هذا معقولة ليس بها شيء غريب أو مستبعد. فبيلوتي رجل إيطالي كاثوليكي وإيطاليا مركز العداء للإسلام والتعصب ضد الشرق فمن الطبيعي أن ينظم "ديانة الشرقيين" ومن الطبيعي كذلك أن يرغب في طبعها ببولاق وأن يوافق ناظرها المسابكي المسيحي ذو الثقافة الإيطالية ما دام ليس أمامه قانون يحدد سلطته في الطبع.

على أن الرواية فيها نقطة ضعيفة ونقطة ناقصة. أما النقطة الضعيفة فهي أنه لولا وساطة عثمان نور الدين لأنزل الباشا بالمسابكي عقاباً قاسياً. والواقع أن عثمان كان متهماً بنفس ما اتهم به المسابكي واعتبر شريكاً له في المؤامرة. وذلك بأنه كان مفتشاً للمطبعة في ذلك الوقت وطبع مثل هذا الكتاب دليل على إهماله في التفتيش. وهذا ثابت مما جاء في إحدى تراجم عثمان نور الدين فقد ذكر الكاتب صلته بالمطبعة ثم قال: "وقد أنقذ بما يشبه المعجزة من تنفيذ حكم أصدر ضده بأن يلقى في النيل لارتكابه جرماً تافهاً ثم عين ناظراً لمدرسة قصر العيني"

وقد كان إنشاء مدرسة قصر العيني في سنة ١٨٢٤ ومن هذا يتضح أن الجرم الذي اقترفه عثمان وحكم عليه من أجله بالرمي في النيل كان في سنة ١٨٢٣ وهي السنة التي حدث فيها حادث الطبع السري لقصيدة "ديانة الشرقيين".. ومن هذا يتضح أن عثمان كان واقعاً في نفس الذنب الذي كان المسابكي واقعاً فيه وهيهات أن يغني غريق عن غريق. وأغلب الظن أن الذي خلص المسابكي وعثمان معاً من العقاب هو عدم وجود قانون للرقابة على المطبوعات يحدد سلطة ناظر المطبعة في الطبع ويوجب عقابهما على مخالفته وعدم السير بمقتضاه، فكان من الطبيعي أن يسامحهما الباشا ويضع قانوناً للعمل له والعقاب على مخالفته، وفي الأوراق الرسمية أمثلة كثيرة تشبه هذه الحالة[1].

---

(١) من ذلك أن أحد الأونباشية ضرب جاويشه فأراد واسيل بك ومهدي أفندي وأحمد أفندي اليوزباشي معاقبته بإعدامه رمياً بالرصاص بالتطبيق لبند ١٥ من قانون فرنسا، ووافق سلمان باشا رئيس الجهادية على ذلك. وعرض الأمر على الباشا فأصدر أمراً في ٢٥ محرم سنة ١٢٥٩ (٢٥ فبراير ١٨٤٣) إلى رئيس الجهادية المذكور يقول إنه ما دام لم يسبق توقيع أحكام على أحد بالتطبيق على هذا البند للآن ولا سبق نشره فيلزم معاقبته بالمادة ١٠٤ من قانون البيادة المصري بالحبس ستة شهور مقيداً بالحديد، وطبع ذلك البند الفرنسي ذيلاً للقانون وتوقيع الأحكام على مقتضاه بعد الآن.

أما النقطة الناقصة في الرواية فهي أن نص الأمر كما ذكره بروكي هو أنه محذور على الأوروبيين جميعاً أن يطبعوا أي كتاب في بولاق إلا بأمر خاص من الباشا وتحديد عقاب لكل من يخالف ذلك. ولنا أن نتساءل أمام هذا النص عن السر في قصره على الأوربيين. أليس في إمكان الوطنيين أن يطبعوا ما يخالف الدين كما يفعل بعض الأوربيين سواء بسواء. وهل من المعقول أن يترك مُحَمَّد علي ثغرة في قانون تبيح للوطني ما حرمه على الأوربي وتجعل ما يعاقب عليه الأوربي مشروعاً للوطني. لم يكن هذا من طبيعة تصرف الباشا في شيء، بل هو حين يصدر أمراً أو قانوناً كان يصدره في كثير من الحزم والمضاء والتعميم تستغرق صيغة الأمر أو القانون، فلا بد وأن يكون الأمر قد شمل الوطنيين كما شمل الأوربيين تماماً.

وعلى ذلك يكون نص الأمر هو أنه محرم على كل شخص أيا كان أن يطبع كتاباً أو رسالة في مطبعة بولاق إلا بأمر خاص من الباشا مع النص على توقيع الجزاء على كل من يخالف هذا الأمر. وبذلك يكون القانون شاملاً لكل حركة المطبعة وكل أنواع المطبوعات. وقد يكون لبروكي العذر عن تحريفه معنى الأمر وقصره على الأوربيين؛ فالرجل لم يكن يعرف اللغة التركية، فهو إذا لم يقرأ الأمر ولم يقف على معناه كاملاً، وإنما هو سمع مضمون معناه ضمن ما سمع من خبر الحادث، ولما كان بطل الحادث أوربياً فقد حمل المعنى على الأوربيين وقصره عليهم في تعبيره عما سمع. ويثبت ما ذهبنا إليه من تعميم معنى الأمر وشمول ما تضمنه من قانون الرقابة على المطبوعات الوطنيين والأوربيين على السواء، ما كان متبعاً في طبع كل كتاب في بولاق من ضرورة صدور أمر من الباشا بطبعه حتى ولو كان الكتاب مطبوعاً بقرار ديوان من دواوين الحكومة. وسيأتي عرض أمثلة هذا بعد قليل. وبذلك نصل إلى أول قانون للرقابة على المطبوعات في مطبعة بولاق وهو ذلك القانون الذي تضمنه الأمر الذي ترتب على حادث الطبع السري لقصيدة "ديانة الشرقيين"، الصادر في ١٣ يوليه سنة ١٨٢٣.

ذلك هو القانون الأول للرقابة على المطبوعات في مصر والمناسبة التي أدت إليه. وهناك رأي حديث يذهب فيه يعقوب أرتين باشا إلى أن مُحَمَّد علي كان وقت إصدار أمره بقانون سنة ١٨٢٣ متأثرًا بقوانين مراقبة المطبوعات في فرنسا. فهو ينقل من إحدى دوائر المعارف

الفرنسية ما صدر من قوانين مراقبة المطبوعات منذ سنة ١٥٦٦ إلى سنة ١٨٨١[1]، ثم يعلق عليها بقوله: "ويظهر لي أن قانون ١٨٢٣ صدر تحت تأثير القوانين المعمول بها في فرنسا في ذلك العهد"[2].

ونحن لا يظهر لنا ما ظهر لأرتين باشا، بل يظهر لنا عكس ما زعم؛ فليس ثمة من وجه شبه بين أمر والي مصر وقوانين حكومة فرنسا التي أوردها أرتين باشا. وهذه القوانين المعاصرة كانت كلها تنص على إطلاق حرية الطبع وحرية احتراف الطباعة. وقد كان تاريخ صدور آخرها هو فبراير سنة ١٨١٠ أي أنها لم تكن معاصرة للأمر بل كان صدورآخرها سابقاً له بثلاث عشرة سنة. ولم يصدر بعد هذا القانون قانون مطبوعات آخر في فرنسا كما قرر أرتين باشا نفسه – إلا في سبتمبر سنة ١٨٧٠ – ووجه الشبه الحقيقي بين القانون المصري الصادر في سنة ١٨٢٣ وبين قوانين المطبوعات في فرنسا لا يظهر إلا في قانون سنة ١٥٦٦ فهو ينص على وجوب استصدار أمر من الملك على طبع أي كتاب، وواضح أن المدة بين سنة ١٥٦٦ وسنة ١٨٢٣ مدة طويلة جداً يستحيل معها القول بأن أمر مُحَمَّد علي كان متأثراً بقانون فرنسا السابق له بقرنين ونصف قرن من الزمان.

هذا إلى أننا قد عرضنا المناسبات التي أدت إلى صدور أمر الباشا بالقانون المصري في سنة ١٨٢٣ ورأينا من ذلك العرض أنه صدر في ظرف طبيعي بحت وفي مناسبات محلية محضة واتضح هذا إلى حد أنه لا يترك مجالاً للبحث عن أي مصدر آخر. مطبعة الباشا أريد بها أن تستخدم في نشر كلام ضد الدين الإسلامي الذي يقدره مُحَمَّد علي تمام التقدير لأنه أساس

---

(١) تقبل تلك القوانين عن: Trinpsset, Dietiom, Eueyetoprdigue تحت كلمة Tmprimerie وهي كما يلي:

(أ) أمر مولان Monlins (١٥٦٦) وقد احتفظ للملك بحث منح خطابات بالتصريح بطبع المطبوعات.

(ب) مرسوم ١٧ مارس سنة ١٨٩١ ونص على حرية الطباعة ولكن بشروط وضحها قانون ٢٨ جرمنال العام الرابع ثم مرسوم ٥ فبراير سنة ١٨١٠.

(ج) مرسوم ١٠ سبتمبر سنة ١٨٧٠ وقد ما أطلق حرية الاحتراف بالطباعة والمكتبات ولكن مع إلزام من يريد أن يمارسها بتقديم إعلان بذلك إلى وزارة الداخلية مقدمًا.

(د) قانون ١٩ يوليه سنة ١٨٨١ وهو يلخص كل ما صدر من القوانين خاصًا بالطباعة والمكتبات ويعفي الطباعين من أي إعلان ولا يلزمهم إلا بإجراءات رسمية خاصة.

(٢) هامش ص ٥م .Artin pasha. lellres da D. Parron a M. Mold. 1 1911

ملكه ودولته؛ فأصدر أمراً يوجب أن يعرض عليه كل ما يطبع في مطبعته حتى لا يصدر عنها إلا ما يتفق مع دين الدولة وسياسة الوالي.

هكذا صدر قانون سنة ١٨٢٣ للرقابة على المطبوعات، وتلك كانت مناسباته ومضمونه وإذا كان هذا القانون هو أول قانون للرقابة على المطبوعات في مصر فهو أيضاً آخر قانون من نوعه في عهد مُحَمَّد علي باشا فقد صدر في تاريخ مبكر جداً من حياة المطبعة وظل معمولاً به طول عهد مُحَمَّد علي ولم يصل إلينا بعده أي قانون آخر، وذلك لأن الحاجة لم تستدع ذلك. فقد نفذ القانون ببساطة في مطبعة بولاق وروعي أيضاً وعمل به في المطابع الحكومية الأخرى التي أنشئت في عهد مُحَمَّد علي كما سيجيء في فصل متأخر. ولم يصدر قانون آخر من هذا النوع إلا عندما أنشئت المطابع الخاصة بالأفراد في عهد سعيد باشا مما دعى إلى إصدار ثاني قانون للرقابة على المطبوعات في مصر في ٢٧ جمادى الأولى سنة ١٢٧٥ – أول يناير سنة ١٨٥٩ وسيأتي تفصيل ذلك في فصل آخر[١].

أما سياسة الطبع التي وضع هذا القانون لحمايتها والقيام على العمل بموجبها فهي أن لا يطبع في المطبعة أو يصدر عنها أي كلام فيه ما يمس دين الدولة بسوء أو ينال من كرامته أو كرامة أهله في شيء، وأن لا يطبع فيها أيضاً أي كلام يتضمن آراء تعارض آراء الحكومة أو تمس سياسة الدولة.

تقررت سياسة المطبعة وصدر لحمايتها القانون السابق وجرى العمل بهما بحيث لا نجد استثناء واحداً، وأمثلة تطبيق هذه السياسة كثيرة يجدها الإنسان في الدقة التي نفذ بها ذلك القانون، فنحن لا نجد كتاباً طبع ببولاق من غير أن نجد أمراً عالياً بطبعه. ولم يطبع كتاب ببولاق من غير أن تختمه المطبعة بتاريخ لطبعه، وتذكر فيه أن مُحَمَّد علي أصدر أمره بأن يطبع في المطبعة لما رآه فيه من الفائدة والملائمة ولا يشذ عن هذا كتاب واحد من مطبوعات بولاق. ونترك الآن هذا النوع من الأمثلة فسيأتي كثير في الفصل القادم.

ثم يجد الإنسان أمثلة أخرى لتنفيذ هذه السياسة في أنه لم يطبع في بولاق كتاب واحد ضد الدين، بل كل ما طبع فيها من الكتب الدينية كان لنصرة الدين وتأييده؛ وفي التصوف

(١) سيأتي ذلك في الفصل السادس عشر من الرسالة.

والتوحيد والفقه والجهاد ومدح النبي والإشادة بمعجزاته[1]، كما أنه لم يطبع من كتب السياسة وما يتصل بها من العلوم كالتاريخ والأخلاق إلا ما كان موافقاً لسياسة الحكومة ومذهب الباشا في الحكم، فهو عندما كان مصادقاً للباب العالي أثناء حرب اليونان طبع تاريخي واصف وأنور للدولة العثمانية[2]. وعندما دب العداء بينهما عند انتهاء تلك الحرب وأعلنت روسيا الحرب على السلطان في سنة ١٨٢٩ طبع تاريخ كاترين الثانية في بولاق.

وهناك مثل يوضح كيف كان اتباع هذه السياسة مانعاً من طبع بعض الكتب في مطبعة بولاق. وهذا المثل خاص بالشطر الثاني من سياسة المطبعة وهو ما يتعلق منها بسياسة الحكومة وعدم نشر ما يعارضها من الآراء. ويجد الإنسان هذا المثل في عدم السماح بطبع كتاب "الأمير" لميكيافيللي في مطبعة بولاق مع أنه ترجم في عهد مُحَمَّد علي بمعرفة روفائيل وقدمت الترجمة له وما زالت موجودة في دار الكتب المصرية للآن.

أما قصة هذا الكتاب فيرويها سائح محقق هو "سانت جون St. John" في كتاب رحلته في مصر[3] ويقول إنه سمعها في الإسكندرية. قال إن سولت الذي كان قنصلاً عاماً لإنجلترا في مصر أراد أن يقرب نفسه من الباشا بتزويده من فنون الاستبداد فباشر عمل ترجمة لكتاب "الأمير" لمكيافيللي ثم أهداها إليه. وترك الأمر مدة إلى أن يقرأ الباشا الكتاب ويكون فكرة عنه. ولكن المدة طالت وكثرت مقابلات سولت له من غير أن يشير الباشا مرة واحدة إلى الكتاب. ولما يئس سولت عزم على أن يبدأ الحديث في الموضوع بنفسه فتجرأ ذات يوم وسأل الباشا عن رأيه في ميكيافيللي. فأجاب مُحَمَّد علي: "رأيي فيه أنه كان هاذياً لا أكثر ولا

---

(١) أمثلة هذه الكتب- جوهرية بهية أحمدية في شرح الوصية المحمدية (١٨٢٥)، جوهر التوحيد (تصوف ١٨٢٥). مشارع الأشواق إلى مصارع العشاق ومشير الغرام إلى دار السلام (١٨٢٦). دريكا (١٨٣٠) سير ويسي (سيرة ١٨٣٠). ترجمة سير الحلبي (سيرة ١٨٣٣). ذيل سير نبوي (١٨٣٣) سنوسية (توحيد ١٨٣٥). مناسك الحج (١٨٣٥). فضائل الجهاد (١٨٣٦). حلية الناجي (فروض ١٨٣٦) كتاب خصوصي (حديث ١٨٣٨). حديقة السعداء (مناقب ١٨٣٨). السواد الأعظم (مذهب سنى ١٨٣٨). شرح الشمايل (صفات النبي ١٨٣٩). حاشية الطنطاوي على الدر المختار (فقه حنفي ١٨٣٩). روح البيان. (تفسير ١٨٤٠). بركلي شرحي (فقه حنفي ١٨٤١). رشحات (تصوف ١٨٤١). منهاج الفقرا (تصوف ١٨٤١). شرح البردة (١٨٤١). النفحة السليمية (توحيد ١٨٤١).

(٢) محاسن الآثار وحقائق الأخبار لواصف أفندي (١٨٢٧) تاريخ أنوري (١٨٢٧).

(3) John. Ngam and Mohammd Aly. or Truods in the pallry of the Nite, 2 Vo14, 1834.

أقل. إن عندنا في اللغة التركية كلمتين هما خير من كل كتابه". قال الراوي فبهت سولت من هذا الجواب حتى إنه أمسك عن أن يسأل عن ذلك المعجم الموجز للاستبداد، الذي لم يكن ليخرج عن كلمتي "النهب" و"القتل"[1]. ثم يعلق سانت جون على القصة بما ترجمته: "وبعد هذا كله فمن المحتمل أن لا تكون فكرة الباشا الخصوصية عن الأمير على هذا النحو الظاهر من عدم الموافقة. إلا إذا ذهبنا إلى أنه لم يخف على مُحَّد علي روح الكاتب الجمهوري الثورية التي تتجلى في كشف النقاب عن فنون الاستبداد متظاهراً بأنه يريد أن يحميها بحد السيف[2]".

وفي هذا الوجه الأخير نلمس سياسة مُحَّد علي في مطبعة بولاق ونجد في إهمال الكتاب وعدم طبعه بها تنفيذاً دقيقاً لتلك السياسة؛ فحكم مُحَّد علي في مصر لم يكن ديمقراطياً في شيء. وقد كان من طبيعة الأشياء أن لا يميل مُحَّد علي إلى تفهيم الناس معنى الاستبداد حتى لا يعلموا أن هناك حالة هي خير من حالتهم. ومن طبيعة الاستبداد في أي عصر من العصور أن لا يميل إلى إشهار نفسه. وعلى ذلك كان طبع كتاب "الأمير" لمكيافيللي ضد سياسة الحكومة، فهو يكشف القناع عن ضروب الاستبداد وفنونه وألوانه وإن كان في ظاهره يدعمها بحد السيف. ولم يكن ذلك مما يخفى على فطنة الباشا فأدرك خطر الكتاب على سياسته الاستبدادية فطبق عليه سياسة المطبعة وأهمله فلم يقدم للطبع. وفي هذين المثلين: حرق قصيدة "ديانة الشرقيين" نظم بيلوتي، وإهمال كتاب "الأمير" تأليف مكيافيللي وترجمة الراهب روفائيل، تتمثل سياسة مطبعة بولاق واضحة جلية. ويبدو تطبيق قانون الرقابة على المطبوعات الصادر في ٤ ذو القعدة سنة ١٢٣٨ (١٣ يوليه سنة ١٨٢٣) وبمقتضى تلك السياسة وعلى هذا القانون جرى تاريخ مطبعة بولاق بغير استثناء واحد.

---

(١) نفس الكتاب: ج٢، الفصل العشرون، ص ٤٥٤.

(٢) نفس الجزء من الكتاب ونفس الصفحة.

## الفصل السابع

# نظام الطبع بالمطبعة

### نوعا الطبع بالمطبعة

الأصل في مطبعة بولاق أنها كانت مطبعة حكومية أنشئت خصيصاً لطبع ما يحتاجه الجيش من التعليمات والقوانين وكتب الفن الحربي، وقد أصدرت في السنوات الأولى من حياتها كثيراً من هذا النوع من المطبوعات. ثم لما أنشئت المدارس أحيل على المطبعة ما كان تلاميذ تلك المدارس في حاجة إليه من كتب الدراسة، ولم تكن هذه الكتب إلا كتباً حكومية ككتب الجيش سواء بسواء تطبع على نفقة الحكومة ثم توزع على من كانوا في حاجة إليها. فالأصل في الطبع بالمطبعة إذن أنه على نفقة الحكومة والأصل في مطبوعاتها أن تكون حكومية.

ولكننا نجد في بعض المصادر ما يثبت أنه كان في المطبعة نوع آخر من الطبع كان يتم على نفقة أشخاص من الأهالي ممن لهم اهتمام بطبع الكتب والتجارة فيها، وكان هؤلاء يسمون: "الملتزمون". ورد في باب الإعلانات من أحد أعداد الوقائع المصرية الإعلان الآتي:

"إن بعض كتب الملتزمين الجاري طبعها في دار الطباعة العامرة الكائنة ببولاق مصر القاهرة قد تم في هذه الأيام وبقيت بعض الملازم خالية فمن أراد طبع كتب على ذمته بثمن هين في مدة قليلة فعليه بالذهاب إلى نحو المطبعة المذكورة[١]".

وجاء في عدد آخر: "إن حضرة عطا بيك (قاضي المحروسة سابقاً) قد أخبر أن عنده نسخة من كتاب ملتقى الأبحر بخط المصنف، وأراد أن يطبع منها خمسمائة نسخة على ذمته، ومن أجل ذلك قد شرع في طبع المقدار المذكور من النسخة المرقومة[٢]".

---

(١) الوقائع المصرية، العدد ٧٢ الصادر في يوم الاثنين ٢٢ رجب سنة ١٢٦٣ (٥ يوليه سنة ١٨٤٧) ص ٤؛ وأعيد نشره باللغة التركية في العدد ٧٢ من الوقائع التركية الصادر في نفس التاريخ، ص ٤.

(٢) الوقائع المصرية العدد ٧٤ الصادر في يوم الأحد ٦ شعبان ١٢٦٣ (١٨ يوليه ١٨٤٧)، ص ١.

ونشر في نفس العدد: "إن حاشية شيخ زاده على تفسير البيضاوي الجاري طبعها على ذمة كامل أفندي الأدرثوي شيخ الصحافيين والعرضحالجية بمصر المحروسة قد تم طبعها بعون الله الملك المنان في هذه الأيام وكان المطبوع منها خمسمائة نسخة، وقد اندرج ذلك في الوقائع ليكون معلوماً لأربابه[1]".

وأعلن في أحد أعدادها: "لما كان ما يلزم من الكتب يجري طبعه في دار الطباعة العامرة الكائنة ببولاق مصر المحروسة القاهرة سواء كان على طرف الميري أم على طرف الملتزمين فما سبق ذكره في نسخ الوقائع المصرية طبع الآن فيها.. [2]"

من ذلك نرى أن المطبعة لم تكن وقفاً على طبع الكتب الحكومية، بل كان في نظامها طبع كتب لكل من يريد طبع كتاب على نفقته لبيعه والمتاجرة فيه. وقد كان هؤلاء يسمون "ملتزمون" وواحدهم "ملتزم" وكان أغلب الملتزمين من الوراقين فغرضهم من التزام طبع الكتب لم يكن يخرج عن الغرض النفعي والسعي وراء الكسب.

ونحن لا نعرف متى ولا كيف ابتدأ الطبع في المطبعة لحساب الملتزمين. كما أننا لا نعرف أول ملتزم طبع كتاباً على نفقته بالمطبعة ولا المناسبة التي أوجدت ذلك النوع الجديد من الطبع. وأقدم نص عندنا ورد فيه ذكر لطبع كتاب على نفقة شخص يرجع تاريخه إلى سنة ١٨٣٩ وهو خطاب للدكتور "بيرون **Perron**" ناظر مدرسة الطب المصرية أرسله إلى المسيو "جول مل **Mohl**" جاء فيه:

"سبق أن راسلتك في مشروع طبع كتاب "أخبار الشعراء الجاهليين"، وقد عزمت الآن على طبع هذه الأخبار التي وردت عن أولئك الشعراء في كتاب الأغاني هنا في بولاق.... وربما طبعت فيها أيضاً قاموس الفيروزبادي[3]".

وكان قد أرسل له خطاباً قبل هذا الخطاب يقول له فيه إنه يريد طبع هذا الكتاب عن الشعراء الجاهليين في المطبعة الملكية بباريس، وها هو ذا في هذا الخطاب يغير عزمه وينوي

---

(١) نفس العدد السابق

(٢) الوقائع المصرية العدد ٦٨ الصادر في ٢٣ جمادى الآخرة ١٢٦٣ (٦ يوليه ١٨٤٧).

(٣) خطاب من الدكتور بيرون إلى المسيو جول مل بتاريخ ٢٦ سبتمبر ١٨٣٩، لنظر:
Yaeoub Artin pasha- letter e du Dr. Porrm a M. Joles Mahl. 3ue letter, Kaire 26 60p. 1839. P. 50.

طبعه في بولاق على نفقته الخاصة. كما يعتزم أيضًا طبع قاموس الفيروزبادي في نفس المطبعة بنفس الطريقة، وهذا أقدم نص عندنا يثبت طبع كتب على نفقة ملتزم ببولاق.

فابتداء طبع كتاب على حساب ملتزمين في المطبعة لا بد وأن يكون قد حدث قبل سنة ١٨٣٩ وهو تاريخ النص السابق من خطاب الدكتور بيرون وهذا تاريخ متأخر جدًا ليس من المعقول ألا يبدأ هذا النوع المهم من الطبع إلا فيه أو قبيله بقليل. ونحن لو نظرنا إلى استعداد المطبعة وقت إنشائها لوجدنا كذلك أنه من غير المعقول أن يكون ذلك النوع من الطبع قد ابتدأ وقت إنشائها. فالمطبعة قد قامت بثلاث آلات للطبع ومجموعة واحدة من الحروف، ولم يكن هذا كافيًا لأن تقوم المطبعة بطبع كتب للملتزمين بجانب كتب للحكومة.

وعلى ذلك يجب أن يكون نظام الطبع للملتزمين قد ابتدأ في المطبعة في تاريخ متوسط بين إنشائها وبين سنة ١٨٣٩، ونحن نرجح أن يكون ذلك التاريخ هو حوالي سنة ١٨٣١ ومن المستبعد أن يكون قبلها. فالمطبعة كانت قد نقلت إلى مكانها الحالي الفسيح منذ سنة ١٨٢٩ وفي سنة ١٨٣١ كانت المطبعة قد أمدت بخمس آلات جديدة، كما زادت مجموعات الحروف بها على أثر صنعها بالمطبعة[1]. فهذا الانتعاش في حياة المطبعة بازدياد آلاتها ومعداتها في سنة ١٨٣١ هو ما جعلنا نرجح أن يكون طبع الكتب على حساب الملتزمين قد بدأ فيها. وقد يكون هذا النظام قد بدأ في سنة ١٨٣٧ عندما أحيلت المطبعة إلى ديوان المدارس، على اعتبار أن هذا الديوان رأى أن من وظائفه نشر المعرفة وهي وظيفة لم يكن من طبيعة ديوان الجهادية أن يدعيها لنفسه.

وأيا كانت السنة وأيا كان التاريخ فقد كان في مطبعة بولاق نوعان من الطبع: طبع على نفقة الحكومة، وطبع على نفقة الملتزمين. وكان لكل منهما نظام خاص وإجراءات خاصة إلا أنهما يتفقان في السير على سياسة المطبعة التي سبق عرضها في الفصل السابق ويلتقيان على قانون المطبوعات الذي وضع لحماية تلك السياسة فكان لابد من استصدار إذن من الباشا لطبع أي كتاب سواء كان على نفقة الميري أو على نفقة أحد الملتزمين.

### نظام الطبع على نفقة الميري

كان يطبع على نفقة الحكومة نوعان من الكتب: نوع خاص بالجيش، ونوع خاص

---

(١) راجع الفصلين الرابع والخامس من الرسالة.

بالمدارس، أما كتب الجيش فكان أغلبها يترجم عن اللغات الأوربية واللغة الفرنسية منها على وجه الخصوص. أما نظام طبعها فهو أن يسمع الباشا عن كتاب حربي مفيد أو قوانين عسكرية نافعة فيصدر أمره إلى ديوان الجهادية بأن يعهد إلى أحد المترجمين أو بعضهم فيترجمون الكتاب ثم يباشر طبع الكتاب وتوزيعه على أربابه، فأمر الباشا في هذه الحالة يتضمن ترجمة الكتاب وطبعه، ويتضح ذلك مما نشر في أحد أعداد الوقائع:

"في ١٤ المحرم سنة ١٢٤٨ (١٣ يونيه سنة ١٨٣٢) قرر مجلس الجهادية ضرورة تنفيذ إرادة ولي النعم في طبع ١٠٠٠ نسخة من ترجمة الكتاب الذي ترجمه كاني بك ميرالاي الرحال المشتمل على مدافعة المشاة والفرسان بالمزاريق لما يترتب على نشره من عظيم الفوائد وأن يحرر إعلام من طرف حضرة بيك أفندي ناظر الجهادية إلى حضرة محمد بك أميراللواء ناظر مهمات الحريق عموماً فيطبع هذا المقدار من الكتاب المذكور[(١)]".

فالذي يؤخذ من هذا القرار أن محمد علي باشا أصدر أمراً بأن يترجم الميرالاي كاني بك الكتاب السالف الذكر وأن يطبع من هذا الكتاب بعد ترجمته ألف نسخة. وبعد أن ترجم الكتاب قدم إلى مجلس الجهادية فقرر المجلس تنفيذ إرادة الباشا السابقة ونبه على من بيدهم الأمر بتنفيذ ذلك. وواضح من هذا أن الباشا أصدر أمراً بالترجمة والطبع وحدد أيضاً عدد النسخ.

ويتضح هذا النظام أيضاً من أمر عال أصدره الباشا إلى وكيل الجهادية في ٦ جمادى الآخرة سنة ١٢٥٠ (١٠ أكتوبر سنة ١٨٣٤) ترجمته:

"إن معرفة سعادة سليمان باشا الفرنساوي حق النعم الجليلة قد أنهضته لأداء ما يجب عليه من الخدمات السنية بجمع وتأليف كتاب المناورات الحربية من الكتب الإفرنجية واختصاره وتطبيقه على الأصول المصرية. ومتطلب تعيين مترجم وكاتب لترجمة ما جمعه المومى إليه فنشير بإعطاء كاني بك وحسن أفندي القزنجي أحد كتابه لبث وتعليم ذلك لآلايات العساكر المصرية وانتفاعها بانتشار هذا الكتاب[(٢)]".

---

(١) الوقائع المصرية، العدد ٣٩٦ الصادر في ٢٦ المحرم ١٢٤٨ (٢٤ يونيه ١٨٣٢).

(٢) أمر من محمد علي إلى وكيل الجهادية في ٦ جمادى الآخرة ١٢٥٢ (١٠ أكتوبر ١٨٣٤)، كراسات ملخصات الأوامر العلية، كراسة ١٧، ص ٣٤٢، محفوظات عابدين.

وفي هذا النص أمر بترجمة الكتاب وأمر ضمني بطبعه.

وفي حالات أخرى يرى ديوان الجهادية طبع كتاب فيطلب من الباشا إصدار أمر بطبعه فيصدر الأمر بطبعه وتوزيعه. ومعظم حالات الطبع كانت من هذا النوع وهو أهم من سابقه، إذ تظهر فيه أهمية استصدار أمر من الباشا. فالمطبعة في ذلك العهد كانت تابعة لديوان الجهادية وهو الذي رأى طبع الكتاب وهو الذي بيده طبعه. ولكن الديوان ما كان ينفذ ذلك من غير أمر الباشا به، ويتضح ذلك من أمر أصدره الباشا إلى وكيل الجهادية في ٢٤ شوال سنة ١٢٤٩ (٦ مارس سنة ١٨٣٤):

"بأنه اطلع على إفادته المراد بها الاستئذان عن طبع جانب عظيم من قانون قلعة وقشلاق الذي تم ترجمته لضرورة توزيعه على عموم ضبطان الجهادية وتلامذة المدارس فعليه يشير بإجراء طبع مقدار كاف منه وتوزيعه على المذكورين مع بقاء جانب احتياطي[١]".

فديوان الجهادية كتب إلى الباشا يستأذنه في طبع القانون؛ فصدر أمره بذلك، وعليه أمكن طبع الكتاب. ومثله أيضاً أمر آخر صدر من مُحَمَّد علي إلى موطش باشا في ١٤ ربيع الثاني سنة ١٢٥٣ (١٨ يوليه سنة ١٨٣٧) ترجمته:

"بناء على طلبه قد صدر أمره لناظر المدارس لطبع ٢٠٠٠ نسخة من الكتاب الحاوي لفنون البحرية وإرسال ذلك عند ختام الطبع إليه لتوزيعه على أربابه بالثمن[٢]".

وهذا الأمر يوضح النظام بعد إنشاء ديوان المدارس وتبعية المطبعة له؛ فناظر الجهادية يستأذن مُحَمَّد علي فيصدر أمراً بطبع الكتاب إلى مدير المدارس الرئيس الأعلى لمطبعة بولاق. وفي كل من هاتين الحالتين واضح أن نظام طبع الكتب الخاصة بالجيش في مطبعة بولاق هو أن يصدر أمر الباشا أولاً بالترجمة والطبع أو أمره بالطبع فقط إذا كان الكتاب ترجم بمقتضى أمر آخر. وقد يكون صدور هذا الأمر بناء على رغبة خاصة منه في طبع كتاب أو قانون. وقد يكون بناء على طلب من ديوان الجهادية يرد عليه الباشا بإصدار أمر بطبع الكتاب. وفي

---

(١) أمر من مُحَمَّد علي إلى وكيل الجهادية في ٢٤ شوال ١٢٤٩ (٦ مارس ١٨٣٤) كراسات ملخصات الأوامر السابقة. كراسة ١٦ ص ٣٢٣.

(٢) أمر من مُحَمَّد علي إلى موطش باشا في ١٤ ربيع الثاني نة ١٢٥٣ (١٨ يوليه نة ١٨٧٣)، كراسات ملخصات الأوامر السابقة، كراسة ٣٠، ص ٥٩٨، من دفتر ٢٩٥ من دفاتر قيد الأوامر العلية التركية بمحفوظات عابدين.

أغلب الأحيان ينص الأمر على عدد النسخ اللازمة منه. وبعد صدور أمر الباشا بالطبع يصبح واجباً على المطبعة أن تقوم بذلك في أقصر مدة ممكنة وتقدم النسخ المطلوبة من الكتاب.

أما الكتب الخاصة بالمدارس فإن كانت خاصة بالمدارس العامة والأولية صدر أمر الباشا مباشرة إلى وكيل الجهادية أو رئيس ديوان المدارس بطبع الكتاب مع تحديد عدد النسخ التي تطبع. وبصدور هذا الأمر تطبع النسخ المطلوبة من الكتاب في المطبعة. وهذا يتضح مما ورد في أحد أعداد الوقائع:

"قرر مجلس الجهادية في ٢٥ رجب سنة ١٢٤٧ (٣٠ ديسمبر سنة ١٨٣١) بناء على التماس سريوس أفندي المترجم طبع الكتاب المشتمل على اصطلاحات اللغات الخمس السابق صدور أمر سعادة أفندينا ولي النعم بطبعه بعد ترجمته وإصلاحه بشرط أن يقوم المترجم بمباشرة طبعه وأن يذهب بذاته لمراجعة تصحيحه بالمطبعة ويكون بمعيته رجل خبير باللغات الثلاث"[(١)].

فهذا القرار يبين أن الباشا أصدر أمرًا بترجمة الكتاب وطبعه ولما أتم ترجمته سريوس أفندي المذكور عرضه على مجلس الجهادية الذي قرر تنفيذ أمر الباشا وطبع الكتاب.

ويلاحظ أن ذلك الأمر كان مشتملاً على الشروط الواجب اتباعها في الطبع، وهي أن يباشر المترجم نفسه طبعه وأن يصححه بيده وبمساعدة رجل آخر خبير باللغات. ويثبت هذا النظام أيضًا امر أصدره محمد علي باشا إلى وكيل الجهادية:

"يشير فيه بطبع ألف نسخة من كتاب الجغرافيا المترجم من الفرنسية للعربية بمعرفة الشيخ رفاعه، وكذلك ألف نسخة من الأطلس بعد إتمام ترجمته بمعرفة المذكور لما في هذين الكتابين من المنفعة الكلية التي تعود على تلاميذ المدارس المصرية"[(٢)].

فهذا أيضًا أمر من الباشا بطبع كتاب وأطلس جغرافيين، ويلاحظ فيه تحديده لعدد ما طبع من النسخ من كل منهما، وهذا أمر مهم في عملية الطبع، ومثل هذا أمر آخر صدر أيضاً

---

(١) الوقائع المصرية العدد ٣٤٨ الصادر في ٣ رمضان سنة ١٢٤٧ (٥ فبراير ١٨٣٢).

(٢) أمر من محمد علي باشا إلى وكيل الجهادية بتاريخ ٥ ذو الحجة سنة ١٢٤٩ (١٥ أبريل سنة ١٨٣٤) كراسات ملخصات الأوامر العلية، محفوظات عابدين، كراسة ١٧، ص ٣٢٥.

إلى وكيل الجهادية:

"يطبع ١٠٠٠ نسخة من كتاب علاج الحيوان المسمى "أكد الجمعان في أدوية الحيوان" المختصة بصنعة البيطرية الذي صار ترجمته من اللغة الفرنسية إلى العربية حسب إنهاء سليمان باشا للمجلس لما فيه من الفائدة والمزايا[١]".

وثم أمر آخر من الباشا إلى مأمور ديوان مصر لطبع كتاب ألفية ابن مالك:

"إنه لضرورة تدريس كتاب الألفية وشرحها بمكتب المنصورة وبسائر المكاتب بالأقاليم وعدم وجود ذلك بمطبعة بولاق يشير بالتنبيه على من يلزم بطبع القدر الكافي من ذلك كما هو مطلوب[٢]".

ثم أمر آخر إلى ناظر ديوان المدارس:

"بطبع وتجليد ٥٠٠ نسخة من الكتاب المسمى "يعقوب اللآلئ" في تعليم الأطفال القراءة والكتابة. وتوزيعها على الجهات المضطرة لذلك الكتاب[٣]".

وواضح من كل هذه الأوامر ضرورة صدور أمر من الباشا بطبع أي كتاب. ويكون هذا الأمر عادة موجهًا إلى وكيل ديوان الجهادية أو ناظر ديوان المدارس كيفما كانت تبعية المطبعة، كما يلاحظ فيها أيضًا تحديد الأمر لعدد النسخ التي تطبع من كل كتاب وأن هذا العدد يتفاوت من كتاب لآخر فهي تتراوح بين ٢٠٠٠ نسخة و٥٠٠ نسخة على حسب الحاجة إلى الكتاب المطبوع.

أما إذا كان الكتاب خاصًا بمدرسة من المدارس الخصوصية كمدرسة الطب البشري أو مدرسة الطب البيطري أو إحدى المدارس الحربية اتبع في طبع الكتاب نظام آخر. وذلك إن هذا النوع من الكتب لا يحسن تقديره رجال الحكومة وإنما يحسنه أساتذة المدارس فهم أعرف

---

(١) أمر من محمد علي باشا إلى وكيل الجهادية في ٤ ربيع الثاني سنة ١٢٥٠ (٢٠ أغسطس سنة ١٨٣٤) كراسات ملخصات الأوامر العلية، كراسة ١٧، ص ٣٣٨.

(٢) أمر من محمد علي باشا إلى مأمور ديوان مصر في ١٠ شعبان سنة ١٢٥٠ (١٢ ديسمبر سنة ١٨٣٤) كراسات ملخصات الأوامر السابقة: كراس ١٨، ص ٣٤٩.

(٣) أمر من محمد علي باشا إلى ناظر ديوان المدارس ٨ محرم ١٢٦١ (١٦ يناير ١٨٤٥)، كراسات ملخصات الأوامر التركية السابقة: كراسة ٣٧، ص ٣٧٠.

بما يلائم التلاميذ وما يحتوي على القدر اللازم المفيد من المعلومات.

وعلى ذلك كان النظام المتبع يرجع إلى أساتذة كل مدرسة من المدارس، فكان يدرس المادة في المدرسة أستاذ فرنسي غالبًا وهذا متى اقترح ترجمة كتاب وطبعه يعرضه على ناظر المدرسة الذي يعرضه على لجنة من أساتذة المدرسة تنظر فيه فإن ظهرت فائدته قررت ترجمته وطبعه. ويتضح هذا النوع من نظام الطبع فيما ذكر في أحد أعداد الوقائع:

"في ٢٠ جمادى الأولى سنة ١٢٤٨ (١٥ أكتوبر سنة ١٨٣٢) قرر مجلس الجهادية بناء على ما ورد من مجلس المشورة في مدرسة الطب البيطري الموافقة على طبع كتاب التشريح الذي ترجم بعد مراجعة الترجمة بمعرفة الشيخ رفاعة أفندي وهرقل البكباشي وإيضاح صحتها ويصرف للتلاميذ للانتفاع بما فيه[١]".

ثم ورد في عدد آخر:

"قدم إسطفان أفندي المترجم لمجلس المشورة العسكرية ترجمة كتاب كوماندارية الفرسان الذي كلف بترجمته فقرر المجلس لزوم طبع ١٠٠٠ نسخة لما فيه من الفوائد الشاملة وحرر الإشعار اللازم لقاسم أفندي ناظر المطبعة بذلك[٢]".

وواضح من هذين الخبرين أن مجلس مشورة المدرسة يقرر نفع الكتاب ويأمر بترجمته ثم يعهد بترجمته إلى أحد المترجمين وبعد الانتهاء من ترجمته يعرض ثانية على مجلس المشورة فيقرر طبع الكتاب، وقد يحدد عدد النسخ بناء على عدد تلاميذ المدرسة الذي سيطبع الكتاب من أجلهم ويصرف لهم. ولا بد أيضًا في هذه الحالة من صدور أمر الباشا بطبع الكتاب وإن لم يذكر ذلك في الخبرين السابقين. فالجريدة كانت تنشر دائمًا خلاصة ما انتهت إليه الإجراءات بين الدواوين المختلفة ولم تكن تنشر هذه الإجراءات بالتفصيل.

وكما يحدد الأمر بطبع كتاب عدد النسخ التي تطبع منه فإنه يحدد كذلك نوع الطبع إن كان على مطبعة الحروف أو على مطبعة الحجر. ولما كان أغلب الطبع على مطبعة الحروف فقد أهمل ذكره في الأوامر، وإنما هذا يتضح في أوامر طبع كتاب على مطبعة الحجر فإن ذلك لقلته كان ينبه إليه كما حدث في طبع مقامات في فن الموسيقى، فإن قرار مجلس الجهادية

(١) الوقائع المصرية العدد ٤٤٦ الصادر في غرة جمادي الآخرة ١٢٤٨ (٢٦ سبتمبر سنة ١٨٣٢).
(٢) الوقائع المصرية العدد ٥٤٨ الصادر في ٢٠ ربيع الثاني ١٢٤٩ (٦ سبتمبر ١٨٣٣).

بطبعها تضمن النص على "أن يكون الطبع على مطبعة الحجر[(١)]".

وهناك نوع آخر مما كان يطبع على نفقة الحكومة وهو القوانين وما يشبهها وكان يصدر بها أيضًا أمر من الباشا إلى من بيده رئاسة المطبعة. من ذلك أمر من مُحَمَّد علي باشا إلى وكيل الجهادية ملخصه:

"يطبع مقدار وافر من قانون الاسبتاليات الذي تمت ترجمته بعد تنقيحه وموافقته لأصول الحكومة[(٢)]".

ذلك هو نظام طبع الكتب على نفقة الحكومة في مطبعة بولاق، وهو سواء كان تعليمات خاصة بالجيش أو كتبًا خاصة بالمدارس أو قوانين خاصة بالحكومة يتلخص في صدور أمر من مُحَمَّد علي باشا بطبع الكتاب سواء كان هذا الأمر عادة إلى الديوان التابع له المطبعة. سواء كان ديوان الجهادية أم ديوان المدارس، وهذا يتولى إصدار الأمر إلى ناظر المطبعة الذي يقوم بمباشرة طبع الكتاب بها حسب الشروط المبينة بالأمر والتي تتضمن عادة النص على نوع الطبع وعدد النسخ والأشخاص المنوط بهم تصحيح مسودات الكتاب.

### نظام الطبع على نفقة الملتزمين

كان لا بد للملتزم الذي يريد أن يطبع كتابًا من أن يستصدر أمرًا من الباشا بطبع كتابه في مطبعة بولاق. وهذا هو أساس طبع الكتب على نفقة الملتزمين في المطبعة. فلم يكن يمكن بحال أن يطبع كتاب لملتزم في المطبعة من غير صدور هذا الأمر. وينص على ذلك بصراحة الدكتور "بيرون **Dr. Perron**" في معرض طبعه قاموس الفيروزبادي على نفقته في مطبعة بولاق، فهو يقول ما ترجمته "وسيتأخر المشروع تبعًا للنظام المتبع في مصر، فمن الضروري أن يذهب المسيو "والماس **Walmas**" المتعهد التجاري للمشروع إلى الإسكندرية ليعرضه بنفسه على الباشا ويستصدر منه الأمر[(٣)]".

وقد كان مشروع طبع قاموس الفيروزبادي بمطبعة بولاق على نفقة الدكتور بيرون مثلاً

---

(١) راجع الوقائع المصرية العدد ٣٤٩ الصادر في ٦ رمضان ١٢٤٧ (٨ فبراير ١٨٣٢).

(٢) أمر من مُحَمَّد علي باشا إلى وكيل الجمادية في ٢٦ جمادي الأولى سنة ١٢٥٠ (٢٠ سبتمبر سنة ١٨٣٤)، كراسات ملخصات الأوامر العلية، كراسة ١٧، ص ٣٤٠.

(3) perron a Motd. Kaire. 12 Juillet, 1815. Artin Pasha. Lettrs du Dr. Perium a M. Jules Molh. XMe lettr. p.93.

قويًا لأهمية استصدار أمر الوالي لطبع أي كتاب على نفقة ملتزم. فبالرغم من كل ما قام به من الاستعداد والإعلام عن المشروع وبالرغم من كل ما أبدى من العزم الوطيد على تنفيذه فقد كان تأخر صدور أمر الباشا سببًا في فشل المشروع وعدم طبع القاموس.

فالدكتور بيرون يخبرنا في أحد خطاباته للمسيو مول أنه جد راغب في طبع قاموس الفيروزبادي على نفقته في بولاق وأنه جد عازم على تنفيذ ذلك. ولذا وزع إعلانات عن المشروع وأرسل منها خمسين إعلانًا إلى باريس حتى يذاع بين الناس إلى أن يتم مراجعته لمخطوط القاموس بالاشتراك مع الشيخ التونسي. ويطلب من المسيو مول أن ينشر ذلك مرتين في المجلة الآسيوية وأن يعلق إعلانًا منها في قاعة المجلس بالجمعية الأسيوية وإعلانًا آخر في المكتبة، وأن لا يدخر وسعًا في عمل ما من شأنه نجاح المشروع مستلهمًا في ذلك خبرته ونشاطه. ثم يقول إن القاموس لن يزيد عن ألف صفحة مطبوعة، وسيوزع على المكتبين على أربعة أجزاء كل جزء ٢٥ صفحة. ثم يصور له حالة علماء الأزهر في ذلك الوقت وأنه لا ينتظر أن يوزع عشر نسخ من القاموس في القطر كله[١] ثم في خطاب آخر يقول له إنه لم يتم بعد الاتفاق مع الحكومة على طبع القاموس وإن الأمر لم يتقدم قيد شعرة ولكنه يأمل أن يتم. ثم يقول إن الإنسان لا يمكنه أن ينجز شيئًا هنا من جراء النظام السائد. فمن الضروري أن يذهب المسيو والماس المتعهد التجاري للمشروع إلى الإسكندرية ليعرض الأمر بنفسه على الباشا ويستصدر منه الأمر بالطبع. وهو يخشى التأخير جدًا، فقد اكتتب إمبراطور روسيا بخمسين نسخة كما اكتتب أحد الوزراء الروسيين بعشر نسخ. ثم يرجوه في الاهتمام بالأمر لينفذ المشروع بعد قليل[٢]. ثم في خطاب آخر يضمن يأسه من إتمام المشروع في بضعة أسطر فيقول ما ترجمته:

"أما حركة طبع القاموس العربي فلا زالت متعطلة تمامًا ولا يمكنني أن أجزم على وجه الدقة متى تتقدم. إننا نهم بالابتداء كل يوم ولكن لا نبدأ أبدًا آه: في الحق أن الأمور هنا لتسير

---

(١) خطاب من الدكتور بيرون إلى المسيو مول في ١٤ يناير سنة ١٨٤٥ (انظر مجموعة خطاباته السابقة الخطاب التاسع ص ٨٩-٩١).

(٢) خطاب من الدكتور بيرون إلى المسيو مول في ١٢ يوليه سنة ١٨٤٥ نفس المجموعة السابقة: الخطاب العاشر ص ٩٣-٩٤.

على نمط ييئس أشد الناس مثابرة[١]".

وهذا آخر ما نسمع عن طبع قاموس الفيروزبادي على نفقة بيرون في مطبعة بولاق فلا نعود نسمع عن ذلك خبرًا.

واهتمام الرجل بمشروعه ظاهر تمامًا من هذا التلخيص الشديد لكلامه. ولكن بعد هذا الاهتمام وبعد ما نشره من الإعلانات وما قام به من ألوان الإذاعة وبعد أن اكتتب إمبراطور روسيا بثمن خمسين نسخة واكتتب أحد وزرائه بثمن عشر نسخ غير ما ورد من الاكتتابات من فرنسا- بعد هذا كله لا يصدر أمر الباشا، إما لأنه كان منشغلاً إذ ذاك بشئون مصر الخاصة بعد أن فشلت مشروعاته الحربية في الشام والسياسية مع الباب العالي، وإما لغير ذلك من الأسباب، فيترتب على عدم صدوره فشل المشروع وعدم إمكان طبع القاموس.

من ذلك نرى أن صدور أمر من الباشا، شرط أساسي أولى لطبع أي كتاب على نفقة ملتزم بمطبعة بولاق، وليس ذلك إلا تنفيذًا لقانون ١٣ يوليه سنة ١٨٢٣ الخاص بمراقبة المطبوعات. وعرض الكتاب المراد طبعه وصدور أمر بطبعه معناه فحص الكتاب وتطبيق سياسة المطبعة عليه وظهور موافقته للدين وعدم مساسه بسياسة الحكومة.

إذا ظهرت براءة الكتاب مما يمس الدين والأخلاق وسياسة الدولة وصدر أمر الوالي بطبعه، كيف إذن تقدر نفقات الطبع وأثمان المواد أو بعبارة أخرى كيف يستقر الحساب بين الملتزم والمطبعة. وما هو النظام الذي يتبع إلى أن يخرج الكتاب من المطبعة مطبوعًا.

يعطينا المستشرق المحقق الدكتور بيرون ناظر مدرسة الطب المصرية وصفًا دقيقًا للنظام الذي كان متبعًا لطبع كتاب على نفقة ملتزم بالمطبعة[٢]. وبيرون ثقة في كل ما يرويه عن مطبعه بولاق لأنه اتصل برجالها ونظامها اتصالاً شخصيًا مباشرًا. وطبع أو حاول أن يطبع بالمطبعة عدة كتب على نفقته وشرع في أن يطبع بها "أخبار الشعراء الجاهليين"، و"قاموس الفيروزبادي" وقدر نفقات كل منهما وهذا أكسبه خبرة بذلك النظام لم تتفق لغيره ممن اتصلوا بالمطبعة أو كتبوا عنها.

(١) خطاب من الدكتور بيرون إلى المسيو مول في ٢٠ أكتوبر سنة ١٨٤٥ الخطاب الحادي عشر من المجموعة السابقة ص ٩٩.

(2) Perron a Mohl, letter sin les Erole, at Imprimerie da pasha of Egypt- jone Aipd. Sepie 4 Tome n. 1813- P 5-23.

أما النظام كما صوره الدكتور المحقق فهو أن الملتزم بعد أن يستصدر أمرًا من الوالي بطبع كتاب بالمطبعة يقدمه إلى ديوان المدارس ويقدم معه طلبًا يبين فيه الشكل الذي يريد أن يصدر الكتاب به وصفات الطبع التي يجب أن يظهر الكتاب بها. فيبين مثلاً حجم الكتاب إن كان يريده من الحجم المعتاد أي (ثماني بوصات) أو صغيرًا (أربع بوصات) كما يبين عدد السطور التي تكون في الصفحة الواحدة، وهذا العدد يجب أن يكون مزدوجًا دائمًا. ويبين أيضًا نوع الحروف التي يريد أن يكتب الكتاب بها وهي عادة الحروف النسخية للمتن والحروف الفارسية للعناوين، اللهم إلا إذا كان الكتاب فارسيًا مثل "كلنسان" فإنه يطبع كله متنًا وعناوين بالحروف الفارسية. فيذكر ما يوافقه من ذلك ثم يحدد في الطلب أيضًا عدد النسخ التي يريد أن يطبعها من الكتاب[١].

وعندما يتفق على هذه الاقتراحات الأولية ويستقر الرأي عليها بين الملتزم والمطبعة عن طريق الديوان، تطبع صفحة من الكتاب، وذلك لتقدير ما تسعه الصفحة من مادة الكتاب من جهة، ومن جهة أخرى لإثبات نوع الورق وكيفية الطبع التي ستستعمل في طبع الكتاب وبواسطة هذه الصفحة يقدر عدد صفحات الكتاب على وجه التقريب[٢].

أما حساب نفقات الطبع التي ستتقاضاها المطبعة من الملتزم فيتم بأن يحسب ثمن الورق الذي سيستعمل في طبع الكتاب، وهذا ممكن بعد أن قدر عدد صفحاته تقديرًا تقريبيًا كما سبق القول. وكذلك يقدر ثمن ما سيستهلك من المداد في طبعه. ثم تحدد مدة لانتهاء طبع الكتاب ويكون تحديدها عادة باعتبار حجمه فمدة الطبع دائمًا تتناسب مع حجم الكتاب.

وعلى هذه الأسس كلها يجري تقدير النفقات؛ فتحسب مرتبات موظفي المطبعة الذين سيشتغلون في طبع الكتاب في المدة المقدرة لطبعه ويضاف إلى مجموع هذه المرتبات ما سبق تقديره من ثمن المواد المستهلكة كالورق والمداد ثم يضاف إلى مجموع هذا وذاك نسبة خاصة هي قيمة ربح الحكومة. ومجموع هذا كله هو نفقات الكتاب التي يدفعها الملتزم للديوان[٣].

وقد ضرب الدكتور بيرون مثلاً لذلك قال: لو فرضنا أن كتابًا قدر أن طبعه يستغرق مدة

---

(١) الخطاب السابق من الحلة السابقة ص ١٦.
(٢) الخطاب السابق نفسه: ص ١٦ و١٧.
(٣) الخطاب نفسه: ص ١٧.

ثلاثة شهور فإن الديوان يحسب مجموع مرتبات موظفي المطبعة الذي سيعملون في طبعه مدة ثلاثة أشهر. فيحسب مرتب ناظر المطبعة في هذه المدة ومرتبات المصححين والمحررين والصفافين والطباعين وعمال النقل ومرتبات كل من سيشترك في طبع الكتاب كل ذلك لمدة ثلاثة شهور. ثم يضاف إلى مجموع كل هذه المرتبات ما سبق تقديره من ثمن الورق والمداد وغيرها من المواد المستهلكة. ومجموع هذا كله هو النفقات التي سيدفعها الديوان إلى أن يخرج الكتاب من المطبعة (أي أن الديوان لم يكسب شيئًا إلى هذا الحد) قال فإذا بلغت هذه النفقات كلها ١٢٠٠٠ قرش فإن الديوان يضيف إليها نسبة هي قيمة ربح الحكومة وعلى ذلك تصبح النفقات الكلية ١٨٠٠٠ قرش وهو ما يدفعه الملتزم نظير طبع كتاب. قال فإذا تبين بعد طبع الكتاب أنه استهلك فيه مواد أكثر مما سبق تقديره بأن زادت عدد صفحاته عما قدر في أول الاتفاق وزاد تبعًا لذلك ثمن الورق والمداد عما كان مقدرًا، فإن هذه الزيادة تضاف إلى تلك النفقات. وإذا استغرق طبع الكتاب مدة أزيد مما كان مقدرًا له أضيف إلى النفقات أيضًا مرتبات الموظفين والعمال الذين عملوا فيه في تلك المدة الزائدة. ومن هذا كان من صالح الملتزم أن يطبع الكتاب في أقصر مدة حتى لا تكثر مرتبات الموظفين فيما سيدفعه من النفقات[1].

هذا الوصف لنظام الطبع على نفقة الملتزمين على جانب كبير من الدقة فهو وصف خبير. على أن فيه بعض النقص نستطيع أن نكمله مما عثرنا عليه من الوثائق الرسمية التي لا تصف النظام وصفًا كاملاً كذلك الوصف الذي أمدنا به الدكتور بيرون، وإنما تعطي مجرد تقريرات متعلقة بحالات معينة أريد فيها إبرام اتفاق بين المطبعة وبين ملتزم على طبع كتاب يراد نشره. وهذه الوثائق تكشف عن بعض تغييرات طرأت على النظام في بعض الحالات.

فمن ذلك حالة قاموس الفيروزبادي الذي كان يحاول الدكتور بيرون نفسه أن يطبعه على نفقته في مطبعة بولاق بواسطة والماس المتعهد التجاري للنشر. وقد عثرنا على مكاتبة رسمية خاصة بهذه الحالة صادرة من ديوان المدارس إلى مطبعة بولاق جاء فيها:

"قد صار الاطلاع على شرحكم المسطر باطنه المؤرخ في ٢٣ صفر سنة ١٢٦١ ووروده في ٢٤ منه وما توضح به عن خصوص المقايسة المقتضي تحريرها من طرفكم عن

(١) الخطاب السابق: ص ١٧.

تشغيل ألف نسخة من كتاب القاموس الطالب طبعه الخواجة والماس صار معلوما. والحال أما من خصوص يصير نسبة ذلك الكتاب لأي كتاب من كتب كامل أفندي فبعد نسبته إلى الكتاب المطبوع أخيرًا على ذمة الأفندي المذكور وإضافة الماهيات المقتضى إيضاحها بالمقايسة فحيث أفدتم أن ماهيات المصححين تعرف وكذا أثمان الورق والمون بالمثل فيضاف على ذلك من الماهيات الباقية الذي أوضحتم عن عدم معرفتها ماهية نفر بواب وربع ماهية المخزنجي وكذا نصف ماهية الملاحظ وماهية واحد كاتب ومع هذا يضاف على الكتاب المذكور أرباح العشرة واحد كمثل الملتزمين. وبناء عليه اقتضى شرح هذا الحكم يلزم من بعد مطالعة هذا والجواب الأول تحرروا المقايسة المطلوبة على الوجه المشروح بهم بالبيان وتقدموا إرسالها لهذا الطرف إنما يكون تحريرها بالضبط الشافي بالدقة[1]".

فهذه الوثيقة تظهرنا على أنه في هذه الحالة وفي بعض الحالات الأخرى عدل عن قيام المطبعة بطبع صفحة من الكتاب لتقدير عدد صفحاته وإثبات نوع الورق وكيفية الطبع المتفق عليها بين المطبعة والملتزم، واتبع نظام آخر هو نسبة الكتاب المراد الاتفاق على طبعه إلى كتاب آخر يشبهه مما سبق أن طبعته المطبعة لملتزم آخر وتقدر النفقات على أساس النفقات الفعلية للكتاب الأول.

ومن الجائز أن الكيفية التي قررها بيرون، وهي طبع صفحة مقدمًا وإجراء الحساب على أساسها كان متبعًا في أول العهد بتشغيل كتب لحساب ملتزمين قبل أن يتقرر النفقات بشكل يطمئن إليه أولو الأمر. وواضح أن المطبعة قبل أن تطبع لحساب ملتزمين لم تكن تحسب نفقات طبع كل كتاب على حدة بالدقة إذ كانت المواد مواد الحكومة والكتاب كتاب الحكومة فلا حاجة إذن لتقدير نفقات الكتاب بالدقة، وإنما كان يكفي تقدير تقريبي يتم على أساسه ثمن الكتاب. ولما كثر تشغيل الكتب لحساب ملتزمين وأصبح يوجد بالمطبعة كتب من أنواع وأحجام متعددة أمكن تقدير نفقات كتاب جديد بالقياس إلى نفقات كتاب سبق طبعه وأمكن تغيير الكيفية التي تحسب بواسطتها نفقات الكتاب بين المطبعة والملتزم. فهذا تعديل.

وتوضح هذه الوثيقة أيضًا أن حساب مرتبات الموظفين كان حسابًا دقيقًا شاملاً بحيث

---

(١) دفاتر صادر الفروع بديوان المدارس دفتر رقم ١١: ص ٣٠٠٢، وثيقة رقم ١٣، من الديوان إلى دار الطباعة في ٢٦ صفر سنة ١٢٦١ (٥ مارس سنة ١٨٤٥م) محفوظات عابدين.

يتناول حتى المخزنجي وحتى الملاحظ وحتى الكاتب وحتى بواب المطبعة تحسب ماهيته على كتاب الملتزم.

وتدل الوثيقة أيضًا على أن الربح الذي تتقاضاه المطبعة بعد حساب نفقات طبع الكتاب ليس ٦٠٠٠ قرش عن ١٢٠٠٠ قرش من النفقات أي ٥٠% كما ذكر الدكتور بيرون ولكنه قرش واحد عن كل عشرة قروش أي ١٠% وفرق كبير ما بين الربحين.

ومن وثائق أخرى يتضح أن مرتبات الموظفين الذين يضافون إلى حساب الملتزم كان يراعي فيها حجم الكتاب لا مجرد مرتب الموظف أي موظف. خذ مثلاً هذا الخطاب الذي أجاب فيه الديوان المطبعة عن سؤال خاص بكتاب لملتزم.

"صار معلوما ما ذكرتموه بشرحكم هذا المؤرخ في ٢٧ صفر سنة ١٢٦١ ووروده في ٢٩ منه. والحال عن الكتاب يلزم أن توردوا بالمقايسة مقدار ماهية الكاتب الذي من نمرة مائتان وخمسون قرش وكذا ربع ماهية المخزنجية جميعًا ولأجل الإفادة شرح هذا[١]".

فالكاتب الذي أضيف مرتبه إلى حساب الملتزم في هذه الحالة لم يكن أي كاتب بالمطبعة بل كان كاتبًا معينًا مرتبه مائتان وخمسون قرشًا فقط. ولو كان الكتاب أكبر لأضيف إلى مقايسة تشغيله مرتب كاتب من فئة أخرى قد تكون خمسة جنيهات أو أقل أو أكثر حسب حجم الكتاب. وبالتالي لو كان الكتاب أصغر لأضيف مرتب كاتب من فئة أقل أو لأضيف نصف مرتب نفس الكاتب لو كان هو أقل كتاب المطبعة مرتبًا.

وتدل وثائق أخرى على أن هناك أنواعًا أخرى من النفقات كانت تضاف إلى حساب الملتزم لم ترد في تقرير الدكتور بيرون. فمن هذه النفقات ما يستهلك من الحروف وأصناف المعادن الأخرى في أثناء عملية الطبع.

ففي خطاب من الديوان إلى المطبعة ردًا على استفهام عما يتبع في شأن عجز ظهر في حروف القاعدة الجديدة بعد طبع كتابين يقول الديوان:

"والحال عن الأحرف القديمة التي ظهرت من تشغيل الكتابين المذكورين من القاعدة

(١) دفاتر صادر الفروع بديوان المدارس دفتر رقم ١١: ص ٣٠١٩ وثيقة رقم ٤٣٤ من الديوان لدار الطباعة في ٢٩ صفر سنة ١٢٦١ (٩ مارش سنة ١٨٤٥) محفوظات عابدين.

الجديدة مع العجز يجري توزيعهم على الكتابين المذكورين حكم ما توضح بشرحكم الأول[1]".

فالحروف التي تلفت، والعجز الذي ظهر فيها أضيف ثمنها على الملتزم أو الملتزمين الذين طبع الكتابان لحسابهم. وفي وثيقة أخرى تقرأ:

"الشيخ حسنين الطلباوي ظهر طرفه عجز مبلغ ١٤ قرشًا وبارة واحدة في المدة لغاية سنة ٥٨ عن قيمة رطل واحد ونصف من البرنيطة الحديد والظهر وعن أثمان ثلاثة أرطال وربع قوالب سبك الرقايق، ولما طلب منه ذلك أفاد أن الرطل ونصف عادم في النار، والملاحظ والمعاون صدقوا على ذلك بما أن النقص في الأوزان والأعداد موجودة. ولذلك تحتاجون إضافة هذا المبلغ على روك التشغيل مقابلة خصمه لحاصل العهد والزممات... فلا مانع من الإجراء كما ترغبون إنما يلزم تفيدون عن أسباب تأخير ذلك كل هذه المدة ليجرى اللازم ولأجل الإفادة شرح هذا[2]".

وفي وثيقة أخرى مشابهة ورد:

"مما توضح بالشقة الملصوقة معه نفهم أن طباعين الحروف ظهر عليهم عجز من واقع جرد سنة ٥٨ أصناف نحاس بمبلغ ١٧.٧٧ ولما طلب منهم تسديد ذلك أفادوا أن هذا العجز ظهر في الاستعمال في التشغيل بما أنه ناتج في الوزن والأعداد موجودة على ما هي عليه، والمعاون والملاحظ صدقوا على ذلك، وبهذا تريدون إضافة المبلغ المذكور على روك التشغيل فيصير إضافته على التشغيل كما ترغبون[3]".

وعلى ذلك فكل عجز أو تلف يظهر في حروف الطبع أو رقايق النحاس أو غير ذلك مما يستخدم في طبع الكتب يضاف إلى حساب الملتزمين الذين لفائدتهم يتم طبع هذه الكتب. فإن كان التلف والعجز خاصين بمدة طبع في أثنائها جملة كتب لعدد من الملتزمين جعل ثمن العجز والتلف (روكيه) أي مشاعًا بين الجميع وقسم بالتساوي عليهم.

---

(١) دفاتر صادر الفروع بديوان المدارس، دفتر رقم ١١: ص ٣٠١٢ وثيقة رقم ٤٣٩ من الديوان إلى دار الطباعة في ٢ ربيع الأول سنة ١٢٦١ (١٠ مارس سنة ١٨٤٥م) محفوظات عابدين.

(٢) نفس الدفتر، وثيقة رقم ٥٢٥، ص ٩٩، ٢٣ من الديوان إلى دار الطباعة في ٢٤ ربيع الأول سنة ١٢٦١– ٣ أبريل سنة ١٨٤٥.

(٣) نفس الدقة، وثيقة رقم ٥٣٩، ٤٠٠٣، من الديوان إلى دار الطباعة في ٢٥ ربيع الأول سنة ١٢٦١– ٤ أبريل سنة ١٨٤٥.

فالحساب بين الملتزم والمطبعة إذن يتكون من ثمن المواد التي دخلت في تشغيل كتابة من ورق ومداد وورق مقوى للتجليد، ثم من مرتبات الموظفين الذين اشتركوا في عملية طبع الكتاب من ناظر المطبعة إلى جماعي الحروف والطباعين والمصححين والمجلدين إلى الكتاب والمخزنجية إلى الحمالين وبواب المطبعة، ثم من ثمن ما يستهلك او يتلف أو ينقص من حروف الطبع والسبائك المعدنية وغيرها. ويضاف إلى جميع ما تقدم نسبة من جميع النفقات نظير ربح المطبعة وهي تتفاوت بين ٥٠% كما قرر بيرون و ١٠% كما ورد في الوثائق.

نريد أن نقف قليلاً عند هذا النظام حتى نستطيع أن نقدره كنظام للطبع قد يساعد على نشر الكتب والمعرفة إذا كان عادلاً وقد يؤدي إلى عدم انتشارها إذا كان مجحفًا بحقوق الملتزمين. واضح من النظام كما وصفه الدكتور بيرون أنه لا علاقة فيه بين الملتزم والمطبعة، وإنما العلاقة بين الملتزم وديوان المدارس، فكل الاتفاقات كانت تعقد مع الديوان. أما المطبعة فتقدم بمقايساتها إلى الديوان ثم تتسلم أمر تشغيل من الديوان بطبع الكتاب فيطبع. أما الاتفاق وأما تسلم نفقات الطبع من الملتزم فكانت كلها تتم بمعرفة الديوان بناء على ما يرد إليه من مقايسات المطبعة.

والنظام فيه بعض عيوب: أولها هي أن مرتب ناظر المطبعة تبعًا لتقرير الدكتور بيرون يحسب على الملتزم مع أن الناظر لا يقتصر على العمل في طبع كتاب بل هو يباشر أعمال المطبعة كلها وهذا عمل خاص بالحكومة ولا علاقة له بالملتزم. ففي نفس الوقت الذي يطبع فيه كتاب الملتزم يطبع أيضًا في المطبعة كتب خاصة بالحكومة فكان يجب أن يوزع مرتب الناظر بالعدل بين الملتزمين والحكومة بنسبة ما يخص كلا منهما من وقته وعمله. ومن الجائز أن جزءًا فقط من مرتب الناظر كان يضاف إلى حساب الملتزم وفات بيرون أن يشير إلى ذلك. وماذا يكون من أمر مرتب الناظر لو اجتمع بالمطبعة كتابان لملتزمين مختلفين في وقت واحد. فحتى لو قسم مرتبه بينهما مناصفة فإنهما يظلمان لأنهما على ضعفهما تحملا عبء الحكومة.

عيب آخر– أنه سبق القول بأن الملتزم لا علاقة له بالمطبعة، وإنما كل علاقته بالديوان فهو بذلك لا يمكنه أن يضمن أن الموظفين الذين حسبت مرتباتهم عليه في مدة ما سينفقون كل وقتهم في طبع كتابه، بل قد يستخدمون في أعمال أخرى خاصة بأعمال الحكومة، فمن الممكن أن يضطر الناظر لإنهاء طبع كتاب مما يطبع للحكومة إلى أن يستخدم مثل هؤلاء

العمال فيه حتى يتم في الوقت المحدد خوفاً من المؤاخذة أو العقاب. وحتى لو لم يحدث ذلك فإن الملتزم لا يستطيع أن يتحقق من أنه لم يدفع إلا نفقات طبع كتابه، وما يجعله يدفع ما يحسب عليه من المرتبات مرتاحاً راضياً.

عيب ثالث.. أن الدكتور أكد أن كل تأخير في طبع الكتاب يستدعي إطالة مدة ذلك الطبع يتحمل الملتزم مسئوليته وتحسب عليه المرتبات مدة التأخير. وهذا غبن فقد يكون التأخر مترتباً على إهمال المطبعة لا طبيعة كتاب الملتزم. ثم إن الملتزم في هذا النظام مستبد به لا يملك ما يملكه غيره من أصحاب المعاملات من حرية المناقشة والمساومة، بل إن نفقات الكتاب التي يدفعها تكون على ما يبدو أشبه بشيء بضريبة تفرض عليه فرضاً.

عيب رابع... هو أن الحكومة لو صح كلام بيرون تتقاضى ربحاً في طبع الكتاب أكبر بكثير مما يجب عليها من تشجيع طبع الكتب ونشرها. فالمثل الذي أورده الدكتور بيرون يظهر أن نسبة ربح الحكومة في طبع كتاب ما تبلغ ٥٠٪ فهي تأخذ من الملتزم ١٨ ألف قرش إذا بلغ مجموع ما تكلفه الكتاب ١٢ ألفاً، فهي تربح النصف وهذه نسبة عالية جداً فيها غبن على الملتزم وفيها إسراف من جانب الحكومة، على أن هذه النسبة قد خفضت فيما بعد إلى ١٠٪ كما هو ثابت من الوثائق الرسمية وهو ربح معقول جداً. ثم إن بيرون لم يبين لنا كيفية الدفع في هذا النظام، والظاهر أن النفقات المحددة كانت تدفع فوراً وفي هذا إرهاق لملتزم الطبع فبينما هو يدفع ثمانية عشر ألف قرش دفعة واحدة فإنه ينتظر أن يجمعها من بيع الكتاب نسخة نسخة.

عيب خامس – يكمن في مبدأ إضافة كل عجز في المواد على "روك التشغيل". فهذا باب واسع أمام كل مهمل في عهدته وكل قليل الذمة، إذ يمكنه أن ينسب العجز والتلف إلى العمل، ويخص بذلك الفترة التي يطبع بها كتب الملتزمين لتطمئن الحكومة إلى أن عهدتها ستستكمل دون خسارة عليها فلا تطول المحابة ولا يشتد الحساب. وعندنا حالة صارخة من حالات ظلم المطبعة للملتزمين عن طريق روك التشغيل. ففي مراسلة من ديوان المدارس إلى المطبعة ورد:

"الخواجة والماس أخبر أن التذاكر الذي صار طبعها له أعطيت له مقايسة عن تكاليفها مبلغ عشرون قرش ونصف فضة، والآن أعطيت له هذه المقايسة مندرجاً بها مبلغ ما غرش

وسبعة غروش وكسور روكيه خلاف المبلغ المتقدم ذكره مع أنه مستكثر هذا المبلغ بداعي أن هذه شيء واه، ومع ذلك الورق من طرفه ليس من الميري وحيث ما فهم (ما هنا للنفي) أسباب إضافة هذه الروكية جميعها على تشغيل ذلك التذاكر، لزم شرح هذا لكم لتفيدونا عن ذلك[1]".

فهذه ليست حالة كتاب، وإنما حالة تذاكر لعلها دعوة لوليمة أو لاحتفال، ولعلها إعلان عن قاموس الفيروز بادي الذي كان يزمع والماس طبعه في بولاق لحسابه وكان يعلن عنه في أوربا قبل تمام الاتفاق على طبعه. أحضر والماس الورق من عنده وطلبت المطبعة في مقايستها عشرين قرشاً ونصف فضة أجرة للطبع وربما ثمناً للمداد، وهو مبلغ يظهر تفاهة العملية. وفي النهاية يفاجأ الرجل بإضافة مائة وسبعة من القروش إلى المبلغ الأصلي، أي أنه طولب بدفع ستة أضعاف التقدير الأصلي قيمة ما نال هذه العملية البسيطة من روكية التشغيل أي من ثمن الناقص والتالف.

فإذا رجعنا إلى الوثيقة السابقة الخاصة بما ظهر من العجز عن حسنين الطلباوي وجدنا أن العجز في حالته قدر بأربعة عشر قرش نظير أربعة أرطال ونصف رطل من الحديد والظهر وقوالب السبك. وعلى هذا الأساس يكون قيمة العجز في حالة تذاكر والماس هو ستة وثلاثون رطلاً من المعدن تلفت أو تآكلت في أثناء طبع عدد من التذاكر كانت من القلة بحيث قدرت المطبعة لطبعها عشرين قرشاً لا غير. فكم تكون جملة العجز في هذه الحالة إذا كان هذا القدر الجسيم هو نصيب عدد من التذاكر من روك التشغيل الذي وزع على كل الملتزمين الذين تعاملوا مع المطبعة في تلك الفترة.

وكما أن للنظام عيوباً فله أيضاً حسنات، فهو نظام قوي لا يمكن أن تتطرق المحاباة إليه. فلو قد كان قائماً على المساومة وتقدير رجال الديوان أو المطبعة لأمكن أن يحابي بعض الملتزمين دون البعض الآخر، فيكيل أولو الأمر بكيلين أو أكثر على حسب شخصية الملتزم وعلاقته بهم. ولكن النظام ثابت ليس فيه مجال للمحاباة لأنه يقوم على عدد صفحات الكتاب وعدد نسخه والمدة التي استغرقها في الطبع وعدد العمال الذين اشتغلوا فيه ومرتباتهم

(١) دفاتر صادر الفروع بديوان المدارس، دفتر رقم ١١، ص ٣٠١٩ وثيقة رقم ٤٣٣ من ديوان المدارس إلى المطبعة في ٢٩ صفر سنة ١٢٦١ (٩ مارس سنة ١٨٤٥) محفوظات عابدين.

وكلها أسس مادية لا يختلف فيها تقدير عن تقدير. ثم إن النظام كما هو لو نفذ بأمانة من جانب عمال المطبعة وإذا استثنينا مبدأ "روك التشغيل" وبعض المرتبات نظام عادل بين الملتزم والديوان. فهو عبارة عن تأجير جزء من المطبعة للملتزم ينفق عليه مدة انتفاعه به وهو أساس عادل. هذا إلى أن النظام أدى إلى طبع كثير من الكتب على نفقة الملتزمين الذين كسبوا من تجارتهم ونشروا الكتب في وقت لم يكن فيه وسيلة أخرى لنشرها.

وإذا كان في ظاهر النظام بعض الغبن، وإذا كان ينذر بكثرة النفقات بدرجة يستحيل معها أن يربح الملتزم ويتشجع على طبع كتب على نفقته؛ فإن الحقيقة كانت عكس ذلك بالمرة، فقد يهول الإنسان أن يحسب على الملتزم نفقات عدد كبير من موظفي المطبعة وعمالها مدة شهرين أو ثلاثة أو أربعة على حسب حجم الكتاب. ولكن هذا الشعور يخف بل ويتلاشى إذا عرفنا أن هذا النظام وضع واتبع في عهد كان فيه شيخ الأزهر لا يزيد راتبه عن خمس وعشرين كيسة في السنة أي عشرة جنيهات ونصف جنيه في الشهر، وكان راتب وكيل المديرية أربعة جنيهات، وكان راتب ناظر القسم أي ما هو في مكان المدير الآن ستة جنيهات، وكان راتب كتاب الدواوين مائة وثلاثين قرشاً، وكان طالب البعثة بعد عودته من فرنسا لا يتقاضى أكثر من جنيه ونصف جنيه[1].

ومما يثبت تماماً أن النظام لم يكن جائراً في جملته ولم يكن ضاراً بانتشار الكتب في شيء تقرير الدكتور بيرون نفسه عنه فهو يقول بعد أن شرحه ما ترجمته:

"ومهما عظمت قيمة نفقات الكتاب المطبوع فإن الملتزم يربح دائماً نصف هذه النفقات فيما لو بيع الكتاب[2]".

وهذا النص لا يترك عندنا مجالاً للشك في صلاحية ذلك النظام وفائدته بالرغم من عيوبه. والنظام بعد هذه العبارة من رجل خبير به مارسه بنفسه وعومل به لا يحتمل نقداً ولا تجريحاً.

ولكن الدكتور بيرون يقرر أيضاً في نفس خطابه السابق أن الملتزمين قل إقبالهم على طبع

(١) رجعت في هذه المرتبات إلى أوامر محمد علي باشا بدار المحفوظات ثم إلى الوقائع.

(٢) خطاب الدكتور بيرون للمسيو مول السالف الذكر. المجلة الأسيوية ج ٢ سنة ١٨٤٣ ص ١٨.

الكتب على حسابهم بمطبعة بولاق. قال: "بل انعدم هذا الأمر من مدة". فكيف نفسر ذلك إذن مع ما سبق من قوله إنهم يربحون نصف ما يدفعون (فيما لو بيع الكتاب). تعليل ذلك هو أن الكتب مع مزيد الأسف لم تكن تباع مطلقاً. وذلك لأن مصر لم يكن فيها قراء في ذلك الوقت غير علماء الأزهر ومجاوريه وغير تلاميذ المدارس الحديثة. أما علماء الأزهر في ذلك الوقت فكل ما وصلنا عنهم من الأخبار سواء كان من الكتاب المصريين أو من الكتاب الأجانب يؤكد أنهم كانوا قليلي الاطلاع بحيث إنهم لم يكونوا يعرفون أسماء أشهر الكتب العربية، وأن أحب الكتب إلى نفوسهم كانت كتب الهزل وما ينساق انسياقه من كتب النوادر والحكايات. أما مجاورو الأزهر فقد كانوا من طراز عصرهم وكانوا فقراء ليس معهم ما يدفعونه ثمناً لكتاب. ولذا كانت وسيلتهم النسخ في كل ما يحتاجون إليه من كتب دراستهم الأزهرية.

أما تلاميذ المدارس الحديثة فكان همهم منصرفاً إلى تحصيل العلوم الحديثة التي لم يكن يطبع منها شيء على حساب ملتزم والتي كانت توزع عليهم مجاناً في مدارسهم، ولذا اضطر الملتزمون في توزيع كتبهم إلى أن يسلكوا مسلكاً صعباً، فكانوا يبعثون بها إلى القسطنطينية وأزمير وبلاد العرب وغيرها من البلدان[1]، لتباع هناك حيث القراء أكثر ومجال البيع أوسع، ولا يخفى ما في هذا التصدير من المشقة العظيمة التي ما كان أغنى الملتزم عنها فيما لو وفر نقوده وعاش عيشة أهله على النسخ وبيع المخطوط من الكتب إن كان محترفاً بالمتاجرة فيها أو إبقاء المخطوط عنده يتمتع هو بقراءته والنظر فيه إن كان من غواة الكتب وهواة المطالعة ذوي الأرزاق الموفورة.

من هذا نرى أن نظام الطبع بالمطبعة لم يكن مسئولاً عن إحجام الملتزمين عن طبع الكتب بها ولم يكن مديناً في ما ترتب على ذلك من عدم انتشار الكتب، بل المسئول هو حالة مصر في ذلك الوقت وعدم وجود قراء بين أهلها. وإذا كنا الآن نشكو من قلة القراء ومن صعوبة توزيع الكتب المطبوعة فلا غرابة في أن يشكو الملتزمون من ذلك قبل الآن بقرن من الزمان. فالمسئول أمامنا عن إحجام الملتزمين عن طبع الكتب ليس هو نظام المطبعة بل هو عصر البيكوات المماليك بما كان فيه من جهل ورذيلة.

---

(١)نفس الخطاب السابق ص ١٨. وأيضاً قائمة مطبوعات بولاق لبيانكي. المجلة الأسيوية نفس العدد السابق.

الفصل الثامن

# حياة المطبعة في عهد محمد علي

مر تاريخ مطبعة بولاق في أدوار مختلفة تفاوت بينها تقدماً وتأخراً، إلا أنها ظلت في كل تلك الأدوار مبعثاً لنور العلم والمعرفة ووسيلة مهمة لنشر الثقافة في مصر.

ابتدأت المطبعة ابتداء بسيطاً كانت فيه قليلة المعدات محددة الغرض إذ كانت آلاتها لا تزيد على ثلاث آلات وحروفها لا تربو على مجموعة واحدة، وإذ كانت لا يطبع بها إلا تعليمات الجيش وهي لم تكن تزيد على أربعة كتب في السنة بل لم تزد في بعض السنين على كتابين. ونحن نلاحظ هذه الحياة البسيطة في تاريخ المطبعة منذ إنشائها إلى سنة ١٨٣٢ فهي إلى تلك السنة قليلة الإنتاج غير منتظمة التقدم ولا مطردة النمو. بلغ عدد مطبوعاتها في بعض السنين ما لا يزيد على كتاب أو كتابين، وما كان يزيد إنتاجها في إحدى السنين إلا ليهبط هبوطاً فجائياً عظيماً في السنة التالية لها مباشرة. ولكن ابتداء من سنة ١٨٣٣ نلحظ حياة جديدة في المطبعة فيها قوة وفيها نشاط وفيها تقدم مطرد. فمطبوعاتها تزيد على خمسة أضعاف ما كانت عليه قبل تلك السنة وتستمر هذه الزيادة من سنة إلى أخرى.

وهذا الانقلاب في تاريخ المطبعة له أسباب أحدثت تأثيرها في المدة من إنشائها إلى سنة ١٨٣٢ فأوجدت بعد ذلك التاريخ عصراً جديداً في حياة المطبعة نلمسه في المدة من سنة ١٨٣٣ إلى سنة ١٨٤٣ حين تبدأ عوامل أخرى من نوع آخر في الظهور والتأثير. أما تلك العوامل التي أدت إلى دخول المطبعة في دور انتعاش بعد سنة ١٨٣٢ فهي:

أولاً: إنشاء المدارس، فمنذ أنشئت المطبعة توالى إنشاء المدارس مدرسة بعد أخرى ففتحت مدارس الطب والصيدلة والكيمياء ثم المدارس الحربية على اختلاف أنواعها ومدارس الهندسة والزراعة واللغات وغير ذلك من أنواع المدارس. وقد كان تلاميذ تلك المدارس في حاجة إلى كتب يتعلمون منها ويقرءون فيها، وكان لا بد من طبع هذه الكتب في مطبعة بولاق. وهكذا اتسعت دائرة العمل بالمطبعة وتعددت أنواع مطبوعاتها فبعد أن

كانت قاصرة على تعليمات الجيش وقوانينه أصبحت تشمل كتب المدارس. وقد كانت هذه أكثر من تلك عدداً وأوسع انتشاراً. وبذلك كان إنشاء المدارس عاملاً من عوامل انتعاش المطبعة بعد سنة ١٨٣٣.

ثانياً: نشاط حركة الترجمة وما كان من اهتمام مُحَمَّد علي باشا بنقل الكتب من اللغات الأوربية إلى اللغة العربية، واهتمام الباشا بالترجمة مشهور، فقد كان في كل مدرسة قلم خاص بترجمة الكتب الأوربية التي تختص بما يعلم في المدرسة من العلوم. وكانت مهمة أساتذة المدارس لا التدريس فقط، بل أيضاً ترجمة الكتب من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية[١]. وأنشئت مدرسة خاصة بالترجمة هي مدرسة الألسن، هذا علاوة على أقلام الترجمة التي أنشئت لتباشر ترجمة الكتب في مختلف العلوم.

هذا إلى أن أعضاء البعثة الأولى التي أوفدها الباشا في سنة ١٨٢٦ إلى فرنسا قد عادوا إلى مصر في سنة ١٨٣٢ وثابت أنهم جميعاً استخدموا بعد رجوعهم في ترجمة الكتب بالإضافة إلى أشياء أخرى، وليس من شك في أن هذا النشاط الهائل في الترجمة قد أمد مطبعة بولاق بمدد لا ينضب معينه من الكتب التي سببت انتعاشها في سنة ١٨٣٣ أي بعد رجوع تلك الطائفة من المترجمين مباشرة، وقد أنشئت أقلام عديدة للترجمة برئاسة بعض هؤلاء من أمثال رفاعة بك ومُحَمَّد أفندي بيومي وأضرابهم من مشاهير المترجمين. بل غالى مُحَمَّد علي في تكليف هؤلاء الطلاب بالترجمة فأمرهم بترجمة ما يدرسونه من الكتب وهم يطلبون العلم في أوربا كما يتضح من أمر صدر من الباشا إلى باغوص بك في أغسطس سنة ١٨٣٣ ترجمته:

"كان تنبه على كلوت بك بإلزام الطلبة الذين أرسلوا إلى أوربا لتلقي فنون الطب بها بترجمة الكتب التي يدرسونها أولاً بأول إلى العربية وإرسالها. فإذا لم يكن وصلت التراجم يكتب للطلبة أنفسهم على أوامر من المختومة بختمنا الموجودة بطرف زكي أفندي مأمور ديوان خديوي بالإسكندرية بمعنى ذلك بحيث تكون الأوامر بالعربي لأولاد العرب وبالتركي لأولاد الترك. وعرض ما يكتب قبل إرساله[٢]".

---

(١) سانت جون – كتابه السالف الذكر: ج ٢ ص ٣٩٦.

(٢) أمر من مُحَمَّد علي باشا إلى باخوص بك في ٢٢ ربيع الأول سنة ١٢٤٩ كراسات ملخصات الأوامر العلية، كراسة ١٦، ص ٣١٤.

وهذا الأمر يوضح أكثر من أي شيء آخر انتعاش حركة الترجمة ذلك الانتعاش الذي كان من نتيجته ترجمة مئات الكتب من اللغات الأجنبية زادت ثروة اللغة العربية وطبعت بمطبعة بولاق فساعدت على دخولها في دور جديد من الانتعاش والرقي والإنتاج.

ثالثاً – تخصيص عدد من أعضاء البعثات لتعلم فنون الرسم والحفر والطباعة.

وقد ورد ذلك في تقرير رفعه المسيو جومار مدير البعثة المصرية في باريس للجمعية الأسيوية عن البعثة الأولى التي أوفدها الباشا إلى باريس في سنة ١٨٣٦ فقد جاء في هذا التقرير ما ترجمته:

"يتعلم بعض الطلاب الرسم كتمهيد لتعلم حفر الخرائط وهندسة البناء والآلات والطبع على الحجر. وهؤلاء هم الذين سيباشرون حفر لوحات كتب العلوم التي ستترجم إلى العربية. وهم يتعلمون أيضاً فن الطباعة(١)".

ثم سمى طالبين قال إنهما يتعلمان "الحفر والطباعة والنقش على الحجر" وهما حسن الورداني المولود في القاهرة وعمره ١٧ سنة ومحمد أسعد المولود في القاهرة وعمره ١٥ سنة(٢).

ولم ينس محمد علي المطبعة في بعثاته التالية لتلك البعثة الأولى فخصص طالبين آخرين من بعثة سنة ١٨٢٧ (١٢٤٢هـ) لتعلم فن الحفر والرسم وهما محمد مراد ومحمد إسماعيل(٣) إلا أن هذا العامل المهم لم يؤثر في إنعاش المطبعة بالحد الذي يتوقعه الإنسان منه فقد كانت حكومة الباشا تستخدم أعضاء البعثات بعد عودتهم من أوروبا في غير ما تعلموه، وبذلك كانت تخسر تعلمهم وخبرتهم التي اكتسبوها مدة طلبهم العلم هناك. يقول هامون ما ترجمته:

"إن أفراد البعثة عند عودتهم إلى مصر لم تضعهم حكومة الباشا في الوظائف التي تناسب ما تخصصوا فيه من ضروب العلوم والفنون، وإنما وضع كل واحد منهم في وظيفة تحتاج غير ما تعلمه في باريس. فمثلاً – مختار أفندي (مختار بك) وأحمد أفندي (أحمد بك) عيناً لمراقبة الأشغال العمومية مع أنهما تخصصا أثناء بعثتهما في فن الحرب. وعين محمود أفندي الذي تخصص في البحرية ناظراً للمالية باسم محمود بك. واسطفان أفندي الذي تخصص في السياسة ودرسها دراسة خاصة عينته الحكومة في نظارة المعارف العمومية. ومحمد بيومي الذي درس المياه

---

(1) Jour, Isial, 2 inr Serie, Tomr II, 1828, p: 1047. Hamoit, L Egypt ons M. l. Vol 1, Cn, VII, p, 185.

(٢) نفس تقرير المسيو جوامر السابق بالمجلة الأسيوية. وعنه أخذ أيضًا هامون ص ٨٧. وأيضًا تقويم النيل ج ٢. وأيضًا تقويم النيل ج ٢. وأيضًا البعثات العلمية للأمير عمر طوسون ص ٢٨ وص ٤٢ز

(3) (lot Bos- Apiren sar l Egypt, Tome II, P. 335-338.

عين مدرساً للكيمياء في مدرسة بولاق وهكذا.. وهكذا[1]".

ويضرب سانت جون بعض هذه الأسئلة لشبان تعلموا فن السياسة ثم استخدموا في ترجمة قوانين حربية ثم يعلق على ذلك بقوله ما ترجمته:

"وهكذا بدلاً من أن يستخدموا في المصالح العامة تحت إشراف رؤساء الحكومة حيث يمكنهم أن يقترحوا إصلاحات نافعة بما اكتسبوه من خبرة وبما فيهم من تحمس فإنهم يصرفون كل وقتهم في عمل غريب كل الغرابة عن دراساتهم بعيد كل البعد عن مداركهم وأفهامهم[2] ".

ويقرر مثل ذلك أيضاً "ييتس **Yates**" فيقول: "... وحتى الذين تعلموا في إنجلترا وفرنسا لا يكلفون بعد عودتهم بعمل أي شيء يتصل بما تعلموه[3]".

وعلى هذا النحو يمكننا أن نقول أن أعضاء بعثة الحفر والطباعة لم يستخدموا في المطبعة بعد عودتهم حتى يحدثوا أثراً مهماً في حياتها. وهذا هو ما حدث بالفعل فالثابت هو أن حسن الورداني عين بعد رجوعه مدرساً للرسم بمدرسة المهندسخانة ببولاق، وأن مُحَمَّد أسعد عين في الترسانة، وأن مُحَمَّد إسماعيل عين مدرساً بمدرسة الطوبجية[4]. وبذلك تكون المطبعة قد خسرت خسارة عظيمة.

وهذا النقد من جانب هؤلاء الكتاب على صحته من ناحية الحقائق الظاهرة يقوم على عدم فهم لطبيعة حكومة مُحَمَّد علي في مصر. فالاقتصار على وظيفة واحدة لم يكن من نظام حكومة الباشا. وعلى ذلك لا يمنع استخدام هؤلاء الشبان في وظائف أخرى كالتدريس من أن يكلفوا بنقش لوحات الكتب ورسوم المطبوعات. فحسن الورداني الذي عين مدرساً بمدرسة الهندسة حفر من غير شك اللوحات الهندسية اللازمة لكتب الفن الهندسي. ومُحَمَّد إسماعيل الذي عين في مدرسة الطوبجية حفر من غير شك لوحات الكتب الحربية ورسومها. وقد كان من أثر هؤلاء أيضاً أن فتحت مدرسة خاصة بتعليم الحفر والنقش كما جاء في تقرير المستر "هولرويد **Holroyed**" عن مصر في سنة ١٨٣٧ فقد ذكر فيه ضمن قائمة عن المدارس المصرية: "مدرسة للحفر في بولاق (أنشئت حديثاً) يديرها رجل مصري اسمه حسن أفندي

---

(1 (Hamont – E Egypte Sous M. A. Vol 1. Ch. VIJ. p. 104.

(٢) سانت جون –كتابه المتقدم: ج ٢، الفصل السابع عشر، ص ٤٠٤.

(3 (Vates. The Moles History and Conditions of Egypte. Vol, 1. P. 510

(٤) تراجع هذه التعيينات في تقويم النيل: ج ٢ الملحق الخاص بالبعثات. ثم بكتاب البعثات العلمية للأمير عمر طوسون.

(الذي تعلم في فرنسا). وعدد تلاميذها عشرة تلاميذ[1]". ومن المؤكد أن حسن أفندي هذا ناظر مدرسة الحفر هو حسن الورداني عضو بعثة الطباعة والحفر في إرسالية سنة ١٨٢٦.

وعندنا دليل ثابت على أن حسن أفندي الورداني هذا ترك كل هذه الوظائف واشتغل "رسيماً" بالمطبعة خاصة. وقد ورد اسمه في جريدة استحقاقات مطبعة بولاق لسنة ١٢٦٠هـ (١٨٤٤م) ضمن موظفي المطبعة وكتب أمام اسمه "رسيم" وأمام مرتبه ٧٥٠ قرشاً[2]. وهذا دليل على أنه كان رسيماً بالمطبعة في سنة ١٨٤٤ ولا بد وأنه كان يشغل هذه الوظيفة قبل هذه السنة بسنوات عديدة ولكن يمنعنا من تحقيقها أن دفاتر سنة ١٢٦٠ (١٨٤٤) هي أقدم دفاتر استحقاقات محفوظة في مصر. وكذلك عين بها أحمد العطار بعد أن عاد من[3] فرنسا، ومن ذلك نرى أن إيفاد مثل هؤلاء الشبان رقى مطبوعات بولاق وهذب صناعة الطبع بها. وبذا يكون ذلك عاملاً من عوامل دخول المطبعة في دور انتعاش بعد سنة ١٨٣٢.

رابعاً: نقل المطبعة من مكانها الأول إلى مكانها الحالي الفسيح في سنة ١٨٢٩ وقد سبق بيان ذلك وشرحه في فصل متقدم. وليس من شك في أن نقل المطبعة إلى مكان فسيح ساعد على اتساعها وانتعاش حركة الطبع بها.

خامساً: زيادة آلات المطبعة وعددها، وقد سبق في فصل متقدم أن شرحنا صناعة الحروف في المطبعة وما نتج عن ذلك من زيادة مجموعات الحروف وزيادة عدد آلات الطباعة بشراء خمس آلات جديدة من باريس في سنة ١٨٣١ وليس من شك في أن هذا زاد قدرة المطبعة على الإنتاج.

سادساً: نجاح مشروعات محمد علي المالية والإدارية إلى سنة ١٨٣٠ فإن هذا النجاح سبب انتعاشاً في كل مرافق الحياة المصرية، وكانت المطبعة إحدى هذه المرافق التي انتعشت بعد هذا النجاح الذي صادف الباشا في مشروعاته. وبيان ذلك أن محمد علي باشا لما استتب له الأمر في مصر وطد العزم على إصلاح أحوالها، وتحقيقاً لذلك قام بمشروعاته المالية والإدارية المشهورة. وقد ظلت تلك المشروعات في دور التجربة إلى سنة ١٨٣٠ حين بدأت تنجح وتظهر فائدتها ويطرد تقدمها، وعلى ذلك أخذت سياسة الباشا تستقر ابتداء من تلك السنة، وعلى ذلك دخلت مشروعات الوالي في دور نجاح واستقرار ابتداء من ١٨٣٠ وكانت

(1 (Arthar T. Holroyel. Egypt and Mohamed Ali Pasha in 1837, p. 9.

(٢) دفاتر استحقاقات مطبعة بولاق – دار المحفوظات المصرية – مخزن المعاشات. دفتر رقم ١.

(٣) دفاتر ديوان خديوي تركي، دفتر ٧٦٨، وثيقة ٦٥٢، محفوظات عابدين. وقد ترجم أحمد العطار وهو بباريس كتاباً في فن الطباعة على الحجر ما زال موجوداً بخطه في دار المحفوظات بالقلعة.

قبلها في دور تجربة. ولا شك في أن نجاح المشروعات واستقرار السياسة كان عملاً مهماً في تحسين الحالة المالية لمصر وبالتالي في انتعاش الأحوال بها. وقد غمر هذا الانتعاش مطبعة بولاق ضمن ما غمر من نواحي الحياة المصرية. ونحن إذا قلنا إن المدة التي تبدأ من ١٨٣٠ كانت عصر حياة جديدة في المطبعة فإنه من الحق أن نقول إنها أيضاً كانت عهداً جديداً في تاريخ مصر الحديث بوجه عام.

لهذه الأسباب دخلت مطبعة بولاق في دور انتعاش عظيم بعد سنة ١٨٣٣ حتى أن مؤرخيها قالوا إن المدة بين ١٨٣٣ و١٨٤٢ هي عصرها الذهبي في عهد مُحَمَّد علي[1]. والفرق بين هذا العهد وعهدها السابق له أي منذ إنشائها إلى سنة ١٨٣٢ يتضح من نظرة إلى إحصاء لما أصدرته من المطبوعات في كل منهما:

| السنة | عدد مطبوعات المطبعة | السنة | عدد مطبوعات المطبعة |
|---|---|---|---|
| ١٨٢٢ | ١ | ١٨٢٨ | ١٠ |
| ١٨٢٣ | ٣ | ١٨٢٩ | ١ |
| ١٨٢٤ | ٦ | ١٨٣٠ | ٧ |
| ١٨٢٥ | ٩ | ١٨٣١ | ٧ |
| ١٨٢٦ | ١٢ | ١٨٣٢ | ٢ |
| ١٨٢٧ | ٦ | | |

فواضح من هذا الإحصاء لإنتاج العهد الأول أنه ليس هناك زيادة مطردة في الإنتاج وأن عدد مطبوعات المطبعة ما كان يزيد في سنة إلا ليقل قلة فاحشة في التي تليها. وليس هذا من دلائل التقدم والرقي اللذين لا مقياس لهما غير اطراد الزيادة في الإنتاج. ونحن لا يمكننا إزاء هذا التذبذب في المحصول إلا أن نقول إن المطبعة في هذا العهد الأول كانت في دور تجربة شأن بقية مشروعات الوالي.

---

(١) بيانكي – المجلة الأسيوية الفرنسية سنة ١٨٤٣: ج ٢، ص ٢٤.
جين – تاريخ الطباعة في مصر – المقالة الثانية، مجلة المجمع العلمي المصري: ج ٢ سنة ١٩٠٨ ص ٢٠٥ لاحظ الكاتبان ذلك الانتقال في حياة المطبعة بالنظر إلى مطبوعاتها ولكنهما لم يوردا أسباباً لذلك. وقد أوردنا الأسباب كما تراءت لنا في الفترة المتقدمة.

على أن التقدم والرقي يتضحان من الإحصاء التالي، وهو خاص بالعهد من سنة ١٨٣٣ إلى سنة ١٨٤٢

| السنة | عدد مطبوعات المطبعة | السنة | عدد مطبوعات المطبعة |
|---|---|---|---|
| ١٨٣٣ | ٨ | ١٨٣٨ | ١٦ |
| ١٨٣٤ | ٩ | ١٨٣٩ | ١٧ |
| ١٨٣٥ | ١٧ | ١٨٤٠ | ٢٥ |
| ١٨٣٦ | ١٨ | | ٢٦ (ومنها ٧ كتب طبع |
| ١٨٣٧ | ١٨ | ١٨٤١ | حجر) |
| ١٨٢٧ | ٦ | | |
| | | | ١٤ |
| | | ١٨٤٢ | |

وواضح من هذه الأرقام أن هناك زيادة مطردة في الإنتاج، وأن هناك أيضاً كثرة في عدد المطبوعات تطرد من سنة لأخرى. وهذا دليل مادي ملموس على الانتعاش الذي صادفته المطبعة في ذلك العهد. فمجموع ما أصدرته المطبعة في العهد الأول وهو إحدى عشرة سنة هو ٦٤ كتاباً. أما مجموع ذلك في العهد الثاني وهو عشر سنوات فقط فهو ١٦٨ كتاباً فإذا أضفنا إليها ١٣ كتاباً طبعت في هذا العهد ولكنها لم ترد في الإحصاء لأنها طبعت في تواريخ غير مؤكدة (إلا أن الثابت أنها طبعت جميعاً في سني ذلك العهد) كان مجموع ما أصدرته فيه هو ١٨١ كتاباً. ولهذا ما قلنا من أن العهد من سنة ١٨٣٣ إلى سنة ١٨٤٢ كان عهداً ذهبياً في تاريخ مطبعة بولاق.

ونحن نلمس أهمية هذا العهد في تاريخ المطبعة في اهتمام الباشا نفسه بها ورغبته في معرفة كل شيء عنها فقد أصدر أمراً في سنة ١٢٥١هـ (١٨٣٥) إلى ناظرها فاتح أفندي

يأمره فيه "بتحرير كشف ببيان الكتب الجاري طبعها وبعدد الملازم التي تنتهي يومياً والأنفار الشغالة التي تشتغل في طبعها مبيناً به العملة الشغالة بالمقاولة أو بالماهية مع بيان ماهيات المصححين لضرورة لزوم ذلك بطرفنا[1] ". فطلب الباشا لهذا البيان المفصل عن المطبعة وحالة العمل بها وما يشتغل فيها من الموظفين والعمال يظهرنا على الاهتمام الذي صادفته المطبعة في ذلك العهد. وهذا الأمر وما يتضمنه من الاهتمام لا نجد له مثيلاً في العهد السابق.

ونحن نلمس أيضاً انتعاش المطبعة في ذلك العهد بالموازنة بين ميزانية المطبعة في سنة ١٨٣٣ وميزانيتها في سنة ١٨٤٢ وهما حدا ذلك العهد:

| السنة | مصروفات المطبعة |
| --- | --- |
| ١٨٣٣ | ٣٥٠ كيساً (أي ١٧٥٠ جنيهاً) |
| ١٨٤٢ | ١١٩ قرش ١٣٨٦ كيساً (أي ٦٩٣١ جنيهاً) |

فمصروفات المطبعة في ميزانية الحكومة لسنة ١٨٣٣ بلغت ١٧٥٠ جنيهاً على حين أن مصروفاتها في ميزانية الحكومة لسنة ١٨٤٢ بلغت ٦٩٣١ جنيهاً و١١٩ قرشاً[2]. وقد كتب أمام هذا المبلغ في مفردات الميزانية هذه العبارة: "لزوم تشغيل المطبعة". وورد ضمن مفردات هذه الميزانية مبلغ ٧٨,٧٨٩ كيساً و١٩٩ قرشاً كتب أمامها "للماهيات" وهذا يظهرنا على أن المبلغ السابق ذكره أمام مصروفات المطبعة لم يكن إلا نفقاتها فقط من أثمان الورق والمداد ومستهلكات الآلات وما أشبه ذلك، أما مرتبات موظفيها وعمالها فتخرج عن هذا المبلغ وتدخل في باب "الماهيات". وهذا واضح في قوله الماهيات من غير تحديد مصلحة من المصالح مما يجعلها تشمل ماهيات جميع موظفي الحكومة بشكل عام، وأيضاً من عبارة "لزوم تشغيل المطبعة" وفيها عملية الطبع أظهر من مرتبات الموظفين. وعلى ذلك تكون مصروفات المطبعة في سنة ١٨٤٢ قد زادت إلى أربعة أمثال ما كانت عليه في سنة ١٨٣٣ وهذا هو أكبر دليل على بيان ما للعهد المصور بين هاتين السنتين من القيمة والأهمية في حياة

---

(١) أمر من محمد علي باشا إلى فاتح أفندي ناظر المطبعة في ١٥ صفر ١٢٥١ (٢ يونيه ١٨٣٥) دفاتر المعية تركي، دفتر رقم ٦٢، وثيقة رقم ٦٤١، محفوظات عابدين.

(٢) دفاتر قيد الأوامر العلية التركية، دفتر ٣٣٨، كراسات ملخصات الأوامر العلية، كراسة ٣٦، ص ٧٠٣ (محفوظات عابدين)

مطبعة بولاق.

ويتضح نشاط المطبعة في ذلك العهد أيضاً من أوصاف السياح وتقاريرهم عنها في ذلك العهد فكلهم يقررون أن المطبعة مطردة التقدم نشيطة الحياة وأن عمالها أكفاء على جانب عظيم من حذق الصناعة والتضلع في المهنة. ويزيد اللورد "لندساي **Lindsay**" الذي كتب في سنة ١٨٣٥ بأن يقول ما ترجمته: "وهناك شجار بين المطبعة والمخازن من نوع الشجار الذي بين المعدة والأعضاء ولا ينتظر أن ينتهي هذا الشجار إلا بعد رمضان".

ونحن لو نظرنا إلى الإحصاء السابق لمطبوعات بولاق للمسنا سبب هذا الشجار، فمطبوعات المطبعة زادت في سنة ١٨٣٥ إلى ضعف ما كانت عليه في السنة السابقة لها، فهي قد بلغت ١٧ كتاباً بعد تسعة كتب. ولا شك في أن هذه الزيادة الفجائية أزعجت مصلحة المهمات فنشأ الشجار الذي روى خبره الكاتب. ولكن يظهر من بقية الإحصاء أن المعدة تغلبت على الأعضاء وأن المطبعة انتصرت على المخازن واستمرت في إنتاجها الكبير.

وقد ولي المطبعة في عهديها السابقين (منذ إنشائها في سنة ١٨٢١ إلى سنة ١٨٣٢ ثم عهدها الذهبي من سنة ١٨٣٣ إلى سنة ١٨٤٢) عدد من النظار لا نشك في أن نجاحها وانتعاشها كان يرجع إلى حد كبير إلى نشاطهم وخبرتهم وحسن قيامهم بأعباء نظارة المطبعة. وهؤلاء النظار هم مع مدد نظارتهم كما يلي(١):

- نقولا المسابكي..... من إنشاء المطبعة في أوائل سنة ١٢٣٥هـ وأواخر ١٨٣١ إلى ٢٦ ذو الحجة ١٢٤٥ – ١٩ يونيه ١٨٣٠.
- عبد الكريم أفندي... من ٢٦ ذو الحجة ١٢٤٥ – ١٩ يونيه ١٨٣٠ إلى حوالي ربيع الأول ١٢٤٩ – حوالي يوليه ١٨٣٣.

---

(١) مرجعنا في هذه التواريخ هي القائمة التي حررها موظفو القلة التركي بدار المحفوظات في سنة ١٩٠٨ بناء على طلب مصلحة الأموال المقررة ثم ما ورد عن هؤلاء النظار في الوقائع المصرية والأوامر العلية. وقد تبين لي خطأ التواريخ الواردة في القائمة الأولى وهذا طبيعي لأن هؤلاء الموظفين كانت مهمتهم حساب معاشات الموظفين فكانوا يذكرون أمام كل ناظر مدة خدمته كلها مع أنه قضى معظمها في وظائف أخرى غير نظارة المطبعة. ولذا تداخلت التواريخ في القائمة بشكل مضلل. ولكني استطعت بمقارنة تواريخ القائمة بما ورد عن النظار في الوقائع والأوامر العلية أن أحدد المدة التي حددتها أمام كل ناظر متفقاً مع القائمة في نادر الأحوال ومختلفاً معها في أغلبها. وفي هذا البيان عني ذكر طريقتي في تحقيق كل تاريخ على حدة لأن هذا أمر يطول بنا شرحه.

- قاسم شاهد الكيلاني... من حوالي ربيع الأول سنة ١٢٤٩ – حوالي يوليه ١٨٣٣ إلى حوالي جمادى الثانية سنة ١٢٥١ – حوالي سبتمبر ١٨٣٥.
- فاتح طاغستاني.. من حوالي جمادى الثانية سنة ١٢٥١ – حوالي سبتمبر ١٨٣٥ إلى ١٢٥٦هـ – ١٨٤٠.
- حسين راتب... من سنة ١٢٥٦هـ – ١٨٤٠م ويستمر إلى ما بعد سنة ١٨٤٢ وهي نهاية العهد الذي نحن بصدده. فيظل ناظراً إلى ٢٨ رمضان ١٢٦٤ – ٢٧ أغسطس سنة ١٨٤٨

ينتهي دور الانتعاش هذا في تاريخ المطبعة في سنة ١٨٤٣ حين تبدأ تدخل في دور جديد من الصعب وصفه وتحديده فلا نقول دور اضمحلال بل نقول دور خمود وفتور.

ولم تكن المطبعة وحيدة في هذا الشأن الجديد من الخمود والفتور، بل كانت تسير فيه مع بقية مشروعات الباشا مدفوعة كلها بالظروف السياسية التي أحاطت بالوالي والولاية قبيل ذلك التاريخ.

إلى سنة ١٨٤٠ كان مُحَمَّد علي باشا تمام النجاح في مشروعاته على اختلاف أنواعها سواء كانت سياسية أو حربية أو اقتصادية أو إصلاحية. ولكن منذ تلك السنة ١٨٤٠ يبدأ الفشل يدب في تلك المشروعات بادئاً بالسياسية منها والحربية متمشياً منهما إلى الأنواع الأخرى. ففي يوليه سنة ١٨٤٠ تعقد معاهدة لندن بين الباب العالي والدول الأوربية العظمى (ما عدا فرنسا) على إخضاع مُحَمَّد علي ورده عن اجتياح أملاك السلطان في الشام، وفي ديسمبر من السنة نفسها يبدأ تقهقر الجيوش المصرية بعد أن تكبدت خسائر فادحة، وهكذا تفشل مشروعاته الحربية في أقل من رد الطرف.

ثم يبدأ الفشل السياسي فيخضع الوالي للباب العالي خضوعاً مطلقاً من غير قيد ولا شرط (يناير ١٨٤١). ثم يتوالى الفشل في عدد من الفرمانات التي حدت من سلطانه وقللت من خطر ولايته إلى حد كبير وألزمته بدفع الجزية للسلطان (فبراير ومارس وأبريل ويونيه سنة ١٨٤١).

وهكذا تم الفشل الحربي والسياسي عقب حملة الشام مباشرة وسرعان ما تسرب إلى بقية الميادين. ثم انتقل الفشل إلى المالية فإن نفقات الحرب كانت قد أرهقت الخزينة حتى كادت تخلو من المال، ثم توالى انتياب الكوارث لمرافق مصر حتى كاد الخراب يعم ربوعها ويأتي على ما بقي منها. ففي أكتوبر سنة ١٨٤٢ انتشر طاعون الماشية فحصد الأنعام حصداً ذريعاً.

وتبعه ارتفاع عظيم في فيضان النيل فحطم الجسور وأغرق القرى وخرب البلدان وفي سنة ١٨٤٣ وصل الجراد فاجتاح المزروعات وجعل الحقول قاعاً صفصفاً[١].

وقد تركت كل هذه المصائب البلاد في حالة مالية يرثى لها حتى أشفق الباشا من العاقبة وذهب يطوف في مديريات القطر لمباشرة الزراعة بعد أن فشل في ميداني السياسة والحرب. وفرض عدة ضرائب على المواد التي تدخل القاهرة وعلى المساكن والأرقاء[٢]. ولكن كل ذلك لم يجد نفعاً بل ازدادت الحالة سوءاً على سوء. فتأخرت رواتب الموظفين، فما كانوا يتقاضونها إلا نادراً[٣]. واستبدل موظفون مصريون بالموظفين الأجانب فكانوا أقل مرتبات منهم.

ومتى أصاب المالية خلل فإنه ينتشر إلى كل نواحي الحياة في البلد، لأن المالية منها بمثابة القلب من الجسم. وعلى ذلك سرعان ما انتقل الفشل من المالية إلى المشروعات الإصلاحية. فسرحت الجيوش واستخدمت بقيتها في الزراعة تحت إشراف ضباطها في شفالك نبروه ونشرت. وكما كان قيام الجيش سبباً في قيام بقية المشروعات الأخرى كالمصانع والمدارس فقد كان انحلاله سبباً أيضاً في انحلال تلك المشروعات. وقد اجتمع الباشوات إبراهيم وعباس وشريف[٤] في القلعة وأصدروا قراراً به مشروع لتنظيم المدارس من جديد على شكل يكون أكثر اقتصاداً في النفقات. وقد عرضوا هذا القرار على الباشا فلم يسعه إلا الموافقة[٥]. وقد ترتب على هذا القرار إلغاء كثير من المدارس وتقليل تلاميذ المدارس الأخرى، فمن ذلك مدرسة الطب التي كان عدد تلاميذها ٣٠٠ تلميذ قلل هذا العدد إلى ١٣٠ تلميذاً فقط[٦].

على أن مطبعة بولاق قد نجت في هذا القرار وخلصت من تلك الأزمة الشاملة، وقد يكون هذا دليلاً دامغاً على أهميتها وقيمتها. لم تقفل المطبعة ضمن ما أقفل، بل بقيت تعمل وتنتج وإن كانت قد تأثرت بالتيار السائد بعض التأثر، فقل إنتاجها بعض الشيء وقلت

---

(1 (Cauleroll, Egypt in the ????? XVIII. P. 199. Artin ???? du Dr. Purpa a M. Mold Vller Lettre Kaire, 28 Det, 1842, p. 82.

(٢) مجموعة خطابات الدكتور بيرون للمسيو مول السالفة الذكر.

الخطاب السادس – القاهرة في ٢٨ مارس سنة ١٨٤٢.

(٣) الخطاب الثالث من المجموعة المتقدمة ص ٦٠ – ثم تعليق يعقوب أرتين باشا على هذا الخطاب في مقدمة الكتاب ص ١٤.

(٤) شريف باشا هذا هو أحد أقرباء محمد علي الأقربين ومن أعز المخلصين له من الأصدقاء. وقد كان خاصاً كما عاماً للشام ثم اشتغل ناظراً لديوان المالية بعد الجلاء. (راجع بيتن Patun ج ٢ ص ١١٢)

(٥) هامون.. كتابه السابق، ج ١ ص ٥١٤.

(٦) مجموعة خطابات الدكتور بيرون السالفة الذكر. الخطاب الخامس بتاريخ القاهرة في ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٤١ ص ٦٨ من الكتاب.

أنواعه.. وعلى ذلك تدخل المطبعة في دور جديد من حياتها يستمر من سنة ١٨٤٣ إلى آخر عهد مُحَّد علي لم تكن فيه منتعشة انتعاشها في العهد السابق، ولم تكن فيه منعدمة النشاط بل كانت تؤدي حاجيات العهد بما بقي فيه من نشاط وحياة.

وليس عندنا قائمة مؤكدة بمطبوعات المطبعة في ذلك العهد الأخير حتى يمكننا أن نقدم إحصاء يبين إلى أي حد تأثرت المطبعة بالأزمات السالفة الذكر ويصور حياتها في ذلك العهد ولكنا نلمس مقدمات ذلك كله في عدد ما أصدرته المطبعة من الكتب في سنة ١٨٤٢ فقد كان ١٤ كتاباً بعد أن كانت في السنة السابقة لها (١٨٤١) ٢٦ كتاباً. ولا شك في أن هذا الانخفاض السريع في الإنتاج الذي قل إلى النصف كان راجعاً إلى نكبات سنة ١٨٤٠، فإذا أضفنا نكبات سنتي ١٨٤٢ و١٨٤٣ أمكننا أن نكون صورة واضحة عن حال المطبعة ومقدار إنتاجها في ذلك العهد: أواخر عهد مُحَّد علي.

على أن عندنا بعض النصوص المهمة التي تقوم مقام الإحصاء في إظهار حالة المطبعة، وهذه النصوص هي بعض أوصاف معاصرة كتبت عن المطبعة في ذلك العهد الذي نتكلم عنه، وهي تعطينا صورة واضحة صحيحة عن المطبعة في أواخر عهد مُحَّد علي، فمن ذلك وصف أعطاه المستر "بيتن **Paton**" كاتم السر الخاص لقنصل إنجلترا في مصر وهو "هدجس **Hodges**" حينئذ. ووصف هذا الكاتب مهم لأن إقامته في مصر ووصفه لأحوالها كانت في الأزمة التي أعقبت الجلاء عن الشام أي من سنة ١٨٣٩ إلى آخر عهد مُحَّد علي، وقد نبه الرجل إلى أن كتابته كلها قائمة على ملاحظاته الشخصية فلم يصف شيئاً لم يره رأي العين. قال الكاتب:

"لا يزال أدهم بك ناظراً لديوان المدارس. وديوانه في حالة مرضية إذا قيس بالمصانع ومؤسسات الباشا الأخرى التي ثبت فشلها سياسياً واقتصادياً. ومطبعة بولاق في نشاط متزايد والكتب المترجمة ككتاب منتسبكيو "نهوض الرومان واضمحلالهم، تعمل أبداً على تحطيم حماقات العرب وتدفعهم إلى التفكير[1] ".

فإذا أهملنا حماقة الكاتب في قوله "حماقات العرب" يعني المصريين فإن الوصف يظهرنا على أن المطبعة لم تمت ضمن ما مات من مشروعات الباشا في أواخر عهده بل بقيت تحيا حياة فيها نشاط وفيها إنتاج. ثم وصف آخر لسائح هو "أمبير **Ampere**" كتبه في سنة ١٨٤٧ أي في أشد أوقات الأزمة الداخلية يقول فيه:

---

(1 (Pabort star of the Egyption Reeobation Vol IJ p. 215.

"بالرغم مما أصاب مؤسسات القاهرة العلمية من الفشل فإنا لا ينبغي أن نحرم محمد علي فخر إنشائه لمؤسسة مهمة تساعد على نشر التعليم في مصر – أعني المطبعة الشرقية – التي أنشأها في بولاق والتي تعمل باستمرار... [1] "

فهذا الوصف كسابقه يثبت أن المطبعة في ذلك العهد الأخير – عهد الاضمحلال – لا تزال تعمل وتنتج. إلا أن إطلاق الوصف كما ورد في كلام الكاتب الأول "نشاط متزايد" أو في كلام الثاني "تعمل باستمرار" لا يعطينا الصورة الواضحة التي نريدها بل قد يكون مضللاً لنا. وعلى ذلك وجب أن نحدد هذا النشاط ونتبين لونه ومداه، ولذلك وجب أن نضيف إلى الوصفين السابقين وصفاً آخر أعطانا إياه الدكتور بيرون في أحد خطاباته للمسيو مول قال الدكتور:

"قل إقبال الملتزمين على طبع الكتب بمطبعة بولاق بل انعدم هذا الأمر من مدة والحكومة نفسها لا تطبع من الكتب في هذه المدة الأخيرة إلا عدداً قليلاً. وهي تقصر اهتمامها في هذه الناحية على الكتب التي تستعمل في المدارس على وجه الخصوص.... وابتداء من هذا العهد الأخير لم يعد يطبع من أي كتاب إلا أقل من ألف نسخة نظراً لسوء حالة المدارس وقلة عدد ما بها من التلاميذ. وقد اقتصرت مهمة مطبعة بولاق الآن على طبع هذه المطبوعات القليلة وما يلزم لمصالح الحكومة من السجلات".

وهذا الوصف الدقيق يحدد لنا نوع نشاط المطبعة ومقداره ويعطينا صورة صحيحة عن حالة مطبعة بولاق في أواخر عهد محمد علي فهي مفتوحة تعمل وتنتج إلا أن إنتاجها قل بنسبة ما قلت المدارس وقل عدد التلاميذ. وبطل طبع كتب الآداب وغيرها مما كان خارجاً عن حاجة المدارس لأن هذا النوع كان من الطبيعي أن يعتبر من الكماليات في وقت اشتدت فيه الأزمة المالية واضطربت فيه الأحوال العامة. فأصبح عمل المطبعة إصراً على الكتب المدرسية بقدر ما كانت حالة المدارس محتاجة إليه، أما كتب الآداب العربية أو التركية والفارسية فانقطع عهد طبعها بالمطبعة. وفي ذلك يقول الدكتور بيرون:

"إن طبع الكتب العربية والتركية والفارسية الأصلية في غاية الندرة والسبب في ذلك هو أنه يوجد الآن ثلاث مطابع في القسطنطينية ونفقات الطبع هناك أقل بكثير منها في بولاق. وعلى ذلك كثرت مطبوعات القسطنطينية وقد كانت الكتب في أول الأمر ترسل من مصر إلى القسطنطينية لتباع هناك أما الآن فقد تغير اتجاه هذه التجارة فأصبحت الكتب ترسل من

(1) Stolen Asset Recovery" A Good Practices Guied for Non -convictions Based Asset For feature & opicit, p.193.

القسطنطينية إلى مصر..... [1]".

وهذه العبارة تعطينا وجه اختلاف مهم بين المطبعة في عهدين من عهودها، في عهدها الذهبي من سنة **١٨٣٣** إلى سنة **١٨٤٢**، وفي العهد التالي له من سنة **١٨٤٣** إلى آخر عهد مُحَمَّد علي. فهي في الأول كثيرة النشاط متعددة نواحي الإنتاج تصدر فوق الكتب المدرسية المحلية كتباً أدبية أخرى تباع في القسطنطينية وغيرها من المدن كأزمير وسلونيك، بينما هي في الثاني قاصرة النشاط واحدة الإنتاج لا تصدر إلا الكتب المدرسية الضرورية. أما الكماليات من كتب الأدب فقد انقطع صدورها. وترتب على ذلك أن تحول تيار تجارة هذه الكتب، فبعد أن كانت في العهد الأول تصدر من مصر إلى القسطنطينية أصبحت في العهد الأخير تصدر من هذه إلى مصر.

تلك كانت حالة المطبعة في عهدها الثالث من عصر مُحَمَّد علي أعني في أواخر ذلك العصر من سنة **١٨٤٣** إلى أن تغرب شمسه. وخلاصة وصف تلك الحالة هي أنها كانت نشيطة نشيطة منتجة منتجة، ما في شك، إلا أن هذا النشاط والإنتاج قد قل وتحدد عن العهد السابق له بما كان يلائم حالة مصر العامة في ذلك العهد الأخير وما صادفها فيه من محن.

ونحن يمكننا أن نقول إن المطبعة انفردت بين منشآت مُحَمَّد علي بمكانة خاصة بها لم تنلها أي من تلك المنشآت. فهي في العهد الذي كانت فيه كل مؤسسة أخرى معلقة بين الحياة والموت توشك أن تحتضر بين آن وآخر كانت المطبعة حية تتمتع بحياة فيها إنتاج وفيها نشاط وليس أدل على ذلك من إيراد بيان بعدد موظفيها وعمالها في سنة **١٢٦٠**هـ **١٨٤٤**م وهي سنة متوسطة في العهد الذي نحن بصدده:

---

(١) نفس الخطاب السابق للدكتور بيرون: المجلة الآسيوية نفس العدد،١ ص ٢٢ و٢٣.,

| نوع الوظيفة أو العمل | عدد الموظفين والعمال | نوع الوظيفة أو العمل | عدد الموظفين والعمال |
|---|---|---|---|
| ناظر | ١ | رئيس مطبعة المصحف | ١ |
| معاون | ١ | موضبين | ٤ |
| ملاحظ | ١ | سباكين | ٧ |
| باشكاتب | ١ | مجلدين | ٣٧ |
| كتاب | ٥ | جدو الحي | ١ |
| مصححين تركي | ٢ | فريز أحرف | ١ |
| | ٢ | موظفي مطبعة الحجر | ٤ |
| مصححين عربي منهم باشمصحح | ٣ | جهادية (خفر) | ٨ |
| جميع حروف فارسي | ٣ | بربري | ٥ |
| طبيع فارسي | ٥ | أنفار | ٧ |
| جميع حروف عربي | ٢٤ | نجار | ١ |
| طباعين | ٣ | سقا ماء | ١ |
| برادين وحكاكين | ٣ | لم يذكر له وظيفة | ١ |
| رسيم | ٣ | المجموع(١) | ١٣٦ |
| مخزنجي | ١ | | |
| خطاط | | | |

فهذا القدر الكبير من الموظفين والعمال يبين أن المطبعة كانت في العهد الأخير من عصر مُحَمَّد علي قوية نشيطة وأن الأزمات المتلاحقة لم تؤثر فيها بالقدر الذي أثرت به في غيرها من المؤسسات والدور. ويبقى أن كل ما نالها هو أن إنتاجها قد قل واقتصر على نوع واحد

(١) عن جريدة استحقاقات مطبعة بولاق عن سنة ١٢٦٠هـ (١٨٤٤م) دفتر ١ مخزن المعاشات: دار المحفوظات المصرية بالقلعة.

من الكتب هو الكتب المدرسية ثم ما كان يلزم للحكومة من السجلات، ومع ذلك فلم يكن هذا بالشيء القليل.

أما عن نظارها في ذلك العهد الأخير فقد وليها ناظران أولهما حسين أفندي راتب الذي انتقل معها في العهد الذهبي السابق له والذي ولي نظارتها من سنة ١٢٥٦ (أي سنة ١٨٤٠) واستمر فيها إلى ١٨ رمضان سنة ١٢٦٤ (٢٧ أغسطس سنة ١٨٤٨) ثم وليها بعده علي بك جودت من ٢٢ شوال سنة ١٢٦٥ (٩ سبتمبر سنة ١٨٤٩) وظل ناظراً عليها إلى أواخر عهد سعيد باشا ٢٧ جمادى الآخر ١٢٧٧ (٨ يناير ١٨٦١)[1].

إلا أنه يجب أن نفهم أن المطبعة مهما مر بها من المحن في بعض عصورها، ومهما أصابها من فتور الحياة وقلة الإنتاج وضعف النشاط، فإنها كانت خيراً بكثير من غيرها من مطابع الشرق. ونكاد نكون على يقين بأنها كانت خيراً من كثير من مطابع الغرب أيضاً ولنضرب لذلك مثلاً بموازنة بين مطبعة بولاق ومطبعة الآستانة التي سبقتها بقرن من الزمان:

| السنة | عدد مطبوعات بولاق | عدد مطبوعات الأستانة | السنة | عدد مطبوعات بولاق | عدد مطبوعات الأستانة |
|---|---|---|---|---|---|
| ١٨٢٢ | ١ | ٤ | ١٨٢٧ | ٦ | ٤ |
| ١٨٢٣ | ٣ | – | ١٨٢٨ | ١٠ | ٧ |
| ١٨٢٤ | ٦ | ٣ | ١٨٢٩ | ١ | ٥ |
| ١٨٢٥ | ٩ | ٣ | ١٨٣٠ | ٧ | ٣ |
| ١٨٢٦ | ١٢ | – | المجموع | ٥٥ | ٢٩ |

وإنما اخترنا هذه السنوات لأن عندنا إحصاء مؤكداً بمطبوعات المطبعتين خلالها وواضح من هذه الموازنة أن إنتاج مطبعة بولاق يكاد يبلغ ضعف إنتاج مطبعة الآستانة في كل السنين

(١) دفاتر استحقاقات مطبعة بولاق في السنين ١٢٦٠ و١٢٦١ و١٢٦٢ و١٢٦٣ و١٢٦٤ و١٢٦٥هـ (١٨٤٤ – ١٨٤٩م) دفاتر رقم ١٣٥١٩ و١٣٥٤٣ – ٤٤ و١٣٥٦٨ – ٦٩ و١٣٥٨٩ – ٩٠ و١٣٦٢٢ – ٢٥ و١٣٦٥١ مخزن المعاشات، دار المحفوظات المصرية

التي تضمنها الإحصاء. ولا يقل إنتاجها إلا في سنتي ١٨٢٢ و١٨٢٩ وقد كانت الأولى فاتحة العمل بها. ونقلت المطبعة في الثانية فتعطلت بسبب هذا النقل.

فإذا علمنا أيضاً أن عدد مطبوعات بولاق في ١٩ سنة من ابتداء العمل بها (من ١٨٢٢ إلى ١٨٤١) يبلغ ٢٤٧ كتاباً، وأن عدد مطبوعات الآستانة في ١٠٣ سنة من إنشائها (من ١٧٢٨ إلى ١٨٣٠) يبلغ ٩٤ كتاباً فقط. وأن مطبعة الآستانة سابقة لمطبعة بولاق بقرن من الزمان. إذا علمنا كل هذا عرفنا مقدار ما صادف مطبعة بولاق المصرية من نجاح وازدهار.

## نظام الموظفين بالمطبعة

مر بنا أنواع الموظفين والعمال الذين كانوا يعملون بالمطبعة. ولقد كان هؤلاء الموظفون والعمال على نوعين: موظفون وعمال يعملون نظير مرتبات شهرية، وآخرون يعملون بالمقاولة. جاء في الوقائع المصرية، العدد رقم ٣٩٨ ما يأتي:

"رجلان من دار الطباعة أحدهما اسمه محمد شاهين والآخر يسمى حسانين خطاب قدما رقيماً لمجلس الجهادية مضمونه أنهما كان يطبعان الكتب بالمقاولة في مطبعة بولاق وحيث إنه الآن يطبع كتاب القاموس ولا يكتفيان بالمقاولة استدعيا بأن ترتب لهما شهرية مثل شهرية المشايخ الذين أخذوا من القصر العيني وأرسلوا إلى المطبعة المذكورة. فاستعلم من عبد الكريم أفندي الناظر على أمرهما فقال نعم إنهما كانا مستخدمين في طبع الكتب بالمقاولة وإنه الآن تعلقت إرادة أفندينا ولي النعم بطبع القاموس وإن صحفه أكبر من صحف سائر الكتب ولا تطبع بالمقاولة ويلزم أن ترتب لهما شهرية. فقال أهل المجلس حيث إن الأمر كما ذكر كان ترتيب شهرية لهما إلى أن يتم طبع الكتاب المذكور لازماً ولزم أن يحرر إعلام من طرف ناظر الجهادية إلى الناظر المومى إليه بأن يرتب لكل منهما مائة وعشرين قرشاً من ابتداء المحرم الحرام(١)".

فيؤخذ من هذا الخبر ما يأتي:

١- وجود موظفين وعمال كانوا يعملون بالمقاولة أي على قدر ما ينتجون وليس لهم مرتبات

---

(١) الوقائع المصرية العدد رقم ٣٩٨، الصادر في ٢٩ المحرم سنة ١٢٤٨ (٢٨ يونيه سنة ١٨٣٢) ص ٤٢.

مربوطة، وعلى ذلك فهم لا يعتبرون من موظفي المطبعة الدائمين.

٢- إن المقاولة كانت على أساس فئة معلومة للصفحة لا تتغير بحسب حجمها ولذلك لما كبرت الصفحات تظلم محمد شاهين وحسنين خطاب.

٣- إن أصحاب المرتبات الشهرية كانوا ممتازين ولذلك فضل الموظفان السابقان أن يعاملا بالمرتب الشهري حتى ولو بلغ مائة وعشرين قرشاً فقط وهو المرتب الذي ربطه لهما الأمر السابق.

ويظهر أن نظام المقاولة كان موجوداً في جميع الأعمال بالمطبعة كأعداد الورق والتجليد وغير ذلك. ورد في العدد ٤٢٦ من الوقائع المصرية:

"الموظفون الذين في مطبعة بولاق قدموا عرضاً لمجلس مشورة الجهادية مضمونه أنهم يعطون على توضيب كل ألف صحيفة من الكاغد[١] مائة نصف فضة وأنه بسبب كثرة الأشغال طلبوا أن يزاد لهم في أجرتهم فسئل عن كيفية ذلك عبد الكريم أفندي ناظر المطبعة فأجاب بأن أشغال الجدول تراكمت وزاد العمل على المرقومين وأنه يلزم أن يضم شيء إلى أجرتهم فقال أهل المجلس إنه قد علم أن المذكورين يعطون على كل ألف صحيفة مائة نصف فضة وتبين أن شغلهم الآن زاد على ما كان أولاً فينبغي أن يحرر إعلام من طرف ناظر الجهادية إلى عبد الكريم أفندي المومى إليه بأن يزيد لهم من تاريخ هذه الخلاصة عشرين نصف فضة ويشترط عليهم أن يجتهدوا في خدمتهم ولا يتركوا شغل يوم لما بعده[٢]".

ورد في العدد رقم ٤٤٢ من الوقائع:

"رجل اسمه جمعة من مجلدي دار الطباعة قدم عرضاً لمجلس مشورة الجهادية مضمونه أن الشيخ محمد الهراوي جاء بمائة وخمسين كتاباً من كتب التشريح ليجلدها وأنه جلدها وإلى الآن لم يعط أجرتها واستدعى بأن تصرف له من المحل الذي يكون صرفها منه فسئل عن هذه الكيفية كل من ناظر مطبعة بولاق وناظر اسبيطالية أبي زعبل والشيخ الهراوي فأجابوا بأن إنها هذا المجلد قرين صحة، وأن الكتب التي جلدها وزعت على تلاميذ الحكما الذين بالسفن

---

(١) "الكاغد": الورق.

(٢) الوقائع المصرية، العدد رقم ٤٢٦، الصادر في ١١ ربيع الآخر سنة ١٢٤٨ (٢٧ سبتمبر ١٨٣٢) ص ١٥٦.

والآلايات وأن جملة مقدار أجرتها اثنان وخمسون قرشاً وعشرون نصف فضة وأن صرفها من اللوازم فقال أهل المجلس بلزوم صرفها من المطبعة[1]".

وأمثال هذه الحالات كثير يبين أن نظام العمل على أساس المقاولة كان معمولاً به وأن الأجرة المحددة كانت قليلة وكانت دائماً موضع تظلم أولاً لقلتها وثانياً لعدم انتظام أدائها للموظفين نظراً لأنها لم يكن لها ضمان المرتبات.

أما موظفو المطبعة وعمالها فقد كانوا دائماً يؤخذون من طلبة الأزهر، إذ كان يشترط فيهم جميعاً إجادة القراءة والكتابة. أما المصححون فقد كانوا ممن تقدموا في الدراسة ومنهم من كانوا من كبار أدباء ذلك العصر، أما عمال صف الحروف ومن في مرتبتهم فقد كانوا من الطلبة. ولقد ظهر في النهاية أن الطلبة القادمين من الأزهر لا يجيدون القراءة والكتابة وأنهم لا يصلحون حتى لتمييز الحروف فتقرر أن يؤخذ هؤلاء من مدرسة قصر العيني التجهيزية.

ورد في العدد رقم ٣٧٣ من الوقائع المصرية أن "دار الطباعة محتاجة من أجل الملازم إلى عشرين رجلاً قارئين كاتبين واستقر الرأي على أن يرسلوا إليها من طرف حضرة شيخ الجامع الأزهر.. ورؤي أن يرسلهم الشيخ إلى مدرسة قصر العيني ومن هناك يرسلوا إلى المطبعة[2]". وبعد خمسة عشر يوماً من صدور هذا القرار لم يرسل شيخ الأزهر الرجال المطلوبين من تلاميذه ولعله وجد صعوبة في أن يجد عشرين طالباً يحسنون القراءة والكتابة ليرسلهم فتقرر "استعجال شيخ الأزهر في إرسال العشرين غلاماً وتقرر بأن من يرسلون من الأزهر لا يصلحون وعلى ذلك تقرر إرسالهم من تلاميذ مدرسة قصر العيني وكتب إلى أيوب أفندي ناظر قصر العيني بذلك على أن يلحق العشرين الذين يرسلهم شيخ الأزهر بدلهم بالمدرسة إلى أن يتعلموا[3]".

ويظهر أن مدرسة قصر العيني لم تستطع توفير هؤلاء العشرين من طلبتها نظراً لكثرة ما كان مطلوباً منها للمدارس الخصوصية المختلفة فتقرر أن "يكتب إلى ناظر قصر العيني بأن يختار من ذكر (العشرين غلاماً) من أصحاب العلل الباقين لديه من التفتيش السابق بشرط

(١) الوقائع المصرية، العدد رقم ٤٤٢ الصادر في ٢١ جمادى الأولى سنة ١٢٤٨ (١٦ أكتوبر سنة ١٨٣٢) ص ٢١٨.

(٢) الوقائع المصرية، العدد ٣٧٣ الصادر في ١٧ ذي القعدة سنة ١٢٤٧ (١٨ أبريل سنة ١٨٣٢).

(٣) الوقائع المصرية، العدد ٣٧٨ الصادر في سلخ ذي القعدة سنة ١٢٤٧ (أول مايو سنة ١٨٣٢).

كونهم ماهرين في القراءة والكتابة صالحين لذلك ما أمكن ويرسلهم إلى مطبعة بولاق[1]".

ولقد شارك موظفو المطبعة وعمالها غيرهم في بعض الامتيازات فكانوا معفيين من ضريبة الفردة فقد تقرر في المجلس العالي "أن يطلب من مأمور أشغال المحروسة عدم مطالبة الأنفار المستخدمين في دار الطباعة بمال الفردة حيث إن بعضهم من المجاورين وبعضهم من مدرسة قصر العيني ومن الجهادية وإن منسوبين الجهات المذكورة غير مكلفين بأداء مال الفردة[2]".

وكما كان لهم مثل هذه الامتيازات فقد كانوا يحاسبون حساباً عسيراً على كل إهمال حتى لقد "أجرى اللازم" مع بعضهم لأنه تأخر في تبليغ الديوان عن عجز ظهر بعهدته وإن كان قد ثبت براءته من الاختلاس. وكانوا يطالبون بدفع ثمن كل ما ينقص مما في عهدتهم بسبب تقصيرهم أو قلة ذمتهم. كتب ديوان المدارس إلى ناظر المطبعة يقول:

"فهمنا ما أوضحه عبد الرحمن أفندي رئيس مطبعة المصحف الشريف سابق وتظلمه من دفع مبلغ السبعمائة غرش وكسور العجز وما توضح بشر حكم المسطر باطنه المؤرخ غاية صفر سنة ٦١ وروده في ٣ الحاضر. والحال في كون المبلغ المذكور عجز الأشياء التي كانت عهدته وكان واجباً عليه المحافظة عليها فلزم ضرورة تحصيل المبلغ منه وسداده في متأخرات المطبعة ولأجل الإفادة لزم شرح هذا[3]".

وكانت حكومة محمد علي لا تضن على عمال المطبعة وموظفيها بالدواب التي يركبونها ليذهبوا من منازلهم إلى المطبعة أو يعودوا منها وكانت تصرف لهم غذاء الدواب من طرف الميري:

"رجل مستخدم بمطبعة بولاق اسمه إبراهيم البغدادي قدم عرضاً لمجلس مشورة الجهادية مضمونه أن بيته في سوق السلاح وأن مشيه على رجله كل يوم ذهاباً وإياباً فيه مشقة عليه واستدعى بأن يعطى دابة بعليقها من جانب الميري ليؤدي خدمته المأمور بها على الوجه اللائق

---

(١) الوقائع المصرية، العدد ٤٣٥ الصادر في ٥ جمادى الأولى سنة ١٢٤٨ (٣٠ سبتمبر سنة ١٨٣٢) ص ١٩٢.

(٢) دفاتر ديوان خديوي – تركي؛ دفتر رقم ٧٦٦؛ وثيقة رقم ١٧٦؛ ص ٧٥؛ من المجلس العالي إلى الديوان الخديوي في ٢٣ رمضان سنة ١٢٤٥ (١٨ مارس سنة ١٨٣٠)، محفوظات عابدين.

(٣) صادر الفروع بديوان المدارس؛ دفتر رقم ١١، ص ٣٠٤٥؛ وثيقة رقم ٤٥٦؛ إلى دار الطباعة في ٧ ربيع أول سنة ١٢٦١ (١٦ مارس سنة ١٨٤٥) محفوظات عابدين.

فقال أهل المجلس ينبغي أن يحرر إعلام من حضرة بيك أفندي الناظر إلى ناظر السواق بأن يعطى الرجل المرقوم دابة من جانب الميري ليحسن رؤية أشغاله في وقتها وإعلام إلى أدهم بك ناظر المهمات الحربية عموماً بأن يعطيه عليق الدابة المذكورة[1]".

وكانت هذه الدواب تعاد إلى الحكومة عند ترك خدمة المطبعة، ومن غريب ما حدث في هذا الباب أن ديوان المواشي تنبه إلى أن عبد الكريم أفندي ناظر مطبعة بولاق كان قد تسلم حماراً ولم يرده عندما ترك نظارة المطبعة في سنة ١٨٣٣ وكان تنبه ديوان المواشي إلى ذلك في سنة ١٨٤٥ أي بعد اثنتي عشرة سنة من ترك الرجل خدمة الحكومة، فأخذ يبحث عنه وصدر خطاب من ديوان المدارس إلى المطبعة جاء فيه:

"من بعد اطلاعكم على هذا الجواب الوارد من ناظر المواشي المؤرخ في ٢٢ ربيع الأول سنة ٦١ تفيدوا عن عبد الكريم أفندي ناظر المطبعة سابق مقيم بأي جهة. وإذا كان توفا وله أولاد مقيمين بأي جهة وهل له أقارب أو لا لأجل بورود الإفادة منكم يتحرر لديوان المواشي[2]".

وانتهى عصر مُحَمَّد علي باشا وكانت المطبعة قد قاومت المحن التي اختفى أمامها معظم منشآته الصناعية وغير الصناعية. فتسلمها خلفاؤه ضمن ما تسلموه من تراث جدهم، وفي الفصل القادم نرى ماذا جرى لهذه المؤسسة العظيمة على يد هؤلاء الخلفاء.

---

(١) الوقائع المصرية، العدد ٤٤٦ – الصادر في غرة جمادى الأولى سنة ١٢٤٨ (٢٦ سبتمبر سنة ١٨٣٢).

(٢) صادر الفروع بديوان المدارس، دفتر ١١، وثيقة رقم ٥٣٥، من الديوان إلى دار الطباعة في ٢٥ ربيع الأول سنة ١٢٦١ (٤ أبريل سنة ١٨٤٥) محفوظات عابدين.

وبعد البحث والتحري ظهر أن عبد الكريم أفندي كان قد اشتغل بصناعة الساعات بعد ترك المطبعة وأنه يدير محلاً لهذه الصناعة في سيدنا الحسين وقد كتب بذلك لديوان المدارس.

## الفصل التاسع

# مطبعة بولاق تتحول إلى مطبعة خاصة

### مطبعة عبد الرحمن رشدي ببولاق

#### فتور النشاط بالمطبعة

تولى عباس الأول ولاية مصر وكان لا يزال كثير من منشآت جده ومؤسساته موجودة تؤدي وظيفتها في الحياة المصرية. وكان عباس قد رأى بعيني رأسه مشروعات جده وما آل إليه أكثرها، وحارب عباس بجانب إبراهيم في الشام ورأى كل ما انطوت عليه تلك الحملة، ثم رأى فشلها في النهاية وما ترتب على فشلها من ارتطام سياسة مُحَمَّد علي كلها. فأخذ يقيس كل شيء بعبارته المشهورة "ينفع أو لا ينفع". وقد دخلت معظم المشروعات في طائفة ما لا ينفع لا لشيء إلا لأنها كانت تحتاج إلى إنفاق المال. وقد ترتب على ذلك أن سرح الجيش وأغلق ما بقي من المصانع وألغي جميع المدارس ولم يبق إلا مدرسة واحدة سماها "الأورطة المفروزة" وكانت مدرسة عسكرية وجعلها بالخانقاه[1].

إلا أن مطبعة بولاق شذت عن كل ما سبق من الدور والمؤسسات فإنها بقيت مفتوحة تعمل طول عهد عباس من غير انقطاع. ودفاتر موظفيها في عهده المحفوظة بدار المحفوظات المصرية[2] تثبت أن نشاطها لم ينقطع طوال ذلك العهد. وقد طبع فيها في عهده بعض الكتب القيمة منها "مقامات الحريري"، و"المستطرف" وقد طبعهما الشيخ التونسي على نفقته في مطبعة بولاق. ثم خطط المقريزي في جزئين وحاشية القسطلاني في الحديث[3]. ولا شك في أن هذه الكتب الأربعة من أقوم وأهم الكتب التي أصدرتها المطبعة في مختلف عصورها (انظر شكل ١١).

على أنه يجب ألا نطلق صفتي العمل والنشاط على المطبعة في عهد عباس الأول، بل يجب أن نقيدهما بما كان سائداً في العصر كله من بطء ونكوص. يجب أن نعرف أنهما عمل

---

(١) الخطط التوفيقية لعلي باشا مبارك: ج ١٤ ص ١٢٦، في كلامه عن بلدة "القنيات".

(٢) دفاتر استحقاقات مطبعة بولاق عن السنوات من ١٢٦٥ – ١٢٧٠هـ (١٨٤٩ – ١٨٥٤م) مخزن المعاشات، دار المحفوظات بالقلعة.

(3 (Yavoub Artin €, lettrrs du Dr. Person o M. Mold XIIeme Lettre, Alexandrie 19 Jamier, 1854, pp. 107-108.

ونشاط يناسبان عهد عباس الذي لم يكن إلا فترة تريث بعد القفزة التي حدثت في الحياة المصرية على يد جده. ولذلك كان نشاط المطبعة مقتصراً على ما تحتاجه المدارس القليلة جداً التي بقيت، ثم على ما كانت مصالح الحكومة في حاجة إليه من السجلات والدفاتر والطوابع، أما كتب الأدب وما شاكلها فبالأحرى أن لا تجد مجالاً في عهد عباس بعد أن لم تجد هذا المجال في أواخر عهد محمد علي. ولذا كان أكثر ما طبع منها على نفقة ملتزمين مثل مقامات الحريري والمستطرف وخطط المقريزي وحاشية القسطلاني، وأقلها على نفقة الحكومة.

وليس أدل على قلة عناية عباس بمطبعة بولاق من أنها بقيت بغير ناظر مدة السنة الأولى من حكمه بالرغم من إلحاح مدير المدارس عليه في أمر تعيين ناظر، فقد توفي حسين راتب آخر نظار مطبعة بولاق في عصر محمد علي في أواخر أغسطس سنة ١٨٤٨ أي قبل تولية عباس بثلاثة أشهر، فلما استقر الأمر له كتب إليه مدير المدارس يقول:

"بما إن حسين أفندي ناظر المطبعة توفي العام الماضي فقد أصبحت إدارة شئونها مفوضة إلى وكيل. ولكنها لما كانت محتاجة إلى ناظر خبير بالأمور يكون مسئولاً عن خيرها وشرها، وكان ساعي أفندي المستخدم بالمطبعة منذ أمد بعيد حائزاً رتبة الصاغقول أغا بفضل خبرته ونشاطه فيلتمس مدير المدارس تعيينه ناظراً للمطبعة برتبة البكباشي[1].

ولكن عباسًا لم يجب مدير المدارس إلى ما طلب إذ ألحق بهذه الوثيقة في الدفتر شرح رقم ١ جاء فيه: "قد رؤى تأجيل هذه المسألة حتى يشرف مولانا عائدًا". ولما عاد عباس فصل في الموضوع بأن فصل ساعي أفندي من الخدمة مع أنه كان من أكفأ رجال المطبعة في عصر جده، وكتب على الوثيقة شرح آخر رقم ٢ جاء فيه: "ليس لهذه الإفادة جواب إذ فصل الأفندي المشار إليه"[2].

وبعد ذلك بما يزيد على اثنى عشر شهرًا عين علي جودت ناظرًا لمطبعة بولاق في ٩ سبتمبر سنة ١٨٤٩[3] وبقي متوليًا نظارتها بقية عهد عباس وصدرا من عهد سعيد.

وبدأ عهد سعيد، وكان سعيد على عكس عباس مستنيرًا إلا أن سياسته نحو العلم والمعرفة لم تكن تختلف كثيرًا عن سياسة سلفه؛ فهو مثله لا يرى لنشر المعرفة ضرورة، إذ كان

(١) دفتر رقم ٤٦٥ معية تركي، ص ٤٥، وثيقة رقم ٤٨٨، من مدير المدارس إلى المعية السنية في ٥ صفر سنة ١٢٦٥ (٣١ ديسمبر سنة ١٨٤٨)، محفوظات عابدين.

(٢) دفتر رقم ٤٦٥ معية تركي، ص ٤٥ وثيقة رقم ٤٨٨، من مدير المدارس أو المعية السنية في ٥ صفر سنة ١٢٦٥ (٣١ ديسمبر سنة ١٨٤٨)، محفوظات عابدين.

(٣) دفاتر استحقاقات مطبعة بولاق، دفتر سنة ١٢٦٥هـ، دار المحفوظات المصرية بالقلعة.

نشرها بين الناس يجعل حكمهم أمرًا عسيرًا. ومع ذلك فقد كان له هوى في الجيش لزعمه أنه على علم بفن الحرب.

ولهذا السبب سارت المطبعة في أوائل عهد سعيد كما كانت تسير في عهد عباس– تعمل في نشاط محدود قاصر لا يعدو سجلات الحكومة وبعض الكتب القليلة التي كانت تلزم للمدارس القليلة الباقية، مضافًا إلى ذلك بعض تعليمات الجيش وكتب الفن الحربي، أما الكتب العلمية فلم تكن تطبع على نفقة الحكومة، فما كان يطبع منها إلا ما كان طبعه على نفقة ملتزم. مثال ذلك. كتاب "إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم" تفسير الإمام أبو السعود مُحَمَّد بن العمادي وكان طبعه في سنة ١٢٧٥هـ (١٨٥٨م) وهو كتاب ضخم يقع في جزئين أولهما يحتوي على ٧٩٨ صحيفة والثاني على ٦٩٨ صحيفة، وقد طبع على نفقة كل من الحاج عبد الرحمن حافظ وإسماعيل أفندي حقي، ومثل "كتاب الفتاوى الهندية" وهو ستة أجزاء وطبع في سنة ١٢٧٦هـ (١٨٥٩م) على نفقة أحمد بك نظمي كتابجي الوالي.

## مشروع على بك جودت لتنظيم المطبعة

وفي ٢٠ أغسطس سنة ١٨٦٠ قرر سعيد باشا أن يطبع في مطبعة بولاق بعض الكتب على نفقة الحكومة وأرسلت المعية إلى علي بك جودت ناظر المطبعة تقول بأنه "سترسل من ديوان المحافظة إلى المطبعة الكتب النافعة التي انتخبت لتطبع بظل الحضرة الفخيمة الخديوية ناشرة المعارف وهي ما بين العشرين إلى الثلاثين كتابًا[١] ". وجاء في خطاب المعية إلى الناظر "إن الحضرة الفخيمة الخديوية تأمر بان يقدم لها كشف بالمقدار الصحيح الذي تحتاج إليه المطبعة من العمال زيادة على ما هو موجود فيها اليوم. من حيث أن مطلوب الجناب العالي المصحوب بالعناية أن تكون المطبعة على أحسن نظام ومقارنة للتحسين التام[٢] ".

وقد انتهز علي بك جودت هذه الفرصة ووضع تقريراً ضافياً اقترح فيه تنظيم المطبعة على أسس جديدة. ويبدو من تقريره أن المطبعة كانت حينئذ في حالة سيئة جداً إذ كانت آلاتها محطمة لا تصلح للعمل، وحروفها مكدودة لا تصلح للطبع، وعمالها في حالة من الغبن تمنعهم من أي إنتاج. كما يؤخذ من التقرير أن النظم التي كانت تسير عليها المطبعة كانت عتيقة لم يدخل عليها أي تعديل منذ ثلاثين أو أربعين سنة، أي أنها كانت نفس النظم التي بدأت بها المطبعة في عصر مُحَمَّد علي. وقد استغرق وضع هذا التنظيم وكتابة التقرير شهراً تقريباً

---

(١) من علي بك جودت ناظر المطبعة إلى المعية في ٢٤ صفر سنة ١٢٧٧هـ (٢٠ أغسطس سنة ١٨٦٠م) محفظة رقم ٢٦ معية تركي، وثيقة رقم ١٤٢، محفوظات عابدين.

(٢) نفس الوثيقة.

فقد تسلم الناظر خطاب المعية في ٢٠ أغسطس وأرسل التقرير في ٢٥ سبتمبر سنة ١٨٦٠.

تناول التقرير آلات الطبع فبين أن ما كان موجوداً منها ينقسم قسمين: قسم قليل العدد من آلات الطبع كان قد جلب من أوربا قبل ذلك بمدة تتراوح بين ثلاثين وأربعين سنة، وهي من غير شك الآلات الخمس التي كانت قد اشتريت من أوربا في سنة ١٨٣٠[١].

وقد وصفها التقرير بأنها "قد عتقت وتكسرت وخربت ومع أنه صار ترميمها في معمل العمليات فإنها لا تصلح للاستعمال بل هي باقية على حالتها الأولى[٢] ". وقسم آخر قليل العديد أيضاً كان قد صنع في مصر، ولم يذكر التقرير تاريخ صنعه، ولكن يغلب على الظن أن ذلك كان في أواخر عهد محمد علي وقد وصف التقرير هذا النوع بأنه "تبين أنه غير موافق لعمل الأعمال الدقيقة فلم يمكن استعماله[٣] ". واقترح التقرير شراء خمس آلات جديدة من أوربا. ثلاث آلات "لورق جاير" وآلتين اثنتين "للورق التخين[٤]".

وتكلم التقرير عن حروف الطبع فقال إن العادة جرت بإعادة سبك الحروف كل أربع سنوات أو خمس سنوات، وأن الحروف التي كانت موجودة تبلغ عشرة صناديق "وهي الآن عتيقة ورثة جداً". وقد مضت عليها المدة المقررة لاستعمالها وفات أوان تجديدها. واقترح الناظر في تقريره أن يسبك اثنا عشر صندوقاً من الحروف على أن يكون "سبك وصوغ حروف تلك الصناديق في المطبعة وفقاً للعادة القديمة[٥]".

وتناول التقرير موظفي المطبعة وعمالها من حيث العدد ومن حيث المرتبات والأجور فبين أنهم قليلون لا يمكن أن يفوا بحاجة العمل واقترح زيادة ما كانوا يتقاضونه من المرتبات والأجور. إذ "أن العمال الذين تدور الأشغال وسرعتها عليهم ماهياتهم قليلة بالنسبة لأشغالهم الدقيقة لاسيما أن بعضاً منهم ماهيته مائة وخمسون وبعضاً منهم ماهيته مائة وستون قرشاً ومساكنهم في مصر وإمبابة فهم مضطرون لأن يأتوا صباحاً إلى المطبعة ويعودوا منها مساء إلى بيوتهم[٦]". ولذا اقترح الناظر "علاوة مقدار جزئي من العواطف العلية على الأجور التي

---

(١) راجع الفصل الرابع من هذا الكتاب، ص ٤.

(٢) "ترتيب مخصوص تنظيم مطبعة بولاق" رفعه علي بك جودت إلى الميعة في ١٠ ربيع الأول سنة ١٢٧٧هـ (٢٥ سبتمبر سنة ١٨٦٠) محفظة رقم ٢٧ معية تركي، وثيقة رقم ١٨٨، محفوظات عابدين.

(٣) نفس الوثيقة.

(٤) نفس الوثيقة.

(٥) نفس الوثيقة (انظر شكل ١٢).

(٦) خطاب علي بك جودت إلى المعية بتاريخ ٢٤ صفر سنة ١٢٧٧هـ، المتقدم الذكر.

يتقاضاها بعض العمال وأرباب الماهيات الذين هم في حالة اضطرار بالنظر لكون أشغال أولئك المساكين دقيقة. فإن كان يوافق ذلك الضم رأي عدالة حضرة ولي النعم فإنه يكون سبباً لزيادة نشاطهم وتنمية رغبتهم وداعياً لحصول الرواج والمحسنات المرغوب فيها وبروز المطبعة المذكورة من الآن فصاعداً بالحسن التام واكتسابها مزيد الانتظام على الدوام[١]".

وبدأ التقرير في تفصيل ما أجمل بطائفة المصححين[٢]، فذكر أنه كان في المطبعة فوجان أو فرقتان من المصححين يشتملان على خمسة من المصححين، على رأس الفوج الأول الشيخ محمد قطة ويعاونه الشيخ محمد حسن العدوي، وعلى رأس الفوج الثاني الشيخ محمد الصباغ ويعاونه الشيخ أحمد المرصفي، ثم الشيخ محمد نصر ولم يبين التقرير إلى أي الفوجين كان ينتمي. وقد اقترح التقرير تأليف ثلاثة أفواج من المصححين، ويرأس الفوج الأول الشيخ محمد قطة ويرفع مرتبه من سبعة جنيهات ونصف إلى عشرة جنيهات وتكون له رئاسة المصححين جميعاً من الأفواج الثلاثة، ويعاونه في الفوج الأول الشيخ محمد حسن العدوي بوظيفة مصحح ثان ويرفع مرتبه من جنيه ونصف إلى ثلاثة جنيهات. والشيخ أحمد العدوي بوظيفة مساعد وهو "مستجد" بمرتب قدره جنيهان ونصف. ويرأس الفوج الثاني الشيخ محمد الصباغ ويرفع مرتبه من ثلاثة جنيهات إلى ستة جنيهات ويعاونه الشيخ محمد نصر المصحح الثاني ويرفع مرتبه من جنيه ونصف إلى ثلاثة جنيهات، والشيخ محمد عياط المساعد وهو مستجد بمرتب جنيهين ونصف. ويرأس الفوج الثالث الشيخ أحمد المرصفي ويرفع مرتبه من ثلاثة جنيهات إلى ستة جنيهات، ويعاونه الشيخ محمد الشحات المصحح الثاني والشيخ إسماعيل عبد الله المساعد "وكلاهما مستجدان" الأول بمرتب ثلاثة جنيهات والثاني بمرتب جنيهين ونصف[٣].

ثم تكلم التقرير عن طبقة الرسامين الذين يحفرون رسوم الكتب على الحجر. وتبعاً لما جاء في التقرير كان بالمطبعة ثلاثة رسامين، "اثنان منهم ما أمكنهما أن يتفوقا في صنعة الرسم على الحجر وقد رفتا من العمل في الترتيب الذي عمل في المرة السابقة". والثالث لا يستطيع أن يقوم بمفرده برسم أشكال كتب القوانين العسكرية ورسومها على الحجر. وقد جاء في

---

(١) خطاب علي بك جودت إلى المعية بتاريخ ٤ صفر سنة ١٢٧٧هـ المتقدم الذكر.

(٢) لم يكن ما جاء في التقرير خاصاً بالمصححين واضحاً لدى ناظر المالية الذي أحيل التقرير عليه ليبدي رأيه فيه، ولذا اضطر علي بك جودت إلى أن يرسل "كشفاً آخر" يوضح فيه هذه المسألة. ونحن لم نعثر على هذا البيان الآخر ولكنا عرفنا ما جاء به من ملاحظات ناظر المالية على تقرير ناظر المطبعة وهذه الوثيقة ستأتي الإشارة إليها بعد قليل.

(٣) من أحمد رشيد ناظر ديوان المالية إلى المعية السنية في ٢٢ شعبان سنة ١٢٧٧ – (٤ مارس سنة ١٨٦١م) نمرة ٣٦، محفظة رقم ٢٧ معية تركي، وثيقة رقم ١٨٨ محفوظات عابدين.

التقرير "أن الرسم على الحجر ليس هو كالرسم على الورق بل هو مقدرة أخرى" ووجود أمثال هؤلاء الرسامين نادر. واقترح التقرير تعيين أمين أفندي الذي كان يعمل مع محمود بك الفلكي إذ "له مقدرة زائدة في صنعة الرسم على الحجر فهو صالح جداً لأشغال المطبعة ومحمود بك غير محتاج لأشغال الرسم على الحجر[١]".

وتعرض التقرير بعد ذلك لتسعة من موظفي المطبعة بالإضافة إلى المصححين ودافع بحرارة عن رفع مرتباتهم إذ أن "كل واحد قائم بشغل مختص به ومرتباتهم الشهرية هي على حسب أشغالهم فاستحقاقاتهم ليست من قبيل المصروفات الهالكة للميري، وأيضاً فإن أمثال هؤلاء ومن هم أدنى منهم من أصحاب الصناعات في المطابع البرانية يشتغلون بأكثر من هذه الأجرة... ومراحم الجناب العالي العلية مبذولة للمساواة.. وهؤلاء الأشخاص على كل حال لائقون لنيل المراحم والمكارم العالية وفائقون على أقرانهم في العمل[٢]".

واقترح الناظر في تقريره رفع مرتباتهم، وقد بلغ مجموع ما اقترحه من الإضافات على مرتباتهم ومرتبات أربعة من المصححين خمسة عشر جنيهاً وواحداً وأربعين قرشاً وخمسة وعشرين بارة في الشهر. وقد كان من بينهم حسين أفندي حسني مساعد المصحح التركي ومقابل الوقائع وكان مرتبه ٥٩١ قرشاً و٢٠ بارة واقترح رفعه إلى ٧٥٠ قرشاً[٣]، وكان هذا بعد أن قضى حسين حسني في المطبعة عشر سنوات، وقد تولى نظارة المطبعة مرتين فيما بعد وتركها نهائياً في سنة ١٨٨٦م وقد منح لقب الباشوية وبلغ مرتبه ستين جنيهاً[٤].

وتكلم التقرير عن أجور الطبع وبدأ بأجور طبع الكتب. وقد كان النظام الموجود حينئذ وفئات الأجورهي نفس ما كان متبعاً في عهد مُحَمَّد علي[٥]. وقد كانت أجرة طبع الكتب الحكومية أقل بكثير من أجرة طبع كتب الملتزمين. وهي في الحالتين كما يلي:

---

(١) "ترتيب بخصوص تنظيم مطبعة بولاق" رفعه علي بك جودت إلى المعية في ١٠ ربيع الأول سنة ١٢٧٧، سبقت الإشارة إليه.

(٢) نفس الوثيقة.

(٣) نفس الوثيقة.

(٤) انظر جريدة استحقاقات مطبعة بولاق عن سنة ١٨٨٦، دار المحفوظات العمومية بالقلعة.

(٥) ذكرنا في الفصل الثامن أن نظام المقاولة كان متبعاً في المطبعة في عهد مُحَمَّد علي وإن كنا لم نعثر في وثائق ذلك العهد على وصفه أو تحديد أجوره. وهذه الوثيقة تصور هذا النظام كما كان موجود=اً في عصر مُحَمَّد علي.

أجرة طبع الكتب التي تطبع لحساب الملتزمين[١]

| | بارة | قرش |
|---|---|---|
| ألف ورقة لأربعمائة نسخة | – | ٤٥ |
| ألف ورقة لخمسمائة نسخة | ٢٠ | ٣٢ |
| ألف ورقة لستمائة نسخة | – | ٣٢ |
| ألف ورقة لثمانمائة أو ألف أو أكثر من النسخ | – | ٢٥ |

أجرة طبع الكتب التي تطبع لحساب الحكومة[٢]

| | بارة | قرش |
|---|---|---|
| من ورقة واحدة إلى مائة ورقة | ٢٠ | ٠٢ |
| من مائة ورقة إلى ألف ورقة | – | ١٦ |

وقد ورد في التقرير تعليقاً على قلة أجور طبع كتب الحكومة أن "هذا الحال باعث لانكسار بالهم ولكسلهم (أي العمال) نوعاً ما. ومن حيث أنهم شكوا من ذلك عدة مرات فإنه يلزم ضم شيء إلى أجورهم الميرية حتى لا يمدوا أعينهم إلى الأشغال خارج المطبعة"، واقترح التقرير توحيد الأجور في الحالتين[٣].

ثم تناول التقرير أجور طبع الدفاتر والسراكي والأوراد وكلها تطبع لحساب الحكومة، وهي كما يلي:

أجور طبع الدفاتر والسراكي والأوراد

| | بارة | قروش |
|---|---|---|
| دفتر مكون من ألف ورقة | ٣٠ | ٨ |
| سركي مكون من ألف ورقة | ١٥ | ٤ |
| ألف ورقة من الأوراد | –– | ٢ |

---

(١) "ترتيب بخصوص تنظيم مطبعة بولاق" لعلي بك جودت، التي سبقت الإشارة إليه. وهناك شيء من الغموض في فئات الأجور الواردة في هذا الجدول إذ من غير المفهوم أن يكون طبع خمسمائة نسخة من كتاب أقل أجراً من طبع أربعمائة نسخة، وطبع ألف نسخة منه أقل أجراً من طبع ستمائة نسخة. ولعل المقصود أن يزاد ٣٢ قرشاً على أجر طبع الأربعمائة نسخة وهو ٤٥ قرشاً إذا زاد عدد النسخ مائة فأصبح خمسمائة وهكذا في بقية الحالات.

(٢) نفس الوثيقة السابقة، ولم يذكر عدد النسخ المقابلة لكل فئة من الأجرين في هذه الحالة.

(٣) نفس الوثيقة السابقة.

ثم ذكر الناظر في تقريره أن هذه الأجور قليلة جداً وقد مضى على تحديدها أكثر من خمس وعشرين سنة أي من عهد محمد علي أيضاً، واقترح إضافة "بضعة قروش" عليها نظراً لشكوى العمال من عدم مناسبتها[1].

أما عن نظام محاسبة من يجمعون الحروف فإن التقرير أوضح أن جماعي الحروف كان يطبق عليهم نظام المقاولة أيضاً فيعطون الأجر على قدر الصفحات التي يجمعونها. ولكنهم لم يكونوا يجمعون الحروف بأيديهم بل يجمعها تلاميذ ويقتصر عملهم هم على الضبط والإصلاح. ولم يكن لهؤلاء التلاميذ أجر من المطبعة بل أن كل جامع حروف يقدر أجر التلاميذ الذين يعملون معه ويعطيهم أجرهم مما أخذ من مقدار المقاولة. وذكر في التقرير أن أمر تقدير أجور التلاميذ متروك للأسطوات "فبعضهم يعطي التلاميذ ثلث المقاولة وبعضهم يعطيهم الربع وبعضهم يعطيهم من غير حساب. وهؤلاء التلاميذ الذين يجمعون الحروف يكبرون ويصيرون أصحاب عيال وأولاد ومع ذلك يشتغلون بذلك المقدار المذكور بسبب أن الأسطوات من طمعهم لا يعطونهم ما يكفيهم[2]". ولذلك فإن "بعضهم بسبب قلة الكسب يذهب لجهة أخرى وبعضهم يتركون الصنعة بالكلية[3]".

أما الصبيان الذين تعينهم إدارة المطبعة ليتعلموا صناعة الطباعة فإنهم "يصيرون في مدة التعلم بلا مرتب من الميري وبلا أجر من الأسطوات[4]". وقد اقترح الناظر في التقرير أن يعين اثني عشر تلميذاً ستة منهم من أذكياء تلاميذ المدرسة الحربية الذين يقرأون ويكتبون وستة منهم ممن سبق تعيينهم في المطبعة من قبل. واقترح أن يصرف لتلاميذ المدرسة الحربية ما كان يصرف لهم في مدرستهم من "الكسوة والأكل" وأن يصرف للآخرين مثل ذلك تماماً على أن يضاف ذلك على "الروك العمومي" أي على نفقات المطبعة التي توزع على ملتزمي طبع الكتب[5]. فإذا تعلموا وأصبحوا من أصحاب المرتبات حسبت مرتباتهم على الميري إن استخدموا في طبع أشغاله.. أما إذا كانت مطبوعات الحكومة من القلة بحيث لا تتسع لهم حسب جزء من مرتباتهم على الميري وحسب الجزء الباقي على الروك العمومي أي على الملتزمين. وقد كان علي بك جودت عادلاً مع هؤلاء التلاميذ فهو لم يشأ أن يربط مرتبات ثابتة لهم ثم يستخدمهم كما يشاء في نظير هذه المرتبات بل أضاف إلى اقتراحه أن يحسب

---

(١) نفس الوثيقة السابقة.

(٢) نفس الوثيقة

(٣) نفس الوثيقة.

(٤) نفس الوثيقة السابقة

(٥) راجع نظام الطبع على نفقة الملتزمين في الفصل السابع.

إنتاجهم بعد فترة من الزمن ويقومه على أساس ما يربحه الأسطوات القدامى من عملهم في المطبعة بالمقاولة، فإن زادت قيمة هذا الإنتاج على مرتباتهم أعطوا مقدار الزيادة. وبذلك "تكون مرتباتهم وفقاً للأشغال التي اشتغلوها فكأن الميري ما أعطى شيئاً من عنده كما هو ظاهر، والأمر منوط بذات ولي النعم ذات محاسن السمات[١]".

واقترح الناظر في تقريره أيضاً أن يلحق بالمطبعة عدد من الرجال ليتعلموا صناعة الطبع. أما ضرورة ذلك فهي "أن الطابعين في المطبعة كانوا أخذوا في الأصل من قصر العيني فالبعض منهم انتقل إلى دار البقاء والبعض منهم كبر وشاخ وصار عديم الجهد والقوة[٢]". واشترط أن من يختارون لتعلم هذه الصناعة "يكونوا من الرجال الأشداء الأقوياء".

واقترح التقرير أن يكون عدد هؤلاء ثمانية رجال وأن يكونوا ممن "أخرجوا من السلك العسكري واستخدموا في قصر العيني في التمريض وما أشبهه من الخدم". وأن يعطى لهم من المطبعة مرتبات شهرية مساوية لما كانوا يتقاضونه في القصر. فإذا تعلموا صناعة الطبع قوم إنتاجهم على أساس نظام المقاولة فإن زاد على مرتباتهم الشهرية صرفت لهم الزيادة. أما مرتباتهم في أثناء مدة التعليم فتحسب على الروك العمومي أي على الميري والملتزمين بنسبة العمل الجاري في المطبعة حينئذ.

وإذا كان علي جودت قد اصطنع العدالة مع الحكومة ومع التلاميذ فإنه لم يصطنعها مع الملتزمين. ذلك أنه قرر أنه في حالة قلة إنتاج هؤلاء العمل تحسب قيمته الفعلية على الحكومة وتضاف بقية مرتباتهم على الروكيه أن يتحمل الملتزمون هذه الزيادة، واقترح علي جودت أيضاً أن يقوم هؤلاء الطباعين بالإضافة إلى أعمال الطباعة بحراسة المطبعة ليلاً نظراً لأن وظائف الخفراء كانت قد ألغيت من المطبعة في ذلك الوقت[٣].

كتب علي بك جودت هذا التقرير الذي يعتبر مفخرة له ورفعه إلى "أعتاب حضرة الحاكم الأعلى مرجع الحاجات" مع خطاب يعتبر بليغاً بمعايير ذلك العصر ورجاء سرعة النظر فيه "واتخاذ الوسائل بقدر الإمكان لتحقيق هذا الغرض". وقد أشر الكاتب في أسفله بهذه العبارة: "بما أن هذا الترتيب أحيل وأعطي إلى المالية مع إفادة بتاريخ ٢١ جمادى الآخرة سنة ١٢٧٧ رقم ٢٣ فلا جواب له[٤]".

---

(١) نفس الوثيقة المتقدمة.

(٢) نفس الوثيقة

(٣) نفس الوثيقة.

(٤) خطاب علي بك جودت إلى المعية، محفظة رقم ٢٦ معية تركي، وثيقة رقم ١٤٢. محفوظات عابدين.

## تنقيح ناظر المالية لمشروع التنظيم

رفع التقرير إلى المعية في ٢٥ سبتمبر سنة ١٨٦٠، وأحيل إلى ناظر ديوان المالية بعد ذلك بثلاثة أشهر أي في ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٦٠ "لتعديله وتنقيحه إذا رأي أنه محتاج إلى المحو والإثبات[١]". وقبل أن يرد إلى المعية تقرير ناظر المالية كان علي بك جودت قد عزل من نظارة المطبعة في ٣ مارس سنة ١٨٦١، ونحن لا ندري سبب عزل هذا الرجل الذي أراد إصلاح المطبعة إلا أن يكون قد تشبث بوجهة نظره في وجوب تنفيذ اقتراحاته في عصر لم يكن أولو الأمر فيه يتحمسون للإصلاح أو لم يكن في خزينتهم وسائله.

شكل أحمد بك رشيد ناظر المالية لجنة لفحص التقرير برئاسته وعضوية سعيد بك ذو الفقار ناظر ديوان الخارجية، وضم إليها فيما بعد نوحي أفندي ناظر المطبعة الذي خلف علي جودت. وقد "درسوا الترتيب المذكور وأدخلوا فيه من التعديلات والتنقيحات ما رأوه لازمًا[٢]". هكذا قال أحمد رشيد ناظر المالية في تقريره، ولكنهم في الواقع لم يعدلوا ولم ينقحوا إلا قليلاً من التفاصيل التي لا تمس جوهر الاقتراحات. أما فيما عدا ذلك فقد وافقوا على كل شيء.

وافقت اللجنة على شراء آلات الطبع الخمس من أوربا كما اقترح علي جودت، كما وافقته على صب الاثني عشر صندوقًا من حروف الطبع. ووافقت أيضًا على تكوين الثلاثة الأفواج من المصححين بمرتباتهم كما اقترح.

أما الرسام فإن اللجنة سألت محمود بك الفلكي في أمر نقله إلى المطبعة فرفص الاستغناء عنه لأنه يشتغل في عمل الخرائط. فاستدعت اللجنة رسام المطبعة، فاقترح أن يلحق به أحد تلاميذ مدرسة المهندسخانة التي كانت قد ألغيت ويربط له مرتب شهري قدره ثلاثة جنيهات وتعهد بتعليمه فن الحفر على الحجر. وقد وافقت اللجنة على ذلك وأوصت به في تقريرها[٣].

وافقت اللجنة على رفع مرتبات الموظفين بالقدر الذي ورد في تقرير ناظر المطبعة. ووافقت على أن تكون أجور طبع كتب الحكومة مساوية لأجور طبع كتب الملتزمين.

---

(١) من أحمد رشيد ناظر ديوان المالية إلى المعية السنية في ٢٢عبان سنة ١٢٧٧– ٤ مارس سنة ١٨٦١، محفظة رقم ٢٧ معية تركي؛ وثيقة رقم ١٨٨، محفوظات عابدين.

(٢) من أحمد رشيد ناظر ديوان المالية إلى المعية السنية في ٢٢ شعبان سنة ١٢٧٧– ٤ مارس سنة ١٨٦١ محفظة رقم ٢٧ معية تركي، وثيقة رقم ١٨٨، محفوظات عابدين.

(٣) تقرير أحمد رشيد ناظر ديوان المالية، مرفق بخطابه السابق.

أما أجور طبع الدفاتر والسراكي والأوراد فإن اللجنة رأت أن ترفع على النحو الآتي:

**أجور طبع الدفاتر والسراكي والأوراد**[1].

**١ دفتر مؤلف من ألف ورقة**

**٢ سركي مؤلف من ألف ورقة....**

**٣ ألف ورقة من الأوراد....**

| الأصل | | العلاوة | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|
| بارة | قرش | بارة | قرش | بارة | قرش |
| ٣٠ | ٨ | ١٠ | ٣ | ٠٠ | ١٢ |
| ١٥ | ٤ | ٢٥ | ١ | – | ٠٦ |
| – | ٢ | – | ٢ | – | ٠٤ |

ووافقت اللجنة على تعيين اثني عشر تلميذًا بالمطبعة لتعلم جمع الحروف، ولكنها لم توافق على أخذ ستة منهم من المدرسة الحربية، بل اقترحت أن يكونوا جميعًا من الخارج. وحددت لكل منهم مرتبًا قدره مائة وخمسون قرشًا على أن يحسب كله على الروك العمومي. فإذا أتموا تعليمهم وصاروا من أصحاب المرتبات اتبع في مرتباتهم ما اقترحه علي بك جودت في تقريره.

ووافقت أيضًا على تعيين ثمانية طباعين على ألا يكونوا من ممرضي قصر العيني الذين فصلوا من الجيش كما اقترح الناظر، بل فضلت اللجنة أن يكونوا "من العسكر الذين رفتوا من إطفائية مصر المتوطنين في الجيزة، وأن يضم بدل مأكولاتهم وملبوساتهم على مرتباتهم[2]".

رفع أحمد بك رشيد تقريره إلى المعية في ٤ مارس سنة ١٨٦١م، وفي ١٩ مارس أي بعد خمسة عشر يومًا وقع عليها الكاتب بهذه العبارة.

"وعندما عرض على العتبة السنية أمر بتأجيل الموضوع وإبقاء ما كان على ما كان مؤقتًا[3]"، وكان سعيد باشا في بنها عندما عرض عليه التقرير وأمر بهذا التوقيع. ويبدو أنه لم يشأن أن يزيد ميزانية المطبعة ذلك القدر الضئيل من المال فأضمر للمطبعة أمرًا.

---

(١) نف الوثيقة.

(٢) تقرير أحمد رشيد ناظر ديوان المالية. والمقصود بعبارة "إطفائية مصر" هو فرقة المطافي بالقاهرة.

(٣) توقيع موظف المعية على خطاب أحمد بك رشيد السابق الذكي.

## إغلاق مطبعة بولاق

كان سعيد في أزمة مالية، وكانت مطبعة بولاق بابًا من الأبواب التي تستدعي الصرف وكانت سياسة إغلاق مؤسسات الحكومة توفيرًا للمال قد تقررت واتبعت منذ زمن ليس بالقصير، ويبدو أن مشكلة أثيرت حول الطريقة التي كانت متبعة في طبع كتب الملتزمين بالمطبعة، فضاق سعيد ذرعًا بالمطبعة وقرر إغلاقها والاستغناء عنها، فأغلقت فترة من عهده إلى أن أنقذها منه رجل من رعيته. ولم يرو حادثة إغلاق مطبعة بولاق إلا كاتب واحد، رواها ألبرت جيز بكثير من التردد وساق دليلاً عليها أن مدة نظارة علي بك جودت قد دامت اثنتي عشرة سنة، ولما كان ذلك غير معقول عنده فقد رتب عليه أن المطبعة لا بد وأن تكون قد أغلقت مدة ما من عهد سعيد. وبعد أن ساق هذا الدليل الضعيف قال إن إبراهيم الشبراوي حدثه حديثًا طويلاً أكد له فيه أن المطبعة أغلقت في آخر سنة ١٢٧٧هـ[1] والشبراوي رجل متى روى خبرًا عن مطبعة بولاق فهو ثقة. ولقد أيدت الوثائق الرسمية رواية الشبراوي ففي ١٨ يوليه سنة ١٨٦١ كان سعيد باشا في بنها ومن هناك كتب إلى ناظر المالية يقول:

"قد عرض لدينا مفصلات إنهاكم الرقيم ذو الحجة سنة ٧٧ نمرة ١٩٠ بخصوص ما هو جاري في طبع كتب الملتزمين بمطبعة الميري وما استنسبتم أجراه من الآن فصاعدًا وحيث كان القصد من إيجاد وتنظيم المطبعة هو لطبع الكتب وتكاثرها في الجهات للانتفاع بها، والآن تتواجد جملة مطابع وجاري الطبع فيهم، وبهذا السبب صارت مزية مطبعة الميري قاصرة على طبع الوقايع، ولكونها ليست ضرورية فاقتضت إرادتنا لغو المطبعة المذكورة وتسوية متأخراتها ورفت خدامها، إنما إذا كان نوحي أفندي ناظرها أو أحد من الأهالي يطلب آلات من موجوداتها لطبع كتب على ذمته من دون مدخل للميري في أرباحها ولا مصروفاتها فيصرح لمن يرغب لذلك وأصدرنا أمرنا هذا إليكم للإجراء حسبما اقتضته إرادتنا".

"حاشية: أما إذا كان نوحي أفندي لا له رغبة في إدارة المطبعة المذكورة على ذمته بشرط يكون الأرباح وحدها له دون مدخل الميري في ذلك ولا في الخدمة ولا في المصروفات فيصير تحويله على الأطيان أسوة أمثاله. وأما الدفاتر والسراكي التي تطبع بالمطبعة فما يكون منها ممكن جدولته بطرف الكتبية يصير جدولته وتجليده بالأجرة واللازم طبعه يطبع بمطابع الجهات المرتبة فيها وأن الأحجار والأدوات اللازمة لذلك تؤخذ من المطبعة وتحفظ في مطابع الجهات

---

(1) Albert Geoss, op eil., p. 217.

فبذا لزم التحرير"[١].

أغلقت المطبعة إذن — أو على الأقل صدر الأمر بإغلاقها في ١٠ المحرم سنة ١٢٧٨هـ الموافق ١٨ يوليه سنة ١٨٦١م. أما سبب الإغلاق فيروي ألبرت جيز عن إبراهيم الشبراوي أن إغلاق مطبعة بولاق كان على أثر نزاع قام بين عمال المطبعة وبين ناظرها علي جودت[٢]. ولم يكن علي جودت ناظراً للمطبعة حينئذ إذ كان قد اعتزل المنصب في مارس سنة ١٨٦١ أي قبل الإغلاق بحوالي خمسة أشهر، ولعل إبعاده عن نظارة المطبعة كان تمهيداً لتعطيلها فقد كان سعيداً يقدره تقديراً عظيماً أو لعله كان نتيجة للنزاع الذي روى خبره إبراهيم الشبراوي. وليس من المعقول أن يؤدي نزاع بين الناظر والعمال إلى إغلاق المطبعة.

على أن الأمر السابق يبين أن إغلاق المطبعة كان مبرره عدم الرغبة في طبع كتب بها وهي وظيفتها الأولى كما ورد في الأمر. ولم يعد يطبع بها غير الوقائع التي اعتبر سعيد باشا "أنها ليست ضرورية". على أن هناك ما يدل على أن السبب الحقيقي كان الرغبة في الاقتصاد، فقد أباح الأمر أن يديرها مُحَمَّد نوحي ناظرها حينئذ لحسابه "دون أن يكون للميري دخل في الخدمة ولا في المصروفات". فكأن بقاء المطبعة مفتوحة كان أمراً مرغوباً فيه لو أمكن أن يتحقق دون أن تكون الحكومة مسئولة عن نفقات إدارتها. وهذا المذهب في أن الرغبة في الاقتصاد كانت السبب الحقيقي الذي من أجله أغلقت المطبعة يؤيده أن سعيداً لجأ إلى الاستدانة بعد هذا الإغلاق بقليل، إذ عقد أول قرض ثابت في سنة ١٨٦٢[٣] مما يدل على وجود أزمة مالية في وقت إغلاق المطبعة. ونحن إذ نأسف لأن يقرر رجل مستنير كسعيد إغلاق مطبعة الدولة التي كانت المصدر الوحيد للمعرفة في البلاد لا يسعنا إلا أن نحمد له رغبته الصادقة في تشجيع حركة النشر بأن قرر أنه "إذا كان نوحي أفندي ناظرها أو أحد من الأهالي يطلب آلات من موجوداتها لطبع كتب على ذمته فيصرح له". ولعل في سمو الغرض ما يبرر بعثرة متعلقات الأمة على هذا النحو.

بعد أسبوع واحد من صدور الأمر بإغلاق مطبعة بولاق يتبين ناظر المالية أن دفاتر الدواوين والمصالح الأميرية لسنة ١٢٧٨هـ لم يكن قد تم طبعها بعد وأن إرسال الورق إلى

(١) دفاتر الأوامر العلية (العربية) الصادرة للدواوين والأقاليم، دفتر رقم ١٨٩٤ عربي معية، ص ١٨٩، وثيقة رقم ١٣٠، إلى نظارة المالية في ١٠ محرم سنة ١٢٧٨ (١٨ يوليه سنة ١٨٦١) محفوظات عابدين.

(2) Qeiss, op. cit. p. 217.

(3) J. C. Histojer Finouriter de Egypte, 1978, p. 1.

"مطابع الجهات" أو "الكتبية" يستغرق وقتاً طويلاً ويؤدي إلى تعطيل أعمال الحكومة. وعلى ذلك يلتمس من سعيد باشا إبقاء المطبعة بصفة مؤقتة إلى أن يتم طبع ما كان جارياً طبعه من الكتب والدفاتر ثم يعاد إغلاقها؛ فيوافق الوالي على ذلك، ويصدر الأمر التالي:

"عرض لدينا إنهاكم الرقيم ١٦ محرم سنة ١٢٧٨ نمرة ٢٢٣ بخصوص مطبعة الميري ببولاق الصادر لكم أمرنا في ١٠ شهرنا هذا بإبطالها وحيث أوضحتم أن دفاتر دواوين ومصالح الميري للآن لم يتم طبعهم وإذا صار إبطال عمل ذلك الآن وأرسل الورق جهاته فملحوظ عدم إلحاق إتمام عملهم قبل مضي السنة فضلاً عما يحصل من التأخير وكذا بعض الكتب الجاري طبعها على ذمة الميري مثل كتب العسكرية وغيرهم والكتب الجاري فيها الطبع على ذمة الملتزمين فإنه يوصى إتمامهم مع إتمام عمل الدفاتر في ظرف الأيام الباقية من السنة، فقد وافق إرادتنا ما رأيتموه من حيثية إبقاء إدارتها ظهورات لحين تمام السنة بشرط يجري التأكيد والتشديد والملاحظة لعدم تأخير شيء مما ذكر عنه بعد تمامها. وورق سندات التمغة والعرضحالات وما أشبه يطبع بمطبعة المحافظة وإذا كان مستدرك الطبع بالحروف فيؤخذ، اللازم من المطبعة الملغية لمطبعة المحافظة وإلا فلا بأس من طبعها على مطبعة الحجر، وأوراد الويركو وعوايد الأملاك تطبع أيضاً بالمطبعة المذكورة[1] ".

وعلى ذلك يمكن أن نعتبر المطبعة مغلقة من الناحية الرسمية مع استمرار العمل بها بصفة مؤقتة إلى أن يتم ما كان جارياً طبعه بها من كتب الميري وكتب الملتزمين، واستمرار طبع ما كان بها من دفاتر الدواوين مدة عملها في طبع الكتب المشار إليها، أما ما يجد من الأعمال الحكومية من دفاتر وأوراق تمغة وعرضحالات فيطبع في مطبعة المحافظة مع تزويدها بما ينقصها من الحروف والآلات من مطبعة بولاق.

وبينما كانت مطبعة بولاق تعمل في هذا المحيط الضيق يصدر أمر من سعيد باشا في ١٣ مارس سنة ١٨٦٢ بطبع بعض الكتب بها:

"عرض علينا إنهي مرعشلي بك هذا ووافق إرادتنا طبع الكتب الموضح بيانها بأعلاه بالمطبعة وأن يحال مباشرتها عند الطبع والتصحيح على عهدة السيد صالح مجدي أفندي

---

(١) دفاتر قيد الأوامر العلية العربية الصادرة للمديريات والدواوين وخلافه، دفتر رقم ١٨٩٥، ص ١٥، وثيقة رقم ١٥٠، إلى نظارة المالية في ٢٣ المحرم سنة ١٢٧٨ (٣١ يوليه سنة ١٨٦١). محفوظات عابدين.

ورفيقه محمد لاظ أفندي ويفضل استحقاقهما مستمراً ما داموا في الخدمة المذكورة[1] ".

وفي هذا دليل على أن مطبعة بولاق كانت تعمل ويحال إليها الكتب لطبعها بالرغم من أنها كانت معطلة من الوجهة الرسمية، ومع ذلك فقد كان مفهوماً أنها إنما كانت تعمل بصفة مؤقتة، ريثما يتم تصفيتها بشكل نهائي. ويدلنا على أنه كان في النية تصفيتها أن آلاتها كانت توزع على مطابع الأقاليم، فمنها ما نقل إلى مطبعة المحافظة ومنها ما نقل إلى مطابع المديريات. ففي ٦ مارس سنة ١٨٦٢ يؤخذ جزء من آلاتها ومعداتها ويرسل إلى مديرية الفيوم، فقد صدر أمر في هذا التاريخ منطوقه:

"إن مدير الفيوم أرسل إخبارية لمعيتنا بواسطة التلغراف في ٢٥ شعبان سنة ١٢٧٨ يطلب بها ترتيب مطبعة بالمديرية وإرسال آلاتها من مطبعة بولاق لزوم طبع الدفاتر والأوراد وخلافه لعملية سنة ٦٣ نوتيه وقد اقتضت إرادتنا ترتيب المطبعة بتلك المديرية أسوة أمثالها والآلات ترسل من الموجود في مطبعة بولاق[2] ".

وهذا يظهرنا على أن عملية تصفية مطبعة بولاق كانت مستمرة بالرغم من قيامها بطبع بعض الكتب والدفاتر. كما يدلنا على أن السياسة العامة كانت تقتضي الاستعاضة عن مطبعة بولاق بمطابع في المديريات لطبع الدفاتر والأوراق الحكومية دون الكتب بطبيعة الحال.

ويظهر أن ما أرسل إلى مطبعة مديرية الفيوم كان آخر ما تستطيع مطبعة بولاق الاستغناء عنه من آلاتها حتى إنه لما شرعت الحكومة بعد ذلك بشهر ونصف في إنشاء مطبعة بمديرية الخرطوم لم تجد في بولاق ما ترسله وكان لزاماً عليها أن تشتري آلات جديدة لهذه المطبعة. ففي ٢٢ أبريل سنة ١٨٦٢ صدر أمر من سعيد يقول:

"قد عرض إلينا إنهاكم الوارد لمعيتنا بواسطة التلغراف رقم ١٧ شوال سنة ٧٨ بخصوص الأنصاف اللازمة لمطبعة مديرية الخرطوم ولكونها غير موجودة بمصالح الميري وأثمانها بواقع المشتري يبلغ تقريباً ثلاثون ألف وسبعمائة وتسعة وسبعون غرش وكسور تستأذنون بمشتراها وصرف أثمانها بوقت المشتري ومن حيث إنها لم وجدت بمصالح الميري كما أوضحتم فقد وافق

(١) دفاتر قيد الأوامر العلية، دفتر رقم ١٨٩٩ عربي معية، ص ٩٢، وثيقة رقم ٢٧٩، إلى نظارة المالية في ١٢ رمضان سنة ١٢٧٨ (١٣ مارس ١٨٦٢) محفوظات عابدين.

(٢) دفاتر قيد الأوامر العلية، الصادرة للدواوين دفتر رقم ١٨٩٩ ص ٨٨، وثيقة رقم ٢٦٩، إلى نظارة المالية في ٥ رمضان سنة ١٢٧٨ (٦ مارس ١٨٦٢) محفوظات عابدين.

إرادتنا مشتراها وصرف ثمنها الحقيقي[1]".

لا ندري متى انتهى من طبع الكتب والدفاتر التي تقرر الانتهاء من طبعها قبل إغلاق المطبعة نهائياً. ولكنا نصادف "منشوراً عمومياً" صدر من المالية في ٩ سبتمبر سنة ١٨٦٢ جاء فيه:

"من كون بملاحظة ما حصل من الجهات في عدم إمكانهم طبع لوازمهم من الدفاتر والأوراق عملياتهم بمطابعهم طبق الأمر السابق صدوره عن لغو مطبعة بولاق، وبعضهم أجروا أعمال المزادات بالخارج والبعض لم أجروا وأحالوا تدارك لوازمهم بمعرفة المالية وهذا فضلاً عن الجهات الذي لم يكن مرتب بهم مطابع. فلمناسبة ذلك وسبوق صدور أوامر سنية للمالية عن طبع جملة كتب عسكرية بمطبعة بولاق لضرورة أنها تمكث زمنا كثيرا وفي مدة تشغيلها لم يستغنى الحال عن الخدمة والشغالة الموجودين بالمطبعة، قد عرض للمعية السنية عن تشغيل دفاتر وأوراق من جهات الحكومة بمطبعة بولاق كما كانت في زمن تشغيل الكتب المذكورة فقط لأجل إسعاف الجهات في مطاليبهم.. فصدر أمر دولتلو أفندي قيمقام باشا رقم ٢٣ صفر سنة ١٢٧٩[2] نمرة ٤٧١ بالأجرى كما ذكر..[3].

ومن هذا المنشور نفهم أن تكليف المديريات بطبع دفاترها وأوراقها بمطابعها الخاصة أو عن طريق المناقصة بين مطابع الأفراد لم يأت بالنتيجة المرغوبة، وتعطلت أعمال الحكومة، وصادف ذلك رغبة الوالي في طبع بعض الكتب العسكرية، فتقرر إحالة طبع الدفاتر الحكومية إلى مطبعة بولاق. ومعنى ذلك أن المطبعة قد أعيد فتحها ولكن إلى حين الانتهاء من طبع الكتب العسكرية فقط ثم يعاد تعطيلها من جديد.

وعلى ذلك تكون مطبعة بولاق قد عطلت مدة عام تقريباً من ١٨ يوليه سنة ١٨٦١ إلى ١٩ أغسطس سنة ١٨٦٢ من الناحية الرسمية، ولكنها بقيت مفتوحة تعمل في طبع بعض الكتب والدفاتر بعضاً من هذه الفترة لا يمكن تحديده على وجه الدقة. ونحن نذهب إلى أن تعطيلها كان من الناحية الرسمية فقط، أما حركة العمل بها فلم تقف مطلقاً، فواضح من الوثائق التي سبق عرضها أنها ما كانت تنتهي من طبع ما بها إلا ويكون أمر قد صدر بإحالة شيء

(١) دفاتر قيد الأوامر العلية الصادرة للدواوين دفتر رقم ١٨٩٩، ص ١٣١، وثيقة رقم ٣٥٣، إلى نظارة المالية في ٢٢ شوال سنة ١٢٧٨ (٢٢ أبريل سنة ١٨٦٢). محفوظات عابدين.

(٢) ٢٣ صفر سنة ١٢٧٩هـ يوافق ١٩ أغسطس سنة ١٨٦٢م.

(٣) منشور عمومي من المالية بتاريخ ١٥ ربيع الأول سنة ١٢٧٩هـ (٩ سبتمبر سنة ١٨٦٢)، دفتر مجموع ترتيبات ووظائف، ص ٤٨٣، محفوظات عابدين.

آخر عليها للطبع.

تولى نظارة المطبعة في ذلك الصدر من عهد سعيد ناظران: أولهما علي جودت الذي انتقل مع المطبعة من عهد عباس الأول. وكان سعيد يجله ويقدره وقد تولى تحرير الوقائع المصرية مدة. وبقي في نظارة المطبعة إلى أن بدت بوادر تعطيلها فنقل منها في ٣ مارس سنة ١٨٦١م، وعين بدله مُحَمَّد نوحي[١] وبقي ناظراً لها إلى أن انتهت علاقة الدولة بها في عهد سعيد في ٦ أكتوبر سنة ١٨٦٢م، ولما قرر سعيد تعطيل المطبعة خير مُحَمَّد نوحي في أن يديرها لحسابه فلما رفض "صار تحويله على الأطيان أسوة أمثاله[٢] ".

## الإنعام بمطبعة بولاق علي عبد الرحمن رشدي

عادت المطبعة إلى العمل في أغسطس سنة ١٨٦٢ على أن يعاد تعطيلها بعد الانتهاء من طبع الكتب العسكرية التي كانت الحاجة إليها أو الرغبة في طبعها سبباً في إعادة فتح المطبعة أو عدم تنفيذ إغلاقها



عبد الرحمن رشدي باشا
صاحب مطبعة بولاق وناشر الوقائع
أكتوبر ١٨٦٢ – فبراير ١٨٦٥

(١) من ناظر المالية إلى المعية في ٢٢ شعبان سنة ١٢٧٧هـ – ٣ مارس ١٨٦١م، محفظة رقم ٢٧ معية تركي، وثيقة رقم ١٨٨، محفوظات عابدين.

(٢) أمر إلى نظارة المالية في ١٠ محرم سنة ١٢٧٨، دفتر رقم ١٨٩٤ قيد الأوامر العلية، ص ١٨٩، وثيقة رقم ١٣٠، محفوظات عابدين.



حسين حسني باشا ناظر مطبعة بولاق
فبراير ١٨٦٥ – سبتمبر ١٨٨٠
وأكتوبر ١٨٨٢ – مارس ١٨٨٦
ومنشئ الكاندخانة وناظرها
١٨٦٨ – ديسمبر ١٨٧٢
وسبتمبر ١٨٨٠ – يوليه ١٨٨١

ولكن قبل أن تنتهي المطبعة من طبع تلك الكتب تدخل في دور غريب من أدوار تاريخها إذ يهديها سعيد باشا إهداء إلى عبد الرحمن بك رشدي مدير الوابورات الميرية بالبحر الأحمر وكان ذلك في ١٣ ربيع الثاني سنة ١٢٧٩هـ (٧ أكتوبر سنة ١٨٦٢م) [1].

وقد كان هذا الإهداء يتضمن المطبعة بكل ما يتعلق بها من عقار وعدد وآلات كما يتضح من الأمر العالي الصادر إلى نظارة المالية والذي تم به الإهداء وفيه يقول سعيد باشا:

"قد سمحت إرادتنا بإعطاء مطبعة بولاق إنعاماً إلى عبد الرحمن رشدي بك مدير

(١) الشائع فيما كتب عن المطبعة أن عبد الرحمن رشدي بك كان مديراً للسكة الحديد وقت الإنعام عليه بالمطبعة. والصواب أن الرجل كان مديراً للوابورات الأميرية بالبحر الأحمر كما يؤخذ من الأمر الصادر بالإنعام بالمطبعة عليه. أما علاقته بمصلحة السكك الحديدية فأتى متأخراً في عهد الخديوي إسماعيل فقد عينه مديراً لمصلحة الإمرارية كما كانت السكك الحديدية تسمى في ذلك العهد.

الوابورات الميرية بالبحر الأحمر بما فيها من الأدوات والآلات مثل ملازم طبع الحروف وملازم طبع الحجر والحروف الرصاص والأمهات والأبهات وغيره، وهو يجري تشغيل سائر ما كان جاري تشغيله بها وما يستجد من قوانين عسكرية ودفاتر وخلافه لزوم المصالح الميرية. وثمن الورق والحبر الموجود بها يقيد عليه عهدة وكذا كتاب نفح الطيب الجاري تشغيله على ذمة الميري يعطى إليه بتكاليفه بدون أرباح وبدون ضم ثمن النسخة الأصلية على المطبوع. والأشغال التي باليد يصير تقديرها بمعرفة أهل الخبرة لأجل عند تمام الشغل واحتسابه إليه يخصم قيمة ذلك منه ويتقيد عليه عهدة أيضاً ويتسدد أثمان الورق والحبر والكتاب المذكور شيئاً فشيئاً من الذي يصير مطلوبا له من المشغولات التي تشتغل فيلزم بوصول أمرنا هذا إليكم تجرون تسليم المطبعة المذكورة إليه على الوجه المشروح ويتحرر له الإذن اللازم بتحرير الحجة التي تلزم بامتلاكه العقار أيضاً ليكون ذلك سبباً لاتساع معاشه كما اقتضته إرادتنا[١].

وهذا الأمر يوضح أن إهداء المطبعة إلى عبد الرحمن رشدي كان إهداء مطلقاً يشمل كل شيء يتعلق بها: العقار والآلات والحروف والآباء والأمهات ومطابع الحجر وكل شيء. ولم يخرج عن هذا الإهداء المطلق إلا الورق والمداد الموجودة بالمطبعة فإن ثمنها يحسب عليه. وإلا كتاب نفح الطيب الذي كان يطبع على نفقة الحكومة فإنه يحسب عليه أيضاً ويتقاضى أجراً لطبعه بدون ربح. أما ما عدا ذلك من متعلقات المطبعة فقد دخل في الإهداء.

ويتضح من الأمر أيضاً أن إهداء المطبعة إلى عبد الرحمن رشدي كان على شكل امتلاك مطلق ولم يكن تعهداً أو التزاماً أو ملك انتفاع. وقد كان من نظام الحكومة المصرية أيام سعيد أن يتعهد بعض الأفراد ببعض المصالح أو المصانع مدة محدودة من السنين، بشروط محدودة يكتب بها جميعاً عقد اتفاق بين المتعهد والحكومة. وقد حدث ذلك في الكاغدخانة "مصنع الورق"، فقد تعهد بها رجل مدة سبع سنوات بمقتضى شروط منها أن يدفع عنها إيجاراً للحكومة، وأن يدفع عشوراً عما ينتج في المصنع إلى غير ذلك من التعهدات التي حرر بها اتفاق بين الحكومة والمتعهد. واشترط أيضاً أنه بعد انتهاء السنوات السبع تصبح الكاغدخانة ملكاً للحكومة ولا يتقاضى المتعهد أي ثمن[٢]. ولكن استيلاء عبد الرحمن رشدي على مطبعة بولاق لم يكن من قبيل هذا النوع من التعهد وإنما كان امتلاكاً مطلقاً له أن يتصرف فيها بالبيع

---

(١) أمر عال منن سعيد باشا إلى نظارة المالية في ١٣ ربيع الثاني سنة ١٢٧٩ (٧ أكتوبر سنة ١٨٦٢) دفتر قيد الأوامر العلية العربية الصادرة للمالية في سنة ١٥٧٩ التوتية، سجل رقم ١١٩٦، ص ١، وثيقة رقم ١، محفوظات عابدين.

(٢) دفتر مجموعة أوامر ولوائح خاصة بمصالح متعددة. تحت عنوان مصلحة الكاغدخانة ص ٧ – ٨. محفوظات عابدين. انظر الفصل الثالث عشر من هذا الكتاب.

أو الرهن أو غيرهما من أنواع تصرف الإنسان في ملكه الخاص. وهذا واضح من الأمر السابق عرضه بالإنعام بها عليه. وثابت أيضاً مما جاء في آخر حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح في مذهب الإمام أبي حنيفة وهو أول كتاب طبع بالمطبعة بعد استحالتها إلى عبد الرحمن رشدي. فقد ورد في آخر الكتاب ما نصه:

"يقول أفقر عباد الله وأحقر عبيد مولاه المعترف بالعجز عن شكر ما إليه سيده يسدي عبد الرحمن بك رشدي صاحب دار الطباعة المذكورة...".

ولو كان الأمر غير ما ذكرنا لكتب "متعهد دار الطباعة المذكورة" ولكنه كتب "صاحبها". وفي هذا كفاية لإثبات ملكية المطبعة له.

على هذا النحو استحالت مطبعة بولاق إلى مطبعة خاصة بفرد من الأفراد وانقطعت تبعيتها للحكومة. وتغير اسمها فبعد أن كانت مطبعة بولاق الميرية أصبحت "مطبعة عبد الرحمن رشدي ببولاق[١] " ونحن لا ندري سبباً معقولاً لهذا الإهداء الغريب الذي ينطوي على تصرف القائمين بالأمر في ذلك الوقت في أموال الدولة ومتعلقات الأمة تصرف الإنسان في ماله الخاص.

وقد كان علماء أوروبا ومستشرقوها أوفى لمحمد علي عهداً وأكثر لتراثه إخلاصاً من أبنائه فاحتجوا ما شاء لهم وفاؤهم وإخلاصهم ولكن على غير جدوى فإن الأهواء حبست كل شيء عن آذان أولي الأمر والمتصرفين فيه.

غير أن المطبعة في سنة ١٢٧٩هـ (١٨٦٢م) أي وقت الإنعام بها على عبد الرحمن رشدي كانت في حالة احتضار. وهذا يتضح من تقرير ناظرها علي بك جودت الذي سبق عرضه ومن دفتر موظفيها لتلك السنة ومنه يؤخذ أن عدد موظفي المطبعة وعمالها لم يكن يزيد على تسعة وعشرين موظفاً وعاملاً، مؤشر أمام تسعة منهم بالرفت أو النقل، فيكون عدد هؤلاء الموظفين والعمال في تلك السنة عشرين موظفاً، ليس من بينهم طباعون ولا جماعون ولا سباكون ولا غير ذلك من الوظائف الفنية التي تعين نشاط المطبعة. بل كلهم من طائفة الكتاب وأمناء المخازن والمصححين والخفراء وعمال السقاية. ويلاحظ أيضاً في هذا الدفتر إحالة رئاسة المخازن على كاتب لا يفهم في مواد الطباعة، وإحالة رئاسة التشغيل على كاتب آخر لا يفهم في عمليات الطبع[٢]. ومن ذلك نرى أن المطبعة كانت توشك أن تحتضر في تاريخ الإنعام بها

(١) راجع كتاب "ألف ليلة وليلة" المطبوع بالمطبعة في عهد عبد الرحمن رشدي.

(٢) جريدة استحقاقات مطبعة بولاق لسنة ١٢٧٩هـ (سنة ١٨٦٣م) دفتر رقم ٢٧، مخزن المعاشات، دار المحفوظات المصرية بالقلعة.

على عبد الرحمن بك.

إلا أن هذا الاحتضار لا يبرر منح المطبعة لذلك الرجل لأن مؤسسات الحكومة ومصالح الدولة ليست مما يهدى أو يمنح. والأمر بإهدائها له لا يوضح سبب ذلك إلا حين يؤد في ختام الأمر "ليكون ذلك سبباً لاتساع معاشه كما اقتضته إرادتنا". فالذي يفهم من هذا هو أن سعيد باشا اقتضت إرادته أن يتسع معاش عبد الرحمن رشدي واقتضت أيضاً أن تكون هذه التوسعة على حساب الدولة ومن أموال الأمة فأهداه المطبعة.

أما عن سبب اقتضاء إرادته لذلك فليس مما يسهل فهمه أو القول به فقد بقي عبد الرحمن في وظيفته الحكومية مديراً للوابورات الأميرية بالبحر الأحمر بعد استيلائه على المطبعة، فمعاشه لم يقطع من الحكومة حتى يصله سعيد في مطبعة بولاق.

ولعله أدى خدمة ممتازة للوالي فاستحق المكافأة!

ولما آلت المطبعة إلى عبد الرحمن رشدي رأى أنه لا يمكنه إدارتها وحده بالإضافة إلى أعمال وظيفته لو تركه كل موظفيها في عهد تبعيتها للحكومة، ولذلك طلب من سعيد أن يأمر ببقاء حسين أفندي حسني (حسين باشا فيما بعد) وكيل أشغال المطبعة، والشيخ حسن محمَّد باشكاتبها، والشيخ محمَّد قطة العدوي باشمصححها بالمطبعة معه. وقد صدر أمر عال من الوالي للمالية بإجابة هذا الطلب وبقاء هؤلاء الثلاثة بالمطبعة مع عبد الرحمن رشدي من غير أن يؤثر ذلك في معاشهم بعد انتهاء خدمتهم فيعتبرون كأنهم موظفون بالحكومة المدة التي يقضونها معه بالمطبعة على ألا يسري ذلك مع غيرهم[(١)].

## تجديد المطبعة

ولم يعين عبد الرحمن رشدي ناظراً للمطبعة بل تولى هو إدارتها فكان هو صاحبها وناظرها مدة السنتين والأربعة أشهر التي تملك المطبعة في أثنائها، ولأول مرة كان لناظر مطبعة بولاق مستشار فني هو "أنطوان موريه **Antoine Moures**" صاحب المطبعة الفرنسية بالإسكندرية وهو رجل فرنسي كان على جانب عظيم من الكفاية[(٢)]. ولقد استقدمه عبد الرحمن رشدي إلى المطبعة وكلفه إصلاحها وإعدادها بما كان لازمًا لها من الآلات التي تؤدي إلى الإنتاج السريع. وكان بجانبه أيضًا حسين أفندي حسني (باشا) الذي كان "مأمور تنظيم المطبعة". ثم لما آلت إلى

---

(١) أمر عالي صادر من سعيد باشا لنظارة ألمانية بتاريخ ٧ جمادي الأولى ١٢٧٩ رقم ٣ (٣٠ أكتوبر سنة ١٨٦٢)، دفتر قيد الأوامر العلية الصادرة للمالية في سنة ١٥٧٩ التوتية، سجل نمرة ١١٩٦؛ ص ١٠، محفوظات عابدين.

(2) Giffard, les francais in Egypt, p. 141.

عبد الرحمن رشدي صار وكيلاً لها بموافقة سعيد باشا. ويذهب علي باشا مبارك إلى أن حسين حسني صار فيما بعد شريكًا لعبد الرحمن رشدي في ربح المطبعة(١). ولم يرد خبر هذه الشركة في أي مرجع آخر.

وقد زعم ألبرت جيز أن حسين حسني سافر إلى باريس في مدة تبعية المطبعة لعبد الرحمن رشدي واشترى من هناك مطابع ميكانيكية كانت أول ما دخل من نوعها في مصر(٢). وهذا الزعم خطأ على وجه التحقيق إذ أن كل المراجع الرسمية وغير الرسمية قد أجمعت على أن حسينًا لم يقم بهذه الرحلة إلا في عهد الخديوي إسماعيل بعد أن انقطعت صلة رشدي بالمطبعة. وسيأتي ذلك في حينه.

جدد عبد الرحمن رشدي آلات المطبعة فاشترى لها بإرشاد موريه آلات حديثة للطبع من باريس، زادت من إنتاجها، حتى لقد فاقت في عهده غاية ما وصلت إليه من التقدم في عهودها السابقة. إلا أن آلاتها ظلت تدار باليد كما كانت من قبل. ومع أن آلات الطبع قد جددت فإننا لا يصادفنا ما يثبت أن حروف الطبع قد جددت كذلك. وإنما يصادفنا نقد فني لمطبوعات بولاق في عهد عبد الرحمن رشدي أعطانا إياه المسيو جول مول في التقرير الذي رفعه إلى الجمعية الآسيوية في ٢٩ يونيه سنة ١٨٦٤ خاصًا بنقد كتاب صحيح البخاري(٣)، قال الكاتب:

"هذا الكتاب ككل ما يصدر عن مطبعة بولاق منذ مدرة رديء الطبع، وذلك لأن الحروف المستعملة قد تآكلت من طول مدة الاستعمال والحرف النسخي الذي في بولاق متقن الحفر إلا أنه يجدد صبه من وقت لآخر(٤)".

على أنه يجب ألا نعمم هذا النقد على أعمال المطبعة في كل عهد عبد الرحمن رشدي. كما أنه من الجائز أن نتهم جول مول بالتسرع عندما اقترح وجوب تجديد صب حروف مطبعة بولاق بعد إذ تآكل ما كان مستعملاً منها. فقد كتب مول نقده بمناسبة إصدار المطبعة لكتاب صحيح البخاري. وقد كان طبع هذا الكتاب كما ذكر في آخره في سنة ١٢٨٠هـ أي بعد سنة واحدة من مصير المطبعة إلى عبد الرحمن رشدي. ولهذا وجب أن يوجه هذا النقد إلى

(١) علي باشا مبارك؛ الخطط التوفيقية: ج٢، ص ١٢١.

(2 (Geiss, up. cil., p. 218.

(٣) طبع صحيح البخاري في مطبعة عبد الرحمن رشدي ببولاق سنة ١٢٨٠هـ (١٨٦٣م) في ثلاثة أجزاء الأول ٣٨١ صفحة والثاني ٤٠٥ صفحة والثالث ٣٢٢ صفحة وقد كان ثمنه ٣٠٠ قرش.

(4 (Joura, Asia., Serie 6. Tome IV: 1864, p. 50.

إنتاج المطبعة قبل الإنعام بها على رشدي بك وقد اعترف به علي بك جودت في تقريره. وقد رأينا كثيرًا من الكتب التي طبعت في عهده فوجدناها جيدة الطبع سليمة الحروف مما يدل على أن إصلاحه امتد إلى حروف الطبع، وليس من الإنصاف أن نتوقع أن ينفذ الرجل كل إصلاحاته في المطبعة في السنة الأولى من وضع يده عليها.

أما حالة المطبعة في عهد عبد الرحمن فقد كانت على جانب عظيم من النشاط. نشاط لم تصادفه في العهدين السابقين لعهده – عهد عباس وعهد سعيد – فلقد أصدر عبد الرحمن رشدي عددًا كبيرًا من كتب الآداب التي كان قد انقطع صدورها من بولاق من مدة طويلة، ونشاط الرجل في إحياء المطبعة لا ينكر وينبغي أن يعترف التاريخ له بهذا الفضل، فقد أتى في المطبعة على فقره بما عجز عنه عباس وسعيد على غناهما واقتدارهما، فالمطبعة في أيامه كانت في نشاط يقرب جدًا من نشاطها أيام منشئها الأول محمد علي مع فرق ما بين الاثنين في الغنى والفقر والعجز والاقتدار. ويكفي أن الرجل أعاد إلى المطبعة روحًا كانت قد افتقدتها منذ زمن طويل (انظر شكل ١٣).

## علاقة الحكومة بمطبعة عبد الرحمن رشدي

وكانت الحكومة المصرية تطبع ما تحتاج إلى طبعه في أثناء تبعية المطبعة لعبد الرحمن بك رشدي إما بمطابعها الخاصة الصغيرة كمطبعة المحافظة بالقاهرة أو مطابع المديريات، وإما في مطبعة بولاق ذاتها بالثمن.

وهناك من القرائن ما يحملنا على القول بأن الحكومة قد استغنت في أثناء تبعية المطبعة لعبد الرحمن بك رشدي عن مطابعها الخاصة الصغيرة فقد عطلت مطبعة المحافظة – محافظة القاهرة[1]، اكتفاء بتشغيل ما يلزم للحكومة في مطبعة رشدي ببولاق. واستمر الحال كذلك في أوائل عهد إسماعيل قبل أن تؤول المطبعة إلى الدائرة السنية.

ولم يكن أمر تشغيل ما يلزم للحكومة من المطبوعات مقصورًا على مطبعة بولاق مدة تبعيتها لعبد الرحمن بك رشدي، فقد وجدت مطابع أهلية أخرى شاركت مطبعة بولاق في هذا. فمن ذلك مطبعة موريس ديه وشركاه بالإسكندرية فقد طبع بها على نفقة الحكومة كتاب في تاريخ مصر القديم وضعه ماريت بك بتكليف خاص من الخديوي إسماعيل. فلما تم طبعه

(١) عطلت مطبعة المحافظة في تاريخ لم يكننا التوصل إليه، ولكن تعطيلها ثابت من الأمر الصادر بإعادة إدارتها في ٢١ فبراير سنة ١٨٦٦، دفاتر قيد الأوامر العلية الصادرة للدواوين، دفتر رقم ١٩١٥ معية عربي، ص ١٧٠، وثيقة رقم ٨٦، إلى الداخلية في ٥ شوال سنة ١٢٨٢هـ– ٢١ فبراير سنة ١٨٦٦، محفوظات عابدين.

صدر أمر في ٢٢ يناير سنة ١٨٦٥- أي قبل ضم مطبعة بولاق إلى الدائرة السنية بأسبوعين- بصرف نفقات طبعه إلى موريس ديه صاحب مطبعة الإسكندرية[(١)].

## عبد الرحمن رشدي والوقائع المصرية

ولما قرر الخديوي إسماعيل إعادة إصدار "الوقائع المصرية" في ٢٦ يناير سنة ١٨٦٤م[(٢)]، وكان سعيد باشا قد عطل إصدارها منذ فكر في إلغاء مطبعة بولاق بحجة أنها "ليست ضرورية"[(٣)]، طبعت الوقائع في مطبعة عبد الرحمن رشدي على نفقة الحكومة[(٤)]. وقد تم طبع أول عدد بمطبعة عبد الرحمن رشدي ببولاق في أوائل فبراير ١٨٦٣ ففي الثامن منه كتب عبد الرحمن رشدي إلى المعية يقول: "لقد ازدانت المطبعة بطبع العدد الأول من جريدة "روزنامه وقائع مصرية" بمعرفة هذا العاجز بإذن من لدن الحضرة الخديوية الشريفة وإني لوطيد الأمل في أن تصدر من الآن في كل أسبوع بانتظام"[(٥)].

وقد اقترح عبد الرحمن رشدي نظامًا يكفل نشر أخبار الحكومة بها بمجرد حدوثها، فقال في خطابه إن الأخبار الخارجية تؤخذ من الجرائد الأوربية أولاً فأولاً فلا يقع في نشرها تأخير. أما الأخبار الداخلية والوقوعات الرسمية الجديرة بالنشر فهي القسم الأصلي والأهم للوقائع المصرية. فإذا لم تعد يوميًا بجميع الترتيبات والتنسيقات والتوجيهات وخلاصة أحكام المجالس فعرفت هذه الأخبار من الخارج قبل نشرها في الوقائع فإن ذلك من غير شك يؤدي إلى أن لا ينظر إليها الشعب بعين الاعتبار والتقدير وإذا لم تنشر هذه الأخبار أصلاً فإن ذلك يكون أمراً موجباً للتعجب والاستغراب عند العامة[(٦)].

واقترح عبد الرحمن رشدي لانتظام ورود الأخبار أن "كل مأمور في ديوان أو مجلس أو

(١) دفاتر قيد الأوامر العلية الصادرة للدواوين، دفتر رقم ١٩١١ عربي معية، ص ١٢٥، وثيقة رقم ٩٩، إلى المالية في ٢٤ شعبان سنة ١٢٨١- (٢٢ يناير سنة ١٨٦٥)، محفوظات عابدين.

(٢) من المعية إلى نظارة المالية في ١١ جمادي الثانية سنة ١٢٨١هـ- ١١ نوفمبر سنة ١٨٦٤م، دفتر رقم ١٩١١، دفاتر قيد الأوامر العلية الصادرة للدواوين، وثيقة رقم ٣٨ ص ٥٢، محفوظات عابدين.

(٣) من المعية إلى نظارة المالية في ١٠ محرم سنة ١٢٧٨- ١٨ يوليه سنة ١٨٦١م، دفتر رقم ١٨٦٤، دفاتر قيد الأوامر العلية، وثيقة رقم ١٣٠، ص ١٨٩، محفوظات عابدين.

(٤) دفتر رقم ١٩١١، قيد الأوامر العلية وثيقة رقم ٣٨، ص ٥٢، ووثيقة رقم ١٤٩، ص ١٦٩ محفوظات عابدين.

(٥) من عبد الرحمن رشدي إلى المعية في ١٩ شعبان سنة ١٢٧٩ (٨ فبراير سنة ١٨٦٣م). محفظة رقم ٢٩ معية تركي، وثيقة رقم؛ ٤٤٤، محفوظات عابدين (انظر شكل ٣٣).

(٦) نفس الوثيقة

مأمورية يقيد في كل يوم كل ما يستحق النشر في الوقائع من واقع دفاترهم في أوراق خاصة تكون بمثابة تقرير ثم يعرضون ما دونوه على رؤسائهم قبل مغادرتهم مكاتبهم قبل الغروب لتصحيحه ويرسلونه يومياً بالبوستة باسم الداعي معنوناً بعنوان محل عمله (أي إلى عبد الرحمن)[(١)]" وقد وافق الخديو على هذا الترتيب وكتبت المعية به إلى المحافظات والمالية ومجالس الأحكام ومفتشي المديريات في ١٥ فبراير سنة ١٨٦٣[(٢)].

وكان النظام المتبع أن ينفق عبد الرحمن رشدي على الوقائع من ماله الخاص كجزء من عمل المطبعة، وكان إنفاقه يشمل مرتبات موظفي قلم الوقائع والمترجمين ونفقات سفر من يجمعون الأخبار وأجور ما يستخدمونه في ذلك من العربات، وكذلك أثمان الورق وأجور الطبع وغير ذلك. وتصدر الوقائع ويقوم هو بتوزيعها ويحصل أثمانها ثم يحسب النفقات ويخصم منها ما جمعه من بيع الوقائع، ويطالب الحكومة بهذا الفرق فيصرف له. فإذا دفعت الحكومة مرتبات بعض الموظفين قيدت عليه "عهدة" وتخصم في النهاية مما يكون له في ذمة الحكومة[(٣)]. ولم يكن يحاسب الحكومة عن كل عدد بل إن أول مرة يتم فيها هذا الحساب كان بعد قرابة عشرة أشهر من إصداره الوقائع. ويؤخذ من حساب هذه الشهور العشرة أن صافي المصروف على الوقائع والوارد من بيعها في هذه المدة كما يلي:

---

(١) نفس الوثيقة

(٢) توقيع موظف المعية المختص على الوثيقة السابقة بتاريخ ٢٦ شعبان سنة ١٢٧٩هـ.

(٣) من المعية إلى نظارة المالية في ١١ جمادى الثانية سنة ١٢٨١ (١١ نوفمبر سنة ١٨٦٤م)، دفتر رقم ١٩١١، قيد الأوامر العلية، وثيقة رقم ٣٨، ص ٥٢، محفوظات عابدين.

حساب الوقائع من ٢٦ يناير إلى ٨ سبتمبر سنة ١٨٦٤[١]

| بارة | قرش | | |
|---|---|---|---|
| – | ٣٠٥,٠٧٤ | جملة المنصرف بما في ذلك مرتبات ومكافآت مستخدمي قلم الوقائع وتنقلات جامعي الأخبار، وإدارة الوقائع وطبعها. | |
| | | بارة قرش | |
| | | – ٢٨,٧١٥<br>– ١٠٧,٥٠١ | مجموع أثمان ما جرى بيعه من أعدادها<br>منصرف من المالية لأرباب قلم الوقائع<br>ومقيد عهدة طرفه (طرف عبد الرحمن رشدي) |
| | – ١٣٦,٢١٦ | | جملة ما تسلمه عبد الرحمن رشدي |
| | – ١٦٨,٨٥٨ | | الباقي وقد دفعته الحكومة له |

واستمر عبد الرحمن رشدي يصدر الوقائع إلى أن خرجت المطبعة من ملكيته في فبراير سنة ١٨٦٥، وقدم إلى الحكومة حساباً عن المدة الباقية وهي أربعة أشهر من ١٠ سبتمبر سنة ١٨٦٤ إلى ٦ يناير سنة ١٨٦٥ وكانت كما يلي:

(١) نفس الوثيقة.

حساب الوقائع من ١٠ سبتمبر سنة ١٨٦٤ إلى ٦ يناير سنة ١٨٦٥[(١)]

| بارة | قرش | | |
|---|---|---|---|
| – | ٢٩,٠٥٥ | ثمن ورق وأجرة طبع الوقائع (لم يدخل فيها المرتبات والمكافآت والتنقلات لأن الحكومة كانت قد تولت ذلك عنه) | |
| | | بارة قرش | |
| | | ٣٠ ٥,٣٨٣ | حصلها أجرة إعلانات من القومبانية الزراعية وثمن مبيع ما باعه من النسخ |
| | | – ٥,٦٢٨ | ثمن نسخ مباعة ولم يحصل بعد |
| | ٣٠ ١١,٠١١ | | جملة الإيراد الفعلي والمنتظر تحصيله |
| | ١٠ ١٨,٠٤٣ | | الباقي وقد دفعته الحكومة له |

**وهكذا تولى عبد الرحمن رشدي إصدار الوقائع مدة أربعة عشر شهراً من ٢٦ يناير سنة ١٨٦٤ إلى ٦ يناير سنة ١٨٦٥، وكان جملة ما دفعته الحكومة تغطية لعجز إيرادها في تلك المدة مبلغ ٢٩٤٤ جنيهاً، بالإضافة إلى مرتبات موظفي قلم الوقائع والمصروفات السائرة في الأربعة الأشهر الأخيرة منها، وهو حوالي ٨١٤ جنيهاً تقديراً على ما أنفق في ذلك في أثناء العشرة الأشهر الأولى.**

**وانتهى عهد سعيد باشا وكانت مطبعة بولاق قد استحالت إلى مطبعة خاصة، وانقطعت صلتها بالحكومة، وتحولت الحكومة المصرية من مالكة للمطبعة إلى مجرد عميل لها، وتبقى هكذا لمدة سبع عشرة سنة أخرى، يتغير في أثنائها المالك. ولا نختم هذا الفصل قبل أن نسجل فصل عبد الرحمن رشدي بك على مطبعة بولاق فلولاه لاندثرت قبل أن تتداركها عناية الله في عهد إسماعيل.**

(١) دفتر ١٩١١، قيد الأوامر العلية وثيقة رقم ١٤٩، ص ١٦٩، بتاريخ ٢٩ ذي القعدة سنة ١٢٨١هـ (٢٥ أبريل سنة ١٨٦٥م).

الفصل العاشر

# مطبعة بولاق السَنيَة

## انتقال المطبعة إلى الدائرة السنية

ظلت المطبعة ملكاً لعبد الرحمن رشدي بك من تاريخ منحها له في ٧ أكتوبر سنة ١٨٦٢ إلى ٧ فبراير سنة ١٨٦٥، ففي هذا التاريخ اشترى الخديو إسماعيل المطبعة من عبد الرحمن رشدي باسم ابنه الأمير إبراهيم حلمي في مقابل عشرين ألف جنيه وضمها إلى الدائرة السنية ولم يجعل للحكومة علاقة بها.

وعلى ذلك تدخل المطبعة ابتداء من ٧ فبراير سنة ١٨٦٥[1] في طور جديد من تاريخها وهو عهد تبعيتها للدائرة السنية. وهو كالعهد السابق له لم تكن المطبعة فيه ملكاً للحكومة وكما كانت في العهد الأول ملكاً لعبد الرحمن رشدي كانت في الثاني ملكاً لدائرة الأنجال. وتغير اسمها في ذلك العهد فأصبحت تسمى "المطبعة السنية ببولاق" أو "مطبعة بولاق السنية". وليس استيلاء إسماعيل على مطبعة الحكومة بأقل غرابة من تنازل سعيد عنها من قبل.

ويعتبر العهد الذي بدأ من ٧ فبراير سنة ١٨٦٥ وهو عهد التبعية للدائرة السنية من أزهر عهود مطبعة بولاق. فما كادت المطبعة تؤول إلى الدائرة في رمضان سنة ١٢٨١ (فبراير سنة ١٨٦٥) حتى واصلت نشاطها فأصدرت في رجب سنة ١٢٨٢ (ديسمبر سنة ١٨٦٥) كتاب "حاشية المجمل" الذي طبع بالمطبعة على نفقة الدائرة وعرض للبيع[2]. وتوالى إصدار

(١) يقول المسيو جيز في مقالة عن تاريخ المطبعة أن تاريخ شراء إسماعيل باشا للمطبعة من عبد الرحمن رشدي هو سنة ١٨٦٣، والصواب هو ما ذكرنا إلى الأوراق الرسمية. ففي دفتر استحقاقات المطبعة عن سنة ١٢٨١، رقم ٣٩٥ محفوظات الدائرة السنية، بدار المحفوظات بالقلعة ذكر النص "جريدة الاستحقاقات عن أرباب الماهيات بالمطبعة العامرة ببولاق من ابتدى ماه أمشير سنة ١٥٨١ ابتدى إحالتها على الدائرة السنية". وماه أمشير سنة ١٥٨١ يوافق رمضان سنة ١٢٨١ (فبراير سنة ١٨٦٥).

(٢) دفتر استحقاقات مطبعة بولاق عن سنة ١٥٨٢ قبطية. ١٢٨٢هـ – ١٨٦٥م، تحت اسم محمد أفندي حسني بائع كتب المطبعة، دفتر رقم ٣٩٦، محفوظات الدائرة السنية، دار المحفوظات المصرية بالقلعة.

المطبعة للكتب النفيسة من ذلك التاريخ بغير انقطاع وبنسبة متزايد.

ومع ما كانت عليه مطبعة بولاق من حسن الإعداد فإن وقوف الخديو إسماعيل على مدى التقدم في دول الغرب جعله يوقن أنه ما زالت هناك أوجه كثيرة للتحسين كما جعله يتطلع إلى النهوض بمطبعة بولاق حتى تصير في مرتبة أكثر مطابع الغرب تقدماً. وكان الخديو إسماعيل يعرف أن مطابع الغرب الحديثة تدار بوسائل آلية – بالبخار.. فتطلع إلى استحداث هذا النوع من القفزة المحركة في مطبعة بولاق. وربما كان هذا أكبر انقلاب حدث في مطبعة بولاق على طول تاريخها.

## تجديد آلات المطبعة

وقد بدئ في التفكير في هذا الإصلاح بعد شهرين فقط من ضم المطبعة إلى الدائرة. فقد كان إسماعيل أفندي باشمهندس العمليات في أوربا في مأمورية حكومية فأرسل إليه الخديو أمراً في ٣ أبريل سنة ١٨٦٥ يقول فيه:

"بما أنكم أنتم الآن موجودين بأوربا فيلزم أن تمروا على المطابع المشهورة بالجهات التي تكونوا بها الجاري إدارة تشغيلها بواسطة الوابورات وتتفرجوا فيها وتمعنوا النظر في جميع آلاتها وأدواتها وكيفية إدارتها وإن أمكن تأخذوا رسوماتها اللازمة وتحرروا تقريراً يكون مشتملاً على ما شاهدتموه بالمحلات المذكورة من التحسينات والتسهيلات حتى أنكم بمشيئة الله تعالى عند رجوعكم من هناك ننظر في ذلك ويجرى المقتضى[(١)]".

وقد قام إسماعيل أفندي الباشمهندس بما كلف به وأحضر الرسوم ولما عاد قدم ما معه من المعلومات والرسوم والاقتراحات وأحيل إلى ناظر المطبعة فناقشها معه واتفقا على ما يلزم من الآلات المحركة وغيرها وحررت مكاتبة منهما إلى مصرف أوبنهايم بلندن لشراء ما ورد في المواصفات والرسوم. ولسبب ما لم يشأ إسماعيل باشا أن يستبد مصرف أوبنهايم بالأمر فكتب إلى أحد رجال حكومته وهو أفلاطون بك وكان في أوربا حينئذ بأن يشرف بنفسه على شراء الآلات ويدفع هو ثمنها مما كان معه من أموال الحكومة إذا رأى من الخير ألا يقوم أوبنهايم بذلك، على أن تدفع الدائرة إلى الحكومة أثمان ما يشتريه من الآلات عند عودته وإجراء المحاسبة. كان ذلك في ٢٨ أغسطس سنة ١٨٦٥ حين أصدر الخديو إلى أفلاطون بك الأمر التالي:

---

(١) دفاتر قيد الأوامر العلية الصادرة للدواوين، دفتر رقم ١٩١١، ص ١٦٤، وثيقة رقم ١٨، إلى إسماعيل أفندي باشمهندس في ٧ ذي القعدة سنة ١٢٨١ (٣ أبريل سنة ١٨٦٥م) محفوظات عابدين.

"تقدم صدور أمرنا في ٧ ذي القعدة سنة ١٣٨١ إلى إسماعيل أفندي باشمهندس العمليات منذ كان بأوربا بأنه يمر على المطابع المشهورة الجاري إدارتها بواسطة الوابورات ويتأمل في جميع آلاتها وأدواتها وكيفية إدارتها حتى بحضوره لهذا الطرف ينظر في ذلك فبحضور ذاك الباشمهندس من أوربا أمرنا ناظر مطبعة بولاق أنه يواصف الباشمهندس المذكور عما يلزم جلبه من الخارج إلى المطبعة. والآن علم لدينا من إنها الناظر المومى إليه الرقيم ٣ محرم سنة ٨٢ نمرة ١ بأنه واصف الباشمهندس عن اللازم وبمعرفته حرر رسومات وتعريفة ومكاتبة للخواجات أوبنهايم وشركاه للمداركة والمحاسبة من طرفهم.

وحسبما أنكم الآن بأوربا فلما هو معهود فيكم من الدراية والمعرفة بحقائق مثل هذه الآلات قد اقتضت إرادتنا إحالة تدارك العدد المذكورة بمعرفتكم بواقع الرسومات والتعريفة المحررة عنهم على ذمة المطبعة التي هي تابعة لدائرتنا وسداد الثمن من طرفكم والمحاسبة به فيما بعد. كما صدر أمرنا في تاريخه إلى ناظر دائرتنا بذلك بحيث أن أجرى التدارك يكن شرطاً بواسطة الخواجات أوبنهايم وشركاه بلوندرد بل أنه موكول لما ترو استحسان أجراه فيما ذكر. وبناء عليه أصدرنا أمرنا هذا لكم للأجرى ومرفوق معه الرسومات والتعريفة كما هو مطلوبنا[1]".

ولكن لسبب ما لم ترد هذه الآلات والمحركات البخارية إلى المطبعة. وينتهي الجزء الباقي من سنة ١٨٦٥ وكل سنة ١٨٦٦ دون أن تزود المطبعة بهذه الآلات. ولم يشأ الخديو أن يتأخر الإصلاح أكثر من ذلك فأصدر أمراً إلى حسين حسني بك ناظر المطبعة بأن يسافر إلى باريس "لمعاينة ورؤية ما فيه صالح المصلحة واستجداد ما يلزم استجداده من الآلات والعدد[2]".

وقد سافر ناظر المطبعة لهذه المهمة إلى باريس في رمضان سنة ١٢٨٣ (يناير سنة ١٨٦٧) ولم يطل مقامه هناك أكثر من ثلاثة أشهر اشترى في خلالها محركًا بخاريًا لإدارة آلات المطبعة كان أول ما دخل من نوعه في مصر كما ورد في دفاتر المطبعة. وقد وصل هذا المحرك إلى المطبعة في ذي الحجة سنة ١٢٨٣هـ (أبريل سنة ١٨٦٧م) [3] وابتدأ عمله في إدارة آلات

---

(١) دفاتر قيد الأوامر العلية الصادرة للدواوين؛ دفتر رقم ١٩١٢ عربي معية ص ١١؛ وثيقة رقم ٢٣ إلى أفلاطون بك في يوم الأحد ٥ ربيع الثاني سنة ١٢٨٢ (٢٨ أغسطس سنة ١٨٦٥) محفوظات عابدين.

(٢) دفتر استحقاقات مطبعة بولاق، الجزء الثاني لسنة ١٥٨٣ قبطية، دفتر رقم ٣٩٨، محفوظات الدائرة السنية، دار المحفوظات النصرية بالقلعة.

(٣) نفس الدفتر السابق، ص ١٧.

المطبعة في أواخر سنة ١٢٨٣ وأوائل سنة ١٢٨٤هـ- (١٨٦٧م)، ولا شك في أن استحداث هذا المحرك البخاري قد أحدث انقلابًا هائلاً في إنتاج المطبعة الذي زاد بما يناسب الفرق بين إدارة الآلات باليد وإدارتها بالبخار. وقد ورد في أحد دفاتر المطبعة وقت البدء في استخدام هذا المحرك البخاري وصف لأثره في إنتاج المطبعة إذ أثبت الكاتب قوله: "الآلة البخارية التي بها حدث نهاية السرعة" ولعل هذا كان أعظم إصلاح حدث في مطبعة بولاق وبقى ملازمًا لها إلى وقتنا هذا، بعد إصلاح قاعدتها وتجميل حروفها.

على أن سنة ١٨٦٦ لم تمر بدون شراء آلات جديدة للمطبعة، فقد اقتضت إرادة الخديوي إسماعيل أن تزود المطبعة بآلة الطبع "الرسومات والأشكال والخريطات الجغرافية" فأصدر أمرًا شفويًا إلى ناظر المطبعة بجلب هذه الآلة وبحث الناظر فعرف بوجود آلة من هذا النوع كانت قد وصلت حديثًا من باريس ويمتلكها رجل اسمه ونجولس، "ويطبع فيها الرسومات المذكورة بجميع الألوان وكذا تطبع فيها حروف مثل الماكينات" العادية وعلم من الرجل أن ثمنها وتكاليفها عليه كانت خمسمائة بنتو. وقد نقل خبر هذه الآلة إلى الخديوي فأصدر إليه أمره في ١٧ سبتمبر سنة ١٨٦٦ بمفاوضة صاحبها في شرائها منه بنفس قيمة الثمن والتكاليف مضافًا إليه خمسون بنتو ربحًا له واشترط الخديوي أن يقيم ونجونس في المطبعة شهرًا ليدرب "اثنين أو ثلاثة من أولاد العرب الطباعين الموجودين بالمطبعة" على استعمالها وقرر الخديوي أن يدفع له الثمن على دفعتين الأولى قدرها مائتان وخمسون بنتو وتدفع له مقدمًا، والثانية وقدرها ثلاثمائة بنتو وتدفع له "من بعد مضي الشهر وتمرين الأنفار المذكورين وحصولهم على التشغيل... مع دقة الاعتناء والالتفات لتمرينهم على تشغيلها للحصول على كمال انتظام أشغالها[1]".

ومن الآلات التي استحدثت بالمطبعة في عهد الدائرة السنية أيضًا آلتان لتنمير تذكرات السكك الحديدية، وردتا في سنة ١٨٦٧م وعين عليهما موظف خاص لملاحظتهما وتشغيلهما[2]. وفي سنة ١٨٦٩م اشتريت آلة لعمل ظروف الخطابات، ووردت هذه الآلة من

(١) دفتر رقم ١٣ أوامر كريمة، ص ١، أمر رقم ٢، إلى الدائرة السنية في ٧ جمادي الأولى سنة ١٢٨٣ (١٦ سبتمبر سسنة ١٨٦٦م)، محفوظات عابدين، وكذلك دفاتر قيد الأوامر العلية الصادرة للدواوين والمجالس، دفتر رقم ١٩١٩، ص ٤، وثيقة رقم ٢٢ إلى الدائرة السنية في نفس التاريخ المتقدم، محفوظات عابدين.

(٢) دفتر استحقاقات مطبعة بولاق لسنة ١٥٨٣ قبطية (١٢٨٣هـ- ١٨٦٧م). الجزء الثاني، دفتر رقم ٣٩٨، ص ٢٧، محفوظات الدائرة السنية، دار المحفوظات المصرية بالقلعة.

أوروبا وعين لها من يقوم بأمرها[١].

أما آلات طبع الحروف فقد كان بالمطبعة آلات جيدة منها مما كان قد استحدث في عهد عبد الرحمن بك رشدي. ومع ذلك فقد اشتريت آلات جديدة من طراز حديث في تاريخ مبكر من عهد تبعيتها للدائرة السنية. وقد وصلت أول دفعة من هذه الآلات في سنة ١٨٦٦م. ونحن لا نعرف عدد آلات هذه الدفعة الأولى إذ لم نعثر على الوثيقة الخاصة بشرائها. وإنما ورد ذكرها في الوثيقة الخاصة بشراء آلة طبع الخرائط الجغرافية إذ قيل في وصفها إنها "يطبع فيها الرسومات بجميع الألوان وكذا يطبع فيها حروف مثل الماكينات المحضرة جديدًا[٢]". وفي هذا ما يدل على تجهيز المطبعة بآلات جديدة لطبع الحروف، وكلمة "المحضرة" تدل على أن هذه الآلات إنما استوردت من الخارج.

ولما سافر حسين حسني بك ناظر المطبعة إلى باريس في سنة ١٨٦٧ لشراء المحرك البخاري، اشترى معه أربع آلات للطبع وصلت إلى المطبعة مع المحرك البخاري في نفس السنة[٣]. وبعد ذلك حدث شراء ثلاث آلات أخرى للطبع، فقد ورد في أمر خاص بتعيين ملاحظ للآلات الأربع السابقة ما نصه: "ويسد مسد النفر الطبيع الذي يلزم عند جلب الثلاثة ماكاين المقتضى جلبهم من بلاد أوروبا[٤]". ولكنا لم نعثر على تاريخ وصول هذه الآلات الثلاث.

### تجديد حروف الطبع

ولم يقتصر تجديد المطبعة في عهد الدائرة السنية على شراء آلات ومحركات بخارية فحسب بل تعتاد إلى حروف الطبع. وقد سبق القول بأن حروف المطبعة في أول عهد عبد الرحمن بك رشدي كانت قد تآكلت من طول ما استعملت، وفسد رونق المطبوع بها ثم جددت حروف الطبع فعاد للمطبوعات رونقها. ولم يقتصر الأمر على صب حروف على الأمهات القديمة بل أنشئت قاعدة جديدة رفيعة في غاية الجمال والرونق. وقد كتب هذه

---

(١) دفتر التحقاقات مطبعة بولاق لسنة ١٥٨٥ قبطية (١٢٨٥هـ- ١٨٩٦م) الجزء الثاني، دفتر رقم ٤٠٢، محفوظات الدائرة السنية، دار المحفوظات المصرية بالقلعة.

(٢) دفتر رقم ١٣ أوامر كريمة، ص ١، أمر رقم ٣، إلى الدائرة السنية، ودفاتر قيد الأوامر العلية الصادرة للدواوين، دفتر رقم ١٩١٩، ص ٤، وثيقة رقم ٢، محفوظات عابدين.

(٣) دفتر استحقاقات مطبعة بولاق لسنة ١٥٨٣ قبطية (١٨٦٧م)، الجزء الثاني، ص ١٧، محفوظات الدائرة السنية، دار المحفوظات بالقلعة.

(٤) نفس الدفتر السابق.

القاعدة خطاط اسمه حسني[1] وصنع آباءها وحفر أمهاتها عبد الله خيرت حكاك المطبعة، وكان ذلك في سنة ١٢٨٨هـ- ١٨٧٢م "وقد ورد في وصف هذه القاعدة في دفتر استحقاقات المطبعة لتلك السنة ما يظهرنا على دقتها وجمالها. أشر أمام اسم أحد جماعي الحروف واسمه غنيم سالم بما يأتي:

"من حيث أن القاعدة الرفيعة المستجدة حكاكة خيرت أفندي قد تم تشغيلها ومن المقتضى تعيين من يلزم تشغيلها وتوضيبها فقد تعين لذلك المذكور أعلاه ومصطفى نديم وحسنين مُحَمَّد وأخذ عليهم التعهد اللازم بإجرى جمع خمس عشرة ملزمة شهري من تلك القاعدة وإذا حصل منهم تقصير يكونوا ملزمين بجمع بدل ما يتأخر عليهم من الحروف التخينة الملزمة بملزمتين[2]".

وجاء في وصفها أيضاً في كتيب صغير أعد بمناسبة إرسال المطبعة لبعض مطبوعاتها إلى المعرض الذي أقيم في فيينا بالنمسا في سنة ١٨٧٣م:

"إن دار الطباعة، ذات الإتقان والبراعة، كما يشاهد من أنموذجها الأنيق، الذي سينظر بعين التحقيق، حاوية لقواعد عديدة سنية، وصور حروف جيدة بهية، لا تكاد توجد في مطبعة من مطابع الإسلام، بل ولا في غيرها من مطابع الأنام، خصوصاً القاعدة الجديدة الدقيقة، ذات الحروف الأنيقة، التي كنا وفقنا لعملها من قبل بسنتين، بساحة الخديو الكريم الأصلين،

---

(١) ورد اسم هذا الخطاط في بيتين من الشعر نظما في وصف هذه القاعدة وطبعا بها كنموذج لها في الكتيب الذي أعدته المطبعة بمناسبة عرض مطبوعاتها في السركي العمومي" أي المعرض العام الذي أقيم بمدينة فينا (١٨٧٣م):

وقاعدة تقول لنصع "حسني" حويت اللطف في صور دقيقة
ولو أن التـــلغراف أين أمي لرحت إلى "ويـــانة" في دقيقة

والكتيب ليس له عنوان ولا له تاريخ طبع وإن كان يحدد تاريخه تاريخ معرض فينا وهو يشتمل على مقالة باللغة العربية في تعديد جوانب نشاط المطبعة ومزايا إقامة المعارض، ثم نماذج من كل الفوائد أو حروف الطبع الموجودة بالمطبعة، كل قاعدة موصوفة في بيتين من الشعر طبعًا بحروفها لتصويرها، ثم قائمة ببعض مطبوعات بولاق في عهد الدائرة السنية، ثم ترجمة ذلك كله- ما عدا قائمة المطبوعات... باللغة التركية، وفي الكتاب ثلاث وثلاثون صحيفة في القسم العربي وثلاث عشرة صحيفة في القسم التركي. وهو نادر الوجود، وقد تفضل أستاذي الدكتور أحمد أمين (بك) فأعلمني بوجوده وأعارني نسخته الخاصة فله مني جزيل الشكر (انظر شكل ١٤ بآخر الكتاب).

(٢) جريدة استحقاقات مطبعة بولاق والكاغدخانة لسنة ١٥٨٨ قبطية، الجزء الرابع، دفتر رقم ٤١٩، محفوظات الدائرة السنية، دار المحفوظات المصرية بالقلعة.

والقاعدة التعليقية[1] ذات الافتنان، التي كانت مستعملة من قديم الزمان، فهما معدودتان من النوادر، بل ليس لهما في الكون نظائر[2]".

ومن الحروف التي استحدثت في المطبعة في عهد الدائرة السنية مجموعة من الحروف الأوربية عملت جديدة على نمط الحروف الأفرنكية التي كانت مستعملة في مطابع أوربا في ذلك الوقت. وقد كان بمطبعة بولاق حروف أوربية منذ إنشائها في عهد مُحَمَّد علي، ولكنا لا نصادف في الوثائق أي خبر عن تجديدها أو تغيير قاعدتها منذ ذلك العهد. فلما ذهب حسين بك حسني ناظر المطبعة في عهد الدائرة السنية إلى معرض باريس سنة ١٨٦٧، وشاهد الحروف التي كانت مستعملة في المطابع الفرنسية أعجبته وصنع حروفاً أفرنكية لمطبعة بولاق على نمطها. يقول حسين بك حسني:

"وكما أن الحروف المذكورة يتيسر بها طبع الكتب الإسلامية المشهورة ونشر العلوم المفيدة، وما يظهر من الكتب الجديدة كذلك نؤمل طبع الكتب البهية المدونة بالألسن الأفرنجية بقواعدها المألوفة، وحروفها المعروفة، فإنا قد حصلنا أجناس قواعد حروف اللسانين الطلياني والفرنساوي، ذات الانتظام المتساوي، بعد أن شاهدناها في المعرض النفيس الواقع بمدينة باريس، وقد تيسر لنا بحمد رب البرية طبع معجم إلياس بقطر باللغة الفرنساوية[3].

يضاف إلى ما تقدم أنواع الحروف التي كانت موجودة بمطبعة بولاق قبل عهد الدائرة السنية وبقيت تستعمل بعدها. وقد مكننا الكتيب الذي وضعه ناظر المطبعة بمناسبة اشتراك مطبعة بولاق في معرض فيينا والتي سبقت الإشارة إليه من معرفة أنواع الحروف التي كانت مستعملة في المطبعة في ذلك العهد وهي كما يلي:

(١) القاعدة العربية النسخية المعتادة وهي التي ورثتها الدائرة السنية عن العهود السابقة. وكانت تستعمل في غالب المطبوعات.

(٢) القاعدة العربية النسخية الدقيقة التي استحدثها حسني الخطاط وخيرت الحكاك في عهد الدائرة السنية وسبقت الإشارة إليها.

(٣) قاعدة عربية فارسية كبيرة الحجم وصفت بأنها "المجوفة".

(٤) قاعدة عربية فارسية متوسطة الحجم.

---

(١) القاعدة التعليقية يقصد بها القاعدة الفارسية.

(٢) كتيب معرض فينا السابق، ص ٥ – ٦.

(٣) كتيب مؤتمر فينا السالف الذكر، ص ٦.

(٥) قاعدة عربية فارسية صغيرة الحجم.

وهذه القواعد الفارسية ورثتها المطبعة من عصر مُحَمَّد علي باشا.

(٦) قاعدة عربية مغربية أي على قاعدة خط أهل المغرب، وهي في غاية الجمال ولا ندري متى استحدثت بالمطبعة (انظر شكل ١٦ بآخر الكتاب).

(٧) قاعدة أفرنكية هي التي استحدثت في عهد الدائرة السنية وسبقت الإشارة إليها[١].

## صناعة التجليد

وكان من ضروب الإصلاح التي اتفقت للمطبعة في عهد إسماعيل استحداث صناعة التجليد بها، وكان ذلك في سنة ١٨٦٧م. والمعروف أن صناعة التجليد قديمة جداً في المطبعة فقد كان فيها قسم خاص بالتجليد في عهد مُحَمَّد علي، وربما أبطلت هذه الصناعة بالمطبعة وألغي قسم التجليد منها في أيام تدهورها في عهد عباس وسعيد ثم أعيدت في عهد الدائرة السنية. ورد في دفتر استحقاقات مطبعة بولاق عن سنة ١٨٦٧ تعيين موظف جديد اسمه مُحَمَّد الشبراوي وذكر أمام اسمه التأشير الآتي:

"المذكور جرى قيده من ابتدى ١٤ ذو القعدة سنة ١٢٨٣ (١٢ برمهات سنة ١٥٨٣ – ٢٠ مارس سنة ١٨٦٧) بماهية ٢٠٠ قرش بصناعة التجليد المستجدة بالمصلحة[٢]".

وهذه العبارة الأخيرة تثبت أن صناعة التجليد كانت قد أبطلت ثم أعيدت في عهد إسماعيل.

## إنتاج المطبعة

كان من نتيجة هذه الإصلاحات أن زاد إنتاج المطبعة زيادة كبيرة حتى ليحق أن نقول إن عهد إسماعيل كان العهد الذهبي في تاريخ مطبعة بولاق. وتسجل دفاتر المطبعة في ذلك العهد الزاهر نشاطها سنة بعد أخرى. وقد كان القائمون بأمر المطبعة مقدرين تماماً نهضتها. ورد في أحد دفاتر المطبعة عن سنة ١٨٦٩ اسم الشيخ مُحَمَّد البهوتي الذي عين مصححاً للمطبعة وذكر أمام اسمه:

"المذكور جرى قيده بماهية شهري ٣٠٠ قرشاً من ابتدى ٦ هاتور سنة ١٥٨٥ حيث إن أشغال التصحيح متعلقة بكثرة الكتب وقلتها وفي هذه الأيام كثرت الكتب خصوصاً

---

(١) كتاب مؤتمر فينا، ص ٧ – ٨ (انظر شكلي ١٤ و١٥ بآخر الكتاب).

(٢) دفتر استحقاقات مطبعة بولاق لسنة ١٥٨٣ قبطية (١٢٨٣هـ – ١٨٦٧م)، الجزء الثاني، دفتر رقم ٣٩٨، ص ١٦، محفوظات الدائرة السنية دار المحفوظات المصرية بالقلعة.

أغلبها غير مسبوق الطبع. حضرة الباشمصحح مراراً بطلب زيادة عمال للعمل وقبل تاريخه طلب قيد أربعة أشخاص والذي استصوب الآن قيد ثلاثة فقط[١]".

وقد أثبت حسين بك حسني ناظر المطبعة في الكتيب الذي وضعه عن المطبعة بمناسبة اشتراكها في معرض فيينا ثبتا بمطبوعات المطبعة منذ تسلمتها الدائرة السنية في أوائل سنة **١٨٦٥** إلى سنة **١٨٧٤** وهو تاريخ إقامة المعرض. وهذا الثبت يظهرنا على مدى نشاط المطبعة في ذلك العهد. وقد بلغ عدد الكتب التي طبعت في هذه السنوات التسع على ما جاء في الثبت المشار إليه **٣٩٥** كتاباً بلغ المطبوع منها جميعاً **٢٤٢٠٧٥** نسخة[٢]. فإذا عرفنا أن عدد الكتب التي طبعت في عصر مُحَمَّد علي باشا في المدة من **١٨٢١** إلى **١٨٤٢**م أي في إحدى وعشرين سنة على ما ورد في قوائم المطبوعات التي وصلت إلينا من ذلك العهد ومع ملاحظة أنها ليست كاملة هو **٢٥٢** كتاباً، أمكننا أن نقدر مبلغ نشاط المطبعة في التسع السنوات الأولى من عصر إسماعيل. يضاف إلى هذا أن من هذه الكتب التي طبعت في عصر إسماعيل ما بلغ عدد أجزائه عشرين جزءاً ككتاب الأغاني لأبي الفرج، ومنها ما كان يقع في عشرة أجزاء كشرح القسطلاني على البخاري، ومنها ما كان يقع في ثمانية أجزاء كحاشية الشهاب الخفاجي والزرقاني على المواهب اللدنية، أو في سبعة أجزاء ككتاب مجموع قوانين فرنسا وتاريخ ابن خلدون، أو في ستة أجزاء ككتاب روح البيان، أو في أربعة أجزاء كحاشية الصبان على الأشموني أو كصحيح البخاري. وقد بلغ عدد النسخ التي طبعت من بعض هذه الكتب **٤٥٠٠** نسخة وهو عدد لم يبلغه أي كتاب مما طبع بمطبعة بولاق قبل عصر إسماعيل.

على أنه مما يلاحظ أن عدد كتب العلوم الطبيعية لم يتجاوز ستة عشر كتاباً من هذه الكتب التي طبعت ببولاق في السنوات التسع الأولى من عهد إسماعيل والتي بلغ عددها **٣٩٥** كتاباً. وهذا عدد قليل جداً إذا قيس بما طبع من كتب هذه العلوم في عصر مُحَمَّد علي. وهذا أهم نقد يوجه إلى مطبوعات المطبعة في عصر إسماعيل. فقد كانت سياسة إسماعيل أن يجعل مصر قطعة من أوربا، وكان الواجب أن تسهم مطبعة بولاق في تحقيق هذه السياسة بنشر كتب العلوم الطبيعية إذ المدار في إقرار المدنية الحديثة إنما يكون بتغيير طريقة التفكير ونشر المعرفة التي تؤدي إلى استغلال قوى الطبيعة ومواردها. ولعل السبب في هذا القصور أن مطبعة بولاق في عهد الدائرة السنية لم تكن مطبعة حكومية تحدد سياستها الأهداف القومية العليا،

(١) جريدة استحقاقات مطبعة بولاق لسنة **١٥٨٥** قبطية، الجزء الثاني، دفتر رقم **٤٠٢**، ص **٣٥** محفوظات الدائرة السنية، دار المحفوظات المصرية بالقلعة.

(٢) كتيب معرف فينا السابق، ص **١٣** — **٢٧**.

وإنما كانت مطبعة خاصة يوجه سياستها حساب الربح والخسارة.

## موظفو المطبعة وعمالها

أدى استحداث ما تقدمت الإشارة إليه من الآلات إلى ضرورة العناية بإعداد عمال المطبعة وموظفيها والعناية الفائقة بأعدادهم، حتى تواجه المطبعة زيادة الإنتاج التي ترتبت على تلك الآلات الحديثة. وقد اقترن وصول المحرك البخاري وآلات الطبع الجديدة في سنة ١٨٦٧م بتعيين عشرة تلاميذ وزعوا على كافة أقسام المطبعة لتعلم صناعة جمع الحروف والطبع والتجليد، وكان تعيينهم في ١١ أبريل سنة ١٨٦٧م(١). وفي سنة ١٨٦٨م عين "الخواجة ريمون كوريشنيك الطبيع من باريس" بمرتب ثلاثمائة فرنك في الشهر لتعليم هؤلاء التلاميذ فنون الطباعة(٢).

ولما عاد حسين حسني بك ناظر المطبعة من باريس سنة ١٨٦٧م اقترح إرسال بعض الشبان إلى أوربا لتعلم فن الطباعة هناك. ولكن هذا الاقتراح لم ينفذ حينئذ نظراً للنفقات التي يتطلبها. ولكن تحت ضغط حاجة العمل المتزايد أصدر الخديو إسماعيل أمراً في ٢٧ ذي القعدة سنة ١٢٨٥ (١٠ مارس سنة ١٨٦٩) "بانتخاب خمسة أو ستة أشخاص من الموجودين بالمطبعة وإرسالهم إلى النمسا مدة سنة أو سنة ونصف لتعليمهم كافة أنواع الطبع كما أوضح ناظر المطبعة اكتفاء عن جلب معلمين للطبع(٣)". وقد اختير لهذه البعثة خمسة من الشبان هم: مُحَمَّد حبيب وعبد الرحمن شكري وصالح حسين وسافر ثلاثتهم في أبريل سنة ١٨٦٩(٤). ثم إبراهيم عارف وإبراهيم زين الدين ولحقا بزملائهما إلى النمسا(٥). وقد كان هؤلاء الشبان الخمسة من العشرة تلاميذ الذين كان قد سبق تعيينهم في أبريل سنة ١٨٦٧م

---

(١) جريدة استحقاقات مطبعة بولاق والكاغدخانة في سنة ١٥٨٣ قبطية، الجزء الثاني، دفتر رقم ٣٩٨، ص ١٩، محفوظات الدائرة السنية، دار المحفوظات المصرية بالقلعة.

(٢) جريدة استحقاقات مطبعة بولاق في سنة ١٤٨٤ قبطية، الجزء الثاني، دفتر رقم ٤٠٠، ص ١، محفوظات الدائرة السنية، دار المحفوظات المصرية بالقلعة.

(٣) أمر صادر من الخديوي إلى ناظر المطبعة في ٢٧ ذو القعدة سنة ١٢٨٥هـ (١٠ مارس سنة ١٨٦٩م)؛ جريدة استحقاقات مطبعة بولاق لسنة ١٥٨٥ قبطية، الجزء الثاني، دفتر رقم ٤٠٢، ص ٩، محفوظات الدائرة السنية، دار المحفوظات المصرية بالقلعة.

(٤) جريدة استحقاقات مطبعة بولاق لسنة ١٥٨٥ قبطية، الجزء الأول، دفتر رقم ٤٠١، محفوظات الدائرة السنية، دار المحفوظات المصرية بالقلعة.

(٥) جريدة استحقاقات مطبعة بولاق لسنة ١٥٨٥ قبطية، الجزء الثاني، دفتر رقم ٤٠٢، ص ٩، محفوظات الدائرة السنية، دار المحفوظات المصرية بالقلعة.

واستحضر لهم المسيو ريمون الفرنساوي من باريس لتعليمهم.

تلك بعض مظاهر النشاط والإحياء التي صادفت مطبعة بولاق في عهد تبعيتها للدائرة السنية ويكفي لإعطاء فكرة واضحة عن تقدم المطبعة وانتعاشها في ذلك العهد أن نورد الإحصاء الآتي لمرتبات موظفي المطبعة وعمالها في الثماني السنوات الأولى من عهد إسماعيل مع ملاحظة أن الإحصاء يشمل مرتبات المطبعة والكاغدخانة معاً فقد كانتا مصلحة واحدة.

مرتبات موظفي المطبعة وعمالها من ١٨٦٥ إلى ١٨٧٢م[(١)]

| السنة | مجموع مرتبات موظفي المطبعة وعمالها | |
|---|---|---|
| | بارة | قرش |
| ١٨٦٥ | ٢٩ | ١٦٨,٠٥٢ |
| ١٨٦٦ | ١١ | ٤٣٣,٤٣٨ |
| ١٨٦٧ | ٢٠ | ٥١٧,١٦٨ |
| ١٨٦٨ | ٢١ | ٦٦١,٥٦٣ |
| ١٨٦٩ | ٢ | ٩١٥,٤٢٣ |
| ١٨٧٠ | ٢٠ | ١,٢٥٣,١٣١ |
| ١٨٧١ | ٣٤ | ١,٤٣٥,٣٣٨ |
| ١٨٧٢ | – | ١,٤٧٧,٤٩٩ |

وواضح من هذا الإحصاء أن مرتبات موظفي المطبعة وعمالها قد زادت إلى أكثر من ثمانية أضعاف في خلال الثماني السنوات التي تضمنها الإحصاء. ومما يذكر هنا أن الدائرة السنية احتفظت بخيرة موظفي المطبعة الفنيين الذين كانوا فيها في العهد السابق من أمثال خيرت أفندي الحكاك وأبو العينين أفندي أحمد أوسطي باشي المطبعة، فقد صدر أمر من

(١) هذا الإحصاء مأخوذ من دفاتر استحقاقات مطبعة بولاق في عهد الدائرة السنية في السنوات: ١٥٨١ و١٥٨٢ و١٥٨٣ و١٥٨٤ و١٥٨٥ و١٥٨٦ و١٥٨٧ و١٥٨٨ القبطية (١٨٦٥ – ١٨٧٢م) وهي ما لا يقل عن خمسين دفتراً ضخماً. وقد وقفنا بالإحصاء عند سنة، ١٨٧٢م لأن دفاتر المطبعة بعد تلك السنة من عهد الدائرة السنية أي دفاتر سبع سنوات أخرى غير موجودة في دار المحفوظات، ولم نستطع العثور عليها هناك على ما بذلناه وبذله موظفو الدار من الجهد الجهيد في البحث عنها، فلا هي موجودة في المخازن ولا هي مثبتة في السجلات. ولعل لاختفاء هذه الدفاتر صلة بضياع أقلام القاعدة النسخية الذي اكتشف أمره عند استيلاء الحكومة على المطبعة في سنة ١٨٨٠، ويلاحظ أن الإحصاء يشمل مرتبات كل من المطبعة ومصنع الورق الذي كان ملحقاً بها فقد كانتا مصلحة واحدة.

الخديو إسماعيل بإبقائهما – الأول بمرتب شهري قدره ١٥٠٠ قرش لمناسبة لزومه لأعمال ما يلزم تجديده من أبجات حروف كبيرة وصغيرة ونقوشات وغيره من سائر ما يلزم تجديده من المحسنات[١]، والثاني مع ترقيته المحسنات[٢]، والثاني مع ترقيته إلى الرتبة الخامسة. ولم يكن للمطبعة وكيل، وكانت الحاجة ماسة إليه نظرًا للنشاط المتزايد في المطبعة فصدر أمر من الخديوي بترقية مُحَمَّد أفندي حسني أمين مكتبة المطبعة وكيلاً لها مع رفع مرتبه من سبعمائة وخمسين قرشًا في الشهر إلى ألف ومائتين وخمسين قرشًا[٣].

### علاقة الحكومة بالمطبعة

وكانت الحكومة في مدة تبعية مطبعة بولاق للدائرة السنية تطبع ما تحتاج إليه فيها بالثمن. ولم تشأ الدائرة السنية أن تتولى الإنفاق على الوقائع المصرية على نحو ما كان يعمل عبد الرحمن بك رشدي، إذ كان يدفع مرتبات موظفي قلم الوقائع وينفق على جمع الأخبار وترجمتها ثم على طبع الوقائع، وبعد أن يصدر العدد ويبيعه يحاسب الحكومة على صافي نفقاته. وقد قدم ناظر المطبعة السنية اقتراحًا بأن تقوم المالية بقيد استحقاقات أو باب القلم المذكور بها أو يحول ذلك لديوان المدارس لمناسبة وجود قلم ترجمة هناك[٤].

وقد وافق الخديوي على هذا الوجه الأخير فأصدر أمره بأن يتبع قلم الوقائع ديوان المدارس "بحيث يكون من ضمن أقلامه" فيدفع الديوان مرتبات موظفيه، ثم يحاسب المطبعة على نفقات طبع كل عدد من الوقائع أولاً بأول(٥) (انظر ميزانية القلم شكل ٣٤ بآخر الكتاب).

ومع ذلك فقد كانت الحكومة تتباطأ في دفع أثمان مطبوعاتها إلى المطبعة مما أدى إلى "تضرر المطبعة من عدم صرف مطلوبها نقدية عما يرجى تشغيله لمصالح الميري والدواير ويلتمس ناظرها معاملة المطبعة بكيفية أنه عند إتمام ما يقتضي تشغيله وتقديم الحوافظ اللازمة

---

(١) دفاتر قيد الأوامر الكريمة، دفتر رقم

(٢) ، ص ٢٤، أمر رقم ٩، من الخديوي إلى الدائرة السنية في ١١ شوال سنة ١٢٨٢هـ (٢٧ فبراير سنة ١٨٦٦)، محفوظات عابدين، كذلك في دفاتر قيد الأوامر العلية الصادرة للدواوين، دفتر رقم ١٩١٥، ص ١٦٤، وثيقة رقم ٩، محفوظات عابدين.

(٣) دفتر رقم ١٣ أوامر كريمة للدايرة السنية، ص ٢٠، أمر رقم ٣٢، في ٢٦ شعبان سنة ١٢٨٣ (٢يناير سنة ١٨٦٧)، محفوظات عابدين.

(٤) دفاتر قيد الأوامر العلية الصادرة للدواوين والمجالس، دفتر رقم ١٩١١، ص ١١٦ ونقل القيد منها إلى ص ١٧٣ في منتصف الوثيقة، وثيقة رقم ٩، إلى ديوان المدارس في ٢٩ شوال سنة ١٢٨١هـ (٢٧ مارس سنة ١٨٦٥) محفوظات عابدين.

(٥) نفس الأمر السابق ص ١٧٣ (انظر أشكال ٣٠ و٣١ و٣٢ بآخر الكتاب).

به يصرف لها ثمنه نقدية حالاً لإلحاق الصرف على إدارة المطبعة ورواج أشغالها وعدم تعطيلها بدون أن يتأخر الصرف على محاسبة الجائرة به وأعطاها رجع أو غيره[(١)]".

وصدر الأمر بوجوب اتباع ذلك فأصبح "مطلوبها يصرف إليها مباشرة عن كاملما (كامل ما) تجري تشغيله" دون إبطاء من الحكومة أو تدخل من الدائرة السنية في المحاسبة أو الاستيلاء على المبالغ المطلوبة. ومعنى هذا أن المطبعة وإن كانت تابعة للدائرة السنية فإنها جعلت مستقلة عنها في المعاملات.

وهناك من القرائن ما يحملنا على الظن بأن مطبعة بولاق السنية كانت تغالي في تقدير نفقات ما تطبعه للحكومة كما كانت تقصر أحيانًا في إتقان الأعمال الخاصة بها. ولقد أدى ذلك إلى احتجاج رياض باشا لدى المعية بخصوص رداءة طبع الوقائع المصرية، وكان احتجاجًا شديدًا قال فيه:

"إن جريدتنا تكاد ان تكون في الوقت الحاضر تدخل في عهد تحوز فيه الرغبة العامة نوعًا ما كما فهمت من ذاتكم العلية أيضًا، إلا أنها مشوبة بنقص فاحش في الطبع وترتيب الحروف وبكثرة الأغلاط فضلاً عن أن ورقها رديء وهذا ما شاهدتموه سعادتكم. وجملة القول لا يمكن قبولها كورقة مطبوعة...... فأردت لذلك أن استقدم لدي راسخ بك لأؤكد وأشدد عليه الخناق فعلمت مما ذكره أن التقصير من جهة إدارة المطبعة، وهو كثير الشكوى منها مع أن أجرة طبع هذه الجريدة عالية وفيها زيادة وأريد أن أقول إن المطبعة تستفيد من ذلك فوائد جمة"[(٢)].

ولا ينهى رياض باشا الاحتجاج قبل أن يهدد حسين بك حسني ناظر المطبعة برفع الأمر إلى الخديو:

"وها أنذا أرسل راسخ إلى سعادتكم ليعرض شكايته شفهيًا على مقامكم العالي ورجائي ألا تحجموا عن إصدار التأكيدات والتنبيهات اللازمة إلى حسين بك حتى لا يبلغ الخبر أخيرًا إلى مولانا[(٣)]".

---

(١) دفاتر قيد الأوامر العلية الصادرة لدواوين، دفتر رقم ١٩١٥، ص ٦٣ وثيقة رقم ٥٤ في ٣ شعبان سنة ١٢٨٢هـ (٢٢ ديسمبر سنة ١٨٦٥م)، محفوظات عابدين وأيضًا: دفتر رقم ١٢ أوامر كريمة للدايرة السنية، ص ١٥، أمر رقم ٤ الصادر إلى الفاميليا.

(٢) محفظة رقم ٥٢ معية تركي، وثيقة رقم ٣٠، من رياض باشا إلى المعية في ٢٣ محرم سنة، ١٢٩٢هـ (أول مارس سنة ١٨٧٥)، محفوظات عابدين.

(٣) محفظة رقم ٥٢ معية تركي، وثيقة رقم ٣٠، من رياض باشا إلى المعية في ٢٣ محرم سنة ١٢٩٢هـ (أول مارس سنة ١٨٧٥)، محفوظات عابدين.

ولسبب ما قد يكون الرغبة في الاقتصاد في النفقات أو في الوقت والجهد لم تشأ الحكومة أن تكون كل مطبوعاتها في مطبعة بولاق السنية. ولذا أنشأت الحكومة مطبعتين خاصتين بها. أما المطبعة الأولى فهي مطبعة المحافظة. وقد كانت هذه المطبعة موجودة في عهد سعيد باشا ثم عطلت في وقت ولسبب غير معلومين لنا، وفي سنة ١٨٦٦م التمس ناظر الداخلية من الخديوي إعادة فتحها فأذن له في ذلك، فأعيدت بثلاثة عمال بلغ مجموع رواتبهم ألفًا وأربعمائة قرش[١]. أما المطبعة الثانية فقد أنشئت إنشاء في نفس السنة (١٨٦٦م). وكانت مطبعة حجر استأذن ديوان المالية في إلحاقها بديوان التفتيش "لطبع ما يقتضي نشره عمومًا كالجاري بالجهات منعًا لمشغولية الكتاب[٢]" وقد أذن الخديوي في ذلك فأنشئت المطبعة ورتب لها "نفرين مطبعجية أحدهم ريس بماهية شهري ثلثماية وخمسين غرش وألماني مساعد بماهية مائتين وخمسين غرش[٣]". أما مطابع المديريات التي كانت موجودة في عصر سعيد باشا – كما سبق القول – فقد بقيت موجودة تعمل طول عصر إسماعيل كما يؤخذ مما ورد في أمر إنشاء مطبعة ديوان التفتيش بالمالية من أنها أنشئت "لطبع ما يقتضي نشره عمومًا كالجاري بالجهات".

### ناظر المطبعة

ظلت مطبعة بولاق تابعة للدائرة السنية خمس عشرة سنة وسبعة أشهر على وجه التقريب. وتولى نظارتها طول هذه المدة ناظر واحد لم يتغير هو حسين بك حسني الذي يعتبر أهم النظار الذين تولوا أمر المطبعة في القرن التاسع عشر، إذا استثنينا من الموازنة نقولا المسابكي. وقد لا يبدو هذا الاستثناء غريبًا إذا ذكرنا أن المسابكي هو الذي خلق المطبعة من العدم، وأنه كان الناظر المتخصص الوحيد منذ إنشاء المطبعة إلى الوقت الحاضر، فقد درس فن الطباعة ومارس فروعه المختلفة بيديه من كتابة الحروف على الورق إلى صنعها من الرصاص إلى جمعها وطبعها على شكل كتاب.

كان حسين بك حسني هو الذي حول مطبعة بولاق من مطبعة من مطابع العصور الوسطى إلى مطبعة من مطابع العصور الحديثة، من مطبعة تدار آلاتها باليد إلى مطبعة تدار

---

(١) دفاتر قيد الأوامر العلية الصادرة للدواوين والمجالس، دفتر رقم ١٩١٥، ص ١٧٠، وثيقة رقم ٨٦، إلى الداخلية في ٥ شوال سنة ١٢٨٢ (٢١ فبراير سنة ١٨٦٦)، محفوظات عابدين.

(٢) دفاتر قيد الأوامر العلية الصادرة للدواوين والمجالس، دفتر رقم ١٩١٩، ص ٦٣، وثيقة رقم ٤٢ إلى المالية في ٢١ رجب سنة ١٢٨٣هـ (٢٩ نوفمبر سنة ١٨٦٦)، محفوظات عابدين.

(٣) دفاتر قيد الأوامر العلية الصادرة للدواوين، دفتر رقم ١٩١٩، ص ٦٣، وثيقة رقم ٤٢، إلى المالية في ٢١ رجب سنة ١٢٨٣هـ (٢٩ نوفمبر ١٨٦٦)م، محفوظات عابدين.

آلاتها بالبخار. وكان هو الرجل الذي زاد إنتاج المطبعة إلى درجة لم تشهدها إلى أيامه. وكان الرجل الذي أدخل صناعة الورق إلى مصر فألحق بالمطبعة مصنعاً للورق كان يضارع أحدث المصانع في عصره.

وهو حسين بن مُحَمَّد كمور جينه لي، ولد ونشأ بالقاهرة وتعلم بالمدارس الحديثة حتى انتهى إلى مدرسة المهندسخانة فتخرج فيها وعين بها مدرساً للعلوم الرياضية من حساب وهندسة وجبر ومهر في هذه العلوم. وترجع علاقته بالمطبعة إلى سنة ١٨٥١م عندما عين في عهد عباس الأول مصححاً للغة التركية بالوقائع المصرية. وفي سنة ١٨٦١م رقي مأموراً لتنظيم المطبعة، وهي الوظيفة التي رشحته لوكالة المطبعة عندما أنعم بها على عبد الرحمن رشدي فتشبثت ببقائه معه فيها وقد منحه سعيد باشا رتبة قائمقام وأمر بأن تحسب مدة اشتغاله مع عبد الرحمن رشدي له في المعاش كما لو كان قائماً بوظيفة حكومية. ولما آلت المطبعة إلى الدائرة السنية في عهد إسماعيل رقي ناظراً لها وأنعم عليه برتبة ميرالاي؛ فاستحدث في المطبعة من الآلات ما سبقت الإشارة إليه. ولقد سافر إلى باريس في سنة ١٨٦٧م ممثلاً للمطبعة في معرض باريس الذي أقيم في تلك السنة. وبقي ناظراً للمطبعة إلى أن آلت إلى الحكومة في سنة ١٨٨٠م.

### المطبعة والمعارض الدولية

وكان من نتيجة التقدم الذي شمل مطبعة بولاق في هذا العهد أن اشتركت في معرضين دوليين أقيم أحدهما في باريس سنة ١٨٦٧م، وأقيم الثاني في فيينا في سنة ١٨٧٣م.

ونجد وصف القسم المصري بمعرض باريس الدولي في كتاب شارل أدموند الذي كان رئيساً عاماً لهذا القسم[1]. يقول شارل أدموند إن مطبعة بولاق أرسلت إلى معرض باريس الدولي مجموعة من مطبوعاتها كانت حوالي أربعمائة كتاب باللغتين العربية والتركية وقد عرضت هذه المطبوعات في قماطر خشبية ذات واجهات زجاجية. واشتملت هذه المجموعة على كتب مؤلفة بالعربية وأخرى مترجمة عن اللغة الفرنسية، وكانت متنوعة فمنها كتب الأدب العربي القديمة وكتب الفقه ودواوين الشعر ومنها كتب الرياضيات والقانون والطب والرحلات والفن الحربي والبحري[2].

ولم تكتف بولاق بعرض مطبوعاتها بل عرضت أيضاً نماذج للخطوط العربية الجميلة[3] كما عرضت قطعة من الخط الزخرفي الجميل كانت عبارة عن ثلاثة عشر بيتاً من الشعر نظمها

(1 (M. Charles Ednond, L Egypte a L Espoilion. . de 1867, Paris, 1887.

(2) op, eit, p. 231

(3) op, eit. p. 33.

الشيخ مصطفى سلامة وكتبها بشكل زخرفي "كامل الخطاط". وكانت الشطرة الأولى من كل بيت من أبيات القصيدة تقرأ بحساب الجمل "عام ١٢٨٣هـ" والشطرة الثانية من كل بيت تقرأ "عام ١٨٦٦م"، وكتبت القصيدة بحيث كانت كل شطرة تتكون من ستة مقاطع كتبت كل ثلاثة منها بلون خاص فإذا قرئت المقاطع من أحد اللونين في الشطرات الأولى من أعلى إلى أسفل كانت أبياتاً من الشعر وأعطت بحساب الجمل سنة ١٢٨٣هـ فإذا قرئت المقاطع من نفس اللون وبنفس الطريقة في الشطرات الثانية كانت هي الأخرى شعراً وأعطت بحساب الجمل سنة ١٨٦٦م(١).

وقد وجدت مطبوعات بولاق طريقًا آخر إلى معرض باريس قد كانت جزءًا مهمًا من معروضات جميع المدارس المصرية. فمدرسة الطب عرضت بالإضافة إلى ما حضر في معاملها من الأدوية والأجهزة مجموعة من الكتب الطبية التي ألفها أو ترجمها أساتذتها وطبعت في مطبعة بولاق. فكان مما عرضت هذه المدرسة من الكتب "عمدة المحتاج في علمي الأدوية والعلاج" تأليف أحمد الرشيدي الأستاذ بالمدرسة وطبع في بولاق في أربعة أجزاء في ١٨٦٧م. وكتاب "أحسن الأغراض في التشخيص ومعالجة الأمراض" تأليف مُحَمَّد الشافعي بك الطبيب الخاص للخديوي إسماعيل وطبع في جزءين في بولاق سنة ١٨٤٣م. وكتاب "روضة النجاح الكبرى في العمليات الجراحية الصغرى" تأليف مُحَمَّد علي بك البقلي وطبع في بولاق سنة ١٨٦٥م. وكتاب "الأربطة الجراحية" ترجمه عن الفرنسية إبراهيم بك النبراوي وطبع ببولاق سنة ١٨٣٨م. وكتاب "القول الصحيح في علم التشريح" لحسن عبد الرحمن وطبع في بولاق سنة ١٨٦٦م(٢). وأعداد من مجلة طبية كان يصدرها أساتذة مدرسة الطب ولعلها مجلة اليعسوب(٣).

وعرضت مدرسة المدفعية كتاب المدفعية ترجمه عبد الرحمن أفندي أحد أساتذة المدرسة وكذلك كتاب التحصينات لنفس المؤلف(٤).

وعرض الأزهر عددًا ضخمًا من كتب اللغة والدين والفقه وغيرها من علوم الأزهر مثل حاشية الشيخ الباجوري على السنوسية وحاشية الشيخ الدسوقي على المصنف في التوحيد. وحاشية شيخ الإسلام الأنصاري على المنهج في الفقه الحنفي وأقرب المسالك للشيخ الدردير

---

(1) op, eit, p.332.

(2) op. eit, p. 368.

(3) op. eit., p. 367.

(4) Lon cit.

في الفقه المالكي، وحاشية الشيخ الباجوري على السلم في المنطق والمستطرف في الأدب ومقامات الحريري، والكفراوي في النحو وغير ذلك كتب كثيرة[1].

وعرض المسيو (ليجاي **M. Legay**) أحد الهواة بالقاهرة أحد عشر كتاباً من مطبوعات بولاق تحت عنوان "كتب طبعت بمطبعة الحكومة ببولاق وليست موجودة في السوق". ومن هذه الكتب "الفتوحات الملكية" في التصوف لابن عربي في أربعة أجزاء وطبع ببولاق في سنة ١٢٦٩ – ١٢٧٤هـ (١٨٥٢ – ١٨٥٨م). و"خزانة العادل" لابن حجة الحموي وطبع في ١٢٧٣هـ (١٨٥٩م). وحاشية حياتي على "تحفة وهبي" وهو كتاب قديم يبين الألفاظ الفارسية المستعملة في اللغة التركية، و"قواعد مدفعية الحصار" ترجمة سعيد صالح أفندي[2].

أما في معرض فيينا سنة ١٨٧٣م فقد أرسلت مطبعة بولاق وعين من المعروضات فقد عرضت فيه أنواعاً مختلفة من الورق الذي أنتجه مصنع الورق الملحق بها، كما عرضت مجموعة من مطبوعاتها تبلغ تسع وستين كتاباً منها أطلس وخريطة للإسكندرية. وقد حفظ لنا "دفتر قيد أثمان ومصاريف مأمورية الاكسبوزسيون" سجلاً كاملاً بعنوانات هذه الكتب وعدد النسخ التي أرسلت من كل كتاب وثمنه. ومن الكتب التي عرضت في معرض فيينا تاريخ ابن خلدون في سبعة أجزاء، والقاموس المحيط للفيروزبادي، والكشكول لبهاء الدين العاملي، وحاشية الصفطي علي ابن توركي، وغرر الخصايص، وقاموس بقطر للغتين الفرنسية والعربية، ومقامات الحريري، وقلائد العقيان، وشرح ديوان المتنبي للعكبري، وحاشية العطار على الأزهرية، وحاشية أبو النجا على الشيخ خالد، وتذكرة داود، والبجيرمي على المنهج وغير ذلك[3].

وقد كانت مطبوعات بولاق في هذا المعرض ضمن معروضات الحكومة، فالحكومة هي التي اشترت الكتب من المطبعة ودفعت ثمنها مقدماً وأرسلتها إلى فيينا ضمن غيرها من معروضات الحكومة المصرية. وكان مجموع ما أرسلت المطبعة إلى هذا المعرض ٢٤١ قطعة بين كتاب ونموذج لمصنوعات الكاغدخانة. وبلغ ثمنها جميعاً مائة وثمانية وعشرين جنيهاً وواحداً

---

(1) op. cit pp. 308-360.

(2 ( OP. cit. P. 370.

(٣) دفتر قيد أثمان ومصاريف مأمورية الاكسبوزسبون سنة ١٨٧٣ أفرنكي ص ١٦، ١٧ محفوظات عابدين.

وعشرين قرشاً وسبع بارات أي قرابة المليمين، ودفع المبلغ للمطبعة مقدماً[(١)].

كان عهد الدائرة السنية في مطبعة بولاق عهد تحول، ففيه تحولت من مطبعة صغرى إلى مطبعة كبرى، ومن مطبعة قديمة إلى مطبعة حديثة، ومن مطبعة أوراق ودفاتر وأوراد إلى مطبعة كتب، ومن أداة إدارية إلى أداة لنشر العلم والمعرفة، وابتدأ العهد وهي مطبعة خاصة بفرد، فأصبحت فيه مطبعة شبه حكومية نظراً لتبعيتها للوالي، وانتهى فإذا بها تعود ثانية إلى حوزة الدولة.

---

(١) إفادة من المالية وقيمة ذي القعدة سنة ١٢٨٩ نمرة ٢ اكسبوزسيون بما يفيد صرف مبلغ ١٢٨٢١ قرشاً و٧ بارة للمطبعة قيمة ثمن الأصناف الواردة منها ومقيد بعهد المالية على مصروفات الاكسبوزسيون فيما (أي في شهر) طوبة سنة ١٥٨٩، نفي الدفتر، ص ١٤، محفوظات عابدين.

## الفصل الحادي عشر

# المطبعة الأميرية ببولاق

### عودة مطبعة بولاق إلى ملكية الدولة

ظلت المطبعة تابعة للدائرة السنية إلى أن انقضى عصر إسماعيل، وتولى حكم مصر الخديو توفيق، وكانت الحركة الوطنية لا تزال حديثة العهد وكان الشعور القومي قد أخذ يشتد، فعملت الحكومة على استرداد مطبعة بولاق إلى حوزتها.

استردت حكومة توفيق المطبعة من الدائرة السنية في ٢٠ يونيه سنة ١٨٨٠م[١] في عهد وزارة رياض باشا، بعد أن بقيت خارجة عن إدارتها ما يقرب من ثماني عشرة سنة.

### تنظيم المطبعة (١٨٨٠)

وقد نظمت المطبعة بعد استيلاء الحكومة عليها بمقتضى ثلاثة أوامر هي:

(١) أمر من وزارة المالية صدر في ٢٢ رجب سنة ١٢٩٧هـ[٢] (٢٩ يونيه سنة ١٨٨٠م) ينص على اعتبار مستخدمي المطبعة وعمالها موظفين بالحكومة المصرية بمرتباتهم التي كانوا يتقاضونها في عهد الدائرة السنية. وقيدوا بالحكومة ابتداء من ٢٠ يونيه سنة ١٨٨٠، تاريخ إدارة المطبعة على ذمة الميري. وينص الأمر على أن هذا الاعتماد مؤقت لحين صدور ترتيب نهائي آخر. وقد نفذ هذا الأمر فعلاً ونقل كل موظفي المطبعة وعمالها في آخر عهد الدائرة السنية معها إلى الحكومة المصرية كما كانوا في العهد السابق.

(٢) أمر ثان من وزارة المالية صدر في ١٨ شعبان ١٢٩٧[٣] (٢٥ يوليه سنة ١٨٨٠م)، وهذا هو الترتيب النهائي الذي نص عليه في الأمر الأول السابق. وقد حدد هذا الأمر وظائف المطبعة وراتب كل وظيفة. فقرر خلق وظائف جديدة وإلغاء بعض الوظائف التي

---

(١) دفتر استحقاقات المطبعة لسنة ١٨٨٠، دفتر رقم ٨١٥، مخزن المعاشات، دار المحفوظات المصرية بالقلعة.

(٢) دفتر استحقاقات مطبعة بولاق لسنة ١٨٨٠، ج١، دفتر ٨١٥، ص١، مخزن المعاشات، دار المحفوظات المصرية بالقلعة.

(٣) دفتر استحقاقات مطبعة بولاق سنة ١٨٨٠ ص ٢، ٣.

كانت موجودة بها وترتب على ذلك فصل بعض الموظفين وإنقاص مرتبات البعض وترقية آخرين وهكذا. فمن الوظائف التي قررها هذا الأمر وظيفة وكيل للمطبعة وعين فيها عبد الله أفندي خيرت حكاك المطبعة. أما الوظائف التي ألغيت بمقتضى هذا الأمر فهي وظيفة "مساعد مصحح" ففصل مساعدو المصححين نهائياً. وأنقص عدد كتاب المطبعة ففصل بعضهم. وكذلك ألغيت وظيفة "مساعد الجدولجي" ووظيفة "مساعدي الجماعين" ووظيفة "مساعد العطشجي" ففصلوا جميعاً. وحدد الأمر أيضاً وظائف السعاة والخدم فأنقص عددهم. ثم إن الأمر أنقص مرتبات بعض الوظائف فأنقص مرتب وظيفة المعاون إلى سبعمائة وخمسين قرشاً بعد أن كان ألفاً ومائتين وترتب على ذلك أن استقال المعاون لأنه رفض المرتب الجديد. وخفض مرتب "الجماع" إلى ثمانية جنيهات بعد أن كان عشرة جنيهات. وزاد الأمر بعض المرتبات كمصحح الفرقة الثانية فرفع مرتبه إلى الضعف فأصبح ألفاً ومائتي قرش بعد أن كان ستمائة قرش.

(٣) ترتيب عمل بمعرفة قومسيون المطبعة وصدر عنه أمر دولتلو ناظر المالية رقم ٢٦ في ٩ ذي القعدة سنة ١٢٩٧هـ[١] (١٤ أكتوبر سنة ١٨٨٠م). وهو تنقيح وتعديل للأمر السابق بمناسبة النظر في أمر ورشة التجليد، وزاد بعض الوظائف التي دعت حاجة المطبعة إليها في عهد تبعيتها للحكومة، كما ألغى وظائف المجلدين.

على هذا النحو نظمت المطبعة عندما دخلت تحت إدارة الحكومة في ٢٠ يونيه سنة ١٨٨٠ وأصبحت مطبعة الحكومة إلى الآن. وقد حدث بعض التغييرات في محتوياتها بعد ذلك بقليل. ففي التغيير الأول انتزعت منها مطبعة فنقصت محتوياتها. وفي التغيير الثاني أضيفت إليها مطبعة أخرى فعوض ذلك التغيير الأول.

في ٨ شوال سنة ١٢٩٧هـ (١٣ سبتمبر ١٨٨٠م). صدر أمر من ناظر الداخلية بفصل مطبعة الوقائع المصرية عن مطبعة بولاق جاء فيه:

"إن صحيفة الوقائع المصرية ترتبت ثلاثة مرات في كل أسبوع وربما أنه بحسب أهمية الأخبار تصدر في كل يوم. وحيث إن هذا مما يستدعي لوجود آلات وأدوات الطبع مع قلم الوقائع لأجل إنجاز ذلك بدون وقوع عطلة ودعت الحالة بأن يستحضر من المطبعة كافة الآلات والأدوات المخصصة لطبع الوقائع العربي والتركي من حروف وصناديق وماكينات وما

---

(١) ص ٢٤ من الدفتر السابق.

يلي ذلك مع تحرير كشف ببيان أسماء وماهيات ووظائف العمال المنوطة بهذا العمل"[١].

وبناء على هذا الأمر نقل كل ما كان مخصصاً لطبع الوقائع المصرية في بولاق من الآلات والعدد والحروف وغيرها. كما نقل كل من كان يقوم بطبعها من الموظفين والعمال إلى قلم الوقائع بالداخلية، وتمت عملية النقل هذه في ٢٩ شوال سنة ١٢٩٧هـ (٤ أكتوبر سنة ١٨٨٠م) [٢]. ونقصت الآلات بمطبعة بولاق من ذلك التاريخ بقدر ما كان مستعملاً منها في طبع الوقائع. وكان أول عدد من الوقائع صدر عن مطبعتها المستقلة هو العدد رقم ٩٣٣ المؤرخ ٤ ذي القعدة سنة ١٢٩٧هـ (٩ أكتوبر سنة ١٨٨٠)، وقد كتب عليه "طبعت بمطبعة الداخلية الجليلة".

أما التغيير الثاني فقد أضاف إلى مطبعة بولاق مطبعة أخرى هي مطبعة أركان حرب الجهادية. فقد مر أن الحكومة ما كانت تستغني عن مطابع خاصة بها في عهد تبعية مطبعة بولاق للدائرة السنية. ولقد سبقت الإشارة إلى مطبعة المحافظة ومطبعة ديوان التفتيش بالمالية ونضيف الآن مطبعة أركان حرب الجهادية وكانت في طره ومطبعة المدارس وكانت تابعة لنظارة المعارف[٣]. وقد ظلت مطبعة أركان حرب تعمل مستقلة عن مطبعة بولاق بعد ضمها إلى الحكومة مدة أحد عشر شهراً تقريباً طبعت في خلالها، ضمن أشياء أخرى، ميزانيتي الحكومة المصرية لسنتي ١٨٨٠ و١٨٨١م[٤]. ثم رؤى ضم هذه المطبعة إلى مطبعة بولاق فضمت في ١٠ مايو سنة ١٨٨١م بأمر من دولتلو ناظر المالية، صدر في ذلك التاريخ ويقضي "بإحالة مطبعة أركان حرب إلى مطبعة بولاق بأدواتها وجميع تعلقاتها"[٥].

وكما نقلت مطبعة الوقائع بموظفيها إلى قلم الوقائع بالداخلية نقل أيضاً موظفو مطبعة أركان حرب إلى بولاق وكان عددهم تسعة وعشرين موظفاً غير رئيس المطبعة المسيو موريس الذي عين بوظيفة رئيس القسم الأفرنجي بمطبعة بولاق[٦]. وبذلك زادت مطبعة بولاق بضم

---

(١) أمر من دولتلو ناظر الداخلية للمطبعة في ٨ شوال سنة ١٢٩٧هـ (١٣ سبتمبر سنة ١٨٨٠م)، نمرة ٧ وقائع. دفتر استحقاقات مطبعة بولاق سنة ١٨٨٠، ج١، دفتر رقم ٨١٥، ص ٣٩، مخزن المعاشات، دار المحفوظات المصرية.

(٢) نفس الدفتر السالف الذكر ص ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤.

(٣) ضمت هذه المطبعة أيضاً إلى مطبعة بولاق في تاريخ متأخر.

(٤) راجع ميزانيتي سنة ١٨٨٠ و١٨٨١م فعليهما "طبعت مطبعة أركان حرب الجهادية سنة ١٢٩٧م".

(٥) أمر من دولتلو ناظر المالية لمطبعة بولاق رقم ١٠ مايو سنة ١٨٨١ نمرة ١٨٢ إدارة دفتر استحقاقات مطبعة بولاق سنة ١٨٨١ ج١، ص ٦٧، دفتر ٨٥٢ عين ٣١ مخزن المعاشات دار المحفوظات المصرية بالقلعة.

(٦) راجع ما ورد من هؤلاء الموفقين في الدفتر السابق من دفاتر استحقاقات المطبعة.

مطبعة أركان حرب إليها أضعاف ما خسرته بنزع مطبعة الوقائع منها. فموظفو الوقائع الذين نقلوا إلى الداخلية كان عددهم ستة موظفين على حين أن موظفي مطبعة أركان حرب الذين نقلوا إلى بولاق كانوا ثلاثين موظفاً. وفي ذلك ما يدل على أن مطبعة أركان حرب كانت أكبر بكثير من مطبعة الوقائع. ومع ذلك فلم يطل استقلال الوقائع المصرية بمطبعتها فعادت إلى الصدور من مطبعة بولاق ابتداء من يوليه سنة ١٨٨٤.

على هذا النحو استقرت مطبعة بولاق للحكومة وتغير اسمها تبعاً لذلك فأصبحت تسمى: مطبعة "بولاق الأميرية"[(١)].

## آلات المطبعة وحروفها

أما عن آلات المطبعة في أوائل عهدها بالحكومة فقد كانت كما كانت في أيام الدائرة السنية – المحرك البخاري ثم آلات الطبع والآلات الأخرى التي سبق بيانها في الكلام عن المطبعة في عهد الدائرة، ثم ما زاد عليها من الآلات في أواخر ذلك العهد مما لم يمكننا الوصول إليه لافتقادنا الدفاتر الخاصة به في محفوظات الدائرة السنية. وقد شكلت لجنة لاستلام المطبعة من الدائرة أحصت كل ما كان موجوداً بالمطبعة وقت استلامها ولكنا للأسف لم نعثر على هذا الإحصاء فيما أبقته لنا السنون من الأوراق.

أما عن حروف الطبع فقد أبقت لنا الأحداث التي صادفتها بياناً مفصلاً عنها وذلك بأن لجنة استلام المطبعة وجدت آباء تلك الحروف ناقصة العدد ووجدت من أحوال حفظها ما يستدعي الشك فشكلت ثلاث لجان لتحقيق هذا الأمر وحفظت الثورة العرابية لنا صورة كاملة من قرارات هذه اللجان[(٢)].

---

(١) تغير اسم المطبعة مراراً في عهد تبعيتها للحكومة المصرية من يونيه سنة ١٨٨٠ إلى الوقت الحاضر. فمن سنة ١٨٨٢م إلى سنة ١٨٨٤م كان اسمها "المطبعة الميرية ببولاق" وفي سنة ١٨٨٥ تغير اسمها وأصبح "المطبعة الأهلية" وهي ترجمة لاسمها باللغة الفرنسية ويظل اسمها كذلك إلى سنة ١٩٠٣ حين يتضح عدم موافقة هذه الترجمة فيتغير اسمها في سنة ١٩٠٤ إلى "المطبعة الأميرية ببولاق" وفي سنة ١٩٠٥ يقتصر في تسميتها على: "المطبعة الأميرية بمصر" ويظل اسمها كذلك إلى سنة ١٩١٤ حين يتغير ويصبح: "المطبعة الأميرية بالقاهرة" ويظل كذلك للآن.

(٢) حفظت صورة إجراءات هذه إلا أن ضمن الأوراق التي صادرتها النيابة في حوادث الثورة العرابية عند أحمد بك رفعت ناظر تحريرات وزارة المالية وكان أحد أعضاء ثالثة تلك اللجان. أوراق نمرة ٢٧٦ و٢٧٨ من أوراق أحمد بك رفعت محفوظات الثورة العرابية بالقلعة.

ويؤخذ من أوراق هذا التحقيق أن المطبعة كان بها حينئذ ثلاث قواعد نسخية عربية[1]:

(١) قاعدة قديمة أهملت من مدة ولا يطبع بها كتب وهذه هي القاعدة التي كانت قد تخلفت عن عصر محمد علي.

(٢) قاعدة سميت في بعض الأوراق: "القاعدة المشهورة" وفي بعضها الآخر: "القاعدة النسخية التخينة" وهي أهم قواعد مطبعة بولاق إذ هي آخر ما وصل إليه تحسين الخط وتجميل الحروف منذ بدئ في صب الحروف بالمطبعة في عهد محمد علي إلى وقت استلام الحكومة للمطبعة في سنة ١٨٨٠، وتتبين أهمية هذه القاعدة من بعض الأوصاف التي وصفت بها في أوراق تحقيق أمرها. فمن هذه الأوصاف قول لجنة استلام المطبعة:

"هذه القاعدة المعلومة في جميع الأقطار الشرقية المشهورة بها مطبعة بولاق وتكلفت مبالغ على الحكومة(٢) ". ثم ما ورد من وصفها في كلام خيرت أفندي وكيل المطبعة من أن: "القاعدة المشهورة ما وصلت لدرجة الجودة والحسن والمتانة إلا بعد مشتقات ومصاريف كلية وتنقيحات متعددة وتصليحات تكررت اجتمعت فيها أرباب المعارف وتعاونوا في تحسينها تدريجاً[3] ".

(٣) القاعدة النسخية الرفيعة التي عملت بمعرفة عبد الله أفندي خيرت حكاك المطبعة في عهد الدائرة السنية والتي سبقت الإشارة إليها فيما تقدم. وقد كانت كل مطبوعات بولاق تطبع بها منذ أتمها خيرت أفندي.

وكان يوجد بالمطبعة غير هذه القواعد العربية قواعد أخرى فارسية وتركية ومغربية وفرنسية. وهذه القائمة مطابقة تماماً لما سبق أن قدمناه عن حروف المطبعة في عهد الدائرة السنية.

### قصة اختفاء أقلام المطبعة

ولما تسلمت الحكومة المطبعة تبين لها أن هذه القواعد لم تكن سليمة؛ فالقاعدة الرفيعة وجدت كاملة ولم يكن للقائمين بالأمر أي اعتراض على الحالة التي وجدوها عليها أما القاعدة التخينة المشهورة فلم يوجد منها إلا أقل من نصف آبائها ووجد أن قد دس فيها بدلاً من

---

(١) القاعدة تتكون من آباء من الصلب عددها ١٨٩ قطعة ثم أمهات من النحاس مدقوقة بهذه الآباء ثم حروف من الرصاص كثيرة العدد مصبوبة على هذه الأمهات.

(٢) من قرار قومسيون استلام المطبعة من الدائرة السنية ورقة نمرة ٢٧٨ ص ١ من أوراق أحمد بك رفعت محفوظات الثورة العرابية، دار المحفوظات المصرية بالقلعة.

(٣) ملخص ما في أوراق ونتيجة تحقيق مادة أقلام مطبعة بولاق، ورقة رقم ٢٧٨، أوراق أحمد بك رفعت، محفوظات الثورة العرابية، القلعة، ملحق رقم ٨ من هذا الكتاب.

نصفها الفاقد آباء قديمة متآكلة من قواعد قديمة مهملة لا تتفق معها في الرسم ولا في الذوق ولا في الصناعة. أما القاعدة النسخية القديمة فقد كانت في حالة سيئة من الإهمال ولم يكن هذا مستغرباً فقد حلت محلها القاعدة التخينة المشهورة على أنه لوحظ أن بعض آباء هذه القاعدة القديمة قد استخدم في سد الناقص من القاعدة التخينة المستعملة"[١].

وقد أدى هذا إلى تشكيل لجنة لتحقيق هذه المسألة، ولما كان اتهامها لبعض الشخصيات صريحاً يوقع هذه الشخصيات تحت طائلة القانون فقد أمر ناظر المالية بتشكيل قومسيون آخر لبحث الأمر. ويظهر أن قرار هذه اللجنة الأخيرة لم يقنع ناظر المالية فأمر بتشكيل لجنة أو قومسيون ثالث. وقد استغرقت تحريات هذه اللجان الثلاث مدة ثلاثة عشر شهراً من ٤ أغسطس سنة ١٨٨٠ إلى ١٣ نوفمبر سنة ١٨٨١.

وقد ندب القومسيون الأول خبيرين هما حسن أبو زيد وحسين صبري من مطبعة أركان حرب وكلفهم بفحص القاعدة ففحصاها وقدما تقريراً ختماه بقولهما: "إن الحاصل في هذه القاعدة المعلومة في جميع الأقطار الشرقية المشهورة بها مطبعة بولاق وتكلفت مبالغ لم توجد تامة ولم تصفى إلا على النصف، ولم يظهر أسباب عدم وجود ما بقي منها. وبذا لا يمكن الانتفاع بها كلياً إلا إذا صار تشغيل أقلام عوض المقدار الفاقد وإتمامها على أصلها حسب مقدار الأمهات الموجودة منها[٢] ".

ولما سئل خيرت أفندي وكيل المطبعة وحكاكها عن سبب ذلك العجز قال إن الأقلام كانت موجودة في عهدة مُحَمَّد البغدادي حكاك المطبعة وكان حسن القيام عليها من حيث الحفظ والتنظيف والعناية، فلما مرض أحضر ناظر المطبعة حسين بك حسني مفاتيح القمطرين الذين كان يحفظ فيهما الأقلام. ثم استدعى وكيل المطبعة السابق مُحَمَّد حسني وأبا العينين أحمد ملاحظ المطبعة وحسن المغربي السباك وتحاشى استدعاء خيرت أفندي وأخرجوا الأقلام وبدلاً من تسليمها إليه لعلمه بها سلمت إلى "عبد الكريم حسن المخزنجي" الجاهل بأمرها[٣].

وبناء على ذلك قدم القومسيون تقريراً إلى ناظر المالية جاء فيه أنه "مقرر بنوع قطعي أن شبهة هذه الفعلة منحصرة في الأربعة الذين اختصوا بإخراج الأقلام من محلها بدون اطلاع خيرت أفندي، وهم حضرات كل من الناظر والوكيل السابق والملاحظ والسباك. فتسليمهم

---

(١) ملخص ما في أوراق ونتيجة تحقيق مادة أقلام مطبعة بولاق، ورقة رقم ٢٧٨، أوراق أحمد بك رفعت، محفوظات الثورة العرابية، القلعة، ملحق رقم ٨ من هذا الكتاب.

(٢) نفس الوثيقة

(٣) نفس الوثيقة

للمخزنجي هو لجهله بحقيقتها وعدم خبرته بها. ولو كان تسليمها حصل لخيرت أفندي كان انكشف أمرها.. وإن ترك الأقلام في الأتربة والرطوبة كان بقصد أنها تتلاشى وتضمحل بأكلها وتحللها بالصدأ حتى يفنى رسمها ويتعسر تمييزها. وقد رؤي للقومسيون الحكم عليهم بارتداد الأقلام المأخوذة ذاتها لمحلها كما كانت بدون أخفى شيء منها لأنها ليست من قبيل المدخرات الممكن استعواضها على أصلها بسهولة، وإلا فقانونا يلتزمون بثمنها الأصلي. هذا ورأى القومسيون أيضاً لزوم محاكمتهم على ما حصل لأن الضرر الذي عاد مما أجروه لم يكن مقصوراً على جهة المطبعة فقط بل يشتمل عموم الوطن بسبب تعطيل أشغال المطبعة في نشر الكتب والمطبوعات. كما وأروي بأن هذه الأقلام لا تقبل الاقتسام فلا يتصور أن كلا منهم اختص بجانب منها، إذ ذلك يترتب عليه تعطيل نفعها لعدم إمكان استعمالها إلا مجتمعة، ولهذا تلاحظ للقومسيون أنه اختص بها أحدهم والآخرين أعانوه وتستروا عليه. وأن المختص بذلك هو حضرة حسين بك حسني لما تواتر عنه من كونه أنشأ مطبعة لنفسه وعاونه على ذلك: حسن السباك وعبد المجيد البراد وإسماعيل النجار، واستدل القومسيون على ذلك بكون البيك المومى إليه أجرى مكافأة البراد بنقله ضمن أرباب الوظائف، وإجعاله النجار بماهية خمسمائة قرش. وإذ تراءى للمالية ظهور اسم المختص بها بصراحة علاوة على الدلائل السابقة ومعرفة ما ربما يكون كامناً في بواطن هذه المسألة المهمة مخبأة أخرى فكل هذا لا يمكن إلا إذا صار توقف ناظر المطبعة ومن أعانوه على هذا الفعل[1] ".

قدم هذا التقرير إلى ناظر الداخلية وتلي حرفياً بمجلس النظار وصدر أمر ناظر الداخلية في ١٩ سبتمبر ١٨٨٠م بأن الرأي استقر: "على لزوم أجرى التحقيقات اللازمة لإظهار الحقيقة". وبعد صدور هذا الأمر طلب حسين بك حسني ناظر المطبعة إعفاءه من الخدمة فقبل ناظر الداخلية استعفاءه في ٢٣ سبتمبر سنة ١٨٨٠[2] وشكل قومسيون آخر برئاسة مصطفى بك صبحي الذي اعتمد في تحقيقه على أقوال المتهمين وقرر: "إنه لا تنتج ثمرة للميري من البحث في موضوع تلك الأقلام" واقترح إكمال القاعدة وإصلاحها بمعرفة خيرت أفندي[3].

ويظهر أن الوزارة تشككت في نتيجة تحريات مصطفى بك صبحي فأصدر ناظر الداخلية في

---

(١) ملخص ما في أوراق ونتيجة تحقيق مادة أقلام مطبعة بولاق، ورقة رقم ٢٧٨، أوراق أحمد بك رفعت، محفوظات الثورة العرابية، القلعة، ملحق رقم ٨ من هذا الكتاب.

(٢) دفاتر استحقاقات مطبعة بولاق عن سنة ١٨٨٠م، الجزء الأول، مخزن المعاشات، دار المحفوظات العمومية بالقلعة.

(٣) ملخص ما في أوراق ونتيجة مادة أقلام مطبعة بولاق، ورقة رقم ٢٧٨، أوراق أحمد بك رفعت، محفوظات الثورة العرابية، القلعة،

٢٦ يناير سنة ١٨٨١م أمراً "يقتضي كمال الوقوف على حقيقة الكيفية بالدقة". ولذا شكلت لجنة ثالثة برئاسة بلوم بك وكيل المالية وعضوية أحمد بك رفعت ناظر تحريرات تركي وعربي المالية[١] ومحمد بك حمدي وعلي بك الزيني وأحمد بك ناشد "لاستيفاء التحقيقات اللازمة عن ذلك[٢]". وقد استعانت هذه اللجنة ببعض الخبراء فقرروا أن الفرز الذي تم بمعرفة القومسيون الثاني "كان بنوع المغشوشية" وأن الفرز المعول عليه هو ذلك الذي تم أولاً بمعرفة خيرت أفندي. ثم اتفق على تشكيل لجنة من الخبراء يختار حسين بك حسني أربعة من أعضائها وتختار المطبعة أربعة آخرين. وبدأت هذه اللجنة عملية الفحص من جديد، وبعد جلسة واحدة امتنع الأشخاص الأربعة الذين وكلهم حسين بك حسني عنه عن الحضور. وانتهت المقارنة بإثبات ما قرره خيرت أفندي أولاً. ولكن اللجنة رأت قفل باب الموضوع. فقررت تجديد تلك القاعدة واستكمالها حتى تعود لمطبوعات بولاق رونقها وجمالها[٣]. وقد تعهد خيرت أفندي وكيل المطبعة وحكاكها بذلك وقرر أن هذا الإكمال يحتاج إلى ما لا يقل عن سنتين وأنه يتكلف سبعمائة جنيه "تحت الزيادة والعجز[٤]"

## تدهور المطبعة من ١٨٨١ إلى ١٨٩٦

استقرت مطبعة بولاق الأميرية على الوجه المتقدم وتحولت إليها جميع أعمال الحكومة الطباعية تقريباً. ويؤخذ من دفاتر المطبعة بعد استيلاء الحكومة عليها مباشرة في سنة ١٨٨٠م وكذلك من دفاترها في سنة ١٨٨١م أن حركة العمل بها قد اتسعت اتساعاً عظيماً أدى إلى إدارة المطبعة نهاراً وليلاً بدون انقطاع؛ ففي ٢٢ نوفمبر سنة ١٨٨٠ نقرأ في مذكرة لناظر المطبعة: "فنظراً لأهمية التشغيلات في هذا الأوان صار من الضروري أجري التصليحات.. للإلحاق على أشغال الحكومة في الدفاتر وغيره فقد أجريت التصليحات اللازمة وصارت

(١) من بلوم وكيل المالية إلى أحمد بك رفعت ناظر تحريرات المالية، في ٢٨ ذو القعدة سنة ١٢٩٨ (٢٢ أكتوبر سنة ١٨٨١م)، ورقم رقم ٢٧٧ من أوراق أحمد بك رفعت، محفوظات الثورة العرابية، القلعة،

(٢) وثيقة رقم ٢٧٨ من أوراق أحمد بك رفعت، السالفة الذكر.

(٣) نفس الوثيقة، وكذلك: تقرير مرفوع من القومسيون الثالث إلى وكيل المالية في ٢١ ذو الحجة سنة ١٢٩٨هـ (١٣ نوفمبر سنة ١٨٨١)، ورقة رقم ٢٧٦ من أوراق أحمد بك رفعت، محفوظات الثورة العرابية، القلعة،

(٤) وثيقة رقم ٢٧٨ من أوراق أحمد بك رفعت.

الإدارة الآن ليلاً ونهاراً حسب المرغوب[1] ".

وفي سبتمبر ١٨٨١ يتقدم محمد أفندي خلوصي إلى المطبعة ملتمساً تعيينه بوظيفة "طبيع طبوغرافيا وجدولجي"، ويقترح ناظر المطبعة تعيينه، ولكن ناظر المالية يرفض هذا التعيين لأن: "المذكور من أهالي الآستانة وبما أن أهالي الوطن يوجد فيهم من يليق لهذه الوظيفة وبهذا يكون اللازم هو انتخاب وتعيين من يصلح لها منهم[2] ". وتمضي مدة دون أن تتمكن المطبعة كما ادعى ناظرها من العثور على مصري لشغل هذه الوظيفة، فيتم تعيين خلوصي أفندي نظراً "للزوم المسارعة في إدارة التشغيلات ليلاً ونهاراً[3] ".

وقد زاد حجم المطبعة كثيراً في السنتين الأوليين من تبعيتها للحكومة، واقتنع القائمون بالأمر بخطأ اتجاههم نحو الاقتصاد في نفقات المطبعة عندما ضيقوا وظائفها أولاً بناء على قرار القومسيون الذي تسلمها من الدائرة السنية في يونيه سنة ١٨٨٠، فعندما تسلمت الحكومة مطبعة بولاق في هذا التاريخ كان بها خمسة وستون موظفاً[4] بلغ مجموع مرتباتهم في الشهر الواحد ٣٣٨ جنيهاً و٦٥٠ مليماً[5]. ولم يكن من هؤلاء الموظفين من يتقاضى مرتباً كبيراً إلا ثلاثة أشخاص هم حسين حسني بك ناظر المطبعة وكان مرتبه خمسين جنيهاً ثم عين بدله علي جودت بك بنفس المرتب، وعبد الله أفندي خيرت حكاك المطبعة ثم رقي وكيلاً لها في ٢٧ يوليه سنة ١٨٨٠ مع بقائه في وظيفة الحكاكة وكان مرتبه خمسة وعشرين جنيهاً، وأبو العينين أفندي أحمد ملاحظ وأسطا باشا وعمدة الجماعين وكان مرتبه عشرين جنيهاً. ويلي هذه الطائفة أحمد أفندي مختار معاون المطبعة وكان مرتبه اثني عشر جنيهاً، ومحمد أفندي عباس معاون مشتروات المطبعة وكان مرتبه اثني عشر جنيهاً ونصف جنيه، وسليمان أفندي الجنيدي باشكاتب المطبعة وكان مرتبه خمسة عشر جنيهاً وحسين أفندي محمد ريس الحسابات والتشغيل وكان مرتبه اثني عشر جنيهاً ونصف جنيه وإبراهيم أفندي الشبراوي أسطا جماعي الحروف الفارسية المشهور وكان مرتبه أحد عشر جنيهاً، والشيخ

(١) من مذكرة ناظر المطبعة بتعيين عبد الكريم أفندي حسن بوظيفة "مهندس ميكانيكي وعليه عهدة الوابور والمكاين" في ٢٢ نوفمبر سنة ١٨٨٠. "جريدة استحقاقات المطبعة من ابتدى ٢٠ يونيه سنة ١٨٨٠م ابتدى إدارتها على ذمة الميري"، ج٢، ص ١٢، مخزن المعاشات، دار المحفوظات العمومية بالقلعة.

(٢) تأشيرة ناظر المالية على مذكرة ناظر المطبعة بتعيين محمد أفندي خلوصي، جريدة استحقاقات المطبعة لسنة ١٨٨١م، ج١، ص ٥٧، القلعة.

(٣) مذكرة ناظر المطبعة بإعادة المطالبة بتعيين خلوصي أفندي، نفس المرجع السابق.

(٤) جريدة استحقاقات المطبعة من ابتدى ٢٠ يونيه سنة ١٨٨٠م، الجزءين الأول والثاني، القلعة.

(٥) نفس الجريدة السابقة ج١، ص ٦٩، القلعة.

بدوي محسب عهدة الموضبين وكان مرتبه عشرة جنيهات[1].

فلما نظمت المطبعة على أساس تقرير القومسيون الأول في ٢٥ يوليه سنة ١٨٨٠، وتقرير القومسيون الثاني في ١٤ أكتوبر من نفس السنة، أنقص عدد الموظفين إلى ثلاثة وأربعين بعد فصل اثنين وعشرين موظفاً إما للاستغناء عن وظائفهم وإما لرفضهم العمل بالمطبعة بعد ما قرره القومسيون من خفض مرتباتهم. ثم عين أحد عشر موظفاً فوصل العدد إلى أربعة وخمسين. وتوفي أحد الموظفين ونقل ستة منهم إلى قلم الوقائع بوزارة الداخلية عند فصل الوقائع عن المطبعة، ثم أضيف إلى المطبعة ثلاثون موظفاً عند ضم مطبعة أركان حرب إليها فبلغ عدد موظفي المطبعة سبعة وسبعين موظفاً أي بزيادة اثني عشر موظفاً عما كان الحال عليه أيام الدائرة السنية[2].

وكان مجموع درجات مرتبات موظفي المطبعة وعمالها في المدة من ٢٠ يونيه سنة ١٨٨٠ إلى آخر السنة أي في نصف السنة الأولى من عهد تبعيتها للحكومة ١٨٧٠ جنيهاً و٧١٨ مليماً[3]، أي ٣٧٤١ جنيهاً و٤٣٦ مليماً في السنة ثم وصل هذا الرقم إلى ٤٣٥١ جنيهاً و٥٦١ مليماً مجموع مرتبات المطبعة في السنة التالية – ١٨٨١م[4]، وهو أكبر من مجموع المرتبات في آخر سنة من تبعية المطبعة للدائرة السنية البالغ ٤٠٦٣ جنيهاً و٨٠٠ مليم[5]. ومع أن الفرق ليس كبيراً إلا أنه أكبر مما يبدو من الأرقام نظراً لأن الحكومة قد خفضت مرتبات معظم الوظائف.

وكانت الفترة من سنة ١٨٨١ إلى سنة ١٨٩٦ فترة ركود في مطبعة بولاق. فمع قيامها بكل ما احتاجت إليه الحكومة من أعمال الطباعة فإنها لم تتقدم في أي ناحية من النواحي بل وتدهورت تدهوراً عاماً كاد يقضي عليها. وليس من شك في أن الثورة العرابية وما تلاها من عدم استقرار قد صرفت الحكومة المصرية عن كثير من الإصلاح وقاست مطبعة بولاق من انشغال الحكومة بالثورة كما قاسى غيرها من مؤسسات الدولة.

---

(١) نفس المرجع السابق، ج١، ٢.

(٢) نفس المرجع.

(٣) نفس المرجع، ج١، ص ٦٩.

(٤) جريدة استحقاقات مطبعة بولاق لسنة ١٨٨١م، ج١، ص ٤٨، القلعة.

(٥) تبعاً لدفتر استحقاقات المطبعة عند استيلاء الحكومة عليها كانت مرتبات موظفيها ٣٣٨ جنيهاً، ٦٥٠ مليم في الشهر وعلى هذا الأساس حسب مجموع موظفي المطبعة في عام. ويجب ملاحظة أن هذه هي مرتبات المطبعة وحدها بعد فصلها عن الكاغدخانة انظر جريدة الاستحقاقات لسنة ١٨٨٠، ج١، ص ٦٩.

لم تكن آلات المطبعة كافية عندما تسلمتها الحكومة في سنة ١٨٨٠، ويظهر أنه لم يكن من المتيسر شراء آلات جديدة فعين عبد الكريم حسن المهندس الميكانيكي ووضع تحت الاختبار وأعطي الآلات المعطلة فأصلحها جميعاً وبذلك تمكنت المطبعة من أن تعمل ليلاً ونهاراً، فثبت في وظيفته بمرتب ستة جنيهات في الشهر[١]. ولم تزود المطبعة بآلات جديدة إلا بعد ذلك بأربع سنوات أي في سنة ١٨٨٤، وكانت أكثر الآلات التي اشتريت في المدة من سنة ١٨٨٤ إلى سنة ١٨٩٦ آلات التجليد فقد كان قسم التجليد قد ألغي في ترتيب ١٤ أكتوبر سنة ١٨٨٠ ورفت المجلدون جميعاً، ثم رأت الحكومة إعادة هذا القسم وكانت آلاته قد تلفت من طول ما أهملت، فاشتريت حوالي عشرين آلة من آلات التجليد بمختلف عملياته[٢]. أما آلات الطبع فلم يشتر منها إلا أربع آلات فقط وكان شراؤها في سنة ١٨٨٦م[٣]. واشتريت أيضاً إحدى عشر آلة من أنواع مختلفة للمسبك[٤]. أما قسم القوة المحركة فلم يزد عليه شيء طول هذه المدة وبقيت المطبعة معتمدة على الآلة البخارية التي استحدثت فيها في أول عهد الدائرة السنية سنة ١٨٦٧[٥].

فإذا استثنينا قسم التجليد الذي استحدث، نجد أنه لم يزد في المطبعة إلا أربع آلات للطبع في مدة ست عشرة سنة من سنة ١٨٨٠ إلى سنة ١٨٩٦، أما فيما عدا ذلك فقد تدهورت المطبعة وتآكلت آلاتها وتهدم بناؤها حتى لم يكن هناك في آخر سنة ١٨٩٦ إلا حطام مطبعة[٦] (انظر شكلي ١٧ و١٨ بآخر الكتاب).

وتولى نظارة المطبعة في عهد التدهور هذا ثلاثة نظار أولهم حسين بك حسني الذي انتقل معها من الدائرة السنية إلى الحكومة في يونيه سنة ١٨٨٠، وبقي ناظراً إلى أن أثيرت قضية أقلام المطبعة التي سبقت الإشارة إليها فاستقال في ٢٣ سبتمبر سنة ١٨٨٠، ثم أحيلت نظارة المطبعة إلى علي بك جودت على سبيل الندب لا التعيين، إذ ورد في خطاب ناظر

---

(١) جريدة استحقاقات المطبعة لسنة ١٨٨٠م، ج٢، ص ١٢. القلعة.

(٢) ملف رقم ع ٧١ – ٦/٤٥، الجزء الأول، ورقة رقم ٤٢، محفوظات وزارة المالية

(٣) ملف رقم ع ٧١–٦/٤٥، الجزء الأول، ورقة رقم ٣٨.

(٤) نفس الملف، ورقة رقم ٣٦.

(٥) انظر قائمة موجودات ورشة الآلات في نفس الملف السابق، ورقة ٣٣ و٣٤. فأقدم آلة موجودة ترجع إلى سنة ١٨٩٩.

(6(Report froja A. chela, Diroctor of the Govrbineol press to. ،٦/٤٥ –٧١ ملف رقم ع.
الجزء الأول، ص ٨ من التقرير و١٩ من الملف، محفوظات
وزارة المالية.

الداخلية إليه في ذلك التاريخ: "حيث حضرة حسين بك حسني ناظر مطبعة بولاق قدم لطرفنا الورقة المرفوعة طيه تتضمن استعفاءه من وظيفته وقد حصل قبول ما التمس وأحلنا إدارة المطبعة على عهدتكم مؤقتاً لزم تحريره للمعلومية والمبادرة بأداء أشغال هذه الوظيفة على المحور اللائق[١] ". وبقيت بدون ناظر يديرها علي بك جودت من ٢٣ سبتمبر سنة ١٨٨٠ إلى أول مايو سنة ١٨٨١، عندما عين علي بك جودت ناظراً للمطبعة "بمرتب النظارة البالغ خمسة آلاف قرش في الشهر[٢]". وبقي علي بك ناظراً سنة ونصف إلى ١٦ أكتوبر سنة ١٨٨٢ ثم نقل وأعيد حسين حسني بك إلى النظارة ومنح رتبة الباشوية ورفع مرتبه إلى ستين جنيهًا. وظل حسني باشا متوليًا نظارة المطبعة قرابة الأربع السنوات إلى أن توفي في ١٩ مارس سنة ١٨٨٦. على أننا نجد في دفتر استحقاقات المطبعة لسنة ١٨٨٦ أن للمطبعة ناظرين أحدهما هو حسين باشا حسني بلقب "ناظر القسم الأدبي[٣] ". وبانجيه بك الفرنسي بلقب "ناظر القسم الإداري" بمرتب قدره خمسة وستون جنيهًا[٤]، أي بزيادة خمسة جنيهات عن مرتب حسني باشا. ويظهر أن حسني باشا كانت صحته قد اعتلت في آخر سنة من نظارته فأعفي من الإدارة التي أحيلت إلى بانجيه بك واقتصر هو على إدارة القسم الأدبي. ثم يستقل بانجيه بالنظارة وهو أول أجنبي أوروبي يتولى هذه الوظيفة، ويبقى بها إلى سنة ١٨٩٤، حين تنتقل النظارة إلى الفريد شيلي بك.

---

(١) جريدة استحقاقات المطبعة لسنة ١٨٨٠، ج١، ص١، محفوظات القلعة.

(٢) جريدة استحقاقات المطبعة لسنة ١٨٨١، ج١، ص ٥٨.

(٣) جريدة استحقاقات مطبعة بولاق لسنة ١٨٨٥، ص ٥٠ وفيها أن حسني باشا ناظر المطبعة، ثم جريدة استحقاقات المطبعة لسنة ١٨٨٦، ص ١٦، وفيها قصر اختصاصه على نظارة القسم الأدبي ابتداء من تلك السنة، محفوظات القلعة.

(٤) جريدة استحقاقات المطبعة لسنة ١٨٨٦، ص ١٦.



بنجيه بك

ناظر مطبعة بولاق

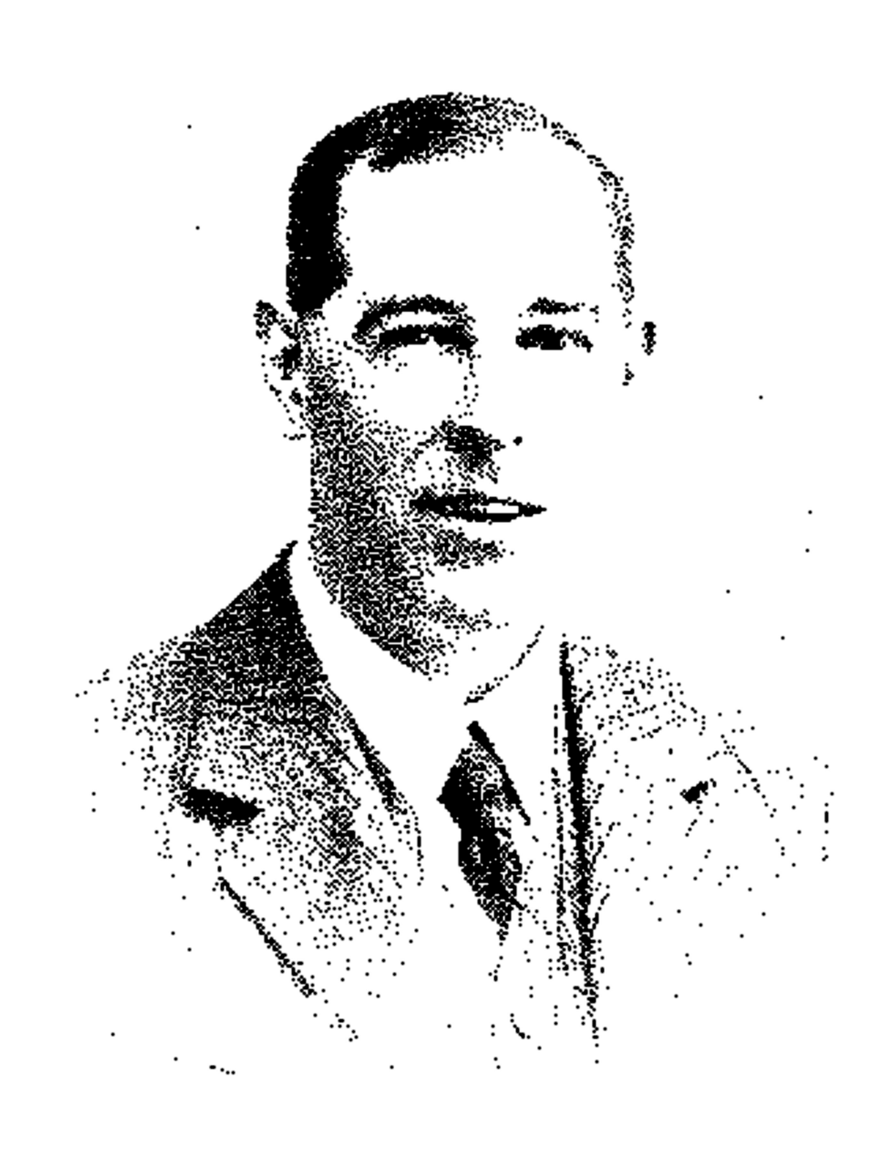
١٨٨٦-١٨٩٤



**الفريد شيلي باشا**

**مدير المطبعة الأميرية ببولاق**

**١٨٩٤- ١٩١١**



وارن تريلوني

مدير المطبعة الأميرية ببولاق

يونيه ١٩١١- مارس ١٩١٧



أحمد صادق بك

مدير المطبعة الأميرية ببولاق

أبريل ١٩١٩- أبريل ١٩٣٠

## إحياء المطبعة (١٨٩٧- ١٩٠٧)

تسلم شيلي بك مطبعة محتضرة في سنة ١٨٩٤، ووصفها في آخر سنة ١٨٩٦ في تقرير بعث به إلى نظارة المالية بأنها حطام مطبعة. كانت مبانيها متداعية ومكانها ضيقًا. وكانت حروفها متآكلة وقاعدتها نابية عن ذوق العصر. وكانت آلاتها قديمة ضعيفة تدار بالبخار. وكان عمالها مبعثرين في أنحاء القاهرة يجدون عناء في السكنى ومشقة في الحضور إلى المطبعة والانصراف منها.

واعتزم شيلي بك إحياء المطبعة. ولم يكن يستطيع أن يعتمد على الحكومة في تمويل ما اعتزمه من إصلاح، فقد كانت تقاليد المطبعة من أيام عبد الرحمن رشدي وأيام الدائرة السنية أنها مؤسسة تجارية تدر الربح على صاحبها. وسارت الحكومة على نفس التقليد فما كانت تخصص جزءًا لها في ميزانية الدولة، بل كانت تكتفي بأن تدفع مرتبات موظفيها وتنتظر أن يرد إليها ما دفعت في آخر العام من أرباح المطبعة. وحتى عندما خصص لها جزء من ميزانية الحكومة في سنة ١٩٠٩ كتب وكيل المالية إلى شيلي بك يخبره "أن الحكومة لا يعنيها حجم ما تخصصه للمطبوعات من الأموال في أول العام ما دامت تسترده منها في آخره". وعلى ذلك اعتمد شيلي بك من أول الأمر على مجهوده الذي وجهه نحو زيادة ربح المطبعة وإنفاق ما تربحه في إحيائها.

## بناء المطبعة

وقد وضع شيلي مشروعاً لإصلاح المطبعة وتقدم به إلى نظارة المالية في سنة ١٨٩٩ فوافقت عليه[1]. وبدأ من تلك السنة في تنفيذه. وكانت مباني المطبعة ومساحتها أول ما اتجهت إليه عناية شيلي بك. وكان يلي المطبعة من ناحية الجنوب مبنى قديم الدائرة السنية اشترته المطبعة وقد ضم التنظيم بعضه وضم الباقي من مساحته إلى المطبعة. ولم تنته سنة ١٨٩٩ حتى كان قد تم بناء منزل لمدير المطبعة، وورشة للتجليد، كما بني رصيف أمام المطبعة على النيل. وقد تكلف ذلك كله مبلغ ٢,٤٠٠ جنيه سددت على ثلاثة أقساط سنوية كان آخرها في ديسمبر سنة ١٩٠٠[2] وكان مقدراً أن ينتهي تجديد البناء في الجزء الأول من سنة ١٩٠١ دون أن تتكلف نظارة المالية شيئاً من النفقات[3]. وفي نهاية سنة ١٩٠١ كانت معظم المباني قد تمت بدون أي عطل في أعمال المطبعة العادية وأعيد تركيب آلات الطبع في المكان

(1 ( A. Chelu, Gestion de El mprieneria Nationule, Esereire 1991. P. 2.

(2 ( A. Chelu, Gestion de El mprieneria Nationule, Esereire 1899. P. 2.

(3 (A. Chelu, Gestion de El mprieneria Nationule, Esereire 1900. P. 2.

الخاص الذي أعد لها في أربعة عشر يوماً دون أن تتعطل أعمال المطبعة.

ويقول المدير في تقريره إن الفضل في هذا يرجع إلى رئيس مهندسي الآلات بالمطبعة(١). وانتهت عملية تجديد مباني المطبعة وافتتحت رسمياً في ١٢ مارس سنة ١٩٠٢ ومنح العمال مكافآت سخية بهذه المناسبة(٢). يقول شيلي بك في تقريره إن التجربة دلت على أن مباني المطبعة أصبحت متفقة والشروط الصحية بدليل "أن الوباء الأخير الذي اشتدت وطأته في بولاق بالذات لم يصب أحداً من موظفي المطبعة وعمالها(٣)".

## مساكن العمال:

وعني شيلي بك ببناء مساكن للعمال بجوار المطبعة، ربما كانت أول مساكن تبنى للعمال في مصر. ولتحقيق ذلك حصلت المطبعة في سنة ١٩٠٣ على قطعة من الأرض تبلغ مساحتها ٩,٦٢٠ متراً مربعاً تكفي لإقامة خمسة وسبعين مسكناً للعمال. وقد قدرت نفقات إقامة هذه المساكن بمبلغ ٧,١٢٥ جنيهاً تسدد سنوياً من أرباح المطبعة(٤). وقد وافقت وزارة المالية على المشروع، وكلفت المطبعة بالبدء ببناء أربعة مساكن نموذجية على ألا يتكلف كل منها أكثر من تسعين جنيهاً. ولكن المشروع تعثر لمدة سنة نظراً لظهور صعوبات في تقسيم الأرض(٥). وقد حل هذا الإشكال واشترت المطبعة من الأوقاف قطعة أرض أخرى مساحتها ١٨٥٠ متراً مربعاً. وقبل نهاية سنة ١٩٠٥ كانت المطبعة قد أقامت أربعة وعشرين منزلاً وشغلت ثلاثة وعشرين منها بعض عائلات العمال، أما البيت الرابع والعشرون فقد شغله المشرف على هذه المساكن. وقد اضطرت المطبعة إلى أن تتجاوز مبلغ الجنيهات التسعين الذي حددته وزارة المالية لنفقات كل منزل بمقدار ١٠% نظراً لارتفاع الأجور ومواد البناء في تلك السنة، وقد سددت المطبعة جميع نفقات بناء ما بنته من المنازل(٦). وفي سنة ١٩٠٦ عقدت المطبعة اتفاقاً مع الملاك المجاورين لمساكن العمال على شق شارعين بين أملاك هؤلاء الأهالي ومساكن عمال المطبعة على أن تضم مساحتها إلى المنافع العامة. كما بنت المطبعة ثمانية عشر مسكناً جديداً تكلف كل منها تسعة وتسعين جنيهاً بزيادة ١٠% عن القدر الذي سمحت به وزارة المالية من قبل.

---

(1 (A. Chelu, Gestion de El mprieneria Nationule, Esereire 1901. P. 2.

(2 (A. Chelu, Gestion de El mprieneria Nationule, Esereire 1902. P. 5.

(3 ( Loe, cit.

(4 (A. Chelu, Gestion de El mprieneria Nationule, Esereire 1903. P. 6.

(5 (A. Chelu, Gestion de El mprieneria Nationule, Esereire 1904. P. 5.

(6 (A. Chelu, Gestion de El mprieneria Nationule, Esereire 1905. P. 5.

واشترط المقاول زيادة أخرى قدرها ١٠٪ لبناء بقية المساكن[١]. وقد وافقت وزارة المالية على هذه الزيادة ولم تنته سنة ١٩٠٧ إلا وبلغ عدد المساكن التي بنيت سبعة وأربعين منزلاً أي بزيادة خمسة منازل على ما كان قد تم في العام السابق[٢].

## الحروف الإفرنجية:

وفي سنة ١٨٩٨ كانت الحروف الإفرنجية قد تآكلت وأصبح كثير منها غير صالح للاستعمال، وفي نفس الوقت كانت المطبوعات باللغتين الإنجليزية والفرنسية قد زادت كثيراً في ظل الاحتلال نظراً لتزايد عدد الموظفين الأجانب. ولذا اهتم شيلي بك بتجديدها فخصص لذلك مبلغ ٢٠٠ جنيه في سنة ١٨٩٨، وفي السنة التالية اشتركت وزارتا المالية والمعارف في تخصيص مبلغ ٧٠٠ جنيه أنفقت في شراء ٤,٦٠٠ كيلو جرام من الحروف الإفرنجية، وفي سنة ١٩٠٠ خصصت المطبعة مبلغ ٢٥٠ جنيهاً من إيرادها لزيادة ما عندها من هذه الحروف. وفي سنة ١٩٠١ بلغ ما استعمل من الحروف الإفرنجية في طبع التقارير والإحصاءات والنشرات الجوية وغيرها ١٧,٥٠٠ كيلو جرام يقابلها ٧,٥٠٠ كيلو جرام في سنة ١٩٠٠، ويضاف إلى هذا القدر ٩,٠٠٠ كيلو جرام منها أبقي بدون استعمال على سبيل الاحتياط لأعمال وزارة المعارف ومصلحة البريد. وأمام هذه الزيادة خصص شيلي بك مبلغ ٣٨٦ جنيه في تلك السنة لشراء مقدار آخر من هذه الحروف. وأمام هذه الزيادة في المطبوعات الإفرنجية اشترت المطبعة أربعة أطنان من الحروف الإفرنجية بمبلغ ٦٩٠ جنيهاً في سنة ١٩٠٢، وأضيف إليها ٤,٠٠٠ كيلو جرام من هذه الحروف في سنة ١٩٠٣. وبذلك استوفت المطبعة حاجتها من حروف المتن الإفرنجية واقتصرت الزيادة في السنوات التالية على حروف العناوين[٣].

ولقيت الحروف العربية في هذه الفترة عناية لم تصادفها منذ استحدثت الحروف النسخية الصغيرة في عهد الخديو إسماعيل. وفيها وضعت قاعدة جديدة لهذه الحروف هي التي ما زالت تستعمل إلى الوقت الحاضر، ففي سنة ١٩٠١ أعيد صب ١١,٧٠٠ كيلو جرام من الحروف العربية المتآكلة وأضيف إليها ٢٤,١٠٠ كيلو جرام من الحروف الجديدة وبذلك زاد مقدار الحروف العربية الموجودة في المطبعة في سنة ١٩٠١ عما كان موجوداً منها في السنة السابقة

---

(1 (A. Chelu, Gestion de El mprieneria Nationule, Esereire 1906. P. 5.

(2 (A. Chelu, Gestion de El mprieneria Nationule, Esereire 1907. P. 5. 6.

(3 (A. Chelu, Gestion de El mprieneria Nationule, Esereire 1898 P. 2, 1899, p. 1: 1900. P. 1. 1: 1901, p. 2. 1902, p. 4. 1903. P. 4.

بمقدار ١٧,٨٠٠ كيلو جرام[١]. وكانت هذه الحروف مصنوعة على القاعدة التي وضعت منذ أيام مُحَمَّد علي باشا مع قليل من التحسين أدخل عليها في العهود التالية. وفي سنة ١٩٠٢ لوحظ عدم ملاءمة هذه القاعدة، كما عيب عليها أيضاً أنها معقدة نظراً لكثرة عدد حروفها[٢]. ولذا شكلت لجنة لإصلاحها برئاسة إبراهيم باشا نجيب وكيل نظارة الداخلية وعضوية الشيخ حمزة فتح الله مفتش العلوم العربية بنظارة المعارف وشيلي بك مدير المطبعة الأهلية (الأميرية ببولاق) وأحمد زكي بك سكرتير ثاني مجلس النظار وأمين سامي بك ناظر مدرسة المبتديان. وقد حددت مهمة اللجنة كما وردت في الخطاب الذي أرسلته نظارة المالية لأعضائها على النحو الآتي:

"تختص هذه اللجنة بالنظر في عيوب الحروف وما شاكلها وتركيبها وبالدلالة على الوسائل التي يترتب على اعتماد العمل بها تقليل عدد الحروف المستعملة في الطباعة مع بيان التعديلات والتجديدات والمستحدثات التي أوجبها الآن تقدم هذا الفن حتى تبقى مطبعة بولاق حافظة للمنزلة الفريدة والمكانة السامية اللتين امتازت بهما على الدوام[٣]".

في آخر سنة ١٩٠٣ كانت اللجنة قد قررت ما رأت إدخاله من التحسينات على القاعدة العربية، وكانت المطبعة قد استوردت من الخارج كل الآلات ومعدن الرصاص اللازم لصب القاعدة. وقد قدرت المطبعة نفقات تنفيذ القاعدة الجديدة بمبلغ ٨,٤٠٠ جنيه وذكر المدير في تقريره أنها كانت ستدفع من أرباح المطبعة[٤]. وفي آخر سنة ١٩٠٥ كانت اللجنة قد أشرفت على كتابة نماذج الحروف من "بنط" ١٥ وسلمتها إلى المطبعة فصبت منها مقدار ٦,٦٠٠ كيلو جرام من حروف الطباعة. ومع ذلك فلم يكن من الممكن استعمال هذا القدر في طبع الكتب أو غيرها بل كان على المطبعة أن تنتظر إلى أن تنتهي اللجنة من تقديم نماذج الحروف من "بنط" ١٨ و "بنط" ١٢، وقال المدير إنه لا يمكن استخدام هذه القاعدة الجديدة إلا بعد صب المقادير الآتية من حروفها[٥]:

---

(1 (I bid Excrcicr. 1901. p. 1.

(2 (I bid Excrcicr. 1901. p. 1.

(٣) من أحمد بك مظلوم ناظر المالية إلى أمين سامي بك ناظر مدرسة المبتديان في ٢٧ صفر سنة ١٣٠٢هـ (٤ يونيه سنة ١٩٠٢)، عن الخطاب الأصلي وكان أطلعنا عليه المغفور به مُحَمَّد أمين بهجت بك في سنة ١٩٣٣ وفت يده استغالنا بهذا البحث. ولا ندري أين يوجد هذا الخطاب في الوقت الحاضر ولعله في تركة بهجت بك.

(4 (A. Chelu, Gestion de El mprieneria Nationule, Esereire 1908. P. 4.

(5 (I bid , Esereire 1905. P. 4.

| | كيلو جرام |
|---|---|
| من بنط ١٨ | ٢,٠٠٠ |
| من بنط ١٥ | ٢٣,٠٠٠ |
| من بنط ١٢ | ٥,٠٠٠ |
| المجموع | ٣٠,٠٠٠ |

واستخدمت حروف هذه القاعدة الجديدة لأول مرة في طبع الوقائع المصرية الصادرة في أول ديسمبر سنة ١٩٠٦، ومع ذلك فلم يطبع كل العدد بها وإنما اقتصر استعمالها في الأخبار الرسمية فقط، أما بقية مادة العدد فطبعت بالحروف القديمة. ثم طبع العدد من الوقائع الصادر في أول يناير سنة ١٩٠٧ كله من هذه الحروف الجديدة. وأخذت تستعمل في كل مطبوعات المطبعة تدريجياً منذ ذلك التاريخ. وكان على كل من اللجنة والمطبعة بعد ذلك أن تعد من هذه القاعدة بقية الأحجام "بنط" ٩ و١٢ و١٨ و٢٤ و٣٠ و٣٦ و٤٨، وقاعدة الرقعة[١]. وكان مجموع ما صب من حروف هذه القاعدة في آخر سنة ١٩٠٦ هو ١٧,٠٠٠ كيلو جرام وكلها من "بنط" ١٥، وفي آخر سنة ١٩٠٧ كان قد وصل هذا القدر إلى ٢٧,٠٠٠ كيلو جرام[٢]. ولم تكن بقية الأحجام قد بدئ فيها بعد. وهذه القاعدة هي التي ما زالت مستعملة إلى الآن في المطبعة.

ومما جدد أيضاً في تلك الفترة الحروف اليونانية والحروف الإفرنجية المائلة وتكلفت حوالي مائة جنيه في سنة ١٩٠٣، وفي نفس السنة اقترح شيلي بك شراء مجموعة من الحروف الهيروغليفية حتى يتمكن من طبع ما أحيل إلى المطبعة من مطبوعات هذه اللغة "إذ لا يصح أن تكون المطبعة الأميرية في حاجة إلى مساعدة غيرها من المطابع[٣] (انظر شكل ١٩ بآخر الكتاب).

### آلات المطبعة

ولقيت آلات المطبعة سواء أكانت مطابع أم آلات للتجليد عناية كبيرة في تلك الحقبة من تاريخ المطبعة. ففي سنة ١٨٩٩ اشتريت آلتان للطبع من نوع جيد دقيق، وأربع آلات

---

(1 (A. Chelu, Gestion de El mprieneria Nationule, Esereire 1906. P. 5.

(2 ( I bid , Esereire 1907. P. 5.

(3 (A. Chelu, Gestion de El mprieneria Nationule, Esereire 1903. P. 5.

للتجليد[١]. وفي سنة ١٩٠٠ اشتريت آلتان أخريان للطبع، وزودت ورشة التجليد بآلتي حياكة قويتين[٢]. وأضيفت آلة للطباعة في سنة ١٩٠١ لم تكن كافية حينئذ لسد حاجة المطبعة؛ فقرر مديرها أن يشتري آلة طبع سريعة في سنة ١٩٠٢[٣]، وقد وصلت هذه الآلة الممتازة فعلاً في تلك السنة ومكنت المطبعة من أن تقوم بإصلاح الآلات القديمة التي كانت تعمل بدون انقطاع منذ عشرين سنة[٤]. وأضيفت آلة قاطعة قوية إلى ورشة التجليد أغنت عن الآلة الأمريكية القديمة، كما زودت المطبعة بالآلات اللازمة لعمل جميع التصليحات فيها وكلها تدار بالكهرباء[٥] وفي سنة ١٩٠٣ أضيفت آلة طبع جديدة من أحدث طراز ومن النوع الذي يطبع الوجهين، الأعلى والأسفل في وقت واحد وكانت هذه أول آلة من نوعها تقتنيها المطبعة[٦]. كما أضيفت آلة حياكة إلى ورشة التجليد تعمل بخيوط الكتان وكانت الأولى من نوعها إذ كان كل ما في المطبعة من آلات الحياكة يعمل بخيوط الصلب وأضيفت آلتان أخريان من هذا النوع الأخير[٧]. وفي سنة ١٩٠٤ طلبت مصلحة السجون من المطبعة أن تبيعها آلة طبع فباعتها آلة قديمة وتقاضت ثمناً مكن المطبعة من أن تشتري عوضاً عنها آلة من أحدث طراز. وفي تلك السنة أيضاً أكملت المطبعة شراء كل ما يلزم للمسبك من الآلات لصب القاعدة العربية الجديدة[٨]. وفي سنة ١٩٠٥ اشترت مصلحة السجون آلة تجليد قديمة من المطبعة. واشترت المطبعة بثمنها مع بعض الإضافة آلة من أحدث طراز وفي سنة ١٩٠٧ اشتريت آلات طبع جديدة من أقوى نوع، كما اقتنت المطبعة آلتان لعمل الظروف من أجود نوع، يبلغ إنتاج الواحدة عشرة آلاف ظرف في الساعة ويبلغ إنتاجها اليومي من ٧٠,٠٠٠ إلى ٧٥,٠٠٠ ظرف[٩].

## القوى المحركة

وكانت آلات المطبعة تدار بالبخار منذ سنة ١٨٦٧ على عهد الخديو إسماعيل، مع كثرة

---

(1 ( I bid , Esereire 1800. P. 1.
(2 (I bid , Esereire 1900. P. 2
(3 (I bid , Esereire 1902. P. 4
(4 (Loc. cit.
(5 (I bid , Esereire 1903. P. 3
(6) I bid . P. 4
(7 (I bid , Esereire 1904. P. 3
(8 (I bid , Esereire 1905. P. 4
(9 ( A. Chelu, Gestion de El mprieneria Nationule, Esereire 1890 P. 2,

نفقاته وفذارة وسائل توليده، ففكر شيلي بك في استخدام القوة الكهربائية في إدارة المطبعة وقد حقق ذلك فاشترى الآلات اللازمة من محركات وغير ذلك في سنة ١٨٩٩ وركبت في مواضعها ولكن لم يمكن الاستفادة منها في نفس السنة(١). وجاء في تقرير سنة ١٩٠٠ أن القوة الكهربائية استخدمت فعلاً في إدارة الآلات وأن هذا أدى إلى اقتصاد كبير في الأيدي العاملة(٢). وفي سنة ١٩٠١ ركبت محركات صغيرة مستقبلة لإدارة الآلات، وأضيئت القاعات الجديدة بالأنوار الكهربائية القوية كما أديرت ساعات المطبعة بالكهرباء وركبت آلات التليفون في جميع أنحاء المطبعة. وترتب على شراء آلات الطبع الضخمة القوية في سنتي ١٩٠٣ و١٩٠٤ أن أصبحت القوة الكهربائية غير كافية مما دعا إلى دراسة الموضوع دراسة مستفيضة استغرقت سنة ١٩٠٥ كلها' وقد تقرر نتيجة لهذا البحث وجوب شراء محركات كهربائية من ثلاثة أنواع: مولدة ومستقبلة وخازنة، وتقرر شراء ذلك وتركيبه في سنة ١٩٠٧. ثم لا يذكر عن ذلك شيء في تقرير سنة ١٩٠٧ وهو آخر ما نشر شيلي بك من التقارير. ولعل تزويد المطبعة بالقوة الكهربائية بكل مزاياها كان من أعظم الإصلاحات التي صادفت المطبعة منذ عهد إسماعيل باشا.

### البعثات:

وعني شيلي بك أيضاً برفع مستوى الكفاية الفنية بين عمال المطبعة فقرر إيفاد رؤساء الأقسام بها في بعثات إلى أوربا ليقفوا على ما حدث في فنهم من التقدم، وقد بدأ هذا المشروع في سنة ١٨٩٩ فأوفد رئيس قسم التجليد إلى أوربا' وفي سنة ١٩٠٠ سافر رئيس قسم جمع الحروف الإفرنجية ليطوف القارة الأوربية' وكان مقرراً أن يسافر رئيس قسم الطبع في سنة ١٩٠١ ولكن مرضه حال دون سفره. ويظهر أن المشروع أوقف بعد تلك السنة إذ لم يذكر عنه شيء في تقارير السنوات التالية.

### تأمين العمال وصندوق الادخار:

وعني شيلي بك بأمر العمال وتأمين مستقبلهم في حالة المرض أو كبر السن وتأمين أسرهم في حالة الوفاة. وبدأ هذا الإصلاح الاجتماعي في سنة ١٨٩٩ عندما خصص المدير أربعين جنيهاً من أرباح المطبعة وزعها على أسر العمال الذين ماتوا في خدمة المطبعة. كما وزع مائة جنيه أخرى على العمال الذين أظهروا نشاطاً ممتازاً مكافأة لهم وتشجيعاً لغيرهم' ورفع هذا المبلغ في سنة ١٩٠٠ إلى ١٢٥ جنيها ، وفي سنة ١٩٠٢ بدأ شيلي بك في دراسة

---

(1 ( I bid , Esereire 1900. P. 2

(2 ( I bid , Esereire 1901. P. 2

مشروع يجعل إعانات أسر العمال المتوفين أو المرضى على شكل إعانة شهرية لكل أسرة.

وفي سنة ١٩٠٣ وزع شيلي بك ١٢٥ جنيهاً على المجتهدين من العمال، وقرر إعانة شهرية لمن أصيب بالشلل من العمال قدرها جنيه وتصرف مدى الحياة ووزع عليهم مبلغ خمسة وسبعين جنيهاً إعانة لهم. وصرف لأسر المرضى من العمال مكافآت مساوية لما صرف لأسر المتوفين. وفي نفس السنة أنشأ شيلي بك بموافقة وزارة المالية صندوق ادخار للعمال افتتحته المطبعة بمبلغ ١٥٠ جنيهاً. وفي سنة ١٩٠٤ كان رأس مال صندوق الادخار ٨٤٦ جنيهاً و١٢ مليماً تجمع مما حجزته المطبعة من العمال المشتركين فيه بنسبة ٣% من مرتباتهم مضافاً إليه مبلغ مساو له تماماً من أرباح المطبعة. وارتفع هذا المبلغ إلى ١,٦٥٣ جنيهاً و٥١٦ مليماً في سنة ١٩٠٥ بزيادة ٧٧٠ جنيهاً عن السنة السابقة، دفع العمال نصفها من اشتراكاتهم ودفعت المطبعة النصف الآخر من ميزانيتها. وفي نفس الوقت استمرت إعانات المطبعة لأسر المرضى والمتوفين من العمال، وبدأ شيلي بك يطالب وزارة المالية بالمساهمة في هذه الإعانات إنصافاً للعمال وأسرهم. وبلغ رصيد صندوق الادخار ٢,٥٣٨ جنيهاً في سنة.

لقد كان هذا الإصلاح الاجتماعي تجديداً لا في المطبعة الأميرية وحدها بل وفي القطر المصري بأجمعه. ومع ذلك فقد ورد عنه في تقرير شيلي بك لسنة ١٩٠٧ كلمة واحدة هي: **Supprine** أي ألغي. ولعل في هذا الإيجاز البليغ ما يعبر عن ألم الرجل لإلغاء هذا المشروع الجليل. أما أسباب هذا الإلغاء فعلى الباحث أن يستنبطها وسنشير إليها بعد قليل.

### الوقائع المصرية:

وكانت الوقائع المصرية تطبع في مطبعة بولاق منذ إنشاء الوقائع باستثناء فترات قصيرة كان للوقائع في أثناءها مطبعة خاصة إما مستقلة في القلعة وإما ملحقة بقلم الوقائع بالداخلية، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك. على أن أعمال الوقائع الإدارية والصحفية كانت دائماً من اختصاص قلم الوقائع الذي لم تكن له علاقة بالمطبعة. وابتداء من سنة ١٨٩٨ أحيلت جميع أعمال الوقائع إلى مطبعة بولاق فأصبحت جزءاً منها، وقد قامت المطبعة بهذا العمل الجديد بدون أي زيادة في النفقات. وترتب على ذلك إنشاء إدارة جديدة للتحرير.

### القسم الأدبي:

وكان ملحقاً بالمطبعة أيضاً قسم مستقل هو القسم الأدبي. وكان له ناظر مستقل، تولى نظارته حسين باشا حسني ثم من بعده مُحَمَّد بك حسني صهره. إلا أن هذا الأخير توفي سنة ١٩٠٢، فضم القسم الأدبي إلى المطبعة وجعل إدارة من إداراتها ابتداء من تلك السنة وكانت مهمة هذا القسم طبع كتب الأدب العربي خاصة لمن يريد من ملتزمي نشر الكتب بأثمان تقل

كثيراً عن نفقات الطبع. وقد ظل هذا القسم مثار مشكلات إلى أن ألغي في سنة ١٩١٤.

## مركز المطبعة المالي:

كل ما تقدم من الإصلاحات أنفق عليها من أرباح المطبعة دون أن تسهم فيه وزارة المالية بشيء. ومعنى هذا أن المطبعة كانت تجني أرباحاً طائلة من أعمالها. ويتبين ذلك من الإحصاء الآتي:

مركز المطبعة المالي من سنة ١٨٩٧ إلى ١٩٠٧

| السنوات | جملة الإيراد | جملة المنصرف | صافي الربح |
|---|---|---|---|
| | جنيه | جنيه | جنيه |
| ١٨٩٧ | ٢٧,٠٠٠ | ٢٦,٠٠٠ | ١,٠٠٠ |
| ١٨٩٨ | ٢٧,٦٤٠ | ٢٥,٤٣٦ | ٢,٢٠٤ |
| ١٨٩٩ | ٣٢,٠٥٥ | ٢٦,١٢٥ | ٥,٩٣٠ |
| ١٩٠٠ | ٣٢,٢٥٠ | ٢٦,٩٩٦ | ٥,٢٥٤ |
| ١٩٠١ | ٣٤,١٥٦ | ٢٨,٦٦٧ | ٥,٤٨٩ |
| ١٩٠٢ | ٣٤,٠٠٨ | ٢٧,٧٦١ | ٦,٢٤٧ |
| ١٩٠٣ | ٣٥,٣٤٨ | ٣٢,٢١٩ | ٣,١٢٩[١] |
| ١٩٠٤ | ٤٠,٠١١ | ٣٤,٠٢٦ | ٥,٩٨٥ |
| ١٩٠٥ | ٤٢,٨٢٩ | ٣٣,٤٣٥ | ٩,٣٩٤ |
| ١٩٠٦ | ٥٣,٣٩٥ | ٤٠,١٢٦ | ١٣,٢٦٩ |
| ١٩٠٧ | ٦١,٦٢٩ | ٤٤,٨٧٨ | ١٦,٧٥٠ |

## المرتبات والإنتاج:

تتضح المقدرة الإنتاجية لموظفي المطبعة وعمالها من الإحصاء الآتي:

مرتبات المطبعة وإنتاجها من سنة ١٨٩٦ إلى ١٩٠٧

| السنوات | مجموع المرتبات | قيمة الإنتاج بالجنيهات المصرية | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|
| | جنيه | جنيه | |
| ١٨٩٦ | ١٣,٣٥٠ | ٢٧,٦٠٠ | ٤٨,٣% |
| ١٨٩٧ | ١١,٤٥٠ | ٢٩,٠٠٠ | ٣٩,٤% |
| ١٨٩٨ | ١٠,٩٨٠ | ٣٢,٣٩٠ | ٣٣,٩% |
| ١٨٩٩ | ١٠,٦٩٠ | ٣٤,٧٠٠ | ٣٠,٨% |
| ١٩٠٠ | ٩,٥٢٣ | ٣٥,٣٨٢ | ٢٧,٢% |
| ١٩٠١ | ٩,٩٢٦ | ٣٩,٣٦١ | ٢٥,٢% |
| ١٩٠٢ | ١٠,٤٩٥ | ٤٠,١٤٠ | ٢٦,٠% |
| ١٩٠٣ | ١١,٥٨٤ | ٣٩,٧٥١ | ٢٩,٧% |
| ١٩٠٤ | ١١,٨٣٠ | ٤٠,١٢٨ | ٢٩,٤% |
| ١٩٠٥ | ١٣,٥٣٢ | ٤٣,٥٢٦ | ٣١,٠% |
| ١٩٠٦ | ١٤,٤٨٤ | ٥٢,٨٧٥ | ٢٧,٤% |
| ١٩٠٧ | ١٧,٣١٩ | ٥٤,٤٦١ | ٣٠,٠% |

إن هذه الإصلاحات التي صادفتها مطبعة بولاق في تلك السنوات الإحدى عشرة لتجعل تلك الفترة من أزهر عصور المطبعة في تاريخها الطويل، وإنما لتجعل الفريد شيلي بك من أعظم مديري مطبعة بولاق، إذ تضعه مع نقولا المسابكي وحسين حسني في طبقة واحدة على أن الرجل قد دفع ثمن نجاحه في إدارة المطبعة. فقد أثارت تقاريره حقد المشرفين على نظارة المالية من الإنجليز، فأخذوا يضعون الصعوبات في طريقه، ويحيطون مشروعاته وبدأت حملتهم عليه في أواخر سنة ١٩٠٧ وقد عاش الأربع السنوات التالية أي إلى أن ترك خدمة المطبعة في سنة ١٩١١ في شبه تحقيق مستمر. فقد أخذ وكيل المالية الإنجليزي لورد سيسل يلتمس له الأخطاء ويجد في إحسانه إساءة، فسأله عن تأخير وهمي في إنجاز أعمال الدواوين وألب عليه مديري المصالح فقدموا فيه الشكاوي، واعتبره مذنباً في أن المطبعة تربح ولا تخسر،

واستجوبه في كفاية آلات المطبعة من حيث العدد، واعتبر إعانة أسر المتوفين والمرضى من العمال بذخاً وإنشاء صندوق ادخار يكفيهم خطر الحاجة في الهرم خروجاً عن واجبات الوظيفة.

وقد ترتب على هذا كله أن أوقف شيلي بك نشر تقريره السنوي بعد سنة ١٩٠٧ وحتى تقرير تلك السنة لم يكن إلا نسخة من تقرير سنة ١٩٠٦ بعد أن عدل أرقامها بخط يده وحفظها في المطبعة دون أن يطلع عليها أحداً. وعرفت فترة التآمر ضد شيلي بك في ملفات نظارة المالية باسم "تنظيم المطبعة الأميرية" وهذه خلاصتها:

## التنظيم الثاني للمطبعة (١٩٠٨ – ١٩١١)

بالرغم مما صادفته مطبعة بولاق من الإصلاح وما اتفق لها من الانتعاش في المدة السابقة فإنها وقعت في أزمة خطيرة في أول سنة ١٩٠٨ كادت تؤدي إلى الاستغناء عنها. ولم تكن المشكلات التي صادفتها وحدها كافية لأن تثير أزمة حادة كتلك التي نلحظها في الوثائق الرسمية، لولا أنها اقترنت بالتنافس والصراع بين الإدارة المالية الإنجليزية وبين مدير المطبعة الفرنسي، وهو صراع لم يذكر صراحة في الأوراق ولكنه واضح جداً فيما يسود المكاتبات من التحدي من جانب وكيل المالية الإنجليزي والمصابرة والملاينة وأحياناً التهكم المر من جانب المدير الفرنسي.

### مشكلة التأخير:

أول مشكلة واجهت المطبعة وأثارت عدداً من المشكلات الأخرى كانت شكوى المصالح الحكومية المختلفة إلى وزارة المالية من تأخر المطبعة في تسليم ما تطلبه من المطبوعات عن المواعيد التي كانت تحدد للتسليم. وقد ترتب على هذه الشكايات أن أرسل اللورد ادوارد سيسيل وكيل نظارة المالية إلى شيلي بك ناظر المطبعة يطالبه "بوضع خطة لتجنب التأخير مع إحاطة النظارة علماً بالأسباب في كل حالة حتى تتمكن من أن تجيب عن الشكايات التي تقدم إليها بهذا الخصوص[١]". ولقد أرجع ناظر المطبعة هذا التأخير إلى عدة أسباب:

(١) ازدياد أعمال الحكومة الطباعية زيادة مطردة وكلها مهم[٢]. وقد بلغ عدد الطلبات خمسة آلاف طلب في السنة[٣].

---

(١) ملف تنظيم المطبعة الأميرية ع ٧١ – ٦/٤٥، الجزء الأول، ص ٢ من المكاتبة و٣ من الملف، محفوظات وزارة المالية.

(٢) نفس الملف، نفس الجزء، ص ٢ من التقرير و٢٥ من الملف.

(٣) نفس المرجع، ص ٦ من التقرير و٢١ من الملف.

(٢) عدم كفاية الآلات الموجودة بالمطبعة[١].

(٣) عدم كفاية العمال وتراخي بعضهم في أداء أعمالهم[٢].

(٤) قلة كفاية رؤساء الورش والأقسام وعدم مقدرتهم على:

(أ) التفريق بين الأهم والمهم من الأعمال وتناولها على هذا الأساس.

(ب) إخطار الإدارة بكل تأخير مع اقتراح طرق لتلافيه[٣].

(٥) عدم اتباع المصالح الحكومية للمادة رقم ٤٩ من الباب السابع من الفصل الثامن من القانون المالي التي تنص على أن الأعمال الطباعية اللازمة للعام القادم يجب أن تطلب من المطبعة في أثناء شهر يونيه من السنة الجارية. فبالرغم من هذه المادة ترسل المصالح طلباتها قبل الموعد الذي تحدده لتسلم المطبوعات بخمسة أيام أو ثمانية أو عشرة أو اثني عشر يوماً. قال مدير المطبعة ومع أن المطبعة لا تريد أن تتمسك بتطبيق هذه المادة إلا أنها لا تريد أن تكون مخالفتها هي القاعدة واتباعها هو الشاذ. ولكنها تريد أن تلفت النظر إلى أنه لا حيلة لها في التأخير في مثل هذه الحالات[٤].

(٦) كثير من المؤلفين يسلمون المطبعة جزءاً من المخطوط المراد طبعه ويحتفظون بباقيه ويتأخر تسليم هذا الباقي مدة طويلة[٥].

(٧) كثير من المصالح ومن المؤلفين يحجزون (البروثات) عندهم مدة طويلة متعطل إتمام الطبع[٦].

(٨) كثرة التغيير والحذف والإضافة في نص الكتاب أو التقرير بعد إتمام جمع الحروف وتجهيز الكتاب أو التقرير للطبع[٧].

ويظهر أن بعض هذه الأسباب لم يكن مقنعاً لوزارة المالية. فقد زار المطبعة المستر مدلتن مفتش الوزارة بعد ذلك ببضعة أشهر وكتب في تقريره يقول: "يظهر أن آلات الطبع الموجودة

---

(١) نفس المرجع، ص ٣ من التقرير و٢٤ من الملف.

(٢) نفس المرجع، ص ٣ من التقرير و٢٤ من الملف.

(٣) نفس المرجع، ص ٤، ٥ من التقرير و٢٢ و٢٣ من الملف.

(٤) نفي المرجع، ص ٥ من التقرير و٢٢ من الملف.

(٥) نفس المرجع، ص ٢٩

(٦) نفس المرجع، ص ٢٩

(٧) نفس المرجع، ص ٢٩

في المطبعة أكثر مما يحتاجه العمل. فقد لاحظت في أول يوم أن نصف الآلات كانت معطلة. ثم راجعت هذه الملاحظة بعد ذلك بأربعة أيام فوجدت أن ثلث الآلات كانت معطلة. فبناء على هذا واستناداً إلى مصادر أخرى يمكن أن نطمئن إلى القول بأن ثلث الآلات لا يدور طول العام. ولقد ناقشت شيلي بك في ذلك وهو يعتقد أن في هذا بعض المبالغة[١]".

وقد عولجت مشكلة التأخير بان أعفيت المطبعة من أعمال مصلحة البريد وكانت تبلغ سدس عمل المطبعة وكان ذلك في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٠٧[٢]. كما تقرر أيضًا توحيد الاستمارات المتشابهة في جميع مصالح الحكومة تسهيلاً لعملية الطبع، وأن تطبع حاجة المصالح منها للسنة كلها مضافًا إليه قدرًا للاحتياط[٣]. واقترحت وزارة المالية نظامًا يضمن وقوفها على ما يحدث من المطبعة من تأخير. فعندما تتسلم المطبعة طلبًا من أي مصلحة ترسل إليها ردًا يفيدها بورود طلبها وبموعد تسليم المطبوعات إليها. فإذا حدث وتأخر التسليم عن الموعد المضروب وجب أن ترسل المطبعة مذكرة إلى الوزارة تخبرها فيه بالتأخير وسببه. ويمكن أن يكون كل من هاتين الإفادتين على استمارة خاصة اقتصادًا في التحرير. ويضاف إلى هذا تقرير شهري ترسله المطبعة إلى وكيل الوزارة وتبين فيه كل الأعمال المتأخرة وسببها[٤].

وقد اعترض مدير المطبعة على هذا النظام بحجة أنه يضيف عبئًا جديدًا إلى أعباء المطبعة. إذ هو يتضمن كتابة عشرة آلاف إفادة في السنة إخطارًا عن خمسة آلاف طلب تصل المطبعة سنويًا، كما يستلزم اجتماع رؤساء الورش كلها كلما ورد طلب من مصلحة، مستصحبين دفاترهم ليحددوا يومًا معينًا لتسليم المطبوعات، وفي هذا تعطيل للأعمال. ثم إن النظام يوحي إلى المصالح بالاحتجاج والتذمر فما يكاد يمر اليوم المحدد لتسليم المطبوعات دون أن تسلم حتى تنهال الاستفسارات على وزارة المالية.

---

(١) نفس المرجع، ص١، ٢ من التقرير و٧٦ و٧٧ من الملف.

وقد رد شيلي بك على هذا بأن ثلاث آلات كانت تالفة وفي حاجة إلى التصليح وقت زيارة المفتش وأن آلات أخرى كانت متوقفة مؤقتاً حتى تغير حروف الطبع الموجودة فيها بعد أن انتهى طبع ما يراد بها كما يحدث في أي مطبعة. انظر:

نفس المرجع، ص ١ و٢ من المذكرة و٩٣ و٩٤ من الملف.

(٢) تقرير مدير المطبعة السابق، ٢٧ يناير سنة ١٩٠٨، ص ١ و٣ من التقرير، وص ٢٤ و٢٦ من الملف، وقد أعيد عمل مصلحة البريد إلى المطبعة ثانية في ٢٢ مارس سنة ١٩٠٩ راجع الجزء الثاني من الملف ص ٤٥.

(٣) ؟؟؟ الجزء الثاني من ملف تنظيم المطبعة السابق الإشارة إليه ص ٣٦، محفوظات وزارة المالية.

(٤) خطاب وكيل المالية إلى المطبعة بتاريخ ١٩ يناير سنة ١٩٠٨، ملف تنظيم المطبعة الأميرية، ج١، ص ٣. محفوظات وزارة المالية.

قال مدير المطبعة "ومع ذلك فإن يمكن للمطبعة أن تحدد موعدًا مضبوطًا لتسليم المطبوعات لأن كثيرًا من الطلبات يصل المطبعة ومعه تأشيرة تقول: سنخطركم بالعدد المطلوب طبعه فيما بعد، ويندر أن يصلنا هذا العدد إلا مع الموافقة على آخر تجربة (بروفة). وفي حالة الكتب الكبيرة تسلم المخطوطات إلينا فصلاً فصلاً دون أن نعلم أهمية الكتاب أو العدد المطلوب طبعه منه إلا مع الموافقة على (البروفات) (١) ".

واقترح ناظر المطبعة نظامًا آخر خلاصته ألا يتقيد مع المصالح بمواعيد محددة ولكنه يطالب رؤساء الأقسام بتقديم تقارير شهرية له بما لم يتم خلال الشهر من الأعمال، والمواعيد التي ينتظر إتمامها فيها. قال ويمكن إرسال خلاصة من هذه التقارير للوزارة إذا شاءت(٢).

وقبل أن يبدي وكيل الوزارة رأيه في هذا الاقتراح يضيق شيلي بك ناظر المطبعة ذرعًا بتدخل الوكيل في دقائق إدارته فيرسل خطابًا ملحقًا بتقريره السابق يقول فيه للورد سيسل: "إننا لن نستطيع عمل أي شيء إذا كانت كل مصلحة بدلاً من أن تسألنا عما تريد– ترفع احتجاجات كتابية أو شفوية للوزارة ونطالب نحن بأن نجيب عن اتهامات مجهولة المصدر..... وبذلك تظن الوزارة أننا عاجزون عن القيام بمسئولياتنا مع أن اللوم يجب أن يقع على المؤلفين في كثير من الحالات... فهل لي أن أتقدم برجاء مشفوع بالاحترام أن تخطر المطبعة عن كل شكوى تقدم للوزارة ضدها(٣) ".

ويغضب اللورد من هذا الاحتجاج فيكتب إلى شيلي بك يعنفه ويقول له: "إن النقط التي أثرتها ليست على شيء من الوجاهة... إني لا أتصيد النقد لك كما سبق أن أخبرتك، ولكن المسألة هي أن وزارة المالية لا يحق لها أن تنفق على مطبعة إلا إذا استطاعت هذه المطبعة أن تحسن القيام بما تطلبه مصالح الحكومة منها إلى درجة ترضي الذين يتعاملون معها. وسنرسل لك من المسائل ما نحتاج توضيحًا لها ويجب أن تذكر دائمًا أن هذه الوزارة مسئولة عن هذه الأمور(٤) ".

ويقول: "إن مطبعة الحكومة في كل ما تعمل يجب ألا تنسى أنها خادمة غيرها من المصالح لا سيدتها، وأن من واجبها أن تنفذ ما يطلب منها بأكبر درجة من الفائدة للدولة، وعلى قدر

---

(١) تقرير مدير المطبعة إلى وكيل المالية بتاريخ ٢٣ يناير ١٩٠٨، نفس المرجع، ص ٧ و٨ من التقرير و٢٠ ز٢١ من الملف.

(٢) نفس التقرير ونفس المرجع، ص ٦ و٧ من التقرير وص ١٩ و٢٠ من الملف.

(٣) ؟؟؟؟ نفس المرجع، ح١، ص ٢٨، ٢٩.

(٤) ؟؟ نفس المرجع، ج١، ص ٥٥.

الإمكان إلى الدرجة التي ترضي هذه المصالح[١] ".

ويأس مدير المطبعة الفرنسي من حمق وكيل الوزارة الإنجليزي فيكتب له: "إن المطبعة لم تنس يومًا من الأيام أنها خادمة غيرها من المصالح. وهي لم يصدر منها أي احتجاج حتى عندما طولبت بما يتجاوز طاقتها[٢] " ثم ينفس الرجل عن غيظه المكبوت بعبارة اعتذار ملؤها التهكم المرير فيكتب "هل تسمح لي بأن أختم هذا بأن أقول بأن المدير الحالي وكذلك المديرون الذين سيتولون أمر هذه المطبعة في المستقبل سيكرسون كل نشاطهم لصالح وزارة المالية وصالح الدواوين الأخرى[٣] "!

ويرد اللورد سيسل على اقتراح ناظر المطبعة بعبارات مثل: "هل المطابع الخاصة تتطلب مدة طويلة تساوي الستة أشهر المنصوص عليها في القانون المالي؟" و"هل مطابع لندن وباريس تشترط مثل هذا الشرط؟" و"لماذا إذن تستطيع المطابع الخاصة تقدير النفقات والاتفاق قبل البدء في الطبع"؟ ويعلق على الخطة التي اقترحها شيلي بك بأنها "لا تفيد مصالح الحكومة عن سبب تأخير أعمالها وإن أفادت ناظر المطبعة[٤] ". ثم يرسل له في ١١ فبراير سنة ١٩٠٨ تعليمات مقتضبة كالأوامر العسكرية جاء فيها خاصًا بعلاج مشكلة التأخير:

(١) يطلب إلى المصالح مراعاة شرط الستة أشهر الوارد في القانون المالي وينظر في الاعتراضات التي توجهها المصالح إلى هذه المادة.

(٢) ترسل المطبعة إلى وزارة المالية في أول كل سنة بيانًا بالمطبوعات التي تأخر تسليمها وكان قد روعي فيها شرط الستة أشهر، وأسباب التأخير. كما يجب إخطار الوزارة شهريًا بكل تأخير بارز من هذا النوع[٥].

وقد اتبع هذا النظام، ففي أوائل سنة ١٩٠٩ أرسلت المطبعة إلى الوزارة البيان المطلوب، ومنه يؤخذ أن الأعمال التي لم تتم في موعدها بلغت عشرة كتب وتقارير، طلبت كلها من المطبعة بين سنة ١٩٠٣ وسنة ١٩٠٧، وليس بينها عمل واحد طلب من المطبعة في سنة ١٩٠٨ مما يدل على أن مشكلة التأخير قد حلت تمامًا. ويتضح من أسباب التأخير أن المطبعة لم تكن مسئولة، فكتاب جغرافية مصر في جزئين تأليف **Boined Pasha** عدل هو

---

(١) نفس المرجع، ج١، ص ٥٢.

(٢) ؟؟؟؟ نفس المرجع، ص ٥٧.

(٣) نفس المرجع، ص ٥٦.

(٤) مذكرة وكيل المالية بتاريخ ٦ فبراير السالفة الذكر ونفس المرجع، ص ٤٩– ٥٤.

(٥) ملف تنظيم المطبعة، ح١، ص٦٠.

عن طبعه. وأمين باشا سامي لم يرد (بروفات) كتاب الزراعة المصرية في جزئين في ١٧ نوفمبر سنة ١٩٠٨ة، و(بروفات) كتالوج المخازن العمومية في ١٣ مارس سنة ١٩٠٨ ولم ترد أيًا منها. وأوقفت نفس الوزارة بأمر منها سجل مدرسة المعلمين. وكتاب الكواكب السيارة كان أمر اعتماد طبعه قد تأخر خطأ ثم بدئ في طبعه. ووزارة الحقانية لم ترد (بروفات) القانون المدني مع أنها تسلمتها في ١١ يوليه سنة ١٩٠٧. ووزارة الصحة حجزت (بروفات) تقرير عن طاعون الماشية، ولجنة حفظ الآثار العربية أوقفت طبع سجل بنقوش المساجد(١).

## مشكلة تقدير الأثمان وأرباح المطبعة:

واقترنت شكوى المصالح من التأخير بشكواها في التقدير. فقد ذهبت بعض المصالح إلى أن مطبعة بولاق تغالي في تقدير أثمان المطبوعات وبذلك تنفذ ميزانياتها السنوية دون أن تطبع ما تريد، على حين تربح المطبعة ربحًا ظنت المصالح والوزارة أنه أكثر مما ينبغي. وقد كتب وكيل وزارة المالية إلى ناظر المطبعة يقول:

"وهناك أيضًا شك في وجاهة نظام المطبعة الذي يجعل منها مؤسسة تقوم على الربح فإن هذا النظام يجعل ما تتقاضاه المطبعة يفوق ما تتقاضاه المطابع الخاصة لأنه يجعل العجز الذي ينتج من بعض الأعمال يغطي بالربح الذي يأتي من بعض الأعمال الأخرى. فإذا أمكن التنازل عن فكرة الربح أمكن أن تتقاضى المطبعة أثمانًا مماثلة لما تتقاضاه المطابع الخاصة من كل المصالح على السواء، وأمكن أن تغطي الخسارة الناتجة عن بعض الأعمال كالتقارير الطويلة من ميزانية الدولة"(٢).

ويؤخذ من رد ناظر المطبعة أن كيفية التقدير كانت على أساس النفقات الفعلية مضافًا إليها نسبة معينة في نظير المرتبات. ففي حالة الاستمارات يحسب مقدار الأجور التي صرفت للعمال المختلفين عن المدة التي استغرقها طبع الاستمارات ويضاف إلى هذا ١٠% من هذه الأجور في نظير مرتبات أصحاب المرتبات الشهرية من الموظفين.

ثم يضاف إلى ذلك ثمن الورق زائدًا ٥% من ثمنه نظير التخزين والتلف. فإذا أريد حساب ذلك مقدمًا بحثت المطبعة عن استمارة تشبه الاستمارة المطلوبة التي سبق أن طبعتها المطبعة وعرفت نفقاتها وتقدر النفقات على أساس هذا القياس(٣). أما الكتب فلا يمكن ضبط نفقاتها أو تقديرها مقدمًا. بل لا بد من الانتظار إلى أن يتم الكتاب طبعًا ثم يحسب ثمن الورق

(١) نفس المرجع، ج٢، ورقة رقم ٤٦.

(٢) خطاب ١٩ يناير السالف الذكر، نفس المرجع، ج١، ورقة رقم ٢.

(٣) ؟؟؟؟؟؟ ملف تنظيم المطبعة، ج١، ص ٢ من الخطاب، ص ٩ من الملف.

مضافًا إليه ٥% نظير التخزين والتلف زائدًا أجور العمال مضافًا إليها ١٠% في نظير مرتبات الموظفين(١). وكانت القاعدة قبل ديسمبر سنة ١٩٠٣ أن يزاد ٢٠% على قيمة الأجور في نظير المرتبات، ثم خفضت هذه الزيادة ابتداء من ذلك التاريخ إلى ١٠%(٢). ثم خفض هذا القدر بنسبة ٥% ابتداء من ٤ مارس سنة ١٩٠٨(٣).

وقد أثارت مشكلة التقدير مشكلة أخرى هي مشكلة الربح فقد اعترضت وزارة المالية على أن تكون المطبعة مؤسسة قائمة على فكرة الربح(٤). وقد أجاب ناظر المطبعة على هذا بأن المطبعة كانت مضطرة إلى هذا، فقد كانت في حاجة إلى كثير من الإصلاح ولو أنها اعتمدت على الحكومة لما أمكنها أن تحقق شيئًا من هذا الإصلاح ولقد تمكنت المطبعة في المدة من سنة ١٨٩٩ إلى سنة ١٩٠٨ من أن تجدد دارها، وتغير كل آلاتها تقريبًا، وتنشئ قاعدة جديدة من الحروف العربية بجميع مستلزماتها، وتبني مساكن لعمالها، وكان كل هذا من أرباحها دون أن تكلف وزارة المالية شيئًا. ومع ذلك فقد استطاعت المطبعة أن تخفض أسعارها بنسبة ١٠% ابتداء من سنة ١٩٠٣ فربت الحكومة بذلك مبلغ ١٨٠٠٠ جنيه في أربع سنوات(٥).

ولقد بلغت أرباح المطبعة من سنة ١٨٩٧ إلى ١٩٠٦ مبلغ ٦٠٠٠٠ جنيه. وخسرت في هذه المدة مبلغ ١٣.٩٦٣ جنيها قيمة مطبوعات قامت بها المطبعة بالمجان لوزارة المالية وغيرها من المصالح، أو قام بها القسم الأدبي "بالمطبعة" بأقل من التكاليف لناشري كتب الأدب تشجيعًا لنشره. وبذلك يكون صافي أرباح المطبعة عن تلك المدة ٤٦.٠٠٠ جنيها. وقد أنفق من هذا المبلغ على عمل القاعدة العربية الجديدة، وجدد بالباقي بناء دار المطبعة(٦). وقد اقترح مدير المطبعة شيلي بك إلغاء جميع الأعمال المجانية كما اقترح إلغاء "القسم

(١) نفس المرجع.

(٢) نفس المرجع ص ٤٦. وكذلك ص ١١٥، تقرير المطبعة المؤرخ ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٠٨.

(٣) مذكرة من مدير المطبعة إلى ناظر المالية في ٩ نوفمبر سنة ١٩٠٨، نفس المرجع ص ٨٢.

(٤) خطاب وكيل المالية إلى مدير المطبعة في ١٩ يناير سنة ١٩٠٨، نفس المرجع ص ٣ من الخطاب، ٢ من الملف.

(٥) نفس المرجع، ص ٨ و٩ من التقرير، و١٨ و١٩ من الملف.

انظر أيضًا خطاب شيلي بك إلى أحمد حشمت باشا ناظر المالية في ٩ نوفمبر سنة ١٩٠٨، ص١، ٢ من الخطاب و٨١- ٨٢ من ج١ من نفس الملف السابق.

(٦) تقرير شيلي بك المؤرخ ٢٣ يناير سنة ١٩٠٨، نفس المرجع ص ٩ من التقرير، ١٨ من الملف.

الأدبي[1] " لأن خسائره على المطبعة تقدر بمبلغ ١.٢٠٠ جنيه في السنة. قال ولو تم هذا لأمكن تخفيض الأثمان بنسبة ١٠%[2].

وقد رد مدير المطبعة على دعوى وكيل المالية بأن المطابع الخاصة تتقاضى أثمانًا أقل من أثمان بولاق بأن مطبوعات مصلحة البريد منذ حولت إلى مطبعة خاصة تطبع على ورق رديء. ومع ذلك فإنه واثق أن الأثمان التي تدفعها المصلحة أقل من تكاليف المطبوعات على صاحب المطبعة الذي يرضى بالخسارة العاجلة انتظارًا للربح الآجل عندما ترتبط المصلحة معه نهائيًا[3]. ثم أيد نظريته بالأمثلة الآتية:

(١) طلبت مطبعة خاصة ٥٥٠ جنيهًا من وزارة المعارف في نظير طبع قانون المدارس، على حين أن مطبعة بولاق تطبعه بأقل من هذا بكثير.

(٢) تتقاضى المطابع الخاصة من حكومة السودان أثمانًا تزيد عن أثمان مطبعة بولاق بنسبة تتراوح بين ١٥% و ٢٠%.

(٣) حاولت مصلحة مهمة تابعة لوزارة المالية الاتفاق مع مطبعة خاصة على طبع مجلة دورية لها ثم عادت فعهدت إلينا بطبعها. فلولا أن أسعارنا ومواعيدنا كانت أكثر موافقة لما عهدت إلينا بالعمل.

(٤) نفس هذا حدث في مجلة دورية تصدرها وزارة الحقانية.

(٥) نفس الأمر حدث مع مصلحة تابعة لوزارة الداخلية مع أننا رفعنا سعرنا عما سبق أن تقاضيناه منها عن نفس العمل بنسبة ١٥٠%[4].

وقد يبدو غريبًا في ضوء هذه الحقائق أن تستطيع المطبعة أن تحقق كل هذا الربح. وهذا ما عن لوزارة المالية أن تسأل عنه وقد قرر مدير المطبعة أن مصادر أرباح المطبعة هي:

---

(١) عنف اللورد سيسل شيلي بك على اقتراح إلغاء القسم الأدبي وعجب من تدخله في شأن الخسارة الناشئة عن نشر الأدب العربي وهو من خاصة الحكومة. وقد ألغي القسم الأدبي فعلاً في سنة ١٩١٤.

(٢) نفس التقرير السابق، نفس الصحيفة.

(٣) نفس المرجع، ص ٨ من التقرير و١٧ من الملف، ويبدو في المكتبات التي ؟؟؟؟ بين المطبعة والوزارة في هذا الموضوع كثيرًا من العنف فمن ذلك ما كتبه مدير المطبعة إلى وكيل المالية في أحد خطاباته من أن ما يريده الوكيل من تساوي الأسعار في المطابع المختلفة لا يوجد في أي جزء من أجزاء العالم المتمدن. راجع ص ٨ من نفس المرجع السابق.

(٤) نفس المرجع.

(١) أن الطبعات الثانية يحاسب عليها بأثمان الطبعات الأولى مهما قلت تكاليف الطبعات التالية عن تكاليف الطبعات الأولى.

(٢) المطبوعات التي تحفظ (الفورمات) الخاصة بها ثم يعاد طلبها تقدر المطبعة نفقاتها كما لو كانت ستعيد جميع الحروف وتقوم بالتصحيح من جديد.

(٣) النسبة التي تزاد على مجموع أجور العمال قاموا بجمع حروف الكتاب وطبعه وتجليده، وقد كانت هذه النسبة ٢٠٪ من سنة ١٨٨٥ إلى سنة ١٩٠٣، ثم خفضت إلى ١٠٪ ثم إلى ٥٪ ابتداء من مارس سنة ١٩٠٨.

(٤) النسبة التي تزاد على ثمن الورق والمواد المستعملة في المطبوع وكانت هذه النسبة تتراوح بين ٣٠٪ و ٤٠٪ ثم خفضت هذه النسبة أيضًا.

(٥) نظرًا لضخامة حجم آلات الطبع التي زودت بها المطبعة حديثًا أمكن طبع أكثر من قالب واحد بالآلة الواحدة في نفس الوقت وبذلك تقوم الآلة الواحدة بطبع مطبوعات كثيرة في وقت واحد، أو بطبع نسخ متعددة من قالب واحد تكرر جمعه، ومع ذلك تقدر نفقات الطبع كما لو كان كل مطبوع وحده، أو كان كل قالب يطبع بمفرده في الآلة. وهذا مورد ضخم للإيراد[1].

(٦) المطبوعات التي تجمع حروفها بطريقة المونوتيب تحسب أجورها كما لو كانت جمعت باليد مع أن الجمع بالمونوتيب يتكلف أقل من جمع اليد بكثير[2].

ولم يقنع هذا الكلام وزارة المالية فأوفدت أحد مفتشيها وهو المستر مدلتن لفحص هذه المسألة، وكتب المفتش تقريرًا قال فيه إنه من غير الممكن أن نوازن بين أثمان مطبعة الحكومة وأثمان المطابع الخاصة لأسباب ذكرها وهي:

(١) أن المدير والمدير المساعد يبلغ مرتبهما في السنة ١.٤٠٠ جنيها وهو أعلى بكثير من مرتبات نظرائهما في المطابع الخاصة.

(٢) أن أجور العمال في مطبعة الحكومة تزيد بنسبة ٣٠٪ عن أجور عمال المطابع الخاصة.

(٣) أن بعض عمال مطبعة الحكومة متقدمو السن قليلو الإنتاج بسبب ذلك ولا تستطيع المطبعة فصلهم[3].

---

(١) نفس الملف، ص ٣، ٤ من التقرير، و١١٣-١١٥ من الملف.

(٢) نفس الملف، ص ٤٤.

(٣) كان إبراهيم الشبراوي عاملاً في المطبعة إلى سنة ١٩٠٧، وكانت سنة قد نيفت على التسعين.

(٤) أن عدد ساعات العمل في مطبعة الحكومة أقل بكثير منها في المطابع الخاصة وقد حددتها الحكومة بثماني ساعات في اليوم.

(٥) أن كثيرًا من كتب الأدب يطبع في بولاق بأقل من تكاليفه الفعلية تشجيعًا لنشر الأدب[١].

على أن وزارة المالية كانت قد عبرت عن وجهة نظرها في هذه المسألة وهي أن المطبعة تتقاضى من ميزانيات مصالح الحكومة نفقات بناء دارها وإقامة مساكن لعمالها، وعلى ذلك فربح المطبعة ربح وهمي ما دامت المطبعة ليس لها عملاء إلا دواوين الحكومة.[٢]

ولم تر وزارة المالية حلاً لهذه المشكلة إلا أن تجعل ميزانية المطبعة جزءاً من ميزانية الدولة بحيث تتحمل الحكومة مصروفات المطبعة في نظير أن تتقاضى المطبعة من المصالح المختلفة نفقات الطبع بدون أرباح. وقد أصدر وزير المالية أمراً إلى المطبعة في ١٨ مارس سنة ١٩٠٩ يحتوي على المسائل الآتية:

(١) تتولى وزارة المالية حسابات المطبعة، ولكن المطبعة عارضت في هذا فلم ينفذ وبقيت المطبعة تتولى حساباتها بنفسها.

(٢) يخصص في ميزانية الدولة بند خاص بميزانية المطبعة على أساس مصروفاتها في السنوات الأخيرة. ويخصم من هذه الميزانية مصروفات المطبعة شهراً شهراً على أساس المصروفات الفعلية للمطبعة فإذا نفدت ميزانية المطبعة قبل نهاية السنة نظراً لزيادة في العمل لم تكن منتظرة فإن وزارة المالية مستعدة لفتح اعتماد إضافي يكفي المطبعة لآخر السنة.

(٣) يخصص للمصالح المختلفة مبالغ من ميزانيتها خاصة بما تحتاجه من المطبوعات وتكون كل مصلحة مسئولة عن مراعاة ما خصص لها.

(٤) تحاسب المطبعة مصالح الحكومة على أساس الأثمان الحقيقية للمواد مضافاً إليها الأجور التي صرفت فعلاً على المطبوع المقدم عنه الحساب. ويضاف إلى هذا نسبة خاصة في نظير حفظ الآلات ونفقات الإدارة. ولا يضاف في هذه الحالة شيء نظير إيجار مكان المطبعة ومبانيها.

(٥) أما الأعمال التي تقوم بها المطبعة لغير مصالح الحكومة فتقدر أثمانها على نفس الأساس

---

(١) ملف تنظيم المطبعة، ج٢، ص ٥٧، محفوظات وزارة المالية.

(٢) مذكرة من وزير المالية أحمد مظلوم باشا إلى ناظر المطبعة في أول أغسطس سنة ١٩٠٨، نفس الملف، ج١، ص٦٥.

المقدم مضافاً إليه نسبة معينة في نظير إيجار مباني المطبعة ([1]) ومكانها، بحيث لا يقل هذا من أثمان المطابع الخاصة.

(٦) كل الأخبار والإعلانات التي تنشرها مصالح الحكومة في جريدة الوقائع تحاسب عليها على أساس النفقات الفعلية.

(٧) أجور الإعلانات التي ينشرها الأفراد والشركات والهيئات غير الأميرية تتقاضى المطبعة عنها أجراً يتمشى مع أسعار السوق الحرة في وقت النشر.

(٨) القاعدة العامة أن تتقاضى المطبعة نفقات ما تقوم به كاملة. فإذا طلب إليها أن تتقاضى أقل منه كما هي الحالة في نشر كتب الأدب، وجب أن يخصم الفرق على حساب المصلحة أو الوزارة التي أمرت بهذا التخفيض، وعلى المصالح أن تضيف هذه النفقات إلى ميزانياتها.

(٩) تورد إيرادات المطبعة أسبوعياً إلى الخزينة العامة ([2]).

وتقرر تنفيذاً لهذا النظام أن تطبع جميع مصالح الحكومة جميع مطبوعاتها في مطبعة بولاق وبطل نهائياً الطبع في المطابع الخاصة. ومن ثم عادت مطبوعات مصلحة البريد إلى مطبعة بولاق ([3]).

وتنفيذاً لهذا أخذت المطبعة تحسب الأجور المنصرفة في تشغيل كل مطبوع، وتضيف إليها نسبة تبلغ ٧٥% من هذه الأجور في نظير الإدارة والقوة المحركة والإضاءة والإصلاحات وحفظ الآلات ونفقات مسبك الحروف والتعبئة والتسليم، مضافاً إلى هذا كله أثمان الورق بزيادة ٥% في نظير التخزين والتلف ([4]). وهذا آخر تنظيم شامل للمطبعة وهو أساس ما هو معمول به الآن مع تغيرات بسيطة في التفاصيل.

### مساحة المطبعة:

مع أن مساحة المطبعة قد زيدت في سنة ١٩٠٢ فقد ضاقت بالعمل المتزايد وكان من

---

١) قدر ثمن دار المطبعة بما في ذلك الأرض والمباني بمبلغ ٩٥.٠٠٠ جنيه، وكان ذلك في سنة ٩٠٨ انظر تقرير مستر منلتن مفتش المالية، المؤرخ في ٢٦ أكتوبر ١٩١٨، ملف تنظيم المطبعة، ج١، ص ٩ من التقرير، ٦٨ من الملف.

٢) نفس المرجع، ج٢، ص ٢٢ — ٣٣، وقد أنشأت المطبعة مطبوعات الديوان الخديوي من قاعدة إلغاء الأعمال المجانية.

٣) أمر آخر في نظارة المالية إلى المطبعة بنفس التاريخ، ص ٣٥ — ٣٦ من المرجع السابق.

٤) نفس الملف، ج٢، ص ٦ — ٨ من التقرير و٧١ — ٧٣ من الملف.

الضروري ضم جزء من الأرض إلى مساحتها. وقد اقترح شيلي بك ضم جزء من مخازن البوليس التي كانت مجاورة للمطبعة من الناحية الشمالية إليها. واقتنعت نظارة المالية وأخذت تفاوض نظارة الداخلية في هذا الأمر في أوائل يناير سنة ١٩٠٨ وطلبت النظارة من مدير المطبعة أن يقدم تقريراً بالمساحة التي يريد ضمها ([١]). وأرسل المدير مذكرة بما يريد ضمه من مخازن البوليس وخريطة توضحه في ٢٣ يناير سنة ١٩٠٨ ([٢]). ورد وكيل نظارة المالية بعد قليل يقول إن المفاوضات مع نظارة الداخلية قد كللت بالنجاح وسيوضع الأمر موضع التنفيذ ([٣]). ومع ذلك فلم يتم شيء في هذا الصدد.

### آلات المطبعة:

قدمت المطبعة إلى نظارة المالية قائمة ببيان جميع الآلات التي في جميع ورشها في أوائل سنة ١٩٠٨، وهي قائمة طويلة مفصلة. ويؤخذ من هذه القائمة أن قسم التجليد وكان في عهده المسيو ليمونجللي كان به ثمان وأربعون آلة من أنواع مختلفة لمختلف عمليات التجليد من حزم وقطع وتثقيب وتميز... الخ، وكان أقدمها يرجع إلى سنة ١٨٨٤ وأحدثها يرجع إلى سنة ١٩٠٧، وكان قسم جمع الحروف العربية والإفرنجية في عهد حسن أفندي أبو زيد وكان به عشرون آلة بعضها مطابع لعمل (البروثات) ويرجع أقدم هذه الآلات إلى سنة ١٨٩٦ وأحدثها إلى سنة ١٩٠٧، وكان قسم الطبع في عهدة مونيه بواريسو وكان به إحدى وأربعون آلة منها اثنتان لعمل الظروف وست مخصصة لطبع الوقائع المصرية وإحدى وعشرون آلة للطبع العادي واثنتان لطبع الحجر وست لطبع الخرائط. وكان أقدم هذه الآلات يرجع إلى سنة ١٨٦٩، وأحدثها يرجع إلى سنة ١٩٠٦ وكان قسم السك في عهدة أبو العلا أفندي علي وكان به ما يزيد على ألفي قطعة تختلف أنواعها من الآلات إلى قوالب صب الحروف وكان أقدمها يرجع إلى سنة ١٨٨٨ وأحدثها إلى سنة ١٩٠٧، وكان قسم القوة المحركة في عهدة مسيو أيفوي وكان به مائتا قطعة وتسع قطع منها محركان كهربائيان قوة كل منهما عشرون حصاناً وعدد كبير من المولدات الكهربائية ويرجع أقدمها إلى سنة ١٩٠١ وهي السنة التي أدخلت فيها القوة الكهربائية إلى المطبعة ([٤]).

---

١) من المالية إلى المطبعة في ١٩ يناير سنة ١٩٠٨، ملف تنظيم المطبعة، ج١، ص ٤.

٢) مذكرة المطبعة إلى المالية بتاريخ ٢٣ يناير سنة ١٩٠٨، نفس المرجع، ص ٢٦.

٣) من الممتع أن ضم مخازن البوليس إلى المطبعة الذي تم الاتفاق عليها نهائياً في سنة ١٩٠٨ لم ينفذ إلا في سنة ١٩٤٦ فتأمل.

٤) فوائد العهدة المستديمة بالمطبعة في آخر يناير سنة ١٩٠٨، ملف تنظيم المطبعة، ج١، ص ٣٣ – ٤٢ محفوظات وزارة المالية.

مع وجود هذه الأعداد الضخمة من الآلات بالمطبعة طلب مديرها في ٢٣ يناير سنة ١٩٠٨ شراء آلة لطبع الحجر وخمس آلات لقسم التجليد وآلتان بقطع الورق وآلة لضغط الكتب في أثناء التجليد، وقدر ثمنها جميعاً بمبلغ ١٦٦٠ جنيهاً. وقال في تقريره إنه يبدأ بشراء ثلاث منها بمبلغ ٨٤٠ جنيهاً، فإذا تم توسيع مكان المطبعة اشترى الآلات الباقية (١). وقد رد وكيل المالية على هذا الاقتراح بأن هذا يكون مفهوماً لو كان قسم التجليد هو المسئول عن تأخير أعمال المطبعة، ولو كان الأمر كذلك لكان الأوفق أن يحال التجليد العادي إلى محال التجليد الخاصة كما أحيل التجليد الفاخر من قبل إلى مصانع أوربا عن طريق الاستيراد (٢). وعاود شيلى بك نفس الطلب بعد ذلك بشهر بعد أن قلل عدد الآلات المقترح شراؤها، وتنتهي الأوراق التي بيدنا قبل أن يسمح له بالشراء (٣).

## أقسام المطبعة:

وكانت المطبعة مقسمة حسب هذا التنظيم الأخير إلى الأقسام الآتية:

| | |
|---|---|
| قسم الجمع العربي. | قسم المسبك. |
| قسم الجمع الإفرنجي. | قسم القوة المحركة |
| قسم المصححين. | قسم المخزن. |
| قسم الطبع. | القسم الإداري و الحسابات (٤). |
| قسم التجليد. | |

هذا هو التنظيم الذي ما زالت المطبعة جارية على أساسه إلى الوقت الحاضر. فمبانيها الحالية هي نفس المباني التي أقامها شيلى بك، ونظام العمل بها، وكيفية تقدير أثمان المطبوعات، وعلاقتها بالوقائع، وعلاقتها بدواوين الحكومة المختلفة، وتبعيتها لوزارة المالية، واستقلالها بحساباتها، وغير ذلك، ما زال كما تقرر في ذلك التنظيم منذ نصف قرن تقريباً. ولعل أعظم تغيير حدث فيها منذ ذلك الوقت كان في الآلات فقد اقتنت المطبعة منذ ذلك أحدث آلات الطباعة ومازالت .ولم يعد فيها من آلات تلك الفترة من تاريخها غير آلتين اثنتين موضوعتين الآن

---

١) ملف تنظيم المطبعة، ج ١، ص ٢٤.

٢) نفس المرجع، ج ١، ص ٥٤، وكان التجليد الفاخر يطلب من أوربا فإذا وردت الجلود المطلوبة قام قسم التجليد بالمطبعة بوضع الكتاب في الجلد.

٣) نفس المرجع، ص ٤٨.

٤) نفس المرجع، ص ٧٦.

في زاوية وتستعملان عندما يزيد العمل زيادة غير عادية.

منح شيلي بك لقب الباشوية واعتزل خدمة المطبعة في مايو سنة ١٩١١، وخلفه في إدارتها وارن تريلوني من أول يونيه سنة ١٩١١ إلى سنة ١٩١٧، ثم عين أحمد صادق بك مديراً وظل يشغل الوظيفة إلى أبريل سنة ١٩٢٠، فيعين بدله جورج نيوتن، وظل مديراً إلى ١٧ يناير سنة ١٩٢٤، وقد أنشأ نيوتن مدرسة لفن الطباعة بالمطبعة وألحق بها بعض الشبان المتعلمين فدرسوا هذا الفن وتدربوا عليه عملياً، وجميع رؤساء أقسام المطبعة في الوقت الحاضر هم من خريجي هذه المدرسة. وتولى إدارة المطبعة بعد نيوتن إميل فورجيه وظل بها إلى أغسطس سنة ١٩٢٦، ثم عين مُحَمَّد أمين بهجت بك وتولى إدارة المطبعة مرتين الأولى من أول أغسطس سنة ١٩٢٦ إلى ١٦ سبتمبر سنة ١٩٣٧، والثانية من أول يناير سنة ١٩٣٨ إلى ١٥ سبتمبر ١٩٣٨، ولم يعين للمطبعة مدير بين هاتين الفترتين. ثم عين محمود زكي (بك) من أول يناير سنة ١٩٣٩ إلى اكتوبر سنة ١٩٤٣، وخلفه الأستاذ مُحَمَّد بكري من ٩ مارس سنة ١٩٤٢ إلى ١٣ أبريل سنة ١٩٤٤ ثم حامد (بك) خضر من ٤ أبريل سنة ١٩٤٥ إلى ١٩ سبتمبر سنة ١٩٥٠، ثم عين الأستاذ مُحَمَّد يوسف همام (بك) مديراً من ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٥٠ إلى فبراير سنة ١٩٥٢، وفي هذا التاريخ عين الأستاذ حسن علي كليوه (بك) مديرها الحالي.

الفصل الثاني عشر

# مطبوعات بولاق

أصدرت مطبعة بولاق أنواعاً متباينة من المطبوعات إلا أنها على تنوعها تنحصر في سبعة أنواع :القوانين واللوائح والمنشورات، الكتب، التقاويم، الوقائع المصرية، القرآن الكريم، الأوراق والدفاتر الحكومية، مقامات الموسيقى.

## القوانين واللوائح والمنشورات

بعد أن وضع محمد علي باشا النظام الإداري وبعد أن دون الدواوين ونظم الحكومة كانت الحالة لا تستغني عن نشر القوانين وما يلحق بها من اللوائح والمنشورات في جميع أنحاء القطر حتى تسير أمور الولاية على نحو ما يريد. وقد كان محمد علي دائم الإصدار لمثل هذه القوانين والمنشورات كلما ظهرت حاجة لوضع الحدود وتحديد وجوه العمل وقد كان كل ما يصدره من هذا القبيل يطبع بمطبعة بولاق وينشر على أربابه من أصحاب السيوف والأقلام. وهنالك أمر من محمد علي أصدره إلى مديري ومفتشي الأقاليم المصرية (١٥٢٥هـ – ١٨٣٧م) يقول فيه :

"إنه وإن كان جارياً طبع ونشر القوانين التي سنت دستوراً للعمل لتنفيذ أحكامها في حق المستخدمين القدماء ومشايخ القرى ونظار الأقسام والمديرين لكن لعدم الاعتناء والالتفات لإجراء مفعولها عند الاقتضاء قد لزم تنصيب واحد قانوني بكل من دواوين المعاونة وسائر الدواوين بمصر والإسكندرية لمطالعة القانون الملكي وتنفيذ أحكامه على من تحدث منه مخالفة لنصوصه في الحال فيقضي بعد العلم بما ذكر استحضار القانون إن لم يكن موجوداً بطرف كل منهم والسير بمقتضاه [١]"

وجاء في أحد أعداد الوقائع المصرية (١٢٤٥هـ – ١٨٣٠م) ما نصه:

"قرر المجلس العمومي بأن يرتب قانون يشتمل على نظام زراعة الأطيان وبيان رؤية المصالح الميرية والسياسية والمدنية حتى يعرف كل من المأمور بين ونظار الأقسام ومباشريها وحكام الأخطاط وقائمقامي القرى ومشايخها وصيارفها وناظري المبيضة ومبيع المنسوجات ونظار

---

١) أمر من محمد على باشا إلى مديري ومفتشي الأقاليم المصرية في ٢٢ شوال ١٢٥٢ – ٣٠ يناير سنة ١٨٣٧ كراسات ملخصات الأوامر العلية، كراسه ٢٧ ص ٥٣٩، محفوظات عابدين.

الأشوان واجبات، خدماتهم التي يلزمهم القيام بواجبها وقد رتبت ثلث القوانين وطبعت باللغتين العربية والتركية ونترت[1]"

وقد كان كل أمر بإصدار قانون يتضمن أيضا الأمر بطبعه ونشره مثال ذلك أمر عال صدر في سنة ١٢٦١هـ — ١٨٤٥م هذه ترجمته:

"صار منظوري هذا القانون الذي وضع في حق رجال الهندسية وموظفيها عند وقوع المخالفات منهم، فيلزم اتخاذ ذلك ذيلا للقانون ونشره للعموم ولعمد ومشايخ القرى والتنبيه عليهم بالسير على موجبه [2]"

وقد خلت قوائم مطبوعات بولاق من ذكر القوانين التي طبعت فيها وعلى ذلك ليس عندنا قائمة تامة بتلك القوانين التي لا شك في ضخامة عددها. وذلك لأن الذين أعدوا تلك القوائم كانوا من الأوروبيين الذين ما كان يعنيهم شيء غير الكتب فلم يسجلوا غيرها.

أما نفس القوانين فحكمها حكم مطبوعات المطبعة ضاع معظمها وبقي القليل منها فلا سبيل اذن إلى تحرير قائمة مؤكدة تامة بها، ولكنها تضرب أمثلة لتلك القوانين المطبوعة في بولاق مما عثرنا عليه أثناء البحث وأطلعنا عليه أو مما صادفناه في سياق تصفحنا للأوراق الرسمية:

(١) قانون باللغة التركية مطبوع في سنة ١٢٤٩هـ — ١٨٣٣م خاص بترتيبات مجلس أحكام ملكية ويشتمل على تسعة بنود [3].

(٢) سياسة نامة، صدرت في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٥٣ (يوليه سنة ١٨٣٧) وهي عبارة عن قانون جنائي يشتمل على أربعين مادة جنائية تتضمن أربعين حداً لجرائم مختلفة [4].

(٣) قانون جنائي صدر في ربيع الثاني سنة ١٢٦٠ (مايو سنة ١٨٤٤) يشتمل على ١٥ حد [5].

(٤) قانون طبع في ٢٣ ربيع الثاني سنة ١٢٦٠ (٢٢ مايو سنة ١٨٤٤) يشتمل على بيان ترتيب الكشوف المعتاد تقديمها في سائر الجهات بمواعيدها وبيان ما استنسب تقديمه وعدم تقديمه من

---

١) الوقائع المصرية: العدد ١١٣ الصادر في ٢٨ شعبان ١٢٤٥ (٢٢ فبراير ١٨٣٠).

٢) أمر من محمد علي باشا إلى المجلس في ١٧ ذو الحجة ١٢٦١ (١٦ ديسمبر ١٨٤٥) كراسات ملخصات الأوامر العلية – كراسة ٣٧ ص ٧٣٩ محفوظات عابدين.

٣) دفتر مجموع ترتيبات ووظائف، ص ٣٧، محفوظات عابدين.

٤) دفتر مجموع ترتيبات ووظائف، ص ٢٧٧.

٥) نفس الدفتر السابق، ج ٢٧٧

ذلك وهو قانون طويل فيه بيان الكشوف التي ترد لكل ديوان على حدة[١]

(٥) قانون عقوبات صدر في ١٦ رجب سنة ١٢٦٥ (٧ يونيه سنة ١٨٤٩ [٢])

(٦) قانون عثماني مطبوع في أوائل شعبان سنة ١٢٦٥ (أواخر يونية سنة ١٨٤٩) "يشتمل على أحكام التجارة ومنقسم إلى أربعة أقسام القسم الأول في معاملات التجارة وعقد الشركة والبوليصة ومعناها الحوالة. والقسم الثاني في التجارة البحرية وما يتعلق بها من أمور الأمن والأمان. والقسم الثالث في ترتيب قضايا الإفلاس. والقسم الرابع في ترتيب محاكم التجارة وانتظامها وكل قسم ينقسم إلى بنود تحتوي على ثلاثمائة وخمس عشرة مادة [٣]"

(٧) ذيل لقانون التجارة السابق باللغة التركية [٤]

(٨) قانون الزراعة - وهي قوانين زراعية خاصة بمصر طبعت سنة ١٢٥٤هـ سنة ١٨٣٩.

(٩) قانون الزراعة – على الطريقة الأوروبية: ١٢٥٥هـ – ١٨٤٠م.

(١٠) قانون للاسبتالية مع أشكال: ١٢٥٦هـ – ١٨٤١م.

هذه أمثلة لقوانين طبعت بولاق وما هذا إلا قطرة من محيط مما طبع بها من هذا النوع من المطبوعات [٥]. وقد كان كل قانون من هذه القوانين يطبع بشكل كتاب يختلف في الحجم من القطع الصغير إلى القطع الكبير على حسب عدد مواد القانون فإن كان قليل المواد طبع في قطع صغير حتى تكثر صفحاته، وإن كان كثير المواد طبع في حجم كبير في عدد لا بأس به من الصفحات. ويبدأ القانون بمقدمة بسيطة عن الغرض منه وقد يذكر في سياق هذه المقدمة اسم القانون ثم تكتب المواد تباعاً وفي آخره يؤرخ طبعه في سطر أو سطرين.

ويجري مجرى القانون ما كان يطبع بولاق من اللوائح والمنشورات التي كانت تصدر الدواوين المختلفة مثال ذلك:

(١) تراب نامة مخازن الحكمة آية ومخازن الأدوية وطبعت ببولاق سنة ١٢٥٢هـ – ١٨٣٦م

---

١) نفس الدفتر، ص ٢٦

٢) نفس الدفتر، ص ٢٧٧

٣) نفس الدفتر، ص ٦٣

٤) نفس الدفتر، ص ٦٣.

٥) أوامر طبع القوانين وكثيراً من الاشعارات التي أرسلت إلى الدواوين والمصالح بإرسال نسخ هذه القوانين إليها في دفاتر ديوان المدارس التركية والعربية انظر دفتر رقم ٢٠٢٦ مدارس تركي ص ٥٢، ص ٦١، ودفتر رقم ٣ج ٣ مدارس عربي، ص ٩٧٢، محفوظات عابدين.

(١).

(٢) لائحة طبعت في سنة ١٢٥٧هـ – ١٨٤١م خاصة بعدم تأخير الأعمال في الدواوين ونحوها أولاً بأول ويوماً بيوم وهي طويلة تحتوي على اثني عشر بند وخاتمة [٢].

(٣) لائحة خاصة بمدارس المبتدئة مطبوعة في بولاق وتحتوي على ٢٧ بند تحتوي على نظام هذه المدارس من جميع النواحي... التلاميذ والدروس والمديرين والخواجات والامتحانات. الخ[٣].

(٤) لائحة قواعد المهمات في قواعد مهمات الجهادية، اللغة التركة ١٢٥٥هـ – ١٨٤٠م.

(٥) لائحة عن تداول العملة المصرية مثل الخيرية والسعدية والربعية، وكذلك العملة الفضية الاستانبولية وطبعت في سنة ١٢٥٥هـ [٤].

(٦) لائحة خاصة بقيد المواليد والوفيات طبعت في سنة ١٢٥٦هـ [٥]..

**أما أمثلة المنشورات فكثيرة منها:**

(١) منشور للتشويق للزراعة ومنع هروب الفلاحين طبع سنه ١٢٤٢هـ – ١٨٢٦م.

(٢) منشور لمشايخ وحكام الأخطاط بالاعتناء في جمع القطن ووقاية محصوله من التلف وطبع سنة ١٢٤٣هـ – ١٨٢٧م.

(٣) منشور لمشايخ وحكام الأخطاط باتباع العدالة في فصل الخصومات بين المزارعين طبع سنة ١٢٤٩هـ – ١٨٢٧م.

(٤) منشور صدر في ٢٠ شوال سنة ١٢٤٨ (١٢ مارس سنة ١٨٣٣) باللغة التركية لمديري الأقاليم خاص بمنع الشبان المجندين من تشويه أنفسهم في طريقهم إلى الجندية، وبالتنبيه على من يجمع منهم بأن من يشوه نفسه سيؤخذ بدله عدداً من الشبان من عائلته ويرسل هو إلى الحربية طول حياته .

أما عدد النسخ التي كانت تطبع من كل قانون أو لائحة أو منشور فلم نعثر على تحديد له والمعقول أنه كان يطبع من كل قانون أو لائحة أو منشور نسخ تناسب عدد من سيوزع

١) موجود نسخة من هذا الترتيب نامة في دار المحفوظات المصرية أطلعنا عليها.

٢) دفتر مجموع ترتيبات ووظائف؛ ص ٢٣ محفوظات عابدين.

٣) توجد نسخة من هذه اللائحة في دار المحفوظات بالقلعة وقد اطلعنا عليها وليس بها تاريخ الطبع.

٤) دفتر رقم ٢٠٥٤ مدارس تركي، ص ٤٩، محفوظات عابدين.

٥) دفتر رقم ٢٠٦٥ مدارس تركي، ص ١٤٥، محفوظات عابدين.

عليهم. فالمنشور الأخير الخاص بمنع تشويه الشبان المجندين لأنفسهم طبع منه ثلاثون نسخة فقط وذلك لأنه كان صادر إلى حكام الأقاليم وهؤلاء لم يكونوا يتجاوزون الثلاثين عدداً. بينما المنشورات الخاصة بمشايخ القرى وحكام الأخطاط كان لا بد من طبع عدد كبير منها لأنهم أكثر عدداً.

**الكتب**

مع أن نشر الكتب لم يكن الغرض الأول من إنشاء المطبعة إلا أنها طغت على ما سواها في إنتاج المطبعة فأصدرت المطبعة منها عدداً هائلاً. والكتب التي طبعت في بولاق كانت من أنواع خاصة – أنواع تلائم روح مُحَمَّد على باشا وفكرته في إحياء مصر وهي على ذلك ثلاثة أنواع، كتب حربية خاصة بالجيش، وكتب مدرسية خاصة بتعليم المدارس، ثم كتب الثقافة الإسلامية مكتب الدين وكتب الآداب.

أما عن كتب الفن الحربي فهي أقرب الكتب إلى طبيعة الوالي وطبيعة إنشاء مطبعة بولاق. فقد سبق القول بأنها أن أنشئت خصيصاً من أجل الجيش. ولذا ترى أن أولى ما طبع فيها من الكتب كانت كتباً حربية بحيث يصح أن نقول إن هذا النوع من الكتب احتكر إنتاج المطبعة إلى سنة ١٨٣٦، عندما ابتدأت تظهر الحاجة إلى أنواع أخرى من الكتب، بدأت تظهر في إنتاج المطبعة. إلا أنه مع ظهور هذه الأنواع الجديدة، فإن الغلبة بقيت للكتب الحربية في إنتاج المطبعة إلى تاريخ متأخر من عصر مُحَمَّد علي.

أما الكتب المدرسية فقد ابتدأ طبعها بمطبعة بولاق منذ الابتداء في إنشاء المدارس وجمع التلاميذ أي منذ سنة ١٨٢٤ تقريباً. ولكن الكتب المدرسية على أنواع فيها الكتب التي كانت تدرس بالأزهر ومنها الكتب التي كانت تدرس بالمدارس الحديثة التي أنشأها الوالي فأي نوع من هذين أصدرته المطبعة؟

الجواب أن كتب العلوم الحديثة التي كانت تدرس في مدارس الوالي الحديثة كانت النوع الوحيد من الكتب المدرسية التي طبعت ببولاق في عهد مُحَمَّد على. أما كتب الأزهر فلم يكن يطبع منها شيء في عهده. وهناك عبارة كتبها باتن كاتم السر الخاص لمدجس قنصل إنجلترا في مصر في أواخر عهد مُحَمَّد على يصور بها نزعة الوالي في نوع الكتب التي كانت تطبع بمطبعته وهي عبارة تعطينا فكرة صحيحة تماماً عن هذه النزعة – قال الكاتب:

"كان مُحَمَّد على قليل الاهتمام تماماً بالآداب العربية القديمة. وقد رغب كجندي وكمصلح في أن يخلق عصراً جديداً في مصر، وكانت العلوم الأوروبية الحديثة أنسب لغرضه من

أي قدر من الفقه والآداب التي ترجع للعصور العربية السابقة.

وهذه العبارة تعطينا فكرة واضحة صحيحة كل الصحة عن نزعة مُحَمَّد علي في الكتب التي كانت تطبع في بولاق فقد كان سوادها الأعظم كتباً خاصة بالعلوم الحديثة. أما كتب الأزهر وما على شاكلتها من كتب العلوم العربية فلم تكن تناسب أغراض الباشا في شيء. ولذا لم يطبع من الكتب الأزهرية كثير في عهده.

وهنالك أسباب يمكن أن نرجع إليها عدم طبع الكتب الأزهرية في بولاق في عهد مُحَمَّد علي والاقتصار على كتب العلوم الحديثة.

فمن هذه الأسباب أن مُحَمَّد علي مع احترامه للأزهر لم يكن يعول عليه في النهضة والتجديد اللذين حاول إحداثهما في مصر. وذلك بأن عناصر تلك النهضة لم تكن من طبيعة الأزهر والأزهريين في شيء. كانت نهضة تقوم على القوة الحربية والإصلاحات الزراعية والصناعية. وقد كانت علوم الدين واللغة أبعد ما تكون صلاحية لهذا النوع من المشروعات. ولذا لم يجد مُحَمَّد علي في كتب الأزهريين غناءً، ولم ير في طبعها خيراً. وإنما وجد الغناء والخير في العلوم الحديثة التي أنشأ من أجلها المدارس المختلفة وترجم فيها الكتب الكثيرة التي اقتصر عليها عمل مطبعة بولاق.

ومن هذه الأسباب أيضاً أن عصر مُحَمَّد علي لم يكن إلا انقلاباً حديثاً على العصور الوسطى التي كانت سائدة قبله. ولذا كان كل شيء فيه نفياً لشيء آخر كان سائداً في تلك العصور السابقة. فاستعمال المدافع في الحرب واتباع النظام الحربي الحديث لم يكن إلا نفياً لنظام الفروسية واللعب بالسيف الذي كان سائداً عند المماليك. وكذلك كان الانقلاب الصناعي والزراعي، وما نشأ عن هذين من انقلاب في التجارة لم تكن جميعها إلا نفياً للنظام الإقطاعي ونظام النقابات التي كانت عماد الاقتصاد في العصور الوسطى السابقة. وعلى هذا النحو كان الانقلاب في مناهج البحث وموضوعات الدرس فلم تعد علوم الدين والجدل المدرسي السائدة في الأزهر تناسب الانقلاب الحديث بل كان لا بد من علوم حديثة ومناهج حديثة كذلك يشتغل بها رجال من علماء العلوم الطبيعية الذين تم على أيديهم ذلك الانقلاب. ولذا أصبح الأزهر بما كان سائداً بين علمائه من الجهل بالعلم الطبيعي وبطرق التفكير العلمية وبين مجاوريه من الاستظهار والقعود عن البحث وبما كان سائداً فيهم جميعاً من المحافظة على طريقة الحياة القائمة وعدم معالجة موضوعات جديدة – نقول كان الأزهر بهذا كله بعيداً كل البعد عن روح مُحَمَّد علي وانقلابه وعصره – فكان العصر الحديث يستلزم قبل كل شيء انقلاباً فكرياً يتناول الدراسة ومناهج التفكير والبحث، وقد وجد ذلك العصر

الحديث هذا كله في العلوم الحديثة والمدارس الحديثة ثم في كتب تلك العلوم التي لم تكن جميعها إلا انقلاباً على الأزهر وما يتناوله الأزهريون من العلوم.

ومن هذه الأسباب أيضاً مقاومة الأزهريين أنفسهم إصلاحات الباشا وعدم رغبتهم في الاشتراك فيها وجعلهم من أنفسهم طبقية رجعية تناولت تلك الإصلاحات بكثير من القلق والحذر بل بكثير من عدم الرضى وإعلان السخط. فالمطبعة عندهم كانت بدعة واستعمال الحروف المعدنية في كتابة اسم الله كان شيئاً محرماً وضغط تلك الأسماء المقدسة بالآلات كأن عملاً مكروهاً، وبعد هذا كله فكتابة ما يتعلق بالخلق والدين والنصوص الإسلامية بالمداد المركب من مواد منافية للطهارة لم يكن عندهم يناسب احترام الدين في شيء. ولذا قاوموا طبع القرآن الكريم مدة طويلة. ورغبوا عن طبع كتبهم في المطبعة. ولو قد تبينوا فائدة ذلك ومزاياه وطلبوا طبع كتب الأزهر لما تأخر الوالي عن إجابة طلبهم. فمحافظة طائفة الأزهريين ورجعيتهم كانت من أهم الأسباب التي أبعدت كتب الأزهر عن آلات المطبعة ردحاً طويلاً من الزمن.

وبعد هذا كله فإن الأزهريين لم يكن بهم حاجة إلى طبع كتبهم. وذلك بأن كتبهم كانت قليلة العدد والمطابع إنما تعطي فائدتها وضرورتها في حالة الرغبة في الانتفاع بكل كتاب ظهر أو يظهر في كل علم من العلوم وكل فن من الفنون، وما هكذا كانت الحال في الأزهر. فقد كان الأزهريون يدرسون كتباً بعينها لا يغيرونها أبدا وقد كانت قليلة العدد منعدمة الزيادة. فكانوا يدرسون في كل علم ما بين أو ثلاثة كتب: ففي النحو شرح الكفراوي على الأجرومية في أول سنة، وفي السنة الثانية شرح الشيخ خالد عليها، وفي السنة الثالثة شرح الأزهرية بحاشية الشيخ العطار، ثم شرحي القطر والشذور لابن هشام، ثم شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ثم شرح الأشموني عليها، ثم متن المغني في حاشية الشيخ الأمير. وفي الصرف لامية الأفعال لابن مالك وقد يكتفون بما في آخر الألفية من ذلك. وفي علم البيان السمرقندية وحواشيها ورسالة الدردير، وفي المنطق متن السلم وحواشيه، وإيساغوجي والقطب على الشمسية ومختصر السنوسية، وفي التوحيد السنوسية الصغرى بحواشيها، والجوهرة وحواشيها. ثم يقرأ كل مجاور كتاباً أو كتابين في فقه مذهبه مهملاً باقي المذاهب [1]. فكل الكتب التي كانت تدرس في الأزهر، لم تكن تزيد على خمسة عشر كتاباً لا تزيد ولا تتغير في سنة عن أخرى، وواضح أن مثل هذا العدد القليل الثابت من الكتب لم يكن أصحابه في حاجة إلى مطبعة وإنما كان يكفيهم فيه طريقة النسخ وهي ما كانت متبعة من قديم.

لهذه الأسباب – فيما نعتقد – لم تطبع كتب الأزهر في بولاق في عصر محمد علي واقتصر

---

١) علي مبارك، الخطط التوفيقية، الجزء الرابع، ص ٢٦ و٢٧.

عملها على كتب العلوم الحديثة. وظل الحال كذلك طول عصر مُحَمَّد علي وحفيده عباس الأول ولم تبدأ المطبعة في طبع شيء من الكتب الأزهرية إلا في عهد سعيد.

أما مناسبة ذلك فهي أن رفاعة بن رافع وبعض رجال الحكومة وقتئذ طلبوا من سعيد باشا أن يصدر أمره بطبع الكتب الأزهرية على نفقة الحكومة، وكان سعيد يميل إلى رفاعة بك ويؤثره، فأصدر أمره بطبع تلك الكتب فطبعت، وقد كانت هذه أول مرة تطبع بها كتب الأزهر في مطبعة بولاق. يقول علي باشا مبارك في التعليق على هذه الحادثة:

"استدعى (الحال) صدور أمر بطبع جملة كتب عربية على طرف الحكومة عم الانتفاع بها في الأزهر منها تفسير الفخر الرازي ومعاهد التنصيص وغير ذلك من الكتب التي كانت عديمة الوجود في ذلك الوقت فطبعت[1]"

فيستفاد من هذه العبارة الأخيرة أن هذا كان أول عهد لكتب الأزهر بالطبع، على أنه يجب التنبيه إلى أن قليلاً من تلك الكتب طبع بالمطبعة في عهد مُحَمَّد علي كألفية ابن مالك وشرح ابن عقيل عليها[2] وإيساغوجي في المنطق إلا أن طبعها كان من أجل مدارس الوالي وليس من أجل الأزهر ووزعت نسخها على تلاميذ مكاتب الأقاليم ومدارس العاصمة ولم يوزع منها شيء على مجاوري الأزهر لأنها إنما طبعت من أجل الأولين.

أما النوع الثالث من الكتب المطبوعة في بولاق وهي كتب الثقافة الإسلامية ككتب الدين والآداب من غير كتب الأزهر فهي أقل من النوعين السالفين عدداً. ذلك لأنها لم تكن تطبع من أجل تلاميذ المدارس ولا من أجل غرض معين أو فئة معروفة، والباشا لم يكن من طبيعة أغراضه أن يقدر فائدة تلك الكتب كما سبق القول، فمقياسه في الكتب كان الفائدة فحسب، ومعنى الفائدة عنده أن يكون الكتاب محتوياً على طائفة من المعلومات تنفع في تعليم بعض رجال حكومته فناً من الفنون أو صناعة من الصنائع لها قيمة عملية في مشروعاته الحربية أو الصناعية أو الزراعية. وكانت كتب الدين والآداب إذا ما تناولها بهذا المقياس قليلة الفائدة فلا هي تعلم فناً ولا هي تشرح صناعة فليس لها إذن قراء في مدارس الباشا. ثم هي إلى هذا ليس لها قيمة مالية لقلة القراء بل انعدامهم فالقراءة بعد تلاميذ المدارس الحديثة كانت تنحصر في علماء الأزهر ومجاوريه، ومقدار ميل هؤلاء في ذلك العصر إلى شراء الكتب ومطالعتها غني عن الإفاضة والبيان. إلا أن مُحَمَّد علي كان بطبعه يحترم الدين ويعمل أبداً على نشره وقد كان هذا داعياً إلى طبع عدد لا بأس به من الكتب الدينية التي تتناول شرح الفرائض وتفسير

---

١) نفس الكتاب، ج ١٣، ص ٥٥.

٢) طبع الأول بمطبعة بولاق في سنة ١٢٥٣هـ – سنة ١٨٣٨م وطبع الثاني في سنة ١٢٥٢هـ (١٨٣٧م).

أحكام الدين والتصوف في مطبعة بولاق. أما كتب الأدب كدواوين الشعر وألف ليلة وليلة وكليلة ودمنة وطوطي نامة، فقد كان عددها قليلاً جداً إلى جانب كتب الدين. وإذا كان طبع كتب الفن الحربي تم من أجل إشباع حاجة الجيش، وإذا كان طبع الكتب الحديثة حدث من أجل إشباع حاجة تلاميذ المدارس والفنيين في دواوين الحكومة فإن طبع هذا النوع الثالث من الكتب أعني كتب الدين والآداب تقرر من أجل إشباع شعور مُحَمَّد علي الشخصي نحو الدين ثم من أجل إشباع رغبة بعض المستنيرين من رجاله ممن كانوا يفهمون الأدب ويميلون إلى قراءة كتبه.

تلك كانت أنواع الكتب التي طبعت في مطبعة بولاق، وهي وإن كنا قد حصرناها في الأنواع الثلاثة المتقدمة إلا أنها متنوعة غاية التنوع؛ ففيها إلى جانب كتب الحرب وكتب الطب كتب مدرسية كثيرة متنوعة في الحساب والهندسة والجبر والجغرافيا والنبات والنحو وفيها إلى هذا كله معاجم كالمعجم العربي الإيطالي وهو أول ما طبع بها (١٢٣٨هـ – ١٨٢٢م) وتحفة وهبي (١٢٤٦هـ – ١٨٣١م) و"سبحة الصبيان" وهي مجموعة كلمات عربية وفارسية وتركية (١٢٤٩ – ١٨٣٤) و"قاموس الفيروزبادي" مترجم إلى التركية (١٢٥٠هـ – ١٨٣٥م) و"البرهان القاطع" وهو قاموس فارسي (١٢٥١هـ – ١٨٣٦م) و"الترجمان" وهو كلمات عربية وتركية (١٢٥٣هـ – ١٨٣٨م). ومنها أيضاً دوائر المعارف مثل "معرفة نامة" وهي دائرة معارف تركية (١٢٥١هـ – ١٨٣٦م)، "كليات أبي البقاء" وهي عربية (١٢٥٢هـ – ١٨٣٨م)، "سفينة راغب في كل العلوم" (١٢٥٥هـ – ١٨٤٠م). ومنها أيضاً كتب مراسلات مثل "كتاب الإنشا" (١٢٤٢هـ – ١٨٣٦م) و"بديع الإنشا والصفات في المكاتبات والمراسلات" (١٢٤٢هـ – ١٨٣٦م)، "رياض الكتاب وحياض الأدبا" (١٢٤٢هـ – ١٨٣٦م) وإنشاء "عزيز أفندي" (١٢٣٦هـ – ١٨٣٤م) و"إنشاء العطار" (١٢٥٠هـ – ١٨٣٥م) وكلها كتب تتناول أنواعاً مختلفة من الرسائل توجه إلى مختلف أنواع الشخصيات ومنها أيضاً كتب للقصص كألف ليلة وليلة (١٢٥١هـ – ١٨٣٦م) وكليلة ودمنة (١٢٥١هـ – ١٨٣٦م) و"طوطى نامة" أي كتاب الببغاء (١٢٥٣هـ – ١٨٣٨م)، "لطائف نصر الدين خوجة" (١٢٥٤هـ – ١٨٣٩م) و"خمس نركس" وهي حكايات تركية تأليف عبد الله الكيس (١٢٥٥هـ – ١٨٤٠م) و"حكايات علي ابن سينا" وهي حكايات عن العفاريت ثم كتب كثيرة في اللغة والدين والفلك والمنطق والأدب واللغات والتاريخ. ثم كتاب في علم الأخلاق اسمه "أخلاق علامي" (١٢٤٨هـ – ١٨٣٣م) وكتاب في تفسير الأحلام اسمه "خواب نامة" (١٢٥٣هـ – ١٨٣٧م)، إلى آخر ذلك كله مما يطول بنا مقامه لو ذهبنا نضرب أمثالاً لكل نوع[1]. على أننا لو

(١) لاستيضاح هذه الأمثلة تراجع قائمة مطبوعات بولاق في الملحق الخاص بها في آخر الكتاب.

أحببنا أن نعطي فكرة عامة عن تلك الكتب فإنا نقول أن الكثرة الساحقة فيها لكتب الحرب والكتب المدرسية في النحو وغيره ثم كتب الدين وأن أقليتها لكتب الأدب.

أما عدد النسخ التي كانت تطبع من كل كتاب فلم يكن ثابتاً بالمرة بل كان يتغير تبعاً لنوع الكتاب وما يتوقعه الباشا من عدد قرائه. على أننا بمراجعة الأوامر العالية الخاصة بطبع الكتب في مطبعة بولاق والتي كانت تحدد نسخ المطبوعات، وأيضاً بمراجعة ما كان يرد في آخر الكتب من ذكر لعدد نسخها، يمكننا إن نقول إن النسخ التي كانت تطبع من أي كتاب كانت تتراوح بين ألفي نسخة وخمسمائة نسخة. غير أن الكتب التي طبع منها نسخ يصل عددها إلى هاتين النهايتين كانت قليلة جداً، أما الغالبية الساحقة من الكتب فكان يطبع منها ألف نسخة، وهذا هو العدد الذي جرت العادة بصدور الكتب به في كل الأحوال ما عدا استثناءات بسيطة كان عدد النسخ يصل فيها ارتفاعاً إلى ألفي نسخة أو انخفاضاً إلى خمسمائة. ونظن أن الضابط الوحيد لتحديد عدد النسخ كان ما ينتظر من عدد قراء الكتاب أو ما ينتظر من مقدار الفائدة التي تنتج من انتشار الكتاب وما يترتب على ذلك من الرغبة في نشره بين أكبر عدد ممكن من القراء أو الرغبة في قصره على عدد قليل منهم. فمحمد علي كان مهتما جداً بالبحرية لا يسمع عن كتاب ألف فيها في لغة أجنبية إلا أرسل في طلب نسخة منه. ولذا نجده عندما يترجم أحد هذه الكتب يأمر بطبع ألفي نسخة منه [1]. وكتاب عقود اللآلئ في تعليم الأطفال القراءة والكتابة لم يكن له استعمال إلا عند صبيان مكاتب الأقاليم القليلة العدد، ولذا نجد أن الذي طبع منه هو خمسمائة نسخة فقط [2]. ولم نعثر على أوامر تصل بعدد النسخ المطبوعة من الكتب إلى هاتين النهايتين غير الأمرين الخاصين بالكتابين المتقدمين. وهذا لا يستفاد منه أنه لا توجد كتب بلغت نسخها ألفين أو خمسمائة نسخة غير هذين الكتابين وإنما يستفاد منه أن مثل هذه الكتب كان قليلاً جداً. ولكن غالبية ما عثرنا عليه من الأوامر وتأريخات الكتب يحدد النسخ بألف نسخة، وهذا يظهرنا على أن عدد النسخ التي كانت تطبع من أي كتاب مطبوع على نفقة الحكومة كان ألف نسخة في الغالب [3].

أما الكتب التي كانت تطبع على نفقة الملتزمين فقد جرت العادة ألا يطبع منها زيادة

---

(١) أنر من مُحَمَّد علي إلى موطش باشا في ١٤ ربيع الثاني سنة ١٢٥٣ (١٨ يوليه سنة ١٨٣٧) كراسات ملخصات الأوامر العلية. كراسة ٣٠ ص ٥٩٨ عن دفتر ٢٩ من دفاتر قيد الأوامر العلية التركية بمحفوظات عابدين — راجع الفصل السابع من هذا الكتاب.

(٢) أمر من مُحَمَّد علي باشا إلى ناظر ديوان المدارس في ١٨ محرم سنة ١٢٦١ (١٦ يناير سنة ١٨٤٥) كراسات ملخصات الأوامر التركية السابقة كراسة ٣٧ ص ٧٣٠ — راجع الفصل السابع من الكتاب.

(٣) راجع ما ورد من أوامر طبع الكتب في الفصل السابع من الكتاب.

على خمسمائة نسخة. وقد لاحظنا هذا العدد في كتاب "ملتقى الأبحر" الذي طبعه عطا بك قاضي المحروسة على نفقته في سنة ١٢٦٣هـ – ١٨٤٧م [١]. وكذلك في كتاب "حاشية شيخ زاده على تفسير البيضاوي" التي طبعها كامل أفندي شيخ العرضحالجية بالمحروسة أيضاً في نفس السنة [٢]. والظاهر أن أي ملتزم ما كان يمكنه أن يطبع أكثر من هذا القدر إذ لو طبع ألف نسخة من كتابه لزادت النفقات إلى الضعف لأن نظام الطبع في المطبعة لم يكن فيه أي امتياز لمن يطبع عدداً كبيراً من النسخ [٣].

وقد كان يعاد طبع كثير من الكتب حتى لقد بلغ عدد طبعات بعض الكتب ثلاث طبعات. وإعادة طبع هذه الكتب يدل على أن نسخ الطبعة الأولى كانت تنفد. مثال هذه الكتب كتاب "قانون الصباغة" فقد طبع لأول مرة في سنة ١٢٣٨هـ (١٨٢٣م) ثم أعيد طبعه في سنة ١٢٥٢هـ (١٨٣٧م)، وكتاب "خميرة جدولي" فقد صدرت طبعته الأولى في سنة ١٢٣٩ (١٨٢٣م) ثم طبع ثانية في تاريخ غير ثابت بعد سنة ١٨٣٠، ثم كتاب "تاريخ واصف" الذي طبع أولاً سنة ١٢٤٣هـ (١٨٢٧م) وطبع ثانية سنة ١٢٤٦هـ (١٨٣١م)، وكتاب "بند نامة [٤] " الذي طبع أولاً سنة ١٢٤٤هـ (١٨٢٨م) وطبع ثانية في سنة ١٢٥٣هـ (١٨٣٨م) ثم طبع لثالث مرة في سنة ١٢٥٧هـ (١٨٤٢م)، ومثل كتاب "كلستان السعدي" فقد ظهرت أولى طبعاته في سنة ١٢٤٤هـ (١٨٢٨م)، وظهرت ثاني طبعة في سنة ١٢٥٧هـ (١٨٤١م)، وكتاب "فترينه تاريخي" الذي صدرت طبعته الأولى سنة ١٢٤٤هـ (١٨٢٩م) ثم صدرت طبعته الثانية باسم "ايكنجي فترينة.. تاريخي" في سنة ١٢٤٦هـ (١٨٣١م)، ومثل "معرفة نامة" التي طبعت أول طبعة في سنة ١٢٥١هـ (١٨٣٦م) ثم طبعت ثانية في سنة ١٢٥٥هـ (١٨٤٠م). وأمثلة هذه الكتب التي طبعت أكثر من مرة في بولاق كثيرة منها كتاب "الأجرومية"، "دريكتا" و"كليات أبي البقاء" و"ديوان نايلي" و"تحفة وهبي" وغير ذلك كثير.

### التقاويم

وثالث أنواع مطبوعات بولاق على ما رتبناه في أول هذا الفصل هي التقاويم. فقد كان يطبع في أول كل سنة تقويم لتلك السنة وهو تقويم لتلك السنة وهو تقويم جيبي يشمل سنة

---

(١) الوقائع المصرية العدد ٧٤ الصادر في يوم الأحد ٦ شعبان سنة ١٢٦٣)١٨ يوليه سنة ١٨٤٧) ص ١.

(٢) الوقائع المصرية العدد ٧٤ الصادر في يوم الأحد ٦ شعبان سنة ١٢٦٣ (١٨ يوليه سنة ١٨٤٧) ص ١.

(٣) سبق بيان نظام الطبع في المطبعة في الفصل السابع من الكتاب.

(٤) أي كتاب الوصايا، وهو شعر فارسي للشيخ فريد الدين العطار.

شمسية تبتدئ وتنتهي بالاعتدال الربيعي. وكان هذا التقويم يتناول السنة التي وضع لها يوماً يوماً ويذكر أمام كل يوم اسمه من أيام الأسبوع وموقعه أي تاريخه من الشهر العربي والشهر القبطي والشهر العبري والشهر الإفرنجي. كما يذكر أيضاً موقع الشمس من البرج الذي تكون فيه ثم مواقيت الصلاة أي أوقات المغرب والعشاء والفجر والشروق والظهر والعصر[1]. وكل هذا يستغرق صفحتين متقابلتين من التقويم مقسمتين إلى أنهر لكل مادة من المواد نهر خاص ويستغرق كل شهر عربي زوجين من الصفحات على هذا النحو كل صفحتين متقابلتين لخمسة عشر يوماً. وللتقويم مقدمة تسبق هذا كله يذكر فيها أيام المواسم والأعياد الإسلامية والقبطية وأيام العطلات الرسمية ثم ملاحظات عن الفصول. ويلحق بها توقيعات تتضمن ملاحظات طبيعية وزراعية عن كل يوم من أيام السنة ثم توقيعات فلكية أيضاً خاصة بكسوف الشمس وخسوف القمر وكذلك توقيعات أخرى خاصة بالخرافات الكثيرة الشائعة بين ناس ذلك العصر.

وقد كان مثل هذا التقويم يصدر سنوياً بانتظام عن مطبعة بولاق وهو من حساب يحيى أفندي الحكيم الذي كان قسيساً سورياً ثم أسلم ودخل في خدمة مُحَمَّد علي باشا وتعهد تحرير تلك التقاويم السنوية. وقد كانت مثل هذه التقاويم تجذب التفات السياح الأوروبيين واهتمامهم فكتب عنها كثير منهم[2] وبالغ بعضهم في الاهتمام بها فترجم تقويماً كاملاً. وألحقه بكتاب رحلته[3]. ولا شك في أنها كانت شيئاً طريفاً بالنسبة لهؤلاء الأجانب.

وقد يكون من الطريف أن نذكر أن مطبعة بولاق قد حافظت على هذه السنة إلى الوقت الحاضر ومازالت تصدر تقويماً لكل عام هجري وأن هذه التقاويم مازالت محافظة على نفس النظام والمواد والأسلوب التي كانت تصدر بها في عهد مُحَمَّد علي.

ولم تكن هذه التقاويم السنوية هي النوع الوحيد الذي كان يصدر من مطبعة بولاق بل كان يصدر عنها أنواع أخرى من التقاويم العامة مثل "جداول موقع عقارب الساعة على الشهور القبطية" وهي نتيجة قبطية من عمل يحيى أفندي نفسه وطبعت في سنة ١٢٤١هـ (١٨٢٥م). ومثل "معرفة سنة شمسية" أي مقابلة السنة الشمسية بالسنة القمرية وهي من

(١) يبتدي اليوم العربي من غروب الشمس أي أن الليل سابق للنهار فيه. وعلى ذلك تكون أوقات الصلاة اليومية على هذا الترتيب: المغرب والعشاء والفجر والشروق والظهر والعصر ولذا كان ترتيبها في التقاويم على هذا النحو.

(٢) من هؤلاء Manners and Customes of Modern Egypt الفصل الحادي عشر ص٢٠٠.

(٣) St. John. Egypt and Mohammed Ali, Vol. II p .....

عمل يحيى أفندي المذكور وطبعت ببولاق في نفس السنة التي طبع بها التقويم السابق.

## الوقائع المصرية

ورابع أنواع مطبوعات بولاق هي الوقائع المصرية، أي الجريدة الرسمية لحكومة الوالي. وكان ابتداء طبع الوقائع في مطبعة بولاق في يوم الثلاثاء ٢٥ جمادى الأولى سنة ١٢٤٤ الموافق ٣ ديسمبر سنة ١٨٢٨ وهو تاريخ صدور أول عدد من الوقائع(١).

أما سبب إصدار الوقائع فهناك اختلاف فيه فقد قال بعض الكتاب أن مُحَمَّد علي أراد أن يقلد المونتير الفرنسيه (Moniteur)(٢) وهذا رأي خاطئ إذ ما هو إلا ضرب من المفتريات التي نشأت عن النزعة الخبيثة التي ترمى إلى إرجاع كل شيء في مصر إلى أصل أوروبي. ومن الكُتَّاب من قال إن السبب في إنشاء الوقائع إنما هو رغبة مُحَمَّد علي في إذاعة زحف الجيوش المصرية على الشام(٣). قلنا وهذا خطأ لأن حملة الشام لم تخرج إلا في نوفمبر سنة ١٨٣١ أي بعد إنشاء الوقائع وصدور أقل أعدادها بثلاث سنوات. بل إن الوقائع صدرت قبل أن يظهر السبب في حملة الشام بأكثر من سنة لأن تذمر مُحَمَّد علي من الباب العالي لم يأت إلا بعد حرب الموره أي في سنة ١٨٢٩، ومن هذا يتضح خطأ هذا الرأي. ومن الكتاب من يعزو إنشاءها إلى النظام الإداري الذي وضعه مُحَمَّد علي فإنه بعد أن قسم القطر إلى مديريات، والمديريات إلى أقسام لم يكن يمكن أن ينجح هذا النظام نجاحاً تاماً إلا إذا انتشرت الأخبار الإدارية بين سائر المديريات الأخرى(٤).

والحقيقة أن هذا أقرب رأي للصواب في النظام الإداري المصري وضع في سنة ١٨٢٦ أي قبل صدور الوقائع بسنتين. وحاجة هذا النظام إلى جريدة رسمية واضحة تمام الوضوح.

ولكنه على صحته رأي ناقص إذ يخيل لي أن السبب الاقتصادي ومشروعات الباشا

---

(١) الخطأ كثير وشائع في كثير من الكتب في موضوع تاريخ إنشاء الوقائع يقول Hartman Murtin في كتابه The Arabier L'ress of Egypt ص٢ يقول أنها أنشئت في سنة ١٨٣٢ آخذاً في ذلك عن الشيخ عبد الله الأنصاري مدرسة اللغة العربية بالمدرسة الخديوية سابقاً في كتابه جامع التصانيف المصرية الحديثة طبع بولاق ١٣١٢ الذي يحدد يوم ٣١ مايو سنة ١٨٣٢ لصدور أول عدد الوقائع وهذا خطأ.

(٢) Martin Hartmann-The Araie Press of Egypt. P 2.

(٣) قسطاكي الياس الحلبي – تكوين الصحف المصرية ص٩٩.

(٤) Rejoined-Do la gazette arabe et lurque inprinée en Egypte, journal Asiatie 2, Tome 8, 1831,L' 239.

الاقتصادية كانت السبب الأول في إنشاء الوقائع، ثم يأتي السبب الإداري بعد ذلك وهذا يتضح من خطبة الوقائع التي بها قُدم أول عدد للقراء؛ فقد ورد في هذه الخطبة بعد حمد الله باري الأمم والصلاة والسلام على سيد العرب والعجم:

"إن تحرير الأمور الواقعة من اجتماع جنس بني آدم المندبجين في صحيفة هذا العالم، هي نتيجة الانتباه والتبصير بالتدبير والإيمان... وسبب فعَّال منه يطلعون على كيفية الحال والزمان.. ومن حيث إن الأمور الدقيقة الحاصلة من مصالح الزراعة والحراثة وباقي أنواع الصنائع التي باستعمالها يتأتى الرخا والتيسير هي أسباب للحصول على الرفاهية وعلى الاجتناب والاحتراز مما ينتج منه الضرر والأذى خصوصاً في مصر... ففكر حضرة أفندينا ولي النعم في ترتيب أحوال البلاد وتمهيدها واعتدال أمور أهلها وفي نظام القرى والبلدان... ووضع ديوان الجنرال...[1]" (انظر شكل ٢٧ بآخر الكتاب).

فواضح من هذه الخطبة أن أصل الفكرة متعلق "بالزراعة والحراثة وباقي أنواع الصنائع التي بها يتأتى الرخا والتيسير" ثم بعد ذلك يأتي "نظام القرى والبلدان"، الذي لم يوضع وليست له أهمية إلا من أجل المسائل الاقتصادية من زراعة وحراثة. وختمت هذه الخطبة بهذه العبارة "ومن كون هذا الشيء قد لاح في تميز الذات السنية ولي النعم صدر أمره بطبع الأمور المذكورة وانتشارها عموماً مستعيناً بالله وقد سميت واشتهرت بالوقائع المصرية وبالله حسن النية"؛ ففكرة الوقائع المصرية شيء لاح في ضمير الذات السنية، ولم يكن تقليداً للمونيتير، ولو كان الأمر كما ذكروا لأتت إشارة إليه في الخطبة.

صدر العدد الأول من الوقائع في أربع صفحات، وعلى رأس الصفحة الأولى رسم أصيص به زهور كتب تحتها بالخط الثلث الكبير "وقائع مصرية" وإلى يسار هذا العنوان في أقصى الصفحة كتب يوم الثلاثاء وإلى يمينه كتب التاريخ الهجري وإلى يسار الأصيص كتب "نمرة ١"

وتحت هذا كله خط عريض مزخرف قسمت الصفحة من أسفله إلى نهرين كتبت الخطبة باللغة التركية في الناحية اليمنى وباللغة العربية في الناحية اليسرى، وفي أسفل الصفحة خطان أفقيان متوازيان بأن يبلغ البعد بينهما ملليمتر واحد وكتب في أسفلهما: "طبعت هذه الوقائع المصرية بعون خالق البرية بمطبعة صاحب الفتوحات السنية ببولاق مصر المحمية". ثم وردت الأخبار التي أريد نشرها في بقية الصفحات بنفس نظام الصفحة الأولى أي أن الصفحة تقسم إلى قسمين: الأيمن باللغة التركية، والأيسر باللغة العربية.

---

(١) خطبة الوقائع – العدد الأول الصادر في يوم الثلاثاء ٢٥ جمادي الأولى سنة ١٢٤٤ ص١.

ولم تستمر الوقائع بهذا الشكل البسيط، بل أخذت تتحسن ويدخل فيها كثير من الإصلاحات فابتداء من العدد ١٨ الصادر في ٨ شوال سنة ١٢٤٤ (١٣ أبريل سنة ١٨٢٩) تغير الزمن الذي على أولى صفحات الوقائع؛ فبعد أن كان رسم أصيص به زهور بجسده يصبح شكل هرم كتب على جانبه "وقائع مصرية" ومن وراء الهرم من على اليسار رسم نخلة وفي أعلاه من اليمين قرص الشمس. وابتداء من العدد ٣٢ الصادر في ٢٧ ذي القعدة سنة ١٢٤٤ (٣١ مايو سنة ١٨٢٩) تغير هذا الرسم ثانية فأصبح هرماً في منتصف ضلعه الأيسر قرص الشمس وفي قاعدته في جهة اليمين نخلة. ولا شك في أن هذا التغيير في زمن الوقائع كان له مغزى إذ الرمز الجديد كان يمثل مصر: هرم، ونخلة، وقرص الشمس المشرقة (انظر شكل ٢٨ بآخر الكتاب).

وكان مُحَمَّد علي شديد العناية بالوقائع من حيث الشكل والمظهر ومن حيث المادة على السواء؛ ففي سنة ١٨٤٦م لم يعجبه منظر الإطار الذي كان يحيط بالكتابة في كل صفحة من صفحاتها فأمر بحذفه. صدر الأمر بذلك إلى المطبعة في ٢٣ ذي الحجة سنة ١٢٦٢ (١٢ ديسمبر سنة ١٨٤٦م):

"بما أن كافة الوقائع الذي مثل وقائع الآستانة وأوربا لم يكن بهم الجدول الداير ما دار الموجود بوقائع القطر المصري بناء عليه يقتضي من الآن وصاعد يصير إزالة تلك الجدول لأن إزالته أعظم شيء ونورانية للوقائع[١]".

ولم يقف التحسين في الوقائع على شكلها بل تعدّاه إلى مادتها، فقد كانت في أول الأمر قليلة لم تملأ إلا صفحتين من الوقائع فقط بينما تركت الصفحة الرابعة في العدد الأول بيضاء، ولكن تلك المادة سرعان ما زادت حتى ملأت الصفحات كلها. ثم زادت هذه المادة في النوع. فابتداء من العدد الثامن الصادر في ١٤ شعبان سنة ١٢٤٤ (١٩ فبراير سنة ١٨٢٩) زيد على الوقائع صحيفة اقتصادية سجل فيها بيان الصادرات المصرية إلى الخارج وجعل مكانها الصفحة الرابعة من الوقائع[٢]. وابتداء من العدد ٣٣ الصادر في غاية ذي القعدة سنة ١٢٤٤ (٣ يونيه سنة ١٨٢٩) أدرج بأعلى الصفحة الأولى منه جدول بدرجات الحرارة الجوية في المحروسة كتب في أعلاه: "ميزان حر مصر" وهو جدول يشتمل على درجات حرارة ستة أيام في الصباح والظهر والعصر والمغرب والعشاء في كل يوم. وكذلك جدول بالضغط

(١) من الجناب العالي إلى دار الطباعة العامرة في ٢٣ ذي الحجة سنة ١٢٦٢هـ، دفتر رقم ٥٦، ج٣: مدارس عربي، مكاتبة رقم ٣٦٥، ص١١٣٧، محفوظات عابدين.

(٢) يراجع العدد السابق ذكره من الوقائع.

الجوي كتب عليه: "ميزان هواء مصر" وابتداء من العدد ٤٣ من الوقائع الصادر بتاريخ ٣ صفر سنة ١٢٤٥(٨ أغسطس سنة ١٨٢٩) ذكر في أعلى الصفحة الأولى من اليمين في مقابل بيان درجات الحرارة بيان آخر بمقاييس النيل.

ومن الإصلاحات التي أدخلت أيضاً في مادة الوقائع إيراد أخبار خارجية بها، وكان ذلك ابتداء من العدد ٣٣ الصادر في غاية ذي القعدة سنة ١٢٤٤ (٣ يونيه سنة ١٨٢٩) فقد قسمت فيه الأخبار إلى قسمين: "أخبار داخلية" و"أخبار واردة" أي خارجية. إلا أن هذه الأخبار الواردة كانت كلها من أقاليم الدولة، ولم تكن أوروبية المورد.

والأخبار الخارجية الأوروبية لم تدرج في الوقائع إلا ابتداء من العدد ١١٠ الصادر في ٩ شعبان سنة ١٢٤٥ (٣ فبراير سنة ١٨٣٠) فقد قسمت فيه الأخبار المنشورة بالوقائع إلى قسمين: "أخبار داخلية" ولم تكن مقصورة على الأخبار المصرية فقط بل كانت تشمل أخبار كل جهات الإمبراطورية العثمانية، و"أخبار خارجية" خاصة بكل ما يخرج عن تلك الإمبراطورية كالدول الأوروبية.

وابتداء من العدد ٧١ الصادر في ١٥ رجب سنة ١٢٦٣ (٢٨ يونيه سنة ١٨٤٧) زيد على أبواب الوقائع باب جديد هو باب: "الإعلانات" كان ينشر فيه إعلانات خاصة بتأجير أو بيع أشياء أو عقارات أو أطيان خاصة ببيت المال وغيره من مصالح الحكومة، كما كان ينشر فيه أيضاً إعلانات خاصة بالأفراد ممن كانوا يحبون نشر ما يريدون بيعه أو إيجاره نظير قدر من المال.

ولم يكن صدور الوقائع منتظماً فقد صدر العدد الثاني منها بعد صدور الأول بأربعة عشر يوماً، وصدر العدد الثالث بعد العدد الثاني بعشرين يوماً، وصدر العدد الرابع بعد الثالث بخمسة عشر يوماً، وصدر العدد الخامس بعد الرابع بأحد عشر يوماً، وصدر العدد السادس بعد العدد الخامس بثمانية أيام، وصدر العدد السابع بعد العدد السادس بسبعة أيام، وصدر العدد الثامن بعد العدد السابع بثلاثة أيام. ومن هذا يمكننا أن نرى أولا أن صدور الوقائع لم يكن منتظرا، وثانياً أن المدة بين صدور كل عددين متتالين أخذت في القصر باطراد فقد استحالت إلى ثلاثة أيام بين العددين الثامن والسابع بعد أن كانت عشرين يوماً بين العددين الثالث والثاني، ويستنتج من هذا أن صدور الوقائع كان يحدده اجتماع طائفة من الأخبار تكفي لإصدار عدد جديد. وأن قلم الوقائع أخذ ينتظم وينجح في جمع الأخبار وتنسيقها بسرعة تدريجياً وقد تم له ذلك في مدة وجيزة.

أما عن لغة الوقائع فقد كانت تصدر من أول إنشائها باللغتين العربية والتركية في نهرين

متقابلين – ينشر الخبر باللغة التركية في نصف الصفحة الأيمن، وفي مقابله ترجمته بالعربية في نصفها الأيسر[1]. والظاهر أن الأصل فيها كانت النسخة التركية وأن النسخة العربية كانت تؤخذ ترجمة عن النسخة التركية إلا أن الترجمة كانت دقيقة وكاملة ولم تقف عند حد التلخيص. وكون النسخة التركية هي الأصل في الوقائع أمر طبيعي فقد كانت التركية هي اللغة الرسمية للباشا وللحكومة والقائمين عليها من أفراد الطبقة الحاكمة الذين كانوا كلهم من الأتراك. إلا أن هذا النظام – أعني صدور الوقائع باللغتين معاً– قد تغير ابتداء من العدد ٦٨ الصادر في ٢٣ جمادى الآخرة سنة ١٢٦٣ (٦يونيه سنة ١٨٤٧) وأصبح يصدر منها نسختين مستقلتين إحداهما بالعربية والأخرى بالتركية – يصدران في يوم واحد ويحملان نفس الرقم ونفس التاريخ ويحتويان على نفس الأخبار بنفس الترتيب والنظام. وآخر عدد من الوقائع اتبع فيه النظام القديم – الجمع بين اللغتين في نسخة واحدة كان العدد ١٧ الصادر في ٢١ جمادى الآخرة سنة ١٢٦٢ (١٥ يونيه سنة ١٨٤٦) ومعنى هذا أن هناك مجموعة سنة فاقدة من المجموعات التي بأيدينا من الوقائع، ولسنا ندري في أي تاريخ منها وفي أي عدد ابتدأ النظام الجديد. وقد كانت الصفحة في هذا النظام الجديد مقسمة نهرين وظلت كذلك إلى العدد نمرة ٧٠ الصادر في ٨ رجب سنة ١٢٦٣ (٢١ يونيه سنة ١٨٤٧) حين قسمت الصفحة ابتداء منه إلى ثلاثة أنهر.

وقد ظلت الوقائع تطبع بمطبعة بولاق من أول إنشائها إلى العدد ٥٣٥ الصادر في ٢٦ صفر سنة ١٢٤٩ (١٥ يونيه سنة ١٨٣٣) أي حوالي خمس سنوات. وابتداء من هذا العدد أخذت الوقائع تطبع بمطبعة خاصة بالوقائع كان مكانها بالقلعة وبطل طبعها في بولاق كما يؤخذ مما كتب في أول ذلك العدد "طبعت بمطبعة قلم الوقائع بالقلعة".

إلا أنها لا تستمر في الصدور من تلك المطبعة الخاصة بل ترجع إلى الصدور من مطبعة بولاق ابتداء من العدد ١٦ الصادر في ١٤ جمادى الآخرة سنة ١٢٦٢ (٨ يونيه سنة

(١) ذهب بعض الكتاب مثل الشيخ عبد الله الأنصاري مؤلف كتاب جامع التصانيف السابق الذكر ومن أخذ عنه مثل هرتمان كتاب الصحافة في مصر السالف الذكر إلى أن الوقائع صدرت في أول الأمر باللغة العربية فقط ثم باللغة التركية لمدة قصيرة ثم عادت بعد ذلك إلى الصدور باللغة العربية وهذا خطأ والصواب هو ما ذكره وذهب كتاب آخرون مثل جورجي زيدان في كتابه تراجم مشاهير الشرق (ترجمة أحمد فارس الشدياق ص٨٢) إلى أنها صدرت في أول الأمر باللغة التركية فقط، ثم كتبت باللغة العربية بعد ذلك وهو خطأ أيضاً والصواب هو كما ذكرنا من صدورها باللغتين في وقت واحد من أول عدد والظاهر أن هؤلاء الكتاب لم يطلعوا على المجموعات الأولى من الوقاءع (أنظر شكل ٢٩ بآخر الكتاب).

١٨٤٦) فقد كتب عليه: "طبعت في دار الطباعة العامرة الكائنة ببولاق المحروسة". وظلت تطبع في مطبعة بولاق من هذا التاريخ إلى الوقت الحاضر إذا استثنينا الفترات التي كانت تغلق فيها المطبعة أو يبطل فيها صدور الوقائع.

وأول طائفة من محرري النسخة العربية للوقائع تتكون من الشيخ حسن العطار رئيساً للتحرير ويساعده الشيخ محمد شهاب الدين والكاتب الأديب المشهور فارس الشدياق[(١)] محرران. وتظل هذه الطائفة تحرر الوقائع إلى أن يتولى الشيخ العطار مشيخة الأزهر في ٤ شوال سنة ١٢٤٦(١٨ مارس سنة ١٨٣١) فيصبح الشيخ محمد شهاب رئيس التحرير[(٢)]. ثم يتولى تحريرها بعد ذلك الشيخ رفاعة رافع.

ولم يقتصر أمر الوقائع المصرية على ما كان يقدمه لها قلم الجورنال من الأخبار الرسمية. بل كان محرروها ينشرون بها تعليقات على الحوادث والشخصيات، وقد بالغ في ادعاء هذه الحرية في الكتابة بعض المحررين وتمادوا في ذلك حتى أبعدوا في النهاية. فمن ذلك عزيز أفندي الذى ربما كان أول محرر للقسم التركي بها فقد هجم على بعض الشخصيات الكبيرة على صفحاتها، ولما خوطب في ذلك ونهي عنه أصر وكتب فيها ثانية مدافعاً عن وجهة نظره قائلاً إن إمساكه عن الهجوم على من لا يرضى عن أعمالهم يعتبر نفاقاً من جانبه[(٣)]. وقد ترتب على ذلك أن عزل في منتصف المحرم سنة ١٢٤٥ (١٧ يوليه سنة ١٨٢٩م)، وعين بدله سامي أفندي في تحرير الوقائع. ولقد علق سامي أفندي هذا على مصير سلفه بقوله من مقالة نشرها في الوقائع عقب توليه تحريرها:

"إن حضرة عزيز أفندي محرر الوقائع المصرية سابقاً سلك مسلك الشعر والإنشاء فتكلف وتجانب عن الطريق الحادة التي هي مضمون خير الكلام ما قل ودل زاعماً أنه فارس ميدان الكلام فأجرى جواد قلمه الخالي من العنان والسرج في ميدان المبالغة وقد أمر مرات عديدة أن يمسك عنان جواد قلبه في هذا الفضاء الوسيع الأرجاء كيلا يسلك طريقا غير جاده، ولما لم يكن لجواد قلبه عنان لم يقتدر على حبسه وجرى في الوادي الذى هو مغاير

---

(١) لم يكن الشدياق قد أسلم في ذلك الوقت وعلى ذلك لم يكن قد سمي باسم أحمد الذي اشتهر بعد ذلك حينما أسلم في رحلته إلى تونس. أنظر الخطط التوفيقية ج٣ ص٢٠، وتاريخ الآداب العربية لجورجي زيدان ج٤، ترجمة الشدياق.

(٢) الخطط التوفيقية لعلي باشا مبارك: ج٣، ص٢٠ ترجمة الشيخ محمد شهاب الدين

(٣) الوقائع المصرية، العدد ٣٧، الصادر في ٨ ذو الحجة سنة ١٢٤٤ (١١ يونيه ١٨٢٩) ومقالة عزيز أفندي في الدفاع عن حقه في حرية الكتابة والنقد من أمتع ما يقرأ، ولعله أول دفاع عن حرية الصحافة في مصر.

لأخلاق حضرة أفندينا الأكرم ولي النعم الرضية من هضم النفس والتواضع فعثر جواده ووقع في طريق العزل. وورد خطاب من حضرة والي جدة أفندينا إبراهيم باشا إلى حضرة الحاج إبراهيم أفندي ناظر المجلس بأن يحيل هذا الأمر الخطير على عهدة محرر هذه الكلمات الفقير سامي وقرئ هذا الخطاب بحضور جميع أهل المجلس فاستصوبوا هذا الأمر وخرجت خلاصة بموجبه وأرسلت إلى الديوان الخديوي وبرز منه أمر بذلك وسلم إلينا فامتثلنا وابتدأنا في مباشرة هذا الأمر في اليوم الخامس عشر من محرم الحرام ابتداء عام خمسة وأربعين بعد المائتين والألف مستعينين بالله[1]".

ومعنى هذا أن فن المقالات والتعليق على الأخبار كان موجوداً في تاريخ متقدم جداً من حياة الوقائع وكان معترفاً به لولا أن بالغ فيه عزيز أفندي مما أدى إلى ضيق السلطات ذرعاً بالحرية التي اتخذها لنفسه فعزل.

وكان تحرير الصحف فناً جديداً لها على المصريين، فلم يفرق محررو الوقائع بين ما يصح نشره من الأخبار في الجريدة وما لا يصح. ولعل السبب في ذلك كان نفس السبب الذي كان وراء كل ما أخفق، وكل ما تعثَّر من إصلاحات مُحَمَّد علي، وهذا السبب هو عدم وضوح أغراضه وفلسفته في أذهان معاونيه ووضوحها في ذهنه. ومما يوضح ذلك أمر صدر من الباشا إلى ناظر الوقائع في ١٤ جمادى الآخرة سنة ١٢٤٨هـ ٨ نوفمبر سنة ١٨٣٢م) جاء فيه:

"اطلعنا في العدد الأربعمائة والتاسع والأربعين من جريدة الوقائع المؤرخ في ١٠ جمادي الآخرة سنة ١٢٤٨ تحت عنوان "حوادث ديوان الخديوي" من أن الرجل المدعو مُحَمَّد المغربي من ساكني الباطنية أنه كان قبلا مستخدماً في معمل البواريد (مصنع البارود) فطرد من تلك الورشة لسبب أنه من المخنثين فأخذ في اتباع أفكاره الفاسدة وكان إذا علق ببعض الأولاد أو من تقع عينه عليه مسكه وقال له أنا جاويش في الورشة وأريد أن أرسلك إليها فيأخذ من بعضهم نقوداً وكان يتعرض للبعض الآخر بهتك عرضه. وكما قبلاً عرفناكم وأفهمناكم بأن لا تدرجوا في جريدة الوقائع مثل تلك الحوادث وأشباهها وفي الواقع أننا ما رأينا مثل تلك الحوادث في الوقائع، فاستغربنا منكم نشر تلك الحوادث القبيحة، فليكن معلوماً لكم من الآن فصاعداً حتى لا تنشروا إلا ما هو خليق بالنشر وأن تتجنبوا نشر ما لا يليق كما هو من مقتضى الوظيفة، فكونوا على بصيرة وانتباه كما هو مطلوبي[2]".

---

(١) الوقائع المصرية العدد ٤١، الصادر في ٢٣ محرم سنة ١٢٤٥ (٢٥ يونيه سنة ١٨٢٩).

(٢) من الباب العالي إلى ناظر الوقائع في ١٤ جمادي الآخرة سنة ١٢٤٨هـ، دفتر رقم ٤٩ صادر أوامر المعية إلى الدواوين والأقاليم تركي، وثيقة رقم ٥١، محفوظات عابدين.

ومع ذلك لم تنقطع نشر الأخبار غير اللائقة بالوقائع وتكرر ذلك[1] حتى اضطر مُحَمَّد علي باشا إلى تطبيق قانون المطبوعات الذي كان أصدره في سنة ١٨٢٣م[2] على الوقائع فكتب إلى ناظر الودائع في ٦ أكتوبر سنة ١٨٣٥ يُقرِّعه ويصفه بالثرثرة وكثرة الكلام ويأمره بأن يرسل مادة الوقائع "لنطلع عليها أولاً إذ من غير الجائز نشر شيء من غير أن نراه كما هو مرغوبنا[3]". وقد نفذ هذا الأمر مباشرة بعد صدوره فكانت ترسل مسودات الوقائع قبل طبعها لتصحيحها واعتمادها من مُحَمَّد علي. ففي ١٣ أكتوبر سنة ١٨٣٥ أي بعد الأمر السابق بأسبوع تكتب المعية إلى ناظر الوقائع تقول:

"عرضت على الأعتاب السنية المسودات التي أرسلتموها مع خطابكم لدرجها في الوقائع وقد أجرينا فيها بعض التعديلات وأعدناها إليكم لطبعها ضمن خطابنا هذا، والاهتمام بهذا الأمر من مقتضى الإرادة السنية[4]".

ويظهر أن محرري الوقائع كانت تستهويهم الأخبار لدرجة كانت تنسيهم قانون المطبوعات فيتورطون في نشرها بدون تمييز ويورطون الحكومة معهم. وقد كانت هذه أهم مشكلة صادفت مُحَمَّد علي وحكومته فيما يختص بالوقائع المصرية. وقد زاد خطر هذه المشكلة بعد أن تعقدت علاقات مصر السياسية بالدول وبالباب العالي بعد سنة ١٨٤١ وقد كانت هذه المشكلة السياسية سبباً في أن عهدت الحكومة بأمر الوقائع إلى رجل اشتهر بالرزانة والحكمة وتقدير عواقب الأمور، هو الشيخ رفاعة رافع الطهطاوي ناظر مدرسة الألسن؛ ففي وثيقة بتاريخ ٢١ مايو سنة ١٨٤٤ نقرأ أنه:

"قد تقرر إصدار الوقائع المصرية مرة كل خمسة عشر يوماً، وأن تكون تحت إشراف رفاعة أفندي ناظر مدرسة الألسن كما أنه تقرر ألا تبحث في الشؤون السياسية بل يكون عملها قاصراً على نشر أخبار الترع والجسور والقناطر والتعيين والعزل وأخبار السفن الواردة

(١) راجع دفتر رقم ٤٩ معية تركي، وثيقة رقم ٢٤٢، وكذلك دفتر رقم ٦٦، وثيقة رقم ٦٦٨ محفوظات عابدين.

(٢) راجع الفصل السادس من هذا الكتاب.

(٣) من الجناب العالي إلى ناظر الوقائع في ١٢ جمادي الثانية سنة ١٢٥١، دفتر رقم ٦٦ معية تركي وثيقة رقم ٧٤٣، محفوظات عابدين.

(٤) من المعية السنية إلى ناظر الوقائع في ١٩ جمادي الثانية سنة ١٢٥١هـ؛ دفتر رقم ٦٦ معية تركي وثيقة رقم ٧٩٩ محفوظات عابدين.

من الخارج وما شابه ذلك[1]".

وقد أقرت الشورى هذا الاقتراح في ٢٥ يونيه سنة ١٨٤٤ وقررت:

"إحالة طبع ونشر الوقائع المصرية على رفاعة أفندي على ألا يكتب فيها شيء عن السياسة بل يقتصر فيها على أخبار الترع والجسور والقناطر والتعيين والعزل. وقد كلف أرتين بك إرسال حوادث السفن الواردة من الخارج وكلف رفاعه أفندي بعمل نسخة نموذجية وإرسالها[2]".

وتدل الوثائق على أن هذه الرقابة قد نفذت باهتمام بالغ وتدقيق شديد، ففي غاية رجب سنة ١٢٦٣ (١٢ يونيه سنة ١٨٤٧) يكتب ناظر قلم الوقائع إلى ناظر مطبعة بولاق خطاباً شديد اللهجة في هذا الموضوع يقول فيه:

"تكررت المخاطبة إليكم بضرورة إرسال الوقائع كل يوم سبت قبل الظهر أو بعده بعد تصحيحها لأجل ملاحظتها ثانياً بقلم الوقائع وإعادتها كي تنشر بأوقاتها لا أن ترسل في عصر يوم الأحد فلا يتسع الوقت لفحصها فتظهر يوم الاثنين بما فيها من التحريفات فيلزم مجازاة من تسبب في ذلك[3]".

وكانت مراجعة الوقائع قبل طبعها ونشرها أمراً مرعيا حتى في أضيق الظروف، قد حدث في سنة ١٢٦٢ أن كان يوم وقفة عرفات يوم سبت وهو المخصص لمراجعة الوقائع، فيطلب إلى المطبعة أن ترسل مسوداتها يوم الخميس من ذلك الأسبوع حتى لا تظهر يوم الاثنين بدون مراجعة[4].

وكان الاشتراك في الوقائع إجبارياً على رجال حكومة مُحَمَّد علي من أرباب السيوف والأقلام على السواء، نظير قدر من المال فوضته الحكومة بدلاً للاشتراك، وذلك يتضح من أمر أصدره الباشا إلى مأموري الأقاليم في ٢٩ يناير سنة ١٨٢٩ ترجمته:

---

(١) دفتر رقم ٢٠٩٩؛ مدارس تركي؛ ص١٤١، بتاريخ ٣ جمادي الأولى سنة ١٢٦٠هـ، محفوظات عابدين.

(٢) دفتر رقم ٢٠٩٤؛ مدارس تركي؛ ص١٩٢، بتاريخ ٨ جمادي الثانية سنة ١٢٦٠هـ، محفوظات عابدين.

(٣) من قلم الوقائع إلى دار الطباعة في نهاية رجب سنة ١٢٦٣هـ؛ دفتر رقم ٦٣ مدارس عربي؛ مكاتبة رقم ١٢٨٨، ص٣٧٥٣؛ محفوظات عابدين.

(٤) من ديوان المدارس إلى دار الطباعة العامرة في ٤ ذي الحجة سنة ١٢٦٢ (٢٣ نوفمبر سنة ١٨٤٦) دفتر ٥٦ ديوان المدارس عربي مكاتبة رقم ٣٢٥؛ ص١٠٧٤، محفوظات عابدين.

"يجب عمل خلاصة خصوصية عن الوقائع التي تحصل بالجهات وإرسالها إلى قلم الوقائع الذي صار إنشاؤه بتاريخ ١٥ رجب سنة ١٢٤٤ لطبعها وتوزيعها على الذوات الملكية والجهادية وتحصيل ما تقرر على ذلك منهم سنوياً[(١)]".

أما قيمة الاشتراك التي كانت تحصَّل من هؤلاء الذوات فقد كانت عشرة ريالات في السنة من وقت إنشاء الوقائع في ٣ ديسمبر سنة ١٨٢٨ إلى ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٢٩، ثم خفضت ابتداء من هذا التاريخ إلى نصف هذا المبلغ فأصبحت خمسة ريالات أي جنيهاً واحداً "ليتيسر للفقراء والأغنياء الاشتراك فيها[(٢)]".

لم يكن محددا في ذلك التاريخ المقدم من حياة الوقائع مَنْ مِن بين الموظفين ترسل لهم الوقائع، ويظهر أنها كانت ترسل لمن يرهق ثمنها ميزانيتهم، ويظهر أنه قد حدث بعض التذمر من جانب أمثال هؤلاء الموظفين. وترتب على ذلك أن قررت حكومة مُحَّد علي أن يقتصر إرسالها على من تبلغ رواتبهم ألف قرش أى عشرة جنيهات، ويكون إرسالها لهم إجبارياً نظير اشتراك قدره سبعة وسبعين قرشاً واحدى عشرة فضة[(٣)]، أي بتخفيض ثلاثة وعشرين قرشاً تقريباً من اشتراكها السابق.

وبقدر ما كانت قيمة الاشتراك الأولى مبالغاً فيها كانت هذه القيمة الأخيرة غاية في الاعتدال. والظاهر أن الغرض من جعل الاشتراك في الوقائع إجباريا لم يكن لرغبة الحكومة في توزيع الوقائع وما يترتب على ذلك من الكسب، بل كانت الرغبة في أن يقف عمال الحكومة على ما كان جارياً في البلاد من الإصلاحات والقوانين الجديدة.

ولذا حدد بدل الاشتراك على أساس التكاليف الفعلية لإصدار الوقائع. وهذا يثبت من وثيقة عثرنا عليها تحدد مصروفات الوقائع وإيرادها في سنة ١٢٦٢هـ (١٨٤٥-١٨٤٦م) وهي كما يأتي[(٤)]:

---

(١) أمر من مُحَّد علي باشا إلى مأموري الأقاليم في ٢٣ رجب سنة ١٢٤٤ (٢٩ يناير سنة ١٨٢٩م) كراسات ملخصات الأوامر العلية، كراسة رقم ٢٩ ص١٧٢ – محفوظات عابدين.

(٢) الوقائع المصرية، العدد رقم ١١٢، الصادر في ٢٣ شعبان سنة ١٢٤٥ (١٧ فبراير سنة ١٨٣٠م).

(٣) لا نعرف بالضبط متى بدأ هذا الترتيب في توزيع الوقائع؛ على أن الوثائق، التي تنص عليه كثيرة؛ راجع ديوان المدارس عربي، دفتر رقم ١ ص١١ ودفتر رقم ٩ج ٢ ص٦١٤ زص٦٤٠ ودفتر رقم ١١ ج٤ ص٣٠٣٧، ودفتر رقم ١١ ج٤ ص٣٠٣٥ وص٣٠٣٧ محفوظات عابدين.

(٤) من ديوان المدارس إلى الديوان الخديوي في ٤ رجب سنة ١٢٦٤ (٥ يونيه سنة ١٨٤٨) دفتر رقم ٨٩ ج٨، ديوان المدارس عربي؛ مكاتبة رقم ٦٩٦؛ ص٢٧٢٢؛ محفوظات عابدين.

## مصروفات الوقائع المصرية وإيراداها سنة ١٢٦٢هـ

| | كيسه[1] | | قرش | كيسه | | قرش |
|---|---|---|---|---|---|---|
| قيمة تكاليف الوقائع بما فيه الطبع والورق وذلك من كشف محرر من المطبعة. | ٤٩ | | ٢٣٥ | | | |
| ماهيات وبدل تعيين بقلم الوقائع: | | | | | | |
| | كيسه | | قرش | | | |
| قائممقام ناظر القلم. | ٧٢١٥ | | ٢٠٤ | | | |
| يوزباشي أول مترجم تركي وعربي. | | | ٤٠٧ | | | |
| | كيسه | | قرش | | | |
| ملازم أول مترجم فرنساوى ومأمور جلب الحوادث من الدواوين. | ٨ | | ١١٤ | | | |
| ملازم ثان مبيض تركى وعربي. | ٧ | | ١٨ | | | |
| اسبران[2] مساعد المبيض. | ٣ | ٢٠١ | ١٠٦ | ٤٤٤ | ١٥٦ | ١٧٩ |
| إيراد | | | ١٥٥ | ٧٠ | | |
| زيادة مصروفات على الإيرادات. | | | ١ | ١٠٩ | | |

ويتضح من هذا الحساب الختامي أن ثمن بيع الوقائع قد وفى نفقات طبعها، وكان العجز في جانب الحكومة فخسرت كيسة واحدة ومائة قرش وتسعة قروش، أي ستة جنيهات تقريباً.

ويؤخذ من الحساب المهتم أيضاً أن عدد المشتركين في الوقائع، أي عدد من يبلغ مرتباتهم ألف قرش فأكثر من موظفي الحكومة المصرية بالوادي كله (مصره وسودانه)، كان ١٠٠٤ من الموظفين، وذلك على فرض أن كل الأعداد وزعت على المشتركين ولم يكن يوزع منها شيء بالمجان، وهو مجرد اعتراض.

وكان هذا التوزيع الإجباري يشمل موظفي الحكومة في السودان[3]، كما كان يشمل

---

(١) الكيسه تساوي خمسة جنيهات.

(٢) "اسبران" في مصطلح حكومة محمد علي باشا هو الطالب الذي تخرج من المدرسة حديثاً وألحق بوظائف الحكومة مباشرة تحت التجربة.

(٣) من ديوان المدارس إلى منظم مديريات بلاد السودان في ٢٢ جمادي الأول سنة ١٢٦٠ (٩ يونيه سنة ١٨٤٤)، دفتر رقم ١ ج١ ديوان المدارس عربي، ص١١، محفوظات عابدين.

الموظفين الأوربيين في الحكومة المصرية[1]، وهنالك وثائق تدل على أن بعض العلماء كانت ترسل الوقائع إليهم بالمجان[2].

وكان النظام أن يخطر كل ديوان مطبعة بولاق بأسماء من تصل مرتباتهم إلى ألف قرش أولاً بأول لدرج أسمائهم في سجل من ترسل إليهم الوقائع نظير خصم قيمة الاشتراك فيها من مرتباتهم[3]. وابتداء من ٤ صفر سنة ١٢٦٤ (١٠ يناير سنة ١٨٤٨) أحيل توزيع الوقائع إلى ديوان المدارس وأرسل إليه من المطبعة "كشف بأسماء أرباب الوقائع ورتبهم ووظائفهم حتى ترسل إليهم[4]". وكانت التعليمات تقضي بأن "يخصم من استحقاق كل من هؤلاء المشتركين سنوياً مبلغ ٧٧ قرشاً و١١ باره سوى كان يرد لهم وقايع أم لا حيث من كل معلوم متى ظهرت حوادث في أي سنة كانت وطبع وقايع يجرى نشرها لكافة المستخدمين المستحقين[5]".

بقي هذا النظام متبعاً في توزيع الوقائع المصرية إلى سنة ١٨٥٢م فبطل العمل به في عهد عباس الأول. وذلك أنه كان ذات يوم يفحص كيس البريد في قصره فألفى ملفاً كبيراً من أعداد الوقائع المصرية ففضه فإذا به يجد أن بعض الأعداد مرسل إلى بعض خدمه ممن كانت مرتباتهم تبلغ ألف قرش فأكثر فأصدر أمراً يقول فيه:

"لقد وجدت في هذه المرّة ملفاً من الجرائد داخل كيس البريد، ولدى إمعان النظر في الأسماء المرسلة إليهم الجريدة وجدت أن بعضها مرسل لجماعة أمية وسفلة مثل حسن أغا وكيل الخرج وفيض الله أغا الطاهي ومن الجملة موسى اليهودي الآلاتي فلما رأيت ذلك خجلت من نفسي ورأيت أن إرسال الجريدة إلى أمثال فيض الله أغا وحسن أغا من الأمية والجهلة الذين لا يعرفون معنى الجريدة أمر غريب جداً لاسيما موسى اليهودي الآلاتي فقد عددت إرسال الجريدة له ذلاً زائداً وأنه وإن تبين لي لدى السؤال أن من الأصول المتخذة إرسالها لمن له ماهية قدرها ألف قرش ولكن هذه الأصول إجبارية والإجبار نوع من الظلم.

---

(١) من ديوان المدارس إلى الديوان الخديوي في ٦ ذي الحجة سنة ١٢٦١هـ (٥ نوفمبر سنة ١٨٤٥) دفتر رقم ٢١ ج٢؛ ديوان المدارس عربي؛ مكاتبة رقم ١٣٤، ص٤٨٢. محفوظات عابدين.

(٢) من ديوان المدارس إلى المطبعة في ٦ شوال سنة ١٢٦٢هـ (١٥ سبتمبر سنة ١٨٤٧م) دفتر ورقم ٩٣ ج١ ديوان المدارس عربي، مكاتبة رقم ١٣، ص٤٨، محفوظات عابدين.

(٣) من ديوان المدارس إلى المطبعة في ٦ ربيع الأول سنة ١٢٦١ (١٥ مارس سنة ١٨٤٥)، دفتر رقم ١١ ج٤، مدارس عربي، مكاتبة رقم ٤٥٠، ص٣٠٣٥، محفوظات عابدين.

(٤) من ديوان المدارس إلى الديوان الخديوي في ٤ صفر سنة ١٢٦٤ (١٠ يناير سنة ١٨٤٨) دفتر رقم ٨٥ ج٤، مدارس عربي ١، مكاتبة رقم ٣٢٣، ص١٢١٤، محفوظات عابدين.

(٥) من ديوان المدارس إلى مدارس الطب البشري في ٦ ربيع الأول سنة ١٢٦١ (١٥ يناير سنة ١٨٤٥)

فاضطررت لأن أعرف حقيقة هذه الأصول لتلافي الأمر وإفراغه في قالب آخر فكتبنا لكم هذا الكتاب لتبادروا بالاهتمام بإخبارنا وإعلامنا متى وضعت تلك الأصول ومن أي تاريخ هى معتبرة بعد تحقيق ذلك. ولأجل أن تحدثوا صورة مستحسنة بغير هذا الوجه في مجلسكم بحق جريدة الوقائع التي تطبع وترسل لمن يطلبها ويرغب فيها ويعلم بها وأن تعرفونا بما تضعونه بهذا الخصوص[١]".

وبعد ذلك بشهرين تقريباً تسفر مناقشات مجلس الأحكام[٢] عن قصر الاشتراك في الوقائع على "الحائزين على رتبة فريق ورتبة ميرميران ورتبة ميرلوا ورتبة ميرالاي" فقط، ويصدر أمر عباس الأول بذلك في ٥ ديسمبر سنة ١٨٥٢[٣]. وفي هذا ما يوضح الفرق بين مُحَمَّد علي وعباس. فإن عباساً عز عليه أن يقرأ صحيفة الحكومة الطهاة والموسيقيون، بل وحرم منها أوساط موظفي الدولة وهم الصفوة المتعلمة منها، على حين أن مُحَمَّد علي أجبرهم جميعاً على قراءتها. وما ذلك إلا لأنه كان يشعر بأنه إنما يكون جيلاً جديداً من أبناء مصر، وأنه إنما يخلق عصراً جديداً من عصور تاريخها، وكان لهذا يهمه أن تصل فكرته إلى أذهان عامة الشعب حتى يقتنعوا بسياسته ويتشبعوا بروح عصره الحديث فيعاونوه على تحقيق ما أراد للمدنية المصرية من تجديد.

### القرآن الكريم

إذا كان علماء الأزهر قد حرموا طبع كتب الدين فقد كان أولى بهم أن يحرموا طبع القرآن. وقد ظل طبع القرآن محرماً بمقتضى فتاوي العلماء إلى تاريخ متأخر من عهد مُحَمَّد علي[٤]. كان ذلك بناء على حجج واهية كمنافاة مواد الطبع للطهارة، وكعدم جواز ضغط آيات الله بالآلات الحديدية، وكاحتمال وقوع خطأ في طبع القرآن. وقد كانت هذه المعارضة من طبيعة الأشياء فقد كان فن الطباعة جديداً في مصر، ولم يكن هؤلاء العلماء قد عرفوا بالضبط ماهيته، وكانوا هم ضحية عصر متأخر فرضه عليهم وعلى البلاد حكامها الأتراك السابقون. ومع ذلك فلو أنا وازنا بين معارضتهم للطباعة ومعارضة رجال الدين المسيحي في

---

(١) من عباس الأول إلى مجلس الأحكام في غرة ذي الحجة سنة ١٢٦٨ (١٥ سبتمبر سنة ١٨٥٢)، دفتر رقم ٤٨٤ معية تركي، وثيقة رقم ٦٠، ص١٠، محفوظات عابدين.

(٢) ورد رد مجلس الأحكام على الأمر السابق إلى المعية في ٢٧ محرم سنة ١٢٦٩ (٩ أكتوبر سنة ١٨٥٢)، نفس المرجع السابق.

(٣) نفس الدفتر السابق، وثيقة رقم ٤٩٧.

(٤) Lord Lindsay, ???????? on Egypy, ??????, and the Holy land, Vol. I, P. 60.
Paton, A History of the Egyption Revolution, Vol. 11, p. 245.

أوربا لكانت نتيجة الموازنة فخراً لعلماء الإسلام.

ولم يكن طبع القرآن ضروريًا لمشروعات محمَّد علي الاقتصادية والسياسية، فآثر أن يوافق العلماء فأحجم عن طبع القرآن. على أن عدم طبع المصحف لم يكن من الأمور الطبيعية التي يمكن أن تستمر. فالمصحف هو أول كتاب إسلامي يجب أن ينتشر. وكان الباشا ذا عاطفة دينية قوية كانت خليقة أن تحفزه إلى جعل المصحف في يد كل مسلم، وليس لذلك من وسيلة غير طبعه، وكانت أجزاء القرآن لازمة لتلاميذ مدارسه ولم يكن من الممكن الاعتماد على النسخ إلى ما شاء الله. ثم إن وقوف العلماء ضد رغبات الهيئة الحاكمة لم يكن من تقاليدهم منذ قرون مضت، ولعلهم ألفوا الطباعة وفهموا ما تنطوي عليه فلم يجدوا مبرراً للاستمرار في تحريمهم طبع القرآن. وأياً ما كان السبب فقد دفع محمَّد علي باشا بمخطوط القرآن إلى مطبعة بولاق ووافق العلماء على طبعه.

أما تاريخ هذا الحادث المهم فهناك من القرائن ما يجعلنا نرجح أنه كان في سنة ١٢٤٨م (١٨٣٣م). نشر في أحد أعداد الوقائع في ٨ يناير سنة ١٨٣٢ الخبر التالي:

"محمود أغا ناظر القلمخانة قدم عرضاً لمجلس الجهادية مضمونه أنه سئل عن كمية ما يلزم لتلاميذ القلم المذكور من أجزاء القرآن الكريم ومن سائر اللوازم، فأجاب بأنه يلزم لهم أربع ختمات وستون لوحاً، فقال أهل المجلس ينبغي أن يحرر علم من طرف حضرة بك أفندي ناظر الجهادية إلى عمر أفندي ناظر المهمات بأن يصرف الأشياء المذكورة للتلاميذ حيث كانت لازمة لهم[(١)]".

ويؤخذ من هذا الخبر أن عدد تلاميذ هذه القلمخانة (أو المدرسة) كان ستين تلميذاً بدليل أن ناظرها طلب من الجهادية ستين لوحاً، إذ لا بد لكل تلميذ من لوح خاص به. ومع ذلك فقد طلب أربعة مصاحف، مما يدل على أنها كانت مصاحف مخطوطة كانت توضع في يد المعلمين والعرفاء دون التلاميذ.

وبعد ذلك بسنة واحدة وبضعة أشهر أي في ٢٠ أبريل سنة ١٨٣٣ تصدر المعية السنية أمراً إلى حبيب أفندي ترجمته:

"إنه بمناسبة طبع المصحف الشريف يلزم استقدام ناظر المطبعة وسؤاله عما إذا كانت

---

(١) الوقائع المصرية، العدد رقم ٣٣٨ الصادر في ٤ شعبان سنة ١٢٤٧ (٨ يناير سنة ١٨٣٢).

بعض أجزاء المطبعة مصنوعة من جلد الكلب أم لا وترسل الإفادة من ذلك[1]".

ويؤخذ من هذا الأمر أن طبع المصحف "مناسبة" جديدة، وعلى ذلك يمكن أن نقول بكثير من الاطمئنان أن طبع القرآن في مطبعة بولاق حدث في ذي القعدة سنة ١٢٤٨ (أبريل سنة ١٨٣٣). ويبدو من الوثيقة أيضاً أن العلماء سواء اعترضوا على طبعه هذه المرة أيضاً وأنهم أقاموا اعتراضهم على أن آلة الطبع بها أجزاء مصنوعة من جلد الكلب، ولذا كلف حبيب أفندي استدعاء ناظر المطبعة وسؤاله في ذلك.

وروي خبر طبع المصحف الشريف ممن أطلعنا على كتاباتهم من المؤرخين المعاصرين "باتون **paton**". قال إن الباشا أمر بطبع المصحف وبعد أن طبع أمر الشيخ التميمي مفتي الديار المصرية وقتئذ بوضع خاتمه عليه حتى يكون بيعه وتداوله أمراً مشروعاً، فمهره الشيخ بخاتمه وبيع. قال الراوي تعليقاً على هذا الحادث: "وهكذا كان الصراع مستمراً بين الوالي ذي التفكير الحر وبين العلماء ذوى التفكير الرجعي[2]".

على أن وقوع بعض الأخطاء المطبعية فيما طبع من المصاحف أعطى فرصة لعلماء الأزهر لأن يستغلوا ضعف عباس الأول فأصدر أمره في مايو سنة ١٨٥٣ بمصادرة المصاحف المطبوعة وتحريم بيعها وتداولها ومعاقبة من يتجاسر على ذلك، ووزع منشور عمومي بذلك هذا نصه: "من حيث إن بيع وشراء المصاحف المطبوعة من الأمور غير الجائزة شرعاً، ومن الوجوب منع ذاك منعاً كلياً، فقد تحرر عموماً بالتأكيد على من يلزم بمنع ذلك وإذا حصل تجاسر من أحد في مبيع المصاحف المطبوعة يصر ضبطه ويجري معه ما تقتضيه الأصول[3]".

ويظهر أن كثيرين تجاسروا على ذلك رغم ما وقع من عقوبات فصدرت إفادة من المعية الكتخداوية لمحافظة الإسكندرية في السنة التالية (١٨٥٤م) بإعدام المطبوع من المصاحف هذا نصها:

"إن المصاحف المطبوعة منع بيعها وشرائها لكثرة غلطاتها ولحانتها وتحريف كتابتها في جملة مواضع؛ فيصير إعدامها بالوجه المستحسن شرعاً. وأما ما يجري في حق من يضبط معه

---

(١) إلى حبيب أفندي في آخر ذي القعدة سنة ١٢٤٨ (٣٠ أبريل سنة ١٨٣٢) دفاتر المعية تركي دفتر رقم ٥٠، وثيقة رقم ٥٣٧، ص٩٤، محفوظات عابدين.

(٢) Paton, op. cit, vol. II, p. 245.

(٣) دور عمومي من كتخداي باشا في ١٧ شعبان سنة ١٢٦٩ (٢٥ مايو سنة ١٨٥٣) مقيد بوجه ٨٧٢ من جزء خاص أقاليم. دفاتر قيد الأوامر. وأيضاً دفتر مجموع أمور إدارة وإجراءات مجلس أحكام ص٢٦٤.

مصاحف مثل ذلك فيما أن ما وجد معه من ذلك جرى مجازاته فهكذا إذا وجد أحداً معهم مصاحف مثل ذلك يجرى مجازاتهم بحسب ما يتضح[1]".

وجمعت المصاحف المطبوعة وصودرت في ديوان الداخلية، ويظهر أن إعدامها "بالوجه المستحسن شرعاً" كانت مشكلة لم يستطع الديوان حلها فأبقى المصاحف المصادرة في مخازنه، حتى إذا كان عهد سعيد باشا كتب ديوان الداخلية إليه في سبتمبر سنة ١٨٥٨ يسأله عما يعمل بتلك المصاحف، ومن رد سعيد باشا على كتابات الداخلية[2] نجمع المعلومات الآتية: كان عدد المصاحف المطبوعة المصادرة ٢٦٩ مصحفًا، وقد أراد سعيد أن يصرف بعضها لتلاميذ المدرسة الحربية، فجمع العلماء وعرض عليهم الأمر فأفتوا "أنه يمكن تصحيحه". وعلى ذلك أرسل إلى المدرسة الحربية "اثنين وخمسين مصحفاً وتصححوا بها لزوم التلامذة" أما باقي المصاحف فقد "صار إحالة تصحيحه على شخص خطاط يدعي الشيخ عبد الباقي الجاري نسخ تاريخ ابن خلدون بمعرفته لكونه يحفظ القرآن وهو من خدمة الميري" وقد صحح لغاية ٨ شعبان سنة ١٢٧٤ (٢٣ مارس سنة ١٨٥٨) مائة وخمسين مصحفاً وتكف تصحيحها ٣٣٠٠ قرشا. و"تحت التصحيح عشرة مصاحف يخلصوا في ظرف شهر وتكاليف تصيحهم ٣٠٠ قرشا" وبقي "سبعة وخمسين مصحفاً لما صار تصحيحهم وبوجه المقايسة يخلصوا في ظرف أربعة شهور وكسور ويصرف على تصحيحهم ١٢٩٠ قرشًا. أي أنه أنفق ٤٨٩٠ قرشًا في تصحيح ٢١٧ مصحفًا. فيكون المصحف الواحد قد تكلف تصحيحه ٢٢,٥ قرشًا تقريبًا.

ثم إن شخصاً يدعى الحاج حسن "استعرف على ماية أربعة وثلاثون مصحف من ضمن ما صار تصحيحه" وقال إنها تعلق شخصين وكلاه عنهما في مطالبة الحكومة بها، أحدهما يدعى الحاج عثمان وله ١٠٨ مصاحف، والآخر يدعى الحاج أمين وله ٢٦ مصحفاً. وقد طالب الحاج حسن هذا أن يستولي على مصاحف موكليه "بدون أن يدفع ما خصهم من مصاريف التصحيح البالغ قدره ألفان وثمانمائة قرشا بدعوى عدم الاقتدار وأنه لو كان صار إعطاؤهم إليه بدون تصحيح كان أجرى تصحيحهم بمعرفته" وقد استفتى ديوان الداخلية العلماء في هذه الدعوى فأفتوا "بأن حيث ما كان صُرف للتصحيح بدون استئذان أصحاب المصاحف فلا

---

(١) أفادة نمرة ٣٤٧ من المعية الكتخداوية لمحافظة الاسكندرية في ١١ شعبان سنة ١٢٧٠ (٨ مايو سنة ١٨٥٤) وجه ١٣١ دفتر مجموع أمور إدارة وإجراءات مجلس الأحكام ص٢٦٤ محفوظات عابدين.

(٢) أمر من سعيد باشا إلى ديوان الداخلية بتاريخ ٥ صفر سنة ١٢٧٥ (١٢ سبتمبر سنة ١٨٥٨) أمر رقم ٤، دفتر قيد الأوامر رقم ٢١ ج١، وصورته في دفتر مجموع أمور إدارة وإجراءات مجلس الأجكام ص٢٦٤ محفوظات عابدين وكل المقتبسات الواردة في الفقرتين التاليتين مأخوذة من هذا الأمر.

يلزمهم شرعاً" وقد أمر سعيد باشا بأن يصحح جميع المصاحف الباقية "وقيمة المصاريف تخصم بالأبعادية ابتغاء مرضات الله تعالى" أي أنها تصحح على نفقة الحكومة. كما أمر بإعطاء ما تثبت ملكيته لأصحابه دون أخذ نفقات التصحيح منهم، أما الباقي فيوزع على "المحلات الطاهرة للتلاوة فيه[1]"، أو يصرف لتلاميذ المدارس وأولاد المكاتب متى كان لازماً لهم[2].

وتوالى طبع المصحف بعد ذلك في مطبعة بولاق دون معارضة من جانب العلماء.وقد بلغ من العناية بطبع القرآن أن خصص جزء من مطبعة بولاق لطبعة خاصة وعرف باسم "مطبعة المصحف الشريف" وكان لها رئيس مستقل. وقد شغل هذه الوظيفة رجل اسمه عبد الرحمن أفندي في سنة ١٨٤٥م[3].

### الأوراق الحكومية

كانت أوراق الحكومة تطبع في مطبعة بولاق؛ فدفاتر الدواوين والمصالح الحكومية المختلفة كانت تطبع فيها ولا يزال كثير من هذه الدفاتر موجودًا في دور المحفوظات المصرية وهو على درجة كبيرة من إتقان التسطير والتقسيم وإتقان الصناعة مع كبر الحجم. ومن أهم الأوراق الحكومة التي طبعت بمطبعة بولاق: أوراق التمغة، وقد صدر أمر الباشا بطبعها في ٢٥ شعبان سنة ١٢٦١ (٢٨ أغسطس سنة ١٨٤٥[4]) وقد اشتمل هذا الأمر على فئات هذه الأوراق وهي تتراوح بين ١٥ بارة للعرضحالات التي تقدم من الأرياف إلى ١٥٠ قرش للسند الذي تبلغ قيمته من ١٠٠,٠٠٠ قرش إلى نهاية الأعداد[5]. وطبع بها تذكرات السكك الحديدية بعد إنشاء تلك السكان وجعلها في متناول الناس نظير أجور معلومة.

### مقامات الموسيقى

بدئ في طبع مقامات الموسيقى في مطبعة بولاق في فبراير سنة ١٨٣٢، وكانت كيفية

---

(١) أمر من سعيد باشا إلى ديوان الداخلية بتاريخ ٥ صفر سنة ١٢٧٥ (١٢ سبتمبر سنة ١٨٥٨) أمر رقم ٤، دفتر قيد الأوامر رقم ٢١ ج١؛ وصورته في دفتر مجموع أمور إدارة وإجراءات مجلس الأحكام ص٢٦٤ محفوظات عابدين.

(٢) كينار الأمر السابق أي حاشيته.

(٣) دفتر رقم ١١، ديوان المدارس عربي، وثيقة رقم ٤٥٦، ص٣٠٤٥، محفوظات عابدين.

(٤) أمر من محمد علي باشا إلى عموم الجهات في ٢٥ شعبان سنة ١٢٦١ (٢٨ أغسطس سنة ١٨٤٥) كراسات ملخصات الأوامر التركية، كراسة رقم ٣٧، ص٧٣٣، محفوظات عابدين.

(٥) أمر من محمد علي باشا إلى عموم الجهات في ٢٥ شعبان سنة ١٢٦١ (٢٨ أغسطس سنة ١٨٤٥) كراسات ملخصات الأوامر التركية، كراسة رقم ٣٧، ص٧٣٣، محفوظات عابدين.

ذلك أن ديوان الجهادية لسبب ما قد يكون الرغبة في تيسير تعليمها لفرق الموسيقى الملحقة بالجيش، أرسل إلى رئيس الموسيقيين يسأله في إمكان طبع نوطات الموسيقى في المطبعة وانتهى الأمر بطبعها. ورد في محضر اجتماع مجلس الجهادية بجلسته التي عقدت في غرة شعبان سنة ١٢٤٧ (٥ يناير سنة ١٨٣٢) ما يأتي:

"رئيس الموسيقيين قدم صحيفة إلى مجلس الجهادية مضمونها أنه أرسلت إليه خلاصة سئل فيها هل يصح طبع مقامات هذا الفن أو لا، فأجاب الآن بأن ذلك ممكن وموجب لسهولة التعلم، ولكن ينبغي أن يجعل أحد ممن أتقنوا هذه الصناعة مأموراً على تصحيحها وقت الطبع. فقال أهل المجلس إن الرئيس المذكور يقول إن طبعها ممكن وموجب للسهولة في التعليم، فينبغي أن يحرز إليه علم من طرف حضرة بيك أفندي ناظر الجهادية بأن ينتخب أحداً من الموجودين في المحروسة أو في البنادر ويعرض أمره ليباشر في طبعها عنده. وترسل إليه ملزمة لأجل طبعها. ويحرر علم آخر إلى حضرة مُحَمَّد بيك مير اللوا بأنه حين يؤتى بالرجل المرقوم لأجل التصليح وتطلب منه الملزمة من طرف مقدم هذا الإنهاء يرسل إليه ملزمة من حجر كما استقر الرأي على هذا[1]".

## نقد مطبوعات بولاق

يشتمل نقد تلك المطبوعات على ناحيتين: الأولى عملية خاصة بما تحتوي عليه من المعلومات، والثانية فنية تتناول فن الطباعة كما يبدو فيها.

أما الناحية الأولى فهي خارجة عن موضوع بحثنا ويكفينا فيها إشارة إلى أن تلك المطبوعات كانت آخر ما وصل إليه العقل البشري من الحقائق في ذلك الوقت. وقد كانت هذه الكتب تنقل من لغاتها الأصلية التي كانت الفرنسية في الأعم الأغلب بكل دقة ومهارة. وقد كان الكتاب يمر بخطوات يؤمن عليه بعدها الخطأ. فقد كان يقوم بترجمة الكتاب شخص يجيد موضوعه ويجيد اللغة المكتوب بها. ثم يسلم الكتاب إلى "المحرر" ومهمته مقابلة الترجمة على الأصل وضبط المصطاحات العربية فيه على المصطلحات الأفرنجية الأصلية. وقد كانت طبقة المحررين عادة من متخرجي المدارس الحديثة. ثم بعد ذلك يسلم إلى "المصحح" وهو من علماء الأزهر ومهمته إصلاح لغة الكتاب وضبط ألفاظه وتراكيبه وتحليته ببعض مظاهر البلاغة العربية[2]. وهكذا يمر الكتاب بعدد من الخطوات كانت كافية لتنقيته من حيث المعرفة واللغة.

---

(١) الوقائع المصرية، العدد رقم ٣٤٩ الصادر في ٦ رمضان سنة ٢٤٧ (٨ فبراير سنة ١٨٣٢).

(٢) St. John, Egypt and Mohammed Ali, Vol II p. 402.

جورجي زيدان — تاريخ آداب اللغة العربية ج٤ ص١٨٦ و٢٠٤ و٢٠٥.

وهناك بعض الوثائق الرسمية توضح شدة عناية محمد علي بدقة الترجمة وصحة المعلومات ورقي الأسلوب نورد بعضها على سبيل الاستشهاد فيا يلي:

نشر في أحد أعداد الوقائع المصرية الخبر الآتي:

"في ٢٠ جماد الأولى سنة ١٩٤٨ قرر مجلس الجهادية بناء على ما ورد على مجلس المشورة من مدرسة الطب البيطري الموافقة على طبع كتاب التشريح الذي ترجمه بعد مراجعة الترجمة بمعرفة الشيخ رفاعة أفندي وهرقل البكباشي واتضاح صحتها ويصرف للتلاميذ الانتفاع بما فيه[(١)]".

وواضح من هذا الخبر أن المجلس لم يوافق على طبع الكتاب إلا بعد أن راجعه رجلان أحدهما كان أعلم أهل زمانه باللغة الفرنسية واتضحت صحته.

ونشر في عدد آخر من الوقائع ما يأتي:

"قرر مجلس الجهادية في ٢٥ رجب سنة ١٢٤٧هـ بناء على التماس سريوس أفندى المترجم طبع الكتاب المشتمل على اصطلاحات اللغات الخمس السابق صدور أمر سعادة أفندينا ولي النعم بطبعه بعد ترجمته وإصلاحه بشرط أن يقوم المترجم بمباشرة طبعه وأن يذهب بذاته لمراجعة تصحيحه بالمطبعة ويكون بمعيته رجل خبير باللغات الثلاث[(٢)]".

وليس أشد من هذا عناية بالتنقيح والتصحيح.

ثم أمر من محمد علي باشا إلى مختار بك ناظر ديوان المدارس ترجمته:

"قد اطلعت على عبارات ونكت الجزء الشامل للباب الثاني من روضة العمران، وإنه لتباين تلك العبارات لمزاج السير المتخذ في هذا الوقت وكذلك لعدم عذوبة عباراته بلغاتنا مثل عبارة "محبي النجاح" يرى منه أنه لغة أجنبية، فلذلك يرى أن طبع وتمثيل ذلك قابل للاعتراض. فلهذا لزم إعادته لأجل إدخال العبارات السلسة وإحالة ذلك إلى جناب نوبار وإفادته بما يتراءى، وبعد إجراء ما يلزم لذلك يجرى إعادته لطرفنا ثانياً، إذ بدا بأن تلك العبارات لا يتلاحظ منها مساس. وأن ما أبديناه يترتب عليه عدم فهم كل من اطلع عليه لدقة عباراته وعمق نكته. وحيث إن تلك الكتب والعبارات واضحة الغاية لأربابها وأنه سيقع هذا الكتاب في يد الأوروباويين ونكته وعباراته لا يخفى فهمها عليهم وعلى كل يلزم دقة الالتفات

(١) الوقائع المصرية: العدد ٤٤٦ الصادر في غزة جمادي الآخرة سنة ١٢٤٨ (٢٦ سبتمبر سنة ١٨٣٢).

(٢) الوقائع المصرية: العدد ٣٤٨ الصادر في ٣ رمضان سنة ١٢٤٧ (٥ فبراير سنة ١٨٣٢).

لمنع حصول اللغط في هذا الأمر على وجه ما سبق توضيحه[١]".

وهذا الأمر يوضح لنا العناية الفائقة باللغة والأسلوب، فقد عرض الكتاب على الباشا لإصدار أمره بطبعه فلم يوافق على ذلك لما رآه من غرابة الأسلوب فأعاده لتنقيح لغته.

وفي صفر سنة ١٢٦١ (مارس سنة ١٨٤٥) ينتهي أحمد أفندي كامل من ترجمة كتاب الاستحكامات فيكتب ديوان المدارس إلى مدرسة الألسن يطلب أن تختار المدرسة "شخصاً عارفاً بالفرنسية والعربية كذلك" لمقابلة الكتاب مع مؤلفه[٢].

وفي جمادى الأولى سنة ١٢٦١ (مايو سنة ١٨٤٥) يكتب ناظر مدرسة الطوبجية إلى ديوان المدارس بأن كتاب الاستاتيك قد تمت ترجمته فيحيله الديوان إلى بيومي أفندي لتصحيحه[٣].

وفي رجب سنة ١٢٦١ (يوليه سنة ١٨٤٥) ينبه ديوان المدارس على خليفة أفندي بالحضور إلى مدرسة الألسن يومين من كل أسبوع "ليصحح الكتاب المحال إليه[٤]".

واتبع هذا النظام حتى مع مشاهير العلماء والمترجمين الذين كان لا يطبع كتاب في فنهم إلا إذا راجعوه وأجازوه من أمثال الشيخ رفاعه رافع وبيومي أفندي؛ فقد ترجم بيومي أفندي حجة الرياضيات في عصره كتاب "حساب المثلثات"، فأحيل الكتاب إلى الشيخ إبراهيم الدسوقي ليصححه من حيث اللغة[٥].

ولم يعف الشيخ رفاعة رافع الطهطاوى نفسه من إحالة ما ترجمه من الكتب على من يقوم بمراجعتها ففي ١٥ أبريل سنة ١٨٣٤م يكتب محمد علي باشا إلى خورشيد بك يقول:

"اطلعت في المضبطة الواردة بتاريخ ٢ ذي الحجة سنة ١٢٤٩هـ على أن مختار بك

---

(١) أمر من محمد علي باشا إلى مختار بك ناظر ديوان المدارس في ١٧ المحرم سنة ١٢٥٣ (٢٣ أبريل سنة ١٨٣٧) دفتر ٨٩، دفاتر قيد الأوامر التركية، ص٢٨، محفوظات عابدين.

(٢) من ديوان المدارس إلى مدرسة الألسن في غرة صفر سنة ١٢٦١، دفتر رقم ١١، ج٤، دفاتر ديوان المدارس عربي، ص٣٠٠٦، محفوظات عابدين.

(٣) من ديوان المدارس إلى بيومي أفندي في ١٩ جمادي الأول سنة ١٢٦١هـ، دفتر رقم ١٢ ج٥ مدارس عربي، مكاتبة رقم ٥١٨، ص٢٣٦٨، محفوظات عابدين.

(٤) من ديوان المدارس إلى مدرسة الألسن في ٤ رجب سنة ١٢٦١، دفتر رقم ١٣ ج٦ مدارس عرف مكاتبة رقم ٥٣٧، ص٢٧٩٢، محفوظات عابدين.

(٥) من ديوان المدارس إلى مدرسة المهندسخانة في غاية رجب سنة ١٢٦٣هـ، دفتر رقم ٦٤، ج١١ مدارس عربي، مكاتبة رقم ٦٦٥، ص٣٩٦٣، محفوظات عابدين.

أعلم المجلس أن كتاب الجغرافية الذي ترجمه الشيخ رفاعة من الفرنسية إلى العربية كتاب نفيس يستفاد منه وأنه إذا طبع فإن فوائده لا تعدّ، وأنه سيصححه ومن حيث أن أطلسه لم يترجم بعد فقد وصي الشيخ المذكور أن يعجل بترجمته وأنه إذا أعطى لتلاميذ المدارس فإنه موجب للفوائد الوفيرة وأنكم تعلقون طبع قدر ألف نسخة من ذلك الكتاب المستطاب على إرادتنا. وبما أن هذا الكتاب لازم ونافع وفيه فوائد كلية وأن المير المومي إليه سيتعهد بتصحيحه فليطبع بناء على ما أنهاه. ولكن يلزم أن نرى ذلك الكتاب أولاً وبعده نجيبكم بالذي يقتضي فأرسله لنا وأكدوا على الشيخ الرفاعي أن يعجل بترجمة أطلسه كما هو مقتضى إرادتنا فبادروا لإجراء ما ذكرنا على الوجه المسطور كما هو مطلوبنا[1]".

أما عن الناحية الثانية فيمكن أن نقول أن مطبوعات بولاق كانت منذ إنشاء المطبعة على جانب عظيم من الإتقان. فالطبع صحيح ويندر – باستثناءات قليلة– أن نجد في الكتاب على طوله أخطاء مطبعية. ثم أن الصفحات منمرة بانتظام. وملازم الكتاب كذلك منمرة. وليس من نقد على هذه المطبوعات من الوجهة الفنية إلا ما وجهه إليها "رينو Reinaud" من أنه لا يوجد بها زخرفة في مقدمة الكتاب وليس بالكتب صفحة أولى

(١) من الجناب العالي إلى خورشيد بك في ٥ ذي الحجة سنة ١٢٤٩، دفتر رقم ٤٨ من دفاتر قيد الأوامر العلية الصادرة من العية إلى الجهادية والآلايات والمدارس، وثيقة رقم ٤٦٠، محفوظات عابدين.



الشيخ رفاعة رافع طهطاوي

رائد حركة التأليف والترجمة والنشر في مصر الحديثة

بها اسم الكتاب واسم المؤلف على نحو ما كان معروفاً في الكتب الأفرنجية وقتئذ ومازال[1] ولكن هذا النقد يوجه إلى المؤلفين لا إلى المطبعة وفن رجالها. فلو أنهم رتبوا كتبهم بهذه الصيغة لنفذها عمال المطبعة عند طبع الكتب. والدليل على ذلك هو أن أول كتاب طبع بالمطبعة وهو القاموس الإيطالي العربي خال من هذا النقد فهو منظم من حيث الفن كأحسن ما يكون كتاب أفرنجي في الوقت الحاضر. ففي أوله ورقة خاصة باسمه واسم المؤلف ثم مقدمة قصيرة بقلم المؤلف في ورقة خاصة منفصلة تماماً عن مادة الكتاب. ثم ورقة بيضاء كتب في وسطها "الجزء الأول" ثم يبدأ الكتاب نظام دقيق[2]. وهذا النظام أيضاً متبع في ثاني كتاب طبع بالمطبعة وهو كتاب "صباغة الحرير" إلا أن هذا راجع إلى المؤلف فقد كان القس

---

(١) Roinaud, Journ, Asial. Serio 2, Tome 8, 1831. P. 344.

(٢) توجد نسخة من هذا القاموس في مكتبة تيمور باشا الملحقة بدار الكتب المصرية.

روفائيل راهب مؤلف الكتابين ذا ثقافة أوروبية واشتغل بالترجمة زمن الحملة الفرنسية فظهر ذوقه في كتبه وأداه عمال المطبعة أداء حسناً.

أما المؤلفون المصريون الذين أصدروا مطبوعات المطبعة بعد ذلك فقد كانت ثقافتهم الغالبة مستمدة من الكتب العربية التي تبدأ بالبسملة وحمد الله والثناء عليه والصلاة والسلام على رسوله ثم تسترسل في ذكر الغرض من الكتاب وتاريخ تأليفه ويأتي اسم الكتاب واسم مؤلفه في سياق ذلك بشكل مستتر مغمور. فظهر هذا الذوق الأزهرى القديم في مطبوعات المطبعة إذ جاءت كتبها بهذا النظام، والمؤلفون هم المسئولون لا المطبعة ولا الطبّاعين.

### قوائم تلك المطبوعات

أما مطبوعات بولاق في عهد مُحَمَّد علي فلا يمكن حصرها أو إحصاؤها على وجه الدقة حصراً يمكن الإنسان أن يطمئن إليه. فأول قائمة بهذه المطبوعات عملها هامر **Hammer** في كتابه "تاريخ الإمبراطورية العثمانية[1]". وهي قائمة تحتوي على ٣٨ كتاب هي أول ما طبع ببولاق مرتبة حسب تاريخ طبعها. ثم أصدر رينو **Reinaud** في أحد أعداد المجلة الآسيوية سنة ١٨٣١[2] قائمة أخرى بها ٥٥ كتاباً مرتبة حسب الفنون ومتضمنة فيها ما ورد في قائمة هامر. ثم نشر بورنج **Bowring** في تقريره سنة ١٨٣٧ قائمة أخرى بمطبوعات بولاق زعم أنها مستوفاة وما هي كذلك في شيء كما أورد أثمان بعض الكتب على سبيل المثال. ثم جمع قائمتي هامر ورينو وزاد عليهما بيانكي **Bianehi** في قائمة ثالثة بلغ عدد ما بها من الكتب ٢٤٥ كتاباً وكانت هذه آخر قائمة[3] لمطبوعات بولاق وصلت إلينا من ذلك العهد وهي تشمل مطبوعات المطبعة إلى سنة ١٨٤٢.

على أننا نجد أنفسنا مضطرين إلى ألا نعتقد في صحة هذه القائمة الأخيرة التي هي أوفى ما وصل إلينا. وذلك لأننا عثرنا على بعض كتب مطبوعة في بولاق قبل نشرها وليست مدرجة فيها. فمن ذلك كتاب "قانون تعليم العسكر الجهادية" وقد طبع في مطبعة بولاق في أوائل شهر صفر الخير سنة ١٢٥٣ (١ مايو سنة ١٨٣٧) كما ورد في ختامه. وهو كتاب يحتوي على ٨٧ صفحة وبآخره ٣٧ لوحة بها رسوم، وقد عثرنا عليه في كتب الفن الحربي بدار الكتب المصرية[4] ثم كتاب "تحفة القلم في أمراض القدم" تأليف مُحَمَّد عبد الفتاح بعثة ١٨٢٦

---

(١) Hammer, Histiore, de L'Impire Ohuman, Tome XVI. J' 400-14.

(٢) Journ, Asiat. Serie 2, .. Tome Vill. 1931. L' 333-

(٣) Journ, Asiat. Serie 4. Tome II 1843, P.al.

(٤) موجود في دار الكتب المصرية بنمرة ٢٤ فنون حربية.

وقد طبع في بولاق سنة ١٨٣٧[1]. فهذان كتابان طبعا بالمطبعة في ذلك العهد ولم يردا في تلك القائمة وهذا كان للتشكيك في كمالها. ثم أننا قد عثرنا على قوانين مطبوعة في المطبعة في ذلك العهد أيضاً واطلعنا عليها ولم نجدها في تلك القائمة على ضخامة حجمها وكثرة عددها[2].

ثم إن هنالك آراء مختلفة تقول بطبع بعض الكتب في المطبعة ولم نعثر لنسخ منها أو لذكر لها على أثر. فهنالك قول أن تاريخ الجبرتي طبع بالمطبعة في عهد مُحَّد علي باشا، كما أن هناك رأي آخر يقول بطبع قاموس الفيروزبادي بها في عهده أيضاً. كما سمعنا عن كتاب روضة العمران ولم نره.

أما عن تاريخ الجبرتي فقد قيل إنه طبع وبعد أن تم طبعه أو كاد وقف الباشا على ما في الكتاب من طعن على سياسته فأمر بحرق نسخه كلها فحرقت. على أنه من غير المعقول أن يكون هذا التاريخ طبع على النحو السابق إذ لو كانت النسخ قد أعدمت لكان من باب أولى إعدام المخطوط ولاستحال بعد ذلك أن يصل إلينا الكتاب. ثم إن أول طبعة في متناول أيدينا من الجبرتي وهي التي طبعت في سنة ١٨٧٩ ليس بها ما يشير إلى أن الكتاب طبع من قبل. ثم إن مُحَّد علي ما كان ليصدر أمره بطبع كتاب دون فحصه وتمحيصه حتى يعود فيأمر بحرق نسخه بعد الطبع.

وقد حدثني أستاذي المرحوم عبد الرحيم محمود عن والده الشيخ محمود مصطفى الذي كان رئيس مصححي مطبعة بولاق وصحح تاريخ الجبرتي عند ما طبع سنة ١٨٧٩ قال إن مخطوط الجبرتي ظل مختفياً طوال عصر مُحَّد علي وخلفيه الأولين، ثم ظهر المخطوط في عهد اسماعيل وقدرت أهميته فقدم للمطبع بمطبعة بولاق. ولما بلغ الطبع آخر المخطوط ووجد به نقدا شديدا لمحمد علي باشا وانتقاص من إصلاحاته خشي حسين بك حسني ناظر المطبعة حينئذ أن يطبعه وأشفق على نفسه من إتمام طبعه. قال وبعد استشارة الحكومة حذفت بعض الألفاظ النابية مما كتبه الجبرتى وأبقى كثيرا من النقد وهو ما زال في متناول أيدي الناس الآن مطبوعاً في نسخ الكتاب.

قال وكان اختصار هذا الجزء من الكتاب وحذفه تحت إشراف والده الراوية الأول لهذا الخبر ورئيس التصحيح بالمطبعة حينئذ. قال الراوي وبعد أن تم الاختصار والطبع على هذا النحو أحرق مخطوط الكتاب بأمر الحكومة حتى تقضي على ما لم تسمح بنشره من الكتاب

---

(١) الأمير عمر طوسون – البعثات العلمية في عهد مُحَّد علي (١٩٣٤) ص٦٣.

(٢) يوجد كثير من هذه القوانين في دار المحفوظات المصرية بالقلعة.

إلى الأبد، فهذه الرواية تثبت أن الجبرتي لم يطبع في عمر مُحَّد علي ولو قد حصل طبعه في ذلك العصر لكان هذا معلوماً للشيخ محمود مصطفى الذي أشرف على طبع الكتاب.

ثم أن هذه الرواية تلقي بعض الضوء على مصدر ذلك الخبر المكذوب. من المعقول أن يكون تردد حسين بك حسني في طبع الكتاب ثم حذف بعض عباراته قد أرجع خطأ إلى عصر مُحَّد علي فظن الناس أن الكتاب كان قد طبع في عصر مُحَّد علي باشا وأحرق.

أما قاموس الفيروزبادي فلم يطبع أيضاً في عهد مُحَّد علي إذ لو كان قد طبع لبقيت نسخه للآن لأنه ليس مما تحرق نسخه أو تباد. وأقدم نسخ عربية للقاموس ترجع إلى عصر إسماعيل. أما أصل الرواية فيرجع إلى أن هذا القاموس طبع مترجماً للغة التركية في عصر مُحَّد علي[1] وقد طبع عن نسخة طبعت قبل ذلك في القسطنطينية في تاريخ ما بين سنتي ١٨١٤ و١٨١٧ باسم "الأقيانوس النمط في ترجمة القاموس المحيط".

فالقاموس إذن طبع بالتركية في عهد مُحَّد علي، أما بالعربية كما وضعه الفيروزبادي فلم يطبع في ذلك العهد وعلى هذا النحو يجب أن تصحح رواية طبعه. وقد حاول الدكتور "بيرون Perron" طبعه بالعربية في عهد مُحَّد علي على نفقته الخاصة ولكنه لم يوفق فقد تأخر أمر الباشا بطبعه فلم يطبع[2].

أما "روضة العمران" فقد قرأنا في تقويم النيل أنه طبع سنة ١٨٣٧ مطبعة بولاق. وعثرنا على بعض الأوامر الرسمية التي تثبت أن الكتاب وضع باللغتين العربية والفرنسية، ولكننا لم نعثر على نسخة منه على طول ما بحثنا عنها.

وقد قرر بيانكي في سنة ١٨٤٣ أنه لا توجد بمصر مجموعة كاملة من مطبوعات بولاق، ولذلك يتعذر عمل قائمة كاملة صريحة بها[3]. وإذا كانت هذه هي الحال في ذلك التاريخ المتقدم فإنه من الأولى أن يتعذر إن لم يكن يستحيل عمل هذه القائمة الكاملة في الوقت الحاضر.

## أثمان مطبوعات بولاق

اختلفت القواعد التي اتبعت في تحديد أثمان مطبوعات بولاق على حسب أنواع المطبوعات، فمنها ما كان غالي الثمن لا يقدر إلا القليلون على شرائه ومنها ما كان يوزع

---

(١) طبع ببولاق في سنة ١٢٥٠هـ (١٨٣٥) م في ثلاثة أجزاء ثمنها ٢٦٠ قرشاً.

(٢) خطابات الدكتور بيرون للمسيو مول. خطاب ٣ و٤ و٥ و٦.

(٣) المجلة الآسيوية سنة ١٨٤٣ ج٢ ص٢٤.

بالمجان. أما أثمان الكتب فقد كانت تتراوح بين كسر من القرش وبين مئات من القروش. فكتاب "رسالة في علاج الجرب" (١٢٥١هـ - ١٨٣٦م) ثمنها ثلاثون بارة[١] على حين أن "روح البيان في تفسير القرآن" (١٢٥٥هـ -١٨٤١م) ثمنه سبعمائة قرش. وتتراوح أثمان بقية الكتب بين هذين الحدين فبعضها يبلغ قرشاً واحداً وبعضها يصل إلى مائة قرش أو مائتين أو يزيد. والباحث في أثمان مطبوعات بولاق يلاحظ فيها أن ثمن الكتاب دائماً يتناسب مع حجمه وتكاليف طبعه. فالكتاب المكون من ثلاثة أجزاء أعلى ثمناً من الواقع في جزئين وهذا ثمنه يزيد على الكتاب ذي الجزء الواحد. والكتاب الواحد يزيد ثمنه أو ينقص تبعاً لحجمه ونفقات طبعه ومثال ذلك كتاب في المدفعية طبع مرة بدون رسوم وصور، وطبع ثانية برسوم وصور فكان ثمنه في الحالة الثانية أكبر من ثمنه في الحالة الأولى. فقد طبع هذا الكتاب باسم "طوبجية بغير إشكال" في سنة ١٢٤٦هـ -١٨٣١م وكان ثمنه ٢٤ قرشاً و١٢ باره. ثم طبع في نفس السنة باسم "طوبجية بأشكال" مزوداً برسوم وصور فكان ثمنه ٤٥ قرشاً و١٤ باره. فالكتاب طبع مرتين في سنة واحدة أي أن تكاليف الطبع كانت واحدة في الطبعتين، ومع ذلك فقد كان من الطبعة الثانية ضعف ثمن الطبعة الأولى تقريباً. ولا شك في أن هذه الزيادة كانت نظير الرسوم والصور التي زادت في الطبعة الثانية. فثمن أي كتاب كان يحدد تبعاً لنفقات طبعه. وعلى ذلك كان الكتاب المحبوك أغلى ثمناً من غير المحبوك، والمجاهد أغلى ثمناً من غير المجلد والكثير الصفحات أغلى ثمناً من قليلها.

ونلاحظ أيضاً في أثمان هذه الكتب دقة متناهية في تقدير الثمن؛ فثمن كل كتاب عادة يتكون من عدد من القروش مضافاً إليه عدد من البارات، ونحن نلمح في هذه البارات المضافة إلى القروش دقة التقدير. فمثلاً "رسالة في علم البيطارية[٢]" ثمنها سبعة قروش وست وثلاثون بارة أي ثمانية قروش تنقص أربع بارات. فهذا التحديد في عدد البارات المضافة إلى القروش يدلنا دلالة واضحة على الدقة المتناهية في تقدير الأثمان إذ كان من المعقول جداً أن يجعل ثمن هذه الرسالة ثمانية قروش. ومجرد إضافة البارات إلى القروش في ثمن كل كتاب قرينة على الدقة. فثمن كتاب المدفعية السالف الذكر أضيف إلى القروش فيه ١٢ بارة وهي تقرب جداً من ربع القرش إذ لا تزيد عنه إلا بمقدار بارتين وفي إثباتهما دقة كبيرة في تحديد ثمن الكتاب. وكتاب "تعريف نامة يعني كتاب في ترتيب العساكر" الذي طبع بولاق سنة ١٢٥٤هـ-١٨٣٩م كان ثمنه ٣٦ قرشاً و٣ بارات، ومعقول جداً أن مبلغ الثلاث بارات هذه كان يمكن إغفاله بجانب

(١) القرش أربعون بارة.

(٢) طبعت بمطبعة بولاق في سنة ١٢٤٩هـ-١٨٣٤م.

ثمن الكتاب وهو ثمن ضخم إذا يبلغ ثلاثة وستين قرشاً، ومثل هذا كثير في أثمان الكتاب.

وكان من الكتاب يقدر على أساس نفقات طبعه لا على أساس قيمة العالم الموضوع فيه. فكتب الحرب غالية الثمن جداً مع أنها قليلة الطلب قليلة القراءة وإنما غلاء ثمنها أتى من أن أكثرها به رسوم وصور. وكتاب "مثنوي" وهو عبارة عن أشعار في الأخلاق والزهد طبع في ثلاثة أجزاء[1] وكان ثمنه ثلاثمائة قرش وهو ثمن عال مع أن نوع الكتاب ليس مما يكثر طلابه وقراؤه.

على أنا نلاحظ أيضاً أن الكتب التركية على العموم أغلى ثمناً من الكتب العربية. فكتب الأدب كلها تقريباً تركية وكلها مرتفعة الثمن بلغ ثمن بعضها مائة قرش[2]. ولا يقل ثمن أحدها عن عشرين قرشاً بينما الكتب العربية قليل منها ما يرتفع ثمنه إلى هذا الحد. وأوضح مثال لذلك كتاب "كليلة ودمنة" فقد طبع بالعربية في سنة (١٢٥١-١٨٣٦) وكان ثمنه ١٧ قرشاً و٣٠ بارة. ثم طبع في نفس السنة بالتركية باسم "همايون نامة[3]" شعراً ونثراً في جزء واحد أيضاً وكان ثمنه ٦٧ قرشاً. فإذا قلنا إن طبعه بالتركية شعراً ونثراً جعله يقع في ضعف حجمه بالعربية، وكانت نفقات الطبع واحدة لأن النسختين طبعتا في سنة واحدة، وجب أن يكون ثمن النسخة التركية ضعف ثمن النسخة العربية أي ٣٥ قرشاً ونصف القرش، ولكنا وجدنا أن ثمنها كان يقرب من أربعة أضعاف النسخة العربية. وهذا دليل على أن الكتب التركية كانت أغلى ثمناً من الكتب العربية بشكل عام.

وغلاء الكتب التركية نعلله بأن تلك الكتب لم يكن لها قراء كثيرون في مصر، وإنما كانت تطبع لترسل إلى الآستانة وأزمير وسلانيك لتباع هنا حيث موطن قرائها، وحيث كانت تباع بأثمان عالية لرواج تجارة الكتب هناك[4].

وآخر ما يلاحظ في أثمان الكتب المطبوعة في مطبعة بولاق هو أن تلك الأثمان كانت على العموم تميل إلى الارتفاع أكثر مما تميل إلى الانخفاض. فألفية ابن مالك كان ثمنها ثلاثة قروش ونصف القرش مع أن ثمنها الآن لا يزيد على قرش واحد. وشرح ابن عقيل عليها كان ثمنه خمسة عشر قرشاً مع أن ثمنه الآن لا يزيد على خمسة قروش والكفراوي في النحو كان ثمنه

---

(١) طبع ببولاق في سنة ١٢٥١هـ-١٨٣٦م.

(٢) ديوان حافظ جزء واحد طبع ببولاق سنة ١٢٥٠هـ-١٨٣٥م.

(٣) أعطي علي شلبي مترجم كليلة ودمنة إلى التركية اسم همايون نامة لترجمته كمظهر لإهداء الكتاب إلى السلطان سليمان الأول.

(٤) Journ, Asiat, Serie 4, Tome II, 1843, P. 22.

عشرة قروش وهو لا يزيد على ثلاثة قروش. وكليلة ودمنة كان ثمنه سبعة عشر قرشاً وثلاثة أرباع القرش وهو الآن ثمنه لا يزيد على عشرة قروش، وتاريخ قدماء الفلاسفة كان ثمنه ثمانية وعشرين قرشاً وخمس بارات مع أنه كتيب صغير لا يزيد عدد صفحاته على مائة وخمسين صفحة ولو طبع الآن ما زاد على خمسة قروش.

وألف ليلة وليلة كان ثمنه مائة قرش في جزءين مع أنه الآن يطبع في أربعة أجزاء ويباع بثمانية قروش. فإذا قدرنا أن الطبعة الحديثة أصغر حجماً من الطبعة القديمة بمقدار ما حذف منها من العبارات التي تنافي الآداب، وإذا قدرنا أن الطبعة الحديثة رديئة الطبع، فإنه يمكننا أن نقول إن هذه الطبعة لو كانت تساوي الطبعة القديمة في الحجم وجودة الطبع لما أمكن أن يزيد ثمنها على عشرين قرشاً أي خمس ثمن نسخة بولاق القديمة[1]. ونحن الآن لا نسمع عن ديوان شعر ثمنه مائة قرش ويندر جداً أن نسمع عن كتاب عربي ثمنه مائتي قرش أو ثلاثمائة كما كان الحال في بعض كتب بولاق. ويستحيل الآن أن نجد كتاباً عربياً ثمنه سبعمائة قرشا كما كان ثمن بعض تلك الكتب[2]. ولكنا لا يجب أن نقيس أثمان مطبوعات بولاق بمقاييس هذا العصر الذي تقدمت فيه الصناعة وكثرت المطابع وتحسنت الآلات وزاد فيه الإنتاج وانتشر فيه التنافس التجاري بين المطابع. ونحن لو قدرنا العصر الذي طبعت فيه تلك الكتب لتحققنا من أن تلك الأثمان التي ظهرت مرتفعة بعد المقارنات السابقة كانت في عصرها معتدلة تمام الاعتدال. ولو ذهبنا نلتمس دليلاً على ذلك لما كان غير رواج تلك الكتب بتلك الأثمان في أسواق الآستانة وأزمير وسلانيك، وهذا الرواج مع وجود المطبعة السلطانية في عاصمة السلطنة دليل على أن أثمان كتب بولاق كانت أقل من أثمان كتب الآستانة.

أما الأوراق والدفاتر الحكومية والقوانين واللوائح فقد كانت توزع على أربابها من موظفي حكومة مُحَّد علي بدون ثمن، أي كانت تطبع في مطبعة بولاق وتتحمل الحكومة نفقاتها. ففي الوقت الذي نظمت فيه أعمال الحكومة المصرية على قواعد جديدة أرسل يوسف أفندي مأمور فوه "شقة" إلى الديوان الخديوي يسأل فيها عما يتبع في الأوراق "التي طبعت في دار الطباعة وأعطيت إلى الكتاب والصيارفة الذين بمأموريته.. فهل يعطى المبلغ المذكور من الميري

---

(١) أثرنا أن نترك الموازنة على أساس أثمان الكتب قبل الحرب العالمية الأخيرة على اعتبار أن الأثمان الحالية راجعة لظروف استثنائية نتجت عن الحرب ولا يصح إقامة موازنة على أساسها.

(٢) مثال ذلك كتاب "روح البيان في تفسير القرآن" الذي طبع في بولاق سنة ١٢٥٥هـ (١٨٤١م)، وكان ثمنه سبعمائة قرش.

ويقيد بدفتر الأبعادية أو تؤخذ من الكتاب والصيارفة لأن الأوراق المذكورة تعطى لهم[1]". على أن "أرباب المجلس" لدى المذاكرة قالوا إن هذه الأوراق أصول جديدة، وحيث إن الصيارفة والكتاب تركوا الأصول القديمة التي وجدوا عليها آباءهم وأجدادهم وسلكوا مسلك هذه الأصول الجديدة. واستحسنوها على أنها عليهم أمر عسير، فإذا كانوا إعطاء شيء في مقابلة ثمن تلك الأوراق يكون ذلك عندهم أصعب من خرط القتاد، فينبغي أن يحرر إلى المأمورين بأن أثمان هذه الأوراق تعطى من جانب الديوان[2]".

ويجري مجرى الأوراق الحكومية سائر الدفاتر الحكومة كدفاتر الصادر والوارد، وقيد الأوامر، وضبط الحسابات، ودفاتر قيد المولودين والمتوفين[3].

وكذلك كانت توزع القوانين واللوائح بالمجان على موظفي الحكومة ومثال ذلك "ذيل قانون نامة ملكي" و"لائحة المعاونة" وقد ورد في شأنهما في خطاب من ناظر ديوان المدارس إلى ناظر مطبعة بولاق "بان يصير توزيعهم لجهات لزومهم وسداد ثمنهم متأخرات المصلحة. والقوانين المماثلة لذلك في العادة جاري خصم ثمنهم بالأبعادية[4]".

## مصير مطبوعات بولاق

أصدرت المطبعة كثيرًا من المطبوعات فما هي الوجوه التي كان ينتفع فيها بهذه المطبوعات.

أول وجه من تلك الوجوه أن هذه المطبوعات كانت توزع على أربابها بدون ثمن لتلاميذ المدارس وبثمن لغيرهم من رجال الحكومة المشتغلين بالعلوم. فإن كانت كتباً طبية وزعت على تلاميذ مدرسة الطب مجاناً، وعلى أساتذة المدرسة وأطباء الجيش والحكومة بالثمن. وإن كانت كتباً هندسية وزعت على تلاميذ الهندسة مجاناً وعلى مهندسي الحكومة بالثمن، وإن كانت كتباً لتعليم القراءة والكتابة أو أجزاء من القرآن أو كتب نحو وزعت على تلاميذ المكاتب مجاناً وعلى من يريد بالثمن. وهكذا. وكذلك القوانين كانت توزع على من وضعت من أجلهم كما

---

(١) الوقائع المصرية، العدد رقم ١٩٤، الصادر في ١١ ربيع الآخر سنة ١٢٤٦ (٢٩ سبتمبر سنة ١٨٣٠).

(٢) نفس العدد من الوقائع.

(٣) دفاتر ديوان المدارس – عربي، دفتر رقم ١١، ص٣٠٩٩، وثيقة رقم ٥٢٥، من الديوان إلى دار الطباعة في ٢٤ ربيع الأول سنة ١٢٦١ (٣ أبريل سنة ١٨٤٥).

(٤) صادر الفرع بديوان المدارس، دفتر رقم ١١، وثيقة رقم ٤٦٤، من الديوان إلى مطبعة بولاق في ٩ ربيع الأول سنة ١٢٦١ (١٨ مارس سنة ١٨٤٥).

كانت الوقائع المصرية تباع لمن من يريد الاطلاع عليها نظير الاشتراك المربوط.

الوجه الثاني أنها كانت تصدر إلى الخارج حيث تباع في سلانيك وأزمير والآستانة بأثمان مرتفعة[1]. وقد كانت مطبوعات بولاق تجد في هذه المدن أسواقاً أروج بكثير مما كانت تجده في أسواق القاهرة. فقد كانت مطبوعات بولاق تعرض في مكاتب القاهرة ولكنها ما كانت تطلب أو تباع إلا نادراً وكان شراؤها منحصراً في الأجانب[2] الذين كانوا يبتاعونها كما يبتاعون الآثار، إلا أن تصدير تلك المطبوعات إلى المدن العثمانية على النحو المتقدم كان في الدور الأول من تاريخ المطبعة، ولم تأت سنة ١٨٤٣ حتى امتنع هذا التصدير وانعكس اتجاهه فأصبحت ترد الكتب إلى مصر من الآستانة نظراً لتعدد المطابع بها وقلة نفقات الطبع[3].

الوجه الثالث أن مطبوعات بولاق كانت تهدى إلى الهيئات العلمية والشخصيات البارزة في الخارج. فقد أهدى الدكتور بيرون مجموعتين كاملتين مما طبع من هذه المطبوعات إلى سنة ١٨٤٠ الأولى للجمعية الآسيوية والثانية للمكتبة الملكية بباريس[4].

وكان الباشا يهدي بعض مطبوعات بولاق لأصدقائه من ملوك أوروبا وأعلام رجالها ورجال الدولة فقد صدر أمر منه إلى رئيس الديوان الخديوي في يوليه سنة ١٨٣٠ يأمره فيه :"بإرسال ثلاثة كتب من إنشاء خيرت أفندي ومجلد واحد من كل الكتب التركية التي طبعت بمطبعة بولاق إلى مصطفى باشا وإلى أشكودرة[5]".

كما أهدى كتباً أخرى إلى ملك فرنسا فقد أصدر أمراً إلى مدير ديوان المدارس بانتخاب "ثلاث نسخ من كل كتاب من الكتب الكبيرة النفيسة التي طبعت في مطبعة مصر والتي سبق إرسالها إلى أوروبا وتجليدها وتذهيبها وإرسالها لطرفنا وخصم الثمن على طرف الديوان لترسل بمعرفة آرتين بك مدير التجارة والأمور الخارجية لصاحب الجلالة ملك فرنسا بصفة هدية[6]".

كما أهدى مثل هذا الإهداء إلى ملك روسيا إذ أصدر أمراً إلى ديوان المدارس ترجمته:

---

(١) راجع خطاب الدكتور بيرون للمسيو جول مول. المجلة الآسيوية سنة ١٨٤٣، ج٢ ص٢٢.

(٢) Michand & Poujoulat,Corespondanse d'Orieal Tome VI letrre p. 300.

(٣) خطاب الدكتور بيرون للمسيو جول مول السابق.

(٤)خطاب الدكتور بيرون للمسيو جول مول، المجلة الآسيوية سنة ١٨٤٣ ج٢ ص٢٢.

(٥) أمر من محمد باشا إلى رئيس ديوان خديوي في ٢٩ محرم سنة ١٢٤٦ (٢٠ يوليه سنة ١٨٣٠) كراسات ملخصات الأوامر —كراسة ١١ ص٢٠٣، محفوظات عابدين.

(٦) أمر من محمد علي باشا إلى مدير ديوان المدارس في ٢٠ ربيع الثاني سنة ١٢٦١ (٢٧ أبريل سنة ١٨٤٥) تقويم النيل لأمين باشا سامي، ج٢ ص٥٧٩,

"الكتب المدرجة في الجدول طيه سترسل هدية مني إلى صاحب الحشمة ملك الروسيا فيلزم فرزها وتجليدها وتذهيبها مع ثلاث نسخ من كل نوع من أنواع الكتب التي صار طبعها بمطبعة بولاق وأرسل منها إلى أوروبا. وبعد إتمام ذلك ترسل لطرفي وإضافة أثمانها وتكاليفها على طرف الديوان[١]".

وعلى هذا النحو وجدت نسخ كثيرة من مطبوعات بولاق في مكتبات أوروبا سواء كانت خاصة أو عامة.

الوجه الرابع أن بعض مطبوعات بولاق كانت توزع على المجتهدين من تلاميذ المدارس كمكافآت لهم على اجتهادهم. صدرت ترتيب نامه بأمر عال في ١٦ جماد أول سنة ١٢٥٠ (٢٠سبتمبر سنة ١٨٤٣) بتعليم ثلاثين تلميذاً تحتوي على ثلاثة عشر بنداً جاء في البند التاسع منها ما يأتي:

"إنه لأجل معرفة تحصيلات التلاميذ وفهم قابليتهم واستعدادهم ينبغي أن في كل ثلاثة أشهر يصير امتحانهم خصوصي وعند ختام كل سنة أيضاً يرى امتحانهم عمومي والذين يوجدوا فايقين الأقران بالامتحانات الخصوصي السالف ذكرها يصير تلطيفهم ويعطى لكل منهم كتاب عطية من التواريخ وسائر الكتب المماثلة لذلك المطبوعين بدار الطباعة العامرة لأجل تسويق غيرهم في السعي والغيرة[٢]".

في مثل هذه الوجوه كانت توزع مطبوعات بولاق، وعلى هذا النحو فما تكاد توجد منها مجموعة كاملة في أي مكان. والحق أنه لم يبذل أي مجهود حتى في أيام محمد علي نفسه للاحتفاظ بمجموعة كاملة منها، فبيانكي يقرر أنه "لا يوجد اليوم (١٨٤٣م) في مصر كلها من الكتب المطبوعة إلا مجموعة واحدة ملقاة في مطبعة بولاق على شكل أكوام مهملة لا يعرفها ناظر المطبعة نفسه ولم يخطر ببال أحد أن يرتبها ويدرجها في قائمة، وهذه الحقيقة تبين صعوبة عمل قائمة بهذه المؤلفات وتعلل تأخير طبع قائمة كاملة صحيحة بها الآن[٣]".

فإذا كانت هذه هي الحال في ذلك التاريخ المتقدم القريب جداً من إنشاء المطبعة عرفنا مقدار تشتت تلك المطبوعات في الوقت الحاضر وأنه من غير الممكن العثور على مجموعة

(١) أمر من محمد علي باشا إلى ديوان المدارس في ٢٢ جمادي الأول سنة ١٢٦١ (٢٨ مايو سنة ١٨٤٥) كراسات ملخصات الأوامر –كراسة ٣٧ ص٧٣٢– محفوظات عابدين.

(٢) ترتيبنا منه صدر عليه الأمر في ١٦ جماد أول سنة ١٢٥٠ (٢٠ سبتمبر سنة ١٨٣٤) من دفتر مجموع ترتيبات ووظائف، ص٤٣١، محفوظات عابدين.

(٣) مقالة بيانكي في المجلة الآسيوية المتقدمة.

كاملة منها في أي مكان. أما المجموعة التي كانت في المطبعة نفسها التي روى خبرها بيانكي فقد ظلت بالمطبعة – كما أخبرنا أمين بهجت بك – يضاف إليها ما يجد من مطبوعات المطبعة ويتبدّد منها ما يتبدّد بالتلف أو الضياع إلى سنة **١٩١٤** عندما ألغي القسم الأدبي بالمطبعة فحولت هذه المطبوعات إلى دار الكتب المصرية وضاع أكثرها بين المطبعة ودار الكتب.

ويوجد ما بقي من هذه المطبوعات للآن في مصر موزعاً في أماكن مختلفة، فقليل منها في مكتبة المطبعة وبعضها في المكتبات الخاصة التي يملكها أحفاد رجال عصر مُحَمَّد علي وخلفائه وورثتهم أو غيرهم من هواة الكتاب الذين فهموا قيمتها وابتاعوها. وبعض منها في مجال بيع الكتب القديمة بالقاهرة لا يكاد يعرف قيمتها النادرة أصحاب تلك الحوانيت ويبيعونها بأثمان زهيدة جداً بحسب حجم المطبوع لا بحسب قيمته التاريخية النادرة. وكثير من تلك المطبوعات في المكتبات العامة كدار الكتب المصرية أو مكتبة تيمور الملحقة بها أو مكتبة جامعة فؤاد الأول التي آلت إلى تلك الدور عن طريق تركات رجال عصر مُحَمَّد علي وخلفائه بالوقف أو البيع أو الهبة.

الفصل الثالث عشر

# ملحقات المطبعة

## الكتبخانة والكاغدخانة

ألحق بمطبعة بولاق مؤسستان: الأولى مكتبة لبيع مطبوعات بولاق وعرفت باسم الكتبخانة، والثانية مصنع للورق يمدها بما تحتاج إليه من هذه المادة وعرف باسم الكاغدخانة.

### الكتبخانة

كانت مهمة مطبعة بولاق تنتهي بطبع المخطوط الذي يقدم إليها وتقديم نسخ المطبوع إلى إدارة المهمات أو ديوان المدارس على حسب مصدر الخطوط المقدم. ولم يكن من طبيعة عملها أن تباشر بيع ما تصدره من المطبوعات، وإنما كانت الدواوين المختلفة هي التي تقوم بتوزيع تلك المطبوعات أو بيعها. على أن تلك الدواوين لم يكن من عملها أيضاً أن تكون مخازن كتب يقصدها من يريد شراءها من الناس، وعلى ذلك نشأت الحاجة إلى إنشاء مكتبة تتولى بيع ما تصدره بولاق من المطبوعات.

أما تاريخ إنشاء هذه المكتبة فليس عندنا علم محقق به، وإن كان عندنا من الأدلة ما يجعلنا نرجح أنها لم تنشأ إلا بعد إنشاء المطبعة بعدد غير قليل من السنين؛ فالأوراق الرسمية التي أمكننا الحصول عليها، وكذلك كتب السياح لا تشير بشيء لهذه المكتبة إلى سنة ١٨٣٥، ثم يتكرر ذكرها صراحة وترد أخبار عنها في الأوراق الرسمية وكتب السياح ابتداء من سنة ١٨٣٧.

فقد زار مصر في سنة ١٨٣١ السائحان: ميشو وبونجولات " Michaud et Ponjoulat" وكتبا خطاباً من خطاباتهما التي وصفا فيها أحوال الشرق في أبريل من تلك السنة فصلا فيه الكلام عن تجارة الكتب في القاهرة، ولكنهما لم يذكرا وجود مكتبة خاصة ببيع مطبوعات بولاق على ذمة الحكومة. وقد ورد في هذا الخطاب ما ترجمته:

"بعد زيارتنا لمطبعة بولاق، سألنا عما إذا كان يوجد بالقاهرة سوق للكتب؛ فكان الجواب أن محال بيع الكتب لا توجد في حي مستقل كما هي الحال في استانبول. إنه لا يوجد

في عاصمة مصر إلا ثمانية أو عشرة من هذه المحال متفرقة في شوارع مختلفة[1]".

فلو وجد في ذات التاريخ مكتبة حكومية خاصة ببيع مطبوعات بولاق لكانت أول ما يذكر لهذين السائحين رداً على سؤالهما، فتد وجها سؤالهما مباشرة بعد زيارة المطبعة وربما لموظفيها وفي هذا معنى الرغبة في شراء بعض مطبوعات بولاق وبعد ذلك سجلا في نفس الخطاب ما ترجمته:

"ومحال بيع الكتب بالقاهرة تبيع الكتب المطبوعة في بولاق ولكن توزيعها قليل، ولا تباع إلا للأجانب[2]".

وفي هذا النص مضافاً إلى النص السابق له من نفس الخطاب ما يرجح ترجيحاً قوياً أنه لم يكن يوجد في تاريخ تلك الزيارة محل حكومي خاص ببيع مطبوعات بولاق، وأن تلك المطبوعات كانت تباع بمحال بيع الكتب الخاصة بالأفراد.

ثم كاتب آخر مشهور بالدقة العلمية والاستيعاب هو "إدوارد وليم لين **Lane**" الذي زار مصر بين سنتي ١٨٣٣ و١٨٣٥، وهو على دقته واستيعابه لا يذكر شيئاً عن محل حكومي لبيع مطبوعات بولاق على كثرة ما تعرض للكتب وبيعها. قال: "وقد أخبرت أن محال بيع الكتب في القاهرة ثمانية فقط وأنها سيئة الإعداد[3]". ثم علق على هذه العبارة في هامش الصفحة بقوله: "هؤلاء وطنيون وهناك باعة كتب قلائل من الأتراك[4]".

ونحن إذا أضفنا إلى ذلك أنه كان دائم الاتصال برجال مطبعة بولاق وعلى الأخص طائفة المصححين الذين تتلمذ عليهم وقرأ عليهم كثيراً من الكتب العربية كالشيخين عمر التونسي وإبراهيم الدسوقي، وأنه أيضاً كان يسكن حي الحسين الذي كانت به المكتبة الحكومية التي أنشئت فيما بعد كما سيجئ، نقول إذا أضفنا هذا كله أمكننا أن نرجح عدم وجود تلك المكتبة إلى ذلك التاريخ.

ومع ذلك فإننا نصادف في عدد الوقائع المصرية الصادر في ٣١ مارس سنة ١٨٣٢ خبراً من حوادث مجلس الجهادية في جلسته التي انعقدت في ٢ مارس سنة ١٨٣٢ ورد فيه:

"مصطفى الكتبي وأحمد رفيقه قدما عرضاً لمجلس الجهادية مضمونه أنهما أمرا ببيع الكتب

---

(١) Michaud -cairo, Avil 1381. 200.

(٢) رحلة ميشو وبوجولات السالفة الذكر ج٢، ص٣٠٠.

(٣) Edward of the Manners of Modern Egyptians, p. 100.

(٤) هامش الصفحة المتقدمة من الكتاب نفسه.

في الدكان الكائن بالقرب من خان الخليلي ورُتب لهما في كل قرش من ثمن ما يبيعانه نصفان من الفضة، والمناسب أن يوسع عليهما في معيشتهما. هذا ما استدعيا به. فكشف عن الكتب التي بيعت فتبين من الكشف أن شهريتهما بلغت ستة وستين قرشاً بحساب ما يصيبهما في كل قرش من ثمن الكتب التي باعاها في المدة الأولى، وبلغت في المدة الثانية مائة قرش وتسعة قروش. فقال أهل المجلس إنه معلوم أن الكتب كلمة يزداد رواجها وإنفاقها يحصل منها في شهرية المذكورين زيادة فينبغي أن يحرر علم... بأن يزيد لهما في كل قرش نصفاً واحداً ويضمه إلى النصفين حتى تبلغ الجملة ثلاثة من تاريخ هذه الخلاصة ويصرفهما لهما لأجل أن يجتهدا في البيع اجتهاداً بليغاً[1]".

يؤخذ من هذا الخبر أن تكليف مصطفى الكتبي وصاحبه بيع كتب الحكومة كان قبل تاريخ جلسة مجلس الجهادية المشار إليها بشهرين، فقد حسبت أرباحهما عن مدتين كل منهما شهر. ومعنى هذا أن مشروع تخصيص مكان لبيع مطبوعات بولاق كان في يناير سنة ١٨٣٢، أي بعد التاريخ الذي كتب فيه ميشو وبونجولا خطابهما السابق.

وليس واضحاً في الخبر السابق أن مصطفى وأحمد كانا من موظفي الحكومة أو أن "الدكان" الذي كانا يبيعان فيه الكتب كان ملك الحكومة أو تابعاً لمطبعتها. فالخبر يذكر أنهما "أمرا" ببيع كتب الحكومة فمن المحتمل جداً أن تكون المكتبة مكتبتهما في الأصل وإنما أعطيا حق توزيع مطبوعات بولاق بالبيع. ويؤيد هذا الاحتمال أنهما لم يكونا من أصحاب المرتبات الشهرية أو اليومية بل كانا يتقاضيان "عمولة" عن مقدار ما يبيعان.

ولو كانت المكتبة تابعة للحكومة لما عينت فيها الحكومة رجلين بل لاكتفت برجل واحد وليست العملية تحتاج رجلين. ويتضح من عبارة "مصطفى الكتبي وأحمد رفيقه" أن الرجلين كانا مرتبطين ومتشاركين في تجارة الكتب قبل أن تأمرهما الحكومة ببيع مطبوعاتها.

يمكننا إذن بكثير من الاطمئنان أن نرجح أن مطبعة بولاق لم يكن لها محل حكومي خاص لبيع مطبوعاتها إلى سنة ١٨٣٥ وإنما كانت مطبوعات بولاق تباع في محال بيع الكتب التي تديرها الكتبية نظير "عمولة" بلغت فضة واحدة عن كل قرش أي بنسبة $2\frac{1}{2}$% ثم رفعت بمقتضى قرار مجلس الجهادية السابق إلى بيضة واحدة ونصف فضة أي $3\frac{2}{4}$%. فإذا حسبنا ثمن ما باعاه من الكتب في الشهرين الأولين من التزامهما على أساس أن عمولتهما بلغت ٦٦ قرشاً في الشهر الأول و١٠٩ قروش في الشهر الثاني كما ورد في خبر الوقائع، كانه ثمن ما

(١) الوقائع المصرية، العدد رقم ٣٦٥، الصادر في ٢٨ شوال سنة ١٢٤٧ (٣١ مارس سنة ١٨٣٢م) "حوادث مجلس الجهادية".

باعاه هو ٢٦ جنيهاً و ٤٠ قرشاً في الشهر الأولى و٤٣ جنيهاً و ٦٠ قرشاً، في الشهر الثاني. فإذا فرضنا أن ثمن الكتاب الواحد في المتوسط كان خمسين قرشاً أمكن القول بأنهما وزعا من مطبوعات بولاق ٥٣ كتاباً في الشهر الأول (يناير سنة ١٨٣٢) و٨٧ كتاباً في الشهر الثاني في فبراير من نفس السنة). على أن هذا التقدير لا يعطينا فكرة صحيحة عن مقدار رواج مطبوعات بولاق إذ أنه يمثل توزيع الشهرين الأولين من التزام مصطفى وأحمد الكتبيين قبل أن تشتهر مكتبتهما ببيع مطبوعات الحكومة فيقصد إليها الراغبون في اقتنائها. والفرق بين توزيع الشهر الثاني وتوزيع الشهر الأول كبير يبين أثر الزمن والشهرة في التوزيع.

وأقول ذكر لمحل حكومي خاص ببيع مطبوعات بولاق وملحق بالمطبعة في ما اتفق لنا من الوثائق الرسمية كان في أمر أصدره مُحَمَّد علي باشا في ١١ أبريل سنة ١٨٣٧ يقول فيه:

"إنه رؤي ضمن المضبطة المؤرخة في ١٢ الحجة سنة ١٢٥٢هـ (٢٠ مارس سنة ١٨٣٧) توقف تعليق ساعة دقاقة على المكان المخصص لمبيع كتب الميري بخان خليلي ونقل الكتب النفيسة الموجودة بخزينة الأمتعة إلى الكتبخانة، لكوني مصمماً على عمل كتبخانة بالجامع الشريف بالقلعة لدى إتمامه وعلى نقل تلك الكتب إليه للمطالعة فيها وتعليق ساعة دقاقة به أيضاً للجامع المذكور لزم الإشعار[1]".

وبعد هذا يتوالى ذكر هذه المكتبة الأميرية في كتب السياح الذين زاروا مصر، نجده في كتاب "باتون **paton**" فبعد كلام عن مطبوعات بولاق وأثمانها يقول:

"والمكتبة التي تبيع هذه الكتب عبارة عن محل متسع بجوار المحكمة له مكان لعرض الكتب وهو مكان جديد على النمط الأوربي[2]". وقد كتب باتون كتابه في المدة من ١٨٣٦ إلى ١٨٤٣. من هذين النصين وتبين أن المكتبة الأميرية أو الكتبخانة الخاصة ببيع مطبوعات بولاق إنما أنشئت في المدّة من ١٨٣٥ إلى ١٨٣٧، ونستطيع أن نرجح أن إنشاءها كان في سنة ١٨٣٦ استناداً إلى تعليق مترجم الأمر السابق، فلولا أنه رأى وثيقة تنص على ذلك لما وجد ضرورة لكتابة تعليقه. وقد يكون هذا معقولاً بعد ما سبق عرضه من تاريخ المطبعة في

---

(١) أمر من مُحَمَّد علي باشا في ١٢٥٣ (١١ أبريل ١٨٣٧)، دفاتر قيد الأوامر العلية، دفتر رقم ٨٩، محفوظات عابدين، وقد علق مترجم الأمر على ترجمته بقوله "المكتبة الخديوية لأنها أسست سنة ١٢٥١هـ-١٨٣٦م" والمقصود "بالكتبخانة" في الأمر و"بالمكتبة الخديوية" في تعليق المترجم هي محل بيع كتب الحكومة. وعلى ذلك يمكن القول بأن هذا المحل أنشئ سنة ١٨٣٦ كما ذكر المترجم ولابد أن يكون قد اطلع على وثيقة لم يتيسر لنا الاطلاع عليها.

(٢) Paton. A History of the Egyptian. Vol. II. P.217.

عهد مُحَمَّد علي. مطبوعات بولاق قبل سنة ١٨٣١ كانت قليلة العدد وكانت خاصة بالجيش أو المدارس القليلة التي كانت قد أنشئت إلى ذلك التاريخ ولم يكن مثل هذه الكتب مما يباع ولم يكن يوجد في مصر من يقبلون على شرائها. وابتداء من تلك السنة تبدأ فترة الإنتاج الكبير بالمطبعة كما سبق القول وتتعدد مطبوعاتها. وفي سنة ١٨٣٥ وما يليها تكون المطبوعات قد كثرت وتكون المدارس المصرية قد خرجت عدداً لا بأس به من القراء، وتكون بعثة سنة ١٨٣٦ قد أثمرت وعاد أعضاؤها قبل سنة ١٨٣٦ فكونوا طبقة مستنيرة تحب القراءة وتقتني الكتب. وتؤدي كل هذه الظروف إلى زيادة الطلب على المطبوعات الكثيرة فتنشأ الحاجة إلى تأسيس مكتبة لبيع تلك الكتب. وقد يكون لإنشاء هذه المكتبة علاقة بتبعية المطبعة لديوان المدارس حوالى ذلك التاريخ، إذلا يخفى أن من وظائف ديوان المدارس نشر العلم وتنظيم نشر الكتب.

أما مكان هذه المكتبة الأميرية الخاصة ببيع مطبوعات بولاق فيمكن الاستدلال عليه من الأمر الرسمي السابق، ومن كلام الكاتب "باتون" الذي سبق اقتباسه. أما الأمر فقد ذكر فيه صراحة أن المكتبة كانت في خان الخليلي، وأما وصف الكاتب بانون فقد ذكر فيه أنها بجوار المحكمة. وفي إخطار صادر من ديوان المدارس في ٤ أغسطس سنة ١٨٤٥م إلى نظار المصالح بأماكن فروع الديوان جاء أن "الكتبخانة الخديوية بجوار المحكمة الكبرى[١]". فهل المكانان مختلفان أو هما مكان واحد.

في الخطط التوفيقية يذكر علي باشا مبارك في سياق ترجمته لأحمد باشا طاهر حكمدار الوجه القبلي في زمن مُحَمَّد علي باشا أنه "ترك جملة عقارات أحدها منزل كبير بجوار سيدنا الحسين قريب من المحكمة الشرعية[٢]". ومن هذا يؤخذ أن المحكمة الشرعية كانت في عهد مُحَمَّد علي باشا قريبة من مسجد الحسين. فإذا قلنا إن المحكمة الشرعية هي التي تقصدها المكاتبة الرسمية ويقصدها "باتون" عندما قيل إن المكتبة بجوارها، عرفنا أن المكان الذي ورد في الأمر – الذي هو خان الخليلي – هو نفس المكان الذي يقصده "باتون" إذ أن خان الخليلي بجوار الحسين أيضاً. وعلى ذلك نطمئن إلى القول بأن المكتبة الأميرية الخاصة ببيع مطبوعات بولاق كانت في خان الخليلي وأن المكتبة الموصوفة في كلام باتون هي نفس المكتبة الواردة في الأمر،

(١) من ديوان المدارس إلى حضرات نظار المدارس والمصانع في غرة شعبان سنة ١٢٦١هـ، كشف بأماكن المدارس والمكاتب والمصانع التابعة للديوان بمصر، دفاتر ديوان المدارس عربي، دفتر رقم ١٣، ج٦، مكاتبة رقم ٧١٥، ص٢٨١١، محفوظات عابدين.

(٢) علي باشا مبارك، الخطط التوفيقية، ج١٤، ص٧٦، "الفشن".

وفي الإفادة السالفة الذكر.

ومن المناسب أن تكون هذه المكتبة بخان الخليلي، أي في داخل القاهرة، إذ أنها لو ألحقت بالمطبعة في بولاق لكانت بعيدة عن جمهور المثقفين من رجال الحكومة المصرية الذين عليهم يتوقف بيع الكتب. ومن المحتمل أن تكون هي نفس دكان مصطفى وأحمد الكتبيين ملتزمي بيع مطبوعات بولاق بخان الخليلي، رأى محمد علي أن يستولى عليه ويضمه للميري لتعذر الاتفاق معهما على "العمولة" أو لرغبتهما في تركه والتنازل عن الالتزام، أو لغير ذلك من الأسباب.

أما وصف هذه المكتبة فليس عندنا ما يدل عليه إلا الوصف السابق في النص المقتبس من كلام الكاتب "باتون" وتبعاً له كانت مكاناً متسعاً ذا معرض جديد على الطراز الأوربي. وهذا يظهرنا على أن هذه المكتبة كانت أنيقة جميلة ويؤكد لنا ذلك رغبة الحكومة في تعليق ساعة دقاقة بها لولا أن الباشا رفض ذلك لاعتزامه تعليق تلك الساعة في مسجده بالقلعة عندما يتم بناؤه كما ورد في الأمر السابق. ولعل أناقتها كانت من وسائل اجتذاب هواة الكتب إليها.

وبالرغم من هذا كله فإن المكان لم يجتذب المشترين للكتب فقل توزيعها فيه وكسدت المطبوعات وتكدست في المكتبة، وكان لزاماً أن تبحث الحكومة عن وسيلة جديدة لترويج حركة بيع الكتب، فمشكلة بيع الكتب مشكلة قديمة قدم فن الطباعة نفسه وما زالت. ولذا قرّر ديوان المدارس في سنة **١٨٣٩** اتخاذ نظام التقسيط فسمح لمن يرغب من موظفي الحكومة أن يحصلوا على ما يريدون شراءه من الكتب بدون دفع ثمنه بعد تقديم ضامن لهم، على أن يخصم الثمن من مرتباتهم على أنجم، فصدر الأمر الآتي:

"لا شك أن مطبعة بولاق ومكتبتها هما من مشروعات الجناب العالي الخديوى العميمة النفع والفائدة. غير أن النظام المتبع الآن بالمكتبة يقضي بأن يدفع الناس أثمان الكتب التي يشترونها فوراً دون أية تسهيلات، ومن أجل ذلك قل الإقبال على شراء الكتب وظلت المطبعة في نفس الوقت تغذي المكتبة بمختلف المطبوعات حتى كثرت الكتب وتراكمت بالمكتبة إلى حدٍ حمل الجهات المختصة على التفكير في إيجاد الطرق المؤدية إلى تحبيب الناس في اقتناء الكتب ومطالعتها حتى يكثر إقبال الجمهور على شرائها فتكون الفائدة مزدوجة. ومن أجل الوصول إلى هذه الغاية تقرر أن يسمح لموظفي الحكومة الذين يريدون شراء طائفة من الكتب بتسديد أثمانها. فإذا ما قدموا الضامن تحصلوا بواسطة ديوان المدارس على الكتب المطلوبة، ومن ثم تعمد الجهات المختصة إلى استقطاع أثمانها من رواتبهم. ومن أجل إحاطة

الجميع بذلك قد كتب إلى مختلف دواوين الحكومة في هذا الموضوع حتى يوضع عند الحاجة موضع التنفيذ[1]".

كانت الكتبخانة تابعة لديوان المدارس كمصلحة مستقلة، ولم تكن تابعة للمطبعة ولا خاضعة لإدارتها. ففي ٢٥ صفر سنة ١٢٥٥ (١٠ مايو سنة ١٨٣٩) أصدر ديوان المدارس قائمة بفروع الديوان ذكرت فيه الكتبخانة صراحة مستقلة[2]. وفي ١٠ شعبان سنة ١٢٦١ (٤ أغسطس سنة ١٨٤٥) أرسل الديوان الإفادة السالفة الذكر إلى نظار المدارس والمصالح يخبرهم فيها بأماكن المصالح التابعة للديوان، وفي هذه الإفادة وردت الكتبخانة على أنها مصلحة مستقلة[3]. على أنها كانت دائماً تذكر بعد المطبعة مباشرة لعلاقة كل منهما بالأخرى.

أما علاقة هذه المكتبة بالمطبعة فلم تكن علاقة مباشرة بل كانت دائماً عن طريق ديوان المدارس. المطبعة تطبع الكتاب ثم ترسل نسخه بناء على أمر من الديوان إلى الكتبخانة، وهذه تقوم بتوزيعها على الراغبين في اقتنائها أو من ترى الحكومة صرفها لهم.

يتضح هذا من وثيقة كالتالية، وهي خطاب من ديوان المدارس إلى مدرسة الطب البشري

"جاري الآن طبع كتاب أعمار الحيوانات ثم يسلم إلى الكتبخانة ومنها يصرف اللازم لتلاميذ المدرسة[4]".

أو وثيقة أخرى كالتالية، وهي خطاب من الديوان إلى الكتبخانة:

"إن بعض الكتب المستجدة بالمصلحة من المطبعة: كتاب تربية الأطفال سعر النسخة العربية أو التركية ٦ قروش، وكتاب "تشخيص الأمراض ثمنه ٢٨ قرشاً، وكلما استجد ورود كتب اعرضوا عنها إلى الديوان [5]".

---

(١) من المعية إلى أحمد باشا حكمدار السودان في ١٢ صفر سنة ١٢٥٥ (٢٧ أبريل سنة ١٨٣٩) دفاتر المعية تركي، دفتر رقم ٢٢٤، وثيقة رقم ٤٧٩، محفوظات عابدين.

(٢) دفتر رقم ٢٠٤٦ مدارس تركي، بتاريخ ٢٥ صفر سنة ١٢٥٥، محفوظات عابدين.

(٣) إلى حضرات نظار المدارس والمصالح في غرة شعبان سنة ١٢٦٢، دفتر رقم ٣٣، ج٦، مدارس عربي مكاتبة رقم ٧١٥، ص٢٨١١، محفوظات عابدين، أنظر أيضاً دفتر رقم ٤٥، ج٣ مكاتبه رقم ١٦٧، ص٨٢٩. وكذلك دفتر رقم ٤٦، ص١٢٢٥.

(٤) إلى مدرسة الطب البيطري في المحرم سنة ١٢٦١، دفتر رقم ١٠، ج٣، مدارس عربي، ص١٠٦٥ محفوظات عابدين.

(٥) إلى الكتبخانة في ١٨ صفر سنة ١٢٦١، دفتر رقم ١٠، ج٣، مدارس عربي، ص٢٠٦٠، محفوظات عابدين.

ومتى وصلت نسخ الكتاب إلى الكتبخانة حفظت هناك إلى أن يحدد لها ديوان المدارس ثمناً ويخطر به المكتبة فتبدأ ببيعه للجمهور بالثمن المحدد، أو تصرفه إلى المدارس والهيئات والدواوين بناء على أمر من الديوان. فمثلاً في ٨ ربيع الأول سنة ١٢٦١ (١٧ مارس سنة ١٨٤٥) يكتب الديوان إلى المكتبة يطلب إليها صرف أربع وستين نسخة من كتاب تحفة وهبي إلى مدرسة السوارى[١]

وفي ٢٥ ربيع الأول (٣ أبريل) من نفس السنة يصدر الديوان أمراً آخر إلى المكتبة بصرف تسع نسخ من كتاب رسالة الهندسة لتلاميذ مكتب بوش[٢] وفي ٢ جمادى الثانية (٧ يونيه) من نفس السنة يصدر أمر الديوان إلى المكتبة بصرف عشرين نسخة من كتاب علم النبات لتلاميذ مدرسة الطب البشري[٣] وفي نفس الشهر يصدر أمر آخر بصرف الجزئين الثاني والثالث من كتاب الكيمياء "إلى أجزاجى بمديرية البحيرة على أن يخصم ثمنهما من استحقاقه[٤]"، وفي ٢٠ رمضان سنة ١٢٦١ صدر أمر بصرف ستة وعشرين نسخة من كتاب "جيلوجيا" لتلاميذ الفرقة الثانية بمدرسة المهندسخانة[٥]، وفي غرة صفر سنة ١٢٦٢ (٢٨ يناير سنة ١٨٤٦) كتاب ديوان المدارس إلى الكتبخانة يقول:

"إن كتاب قانون الصحة وكتاب عمر الحيوان جارى طبعها بالمطبعة وعند انتهائها تصرف منها لمدرسة الطب البيطري[٦]".

فإذا نفدت نسخ كتاب من المكتبة أخطرت الديوان بذلك فيصدر أمره إلى المطبعة بإرساله إليها إن وجد أو بإعادة طبعه إن لم يكن موجوداً بها. فمثلاً في ٢٣ محرم سنة ١٢٦٢

(١) إلى الكتبخانة الخديوية في ٨ ربيع الأول سنة ١٢٦١، دفتر رقم ١١، ج٤، مدارس عربي، مكاتبة رقم ١٣٤، ص٣٠٣٠، محفوظات عابدين.

(٢) إلى الكتبخانة في ٢٥ ربيع الأول سنة ١٢٦١، دفتر رقم ١١، ج٤، مدارس عربي، مكاتبة رقم ١٥٦، ص٣٠٩٨، محفوظات عابدين.

(٣) إلى الكتبخانة في ٢ جمادي الثانية سنة ١٢٦١، دفتر رقم ١٢، ج٥، مدارس عربي، مكاتبة رقم ٢٠٩، ص٢٣٧٧.

(٤) إلى الكتبخانة في ٥ جمادي الثانية سنة ١٢٦١، دفتر رقم ١٢، ج٥، مدارس عربي، ص٢٣٧٥، محفوظات عابدين.

(٥) إلى الكتبخانة في ٢٠ رمضان سنة ١٢٦١، دفتر رقم ٢٦، ج١، مدارس عربي، مكاتبة رقم ١٤، ص٢١٦، محفوظات عابدين.

(٦) إلى الكتبخانة في غرة صفر سنة ١٢٦٢، دفتر رقم ٢٧، ج٢، مدارس عربي، مكاتبة رقم ٥٣ ص٧٣٧.

(٢١ يناير سنة ١٨٤٦) يكتب الديوان إلى المطبعة:

"طلب ناظر مدرسة الألسن صرف كتب لازمة لتعليم التلامذة إدارة الزراعة فصرفت من الكتبخانة ماعدا كتاب المساحة ترجمة السيد أفندي عمارة لعدم وجوده بالكتبخانة[١]".

وفي ٣ جمادى الثانية سنة ١٢٦٢ (٢٨ مايو سنة ١٨٤٦) كتب ديوان المدارس إلى المعية الخديوية يطلب "الإذن بطبع ألف نسخة من كتاب علم حال لأن نسخه نفدت من الكتبخانة الخديوية وهو لازم إلى تلامذة المدارس ومرغوب عند الأهالي[٢]".

وقد يلجأ الديوان إلى شراء الكتب المطلوبة من باعة الكتب إذا لم توجد في مكتبة الحكومة ففي ٢ ذي الحجة سنة ١٢٦٣ (٢١ نوفمبر سنة ١٨٤٦):

"طلب المكتب العالي كتباً من الكتبخانة فلم توجد بها فأوصى الديوان بشرائها من تاجر وجدت بطرفه وهي بند عطار بسبعة قروش وكلستان السعدي بثلاثة وعشرين قرشاً وشرح برئوي بعشرين قرشاً، أما تحفة وهبي فغير موجودة بالمرة وسيوصي بطبع ألف نسخة منه[٣]".

وكان ديوان المدارس يحدد ثمن كل كتاب ويخطر المطبعة به. فكتاب عملية الجراحة جزء ثان يباع بمبلغ خمسة وثلاثين قرشاً إذا كان مجلداً بجلد سختيان وبمبلغ أربعة وثلاثين قرشاً ونصف قرش إذا كان مجلداً بجلد حور[٤]. وفي دفاتر ديوان المدارس مئات الأوامر من هذا النوع. وكان الثمن يتغير على حسب طلب الكتاب والكمية الموجودة منه في المكتبة فكتاب دلائل الخيرات صدر أمر ببيعه بسعر خمسة وعشرين قرشاً مع أن ثمنه كان واحداً وثمانين قرشاً وإحدى عشر فضة[٥] وكتاب التحليل في علم الكيمياء صدر أمر بيعه بسعر خمسة وثلاثين قرشاً للنسخة مع أن ثمنها الأصلى كان ثلاثين قرشاً وثلاث فضات[٦].

---

(١) من ديوان المدارس إلى المطبعة العامرة في ٢٣ محرم سنة ١٢٦٢، دفتر رقم ٢٧، ج٢، مدارس عربي، مكاتبة رقم ٤٢٥، ص٧٧٥.

(٢) من ديوان المدارس إلى المعية الخديوية في ٣ جمادي الثانية سنة ١٢٦٢، دفتر رقم ٢٣، ج٤، مدارس عربي، مكاتبة رقم ٥٧، ص١٣٨٤.

(٣) من ديوان المدارس إلى الديوان الخديوي، دفتر رقم ٤٥، ج٣، مدارس عربي، مكاتبة رقم ١٧٧ ص٨٢٨.

(٤) من الديوان إلى الكتبخانة الخديوية في ١١ جمادي الثانية سنة ١٢٦١، دفتر رقم ١٢، ج٥، مدارس عربي، مكاتبة رقم ٢٢٠، ص٢٤٤٨.

(٥) من الديوان إلى الكتبخانة في ١٢ رجب سنة ١٢٦١، دفتر رقم ١٣، ج٦، مدارس عربي، مكاتبة رقم ٢٤٣، ص٢٧٣٨، محفوظات عابدين.

(٦) إلى الكتبخانة في ٣ شعبان سنة ١٢٦١، نفس الدفتر السابق، مكاتبة رقم ٥٥٢، ص٢٧٩٤.

وكان الديوان يرسل تعليماته إلى الكتبخانة في كل الأمور كأن يطالبها بأنه "عند الصرف يجري تصريف الكتب المستعملة أولاً بأول قبل الكتب الجديدة[1]". أو بأن الكتب التي تقع في أكثر من جزء يجب أن تباع جميع أجزاء الكتاب الواحد فلا يباع أحد الأجزاء بمفرده ككتاب علم الرياضة مثلاً فقد أوجب الديوان أن تباع أجزاؤه الثلاثة دفعة واحدة[2].

كما وضع الديوان القواعد التي تتبع في تحصيل أثمان الكتب:

"فالكتب الجاري صرفها لتعليم التلامذة يجرى خصم أثمانها بالأبعادية[3] وقت الصرف طبق الأمر الصادر... أما إن هلك كتاب منهم من أحد التلامذة واستلزم الحال بصرف بدله إليه فالبدل الذي يعرف يجري خصم ثمنه من استحقاقه. وكذا إن كان أحد التلامذة يعدم أحد الكتب من عدم المحافظة يجري خصم ثمنه من استحقاقه ويصرف له بدله. وأما إن استغنى الحال عن الكتب جميعها للتلامذة وصرف بدلهم لداعي استجداد دروس خلاف الموجود بهذه الكتب، فيصير جمع الكتب المستغنى الحال عنها وسبق خصم ثمنها بالأبعادية ويعطى للتلامذة المستجدة التي تحتاج لها إن كانت قابلة للاستعمال وإن كان لا لزوم لها بالكلية يصير توزيعها بالثمن لجهات الاقتضاء[4]".

وكانت الكتبخانة تنفذ تعليات الديوان فيما ينبع مع المؤلفين والمترجمين من حيث حقهم في كتبهم التي تطبع بالمطبعة. وقد كانت تعليمات الديوان تقضي "بأن كل من ترجم كتاباً من الفرنسية إلى العربية وطبع يهدى إليه خمس نسخ منه[5]". ومن أمثلة ذلك أن المكتبة أرسلت إلى أحمد أفندي الرشيدي المعلم بمدرسة الطب البشري خمس نسخ من كتابه "علم أمراض النساء والأطفال" الذي طبع في جزئين بالمطبعة.

وليس من شك في أن هذه المكتبة ظلت طوال عصر محمد علي معرضاً لمطبوعات بولاق، وإن كنا لم نعثر على ذكر لها في عهد كل من عباس الأول وسعيد. وبالرغم من ذلك فإنه يمكننا أن نقول إنها تبعت مطبعة بولاق في ازدهارها واضمحلالها. فمن غير المعقول أنها كانت حافلة

---

(١) إلى الكتبخانة في غرة صفر سنة ١٢٦١، دفتر رقم ١٠، ج٣، مدارس عربي، ص٢٠١٦.

(٢) إلى الكتبخانة في ١٤ رمضان سنة ١٢٦١، دفتر رقم ٢٦، ج١، مدارس عربي، مكاتبة رقم ٢ ص٢١٦.

(٣) أي على نفقة الحكومة.

(٤) دفتر رقم ٣، ج٣، مدارس عربي، ص٩٢١، محفوظات عابدين.

(٥) إلى الكتبخانة في ٦ ذي الحجة سنة ١٢٦١، دفتر رقم ٢٧، ج٢، مدارس عربي، مكاتبة رقم ٣٦ ص٦٤٢، محفوظات عابدين.

بالكتب في عهد عباس الأول كما كانت حافلة بها في عهد مُحَّد علي.

ومن غير المعقول أيضاً أنها ظلت مفتوحة في أواخر عهد سعيد عندما ألغيت المطبعة قبيل الإنعام بها على عبد الرحمن رشدي.

أما في عهد إسماعيل فالأوراق الرسمية تثبت وجود هذه المكتبة وإن كانت لا تخبر عن مكانها، وعما إذا كانت في نفس مكانها الأولى بخان الخليلي أو نقلت إلى مكان آخر. فدفاتر استحقاقات مطبعة بولاق في عهد الدائرة السنية كلها تثبت وجود هذه المكتبة الملحقة بمطبعة بولاق، فهي تذكر سنة بعد أخرى خبر تعيين موظف خاص منوط بهذه المكتبة، لمباشرة بيع ما يصدر عن المطبعة من الكتب.

ثم ينقطع ذكر هذا الموظف في دفاتر المطبعة بعد استحالتها إلى الحكومة ابتداء من سنة ١٨٨٠ ميلادية. ولا غرابة في ذلك فقد نظمت الحكومة المصرية بعد هذا التاريخ على أسس حديثة، وقد يكون بيع مطبوعات المطبعة أحيل على ديوان من دواوين الحكومة التي استحدثت في ذلك العهد.

### الكاغدخانة

كانت مطبعة بولاق منذ أنشئت تستورد ما تحتاجه من الورق من أوربا وعلى الأخص من المدن الإيطالية – البندقية وجنوه وليفورن– وليس من شك في أن شراء الورق من الخارج كان يكلف الميزانية المصرية كثيراً من الأموال نظراً لغلاء الورق مضافاً إليه أجور النقل. وكان مُحَّد علي باشا يميل دائماً إلى الاقتصاد في النفقات والتوفير في أثمان المشتريات، ولذا كان يعمل ما وسعه جهده على الاستغناء بما تنتجه مصر عما يرد من الخارج، وكان دائماً يفرح بأن شيئاً من الأشياء أو مادة من المواد صنعت في مصر وبطل استيرادها من أوربا.

ولذا كان من طبيعة الأشياء أن يفكر مُحَّد علي في استحداث صناعة الورق في مصر حتى يستغني بانتاجها عن شراء الورق لمطبعة بولاق من فرنسا وإيطاليا. ولذلك أنشأ مصنع الورق أو الكاغدخانة كما كانت تسمى[1].

ولقد دلنا البحث إلى عدد من الوثائق التي تؤرخ إنشاء هذا المصنع على وجه التحديد، وتدل أقدم وثيقة عثرنا عليها على أن البدء في إنشاء مصنع الورق يرجع إلى يوم الأحد ١٠ ذي الحجة سنة ١٢٤٦ (٢٢ مايو سنة ١٨٣١). ففي هذا اليوم أصدر الباشا إذناً بالسماح لشركة بحرق الطوب والجير اللازمة لتشييد هذا المصنع وإليك ترجمة الإذن:

---

(١) "كاغد" بالتركية معناها الورق، والكاغدخانة مكان صنع الورق.

"صرحنا إلى حامله ومن معه من الشركاء بحرق الطوب والجير اللازمة لفابريقة الورق المزمع إنشاؤها وإيجادها بمعرفتهم وبعدم التعرض اليهم في ذلك[١]".

هذا هو تاريخ البدء في إعداد المواد اللازمة لمصنع الورق ففيه بدأ حرق اللبن وتحويله إلى آجر وحرق الحجر الجيري وتحويله إلى جير استعداداً للبناء. ومع ذلك فهناك وثيقة أخرى تثبت أن التفكير في إنشاء هذا المصنع كان قد بدأ قبل هذا التاريخ بسنوات. ففي ٢٢ أكتوبر سنة ١٨٣٢ أي بعد البدء في إعداد مواد البناء أكثر من عام يصل من أوربا يوسف أفندي عضو بعثة مُحَمَّد علي بعد أن تعلم صناعة الورق، وقد أصدر مُحَمَّد علي باشا أمراً ترجمته:

"إن المدعو يوسف أفندي الذي كان قد ذهب إلى أوربا لتعلم صناعة الورق قد عاد بعد أن تعلم هذه الصناعة، ولكنه لم يستطع أن يحضر معه الآلات والأدوات الخاصة بهذه الصناعة فإلى أن يؤتى بها وحيث إنه يجيد الترجمة يعهد إليه ترجمة الكتب الخارجة للترجمة وفي حال عدم وجود هذه الكتب يلحق بالمترجمين لمعاونتهم[٢]".

ويوسف أفندي هذا الذي عاد بعد أن تعلم صناعة الورق وأتقن اللغة الفرنسية في سنة ١٨٣٢ هو نفس يوسف العيادي الذي أرسل إلى فرنسا ضمن بعثة سنة ١٨٢٦ لدراسة العلوم الكيميائية، ويظهر أنه اختص في صناعة الورق. وعلى ذات يكون التفكير في إقامة الكاغدخانة سابقاً لتاريخ الأمر بحرق الطوب والجير بسنوات، وهو يرجع إما إلى سنة ١٨٢٦ أو إلى التاريخ الذي تقرر فيه أن يتحول يوسف العيادي من دراسة العلوم الكيماوية عامة إلى دراسة صناعة الورق خاصة، وهو تاريخ ليس معروفاً.

مر سنتان ونصف سنة بعد صدور الإذن بحرق الطوب والجير دون أن نبدأ عملية البناء، ولا ندري إن كانت هذه العملية قد استغرقت كل هذه المدة، أو أن بعضها قد ضاع بلا عمل. وفي ٢٤ رجب سنة ١٢٤٩ (٨ ديسمبر سنة ١٨٣٣) يوقع العقد بين الحكومة وبين بعض المقاولين على إقامة بناء المصنع. وأمر توقيع هذا العقد لا يبين إن كانت عملية البناء مستقلة عن عملية حرق الطوب والجير السابقة تمت على يد مقاولين جدد، أو أنها عملية مستمرة قام بها نفس المقاولين الذين صنعوا الآجر والجير، أو أن مقاولى صنع الأجور والجير لم يقوموا بالعمل فأحيلت العملية كلها إلى آخرين. وأيا ما كان الأمر فإن الوالي أصدر أمراً إلى حبيب

(١)من مُحَمَّد علي باشا في ١٠ ذي الحجة سنة ١٢٤٦هـ، كراسات ملخصات الأوامر العلية، كراسة رقم ١٤، ص٢٧٢، محفوظات عابدين.

(٢) من مُحَمَّد علي باشا إلى حبيب أفندي فس ٢٦ جمادي الأول سنة ١٢٤٨هـ، دفتر رقم ٥٠، دفاتر المعية التركية، وثيقة رقم ٦٥، ص١٢، محفوظات عابدين.

أفندي في ٨ ديسمبر سنة ١٨٣٣ جاء فيه:

"قد وصل داخل كتابكم صورة المقاولة المنعقدة مع المعلمين الذين سيشتغلون في مصنع الورق الجاري تنظيمه وإنشاؤه، واطلعنا عليها ورأيناها في محلها. وحيث إنه بوجه إشعاركم قد اقتضت إرادتنا تحرير المقاولة المذكورة وإمضاءها من طرفكم ومن طرف المعلمين المذكورين وإبقاء صورة منها في الديوان لحفظها وإعطاء الصورة الأخرى إلى المعلمين المذكورين فبادروا إلى إجراء إيجابه(١)".

وبدئ في ذلك التاريخ في عملية بناء الكاغدخانة تحت إشراف المهندس يوسف حكيكيان أحد أعضاء بعثة مُحَمَّد علي إلى انجلترا لتعلم الفنون الهندسية. وبعد سبعة أشهر أي في أول يونيه سنة ١٨٣٤ كان بناء المصنع قد تم، وبدأت الحكومة تفكر في إعداده بالآلات اللازمة لصناعة الورق. وقد قدم المهندس حكيكيان تقريراً قال فيه إن الآلات التي تلزم للمصنع يمكن عملها في مصر، ولكن هذا لا يمكن أن يتم في أقل من سنة.

وليس غريباً أن تصنع آلات مصنع الورق في مصر إذا لم تكن غير عدد من المراجل التي تستعمل لغلي الخرق أو نقعها في محاليل الصودا أو الكلور، ولم تكن هذه الأشياء مما يصعب عمله إذا قيست بصناعة الحديد التي أدخلها مُحَمَّد علي في مصر. وكانت الآلات تدار بواسطة المواشي ما لم يكن يخرج عن صناعة السواقي والنوارج والمحاريث التي كانت تصنع في مصر من أقدم العصور. ولكن الوالي لم يشأ أن ينتظر مدة السنة قبل أن يبدأ عمل المصنع، فيأمر باستيراد الآلات من إيطاليا. ففي ٨ صفر سنة ١٢٥٠ (١٦ يونيه سنة ١٨٣٤) يصدر إلى خورشيد باشا وكيل الجهادية أمراً يقول فيه:

"علم مما تقرر من حكاكيان مهندس فابريقة الورق التي صار إنشاؤها حديثاً أنه يلزم لعمل المهمات والآلات التي تلزم للفابريقة هنا مدة مستطيلة نحو السنة، وعليه يشير بأنه إن أمكن عمل ذلك في عهد قريب فيها وإلا يتحرر كشف ببيان ما يلزم بمعرفة المهندس المذكور وتقديمه لطرفنا لمداركتها من إيطاليا كما سبق استحضارها منها(٢)".

وبعد ثلاثة أشهر أي في أول سبتمبر سنة ١٨٣٤ تكون الآلات قد أعدت وركبت مكانها وبدأ العمل في الكاغدخانة. وليس فيما عثرنا عليه من الوثائق ما ينبئ أن كانت هذه

---

(١) من الجناب العالي إلى حبيب أفندي في ٢٤ رجب سنة ١٢٤٩ (٨ ديسمبر سنة ١٨٣٣)، محفظة رقم ٢، ديوان خديوي تركي، وثيقة رقم ١٩٠، محفوظات عابدين.

(٢) أمر من مُحَمَّد علي باشا إلى خورشيد باشا في ٨ صفر سنة ١٢٥٠ ،١٦ يونيه سنة ١٨٣٤)، دفتر رقم ٢٩، معية تركية، وثيقة رقم ٧١٧، محفوظات عابدين.

الآلات قد عملت في مصر أو استحضرت من إيطاليا. وإن كانت سرعة إحضارها وإعدادها للعمل تدل على أنها إنما استوردت من إيطاليا، إذ أن صنعها في مصر لم يكن يستغرق أقل من سنة كما قرر المهندس حكيكيان. وفي هذه الأثناء أيضاً يكون قد عين للمصنع ناظر لإدارته. وتصل نماذج الورق الذي أنتجته الكاغدخانة إلى مُحَمَّد علي باشا مع تقريره عن إهمال أول ناظر لها – ولم يتيسر لنا معرفة اسمه – فيصدر أمراً إلى حبيب أفندي في ١٦ ربيع الثاني سنة ١٢٥٠هـ (أول سبتمبر سنة ١٨٣٤) يقول فيه:

"قد وصل عدد من الأوراق المصنوعة في مصنع الورق والمعروضة علينا هذه المرة واطلعنا عليها. إنما قد علمت من ترجماننا الخواجة بونفور بأن ناظر المصنع المذكور يظهر إهمالاً في الخدمات الموكولة إلى عهدته، وعلمت أيضاً من الكتاب الوارد من خير الله أفندي بأن هذا الإهمال صحيح. وحيث إن وجود رجل مهمل مثل هذا في المصنع المذكور يؤدي إلى عدم نجاح أشغاله، بناء عليه يلزم عزل الناظر المذكور وتعيين ناظر بدلاً منه من الكتاب أو من أحد الذوات المقتدرين لأجل تنظيم أشغال المصنع المذكور[١]".

ولم نعثر على وثائق نستطيع أن نعلم منها ماذا تم في أمر نظارة الكاغدخانة، وإن كان من المحقق أن ناظرها الأول قد فصل؛ ولكنا لا نعرف من الذي عين بدلاً منه على أن فترة الإنتاج بدأت بعد ذلك بثمانية عشر يوماً في ١٨ سبتمبر سنة ١٨٣٤ نعثر على وثيقة نص فيها على أنه صار البدء في تشغيل فابريقة الورق، وبذلك ينتهي دور الإنشاء والتجريب. ولما بدأ الإنتاج كان المصنع في حاجة إلى المواد الخام التي يصنع منها الورق فأصدر مُحَمَّد علي أمرا إلى وحدات الجيش المصري بأن تجمع الملابس البالية وترسلها إلى الكاغدخانة لتحول في آلاتها إلى ورق. بدأت هذه العملية في ١٨ سبتمبر سنة ١٨٣٤ حين أصدر الوالي أمراً إلى ناظر الجهادية يقول فيه:

"بما أنه صار البدء في تشغيل فابريقة الورق التي تم إنشاؤها، وأن هذا الصنف يشتغلونه من الملبوسات الكهنة وما يشابهها؛ فنشير بالتحرير من الجهادية إلى سائر الآلايات والأرط بإرسال الملبوسات المرتجعة الى ديوان الجهادية أولاً بأول، وبورودها ترسل إلى فابريقة الورق أولى من بيعها وإتلافها بالبقاء فضلاً عما في ذلك من الفائدة في كثرة تشغيل الورق[٢]".

---

(١) من الجناب العالي إلى حبيب أفندي في ١٦ ربيع الثاني سنة ١٢٥٠ (أول سبتمبر سنة ١٨٣٤) محفظة رقم ٢، ديوان خديوي تركي، وثيقة رقم ٢٥٧، محفوظات عابدين.

(٢) أمر من مُحَمَّد علي باشا إلى ناظر الجهادية في ١٤ جمادي الأول سنة ١٢٥٠ (١٨ سبتمبر سنة ١٨٣٤)، دفتر رقم ٤٩ معية تركي، وثيقة رقم ٦١١، محفوظات عابدين.

لم يكن مصنع الورق في بولاق، وإنما كان في الحسينية، ففي أحد أعداد الوقائع المصرية نجد خبراً خاصاً به ذكر في أوله: "إن فابريقة الورق الكائنة خارج باب الحسينية في مصر المحروسة السنية[1]". ولعل عدم وجود فراغ من الأرض هو الذي جعل حكومة مُحَمَّد علي تقيم الكاغدخانة في حي آخر غير بولاق الحي الصناعي لمدينة القاهرة.

لم يمض عام واحد وبضعة أشهر على إنشاء المصنع حتى يُظهر مُحَمَّد علي عدم ارتياحه لإنتاجه ويبدي رغبته في إصلاحه والعمل على تحسين آلاته حتى يستطيع المصنع أن ينتج من الورق القدر الذي يحقق آماله ويكفي حاجة المطبعة والحكومة. وعرض الأمر على مجلس ملكية فأحال الأمر إلى لجنة مكونة من جاكي أحد الكيماويين بمصنع الشيت ويوسف العيادي، الذي درس العلوم الكيميائية في فرنسا لتقديم تقرير عما يلزم لتجديد آلات المصنع وتحسين حالة الإنتاج به. وقد درس الرجلان المشكلة وقدما تقريراً طالبا فيه بعض المراجل والبراميل ومكبس مياه، وقدما اقتراحات بكيفية الإكثار من الخرق التي ترد إلى المصنع.

وتعهدا إذا تم تنفيذ ما جاء في تقريرهما أن يديرا المصنع بما يحقق رغبة الوالي. وقد عثرنا على خلاصة لمداولات مجلس ملكية في جلسته التي عقدت في ١٥ شوال سنة ١٢٥١ (٣ فبراير سنة ١٨٣٦)، وكذلك على القرارات التي اتخذها المجلس، وهذه صورته:

"علما اقتضته الإرادة الخديوية في إطار رابطة لتشغيل الورق وأنه صايرة المداولة بالمجلس في تحصيل الأسباب الموجبة لتحسين تشغيله، وحصل التعهد من الخواجة جاكي كمياجي البصمة خانة بالتشغيل وطلب قزانات وبراميل ومكبس مياه لأجل تطبيخ قطع الخرق الكهنة وتعهد معه يوسف العيادي[2] المصري الذي تعلم تلك الصناعة ببلاد أوربا بأن يكون معاونا معه. وقد أعطى دورة إلى توريد قطع الخرق الكهنة إلى الكاغدخانة كما يلي:

(١) أن حضرة مأمور أشغال المحروسة يستحضر نظار أربا ع المحروسة ومشايخ الأثمان بطرفه وينبه عليهم بأن الأشياء القديمة المصنوعة من الكتان أو البفتة الموجودة عند أهالي

---

(١) الوقائع المصرية، العدد ٧٥ الصادر في يوم الاثنين ١٣ شعبان سنة ١٢٦٣ (٢٥ يوليه سنة ١٨٤٧م)، ص١.

(٢) ذكر اسمه في الوثيقة التي نقل صورتها العيادي.. وهذا تحريف وصوابه العيادي بالياء، تمييزاً له عن شخص آخر اسمه يوسف العبادي بكسر العين والدال أرسل في أول يناير سنة ١٨٣٠ إلى إنجلترا ضمن عشرين تلميذاً ليدرس العلوم البحرية وعاد في ٥ سناير سنة ١٨٣٦ أما يوسف العيادي المقصود في الوثيقة فقد أرسل إلى فرنسا ضمن بعثة سنة ١٨٢٦ ليتعلم العلوم الكيمائية، وعاد في أكتوبر سنة ١٨٣٢ وألحق بمصنع الورق وكان راتبه الشهري مائة قرش، مراجع دفتر رقم ٥٠، معية تركي، ص١٢، محفوظات عابدين.

المحروسة لا يتلفوها أصلاً بل تؤخذ الأقة بعشرة فضة بمعرفة مشايخ الحارات، ويخصص أجرة لمشايخ الحارات في كل أقة نصف فضة وذلك نظير خدمتهم في جمع قطع الخرق الكهنة. وينبه على شيخ حارة اليهود بأن يستعمل هذه الخدمة. والحاصل كلما جاز فعله بفعله (الضمير هنا عائد على مأمور أشغال المحروسة) ويبذل الهمة في تكثير قطع الخرق والكهنة سواء كانت من بفتة أو من كتان وإرسالهم إلى الكاغدخانة من غير زحمة إلى الأهالي (أي بدون مضايقتهم).

(٢) أن ورشة التيل والدوبارة الذين تحت إدارته والذي يتواجد فيها من النتف المشاق النضيفة التي لم تغمس في زيت ولا في دهونات مع الأشياء المماثلة لها الخالية من اللزوم وقصاصة الورق التي تتحصل شهري فتجمع جميعها وترسل إلى الكاغدخانة.

(٣) "كذا قصاصة الخيطان الرفيعة التي تطلع من دواليب التشغيل بالفاوريقات الكائنين بالمحروسة والأقاليم وما يشبه ذلك من قطع الشوالات والأكياس وقصاصة الورق الحاصل من الكتابة فلا بد من جمعه شهر بشهر ويرسل إلى فاوريقة الورق ويؤخذ رجعه بذلك حكم الفيَّات المقررة.

(٤) "يتحرر إشعارات بذلك لنظارة العموم والفروع من طرف حضرة محمود أفندي المفتش حتى كلما ينشأ من قصاصة الورق سواء إن كانت من الكتابة ومن غيرها بالمصالح التي تحت إدارة كل من حضرات نظار كافة الدواوين بالمحروسة وكل من حضرات المديرين والمحافظين بالأقاليم لا يلزم إتلافه بالكلية مع جميع الأشياء القديمة التي تصلح لإشغال الكاغدخانة بل توضع في محل وعندما تبلغ ١ كم قنطار ترسل لفابريقة الورق يؤخذ رجعهم.

(٥) "يكتب للترسانات أيضاً بأن قطع خرق قماش القلوع القديمة التي بالترسانات ترسل أيضاً إلى الكاغدخانة.

(٦) يشعر بذلك كل من حضرات المرمي إليهم وحضرة الأفندي مأمور الديوان الخديوي والخزينة العامرة وديوان معاونة جناب داوري ومجلس شوراي جهادية ومجلس تجار مصرية ومجلس دمياط والإسكندرية" أ هـ[١].

وقد تقرر عمل المراجل ومكبس المياه – التي طلبها جاكي الكيماوي الذي تعهد

(١) خلاصة جلسة مجلس ملكية في ١٥ شوال سنة ١٢٥١ (٣ فبراير سنة ١٨٣٦)، رقم ٨٦ تركي، دفتر مجموع أوامر ولوائح خاصة بمصالح متعددة ص٧ محفوظات عابدين.

بإصلاح مصنع الورق على ما سبق – في مصانع المهمات الحربية بمصر. ومضت سنة ونصف سنة دون أن يتم عملها فيصدر الباشا أمراً إلى وكيل الجهادية في ١٤ ربيع الثاني سنة ١٢٥٣ (١٨ يوليه سنة ١٨٣٧) بالإسراع في إتمامها وترجمته:

"آلات الكاغدخانة الجاري تشغيلها بالمهمات الحربية يلزم إتمامها وإرسالها إليها سريعاً حيث جاري الاهتمام في مسألة الكاغدخانة هذه من مدة ولا كان يتيسر إتمام لوازماتها حسب الغرض فينبغي المبادرة في إتمامها[١]".

وبعد هذا الأمر أي بعد يوليه سنة ١٨٣٧ لا نعثر على أي ورقة رسمية أو غير رسمية تصور لنا ما آلت إليه حال مصنع الورق إلى أواخر سنة ١٨٤٠، أي أننا نفتقد تاريخ الكاغدخانة لمدة ثلاث سنوات فلا ندري إن كانت هذه الآلات عملت وركبت وأحدثت أثراً في حياة المصنع أو لم تصنع ولم تركب وبقي المصنع معطلاً أو عاملاً بدرجة تشبه التعطيل.

وفي سنة ١٨٤٠ نجد أنفسنا أمام فكرتين متناقضتين. الفكرة الأولى مصدرها كلوت بك فقد أفرد فصلاً خاصاً في كتابه "نظرة عامة في أحوال مصر" للصناعات المصرية تناولها بالتفصيل والإسهاب وقسمها فيه إلى قسمين: الصناعات العليا كصناعة الأقمشة والحديد، والصناعات الدنيا كسقاية الماء[٢]. ولكنه لم يذكر في هذا الفصل المطول والبيان الوافي أي خبر عن صناعة الورق ولا أي ذكر للكاغدخانة مع تعرضه لكافة أنواع الصناعات حتى الأقل أهمية منها كصناعة الخزف والزجاج والصباغة والحدادة وسقاية الماء.

والفكرة الثانية مصدرها ورقة رسمية هي منشور عام من ديوان ملكية لمديري الأقاليم بتاريخ ١٧ رجب ١٢٥٦ (١٤ سبتمبر ١٨٤٠م) صورته كما يلي:

"ورد لنا إفادة من ناظر مبيع البصمة خانات تاريخه رجب ٥٦ نمرة ٦٤٣ محرره على إفادة ناظر الكاغدخانة ما بها يروم المخاطبة إلى حضرات مديرين قبلي وبحري لكي يصير التنبيه من طرفهم على نظار الفاوريقات والمبايض والمصالح بأن كلما كان موجود عندهم من الأقمشة والكهنة يقدموا بإرساله إلى مصلحة الكاغدخانة حيث داير بها التشغيل وقت تاريخه ولا يؤخروا إرسال شيء من ذلك، فبناء عليه لزم تحريره لكي يوصوله تنبهوا على نظار فاوريقات ومصالح ومبايض مديريتكم بأن يرسلوا كامل ما كان عندهم من ذلك إلى المصلحة

---

(١) أمر من محمد علي باشا إلى وكيل الجهادية في ١٤ ربيع آخر سنة ٢٥٣ (١٨ يوليه سنة ١٨٣٧) دفاتر قيد الأوامر التركية، دفتر رقم ٢٩٤، محفوظات عابدين.

(٢) Clot Bus, L'Egypic. 1840, Tome II. Chap. IX.

المذكورة ويعطى بثمنه رجع كالأصول[1]".

فتبعاً لكلام كلوت بك يكون مصنع الورق قد عطل وبطل العمل به وقت تأليف الكتاب ونشره والكتاب مطبوع سنة ١٨٤٠، وإلا لما أغفله في تعداد المصانع والصناعات على أهمية صناعة الورق وجدتها في مصر وعلى استيعاب الفصل وتطويله. وتبعاً لنص المنشور السابق يكون مصنع الورق مستمر الحركة موصول العمل دائم الإنتاج كما ذكر فيه صراحة، ونحن أمام هذا التعارض لا يسعنا إلا الأخذ بالوثيقة الرسمية.

على أننا لو أضفنا المصدرين أحدهما إلى آخر – إغفال كلوت بك ونص المنشور– لأمكننا أن نجد فيهما مجتمعين حقيقة لا نفوز بها من كل منهما منفرداً. فمن المحتمل أن يكون مصنع الورق قد عطل مدة من الزمن بين سنتي ١٨٣٧ و١٨٤٠ هي المدة التي كتب فيها كلوت بك كتابه. فالكتاب مطبوع سنة ١٨٤٠ أي أنه كتب في سنة ١٨٣٨ وسنة ١٨٣٩ وقت أن كان المصنع معطلاً. ولم تأت أواخر سنة ١٨٤٠ إلا وكان المصنع قد عاد إلى حياة العمل واحتاج إلى خرق بالية فصدر المنشور السابق. ويؤيد ذلك عبارة وردت في المنشور هي "........ مصلحة الكاغدخانة حيث دار بها التشغيل وقت تاريخه" فعبارة "حيث داير بها التشغيل وقت تاريخه" هذه تفيد أن "التشغيل" حالة جديدة، وإلا لما نص عليها في المنشور وأن المصنع قبل "وقت تاريخه" كان معطلاً والمنشور يزيد نفي هذه الحالة وإعلان العمل به حتى تجد الجهات في جميع الخرق وإرسالها. وإذا صح هذا الترجيح فإن مصنع الورق عطل بعد يوليه سنة ١٨٣٧ مدة من الزمن في غضون سنتي ١٨٣٨ و١٨٣٩ ثم عاد إلى العمل في سبتمبر سنة ١٨٤٠.

والحق أن تاريخ الكاغدخانة يدخل في دور إخفاق مدة عشر سنوات تبدأ من سنة ١٨٣٧ وتنتهي سنة ١٨٤٧. ففي هذه المدة لا نعثر على ورقة رسمية خاصة بها غير المنشور السابق المؤرخ سنة ١٨٤٠، وبعده لا نصادف ذكراً للمصنع في الأوراق الرسمية إلى سنة ١٨٤٧.

بعد سنة ١٨٣٧ يعطل المصنع مدة لا نعرف مداها، إن صح ذهبنا إليه، ثم يعود إلى العمل في سبتمبر سنة ١٨٤٠ بدليل المنشور السابق الخاص بطلب الخرق البالية من الجهات وفي سنة ١٨٤١ نجد نصاً صريحاً في كتاب رحلة كتبه سائحان زارا مصر في تلك السنة على

---

(١) دور عمومي من ديوان إيرادات ملكيه إلى مديري قبلي وبحري في ١٧ رجب ١٢٥٦ (١٤ سبتمبر ١٨٤٠) "دفتر مجموعه أوامر ولوائح خاصة بمصالح متعددة، ص٨، مصلحة الكاغدخانة، محفوظات عابدين.

أن مصنع الورق قد عطل ووقف العمل به. قال السائحان: "أما صناعة الورق فقد أخفقت وأهملت في هذه الأيام(١)".

وعلى ذلك يمكن أن نأخذ هذا النص دليلاً على أن حياة العمل لم تستمر في المصنع بعد إذ عادت إليه في سنة ١٨٤٠ وأنه سرعان ما عطل في سنة ١٨٤١.

ثم تنقطع عنا أخبار الكاغدخانة إلى سنة ١٨٤٧ حين يصادفنا خبر عنها منشور في عدد من الوقائع المصرية صدر في ٢٥ يوليه سنة ١٨٤٧؛ هذا نصه:

"لما كانت مصر المحروسة لا تزال تزداد في الازدهار والجمال والحسن والبهاء في أيام ولي النعم ذات الخير الأعم بما أنشيء فيها من الفبريقات العديدة والأماكن المزخرفة المشيدة وكانت آخذة في اللطافة والمحاسن والظرافة بما هو متزايد فيها من الكمالات المرعية والمحسنات البديعية حصل أن فبريقة الورق الكائنة خارج باب الحسينية في مصر المحروسة السنية التي تركت أشغالها منذ مدة بسبب إدارتها بالدواب والمواشي المعدة وعدم اجتناء ثمرات شغلها المأمول جلب لها من بلاد أوروبا ما لزم من الآلات التي توافق ما استجد من الأصول بحيث يمكن أن يصنع فيها الورق المرغوب على حسب القياس المطلوب وأحضر سائر الأدوات اللازمة لذلك مع الأستاذ الماهر فيما هنالك وقد صنعت الآلات والوابور اللازمة لإدارة العمل المذكور في الورشة الكائنة ببولاق المخصصة للعمليات وحصل تركيب تلك الآلات والأدوات(٢).

وهذا الجزء على اقتضابه يحوي بين أوله وآخره تاريخ الكاغدخانة مدة سبع سنوات ويلقي ضوءًا على الفترة المظلمة من تاريخها التي سبق أن حددناها بأنها من سنة ١٨٤١ إلى سنة ١٨٤٧. فمنه نعلم أن مصنع الورق قد عطل مدة من الزمن بدليل الإشارة إليه بقوله "التي تركت أشغالها منذ مدة" وفي هذا ما يؤيد كلام السائحين السابق عرضه وعلى ذلك يكون المصنع قد عطل في سنة ١٨٤١ إلى يوليه سنة ١٨٤٧ وهو تاريخ ظهور الخبر المتقدم في الوقائع.

ومنه يؤخذ أيضاً سبب تعطيله تلك المدة وهو أنه كان يدار بالدواب والمواشي ومعلوم أن دوران الدواب بطئ وغير منتظم وعلى ذلك فهو لا يصلح لأن تقوم عليه صناعة دقيقة كصناعة الورق. وعلى ذلك لم يتمكن الباشا من اجتناء ثمرات شغلها المأمول. ويؤخذ منه أيضاً أن الباشا لم يشأ أن يسلم بإخفاق مصنع الورق للنهاية ولم يمكنه الاستغناء عن إنتاج الورق وصناعته في مصر ففكر في إحياء المصنع. وكانت وسيلته في ذلك أن أعده بالآلات

---

(١) Godolvene et Benevery,L'Egypte …. la Nabie. 1841, vol. II, P. 131.

(٢) الوقائع المصرية: العدد ٧٥، الاثنين ١٣ شعبان ١٢٦٣ (٢٥ يوليه ١٨٤٧) ص١.

الحديثة التي تدار بالبخار – بدل المواشي – واستحضر تلك الآلات من أوروبا مع مهندسين أوربيين ليتولوا تركيبها بدليل قوله "مع الأستاذ الماهر فيما هنالك". وعلى ذلك لم تكن فترة السبع سنوات التي عطل فيها المصنع من سنة ١٨٤١ إلى ١٨٤٧ فترة إهمال وتعطيل مطبق، وإنما كانت فترة بحث في أحواله وسعي في إصلاحه وتنفيذ لمشروع ذلك الإصلاح بشراء الآلات اللازمة له من أوروبا حتى أصبح من الممكن أن يصنع فيها "الورق المرغوب على حسب القياس المطلوب".

أما مكان المصنع بعد هذا الإصلاح فيذهب أمين سامي باشا إلى أن المصنع نقل بعد إصلاحه على النحو المتقدم من الحسينية إلى بولاق. وذلك بأنه لخص الخبر المتقدم عن الوقائع المصرية في كتاب تقويم النيل هكذا: "جاء في الوقائع المصرية بتاريخ ١٣ شعبان ١٢٦٣ نمرة ٤٧ أنه استحضر من أوروبا آلة بخارية لإدارة فابريقة الورق التي كانت بالحسينية ونقلت إلى بولاق وصار المأمول ازدياد ما يعمل فيها[1]".

ونحن إذا رجعنا إلى أصل الخبر المنشور في الوقائع لا نجد أي إشارة لانتقال المصنع إلى بولاق إذ أن ذكر بولاق ورد فيه على هذا النحو:

"وقد صنعت آلات الوابور اللازم لإدارة العمل المذكور في الورشة الكائنة ببولاق المخصصة للعمليات وحصل تركيب تلك الآلات والأدوات".

أي أن بعض الآلات اللازمة للإصلاح الجديد صنعت في ورشة العمليات الكائنة ببولاق، ومما يدل على أن ذكر بولاق قادر على صنع الآلات قوله "وحصل تركيب تلك الآلات" وهي جملة جديدة لا علاقة لها بسابقتها، أي أنها لم تركبه في بولاق... ومما يؤيد ذلك أيضاً ما جاء في الخبر السابق وهو "أن فابريقة الورق الكائنة خارج باب الحسينية في مصر المحروسة السنية" فإذا علمنا أن الخبر لم ينشر في الوقائع إلا بعد أن حصل تركيب الآلات والأدوات علمنا أنها لو كانت نقلت من الحسينية إلى بولاق لاختلف التعبير ولقيل "التي كانت خارج باب الحسينية" ثم يستأنف الكلام على هذا النحو "جلب لها من بلاد أوربا".

وعلى ذلك فالضمير في "لها" عائد على فابريقة الورق الكائنة خارج باب الحسينية، وكذلك قوله "بحيث يمكن أن يصنع فيها" فالضمير هنا عائد على مصنع الحسينية أيضاً وفي هذا كله دلالة كافية على أن الإصلاح والآلات الجديدة إنما حدثت في نفس المصنع الأول

---

(١) أمين سامي، تقويم النيل وعصر محمد علي باشا، ج٢ ص٥٥٤. ويلاحظ عبارة "التي كانت بالحسينية ونقلت إلى بولاق الواردة في تلخيص تقويم النيل ليس لها أصل ولا نظير مطلقاً في نفس الخبر المنشور في الوقائع والذي عرض بحذافيره من قبل. وعدم الدقة واضحة بالمقارنة بين التعبيرين.

خارج باب الحسينية.

وهكذا لا ينتهي عصر مُحَمَّد علي إلا وكان مصنع الورق بالحسينية قد أعد أحسن إعداد بالآلات الحديثة التي استحضرت خصيصاً من أجله من أوربا وعاد المصنع إلى حياة العمل والإنتاج.

ويبدأ عهد عباس والمصنع على هذا القدر الصالح من الإعداد، ولكنا لا نجد في كل ما تسنى لنا من المصادر أي ذكر له يمكننا من كتابة شيء عنه في ذلك العهد إلا أننا نستطيع أن نقرر في كثير من الاطمئنان أن عباسا طبق على الكاغدخانة مقياسه المشهور "ينفع أو لا ينفع"، وأنها دخلت في عداد ما لا ينفع فأهملت وعطلت ضمن ما عطل من المصانع والمشروعات. وإذا كان المصنع ظل مفتوحاً يعمل في أول عهده فإنه مما لا شك فيه قد عطل في آخره كما يؤخذ من أوراق أخرى خاصة بعهد سعيد سيأتي عرضها بعد قليل. فالثابت فيها أن آلات الكاغدخانة رفعت من أماكنها وحفظت في مخازن الحكومة وكانت على هذه الحالة في أول عهد سعيد، وهذا معناه أن تعطيلها ورفعها حدث في عهد عباس. فعلى أي حال يمكننا أن نطمئن إلى أن مصنع الورق عطل وبطل العمل به في عهد عباس سواء كان في أوله أو في وسطه أو في آخره.

## تعهد عبد الرحيم القناوي بالكاغدخانة

وكما دخلت المطبعة في دور غريب في عهد سعيد باهدائها إلى عبد الرحمن رشدي نجد أن الكاغدخانة أيضاً تدخل في دور غريب في عهده بإعطائها تعهداً إلى عبد الرحيم القناوي أحد الخبازين بالمحروسة. صدر أمر من سعيد باشا إلى محافظة مصر في ١٢ شعبان سنة ١٢٧٣ ( ١٧ أبريل سنة ١٨٥٦) نصه:

"إن عبد الرحيم القناوي من متعهدي المخابز قد أعرض إلينا ملتمساً التعهد بمصلحة الكاغدخانة التي دارت مدة على ذمة الميري ثم بطلت وأنه في مقابلة إدارتها يدفع سنوي ثلثماية فرانسه شينكوا وكذا يدفع المابة عشرة لجهة الميري على جميع ما يشغله من صنف الورق وأن يكون تعهد عن مدة سبع سنين تعتبر من تاريخ أمرنا بقبول تعهده. وأصحب مع إعراضه ورقة بخطه وختمه مبينة عن شروط تعهده وهي شاملة على ثلاثة بنود ولقد قورن التماسه بالإجابة من لدنا وأصدرنا أمرنا هذا إليكم ومعه العرض والورقة الممهورة منه لأجل أن بعد الاطلاع عليها بطرفكم إذا كانت كافية لربط شروط التعهد بموجبها أو يلحظ بطرفكم ما يستحسن لتتميمها على الوجه المقصود بما لا يخل، تجوز إجابته في ذلك ويوافق مراد المصلحة يصيرربط الشروط بموجب السندات اللازمة والتسليم إليه في التعهد بها وإظهار ثمرتها كما هو

مطلوبنا[1]" أ هـ.

وهذا الأمر يظهرنا على أن عبد الرحيم القناوي من أصحاب المخابز بالقاهرة رفع لسعيد باشا طلباً يلتمس فيه التعهد بالكاغدخانه، على أن يستمر هذا التعهد سبع سنوات ويدفع في نظيره ثلثماية ريالاً في السنة أي ستين جنيهاً مضافاً إلي ذلك ضريبة عينية تبلغ ١٠٪ مما ينتجه المصنع من الورق. وقد وافق سعيد على هذا الطلب وأرسله إلى المحافظة لتفحص هذه الشروط وتنقحها إن رأت ضرورة لذلك على ألا يكون لها حق رفض طلبه.

وقد ردت المحافظة في ٣٠ يونيه سنة ١٨٥٦ على الأمر السابق وأرسلت إلى سعيد باشا صورة الشروط والتعاقد التي تم عليها الاتفاق بين المحافظة وعبد الرحيم القناوي، وهي تشتمل على مقدمة وتسعة بنود وخاتمة. وها نحن نقتبس شروط التعهد هذه كما وافق عليها الوالي في ٢٤ يوليه سنة ١٨٥٦م:

(١) تعهد عبد الرحيم القناوي بمصلحة الكاغدخانة مدة ثلاث عشرة سنة وذلك بمناسبة تكلفه بكل ما يلزم من التعميرات والتجديدات ونقل الآلات من مخازن الميري إلى الكاغدخانة ومسحهم وتركيبهم وبانتهاء المدة وتسليم الورشة من عهدته لا يكون له مطالبة الميري بشيء منها مطلقاً وتكون حق الميري على ألا يصير إجرا شيء من تلك التعميرات إلا ما يكون من لوازم الإدارة ولا يخل بنظام الورشة.

(٢) لا يكون الميري مكلفاً برأس مال له ولا يأخذ شيئاً من خازن الميري سوى ما يأخذه الآن بموجب القائمة التي تقدمت إلى المحافظة ووردت صورتها البالغ قدرها بالأعداد ألف ومايتان تسعة وثلاثون وبالقنطار ثلثماية تسعة وعشرون وربع.

(٣) عند استلام الورشة من عهدته إذا فقد شيء من الآلات والخامات، يكون ملزوماً به أو بقيمته.

(٤) الجنينة يصير تثمين أشجارها بمعرفة الغيطانية عند التسليم إليه وعند انتهاء التعهد يصير تثمينها وتعدادها وإذا ظهر عجز في الأشجار يقوم بدفع ثمنه وإن ظهر زيادة بالأشجار يكون مستحقاً أنه يستولي ثمنها كأصول تسليم وتسلم الجناين.

(٥) سائر المحلات المتعلقة بالورشة يصير تسليمها إليه بعد عدد أبوابها وشبابيكها وأخشابها

(١) أمر من سعيد باشا إلى محافظة مصر في ١٢ شعبان ١٢٧٢ (١٧ أبريل ١٨٥٦) نمرة ١٠٩، دفتر مجموعة أوامر ولوائح خاصة بمصالح متعددة، ص٧ وص٨ بعنوان مصلحة الكاغدخانة. محفوظات عابدين.

وعند الانتهاء يسلمهم كما استلمهم.

(٦) الميري مخير من بعد سنتين تمضي بين إبقاء الورشة بعهدته اذا حصلت الثمرة أو نزعها من يده إذا لم تحصل ثمرة – ويدفع الإيجار عمدة استولاه عليها وهو أيضاً مخير في تركها إذا لم يحصل له نجاح في إدارتها.

(٧) وقد التزم بدفع العشور على المشغول إما صنف عين أو قيمته نقداً ودفع كمرك ما يرسل من مشغولها إلى الحجاز وغيرها كما يجري في كمرك الورق.

(٨) والتزم إلى الميري بدفع ثلثماية ريال شينكوا إيجار الورشة والمحلات المتعلقة بها والجنينة سنوى خلاف العشور.

(٩) الميري غير مكلف بمساعدته في جلب الشغالة والخدمة التي تلزم بل يكون جلبهم واستخدامهم بمعرفته برغبتهم ويدفع لهم أجرهم من طرفه كما الجاري بين الأهالي[1]".

هذه هي شروط التعاقد بين الحكومة وبين عبد الرحيم القناوي على تعهده بالكاغدخانة، والذي أرسلته محافظة مصر في ٣٠ يونيه سنة ١٨٥٦ للوالي وجاء اعتماده وقد اعتمده بالفعل في ٢٤ يوليه سنة ١٨٥٦ وأرسل إلى المحافظة التعهد الأول والثاني وقائمة المهمات لتبادر بإنجاز مقتضاه كما وافق إرادته.

ويجب أن نقف وقفة قصيرة عند هذا التعهد فنقول إنه كان تصرفاً نافعاً من سعيد، وليس من شك في أن إبقاء الكاغدخانة في يد الحكومة تديرها وتشرف على إنتاجها كان خيراً من أن تعهد بها شخصاً من الأهالي لا يمكنه فقره من إصلاح أمرها وحسن القيام على إنتاجها ولا يحسن العناية بآلاتها بحكم أنها ليست مملوكة له. ولكنا إذا علمنا أن الحكومة عجزت أو تقاعست عن الإشراف عليها فتعطل بها العمل وأهملت الآلات في مخازن الحكومة، وتعرضت بذلك للتلف، فإننا نحمد الله على أن ألهم سعيداً هذا التصرف فأحيا به صناعة الورق في مصر وخلص الآلات من الصدأ والتلف. ونحن لو نظرنا إلى شروط التعهد وجدناه مما يحفظ أموال الأمة ومتعلقات الدولة من الضياع أو التلف فالمتعهد مسئول عنها جميعاً، هذا إلى أنه يدر على الحكومة مبلغاً من المال – ستين جنيهاً في السنة وقدراً من الورق لا يستهان به أو بقيمته نقداً– وفي التعاقد أيضاً شرط إنساني برفع الغبن عن المتعهد من جهة، وينقذ أموال الدولة مما عساه ينشأ عن عدم اقتدار المتعهد من جهة أخرى، ذلك بأنه نص على أنه بعد سنتين يكون

(١) أمر من سعيد باشا إلى محافظة مصر في ٢٢ ذو القعدة ١٢٧٢ (٢٤ يوليه ١٨٥٦م) نمرة ١٤٩ دفتر مجموع أوامر ولوائح خاصة بمصالح متعددة ص٨، محفوظات عابدين.

للحكومة حق إلغاء التعهد إن لم تطمئن إلى نتيجته وللمتعهد أن يتخلى عن المصنع لو حاقت به خسارة من جراء التعهد به.

وقد يكون من الممتع أن نقارن بين تصرف سعيد في الكاغدخانة وتصرفه في مطبعة بولاق. فهو في الأول حفظ أموال الدولة وأحسن القيام عليها بينما هو في الثاني أضاع تلك الأموال وأنعم بما لا يمتلكه على شخص مهما قيل عن خدماته فليست هذه طريقة مقبولة لمكافأته. إلا أنه في كلتا الحالتين أنقذ مؤسستين من مؤسسات أبيه بعد أن كاد إهمال الحكومة في عهده وعهد سلفه أن يقضي عليهما.

على نحو ما سبق تم التعاقد بين الحكومة وبين عبد الرحيم القناوي في ٢٤ يوليه سنة ١٨٥٦ على أن يتعهد بالكاغدخانة مدة ثلاث عشرة سنة على أن يكون له حق تركها وللحكومة حق إخراجه من تعهدها بعد سنتين إن ظهر لكل منهما ضرر يصيبه من بقاء التعهد. ولكنا لا نجد أمراً ولا ورقة رسمية تنص على ما آل إليه التعهد بعد سنتين. ولكنا نجد أمراً يلقي بعض الضوء على هذا الموضوع؛ ففي ٤ يوليه سنة ١٨٥٨ يصدر سعيد باشا أمراً إلى الداخلية يقول فيه:

"إن الأوراق اللازمة إلى الدواوين والمصالح الميرية جاري مشتراها من الخارج من الموجود بطرف التجار بمصر وإسكندرية أو بالإحضار من بلاد برا، وبما أن ورشة الكاغدخانة تقدم صار إعطاها عهده إلى قناوي أفندي الزيني لأجل تشغيل أصناف الورق بها وقبل الآن كان أحضر عينات مما صار تشغيله ونظرت لدينا ووجدت موافقة نوعاً ومع ذلك تأكد عليه من طرفنا بإتقان التشغيل لأنه بالضرورة كلما زاد التشغيل كلما تحسن. ولكون العينات الذى نظروا كانوا من مدة نحو ثمانية شهور فهلبت من وقتها للآن تحسن التشغيل عن أول، وإذا أخذ ما يوافق من ذلك للزوم الميري بداعي أنه من مصنوع هذه الديار إذ مع وجوده لا يصح الأخذ من غيره وبالطبع يكثر التشغيل متى وجدت الموافقة والرغبة. فاقتضت إرادتنا أن ما يلزم إلى مصالح الميري يؤخذ ما يوجد موافق منه من مشغول الورشة المذكورة بواقع ما يساوي على حسب أصول المزاد والأثمان يبقى يجرى اللازم في محاسبته عليها بعد خصم ما يلزم خصمه كما شروط التعهد وبناء عليه أصدرنا أمرنا هذا إليكم للنظر فيه والعمل بموجبه والعينات السابق رؤيتهم مرسولين برفقته.

"كينار – إن شروط التعهد لا بد مذكورة فيها شيء مما يتعلق بكيفية أثمان ما يؤخذ منه

فبعد التأمل لها يجري العمل ما فيها[1]" أ هـ.

فهذا الأمر يظهرنا على أنه بعد مضي السنتين المقررتين للبت في شأن تعهد عبد الرحيم بالكاغدخانة استقر الرأي على استمراره في التعهد بها، وإن كان ذلك لم ينص عليه صراحة في الأمر. وذلك بأن الأمر صدر في ٢٣ القعدة سنة ١٢٧٤ والتعهد كان قد حصل في ٢٢ القعدة ١٢٧٢، أي أن الأمر المتقدم كان بعد التعاقد بسنتين. وهو ينص على أن العمل مستمر بالكاغدخانة والتعهد بها مستمر كذلك بدليل ذكر اسم القناوي في الأمر ومطالبة الحكومة بشراء ما يلزمها من الورق من المصنع.

ولو كان عبد الرحيم لم يجد فائدة من إدارة المصنع فتنازل عن التعهد به بعد سنتين على حسب التعاقد، أو كانت الحكومة لم تر ثمة فائدة من تعهده فألغت ذلك التعهد حسب الشرط السابق، لما وجدنا أمراً كهذا يكلف الحكومة بشراء أوراقها من المصنع. فهذا الأمر يثبت أنه بعد سنتين وجد عبد الرحيم فائدة مادية من إدارته للكاغدخانة ووجدت الحكومة ثمرة من تعهده بها فاستمر التعهد وامتد إلى آخر التلاث عشرة سنة المنصوص عليها في التعاقد السابق.

ومن الأمر السابق أيضاً نستطيع أن تستخلص تاريخ الكاغدخانة في مدة تعهد عبد الرحيم القناوي بها فمنه نعرف أنه بعد ستة عشر شهراً من تاريخ تعهده بها قد انتهى من نقل آلات الكاغدخانة التي يبلغ عددها ١٢٣٩ قطعة وزنها ٣٢٩ قنطاراً وربع قنطار من مخازن الحكومة، وكان قد بدأ أيضاً في صنع الورق، وكان المصنع قد أنتج ورقاً قدمه المتعهد على سبيل العينة والنموذج إلى سعيد باشا فأعجبه وأصدر أمره بأن الورق اللازم للحكومة لا بد وأن يباع من المصنع إذ لا يصح أن تبتاع الحكومة الورق من الخارج وفي البلاد مصنع ورق منتج يديره مصري.

وبعد الأمر السابق لا نعثر على ورقة رسمية واحدة تلقي ضوءًا على حياة هذه الكاغدخانة بل تنقطع أخبارها عنا بتاتاً. وعلى ذلك فنحن لا نعرف متى ولا كيف انتهى تعهد عبد الرحيم القناوي بالكاغدخانة. ونحن لو حسبنا الثلاث عشرة سنة المتعاقد عليها بينه وبين الحكومة ابتداء من ٢٤ يوليه ١٨٥٦ لوجدنا أنها تنتهي في ٢٤ يوليه سنة ١٨٦٩ أي أنها تستغرق إلى آخر عهد سعيد وست سنوات من عهد إسماعيل. ترى هل استمر تعهد عبد الرحيم بالكاغدخانة إلى آخر هذه المادة المقررة أي إلى سنة ١٨٦٩ أم هل حدث في أحواله

(١) أمر من سعيد باشا إلى الداخلية في ٢٣ ذو القعدة ١٢٧٤ (٤ يوليه ١٨٥٨) نمرة ١٣٧ دفتر مجموعة أوامر ولوائح خاصة بمصالح متعددة، ص٧، محفوظات عابدين.

وأحوال الحكومة المصرية ما أبطل التعهد قبل ذلك.

من المحتمل أن يكون تعهد عبد الرحيم قد استمر إلى نهاية مدته المقررة في سنة ١٨٦٩ وقبل أن تنتهي كانت الدائرة السنية قد أنشأت مصنعاً آخر للورق في سنة ١٨٦٨ كما سيجئ فلم يقو عبد الرحيم على منافسة مصنع الدائرة فتركه للحكومة وأهمل. ولقد أشار حسين بك حسني ناظر المطبعة والكاغدخانة في عهد إسماعيل في مقالته بمناسبة معرض فيينا إلى مصنع الحكومة، ويؤخذ مما قال إنه كان قد عطل، فقد ورد في هذه المقالة قوله:

"ولما كان وجود الورق في هذه الأوطان أمراً ضرورياً في كل زمان، اهتم من سلف من ولاة الحكومة وبعض التجار أصحاب القيمة بأن ينشئوا بها كاغدخانة ليصنع بها أنواع من الورق ذات متانة. فلم يتيسر لهم حسن إدارتها ولا اتقان مشغولاتها، فكانت مصنوعاتها مبتذلة وبقيت أدواتها معطلة، فحمل بعض الناس عدم النجاح على أن هواء مصر وماءها خاليان عن الصلاح. ومنهم من حمله على قلة معرفة الصناع وعدم أهليتهم لهذه الأوضاع. ولم تنكشف لكل من الفريقين حقيقة الحال وخابت منهم الآمال فبقيت الحكومة ذات اليد الطائلة من هذه الصناعة محرومة عاطلة. وكل من الحملين فاسد وصاحبه عن الصواب متقاعد.[١]"

فيؤخذ من هذا الكلام من رجل معاصر أن مصنع الحكومة الذي تولاه "بعض التجار" يقصد عبد الرحيم القناوي عطل وأهملت آلاته، وقد وجده كذلك وقت أن أنشأ كاغدخانة الدائرة السنية. ويؤيد هذا المذهب شارل إدموند الذي نشر كتابه عن القسم المصري بمعرض باريس في سنة ١٨٦٧، فقد تكلم عن الصناعات المصرية في فصل من كتابه وأشار إلى مصنع الورق بقوله: "ولقد أغلق حديثاً مصنع جيد للورق.. وهناك أمل في إحيائه إذ أن مصر تستطيع أن تصنع الورق محلياً من الخرق التي تصدرها الآن بكميات عظيمة[٢] وبناء على هذا يكون عبد الرحيم القناوي قد تخلى عن الكاغدخانة في سنة ١٨٦٧ فعطلت كما يدل كلام شارل إدموند على أن النية كانت معقودة على إحيائها.

### كاغدخانة الدائرة السنية

لما آلت مطبعة بولاق إلى الدائرة السنية وزاد نشاطها واتسعت حركة الطباعة بها، رأى أولو الأمر أن مما يقوي هذا النشاط وجود مصنع للورق يمدها بما كانت في حاجة إليه من هذه المادة الأساسية. ثم إن مطبعة بولاق في ذلك العهد كانت مؤسسة تجارية إذ لم تكن تابعة للحكومة بل لدائرة خاصة من أغراضها الربح وتزايد الثروة. ولذلك لم يمض على استيلاء

---

(١) مقالة حسين بك حسني من المطبعة والكاغدخانة بنتاسبة معرض فينا، ص٢٨.

(٢) M.Charles ....., L'Egypte .... di 1807. Paris, 1807, p.250.

دائرة الأنجال على مطبعة بولاق ثلاث سنوات حتى كان القائمون بأمرها قد أنشأوا مصنعاً للورق ملحقاً بها. وبدأت هذه الكاغدخانة مستقلة عن كاغدخانة مُحَمَّد علي التي كانت قد آلت على سبيل التعهد إلى عبد الرحيم القناوي ثم أهملت. وكان هذا الاستقلال أمراً طبيعياً إذ أن الكاغدخانة القديمة كانت ملكاً للحكومة ولم يكن من الجائز أن تحول ممتلكات الحكومة إلى دائرة الأنجال. أما المطبعة فقد كانت ملك فرد من الأفراد، وهو عبد الرحمن رشدي، فاشترتها الدائرة منه بإرادته نظير قدر من المال. ثم إن اسماعيل كان يتطلب الربح فيما كانت تلك الآلات القديمة لتقنعه وإنما أحب أن يحصل على آلات حديثة كأحدث ما تكون آلات مصانع الورق. وعلى ذلك انعقدت نية القائمين بأمر مطبعة بولاق في ذلك الوقت على إنشاء مصنع جديد للورق.

هكذا نشأت فكرة إنشاء كاغدخانة جديدة خاصة بالدائرة السنية وملحقة بمطبعة بولاق السنية. وهناك أمران يجب أن ننبه إليهما قبل أن نبدأ في ذكر تاريخ هذه الكاغدخانة الجديدة. الأمر الأول أن هذا المصنع لم يكن تابعاً للحكومة في شيء وإنما كان خاصاً بالدائرة السنية فهو إذن مصنع خاص لا علاقة له بالحكومة. فالدائرة هي التي أنشأته وهي التي أنفقت عليه وهي التي أدارته وكان لها أرباحه. الأمر الثاني أن هذه الكاغدخانة وإن كانت قد نشأت مستقلة عن كاغدخانة مُحَمَّد علي باشا التي سبق عرض تاريخها فيما تقدم فإنها لم تكن إلا استمراراً لفكرة صناعة الورق في مصر وعدم استيراده من الخارج، أي أنها وليدة فكرة مُحَمَّد علي واستمراراً لسياسته، فرجال عصر إسماعيل كان أمامهم فكرة وكان أمامهم نموذج.

يقول علي باشا مبارك في سياق ترجمته لحسين باشا حسني:

"وفي سنة ٨٤ توجه إلى لندرة ثانية فأحضر منها فابريقة الورق التي لم يوجد لها مثيل وأحكم بناءها ببولاق على شاطئ النيل بجوار المطبعة وأتقن آلاتها إتقاناً زائداً وتعب في تحسين أوضاعها تحسيناً تاماً وكذلك في إدارتها العجيبة.. حتى جاء منها ورق عجيب الشكل كاد يعطل على ورق أوربا. وكانت جميع مصاريفها وتكاليفها من ثمن آلاتها وخلافها من ربح المطبعة[١]".

ويقول حسين بك حسني ناظر المطبعة والكاغدخانة:

ولما كانت هذه الصنعة الشريفة (صناعة الورق) من الصنائع البديعة المتينة التي غيبها عن العيان وطننا العزيز من قديم الزمان وكان في إعادة نشرها وإظهار كامن سرها منفعة عظيمة

(١) علي باشا مبارك الخطط التوفيقيه ج٢ ص١٢١.

وفائدة جسيمة صدر أمر الخديوي "إسماعيل باشا" بإنشاء كاغدخانة على شاطئ النيل ببولاق مصر المحمية تحت ظل حضرته الإسماعيلية وأحال على عهدتي تدبيرها وما يقتضيه تحضيرها كجلب الآلات البخارية من البلاد الأجنبية واشتراء أدواتها ومباشرة إدارتها؛ فقابلت أمره العالي ومرسومه الحالي بالمبادرة بالامتثال وشرعت في إنشائها في الحال مشمرا ساعد الجد والاجتهاد بحسب ما جبلت عليه من الغيرة والاستعداد ثم توجهت إلى جهة أوربا لجلب الأدوات وتدارك الآلات، وكان قد أمرني سعادته بجولان جهات أوروبا لأقع على أحسن موضوع في هذه الصناعة على غيره، وقد تحصلت على المطلوب وماهو لجنابه مرغوب من الماكينات المحكمة المتقنة والآلات الجديدة الاختراع المستحسنة، ولما رجعت من تلك الديار بعد كثير من المزاولة والاختبار أتممت صرف الوسع في إتمام إنشائها وأكملت بذل المجهود في تحسين بنائها تكميلاً[1]".

وفي سنة ١٢٨٤هـ (١٨٦٨م) سافر حسين بك حسني إلى لندن ليعاين مصانع الورق، ويشتري الآلات اللازمة لإنشاء مصنع الورق الذي كان قد تقرر إلحاقه بمطبعة بولاق.

أما تاريخ البدء في بناء الكاغدخانة فيؤخذ من دفاتر المطبعة لسنة ١٥٨٥ القبطية أنه كان في شهر هاتور سنة ١٥٨٥، إذ ورد في الجزء الثاني من دفاتر تلك السنة اسم محمود مُحَمّد أفندي وأمامه تأشيرة بأنه "كاتب مستجد بعمارة فابريقة الورق" بتاريخ ٩ هاتور، وكذلك اسم عبد الرحمن أفندي فهمي وأشر أمامه بأنه معاون تشهيل الأصناف التي تلزم لعمارة فاوريقة الورق، وكان تعيينه في غرة كيهك سنة ١٥٨٥، وكذلك اسم جناب المستر أندرسن وأشر أمامه بأنه "باشمهندس فاوريقة الورق من ابتداء ١٦ شهر أكتوبر سنة ١٨٦٨ تاريخ خروجه من بلده بإذن ناظر المطبعة المؤرخ في ٢٧ هاتور ١٥٨٥[2]". فإذا قلنا إن البدء في البناء لا يمكن أن يكون قبل وصول الباشمهندس الذي سيشرف على البناء وهذا لم يصل ولم يعين إلا في ٢٧ هاتور سنة ١٥٨٥ أمكننا أن نقول إن البدء في بناء المصنع لا يمكن أن يكون قد حصل قبل هذا التاريخ. وعلى ذلك يكون البدء في البناء قد حصل في كيهك سنة ١٥٨٥ القبطية. ويؤيد ذلك أن عبد الرحمن أفندي فهمي معاون تشهيل وتسليم الأصناف اللازمة لعبارة المصنع كان في تعيينه غرة كيهك. ومعلوم أن تسليم الأصناف اللازمة للعمارة هي أول خطوة في البناء، ولذا نخلص من ذلك بأن مصنع الورق هذا قد بدىء في بنائه في كيهك سنة

(١) مقالة حسين حسني بك عن المطبعة والكاغدخانة بمناسبة معرض فينا، ص٢٩-٣٠.

(٢) جريدة استحقاقات مطبعة بولاق سنة ١٥٨٥ التوتيه، الجزء الثاني، دفتر ٤٠٢، محفوظات الدائرة السنية بالقلعة.

١٥٨٥ أي ديسمبر سنة ١٨٦٨م. وقد كان البناء بإشراف طائفة من الإنجليز على رأسهم المستر أندرسن الباشمهندس الذي قدم من لندن خصيصاً لهذا الغرض. ومن المرجح أن شركة إنجليزية بلندن قد تعهدت ببناء المصنع فقد ورد ضمن من عين من الموظفين عند البدء في البناء (غرة كيهك سنة ١٥٨٥) اسم الخواجة يعقوب نخله ونشر أمامه هكذا: "المذكور مترجم إنجليزي فاوريقة الورق لترجمة حساباتها ومكاتباتها وتحريراتها التي تتردد من هنا إلى هناك التي هي لوندره[١]". وفي هذا التأشير ما يدل على أن هناك صلة بين بناء المصنع وأناساً في لندن.

أما مكان المصنع ففي بولاق على ضفة النيل بجوار المطبعة. وكان يفصل بينه وبينها عمارة مدرسة الفنون قديماً التي استحالت إلى مخازن البوليس المصري ثم ضمت إلى المطبعة في سنة ١٩٤٦، وكانت قطعة الأرض التي بني عليها المصنع تشغلها فابريقة الجوخ منذ أيام مُحَمَّد علي ثم حل مصنع الورق في ديسمبر ١٨٦٨ مكان هذه الفابريقة بعد أن أهملت ضمن ما أهمل من المصانع. وفي هذا المكان الآن ما يعرف باسم ورش "كوك **Cook**" التي قامت مكان مصنع الورق عندها أهمل هو الآخر فيما بعد.

ابتدأ البناء في أول ديسمبر سنة ١٨٦٨ واستمر إلى آخر مارس سنة ١٨٦٩، ففي الجزء الثالث من دفاتر استحقاقات طبعة بولاق لسنة ١٥٨٥ القبطية ترد أسماء موظفين مستجدين في مصنع الورق مثل تادرس برسوم "لتركيب آلات فابريقة الورق الميكانيكية" وعلي أحمد لنفس المهمة، والخواجة هندرسن "من أسطوات تركيب آلات فابريقة الورق، وكلهم عينوا في ٢٠ مارس سنة ١٨٦٩، ثم طائفة أخرى عينت بعد هذا التاريخ بقليل مثل الخواجه بلفور، والخواجه هامتون، والخواجة أموس "من أسطاوات تركيب آلات فابريقة الورق" وعينوا في ٨ مايو سنة ١٨٦٩، والخواجة جون وود، وإسكندر وود في ١٥ مايو سنة ١٨٦٩، والخواجه وتسي "مساعد باشمهندس فابريفة الورق" والخواجه روس "من أسطوات تركيب الآلات بتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٨٦٩" واالخواجه لية "من أسطوات التركيب" أيضاً في ٢٩ مايو سنة ١٨٦٩[٢]".

فهذا الفوج من الموظفين الإنجليز عين خصيصاً لتركيب الآلات، وعلى ذلك يمكن أن نتخذ تاريخ تعيينهم حداً فاصلاً بين الانتهاء من بناء المصنع وبين تركيب آلاته. وعلى ذلك يمكن أن نأخذ أواخر مارس وأوائل أبريل سنة ١٨٦٩ تاريخاً لانتهاء عملية البناء وابتداء

---

(١) نفس الجزء السابق من دفاتر المطبعة.

(٢) جريدة استحقاقات مطبعة بولاق لسنة ١٥٨٥ الجزء الثالث دفتر ٤٠٣، محفوظات الدائرة السنية بالقلعة.

تركيب الآلات. وبذلك يكون بناء المصنع قد استغرق أربعة أشهر من أول ديسمبر سنة ١٨٦٨ إلى أواخر مارس سنة ١٨٦٩.

وفي مارس سنة ١٨٦٩ تكون الآلات قد وردت من انجلترا ويبدأ تركيبها في المصنع على يد طائفة من المهندسين والصناع الإنجليز هم الذين وردت أسماؤهم في تلخيصنا السابق لبعض محتويات الجزء الثالث من دفاتر المطبعة لسنة ١٥٨٥ القبطية ويساعدهم في ذلك بعض المصريين ممن سبقت أسماؤهم في التلخيص السابق أيضاً.

ويستمر تركيب الآلات إلى يونيه سنة ١٨٦٩، ففي بؤونة ١٥٨٦ ق (يونيه ١٨٦٩م) يعين عدد من التلاميذ لتعليم صناعة الورق بالمصنع كما يعين عدد آخر من العمال منهم خمسة عشر عاملاً قيل إنهم، بعنبر الغلي بالكاغدخانة، وعاملان بعنبر الكلور والصوده، وأربعة عمال بعنبر المغاسل والمدقات، وأربعة بعنبر البياض، وغير ذلك من العطشجية والموضبين ومساحي العدد وعمال تقطيع الكهنة وعدد كبير من الميكانيكيين والمهندسين لإدارة الآلات، وريس للونش والطلنبة[1].

وتعيين هؤلاء العمال يعين انتهاء عملية تركيب الآلات وابتداء العمل بالمصنع، ولذلك يمكن أن نأخذ شهر يونيه سنة ١٨٦٩ تاريخاً لابتداء حياة العمل والإنتاج بالكاغدخانة السنية. ولم يأت أبريل سنة ١٨٧٠ إلا وكانت الكاغدخانة قد أنتجت كميات من الورق، ففي دفاتر المطبعة والكاغدخانة لسنة ١٥٨٧ ق (١٨٧٠ م) ورد أن المصنع قد أصدر بعض الورق المصنوع به وأن عهدة بيعه أضيفت إلى متعهد بيع كتب المطبعة[2].

ودار المصنع وأنتج على النحو السابق فلم يلبث أن تقدم تقدماً مطرداً وارتقت الصناعة به ارتقاء سريعاً. ففي دفاتر المطبعة والكاغدخانة لسنة ١٨٥٧ قبطية (من سبتمبر سنة ١٨٧٠ إلى سبتمبر سنة ١٨٧١) أن المصنع استجدت به آلات لصقل الورق مما دعى إلى تعيين موظفين للقيام بأمر تلك الآلات[3]. ولم تأت السنة التالية سنة ١٥٨٨ قبطية (١٨٧١–١٨٧٢م) إلا وكان العمل قد زاد بالمصنع ازدياداً عظيماً وتضاعف إنتاجه حتى اضطرت إدارته إلى مضاعفة عدد الموظفين والعمال وقسمتهم إلى مجموعتين تشتغل إحداهما

(١) جريدة استحقاقات مطبعة بولاق لسنة ١٥٨٦ القبطية دفتر ٤٠٩، محفوظات الدائرة السنية بالقلعة.

(٢) جريدة استحقاقات مطبعة بولاق لسنة ١٥٨٧ قبطية الجزء الأول دفتر ٤١٠، محفوظات الدائرة السنية بالقلعة.

(٣) دفاتر استحقاقات المطبعة والكاغدخانة لسنة ١٥٨٧ قبطية الجزء الرابع، دفتر ٤١٣، محفوظات الدائرة السنية بالقلعة.

بالنهار وتشتغل الأخرى بالليل؛ أي أن الكاغدخانة أصبحت تعمل ليلاً ونهاراً في إنتاج الورق[1] وليس وراء هذه الغاية من النشاط والتقدم زيادة لمستزيد.

هذا آخر ما تسنى لنا جمعه من أخبار كاغدخانة الدائرة السنية فدفاترها بعد سنة ١٨٧٢ دفاتر المطبعة من تلك السنة مفتقدة من دار المحفوظات وتلك الدفاتر هى كل مراجعنا في تاريخها. على أن الدفتر الذي سجلت فيه المعروضات التي أرسلتها الحكومة المصرية لتوضع في القسم المصري بمعرض فيينا سنة ١٨٧٣، يعطينا بعض الحقائق عن الكاغدخانة السنية، وكذلك المقالة التي قدم بها حسين بك حسني ناظر الطبيعة ومصنع الورق معروضاتهما بنفس المعرض.

يقول حسين بك حسني إن "هذه المصلحة مستعدة في جميع الأوقات لعمل جميع المشارطات في كل نوع من أنواع الورق ما غلظ منها وما توسط وما دق على الأرانيك المطلوبة والسموك المرغوبة مع الأجانب والأقارب، فهي محرزة قصب السبق في جميع المآرب[2]". وهذا الوصف يظهرنا على أن المصنع لم يكن مقصوراً عمله على نوع معين من الورق بل كان من الاستعداد بحيث يستطيع أن ينتج كافة أنواع الورق لجميع الأغراض ومن مختلف السموك والألوان.

وفي "دفتر أثمان ومصاريف مأمورية الأكسبوزسيون" أي دفتر المعروضات المصرية بمعرض فيينا سنة ١٨٧٣م بيان مفصل بأنواع ما عرض من مصنوعات الكاغدخانة وألوانها، ويؤخذ من هذا البيان أن جميع أنواع الورق وأحجامه كانت تصنع بالمصنع؛ فهناك "ورق الرسم جريمند" وكان يصنع منه نوعان من حيث السمك أحدهما رفيع والآخر سميك، نوعان من حيث الكيف فنوع مصقول ونوع غير مصقول. وقد أرسل المصنع إلى معرض فيينا فرخين من هذا النوع. وهناك الورق الذي يستخدم للف البضائع في التجارة وكان يصنع على جملة أنواع من حيث الحجم والسمك، وقد استخدم من هذا النوع سبعون فرخاً من "ورق قالبين منشي تخين كامل كتان على ٥٠٠" في لف الكتب التي أرسلت إلى المعرض من مطبوعات بولاق وهناك الورق المقوي على اختلاف سموكه. أما ورق الطباعة والكتابة فقد تعددت أنواعه في قائمة المعروضات التي نحن بصددها فهناك "جاير عال نمرة ١" و "قالبين كامل عال" و"قالبين محير عال" و"قالب واحد ونصف عال" و"قالب واحد وربع عال" وهناك "جاير كتان"

---

(١) دفاتر استحقاقات المطبعة والكاغدخانة لسنة ١٥٨٨ قبطية دفتر نمرة ٤٢١، محفوظات الدائرة السنية بالقلعة.

(٢) مقالة حسين بك حسني عن المطبعة والكاغدخانة بمناسبة مؤتمر فينا، ص٢٧.

و"عشرات جاير" و"قالبين كامل كتان" و"قالبين محير كتان" و"عشرات مصقول" و"جاير كامل رفيع" و"جاير محير عادة" و"قالبين كامل عادة" و"قالبين كامل رفيع" و"قالبين محير" و"هناك قالب واحد ونصف عادة" و"قالب واحد وربع عادة" و"قالب واحد عادة" و"جاير رفيع" و"قالب واحد ونصف عال العال مخصوص" و"قالب واحد وربع عال العال مخصوص" و"ورق موز قالب واحد وربع[1]". وهناك أنواع أخرى ليست أسماؤها واضحة في خط كاتب الدفتر فآثرنا تركها. على أن ما تقدم يبين اختلاف المقاسات والسموك والأنواع التي كانت تصنع في الكاغدخانة. وقد ورد في قائمة معروضات الصنع واحد وخمسون نوعاً من الورق لم يتكرر واحد منها في القائمة ولم تدخل فيها أصناف ورق اللف.

وتعددت ألوان الورق المصنوع كما تعددت أنواعه وسموكه وكيفه، فهناك الأبيض والأصفر والسمني والسكري وهناك الرمادي والرصاصي وهناك الأحمر الإنجليزي والأحمر البني، وهناك الأزرق الغامق والأزرق الفاتح والأخضر، وهناك الفستقي والنباتي[2].

وكانت منتجات المصنع من الورق على جانب عظيم من الجودة. يقول حسين بك حسن "فمشغولات الكاغدخانة ذات الجودة والمتانة أهل لأن يلتفت إليها". ويقول: "إن الكاغدخانة المصرية لما ساوت الكاغدخانات الأجنبية بتوفر أسباب هذه الصناعة فيها في أيسر مدة وبلوغ كل من آلاتها وأدواتها حده كانت مواد مصنوعاتها مما يفتخر بمبدعاتها[3]".

وكما كانت آلات المصنع من أحدث ما وجد في وقته فإن صناعه كانوا على جانب كبير من المهارة يشهد بذلك جودة مصنوعاته، حتى إنه بعد مدة قصيرة استطاع المصنع أن يستغني عن الصناع الأجانب شيئاً فشيئاً. يقول حسني بك عن مُحَمَّد أفندي حسني وكيل المطبعة والكاغدخانة: "وعند الدخول في تشغيل صناعة الورق صار يمارس أعمال مؤادها ما عظم منها وما دق فكان يباشر أعمالها الكيماوية ونحوها مما به تحصل المزية حتى صار ذا إلمام تام في أعمالها في مدة يسيرة نحو عام مع الالتفات الزائد لكل من المصلحتين (المطبعة والكاغدخانة). ولهذا استغنينا في السنة الأولى عن أحد الأسطاوين، ومع غياب الثاني بالإجازة مدة بدون حصول أدنى تعطيل في أي جهة من جهات التشغيل[4]". ثم يشير إلى العمال المصريين فيقول:

(١) دفتر قيد أثمان ومصاريف مأمورية الأكسبوزسيون سنة ١٨٧٣ أفرنكي، ص١٤-١٥، محفوظات عابدين.

(٢) نفس المرجع.

(٣) مقالة حسين بك حسني عن المطبعة والكاغدخانة بمناسبة مؤتمر فينا، ص٣٨.

(٤) نفس المرجع، ص٣١.

"وأيضاً لاستعداد أولاد وطننا في هذا الزمن القليل تحصل كثير منهم على معرفة التشغيل في الماكينات وغيرها حتى صار يعرف نافع المقادير من ضارها[(١)]".

ويقول: "ومن أسباب سرعة تقدم هذه المصلحة وبلوغها في يسير الزمن درجة ناجحة أن أبناء الوطن لما رتبوا في إدارة الأعمال ومزاولة أشغال الورق والماكينات الثقال تدربوا على الأشغال ووقفوا على دقائق الصنعة بالكمال وحازوا فوائد كثيرة في مدة يسيرة بسبب نباهتهم الذاتية واستعداداتهم الغريزية مع ما انضم لذلك من معرفة القراءة والكتابة حتى وصلوا إلى درجة الأساتذة أصحاب النجابة. فلذا وزع أغلب أشغال تلك المصلحة عليهم بحسب الاستعداد الذي وجد لديهم، لا سيما وكل المطبعة والكاغدخانة صاحب الذكاء والرشد والفطانة، فإنه فضلاً عن تفننه في صناعة الوراقة اكتسب إلماماً تاماً ولياقة في كيمياء هذا النوع كالتحليل والتركيب والتخمير حيث عرف ذلك معرفة النقاد الخبير[(٢)]".

هذا من الناحية الفنية، أما من الناحية التجارية فقد كانت سياسة المصنع أن يبيع منتجاته من الورق بأسعار معتدلة روعي فيها أن تكون أقل من سعر السوق بمقدار ١٥ أو ٢٠ في المائة، ولذا راجت سوقه وطلبت منتجاته لا في مصر وحدها بل وأيضاً في الحجاز والهند واليمن وبلاد المغرب، بل وصدرت بعض أنواع ورقه إلى أوربا، يقول حسني بك:

"ويكاد أن يكون غنياً عن البيان أن صناعة أصناف الورق العديدة لما كانت في باب الضرورة أكيدة، وكان بيعها والتصريف بثمن رخيص خفيف موجباً لشهرة الكاغدخانة المصرية وشيوعها بين أصناف البرية، جعلنا بيعه من مبدأ افتتاحها برخيص الأثمان (الفيات) المستدعية لنجاحها على المنهاج المعتدل سيره، الذي ينتج منه نفع المشتري وشكره، فصيرنا فيات مبايعته عند المشترين ناقصة في المائة من خمسة عشر إلى عشرين عن فيات مبايعة الأجانب المجاوزة للقدر الواجب، فازدادت الرغبة فيه وكثرت مطاليب راغبيه من سائر النواحي والجهات التي بلغها نقص الفيات (أي الأثمان) حتى وصل بعد كفاية الوطن إلى الحجاز والهند واليمن بل شاع ذلك بين التجار الألبان ووصلت أصنافه إلى بعض جهات أوربا[(٣)]".

ومع أن أثمان معروضات الكاغدخانة في معرض فيينا مذكورة في دفتر مأمورية الاكسبوزسيون إلا أننا لا نستطيع أن نكون صورة واضحة عن هذه الأثمان، إذ أن أبعاد دروج الورق المذكور أثمانها لم تحدد في الدفتر وليس أمامنا دليل مادي يبين جودة كل نوع لقياسه إلى

(١) مقالة حسين بك حسني عن المطبعة والكاغدخانة بمناسبة مؤتمر فينا ص٢٨.

(٢) نفس المرجع ص٣٢.

(٣) مقالة حسين بك حسني عن المطبعة والكاغدخانة بمناسبة مؤتمر فينا ص٣١.

ثمنه. ومع ذلك فقد أرسل درجين من كل نوع من الورق وتفاوت ثمن هذين الدرجين بين أربع وثلاثين بارة أي ثمانية مليمات ونصف المليم وبارتين أي نصف المليم على حسب النوع.

وهنا اي نوع واحد فقط يبلغ ثمن الدرجين منه قرشاً ونصف القرش، وبلغ ثمن الدرج الواحد من "ورق الرسم جريمند" ستة قروش مع كبر حجمه وارتفاع ثمنه الآن كما نعلم.

وبلغ ثمن درج ورق اللف مليمين مع جودة صنفه كما يؤخذ إجمالاً من وصفه: "ورق قالبين منشي تخين كامل كتان على ٥٠٠"، ويعتبر هذا السعر منخفضاً جداً بالنسبة لأسعار وقتنا هذا. ولقد بلغ عدد دروج الورق التي أرسلتها الكاغدخانة إلى معرض فيينا مائة درج مختلفة النوع والحجم وبلغ ثمنها جميعاً كما ورد في الدفتر ثمانية وعشرين قرشاً وثلاثة مليمات وكسر ضئيل من المليم[١]. وقد احتاجت لجنة الإعداد للمعرض إلى ورق لأعمالها فطلبت "ألفاً ومايتين فرخ ورق لعمل اثنى عشر كراسة لرسم بعض المعروضات، فتقاضت الكاغدخانة ٣٢ بارة و١٧٣ قرشاً ثمناً لهذا المقدار الضخم من الورق الجيد الذي يصلح للرسم[٢]. كما تقاضت ثلاثة قروش وثلاث بارات ثمناً لماية وأربعة وعشرين فرخاً من ورق الكتابة[٣]".

وكما اشتهرت مطبعة بولاق بين المستشرقين بجمال حروفها وفائدة مطبوعاتها التاريخية والأدبية لأبحاثهم، اشتهرت الكاغدخانة عند الأوربيين في مصر والخارج بجودة ورقها ووفرة إنتاجها "حتى إنهم أدرجوا في كزايطهم المحررة إعلاناً بالشكر على هذه المنقبة المعتبرة[٤]".

---

(١) "دفتر مأمورية الأكسيوزسيون"، ص ١٤-١٧، محفوظات عابدين.

(٢) نفس الدفتر ص١٠٢.

(٣) نفس المرجع ص١٠٩.

(٤) نفس المقالة السابقة، ص٢٣.

(استدراك) وقفنا في تاريخ الكاغدخانة عند سنة ١٨٧٢م وقلنا (ص٣٣٤) إن دفاترها ابتداء من تلك السنة غير موجودة في دار المحفوظات. وبعد إعداد هذا الفصل للطبع هدانا البحث إلى ملف خدمة حسين باشا حسني. ومما فيه من الوثائق عرفنا أن الكاغدخانة انفصلت عن مطبعة بولاق وأصبحت مصلحة مستقلة من مصالح الدائرة السنية ابتداء من شهر كهك سنة ١٥٨٩ ق (ديسمبر سنة ١٨٧٢م)، وعين رجل إنجليزي اسم مستر اندرسن (ولعله الباشمهندس الذي أشرف على إنشائها) ناظراً لها، واقتصر حسين حسني على نظارة المطبعة، وحول نصف مرتبه الذي كان يتقاضاه من الكاغدخانة وقدره عشرون جنيهاً إلى المطبعة على أن يؤخذ من أرباح الطبع الملتزمين. ولما آلت المطبعة إلى الحكومة في يونيه سنة ١٨٨٠ بقيت الكاغدخانة تابعة لدائرة الأمير إبراهيم حلمي، ولما فصل حسين حسني من نظارة مطبعة بولاق الأميرية في ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٨٠ عينته الدائرة ناظراً للكاغدخانة في اليوم التالي. وظل ناظراً لها إلى يوليه سنة ١٨٨١ حين تركها وسلمها للكونت مكس لافيزون وكيل الأمير إبراهيم حلمي. وظلت الكاغدخانة تعمل أربع سنوات أخرى إلى أن صُفيت في يونيه سنة ١٨٨٥، إذ أن

إن فيها تقدم من تاريخ الكاغدخانة السنية ليفسر إعجاب ناظرها حسين حسنى بها وشعوره بالفخر والزهو وهو يكتب عنها حتى لقد "تجاسر أن يقول": "إن هذه المصلحة المحولة على عهدتي بتقدمها زيادة عن المأمول صارت سبباً لبياض وجهي عند الأحباء والأصدقاء والأعداء".. وما أحب أن نردد ونحن نختم هذا الفصل الخاص بتاريخ مصنع الورق ما قاله حسني بك من أن "قدماء المصريين أصحاب الأهمية والطباع الفاخرة المدنية كانوا يستعملون في كتابتهم الأوراق حين كان غيرهم من الأمم يستعمل أوراق الشجر والعظام الرقاق، تائها في تيه البداوة كرعاة الشياه أصحاب الهراوة. فوجود الورق في أنتيقات مصر المستحسنة. هو الذي هدى الأورباويين لاختراعه منذ ستمائة سنة.

وقد أذكرني هذا الإيقاع قول عدي بن الرقاع:

فلو قَبْل مَبْكاها بكيت صَبابةً بسعدي شفيتُ النفسَ قبل التندمِ

ولكن بَكَتْ قبلي، فهيَّج لي البكا بكاها، فقلت: الفضل للمتقدمِ[1]"

---

المراسلات الصادرة عنها من ذلك التاريخ عليها خاتم إبراهيم عازار "مأمور تصفية الكاغدخانة بولاق". وليس في الأوراق ما يبين الأسباب التي أدت إلى تصفيتها" ولعلها من دسائس الاحتلال الإنجليزي الذي دأب على إضعاف الصناعة والتعليم والجيش.

(١) نفس المرجع، ص٢٩.

الفصل الرابع عشر

# أثر مطبعة بولاق في النهضة العلمية الحديثة في مصر

اختلف الكتاب في تقدير مشروعات مُحَّد علي وإصلاحاته، فمنهم من أثنى عليها ومنهم من اتهمها. وقد اشتد هذا الاختلاف في التقدير خاصة بين الكتاب والسياح الذين عاصروا تلك المشروعات فمنهم من لم يفهم حقيقة سياسة هذا الرجل فرأى الخير في غير ما عمل، ومنهم من فهم فامتلأت كتابته عطفاً على ما أتى من ضروب التجديد".

وقد كانت مطبعة بولاق على هذا النحو مثار اختلاف في الرأي وتفاوت في التقدير، فمن الكتاب من قدرها ونظر إلى مطبوعاتها كأنها رسل عصر جديد في مصر، ومنهم من بخسها واعتبر مطبوعاتها رذاذاً في صحراء لا هو أخصبها ولا هو سقط حيث ينمو الزرع ويزكو الثمر. ولعل أشد نقد وجه إلى المطبعة النقد الذي وجهه إليها السائح "بوجولات" الذي زارها في سنة ١٨٣١، فقد أفاض فيه وبالغ. قال ما ترجمته:

"هل حققت كل مطبوعات بولاق الغاية التي قُصدت منها" يشك في ذلك أهل النظر. ولقد كانت مطبعة الباشا خليقة أن تؤدى خدمات أكبر لو أنها أصدرت كتباً أولية في جغرافية مصر وتاريخها، أو كتباً في تعليم الشعب وتهذيبه، أو أمهات المؤلفات المشهورة في الأدب العربي. أما كتب الحرب والطب فقد يكون لها فائدتها ولكنها لا تعني إلا عدداً قليلاً جداً من القراء. وكل الكتب الأخرى مع بعض الاستثناءات نادرة البيع قليلة الانتشار! وهي لا تخرج من المطبعة التي تطبعها إلا لتكدس في المخازن أو يضرب عليها حجاب كثيف من النسيان الأبدي، لا يشتريها إنسان ولا يقرأها أحد لأنها لا تلائم حاجات العصر الحاضر ولا تتابع ميول الأهلين الذين هم بعيدون عن كل تعلم وتنور. وإنه لمن الممتع أن يرى الانسان من أول نظرة أن هذه المطبعة – التي ما أنشئت إلا بنفقات باهظة – كغيرها من الصناعات الأخرى التي أخذت عن أوربا، قد قصر القائمون بأمرها تقصيراً كبيراً فلم يجعلوها تتمشى مع حالة البلد. وقد أبديت هذه الملاحظات لمرافقي فوافق على صحتها ولكنه أجابني بأن الصعوبة الكبرى ليست في إنشاء مطبعة في مصر، ولكن في جعل المصريين حتى الطبقة الراقية منهم يقرأون الكتب التي تطبع فيها.

وعلى ذلك يجب أن يلقى كل أمل في نجاح المشروع ثم نقارن بين مطبعة بولاق وبين آلة مائية تغمر بمياهها الرمل والتربة الجافة، وهذه فكرة قوية جداً استولت عليَّ منذ زمن بعيد[١]".

ونحن الآن يمكننا أن نحقق هذا النقد بعد مرور ما يزيد على مائة سنة وبعد أن أدت المطبعة رسالتها وظهرت نتيجة هذه الرسالة. أساس النقد هو أن المطبعة أصدرت مطبوعات كانت تناسب أمة عريقة في العلوم لا أمة كالأمة المصرية كان جهل العصور الوسطى ما زال مستولياً عليها. وهذا الأساس واهٍ نشأ عن جهل مطبق بروح محمد علي وسياسته. أما روح هذه السياسة فهي أن محمد علي وجد بلداً ما زال يرزح في مظاهر العصور الوسطى – تأخر في الزراعة وانعدام في الصناعة وجهل مطبق وبعد تام عن المعارف وشعب لا عبرة له في ماض ولا أمل له في مستقبل. وكان مقتنعاً بتفوق الغرب يريد أن يرقى هذا البلد ويحضر هذا الشعب. فكان أمامه طريقان. إما أنه يسير على مهل فيضع الأسس ويترك لخلفائه من بعده إقامة البناء وإما أن يسرع فيقيم البناء بنفسه ويترك لخلفائه تقويمه إن كان به خلل من جراء السرعة. ولسبب ما آثر محمد علي الطريق الثاني وقد يكون هذا السبب متصلاً بطبعه وقد يكون متصلاً بنظره. إذ لا يستبعد أنه رأى احتمال تقصير خلفائه في إقامة البناء بعد أن يجهد نفسه هو في تدعيم الأساس. وعلى ذلك اعتزم الوالي أن يتم البناء بنفسه، وكان لا بد له من الإسراع الشديد حتى يحقق ذلك.

فسياسة محمد علي إذن كانت قائمة على الطفرة – كان يريد أن يصل إلى ارتفاع معين دون أن يمر على كل الخطوات الموصلة إليه وكان يريد أن يجني الثمر دون أن ينتظر الوقت اللازم لُنضجه وكان يرغب في أن يضم المحصول بعد بذر البذور مباشرة.

وإذا كان لمؤرخ أن يبدي رأيه في غير الواقع كان لنا أن نقول إن محمد علي أحسن صنعاً في خطته هذه وأنها كانت خيراً لمصر وخيراً للإصلاح الذي أراد، إذ أن خلفاءه ما كانوا مفطورين على الهمة الكافية لاستئناف الإصلاح لو أنه اقتصر على وضع أسسه وتمهيد طريقه. فقد رأينا كيف ضاق عباس ذرعاً بالمدارس والمصانع فأغلقها جميعاً، وكيف ضاق بالناس فانزوى في بيته، وكيف ضاقت في وجهه الحياة فعاش بلا سياسة ولا أمل.

ثم عرفنا كيف توقع سعيد الشر من التعليم فأغلق ما أخطأته يد سلفه من دوره وكيف يئس من المصانع فعطل ما عطل وأهدى ما أهدى وعهد بما شاء لمن عهد وكيف أحب الناس فبالغ في الاختلاط بهم حتى ملكوا لبه وصدرت سياسته عن عواطفه، وكيف بسمت له الحياة فاغتر وانصرف بالبحث وراء أسبابها عن ملكه واشتغل بالتمتع بها عن إصلاح أحوال رعيته.

---

(١) Michand et Poujoulat, ……Lettre 152, pp. 288-299.

فخلفاء مثل هذين ما كانوا ليقيموا بناء بعد أن هدموا البناء المقام، وما كانوا ليحدثوا إصلاحاً بعد أن عجزوا عن الاحتفاظ بالإصلاح الموروث. ولو أن مُحَّد علي اقتصر على الأساس دون البناء، وعلى السياسة دون التحقيق لانهدم ذلك الأساس وضاعت معالمه في عهد خلفيه، ولأعجز ذلك إسماعيل عن إكماله ولضاعت معالم تلك السياسة فلم ينفذها إسماعيل. فإصلاحات مُحَّد علي وإن كان عيب عليها السرعة وضعف الأساس، وإن كانت تلاشت في عهد خلفه، إلا أنها كانت نموذجاً يحتذى وأنقاضاً تجدد في عهد إسماعيل فسهل عليه الأمر وأصلح ما أصلح. وفي ذلك يلتمس العذر لمحمد علي ويدفع النقد عنه في كل نقص ناشئ عن السرعة وفي كل ضعف ناتج عن الطفرة.

فإذا كان بوجولات قد عاب على المطبعة إصدارها لكتب الحرب والطب وهي قليلة القراء قلنا له إن الوالى طبعها وهو عالم بذلك وكان يقصد إليه قصداً. لأن مطبعة بولاق نشأت لسد حاجة طوائف معينة إلى القراءة، إذ هي نشأت خصيصاً من أجل الجيش، ثم من أجل المدارس، وكانت مستقلة تمام الاستقلال في نشأتها عن الاعتماد على القراء الهواة. مُحَّد علي لم يرْمِ بطبع تلك الكتب إلى أن يقرأها الناس جميعاً، أو أن تزدحم مكتبة المطبعة بطلاب الكتب، وإنما قصد بها تنوير عدد قليل من الناس، وعندما ينجاب عن هذا النفر القليل جهل العصور الوسطى يندفعون من أنفسهم أو بتكليف من الحكومة إلى تعليم غيرهم وبذلك يكثر القراء. وقد كان الباشا في أول عهده بالإصلاح كمؤذن يؤذن في بلد كل أهلها مشركون كان يريد الإصلاح والشعب كله يقاومه ويفر من إصلاحاته فرار المحرور من المتوهج من شعاع الشمس. فكان لا بد له قبل أن يؤذِّن للناس جميعاً أن يغري أفراداً قلائل بالإسلام حتى إذا سمعوا أذانه وأقبلوا عليه كان فيهم إغراء لغيرهم.

أما قوله إن الكتب ما كانت تخرج من المطبعة إلا لتكدس في المخازن أو يضرب عليها النسيان الأبدى فَمْين لا يؤيده التاريخ ولا أساس له إلا تعصب هؤلاء الإفرنج. إن الكتب ما كانت تهمل في المخازن بل كانت توزع على أربابها من طلاب العلوم أو الصناعة. وما كان يطبع من الكتاب إلا بعدد قرائه. وكان الكتاب يطبع مرتين وثلاث مرات فهل طبعت الطبعة الثانية والأولى مكدسة في المخازن؟.

قال الناقد وكانت المطبعة تؤدي خدمات أعظم لو طبعت كتباً في جغرافية مصر وتاريخها وكتباً لتعليم الشعب، وأمهات الكتب المشهورة في الأدب العربي؛ قُلنا وهل لم تطبع المطبعة مثل هذه الكتب قبل أن يكتب هو هذا النقد؟ ألم تطبع كتاب الأجرومية للإمام مُحَّد بن داود في سنة ١٨٢٤ ورسالته في الصرف في سنة ١٨٢٥ و"كتاب الأشياء" وكتاب "بديع الإنشاء

والصفات في المكاتبات والمراسلات" و"شرح الأجرومية" و"لمع في علم الحساب" كل هذه في سنة ١٨٢٦، وكتاب "مراح الأرواح" وثلاثة كتب أخرى في النحو وكتاب في الصرف وكتاب في التام والناقص من الأفعال في سنة ١٨٢٨، أليست كل هذه كتباً لتعليم أبناء الشعب. ثم ألم تطبع المطبعة "جوهر التوحيد" وهو شعر صوفي في سنة ١٨٢٥ وكتاب "التقاط الأزهار في محاسن الأشعار" وهو مختارات من الشعر العربي في سنة ١٨٢٨ وكتاب "كلستان السعدي" و"بندنامة" وهو شعر فارسي في سنة ١٨٢٨، ألم تكن هذه كتب أدب. ثم ألم تطبع المطبعة قبل سنة ١٨٣١ "تاريخ أنورى" و"فترينة تاريخي" و"تاريخ واصف"، وإن كانت تواريخ عثمانية لأن مصر لم يكن بها إذ ذاك من يستطيع التأليف في تاريخ مصر. ثم لماذا التسرع في نقد المطبوعات وقد كانت المطبعة لا تزال في دور الطفولة وقد طبعت مما ذكر الناقد عشرات الكتب بعد ما خرج من مصر. وقوائم مطبوعات المطبعة خير دليل على ذلك فهي مملوءة بكتب الأدب والتاريخ والجغرافيا.

وكذلك كتب تعليم الأطفال وتأديبهم لقيت عناية كبيرة فقد صدر أمس من الباشا إلى ديوان المدارس في ٨ المحرم سنة ١٢٦١ "بطبع وتجليد ٥٠٠ نسخة من الكتاب المسمى بعقود اللآلئ في تعليم الأطفال القراءة والكتابة وتوزيعها على الجهات[١]" كما طبع في سنة ١٨٤٧ "كتاب تعريب الأمثال المختص بتأديب الأطفال[٢]" ثم كتاب "عقلة الصباع" وعلى ذلك فنقد المطبوعات على النحو السابق ساقط من أساسه.

أليس من التسرع أن يصدر الكاتب نقداً كهذا على مشروع كان ما يزال في سن العاشرة. ثم أليس من الخلط أن يقارن الكاتب بين مطبعة وآلة لرفع المياه ويفضل الثانية على الأولى. وما باله يأخذ مطبعة بولاق بهذه الشدة ويطالبها بنتائج باهرة في عشر سنين مع أن الطباعة في أروبا لم تثمر الثمرة التي أعمَتْه عن مزايا المطبعة المصرية إلا بعد قرون.

وينعطف على ما تقدم النقد الذي وجهه "باورنج **Bowring**" للمطبعة حين قال:

"إن الكتب التي نشرتها مطبعة الحكومة في بولاق بالتركية والعربية فوق متناول المدارس الابتدائية لأن غالبيتها ذات طبيعة علمية[٣]".

وقد كذب مثل هذه الانتقادات قبلنا كثير من الأوربيين الذين زاروا مصر بعد هؤلاء

---

(١) أمر من محمد علي باشا إلى ديوان المدارس في ٨ المحرم سنة ١٢٦١ (١٧ يناير ١٨٤٥) كراسات ملخصات الأوامر العلية، كراسة ٣٧، ص٧٣٠، محفوظات عابدين.

(٢) الوقائع المصرية العدد ٦٨ الصادر في ٢٣ جمادي الآخر سنة ١٢٦٣ (٦ يونيو سنة ١٨٤٧).

(٣) Bowring. Op. cit., p. 135.

النقاد وكتبوا ما يثبت بطلانها. نُثبت هنا قول أحدهم وهو "باتن **paten**" الذي كتب عن مصر بعد بوجولات المتقدم بعشر سنوات قال:

"لا مراء في أن من الفوائد المحققة التي جابها محمد علي لمصر إنشاء مطبعة كبيرة في بولاق تصدر عنها الكتب العديدة في العلوم الحديثة والآداب وعلى الأخص كتب الطب والتاريخ، وقد خلقت هذه الكتب عصراً جديداً في تاريخ مصر[1]".

وأمثال هذا التقدير الحق والنظر الصائب والحكم العادل يجدها الإنسان كثيرًا في كتابات كثير من السياح والكتاب الأوربيين. وشهرة مطبعة بولاق عند مستشرقي أوربا وتقديرهم لها مشهور كذلك يطول بنا الأمر لو ذهبنا نعرضه.

وبعد فإنا نرى الآن في مصر نهضة علمية زاهرة وحركة فكرية نشيطة فهل كان لمطبعة بولاق أثر في هذه النهضة؟.

إذا كان اختراع الطباعة وانتشار المطابع يؤرخ عصراً جديداً من عصور التاريخ في أوربا فإن مطبعة بولاق وحدها تؤرخ عصراً جديداً من عصور التاريخ في مصر حتى لقد كدت أعتبر سنة إنشائها إبتداءً للتاريخ المصري الحديث؛ فهي قد قضت على مظهر من مظاهر العصور الوسطى وهو الاعتماد على اليد في الصناعة وما ينشأ عن الاعتماد على اليد من بطء في العمل وإسراف في الوقت وقلة في الإنتاج. وأحلت محل هذه الطريقة مظهراً من مظاهر العصور الحديثة وهو الاعتماد على الآلات في الصناعة والإفادة بما ينشأ عن استعمال الآلات من سرعة في العمل واقتصاد في الوقت ووفرة في الإنتاج

.فقد كانت صناعة الكتب قبل إنشاء مطبعة بولاق قاصرة على الورّاقين فكان كل وراق، يستخدم عدداً من النساخين الذين كانوا عادة من مدرسي الأزهر ومجاوريه ممن كانوا يكسبون مقومات معيشتهم في القاهرة بطرق شتى، منها نسخ الكتب لمن يريد. وكان الناسخ يجلس القرفصاء ويضع أمامه مداده وأقلامه فيما كان يسمى "الدواية"، ويضاف إلى هذه المعدات مدية ومقطة لبري القلم الذي كانت ريقة الدواية تتلفه بسرعة زائدة، ثم يتناول الورقة ويضعها إما على ركبته وإما على راحة يده وإما على مسندة مكونة من عدد من قطع الورق مربوطة إلى بعضها من أطرافها الأربعة مكونة بذلك ما يشبه كراسة رقيقة يضعها الناسخ على ركبته، أو يتنقل بين هذه الأوضاع المختلفة على حسب ما يحتمله ظهره من ألم التقوس، ويأخذ بهذه الطريقة في نسخ المخطوط كيفما يتسع له وقته وتمكنه قوة احتماله. وظل هؤلاء النساخ

(١) Paton, op. cit., Vol. II, p. 246.

يقومون مقام آلات الطباعة إلى أن أنشئت مطبعة بولاق فقضت على هذه الطريقة في صناعة الكتب واستعاضت عنها بالآلات الطابعة، وأخذت صناعة النسخ تضمحل وأخذت طبقة النساخين تقل بالتدريج.

ونشأ عن استخدام الآلات في صناعة الكتب ما ينشأ عن استخدام الآلات في كل زمان ومكان من سرعة في العمل ووفرة في الإنتاج. وترتب على ذلك ما يترتب على وفرة الإنتاج من رخص الثمن وسهولة الاقتناء. فقد كان الناسخ ذو الخط المعتاد يتقاضى عن الكراسة ذات العشرين صحيفة التي تحتوي كل صحيفة منها على خمسة وعشرين سطراً أجراً قدره ثلاثة قروش إذا كانت الكتابة بدون تشكيل؛ فإذا كانت مشكلة ارتفاع الأجر إلى الضعف أي إلى ستة قروش. فإن كان حسن الخط زاد الأجر بما يتناسب مع جمال خطه وحسن تنسيقه[١]. فإذا حسبنا نفقات كتاب متوسط الحجم يقع في مائتي صحيفة مكتوب بالقلم المعتاد غير مشكل وجدنا أن نفقات نسخه ثلاثون قرشاً. فإذا أضفنا إلى هذا المبلغ ثمن الورق وثمن الجلد وجدنا أن نفقاته تبلغ الخمسين قرشاً. فإذا أضفنا إلى ذلك ربح صاحب المكتبة وهو ربح يحدده انفراده بالمخطوط واستئثاره بالعرض وجدنا أن ثمن الكتاب يرتفع ارتفاعاً كبيراً. فإذا كان المخطوط مكتوباً بخط يسهل قراءته أو مشكلاً ارتفع ثمنه ارتفاعاً فاحشاً. وما بالنا نجهد أنفسنا بالحساب وعندنا أرقام واقعية توضح ما كان لمطبعة بولاق من الأثر في تخفيض ثمن الكتب. فالرحالة "كلارك **Clarke**" الذي زار مصر أثناء وجود الفرنسيين بها يحدثنا أنه اشترى من القاهرة "ألف ليلة وليلة" مخطوطاً بمبلغ سبعة جنيهات إنجليزية[٢]. هذا على حين كان ثمنه مطبوعاً في جزءين بمطبعة بولاق في سنة ١٨٣٧ تسعين قرشاً. والدكتور بيرون يحدثنا أن خطط المقريزى المطبوعة في بولاق في جزءين كبيرين ثمنها مائتان وأربعون قرشاً، مع أن ثمنه مخطوطاً بخط معتاد ومملوءاً بالأغلاط يبلغ ثمانمائة وخمسين قرشاً[٣] وهكذا يتضح ما كان لاستخدام الآلات في طبع الكتب ببولاق من الأثر في تخفيض أثمان الكتب.

واقترن انخفاض الأثمان بحسن الخط وإتقان الصناعة فقد كان الكتاب قبلاً مقسماً إلى ملازم أو كراسات مستقلة غير محبوكة كل كراسة تبلغ خمس ورقات وموضوعاً في جلد خارجي بدون تجليد حتى ينفع الكتاب الواحد لعدد كبير من القراء في نفس الوقت بأن يتناول كل

---

(١) E.W. Land, op. cit., p. 191.

(٢) Clarcke...... of Europs, Asia and Africa, vol. v. p. 111.

(٣) مجموعة خطابات الدكتور بيرون للمسيومول السالفة الذكر، ص١٠٧ الخطاب الثالث عشر، الإسكندرية في ١٩ يناير سنة ١٨٥٤.

منهم كراسة ويقرأها ثم يتبادل الكراسات مع غيره، وهذه الحالة ضرورية نظراً لقلة عدد نسخ الكتاب. فبعد هذه الحالة الأولية نجد أن مطبعة بولاق أتقنت الصناعة فكثر النسخ وحبكت الكراسات وجلدت جميعاً واتخذ الكتاب الشكل المتقن المعروف. فإذا أضفنا إلى ذلك جمال الخط وسهولة قراءته وفرق ما بين المخطوط والمطبوع في كل ذلك وقفنا على الأثر البين الذي أحدثته مطبعة بولاق في رقي صناعة الكتب.

ثم إن مطبعة بولاق بما أحدثته من نشر الكتب وإتقان صناعتها وتخفيض أثمانها، ساعدت بذلك على نشر روح القراءة وبث حب اقتناء الكتب والاطلاع عليها بين المصريين فقد كانت القراءة قبلها قاصرة على مشايخ الأزهر ومجاوريه وكانت الكتب بعيدة كل البعد عن أفراد الشعب لندرتها وغلاء أثمانها وسيادة روح عصر المماليك في مصر. فالقراءة والاطلاع كانا منعدمين في مصر حتى اذا أنشئت مطبعة بولاق وأصبح الحصول على الكتب ميسوراً، وتعددت مطبوعاتها بحيث أصبح كل فرد يجد ما يميل إليه من أنواع القراءة، ورخصت أثمانها بحيث أصبح في استطاعة أقل الناس مالاً أن يحصلوا على الكتب، نشأ في مصر طبقة من القراء من غير مشايخ الأزهر ومجاوريه يحبون الكتب ويميلون إلى قراءتها ويرغبون في اقتنائها وتمكنهم أثمانها من ذلك كله. وهكذا ساعدت مطبعة بولاق على انتزاع القراءة من احتكار رجال الأزهر فشابهت في هذا الأمر مطابع أوربا حين ساعدت على انتزاع العلم من رجال الكنيسة الذين كانوا يحتكرونه احتكاراً ضاراً قائماً على الشعوذة واستغلال الناس. ولذا نسمع عن شخص مثل حبيب أفندي ناظر ديوان الداخلية يمتلك مكتبة بها خمسة آلاف مجلد[١]. ونقرأ في تراجم رجال مصر الحديثة أن كثيراً منهم كان يحب اقتناء الكتب وأن كلهم تقريباً ماتوا عن مكتبات بها آلاف المجلدات. وليرجع القارئ إلى الجبرتي ليعرف ماذا كان يوجد من الكتب في تركات رجال الأزهر قبل ذاك.

ونشأ عن انتشار الميل إلى القراءة واقتناء الكتب على هذا النحو ظهور طبقة من المثقفين المستنيرين الذين قرءوا الكتب المطبوعة العربي منها والمترجم وتأثروا بما فيها سواء من حيث المعلومات ومن حيث الكتابة أو قل إنهم اكتسبوا بذلك اقتداراً على التأليف، وأغرتهم المطبعة به فألفوا وقدموا كتبهم إليها فطبعت، وتأثر غيرهم بما ألفوا وأغراهم ما لاقوا من ذيوع في الاسم وكسب للمال فألفوا هم الآخرون ونشرت لهم المطبعة فتشجعوا واستزادوا علماً وتأليفاً. وعلى هذا النحو خلقت مطبعة بولاق نبضة هائلة في التأليف لم يألفها الشرق من قبل وأكسبت مصر بذلك حركة أدبية زاهرة نمت بدون تراجع إلى وقتنا هذا.

---

(١) paton. op. cit., Vol. II. P. 245.

وهكذا أحدثت مطبعة بولاق منذ إنشائها حركة فكرية هائلة، فمن استخدام الآلات في الطباعة إلى السرعة والوفرة في الإنتاج إلى رخص الأثمان إلى جودة الصناعة إلى تشجيع الناس على القراءة والاقتناء إلى إغرائهم بالتأليف والنشر، ونشأ عن تتابعها جميعاً ما نسميه النهضة العلمية الحديثة في مصر. فهذه النهضة التي نفخر بها الآن ونحاول جهد المستطاع تنميتها والنهوض بها لم تكن في أصلها إلا أثراً من آثار مطبعة بولاق.

ولمطبعة بولاق زيادة على ما سبق بيانه من أثرها العام في خلق النهضة العلمية الحديثة بمصر وتغذيتها وتنميتها آثار أخرى تتعلق بتفاصيل تلك النهضة العامة لا يسعنا إغفالها في هذا المقام.فالمطبعة نشرت كتباً كثيرة في مختلف العلوم الحديثة كانت أول ما نشر من نوعها في مصر. فكانت بذلك أول طريق دخلت منه تلك العلوم الحديثة إلى هذه البلاد.

فالمطبعة نشرت كتباً في الطب وكتباً في فن الحرب وكتباً في الهندسة وكتباً في الطبيعة والكيمياء وكتباً في الفلك وكتباً في علم المياه الى آخر تلك العلوم التجريبية التي لم تشهدها مصر إلا عن طريق بولاق. نعم إن المصريين كانوا يشتغلون قبل ذلك بالعلوم إلا أنها كانت علوماً مطبوعة بطابع العصور الوسطى. فكان التنجيم يدرس بدلاً من الفلك وكان السحر والرقي وصناعة التمائم تقوم مقام الطب وكان البحث في كيفية تحويل المعادن الدنيا إلى معادن نفيسة يقوم مقام الكيمياء الحديثة. وكانت دراسة هذه العلوم قاصرة على أفراد قلائل كانوا يستخدمونها في إتلاف عقلية سواد الشعب. ثم أثمرت مطبعة بولاق ما شاء لها الله أن تنشر من كتب العلوم الحديثة فمهدت لتلك العلوم السبيل ونشرتها بين الناس، وبذلك أحلت الفلك محل التنجيم والطب مكان الشعوذة والسحر والكيمياء الحديثة بدلاً من الكيمياء القديمة وخلقت بذلك طبقة من الباحثين الحديثين الذين أخذوا يدرسون تلك العلوم الحديثة فتحررت أفكارهم واستغلوا معرفتهم في استغلال موارد الطبيعة.

ولم يقف فضل المطبعة عند حد نشر كتب العلوم الحديثة بل إنها نشرت كثيراً من الكتب العربية القديمة التي كانت مخطوطاتها نادرة الوجود والتي كاد البلى والضياع يذهبان بما بقي منها. فقد نشرت كثيراً من كتب السيرة والتاريخ والأدب والقصص والحديث والتفسير والفقه والنحو وعلوم اللغة والمنطق وغير ذلك من أمهات الكتب العربية في كل علم وفن، ويترتب على ذلك ذيوع تلك الكتب بين الناس ووقوفهم على نفائس اللغة العربية. وهكذا كان إنشاء مطبعة بولاق بمثابة إحياء للآداب العربية القديمة، وإذا عرفنا قراء تلك الكتب في الوقت الحاضر – رغم طبع كتبها ورخص أثمانها – عرفنا ما كانت تلك الآداب تتعرض له من الضياع لو لم تنشر مطبعة بولاق كنوزها الدفينة وعرفنا بالتالي ما كان لتلك المطبعة من الأثر في إحياء تلك الآداب.

ولم يقف فضل المطبعة على اللغة العربية عند حد إحياء كتبها القديمة وتدوين العلوم الحديثة بها وهو ما سبق بيانه فحسب بل أن فضلها يغمر تلك اللغة من ناحية أخرى إذ كان لها أثر عظيم في حفظ مادة اللغة وتنمية ثروتها من هذه المادة. أما حفظها لمادة اللغة فقد كان بطبع معاجمها ونشرها بين الناس وعلى الأخص قاموس الفيروزبادي، وليس من شك في الفائدة التي تعود على اللغة من طبع معاجمها. أما تنميتها لمادة اللغة فقد أتى عن طريقين: الأول نشرها لعدد هائل من كتب العلوم الحديثة مما سبب إحياء الألفاظ والمصطلحات العربية القديمة التي تتصل بتلك العلوم والتي أشرفت على الموت بعد أن ترك العرب الاشتغال بها، والثاني استحداث ألفاظ ومصطلحات جديدة مما لم يوجد لها نظير في كتبها القديمة. وعلى هذا النحو كان لنشر كتب العلوم الحديثة أثر فعال في إحياء كثير من ألفاظ اللغة التي كادت تندثر وإمدادها بكثير من الألفاظ الحديدة. ولم يأت هذا الأثر عرضاً وإنما قصد إليه قصداً حتى أن القائمين بأمر الكتب كانوا يعنون بأمر الألفاظ عناية فائقة على نحو ما سبق بيانه وغالى بعضهم فوضع قواميس لتلك الألفاظ الجديدة. فمن ذلك "كتاب الشذور الذهبية في الألفاظ الطبية"، وهو معجم المصطلحات والألفاظ الطبية وضعه محمد عمر التونسي محرر الكتب الطبية بمدرسة الطب قال في مقدّمته:

"لما كثرت ترجمات الكتب الطبية رأيت أن أؤلف قاموساً جامعاً للمصطلحات، وكان كلوت بك قد أتى بكتاب فرنساوي في المصطلحات العلمية والطبية وأوعز إلى مهرة المعلمين بترجمته وهم إبراهيم النبراوي معلم بالجراحة الكبرى ومحمد علي البقلي معلم الجراحة الصغرى ومحمد الشافعي معلم الأمراض الباطنية ومحمد الشباسي معلم التشريع الخاص وعيسوي النحراوي معلم التشريح العام والسيد أحمد الرشيدي معلم الأقرباذين والمادة الطبية ومصطفى السبكي معلم أمراض العين وحسنين علي معلم النبات فترجم كل منهم الجزء الذي أعطيه. فأوعز إلي الدكتور بيرون ناظر المدرسة أن آخذ من الكتاب كل لفظ يدل على مرض أو عرض أو نبات أو معدن أو حيوان أو غير ذلك من الاصطلاحات وأن أستخرج ما في القواميس من التعاريف وما جاء في تذكرة داود وما في فقه اللغة وغيره من المعاجم أو كتب اللغة ففعلت ذلك وأضفت إليه أسماء العقاقير وأسماء الأطباء المشهورين ورتبته على حروف المعجم".

وعمل شيء من هذا في العلوم الأخرى، فمثل هذا المعجم في الألفاظ الطبية وهو ضخم يبلغ ٦٠٠ صفحة يوضح ما نالته مادة اللغة من الفوائد من جراء حركة الطبع التي قامت بها مطبعة بولاق.

ولم يقتصر فضل مطبعة بولاق على اللغة العربية بل تعداها إلى اللغات الشرقية الأخرى

كاللغتين التركية والفارسية فقد نشرت المطبعة كثيراً من الكتب الأدبية المشهورة في اللغتين كما نشرت كثيراً من معاجمها وهي كثيرة في قوائم مطبوعات بولاق.

ثم أثر آخر لمطبعة بولاق في ناحية أخرى من تفاصيل النهضة العلمية الحديثة في مصر وهو أنها ساعدت على تقدم التعليم وانتشاره ومهلت مهمة القائمين بهذا التعليم، ففيها طبعت الكتب المدرسية لمختلف المدارس وليس من شك في أهمية الكتب المدرسية للتعليم فهي الوسيلة الوحيدة لاستذكار الشرح ومراجعة المعلومات.

ويصور لنا علي باشا مبارك أثر هذه المطبعة في هذه الناحية أحسن تصوير حين يقول في سياق ترجمته لنفسه: إنه التحق بمدرسة المهندسخانة واستمر فيها خمس سنوات تعلم فيها الجبر والميكانيكا والديناميكا وتركيب الآلات وحساب التفاضل وعلم الفلك وعلم الأدروليك (المياه) والطبوغرافيا والكيميا والطبيعة والمعادن والجيولوجيا وحساب الآلات والهندسة الوصفية وقطع الأشجار والأخشاب والظل والنظر، ثم قال:

"ولعدم وجود كتب مطبوعة في هذه الفنون وغيرها إذ ذاك كان التلاميذ يكتبون الدروس من المعلمين في كراريس كل على قدر اجتهاده في استبقاء ما يلقيه المعلمون. وكان المعلمون يومئذ يبذلون غاية مجهودهم في التعليم، فكان يندر أن يستوفي تلميذ في كراسه جميع ما يلقى عليه خصوصاً الأشكال والرسوم، ولذلك كان الأمر إذا تقادم وخرجت التلامذة من المدارس يعسر عليهم استحضار ما تعلموه فكان يضيع منهم كثير مما تعلموه. وفي آخر مدة المهندسخانة (يعني في آخر مدة تلمذته بها) كانوا يطبعون بمطبعة الحجر بعض الكتب فاستعانت بها التلامذة وحصل منها النفع ثم تكاثر طبع الكتب شيئاً فشيئاً إلى الآن فصارت تطبع الفنون بأشكالها ورسومها فسهل بذلك تناولها واستحضار ما فيها[1]".

وليس أصدق من هذا الوصف من معاصر في بيان ما كان لمطبعة بولاق من الأثر الفعال في نشر التعليم وترقيته.وآخر ما نريد أن نذكره من أيادي مطبعة بولاق التي لا تحصى على النهضة العلمية الحديثة في مصر أنها كانت أساس الطباعة في مصر فقد كانت نموذجاً يحتذيه الراغبون في نشر العلم والطامعون في الربح من صناعة الكتب. فانتشرت بعدها صناعة الطباعة وكثرت المطابع على يد كثير من تلاميذها الذين تعلموا الصناعة بها أو تأثروا بفكرتها وكلما كثرت المطابع زادت المطبوعات وزاد التأليف وازدهرت الحركة العلمية في مصر.

فإذا قلنا إن ازدهار الحركة العلمية في مصر راجع إلى كثرة المطابع، وجب علينا أن نقول

---

(١) علي باشا مبارك: الخطط التوفيقية ج٩، ص٤١.

إن كثرة المطابع يرجع الفضل فيها إلى مطبعة بولاق. ثم إن تلك المطابع التي أنشأها الأفراد متأثرين بمطبعة بولاق عندما أرادت أن تطبع كتباً لم تجد أمامها إلا مطبوعات بولاق التي كانت قد نفدت أو أشرفت على النفاد فأعادت طبعها ومن هذه الناحية أيضاً كان لمطبعة بولاق الفضل على ما نشأ في مصر من المطابع.

على هذا النحو كان أثر مطبعة بولاق في النهضة العلمية الحديثة في مصر، وهكذا كان ذلك الأثر عظيماً لم يقف عند حد خلق هذه النهضة من العدم فحسب بل تعداه إلى إدخال عناصر جديدة فيها وصبغها بالصبغة الحديثة بعد القضاء على صبغة العصور الوسطى التي ظلت مستولية على الحياة في مصر إلى ذلك العهد القريب.

فإذا أضفنا إلى ذلك أثرها في نشر صناعة الطباعة وفضلها على اللغة والتعليم عرفنا أن تلك النهضة الفكرية الحديثة التي نفخر بها إنما ولدت في حجرات المطبعة وبرعايتها نشطت وازدهرت ولذا وجب أن لا تذكر هذه النهضة إلا مقرونة دائماً باسم مطبعة بولاق.

الفصل الخامس عشر

# المطابع الأميرية الصغرى

نشأت مطبعة بولاق من أجل الجيش خاصة لتسد حاجته من كتب الفن الحربي والتعليمات العسكرية. وظلت تقوم بهذه المهمة عدداً من السنين بعد إنشائها إلى أن بدأ مُحَمَّد علي في إنشاء مدارسه في سنة ١٨٢٦ ثم توالى إنشاء تلك المدارس. وقد كانت المدارس تحتاج هي الأخرى إلى طبع كتب لتلاميذها وكان ضرورياً أن يحال طبع تلك الكتب على بولاق. والظاهر أن مطبعة بولاق ضاقت بمطبوعات الجيش ومطبوعات الدواوين ومطبوعات المدارس مجتمعة. ولكي يخف الطلب على بولاق أخذ الوالي ينشئ مطابع مستقلة في بعض المدارس الكبيرة والدواوين الرئيسية. وهكذا نشأت عدة مطابع أميرية صغرى بجانب مطبعة بولاق الكبرى. أما ما وصل إليه علمنا من هذه المطابع فهي:

## مطبعة الطب بأبي زعبل

أنشئت مدرسة الطب المصرية في سنة ١٨٢٧ بأبي زعبل. وقد أنشأ مُحَمَّد علي بأبي زعبل مطبعة ملحقة بهذه المدرسة لتتولى طبع ما يحتاجه تلاميذها من كتب الطب، وليس عندنا علم مؤكد بتاريخ إنشاء تلك المطبعة، وإن كان عندنا ما يرجح أنها أنشئت بعد تاريخ إنشاء المدرسة بمدة قصيرة. فنحن لو نظرنا إلى ما بيدنا من مطبوعات بولاق لوجدنا أن أول كتاب في الطب مطبوع بها هو كتاب "تشريح بشري" ترجمه إلى العربية من الفرنسية يوحنا عنحوري وطبع ببولاق في سنة ١٨٣٣، أي بعد إنشاء مدرسة الطب بست سنوات.

فهل ظلت مدرسة الطب لا تطبع كتباً لتلاميذها طول هذه المدة؟ الأرجح أن مطبعة أبي زعبل أنشئت في تاريخ مبكر من إنشاء مدرسة الطب بمجرّد أن ظهرت حاجة إلى طبع كتب طبية للتلاميذ. وليس من المعقول أن تكون هذه الحاجة قد ظهرت عند إنشاء المدرسة أي في سنة ١٨٢٧ مباشرة إذ أن في هذا التاريخ لم يكن المترجمون قد ترجموا شيئاً يطبع وإنما من المعقول أن تكون تلك الحاجة ظهرت بعد ذلك بمدة ما. وإذا صح ما رواه جورجي زيدان من أن أول كتاب طبع بأبي زعبل هو كتاب "القول الصريح في علم التشريح" لكلوت بك وأن

طبعه كان في سنة ١٨٣٢[1] أمكننا أن نقول إن مطبعة الطب بأبي زعبل أنشئت في تلك السنة. وهناك خبر نشر في الوقائع المصرية بتاريخ ٢٤ أبريل سنة ١٨٣٢ جاء فيه:

"كلوت بك أرسل رسالة إلى مجلس الجهادية مضمونها أنه ترتب تعييناً للرجال الثمانية الذين أرسلوا إلى مطبعة أبي زعبل من مطبعة بولاق كسائر الأفندية ثم أرسلت إليه خلاصة من مجلس الجهادية حكم فيها بأنه يصرف لهم التعيين كما كان يصرف لهم في مطبعة بولاق[2]".

فترتيب التعيين لهؤلاء الموظفين الثمانية الذين نقلوا من مطبعة بولاق إلى مطبعة أبي زعبل يبين أنهم نقلوا إليها حديثاً، وجملتهم تبين أنهم الذين بدأت بهم المطبعة، وعلى ذلك يمكن أن نقرر أن تاريخ هذا الترتيب وهو أبريل سنة ١٨٣٢ يعين تاريخ إنشاء مطبعة الطب بأبي زعبل.

وليس عندنا إلا وصف واحد لهذه المطبعة أعطانا إياه السائح سانت جون الذي زار مصر في سنة ١٨٣٢، فقد زار مدرسة الطب بأبي زعبل ووصف المدرسة وما حولها من أشجار البرتقال والليمون الحلو والمالح والجميز وما يوجد بين هذه الأشجار من الخضر والأزهار، كل ذلك في وصف شعري رائع ثم قال:

"وقد حُول نصف أحد جناحي المستشفى إلى حجرة درس فسيحة تسع مائتي تلميذ. وجدرانها مزينة بالنماذج والرسوم... أما بقية هذا الجناح ففيه مطبعة بها أربع آلات للطبع يعمل عليها الشبان العرب (يعني المصريين) في طبع تراجم عربية لأحسن المؤلفات الأوربية في الطب، محلاة بالرسوم التوضيحية التي ينقلونها بدقة فائقة[3]".

فتبعاً لكلام هذا السائح المحقق كانت مطبعة الطب بأبي زعبل مشتملة على أربع آلات للطبع:

أما مطبوعات هذه المطبعة فقد قال عنها جورجي زيدان ما يأتي:

"لم يمض بضع سنوات حتى ظهرت عدة كتب طبية تعليمية عليها نمر متسلسلة حسب ظهورها. وفي آخر كل كتاب تاريخ طبعه. وبلغ عدد الكتب الطبية التي طبعت في تلك المطبعة عشرة. أولها كتاب "القول الصريح في علم التشريح" تأليف الدكتور كلوت بك طبع في سنة ١٨٣٢، وآخرها كتاب "الأربطة الجراحية" تأليف إبراهيم بك النبراوى طبع سنة ١٨٣٨

---

(١) جورجي زيدان، تاريخ آداب اللغة العربية، ج٤، ص٤٢.

(٢) الوقائع المصرية، العدد رقم ٣٧٥، ٢٣ ذي القعدة سنة ١٣٤٧ (٢٤ أبريل سنة ١٨٣٢) "حوادث مجلس الجهادية".

(٣) St. John, op., VoL II. p. 401.

وطبعت فيها كتب أخرى غير هذه[1]". ا هـ

أما كتاب الأربطة الجراحية لإبراهيم النبراوي فلم يطبع في أبي زعبل، إذ الثابت أنه طبع في بولاق وورد ضمن مطبوعاتها لسنة ١٨٣٨ وقد رأينا نسخة من الكتاب وعليها ما يثبت أنه مطبوع في بولاق. ثم إن مطبعة الطب بأبي زعبل لم تكن موجودة في سنة ١٨٣٨ كما سيأتي بعد قليل. وقد توصلنا من الكتب الطبية العشرة المطبوعة بمطبعة الطب بأبي زعبل إلى ما يأتي:

(١) "القول الصريح في علم التشريح" تأليف "بايل **Bayle**" بإضافات من كلوت بك، وترجمة يوحنا عنحوري رئيس التصحيح بمدرسة الطب بأبي زعبل، وحرره مُحَمَّد عمران الهراوي. طبع بأبي زعبل سنة ١٢٤٨هـ (١٨٣٢ م) (انظر شكل ٢١ بآخر الكتاب).

(٢) "العجالة الطبية فيما لابد منه لحكماء الجهادية". تأليف كلوت بك، وترجمة أغسطين سكاكيني، وحرره مُحَمَّد عمران الهراوي، طبع بأبي زعبل سنة ١٢٤٨هـ (١٨٣٣م). وهو ثاني مطبوعاتها.

(٣) "منتهى الأغراض في عالم شفاء الأمراض" تأليف بروسيه وسانسون، ترجمه إلى العربية يوحنا عنحوري وقد ترجم أولاً إلى الإيطالية ثم ترجمه عنحورى من الإيطالية إلى العربية: طبع سنة ١٢٥٠هـ (١٨٣٤م) في مجلدين.

(٤) "مبلغ البراح في علم الجراح" تأليف كلوت بك وترجمه يوحنا عنحوري وطبع سنة ١٢٥١هـ (١٨٣٥م).

(٥) "التشريح العام" تأليف كلار الفرنساوي وترجمه عيسوي النحراوي مدرس التشريح العام بمدرسة الطب، طبع سنة ١٢٥١هـ (١٨٣٥م).

(٦) "دستور الأعمال الأقرباذينية لحكماء الديار المصرية" وهو قانون وضعته المشورة الطبية وترجمه يعقوب، وطبع سنة ١٢٥٢هـ (١٨٣٦م).

(٧) "رسالة تطعيم الجدري" تأليف كلوت بك وترجمة أحمد الرشيدي طبع سنة ١٨٣٦م.

(٨) "نبذة في أصول الفلسفة الطبيعية" تأليف كلوت بك وترجمة النبراوي. طبع سنة ١٢٥٣هـ (١٨٣٧م).

وهذا آخر ما توصلنا إليه مما ذكر في المراجع أنه طبع بتلك المطبعة ولكن لم نر بعض هذه الكتب. فإذا صح ما قاله جورجي زيدان من أن مطبوعاتها الطبية عددها عشرة فقط فإنه ينقصنا من مطبوعاتها كتابان لم نتوصل إليهما.

---

(١) جورجي زيدان: نفس الجزء من كتابه السابق، ص٤٢.

وقد ورد في كلام السائح سانت جون عن مطبعة أبي زعبل ما ترجمته:

"على رأس كل فرع من فروع العلوم الطبية أستاذ أوربي يلقي درسه اليومي باللغة الفرنسية ثم يترجم إلى اللغة العربية بواسطة مترجمين أكفاء اكتسبوا معرفة عالية بالعلوم الطبية من طول اشتغالهم بالمستشفى. وعندما تتم التراجم تسلم إلى ثلاثة من المشايخ يصححون لغتها ويحلونها ببدائع الأسلوب العربي. وبعد ذلك تطبع وتوزع على التلاميذ[1]".

وفي هذا الوصف قرينة على أنه كان يطبع بهذه المطبعة الدروس التي كانت تلقى بمدرسة الطب علاوة على الكتب المتقدمة.على أن وجود هذه المطبعة الطبية لم يمتد إلى أكثر من سبع سنوات. ففي أواخر سنة **١٢٥٢**هـ أي أوائل سنة **١٨٣٧**م نقلت مدرسة الطب من أبي زعبل إلى قصر العيني ومن ذلك التاريخ أُبطلت مطبعة مدرسة الطب وأحيلت مطبوعاتها إلى بولاق. ومن الثابت أن مطبعة أبي زعبل ظلت تعمل إلى آخر عهد مدرسة الطب بمكانها الأول بأبي زعبل فقد زار مصر السائح "ويلد **Wild**" في سنة **١٨٣٧** وهي السنة التي نقلت فيها المدرسة إلى قصر العيني وزار هذا السائح مدرسة الطب قبل أن تنقل وقال في وصفها:

"هنالك مطبعة ملحقة بالمستشفى حيث يترجم أهم كتب العلوم الطبية إلى اللغة العربية ثم تطبع بها[2]".

فهذا يثبت أن مطبعة أبي زعبل ظلت تعمل إلى آخر عند المدرسة بذلك المكان، وقد كان ويلد هذا آخر سائح زار المدرسة بمكانها الأول. ومن الثابت أيضاً أن مطبعة الطب ألغيت بانتقال المدرسة إلى قصر العينى إذ أن أحداً من السياح الذين زاروا المدرسة بعد انتقالها لم يذكر شيئاً عن وجود مطبعة بقصر العيني. وليس من بين الكتب الطبية أو غير الطبية كتاب واحد كتب عليه أنه مطبوع بهذا القصر. وبذلك تكون مطبعة الطب بأبي زعبل قد أنشئت في أوائل سنة **١٨٣٢**، وألغيت في أوائل سنة **١٨٣٧** بانتقال المدرسة إلى قصر العيني، أي أنها عمرت خمس سنوات.

### مطبعة الطوبجية بطره

أنشئت مدرسة الطوبجية بطره في سنة **١٨٣١** وألحقت بها مطبعة عرفت في مطبوعاتها باسم "مطبعة الطوبجية بطرة" وقد طبع بها كتاب "الكنز المختار في كشف الأراضي والبحار" وهو كتاب مترجم عن الفرنسية، ترجمه وصححه الشيخ رفاعة بن رافع الطهطاوي.

---

(١) St. John. Op. cit., Vol. II. P. 402.

(٢) Wilde. Narmline of a Voyags to Madrira and along the Shoups … 1852, vol II, chap. XII, P. 236.

وهذا كل ما وصلنا إليه من تاريخ هذه المطبعة فنحن لا نعرف عدد مطبوعاتها ولا ماهيتها، وإن كان من الضروري أن يكون قد طبع بها عدد من كتب المدفعية التي وضعت من أجل تلاميذ المدرسة. ونحن لا نعرف ما آل إليه أمر هذه المطبعة، ولا تاريخ انتهائها وإن كان يغلب على الظن أنها انتهت بانتهاء المدرسة في أواخر عهد مُحَمَّد علي.

## مطبعة الوقائع بالقلعة

في سنة ١٨٣٣ فكر مُحَمَّد علي باشا في أن يجعل للوقائع المصرية مطبعة مستقلة ويبطل طبعها في بولاق. ولم يكن ذلك ناشئاً عن ضيق في مطبعة بولاق أو عجز منها عن القيام بأعمالها المتزايدة، ولكن على ما نرجح كان ناشئاً عن رغبته في جعل مطبعة الوقائع قريبة من ديوان الوقائع وقريبة من الدواوين التي تمدها بالأخبار. لذلك قرر مُحَمَّد علي إنشاء مطبعة خاصة بالوقائع في القلعة وقد أنشئت بالفعل في سنة ١٨٣٣، وصدر أول عدد من الوقائع مطبوع بها في ٢٦ صفر سنة ١٢٤٩هـ الموافق ١٥ يوليه سنة ١٨٣٣م وقد كتب عليه "طبع بمطبعة قلم الوقائع بالقلعة".

ومع ذلك فقد ورد في عدد الوقائع المصرية الصادر في ١٥ ذي القعدة سنة ١٢٤٧هـ (١٦ أبريل سنة ١٨٣٢م) خبر جاء فيه: "الشيخ علي قدم لمجلس الجهادية عرضاً مضمونه أنه كان مستخدماً في دار الطباعة ببولاق ثم استخدم في خدمة الطباعة بديوان الوقائع[١]" فهل أنشئت مطبعة الوقائع في أبريل سنة ١٨٣٢ ثم لم تُصدر الوقائع إلا في يوليه من السنة التالية؟ هذه مشكلة ليس عندنا وسائل حلها. وليس هناك إلا احتمال واحد هو أن مطبعة قلم الوقائع أنشئت في أبريل سنة ١٨٣٢ من أجل أعمال الديوان خاصة وليس لطبع الوقائع، وظلت كذلك إلى يوليه سنة ١٨٣٣ حين رؤي أن تطبع الوقائع أيضاً وأضيفت إليها آلات وبدأت تصدر الجريدة، والله أعلم.

وليس من شك في أن مطبعة الوقائع كانت صغيرة قليلة الآلات فلم يكن يطبع بها إلا صفحات الوقائع القليلة. وقد وصفها "وليم ييتس **Yates**" الذي زار مصر في سنة ١٨٤١م، فذكر زيارته للقلعة ثم قال:

"أما المطبعة فليست كبيرة الأهمية كما ينتظر. والشيء الوحيد الذي يستحق الذكر هو طبع مجلة باللغة العربية[٢]".

---

(١) الوقائع المصرية، العدد رقم ٣٧٢، بتاريخ ١٥ ذي القعدة سنة ١٢٤٧.

(٢) Yates. The Martin History and Condition of Egypt. Vol. I, p. 352. 353.

وظلت مطبعة الوقائع بالقلعة مفتوحة تصدر عنها الوقائع المصرية إلى يونيه سنة ١٨٤٦ ثم تبطل المطبعة ويحال طبع الوقائع المصرية إلى مطبعة بولاق، فقد صدر العدد المؤرخ ١٤ جمادى الآخرة سنة ١٢٦٢ الموافق ٨ يونيه سمة ١٨٤٦ وقد كتب عليه: طبعت في دار الطباعة العامرة الكائنة ببولاق المحروسة" وبه تستأنف الوقائع صدورها من بولاق من جديد. ولذا يمكن أخذ يونيه سنة ١٨٤٦ تاريخاً لنهاية مطبعة الوقائع وتكون هذه المطبعة قد عمرت من يوليه سنة ١٨٣٣ إلى يونيه سنة ١٨٤٦ أي ثلاث عشرة سنة.

وليس في ذلك العدد من الوقائع ما يشير إلى السبب الذي من أجله عدل عن طبع الوقائع بمطبعتها بالقلعة وأعيدت إلى بولاق. على أن هذا السبب ليس مما يصعب الوصول إليه، فطبعة القلعة كانت من غير شك تحتاج إلى إصلاح وتجديد بعد عمل ثلاث عشرة سنة متوالية، ولم تكن أحوال الوالي في سنة ١٨٤٦ تسمح بهذا الإصلاح، وكان العمل أيضاً قد قل في مطبعة بولاق نتيجة لظروف مصر في أواخر عهد مُحَمَّد علي مما سبق بنا شرحه فأعيد طبع الوقائع في بولاق.

## مطبعة المهندسخانة

أنشئت مدرسة المهندسخانة بالخانقاه في سنة ١٨٣٤ ثم نقلت إلى بولاق في تاريخ غير معروف. وقد ألحق بها مطبعة لطبع الكتب الهندسية اللازمة لتلاميذها. وليس عندنا معلومات مفصلة عن تلك المطبعة ولا بيان بمطبوعاتها، ولا نعرف تاريخ إنشائها على وجه التحقيق. وقد ورد ذكر مطبعة المهندسخانة في دفاتر ديوان المدارس ابتداء من سنة ١٢٦٠هـ (١٨٤٤م)[١]

وجاء في عدد الوقائع الصادر في ١٨ صفر سنة ١٢٦٤ (٢٤ يناير سنة ١٨٤٨) خبر عن امتحان مدرسة المهندسخانة في بولاق ورد فيه: "لما كانت نساخ مطبعة تلك المدرسة الثلاثة باذلين جهدهم حصل تطيب خاطرهم يضم بعض شيء إلى مرتباتهم[٢]".

وهذا النص يثبت أن مطبعة المهندسخانة ظلت موجودة إلى آخر عهد مُحَمَّد علي.

وهناك من النصوص ما يثبت أن هذه المطبعة ظلت موجودة أيضاً في عهد عباس الأول؛ فعلي باشا مبارك يروي في سياق ترجمته لنفسه أنه في أواخر سنة ١٢٦٦ (١٨٥٠م) عمل نظاماً للمدارس كافأه عباس عليه بأن عينه ناظراً لمدرسة المهندسخانة. قال: "وفي مدة نظارتي كنت أباشر تأليف كتب المدارس بنفسي مع بعض المعلمين وجعلت بها مطبعة حروف ومطبعة

(١) عرضحالات إلى مدرسة المهندسخانة في ٣ و٩ جمادي الثانية سنة ١٢٦١هـ، دفتر رقم ١٢، ج٥، مدارس عربي، محفوظات عابدين.

(٢) العدد ١٠١ من الوقائع المصرية الصادر في ١٨ صفر ١٢٦٤ (٢٤ يناير سنة ١٨٤٨).

حجر طبع فيها للمدارس الحربية والآلايات الجهادية نحو ستين ألفي نسخة من كتب متنوعة غير ما طبع في كل فن بمطبعة الحجر الهندسخانة وملحقاتها من الكتب ذات الأطالس والرسومات وغيرها مما لم يسبق له طبع واستعملت في رسم أشكالها وأطالسها التلامذة لا غير وقد حصل منها الفوائد الجمة العمومية[(١)]"

فهذا النص يبين أن مطبعة المهندسخانة ظلت مفتوحة في عهد عباس الأول إلا أن عبارته تدل على أنها كانت مطبعة مستجدة وليست منتقلة من عهد مُحَمَّد علي. فعلي مبارك يقول: "وجعلت بها مطبعة حروف ومطبعة حجر" فكأنه هو الذي استحدثها. وهذا ادعاء من الرجل فمدرسة المهندسخانة كان بها مطبعة من عهد مُحَمَّد علي. والنص السابق اقتباسه من الوقائع يثبت وجودها إلى سنة ١٨٤٨ ونظارة علي باشا مبارك للهندسخانة كانت في سنة ١٨٥٠م. وليس من المعقول أن تكون مطبعة المهندسخانة قد تلاشت في سنتين من سنة ١٨٤٨ إلى سنة ١٨٥٠. وعلى ذلك فإنا نرجح أن قوله: "وجعلت بها مطبعة" إما أن تكون هفوة قلم أو هفوة نفس.

وعلى كل حال فمطبعة المهندسخانة ظلت تعمل في عهد عباس الأول وعندي كتاب مطبوع في عهده وعنوانه "مبادئ الهندسة" جاء في آخره:

"وقد تم تحرير هذا المختصر وتصحيحه ومقابلته على أصله وتنقيحه وإزالة ما كان في الأصل من اللعثمات والعدول عما فيه من سخيف الاصطلاحات على يد بعض خوجات مدرسة مهندسخانة الخديوية جعلها الله عامرة آهلة بهية. وكان تمام طبعه بمطبعة هذه المدرسة التي هي على أساطين المعارف مؤسسة في أوائل ربيع الآخر الذي هو من شهور سنة ١٢٧٠...". ومن مطبوعاتها أيضاً "الروضة الزهرية في الهندسة الوصفية" وترجمه إبراهيم رمضان ومنصور عزمي، و"المنحة اللدنية في الهندسة الوصفية" وترجمه إبراهيم رمضان، و"مختصر عالم الميكانيكا" وترجمه أحمد فايد وصححه السيد صالح مجدي، و"الدرة السنية في الحسابات الهندسية" وترجمه أحمد فايد (انظر شكل ٢٢).

أما نهاية مطبعة المهندسخانة تلك فقد كانت والله أعلم على يد سعيد. فعلي باشا مبارك حدثنا أن سعيداً باع مدرسة المهندسخانة بكل محتوياتها. قلنا ولن تشذ المطبعة عن غيرها من متعلقات المدرسة. قال إن سعيد باشا أصدر أمراً قبيل سفره إلى أوربا ببيع أشياء من متعلقات الحكومة من عقارات وغيرها. قال:

---

(١) علي باشا مبارك –الخطط التوفيقية– ج٩ ص٤٥.

وكان المأمور بذلك المرحوم إسماعيل باشا الفريق وكان لي من المحبين وكنت جاره في السكن فاستصحبني معه إلى بولاق وخلافها من محلات البيع، فلما حضرت المزادات رأيت الأشياء تباع بأبخس الأثمان، ورأيت ما كان لمدرسة المهندسخانة من اللوازم والأشياء الثمينة العظيمة وفي جملتها الكتب التي كنت طبعتها وغيرها تباع بتراب الفلوس وكذا أشياء كثيرة من نحو آلات الحديد والنحاس والرصاص والعقارات والفضيات والمرايات والساعات والمفروشات وغير ذلك، وليتها كانت تباع بالنقد الحالي بل كانت الأثمان تؤجل بالآجال البعيدة وبعضها بأوراق الماهيات ونحو ذلك من أنواع التسهيل على المشتري فكان التجار يربحون فيها أرباحاً جمة. فلبطالتي واستدانتي وكثرة مصروفي مالت نفسي للشراء من هذه الأشياء والدخول في التجارة ففعلت وربحت(١)".

فمدرسة المهندسخانة بيعت على النحو الذي ورد وصفه، وبيع كل شيء فيها حتى الساعات والمفروشات وحتى الكتب، وليس من شك بعد هذا في أن تكون مطبعة المهندسخانة قد بيعت ضمن ما بيع من متعلقات المدرسة. ومن المرجح أن تكون المطبعة هي التي قصدها علي باشا مبارك بقوله "آلات الحديد والنحاس والرصاص"، وهكذا كانت نهاية مطبعة المهندسخانة على يد سعيد كما كانت نهاية كثير من منشآت أبيه.

## مطبعة الجهادية

وكان هنالك أيضاً مطبعة أميرية في عهد محمد علي اسمها مطبعة الجهادية.طبعت بها "رسالة في علاج الطاعون" تأليف كلوت بك وكتب عليها طبعت في مطبعة الجهادية سنة ١٢٥٠هـ (١٨٣٤م) وأخبرنا أستاذنا محمد شفيق غربال أنه رأى رسالة أخرى مطبوعة بتلك المطبعة هي "رسالة فيما يجب اتخاذه لمنع الجرب والداء الأفرنجي" وصدرت عن مشورة الصحة وطبعت بمطبعة ديوان الجهادية في سنة ١٢٥١هـ - (١٨٣٥م). على أننا لا نعلم شيئاً عن تاريخ إنشاء تلك المطبعة على وجه التحقيق، وإن كان من الثابت أنها كانت موجودة في ٤ يونيه سنة ١٨٣٢، وذلك أنه نشر في عدد الوقائع المصرية الذي صدر في ذلك التاريخ خبر جاء فيه:

"رجل اسمه السيد محمود قدم رقيما لمجلس الجهادية مضمونه أنه كان مستخدماً في مطبعة بولاق ثم استخدم الآن في مطبعة الجهادية وطلب أن يصرف له ثمن كسوة كما صرف لأمثاله الذين في مطبعته، هذا ما استدعى به فاستعلم من عبد الكريم أفندي ناظر مطبعة بولاق عن ذلك فقال إن المذكور جاء دار الطباعة وتعلم الصناعة حتى صار مثل محمد المهدي جماع الحروف

(١) علي باشا مبارك –الخطط التوفيقية– ج٩ ص٤٨.

في مطبعة أبي زعبل وأنه يصرف لمحمد المهدي مائة وأربعة قروش في كل سنة ثمن كسوة..[(١)]".

ولما كان من غير المعقول أن يدير المطبعة رجل واحد فإن المرجح أن المطبعة كانت موجودة قبل تاريخ هذا الخبر. ويؤيد هذا المذهب عبارة "كما صرف لأمثاله في مطبعته"، وهي تدل على أن مطبعة الجهادية كان فيها عمال أقدم منه طلب أن يسوى بهم في المعاملة.

## مطبعة الديوان الخديوي

وألحق بالديوان الخديوي مطبعة لم نتوصل إلى شيء من مطبوعاتها، وأغلب الظن أنها كانت مقصورة على طبع ما كان هذا الديوان محتاجاً إليه من الدفاتر والأوراق ولا ندري بالضبط متى أنشأت هذه المطبعة وإن كنا نعلم أنها كانت موجودة في يوم ٢٧ سبتمبر سنة ١٨٣٢ وهو تاريخ جلسة مجلس الشورى ورد ذكر هذه المطبعة في مداولتها. ورد في الوقائع المصرية العدد الصادر في ٨ أكتوبر سنة ١٨٣٢ خبر جاء فيه:

"عبد الرحمن أفندي رئيس مطبعة الديوان الخديوي قدم عرضاً للديوان المذكور وأحيل على مجلس الشورى مضمونه أن أشغال الأوراق المطبوعة بالمطبعة المذكورة في سنة ثمان وأربعين زائدة على أشغال سنة سبع وأربعين، ومن أجل ذلك ينبغي أن يعطى عدة مكملة اللوازم مع ثلاثة رجال لإدارتها من مطبعة بولاق وقاية للمصالح من التعطيل[(٢)]".

فرئيس مطبعة الديوان الخديوى كان اسمه عبد الرحمن وقد أضيف إليها آلة طبع جديدة بكامل أدواتها وعمالها كما قرر المجلس في جلسته السابقة.

## مطبعة مدرسة المبتديان بالناصرية

ورد في مكاتبة من ديوان المدارس إلى ناظر الكيمية خانة: "ضرورة إرسال ستة عيدان فصفوريك إلى مدرسة المبتديان بالسيدة لزوم مطبعة المكتب المستجد بالناصرية[(٣)]".

ولما كان تاريخ هذه المكاتبة هو ٩ نوفمبر سنة ١٨٤٥، وكانت المكاتبة تنص على أن المكتب الذي ألحقت به المطبعة "مستجد"، كان من المحتمل أن يكون ذلك التاريخ هو تاريخ إنشائها.

ولزوم الفصفوريك للمطبعة يرجح أنها كانت مطبعة حجر، فإن هذا النوع من الطباعة هو الذي يحتاج إلى أحماض و مواد كاوية أو ملتهبة. ولم نقف على شيء من مطبوعات هذه

---

(١) الوقائع المصرية، العدد ٣٩٦ الصادر في ٢٥ محرم سنة ١٢٤٨.

(٢) الوقائع المصرية، العدد ٤٤٣ الصادر في ٢٣ جمادي الأول سنة ١٢٤٨هـ، "حوادث مجلس مصر".

(٣) من ديوان المدارس إلى ناظر الكيميه خانه في ٩ ذي القعدة سنة ١٢٦١ (٩ نوفمبر سنة ١٨٤٥)، دفتر رقم ٢٦، ج١، ديوان المدارس عربي، مكاتبة رقم ١٢٥، ص٣٧١، محفوظات عابدين.

المطبعة.

## مطبعة الحجر بديوان مديرية المنوفية

ورد في أحد دفاتر ديوان المدارس مكاتبة بتاريخ ١٨ أكتوبر سنة ١٨٤٦ إلى مديرية المنوفية رداً على "العرض الذي قدمه أسطوات المطبعة الحجر بالمديرية بشأن زيادة ماهياتهم[١]". وعلى ذلك فقد كان هناك مطبعة بديوان مديرية المنوفية أغلب الظن أنها كانت مخصصة لطبع الدفاتر والأوراق الحكومية.ومن المحتمل أنه وجدت مطبعة حجر كهذه في كل مديرية من المديريات وإن كنا لم نصادف أي ذكر لشيء عن هذه المطابع، غير ما تقدم خاصاً بمطبعة المنوفية.

## مطبعة الحجر برشيد

وورد في دفتر آخر من دفاتر ديوان المدارس مكاتبة بتاريخ ٦ مارس سنة ١٨٤٥ فيها مطالبة بصرف أجرة "إحضار مطبعة الحجر برشيد إلى مطبعة بولاق على سفينة[٢]".

ويؤخذ من هذا أنه كان يوجد مطبعة حجر برشيد في سنة ١٨٤٥ ثم لسبب ما استغني عنها هناك وأرسلت إلى مطبعة بولاق.

## مطبعة رأس التين بالإسكندرية

كان بقصر رأس التين مطبعة كبيرة طبع بها بعض كتب التاريخ والأدب وجريدة كان ينشرها الوالي بالفرنسية والعربية. قال السائح سانت جون في سياق وصف زيارته للإسكندرية ما ترجمته: "أنشيء حديثاً ناد أدبي من أشهر المقيمين بالإسكندرية وينشر الباشا جريدة بالفرنسية والعربية[٣]". ويمكن أن نقول إن رغبة الباشا في نشر تلك الجريدة الفرنسية والعربية بين جالية الثغر هي السبب في إنشاء مطبعة رأس التين.

أما تاريخ إنشاء هذه المطبعة فمن المؤكد أنه كان قبل شهر مارس سنة ١٨٣٣ وهو تاريخ زيارة هذا الكاتب لمدينة الإسكندرية؛ ففي ١٦ مارس سنة ١٨٣٣ يصدر أمر من محمد علي باشا إلى حبيب أفندي يقول فيه:

---

(١) من ديوان المدارس إلى مديرية المنوفية في ٢٧ شوال سنة ١٢٦١ (١٨ أكتوبر سنة ١٨٤٦)، دفتر رقم ٤٣، ج١، ديوان المدارس عربي، ص١٦٩، محفوظات عابدين.

(٢) في ديوان المدارس إلى الدايرة السر عسكرية ٢٧ صفر سنة ١٢٦١ (٦ مارس سنة ١٨٤٥)، دفتر رقم ٣، ج٣، ديوان المدارس عربي، ص٩٩٠، محفوظات عابدين.

(٣) Saint .... P. 358. op. cit., vol. .

"حيث إنه بناء على أمر حضرة السر عسكر باشا ستطبع ترجمة بعض الكتب الإفرنجية تحت إشراف عزيز أفندي فالمطلوب إرسال مطبعة الإسكندرية كاملة الحروف الجديدة مع جميع الأخرى القديمة[1]".

فيؤخذ من هذا الأمر أنه في مارس سنة ١٨٣٣ زودت هذه المطبعة بحروف كاملة جديدة وأنه كان بها وقتئذ حروف قديمة. ومعنى هذا أن مطبعة رأس التين أنشئت قبل هذا التاريخ بكثير. وفي ١٣ مايو سنة ١٨٣٣ صدر أمر آخر جاء فيه:

"إن تاريخ إيطاليا والشرح المسمى سودي لديوان حافظ جاري طبعهما بالإسكندرية، ولكن نظراً لأن الجناب العالي يأمر بطبعهما في أقرب وقت وحيث إن المطبعة التي استحضرت قبل بضعة أشهر لطبع تاريخ نابليون متفرغ من طبع هذا التاريخ بعد خمسة عشر يوماً وستخصص هذه المطبعة لطبع تاريخ إيطاليا وشرح سودي لديوان حافظ فالمطلوب جلب حروف جديدة لهذه المطبعة[2]".

وبإضافة ما بين الوثيقتين إحداهما إلى الأخرى يضع احتمالان في تاريخ هذه المطبعة:

الأول: أن يكون محمد علي قد أنشأ مطبعة في رأس التين في أواخر سنة ١٨٣٢ أو أوائل سنة ١٨٣٣، ثم أمر إبراهيم باشا بطبع كتاب تاريخ بونابرت في هذه المطبعة وزودت بحروف جديدة وآلة جديدة للطبع بعد مارس سنة ١٨٣٣، ثم أمر محمد علي باشا بطبع تاريخ إيطاليا وشرح ديوان حافظ الشيرازي فيها فزودت بحروف جديدة لثاني مرة بعد مايو سنة ١٨٣٣

الثاني: أن تكون هذه المطبعة قد أنشئت في أواخر سنة ١٨٣٢ أو أوائل سنة ١٨٣٣ وبدئ بطبع تاريخ بونابرت فيها بأمر من إبراهيم باشا وطلب لها حروف جديدة. وأتى شهر مايو سنة ١٨٣٣ ولم تكن هذه الحروف المطلوبة قد وصلت، وكان محمد علي باشا قد أصدر أمره بالإسراع في طبع تاريخ إيطاليا وشرح ديوان حافظ فزودت بالحروف الجديدة بعد ذلك.

ووصل إلى علمنا من مطبوعات هذه المطبعة جريدة رسمية كانت تصدر باللغة الفرنسية هي "**Le Moniteur Egyptien**" وقد صدرت مدة ثمانية أشهر من أغسطس سنة ١٨٣٣ إلى مارس سنة ١٨٤٤، وكتاب "تاريخ بونابارته" وطبع فيه سنة ١٨٣٣ و"تاريخ دولة إيطاليا"، و"شرح ديوان حافظ" وطبعا سنة ١٨٣٤ وكلها كتب أشرف على ترجمتها من

---

(١) من الجناب العالي إلى حبيب أفندي في ٢٣ شوال سنة ١٢٤٨ (١٦ مارس سنة ١٨٣٣)، دفتر رقم ٥٠ معيه تركي، وثيقة رقم ٣٧٢، ص٦٣، محفوظات عابدين.

(٢) من المعية إلى حبيب أفندي في ٢٣ ذي الحجة سنة ١٢٤٨ (١٣ مايو سنة ١٨٣٣)، دفتر رقم ٥٠ معية تركي، وثيقة رقم ٤٨٢، ص٨٤، محفوظات عابدين.

اللغة الفرنسية إلى اللغة التركية وعلى طبعها بمطبعة سراي رأس التين بالإسكندرية عزيز أفندي أحد كتاب حكومة مصر (انظر شكل ٢٣ و٢٤).

## مطبعة الترسانة بالإسكندرية

من الثابت أن مطبعة رأس التين كانت ملحقة بقصر رأس التين. على أننا نصادف بعض الوثائق التي تشير إلى "مطبعة الترسانة بالإسكندرية". ففي ٢ ديسمبر سنة ١٨٤٤ يكتب ديوان المدارس إلى مطبعة بولاق يطلب منها إرسال بعض المواد والآلات التي كانت لازمة لمطبعة الإسكندرية، ونصت هذه الوثيقة على أنها كانت بناء على خطاب من ناظر ترسانة الإسكندرية[١]. وفي ٢٤ نوفمبر سنة ١٨٤٥ يكتب ديوان المدارس ثانية إلى مطبعة بولاق بصرف عشرة أرطال حبر أفرنكي لزوم مطبعة الحروف بالترسانة بالإسكندرية[٢].

وفي هذا ما يثبت وجود مطبعة أميرية ثانية في الإسكندرية، وكانت تابعة للترسانة الكبرى هناك. على أنها لا نعرف شيئاً عن تاريخ إنشائها أو مطبوعاتها وأغلب الظن أنها كانت مقصورة على طبع الأوراق اللازمة للترسانة.

## مطبعة المدرسة المصرية بباريس

صادفنا الوثيقة الآتية، وهي خطاب من ديوان المدارس إلى مدرسة الألسن بتاريخ ٢٦ يونيه سنة ١٨٤٥:

"إن كتاب ترتيب صنف الأدوية طبع بمدرسة باريس بمعرفة الخواجه جومار مدير المدرسة المذكورة وقد أرسل من ديوان الجهادية إلى كتبخانة المدرسة[٣]".

وهذه الوثيقة تشير إلى طباعة حدثت في باريس أشرف عليها أحد موظفي الحكومة المصرية وهو المسيو جومار ناظر مدرسة باريس. والأمر لا يخرج عن وجهين: إما أن يكون جومار طبع كتاب الأدوية المشار إليه في إحدى مطابع باريس لحساب الحكومة المصرية، وإما أن يكون الكتاب قد طبع بمطبعة مصرية كان مقرّها المدرسة المصرية بالعاصمة الفرنسية. ولكن الوثيقة تقول: "طبع بمدرسة باريس" ولو لم تكن المطبعة كائنة في نفس المدرسة لما ورد ذكرها في الوثيقة فالأمر إذن يحتاج إلى مزيد من التحقيق.

---

(١) من ديوان المدارس إلى مطبعة بولاق في ٢١ ذي القعدة سنة ١٢٦٠، دفتر رقم ٩، ج٢، مدارس عربي، ص٦٨٢، محفوظات عابدين.

(٢) من ديوان المدارس إلى مطبعة بولاق في ٢٤ ذي القعدة سنة ١٢٦١، دفتر رقم ٢٧، ج٢، مدارس عربي، مكاتبة رقم ١٩٣، ص٦١٢، محفوظات عابدين.

(٣) من ديوان المدارس إلى مدرسة الألسن في ٢١ جمادي الثانية سنة ١٢٦١، دفتر رقم ١٢، ج٥، ديوان المدارس عربي، مكاتبة رقم ٤٥٦، ص٢٤٧٢، محفوظات عابدين.

ولو صح أن المدرسة المصرية بباريس كانت تشتمل على مطبعة كان من المرجح أنها كانت مطبعة فرنسية وليست عربية فنسخ الكتاب أرسلت إلى كتبخانة مدرسة الألسن، وقد كان النظام أن تحفظ الكتب الإفرنجية بمكتبة هذه المدرسة سواء كانت للقراءة أو للترجمة أو للبيع، أما الكتب العربية فقد كانت تحفظ في كتبخانة خان الخليلي التي كانت تتولى بيع الكتب العربية خاصة.

## المطبعة الخديوية في خانية (كريت)

عهد السلطان إلى مُحَمَّد علي بولاية جزيرة كريت مكافأة له على جهوده في إخضاع ثورة الموره. ولم تكن الحكومة المصرية في كريت تستغني عن مطبعة نظراً لبعد الشقة بين الجزيرة وبين الحكومة المركزية في القاهرة أو في الاسكندرية. وقد أنشئت المطبعة بمدينة خانية في ١٨ أكتوبر سنة ١٨٣٠ وهو تاريخ وصول أول فوج من عمال هذه المطبعة وموظفيها إلى كريت.

وقد بدأت هذه المطبعة بخمسة عمال هم[١]:

أوسته سليمان. ..........ناظر المطبعة.

أوسته حماد. ..........رئيس الماكنة.

عروه حسن. ..........رئيس جماعي الحروف.

سيد عمر. ............ جماع حروف.

عفيفي......... . ........ جماع حروف.

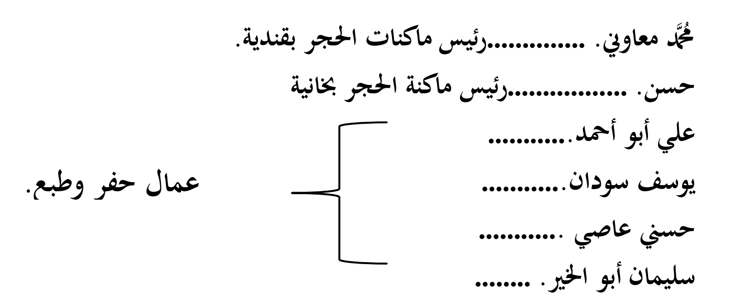
وكان وصول هؤلاء العمال الخمسة إلى كريت في غرة جمادى الأولى سنة ١٢٤٦ (١٨ أكتوبر سنة ١٨٣٠). ويؤخذ من وظائفهم أن المطبعة الخديوية بخانيه كانت تتكون من آلة واحدة للطبع يديرها عامل واحد، ومجموعة من الحروف يعمل في جمعها ثلاثة عمال، وللمطبعة رئيس هو الأوسطى سليمان.

على أن المطبعة لم تستمر بهذا الحجم ولم تمض ستة أشهر إلا وكان أضيف إليها قسم للطبع على الحجر، ووصل سنة من العمال لإدارة هذا القسم وهم[٢]:

---

(١) خلاصة صادرة من مجلس خانيه إلى الأعتاب: "أسماء العمال المستخدمين في دار الطباعة بمدينة خانيه وتاريخ ورودهم إلى كريت"، دفتر رقم ٧٧٦، دفاتر الديوان الخديوي تركي، مكاتبة رقم ١٣٦ ص٦٢، محفوظات عابدين.

(٢) خلاصة صادرة من مجلس خانيه إلى الأعتاب: "أسماء العمال المستخدمين في دار الطباعة بمدينة خانيه، وتاريخ ورودهم إلى كريت"، دفتر رقم ٧٧٦، دفاتر الديوان الخديوي تركي، مكاتبة رقم ١٣٦ ص٦٢، محفوظات عابدين.




وكان وصول هؤلاء العمال الستة إلى كريت في ١٥ ذي القعدة سنة ١٢٤٦ (٢٩ أبريل سنة ١٨٣١). وكان هؤلاء العمال جميعاً مأخوذين من مطبعة بولاق، وكانت هذه المطبعة الخديوية بكريت تصدر جريدة رسمية على غرار الوقائع المصرية وعرفت باسم "وقائع كريتيه" ولا شك في أنها كانت تصدر من الكتب والقوانين واللوائح والمنشورات، ما كانت الحكومة المصرية في الجزيرة تحتاج إليه.

وبعد ثمانية عشر شهراً من وصول هؤلاء العمال لم تصرف لهم الكساوي التي كانت مرتبة لهم أيام كانوا في مطبعة بولاق "وأصبحت ملابسهم رثة لا تقي أبدانهم" فقرر مجلس خانيه بناء على طلبهم أن "يسافر إلى مصر كبيرهم سليمان أوسته رئيس المطبعة، وأن تسلم إليه الكساوي المستحقة للعمال المذكورين من خزينة الأمتعة، وعند عودته إلى الإسكندرية وقضاء مهمته يعيده القبطان حسين ناظر السفاين التجارية محمولاً على إحدى السفن الأميرية[1]".

هذه هي الثلاث عشرة مطبعة التي كانت تابعة لحكومة مُحَمَّد علي بالإضافة إلى المطبعة الأم -مطبعة بولاق- ومن المحقق أنه وجدت مطابع أميرية أخرى في ذلك العهد لم تصلنا أخبارها ولم يتفق لنا شيء من مطبوعاتها.

أما عن عهد عباس الأول فلم يصلنا خبر وجود مطابع أميرية غير بولاق إلا مطبعة المهندسخانة التي انتقلت من عصر مُحَمَّد علي وبقيت مفتوحة تعمل طول عهد عباس الأول.

ومن المرجح أن يكون بعض المطابع المتقدّمة قد بقيت أيضاً

**.المطابع الأميرية في عهد سعيد**

أما سعيد باشا فقد كان في المطابع من الزاهدين؛ أغلق مطبعة بولاق ثم أهداها إلى عبد الرحمن رشدي، وباع مطبعة المهندسخانة بالمزاد. على أن زهده إنما كان مقصوراً على المطابع

---

(١) من مجلس خانيه إلى الباشا المحافظ (محافظة كريت) في ١٤ رمضان سنة ١٢٤٧ (١٦ فبراير سنة ١٨٣٢)، دفتر رقم ٧٧٦، ديوان خديوي تركي، وثيقة رقم ١٣٦، ص٦٢،محفوظات عابدين.

التي تطبع الكتب وتنشر المعارف. أما أعمال الحكومة الإدارية فما كان له حيلة في توفير المطابع التي تقوم بما كانت في حاجة إليه من الدفاتر والأوراق.وقد قامت مطبعة عبد الرحمن رشدي ببولاق بقسط كبير من هذا. ومع ذلك لم تستغن الحكومة عن بعض المطابع الأميرية خصوصاً في الأقاليم.

### مطابع المديريات

جاء في الأمر الصادر من سعيد باشا بإلغاء مطبعة بولاق في ١٨ يوليه سنة ١٨٦١:

"وأما الدفاتر والسراكي التي كانت تطبع بالمطبعة فما يكون منها ممكن جدولته بطرف الكتبية يصير جدولته وتجليده بالأجرة واللازم طبعه يطبع بمطابع الجهات المرتبة فيها، والأحجار والأدوات اللازمة لذلك تؤخذ من المطبعة (بولاق) وتحفظ في مطابع الجهات[(١)]".

فيؤخذ من ذلك أنه كانت توجد مطابع أميرية بالمديريات في سنة ١٨٦١.

وفي ٦ مارس سنة ١٨٦٢ أصدر سعيد أمراً جاء فيه:

"أرسل مدير الفيوم إخبارية لمعيتنا بواسطة التلغراف في ٢٥ شعبان سنة ٧٨ (٢٤ فبراير سنة ١٨٦٢) يطلب بها ترتيب مطبعة بالمديرية وإرسال آلاتها من مطبعة بولاق لزوم طبع الدفاتر والأوراد وخلافه لعملية سنة ٦٣ توتية. ..وقد اقتضت إرادتنا ترتيب المطبعة بتلك المديرية أسوة أمثالها... [(٢)]".

فهذه مطبعة في مديرية الفيوم، وإشارة إلى أن بعض المديريات الأخرى على الأقل كان بها مطابع مماثلة. وكان بالقلعة مطبعة حجر في سنة ١٨٥٨م (انظر شكل ٢٥).

وفي ٢٢ أبريل سنة ١٨٦٢ صدر أمر من سعيد باشا بإنشاء مطبعة في مديرية الخرطوم على أثر وصول إشارة برقية في ١٧ شوال سنة ١٢٧٨ (١٦ أبريل سنة ١٨٦٢م) "بخصوص الأصناف اللازمة لمطبعة المديرية". و"لكنها غير موجودة بمصالح الميري فقد وافق الإرادة السنية مشتراها وصرف ثمنها الحقيقي" وقد قدرت نظارة المالية هذا الثمن بحوالي ثلاثمائة جنيه[(٣)].

ومن المطابع الأميرية الأخرى في عهد سعيد "مطبعة المحافظة بمصر"، ونحن لا نعرف متى

---

(١) من المعية إلى نظارة المالية في ١٠ محرم سنة ١٢٧٨ (١٨ يوليه سنة ١٨٦١). دفتر رقم ١٨٩٤، دفاتر قيد الأوامر العلية العربية الصادرة للدواوين والأقاليم، وثيقة رقم ١٣٠، ص١٨٩، محفوظات عابدين.

(٢) من المعية إلى نظارة المالية في ٥ رمضان سنة ١٢٧٨هـ، دفتر رقم ١٨٩٩، دفاتر قيد الأوامر الصادرة للدواوين والمجالس، وثيقة رقم ٢٦٩، ٨٨، محفوظات عابدين.

(٣) من المعية إلى نظارة المالية في ٢٢ شوال سنة ١٢٧٨ (٢٢ أبريل سنة ١٨٦٢)، نفس الدفتر السابق، وثيقة رقم ٣٥٣، ص١٣١، محفوظات عابدين.

أنشئت وإن كنا نعرف أن سعيداً أصدر أمره بإلغائها في تاريخ غير معروف أيضاً[1]، وقد أعيد فتح هذه المطبعة في عهد إسماعيل باسم مطبعة الداخلية.

على أن أمثال هذه المطابع مهما كثر عددها لم يكن لها أي أثر في الحياة العلمية والفكرية في البلاد نظراً لأنها كانت مطابع ملحقة بدواوين الإدارة فما كانت تطبع إلا الدفاتر والأوراد والسراكي.

## المطابع الأميرية في عهد إسماعيل

### مطبعة الداخلية

انتقلت مطبعة بولاق إلى ملكية الدائرة السنية في سنة ١٨٦٥، ولم تكن الحكومة تستغني عن مطابع خاصة بها تقوم بأعمالها الإدارية. وكان سعيد قد ألغى المطابع الأميرية بالقاهرة اكتفاء بمطبعة بولاق التي سبق أن أهداها إلى عبد الرحمن رشدي. فلما كان عند إسماعيل "تراءى للمجلس الخصوصي الاحتياج للزوم إعادة إدارة المطبعة التي كانت بديوان المحافظة بمصر وإلحاقها بالداخلية لطبع ما يلزم لها وجملة دواوين من مثال المحافظة والأحكام والاستئناف ونحوه[2]". وقد وافق الخديوي وأعيدت مطبعة المحافظة باسم مطبعة الداخلية، وعين بها ثلاثة عمال مرتبهم الشهري ألف وأربعمائة قرش.

### مطبعة تفتيش الأقاليم

في ١٠ نوفمبر سنة ١٨٦٦م اقترح مفتش عموم الأقاليم "ترتيب مطبعة حجر بديوان التفتيش لطبع ما يقتضي نشره عموماً كالجاري بالجهات منعاً لمشغولية الكتاب عن العمل الوقتي وأن يترتب لها نفرين مطبعجية أحدهم ريس بماهية شهري ثلاثمائة وخمسين قرش والتاني مساعد بماهية مايتين وخمسين قرش[3]". وقد وافق الخديوي على ذلك وأنشئت المطبعة.

### مطبعة مديرية الدقهلية

في ٢٨ فبراير سنة ١٨٧٢ كتب المجلس الخصوصي إلى مديرية الدقهلية يقول "رؤي بأنه ما دامت الأصناف التي سبق طلبها أوسطه مطبعة المديرية ضرورية لإدارة المطبعة ومن ضمن

---

(١) من المعية إلى الداخلية في ٥ شوال سنة ١٢٨٢ (٢١ فبراير سنة ١٨٦٦)، دفتر رقم ١٩١٥ معية عربي، وثيقة رقم ٨٦، ص١٧٠، محفوظات عابدين.

(٢) نفس الوثيقة السابقة.

(٣) أمر من المعية إلى المالية في ٢١ رجب سنة ١٢٨٣ (٢٩ نوفمبر سنة ١٨٦٦)، دفتر رقم ١٩١٩، دفاتر قيد الأوامر العلية الصادرة للدواوين والمجالس، وثيقة رقم ٤٢، ص٦٣، محفوظات عابدين.

المصروفات المقررة إلى سنة ٨٨ فلا بأس بما صار إحرازه بشأنها[١]". ومن هذا نعلم أن مديرية الدقهلية كان بها مطبعة.

### مطبعة مديرية الغربية

وفي ٢٢ مارس سنة ١٢٧٣ أرسل مستشار المجلس الخصوصي إلى ديوان المالية بأنه "موافق على شراء الـ ٦ أحجار طبع اللازمة لمطبعة الغربية من الخواجه فوس كستنلي الذي تعهد بتوريدها لسعر الحجر ٣٠٠ قرش على أن يخصم منه السمسرة كالشروط التي أخذت عليه بذلك[٢]". فهذه مطبعة أخرى في مديرية الغربية.

والظاهر أن كل مديرية كان بها مطبعة لأعمالها الإدارية، كما يبدو أن هذه المطابع الإقليمية كانت مطابع حجر وليست مطابع حروف. ولعل معظمها مما أنشيء في عهد سعيد وانتقل إلى عهد إسماعيل.

### مطبعة أركان حرب الجهادية

وكانت هذه المطبعة في طره، وقد رأينا ميزانية الحكومة المصرية لسنة ١٨٨٠ وكذلك ميزانيتها لسنة ١٨٨١ وقد كتب عليها "طبعت بمطبعة أركان حرب الجهادية". وقد كانت مطبعة أركان حرب الجهادية موجودة في عهد إسماعيل وكانت مطبعة حروف.

ونحن لا نعرف تاريخ إنشاء هذه المطبعة ولا نعرف أن نهايتها كانت في ١٠ مايو سنة ١٨٨١ إذ لم يعد لوجودها ضرورة بعد أن استولت الحكومة على مطبعة بولاق، فضمت هذه المطبعة إليها في التاريخ المتقدم بأمر من ناظر المالية يقضي "بإحالة مطبعة أركان حرب إلى مطبعة بولاق بأدواتها وجميع تعلقاتها[٣]".

### مطبعة المدارس

وكان ديوان المدارس أيضاً لا يستغني عن طبع الكتب وكانت تبعية بولاق للدائرة السنية تكلف الديوان كثيراً إن أراد طبع الكتب المدرسية فيها. ولذلك أنشئت مطبعة خاصة سميت مطبعة المدارس يقول علي باشا مبارك إنه أنشأها وقت أن كان ناظراً لهذا الديوان، وهو يروي

---

(١) من المجلس الخصوصي إلى مديرية الدقهلية في ١٨ ذو الحجة سنة ١٢٨٨ (٢٨ فبراير سنة ١٨٧٢) دفتر رقم ٤، دفاتر المجلس الخصوصي، وثيقة رقم ٣٧، ص١٨٣، محفوظات عابدين.

(٢) من مستشار المجلس الخصوصي إلى ديوان المالية في ١٣ محرم سنة ١٢٩٠ (٢٢ مارس سنة ١٨٧٣)، دفتر رقم ١٦، المجلس الخصوصي، وثيقة رقم ٤٦٠، ص١٢٩، محفوظات عابدين.

(٣) أمر من ناظر المالية لمطبعة بولاق في ١٠ مايو سنة ١٨٨١، نمرة ١٨٢ إدارة، دفتر استحقاقات مطبعة بولاق لسنة ١٨٨١، ج١، ص٦٧، دفتر رقم ٨٥٢، مخزن المعاشات، المحفوظات العمومية بالقلعة.

ذلك فيقول:

في سنة ١٢٨٥هـ (١٨٦٨م) أحيلت على إدارة السكك الحديدية المصرية وإدارة ديوان المدارس وإدارة ديوان الأشغال العمومة ونظارة عموم الأوقاف، فنقلت ديوان المدارس إلى سراي مصطفى فاضل باشا بدرب الجماميز ثم لأجل تسهيل التعليم على المعلمين والمتعلمين وصون ما تعلموه عن الذهاب جعلت بالمدارس مطبعة حروف ومطبعة حجر لطبع كل ما يلزم من الكتب وأمشق الخط والرسم وغير ذلك[١]".

وهنا أيضاً يستعمل علي باشا مبارك تعبيره الغامض المعتاد "جعلت" وهو يجعلنا في شك من أمر تاريخ إنشاء هذه المطبعة وأيا ما كان تاريخ إنشائها فقد كانت موجودة في سنة ١٨٦٨م وظلت تعمل طول عهد إسماعيل فطبع بها عدد كبير من الكتب كما صدرت عنها مجلة "روضة المدارس" (أنظر شكل ٢٦).

## مطبعة جريدة مصر

ولعل أغرب هذه المطابع مطبعة جريدة مصر التي استولت الحكومة عليها وإدارتها مدة قبل مايو سنة ١٨٦٩. ثم أعطتها تعهداً إلى رجل أجنبي اسمه موريس تعهد بإدارتها لمدة خمس سنوات ابتداء من مايو سنة ١٨٦٩، فقد أصدر المجلس الخصوصي في جلسته التي عقدت في ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٧٦ القرار التالي:

"كانت مطبعة جريدة مصر تدار بواسطة الميري ولكن في ٢٥ أبريل سنة ٨٦[٢] (كذا) حررت إفادة تركية من نظارة الداخلية للمالية بأن مسيو موريس تعهد بإدارة المطبعة المذكورة على ذمته لمدة خمسة سنوات من ابتداء مايو سنة ٦٩ فطلبت المالية من الداخلية في ٢٨ ربيع الأول سنة ٨٦ الشروط التي عملت مع مسيو موريس وفي هذه المكاتبات بين الداخلية والمالية كانت خدمة المطبعة مقيدة ماهياتهم المالية فصار لهم مبلغ ٤١٠٣٦ قرشاً و٦ باره وبالمداولة عن ذلك بالمجلس الخصوصي وافق على خصم المبلغ المذكور من الأبعادية على ذمة

---

(١) علي باشا مبارك: الخطط التوفيقية، ج٩، ص٥٠.

(٢)بمقارنة التواريخ الواردة في هذه الوثيقة يبدو هذا التاريخ غريباً،، وصوابه ١٣ محرم سنة ١٢٨٦ الموافق ٢٥ أبريل سنة ١٨٧٠. وإنما استعمل كاتب الوثيقة الشهر الأفرنجي مع السنة الهجرية وهو أمر مألوف في وثائق عهد إسماعيل باشا، فقد كانت أحياناً تستعمل السنوات القبطية مع الشهور الأفرنجية، وأحياناً السنوات الهجرية مع الشهور الأفرنجية، وأحياناً السنوات القبطية مع الشهور العربية، وهكذا. وهذه حقيقة يجب أن تعرفها ولا تعذّر تناول وثائق ذلك العصر.

الديوان بحسابات المالية[1]".

وقد صدر على هذا القرار أمر عال للداخلية في ١٩ ذي الحجة سنة ١٢٩٣(٥ يناير سنة ١٨٧٧). ولم نحصل على أي وثيقة أخرى توضع لنا سبب استيلاء الحكومة على هذه المطبعة، أو سبب إنشائها وتنازلها عنها لمسيو موريس مدة خمس سنوات تبدأ في مايو سنة ١٨٦٩م، ثم صيرورتها إلى جريدة مصر.

ونحن نعلم أن جريدة مصر ظهرت في سنة ١٨٧٧م[2] أي بعد انتهاء السنوات الخمس التي كانت فيها هذه المطبعة في تعهد مسيو موريس. فهل كان اسمها "مطبعة جريدة مصر" قبل أن يتعهد بها موريس أو أن هذه التسمية استحدثت بعد أن انتهى تعهد موريس وآلت إلى سليم نقاش منشئ جريدة مصر. ثم كيف انتقلت إلى ملكية أصحاب جريدة مصر بعد انتهاء تعهد موريس مع أنها كان يجب أن تعود إلى الحكومة.

كل هذه مشكلات تواجه المؤرخ وهو يفحص الوثيقة المتقدمة، وليس عندنا وسائل حلها في الوقت الحاضر، وأيا ما كانت الإجابات عن هذه الأسئلة فقد كانت هذه المطبعة مطبعة أميرية في عهد إسماعيل.

هذا هو ما أمكننا التوصل إليه من المطابع الأميرية في عصر إسماعيل وما هو بالقليل إذا أضيف إلى مطبعة بولاق السنية.

### المطابع الأميرية ابتداء من سنة ١٨٨٠

في سنة ١٨٨٠ أصبح مطبعة بولاق مطبعة أميرية بالإضافة إلى المطابع الأميرية الأخرى التي سبقت الإشارة إليها عند الكلام على عهد إسماعيل وانتقلت من عهده مطابع أميرية كما كانت فيه.

وقد سبق القول بأن إنشاء تلك المطابع الأميرية الصغرى لم يكن إلا ضرورة أوجدها خروج مطبعة بولاق من ملكية الحكومة من سنة ١٨٦٢ في عهد سعيد إلى سنة ١٨٨٠ في عهد توفيق. فما آلت مطبعة بولاق إلى الحكومة في ذلك التاريخ لم يعد بالحكومة حاجة إلى الإبقاء على هذه المطابع فتركزت أعمال الحكومة الطباعية في مطبعة بولاق، وضمت أكبرها

---

(١) قرار من المجلس الخصوصي إلى المعية بتاريخ ١٢ ذي الحجة سنة ١٢٩٣هـ (٢٩ ديسمبر سنة ١٨٧٦)، دفتر رقم ٨٥، المجلس الخصوصي، وثيقة رقم ٧٥، ص١٤٧، محفوظات عابدين.

(٢) عبد الرحمن الرافعي، عصر إسماعيل (القاهرة ١٩٣٢)، ج١، ص٢٦٣.

وهي مطبعة أركان حرب الجهادية إلى بولاق في مايو سنة ١٨٨١[١]، وأهملت بقية المطابع الأخرى تدريجياً.

ولم يشذ عن هذه القاعدة إلا مطبعة الوقائع المصرية فقد فصلت عن مطبعة بولاق في ١٣ ستمبر سنة ١٨٨٠ نظرا لأن "صحيفة الوقائع ترتبت ثلاثة مرات في كل أسبوع وربما أنه بحسب أهمية الأخبار تصدر في كل يوم. وحيث إن هذا مما يستدعي لوجود آلات وأدوات الطبع مع قلم الوقائع لأجل إنجاز ذلك بدون وقوع عطل ودعت الحالة بأن يستحضر من المطبعة كافة الآلات والأدوات المخصصة لطبع الوقائع العربي والتركي من حروف وصناديق وماكينات وما إلى ذلك[٢]".

وعلى ذلك أنشأت هذه المطبعة – مطبعة الوقائع بالداخلية – وكان بها ستة عمال نقلوا من بولاق مع الآلات والحروف التي كانت مخصصة لطبع الوقائع في بولاق. ومع ذلك كانت السياسية التي سبق شرحها غالبة فلم يطل استقلال مطبعة الوقائع فعادت إلى بولاق بعد ثلاث سنوات في يوليه سنة ١٨٨٤[٣]. ونقل قلم الوقائع كله إلى مطبعة بولاق وبقي الأمر كذلك إلى الوقت الحاضر.

ونفذت سياسة الاكتفاء بمطبعة بولاق على الأخص بعد سنة ١٨٨٢م، حتى أنه لما كثرت أعمال الحكومة الطباعية في أواخر القرن التاسع عشر، ولم تف مطبعة بولاق بحاجة هذه الأعمال كانت الحكومة تطبع ما يزيد على طاقة بولاق في المطابع الخاصة نظير أجور تحدد بطريقة المناقصة[٤]. وحدث ذلك في أعمال مصلحة البريد. ومع ذلك فقد شذت عن هذه القاعدة مصلحة السكك الحديدية فأنشئ لها مطبعة مستقلة في ذلك العصر.

وفي سنة ١٩٠٨م نظمت مطبعة بولاق على أصول جديدة وزودت بكثير من الآلات وعملت لها قاعدة جديدة، وفي نظير ذلك أحالت الحكومة كل أعمالها الطباعية إليها وأوقفت نهائياً إحالة مطبوعاتها إلى المطابع الخاصة[٥].

---

(١) جريدة استحقاقات مطبعة لولاق لسنة ١٨٨١م، دار المحفوظات المصرية بالقلعة.

(٢) أمر من ناظر الداخلية إلى مطبعة بولاق في ٨ شوال سنة ١٢٩٧ (١٣ سبتمبر سنة ١٨٨٠)، رقم ٧ وقائع، دفتر استحقاقات مطبعة بولاق سنة ١٨٨٠م، ج١، دفتر رقم ٨١٥، ص٣٩، مخزن المعاشات، دار المحفوظات المصرية بالقلعة.

(٣) جريدة استحقاقات مطبعة بولاق لسنة ١٨٨٤، مخزن المعاشات، دار المحفوظات المصرية بالقلعة.

(٤) انظر ملف تنظيم المطبعة الأميرية، ج١، ٢، رقم ع ٧١–٦/٤٥ محفوظات وزارة المالية.

(٥) نفس المرجع، ج٢، ص٣٢–٣٣.

وعادت أعمال الحكومة الطباعية فزادت بعد سنة ١٩٢٠ وأربت على طاقة مطبعة بولاق الأميرية، فاضطرت الحكومة المصرية إلى العدول عن سياسة الاكتفاء بها فأنشأت عدة مطابع أميرية أخرى كمطبعة دار الكتب المصرية، ومطبعة مصلحة المساحة، والمطبعة السرية لوزارة المعارف، ومطبعة جامعة فؤاد الأول، ومطبعة جامعة الإسكندرية، كما أصبح للمطبعة الأميرية مطابع فرعية تتبعها في وزارة الحربية والبحرية، ووزارة الداخلية، ودار القضاء العالي، ومحافظات القاهرة والإسكندرية وبورسعيد، ومع ذلك فإن الحكومة اضطرت في السنوات الأخيرة أمام التوسع في نشر التعليم وتشجيع التأليف والترجمة إلى الرجوع إلى سياسة إحالة بعض مطبوعاتها إلى المطابع الخاصة عن طريق المناقصة.

الفصل السادس عشر

# المطابع الخاصة وقوانين المطبوعات

## المطابع الخاصة في عصر محمد علي

لم يصلنا من عصر مُحَمَّد علي خبر عن مطبعة خاصة يملكها أو يديرها مصري. ففي عصره لم تكن صناعة الطباعة قد شاعت، ولم يكن أحد من المصريين ليتبين فوائد فتح مطبعة خاصة إذ أن هذا يستلزم معرفة بالكتب وتقديراً لفوائد نشرها، كما كان يستلزم ظهور طبقة من محبي القراءة واقتناء الكتب ولم يكن هذا كله معروفاً في مصر وقتئذ.وعلى ذلك لم يفكر أحد من المصريين – على قدر ما نعلم – في إنشاء مطبعة خاصة به كوسيلة لكسب العيش.

## مطبعة إسكندر دراغي بالإسكندرية

على أن ما غفل عنه المصريون لم يغفل عنه الأوربيون.فنحن نسمع عن مطبعة أوربية في الإسكندرية في عهد مُحَمَّد علي. ونحن لا نعرف مؤسس هذه المطبعة كما أنا لا نعرف تاريخ إنشائها.ولكنا رأينا قصيدة مطبوعة فيها بالإنجليزية في وصف مصر عنوانها: " **Egypt-A Descriptive poem**" نظمها "هنري سولت **Henry Salt**" قنصل إنجلترا في مصر وقتئذ، وقد كتب على ظاهر الكتاب "طبعت بالإسكندرية في ١٠ يوليه سنة ١٨٢٤". وفي أسفل هذا كتب "طبعها للمؤلف إسكندر دراغي **Alexender Draghi** بالمطبعة الأوربية".

وقد كتب سولت مقدمة قصيرة للقصيدة افتتحها بقوله:

"طبعت هذه القصيدة بقصد الترويح عن نفس المؤلف وهو يقاسي آلاماً جساماً. ثم تشجيعاً لرجل جديد بالتشجيع هو الطابع. وهي أول كتاب إنجليزي يطبع بمطبعة الإسكندرية. ولما كان جماع الحروف يجهل هذه اللغة تماماً كان من السهل تصور الصعوبة التي صادفتها في تصحيح أصول الكتاب. ونحن نرجو أن يكون ذلك عذراً عن كثرة الغلطات...".

ويؤخذ مما تقدم أنه وجد بالإسكندرية مطبعة خاصة في سنة ١٨٢٤ وكان يشرف عليها رجل اسمه إسكندر دراغي. ونحن لا نعرف أكان هو مؤسسها أم لا. كما أننا نعرف من مقدمة سولت لقصيدته أن المطبعة كانت مطبعة فرنسية ولم تكن إنجليزية بدليل ما ورد فيها من جهل العمال باللغة الإنجليزية وعدم سبق طبع كتاب إنجليزي بالمطبعة.

ثم يرد ذكر هذه المطبعة في مقدمة كتاب كتب في سنة ١٨٣١، وهذا الكتاب هو **Wilkinson, Tospography of Thebes and General View of Egypt** قال المؤلف في المقدمة ما ترجمته:

"لقد كانت نيتي معقودة في الأصل على إعطاء المخطوط لطابع بالإسكندرية حتى يتم طبع الكتاب بسرعة. ولكن حال إصابته بالكوليرا ثم موته دون طبع الكتاب في مصر. وعلى ذلك اضطررت إلى أن أبعث بالمخطوط إلى إنجلترا مما سبب تأخيراً كبيراً".

على أن مطبعة الإسكندرية إذا كان صاحبها قد مات بالكوليرا في سنة ١٨٣٠ فإن ذلك لم يؤثر على وجودها فاستمرت مفتوحة تطبع وتنشر الكتب. وقد وقفنا على كتب مطبوعة فيها في سنة ١٨٤٥م فمن ذلك قائمة بكتب مكتبة الجمعية المصرية: وأيضاً كتاب **Egyptian Society, A Catalogue of the Library. Alex 1845** **Miscellanea Aegyptiaea, Alex. 1845** وغير ذلك من الكتب التي مازالت نسخ منها موجودة في دار الكتب المصرية للآن. وعلى ذلك يمكننا أن نقول إن مطبعة الإسكندرية ظلت موجودة طول عهد مُحَمَّد علي باشا ولا نعرف متى انتهت هذه المطبعة ولا كيف كانت نهايتها.

## مطبعة دليماس بالمحروسة

وكان بالقاهرة مطبعة إفرنجية خاصة كان يديرها رجل أجنبي اسمه دليماس. كتب ديوان المدارس إلى المعية الخديوية في ٢١ مايو سنة ١٨٤٧م يقول: "مطلوب الإذن بطبع ٥٠٠ نسخة من كتاب "الإنش الفرنساوي المحتوي على المكاتيب والمحاورات" لأنه لازم لتلامذة مدرسة الألسن والمدارس الخصوصية، بمبلغ ١٤٠٠ قرشاً بالمطبعة الأفرنكي تعلق الخواجة دليماس بالمحروسة(١)".

وهذا كل ما وصل إلينا من أخبار هذه المطبعة فنحن لا نعرف متى أنشئت ولا نعرف شيئاً من مطبوعاتها، ولا كيف انتهت. ومن المحتمل أن يكون دليماس تحريفاً لاسم والماس الذي أراد أن يلتزم طبع قاموس المحيط للفيروزبادي مطبعة بولاق ولم يوفق، وكان يطبع ما يحتاج إليه لنفسه أو ما يتعهد به لغيره في مطبعة بولاق على نفقته. وهذا مجرد احتمال لتشابه الاسمين.

## مطابع الحجر الخاصة في عهد سعيد

يرجع ابتداء وجود مطابع عربية خاصة بالأفراد إلى عهد سعيد؛ ففي عهده كان الشعب

---

(١) من ديوان المدارس إلى المعية الخديوية في ٧ جمادى الآخرة سنة ١٢٦٣هـ، دفتر رقم ٤٨، ج٨، مدارس عربي، مكاتبة رقم ١٤٢، ص٢٩٢٩، محفوظات عابدين.

المصري قد استنار وطالت صحبته للكتب حتى كثر عدد المؤلفين والقراء. وكانت أيضاً صناعة الطباعة قد شاعت وعدل الوراقون عن النسخ وبدءوا يقتنعون بفائدة الطبع.

### المطبعة الحجرية الأولى

وقد كان ظهور المطابع العربية الخاصة في تاريخ مبكر جداً من عهد سعيد.فأول مطبعة يصل إلينا خبرها هي مطبعة حجرية كانت موجودة في سنة ١٨٥٦م. فقد اطلعناعلى نسخة من كتاب اسمه "سفينة الملك ونفيسة الفلك" تأليف الشيخ مُحَمَّد شهاب الدين مصحح العلوم بمطبعة بولاق وشاعر مُحَمَّد علي باشا. ويبلغ عدد صفحات الكتاب ٤٩٦ صفحة. وهو مطبوع طبع حجر وفي آخره مكتوب "كان تمام طبعها في المطبعة الحجرية بمصر المحمية مصححة على تصحيح مؤلفها في غرة جمادى الأولى سنة ثلاث وسبعين ومايتين وألف"، أي في ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٥٦، وهذه أول مطبعة عربية خاصة معروفة في مصر، ولكنا لا نعرف شيئاً عن صاحبها ولا كيفية إنشائها.

### مطبعة ملاطية لي محمود محمد

ويترتب على إنشاء المطبعة الثانية ظهور ثاني قانون للمطبوعات في مصر[1]. ومناسبة ذلك نجدها في قرار للمجلس المخصوص بتاريخ ٢٧ جمادى الأولى سنة ١٢٧٥ الموافق أول يناير سنة ١٨٥٩، جاء في أول هذا القرار ما نصه:

"تقدم لديوان الداخلية عرض من ملاطيه لي محمود مُحَمَّد كتابجي خان الخليلي ينهي أنه حصل له مضايقة في أمر المعاش وله معرفة في فن الطباعة على الحجر ولأجل الإعانة على معاشه يريد تدوير عدة طباعة واحدة فقط لطبع بعض كتب صغيرة لازمة لتعليم الأطفال لأجل سهولة معاشه ومنفعة الأطفال تحت ظل الخديوي... [2]".

فملاطيه لي محمود مُحَمَّد أحد تجار الكتب بخان الخليلي بالقاهرة أراد فتح مطبعة حجر لطبع كتب لتعليم الأطفال بقصد الكسب. وقد قدم طلباً لديوان الداخلية بذلك ووافق المجلس على طلبه وسمح له في أن يفتح المطبعة ولكن بشروط خاصة وردت في نفس القرار السابق. وهذه الشروط يتكون منها ثاني قانون للمطبوعات في مصر وإليك ما جاء في القرار

---

(١) القانون الأول هو ذلك الذي أصدره مُحَمَّد علي باشا في سنة ١٨٢٣ م وكان خاصاً بمطبعة بولاق وغيرها من مطابع الحكومة في عصره.

(٢) قرار من المجلس المخصوص في ٢٧ جمادي الأولى سنة ١٢٧٥ (أول يناير سنة ١٨٥٩). دفتر مجموع أمور إدارة وإجراءات مجلس الأحكام ص٣٠٧، محفوظات عابدين.

بهذا الشأن:

"فلدى المذاكرة عن ذلك بالمجلس الخصوصي قد رؤي من حيث إن رفاهية العباد وسهولة إدارة أمر معاشهم من أقصى أمال الجناب الداوري فبذا لا مانع من الترخيص لمن يكون ذا معرفة لإدارة مطابع بملازم الحجر لإدارة أمر معاشه إنما يكون ذلك من بعد أن يؤخذ عليه سند الشروط من ورق الدمغة على الوجه المشروح وهو:

**قانون سعيد للمطبوعات:**

"أولاً – أن كل كتاب أو رسالة يراد طبعها لا يصير الابتداء في طبعها ولا تجهيز لوازماتها ولا عقد شروط مع من يريد الطبع والالتزام ولا أخذ شيء منه، ما لم يقدم نسخة ذلك إلى نظارة الداخلية لأجل مطالعتها والنظر فيها إن كانت مضرة للديانة ولمنافع الدولة العلية والدول الأجنبية والعامة أم لا. ومتى وجد أن لا مانع من طبع ذلك ووافق هذا الديوان فيعطى إليه الرخصة اللازمة وإن طبع شيئا من هذا بدون إذن يصير من المخالفين.

"ثانياً – لا يطبع ولا ينشر جرانيل وغازيتات وإعلانات من دون استحصال الرخصة من ديوان الداخلية وإن فعل ذلك بدون استئذان تغُلق وتسد مطبعته.

"ثالثاً – إذا طبع ونشر كتب ورسائل إهانة للديانة وللبوليتيقة والآداب والأخلاق فيجري ضبط وتوقيف هذا بمعرفة الضبطية.

"رابعاً – المطبعجي ليس له أن يطبع عددا زيادة عن الشروط المنعقدة ما بينه وبين الملتزم أو من يريد الطبع بمطبعته وإن طبع شيئا زيادة عن الشروط يُعد سارقا ويترتب جزاؤه بمقتضى القانون مع ضبط ما يوجد زيادة وإجراء الأصول فيه.

"خامساً – إن حصل من المطبعجي أدنى مخالفة في هذه البنود فيعد مخالفا إلى النظام ويجري غلق مطبعته وترتيب جزاءه بالنسبة لخفة وجسامة الجنحة تطبيقاً للقانون.

"الخاتمة – عما يختص بالتعهد الذي يؤخذ على المطبعجي يذكر فيه أني قد قبلت هذه الشروط الموضحة بالخمسة بنود وللمعاملة بموجبها ويشرط على نفسه أن لا يعقد مع أحد شروطا على طبع كتب أو رسائل أو غازيتات أو إعلانات أو خلافه بدون استحصال الإذن من ديوان الداخلية وصدور الأمر بالرخصة وأنه قابل برضاه واختياره بالإجراء على وجه ما شرح بهذا وعلى هذا النسق يصير الإجراء مع كل من يعرض من ذوي

المعارف في إدارة مطبعة لمعاشه كما استقر الرأي بالمجلس[1]".

يؤخذ من كل ما تقدم أن محمود مُحَّد المقدم للعرض الذي ترتب عليه الفرار السابق قد فكر في فتح مطبعة خاصة وأن مطبعته كانت ثاني مطبعة عربية خاصة في مصر. ويترتب عليها أول قانون خاص بإنشاء المطابع الخاصة، كما يؤخذ من العبارة الواردة في آخر خاتمة القانون فقوله: "وعلى هذا النسق يصير الإجراء مع كل من يعرض من ذوي المعارف في إدارة مطبعة لمعاشه كما استقر الرأي بالمجلس" يفيد أن طلب محمود مُحَّد كان أول مناسبة يظهر فيها قانون من هذا النوع، وأن هذا القانون أصبح دستوراً يعمل به في كل مناسبة مستقبلة. ولعل إنشاء هذه المطبعة بعد المطبعة السالفة هو الذي أخاف الحكومة وجعلها تصدر القانون.

ويؤخذ مما تقدم أن أول نوع من المطابع الخاصة في مصر كانت مطابع الحجر ولم تكن مطابع الحروف.هذا أمر طبيعي إذ أن مطابع الحروف تتكلف نفقات كثيرة لم يكن يقدر عليها من المصريين إلا القليلون.

ونحب أن نقف وقفة قصيرة على هذا القانون إذ أنه من الأهمية بمكان فهو أقدم قانون للمطبوعات في مصر.يبدو لأول وهلة أنه قانون صارم، فصاحب المطبعة ليس له أن يتفق على طبع كتاب أو رسالة مجرد اتفاق، أو أن يأخذ من صاحب الكتاب نقوداً إلا بعد عرض الكتاب على وزارة الداخلية لفحصه وإصدار ترخيص بطبعه، وليس للمطبعة أن تصدر جرائد أو صحفاً أو إعلانات أو مجلات إلا بعد الاستئذان والترخيص من وزارة الداخلية. وليس للطابع أيضاً أن يطبع نسخاً أكثر من المتفق عليها بينه وبين صاحب الكتاب أو ملتزم طبعه وهذا الشرط في صالح المؤلفين والملتزمين يحميهم من جشع أصحاب المطابع .

أما السياسة التي أملت هذا القانون فهي تنطوي على ألا يطبع من الكتب ما كان يتعارض مع الدين أو سياسة الدولة أو يضر بالدولة العلية أو الدول الأجنبية، أو يتنافى في الآداب والأخلاق. ووضع في القانون لحماية هذه السياسة حد صارم هو غلق المطبعة ومصادرة المطبوع ومعاقبة صاحب المطبعة عقاباً يتناسب مع جرمه.

وليس في القانون على صرامته ما يمكن أن يترتب عليه مضايقة لأصحاب المطابع تسبب إحجامهم عن فتح المطابع وطبع الكتب فليس في هذا القانون بند واحد يفرض نفقة أو إتاوة أو مضايقة تؤثر في حركة الطبع وانتشار الكتب. وعلى ذلك فشدة القانون شدة مستنيرة مفيدة

(١) قرار من المجلس المخصوص في ٢٧ جمادي الأولى سنة ١٢٧٥ (أول يناير سنة ١٨٥٩)، دفتر مجموع أمور إدارة وإجراءات مجلس الأحكام؛ ص٣٠٧، محفوظات عابدين.

لا تعطل إنشاء المطابع ولا تعوق طبع الكتب المفيدة، ولكنها دقيقة تحول دون نشر ما يضر بالدين أو الدولة أو الخلق. ومع ذلك ففيه كقانون للمطبوعات ما يضع على حرية الفكر بعض القيود وهو ما لا يستساغ إلا مقروناً بالزمن الذي وضع فيه.

## مطبعتا يوسف بير ومحمد عثمان جلال

وبعد صدور هذا القانون يتوالى إنشاء مطابع الحجر العربية الخاصة بالأفراد. فمن ذلك مطبعتان إحداهما كانت لرجل اسمه يوسف بير، والأخرى أنشأها أحد رجال حكومة سعيد هو مُحَمَّد عثمان جلال الأديب الشهير. يقول مُحَمَّد عثمان جلال في سياق ترجمته لنفسه في الخطط التوفيقية ما نصه:

"وأخذت أترجم في الأوقات الخالية كتاب لافنتين وهو من أعظم الآداب الفرنساوية المنظومة على لسان الحيوان وسميته العيون اليواقظ وعرضتها على الوالي "سعيد باشا" بواسطة المرحوم مصطفى فاضل باشا، وكان أوصلني إليه المرحوم مُحَمَّد بيك على الحكيم فما أثمر غرسها وما نفع ورسها.فاتفقت مع رجل فرنساوي له مطبعة من الحجر يسمى يوسف بير وعهدته بطبعها فتعهد ثم أخلف ما وعد، فكلفت مطبعة أكبر من مطبعته وصرفت عليها ما جمعت ونشرتها ثم بعت الحمار وبعتها[1]".

ونجد في هذا النص خبر مطبعتي حجر إحداهما كانت موجودة بالفعل وكان يمتلكها شخص اسمه يوسف بير، والثانية أنشأها مُحَمَّد عثمان جلال أحد مترجمي العلوم في حكومة سعيد، أنشأها خصيصاً ليطبع بها كتاب "العيون اليواقظ في الأمثال والمواعظ" بعد أن رفض يوسف بير طبعه في مطبعته.ثم با ع المطبعة بعد أن طبع بها الكتاب.

ثم أن الفقرة المتقدمة تبين إلى أي حد بلغت لذة التأليف والنشر عند بعض الناس؛ فالرجل لم يقعده عدم إعجاب سعيد باشا بالكتاب ولا رفض يوسف بير طبعه بمطبعته، فذهب يضحي بكل ما جمع من الأموال في سبيل إنشاء مطبعة خاصة ليطبع بها الكتاب ثم بيعها بعد طبعه، وبيع الحمار كناية عن خسارته فيها.

## مطابع الحروف في عهد سعيد

وكما ظهرت مطابع الحجر الخاصة في عهد سعيد ظهرت في عهده أيضاً بوادر مطابع الحروف الخاصة، فقد أنشيء في عهده ثلاث مطابع حروف كانت أول المطابع الخاصة من نوعها في مصر.

(١) علي باشا مبارك، الخطط التوفيقية: ج١٧، ص٦٤.

### مطبعة كاستيلي

أما أولى هذه المطابع فكانت مطبعة حروف لرجل إسرائيلي اسمه كاستيلي طبع فيها بعض الكتب الدينية القبطية وبعض كتب الأدب. وقد رأيت بعض كتب الأدب التي طبعت بها فوجدتها جميلة الخط حسنة الطبع متقنة الصناعة، وكان فنها يفوق بكثير فن مطبعة بولاق في ذلك الوقت. ولكني لم أتوصل إلى تاريخ إنشاء هذه الطبعة بالضبط.

### المطبعة القبطية

المطبعة الثانية هي المطبعة القبطية أنشأها الأنبا كيرلس الرابع بطريرك الأقباط.أما سبب إنشائها فهو أنه رأى حاجة الطائفة إلى مطبعة تطبع كتبها الدينية فكلف روفائيل عبيد السوري مؤسس المدرسة العبيدية المشهورة أن يستحضر له من أوروبا آلة طباعة. واستأذن من سعيد باشا في أن يلحق أربعة من شبان الأقباط بمطبعة بولاق الأميرية ليتعلموا فيها فن الطباعة فأذن له سعيد في ذلك. والتحق الشبان الأربعة ببولاق وتعلموا.

ووصلت المطبعة إلى الإسكندرية في سنة ١٨٦٠م وكان البطريك في الدير بالجبل فكتب إلى وكيل البطركخانة بمصر أن يستقبل تلك الأدوات عند دخولها القاهرة باحتفال ديني رسمي، فاستقبلها بموكب حافل مشى فيه الشمامسة بملابسهم وأزيائهم وهم ينشدون الأناشيد ويرتلون التراتيل. وكان احتفالاً مهيباً تحدث الناس به زمناً طويلاً. ثم توفى روفائيل قبل أن يتم تركيب المطبعة فتولى أمرها بعده رزق بك جرجس وسماها المطبعة القبطية الأهلية وطبع فيها كتب الدين والأدب. ثم تولى أمرها بعده أخوه إبراهيم جرجس وغير اسمها فسماها مطبعة الوطن. وطبع بها كثيراً من الكتب الدينية منها كتاب "تهذيب الأخلاق[1]".

### مطبعة السيد محمد هاشم

أما المطبعة الثالثة فكانت لرجل مغربي اسمه السيد مُحَّد هاشم، قرأنا خبرها في أمر عال صدر إلى ضبطية مصر بتاريخ ١١ من ذي القعدة سنة ١٢٧٧ الموافق ٢١ مايو سنة ١٨٦١ جاء فيه:

"صار منظورنا إفادتكم المؤرخة ٣ ذو العقدة ١٢٧٧ (١٣ مايو سنة ١٨٦١) نمرة ٧ والورقة التي معها المتضمنة الاستفهام عما يصير به معاملة السيد مُحَّد هاشم المتوكل من طرف السيد عبد القادر أمير الغرب سابقاً المقيم بالشام الآن لكونه فتح مطبعة حروف من دون إذن

---

(١) الهلال، ج١١، سنة ٩، ١ مارس سنة ١٩٠١، ص٣٢٠ جورجي زيدان، تاريخ آداب اللغة العربية، ج٤، ص٦٠.

الحكومة. فيا مبارك إن الأشياء التي مثل هذا لم هي يد واحدة مثلما تعلموا أولاً حكم الأصول القديمة الذي لم نسيتوها إلى الآن. فإذا لم كنت فهمت إلى الآن أن أصول اليديَّة الواحدة مرفوع وملغي افهموا ذلك.فعلى هذا أن كل من يطلب طبع الكتب المعتادة والسايرة يقتضي عدم الممانعة في طبعها إذا كانت لم تصب الحكومة والله. فافهم ذلك وعلى مقتضاه تحرك بالفعل. فأما إذا طبع شيء يصيب الحكومة والملة فيجب مؤاخذة وممانعة فاعلين ذلك[1]".

فهذا الأمر يظهرنا على وجود مطبعة حروف ثالثة كانت لرجل مغربي اسمه السيد مُحَّد هاشم كان وكيلاً في مصر للسيد عبد القادر أمير الغرب سابقاً والمقيم في الشام وقت صدور الأمر. أما السبب في إنشائه مطبعة فيفهم من نص الأمر أن السيد عبد القادر كان أميراً للغرب وأنه أرسل السيد مُحَّد هاشم وكيلاً له في مصر، ثم لسبب ما رفع عن إمارة الغرب وأقام بالشام فلم يعد به حاجة إلى وكيل، فاشتغل وكيله السيد مُحَّد هاشم بإنشاء مطبعة تدر عليه بعض نفقات إقامته في مصر. ثم إن الأمر يثبت أنه أنشأ المطبعة بالفعل بدليل قوله "فتح مطبعة حروف" وأن هذا الإنشاء كان قبل مايو سنة ١٨٦١.

وقد عثرت على ديوان الشيخ مُحَّد شهاب شاعر مُحَّد علي مطبوعاً بمطبعة حروف في ٥ رمضان سنة ١٢٧٧ الموافق ١٦ مارس سنة ١٨٦١ وقد كتب في خاتمته ما نصه:

"مجملاً بالطبع في مطبعة الواثق بربه المعين العمدة الفاضل السيد مُحَّد جاهين الكائنة بحارة برجوان لا زالت محفوظة ما بقي الزمان".

ولعل السيد مُحَّد جاهين هذا هو نفس السيد مُحَّد هاشم الذي ورد ذكره في الأمر السابق. بدليل تشابه الاسمين إذ ربما كان الرجل هو السيد مُحَّد جاهين هاشم، واقتصر على لقب واحد منهما في كل من الأمر وتاريخ الكتاب. ولو قد صح هذا المذهب نكون قد حددنا مكان هذه المطبعة وهو حارة برجوان بالقاهرة وأثبتنا أنها أصدرت مطبوعات بالفعل أحدها وربما كان أولها ديوان الشيخ مُحَّد شهاب.وإذا لم يصح هذا المذهب نكون قد توصلنا إلى مطبعة حروف رابعة في عهد سعيد. ولكنا لا نرجح هذا بقدر ما نرجح أن مطبعة السيد مُحَّد هاشم الواردة في الأمر هي نفس مطبعة السيد مُحَّد جاهين التي طبع بها الديوان.

هل طبق قانون المطبوعات السابق على مطابع الحروف كما طبق على مطابع الحجر؟.. يؤخذ من الأمر السابق أن القانون روعي ونفذ وعمل به من يوم صدوره بكل دقة؛ فالقانون

---

(١) أمر من سعيد باشا إلى ضبطية مصر بتاريخ ١١ ذي القعدة سنة ١٢٧٧ (٢١ مايو سنة ١٨٦١)، نمرة ٣٧ سايره، دفتر مجموع أمور إدارة وإجراءات مجلس الأحكام، ص٣٠٧ محفوظات عابدين.

ينص على أنه لا يجوز لأحد أن يفتح مطبعة إلا بعد الاستئذان من الحكومة وأخذ التعهد عليه على ورقة دمغة بالشروط الواردة في القانون. وقد فتح السيد مُحَّد هاشم المذكور مطبعته بدون إذن من الحكومة فأرسلت ضبطية مصر للوالي تسأل عما يجب عمله إزاءه.ولو لم يكن القانون معمولاً به مطبقاً بدقة تامة لما اعترضت ضبطية مصر على فتحه المطبعة دون استئذانها.

على أنه يؤخذ من الأمر السابق أن القانون لم ينفذ بدقة في هذه المناسبة فقد أجاب سعيد باشا على سؤال الضبطية جواباً ملتوياً لا يفهم منه أنه أراد تطبيق قانون المطبوعات على السيد مُحَّد هاشم صاحب المطبعة.فأقول ما أجاب به الوالي هو "إن الأشياء التي مثل هذا لم هي يد واحدة" وأن "أصول اليدية الواحدة مرفوع وملغي" ومعنى هاتين العبارتين أن المساواة بين الناس في المعاملة ملغاة وأن القانون إنما وضع للمصريين، أما أصحاب الامتياز من الشراكسة والمغاربة فلهم معاملة خاصة.وعلى ذلك لا يجوز أخذ الرجل بالقانون الذي أرادت الضبطية تطبيقه عليه ويسمح له بفتح المطبعة دون استئذان ودون تحرير الشروط المنصوص عليها في القانون؛ ويترتب على ذلك إعفاؤه من الحد الوارد في القانون لمن يفتح مطبعة دون رخصة من الحكومة وهو إغلاق المطبعة ومصادرتها.

على أنه إذا كانت قد أعفي من القانون مبدئياً ونجا من المؤاخذة على فتحه المطبعة دون استئذان الحكومة فإنه لم يعف من التزام السياسة التي وضع القانون لحمايتها.فقد نص الأمر على أن يترك وشأنه ما دام لا يطبع إلا الكتب المعتادة السايرة أما إذا طبع ما يصيب الحكومة والملة فيجب مؤاخذته على ذلك.

وينتهي عهد سعيد بعد أن تظهر فيه بوادر المطابع الخاصة سواء كانت مطابع حجر أو مطابع حروف، وبعد أن تصبح الطباعة صناعة يحترفها المصريون.وقد وقفنا فيه على سبع مطابع: أربع للحجر وثلاث للحروف، وهي التي سبق عرض ما وصلنا إليه من تاريخها، ولعل مطابع الحجر كانت أكثر من أربع ولكنا لم نتوصل إليها أما مطابع الحروف فلم تزد على الثلاث التي سبق ذكرها.وكما كان لسعيد شرف البدء في تشجيع الناس على إنشاء المطابع كان له أيضاً شرف وضع أول قانون ينظم صناعة الطباعة في مصر. ولعل له في ذلك ما يعوضه عن غرابة موقفه من مطبعة بولاق ومطبعة المهندسخانة.

## المطابع الخاصة في عهد اسماعيل

ثم كان عهد إسماعيل فشجع إنشاء المطابع فكثرت المطابع الخاصة في أيامه سواء أكانت مطابع حجر أم مطابع حروف. ونحن لا نسمع عن قانون مطبوعات وضعه الخديو إسماعيل مما يدل على أن قانون سعيد ظل قائماً في عهد إسماعيل أيضاً، وإن كنا نشك في أنه

كان معمولاً به. وهذا أمر طبيعي فإن إسماعيل لم يكن يخشى من انتشار المعرفة فلم يحده بقانون، وعلى ذلك اقتصر الأمر على التشجيع وأطلقت الحرية في إنشاء المطابع. وقد كان لهذا أحسن الأثر في انتشار المطابع في عهده.

وأول المطابع الخاصة التي أنشئت في عهد إسماعيل مطبعة أنشأها قدري باشا ناظر المعارف، ولكنها لم يطل بقاؤها. ثم مطبعة وادي النيل أنشأها أبو السعود أفندي في سنة ١٨٦٦م وكانت أول إنشائها تطبع بحروف تشبه بحروف مطبعة بولاق ثم وضع لها صاحبها قاعدة جديدة خاصة بمطبعته[١]. وكان يطبع بها جريدة وادي النيل كما طبعت بها الحكومة نشرة أركان حرب الجيش المصري ومجلة روضة المدارس قبل أن تنشئ الحكومة مطبعتيها الأميريتين: مطبعة أركان حرب ومطبعة المدارس اللتين سبق خبرهما في الفصل السابق. ثم مطبعة جمعية المعارف التي أسسها مُحَّد عارف باشا سنة ١٨٦٨ لنشر الكتب.

ثم أنشأ إبراهيم بك المويلحي مطبعة سماها "مطبعة المعارف" وقد كانت الجمعية مساهمة وثمن سهمها خمسة جنيهات وللأعضاء أن يحصلوا على مطبوعات الجمعية بثمن أقل من سواهم.

وكانت هذه المطبعة تعلن عن الكتاب الذي تريد نشره وتعين ثمنه فئات تتفاوت حسب التعجيل في الدفع. وقد طبعت هذه المطبعة عدداً كبيراً من الكتب المهمة في التاريخ واللغة والفقه منها: "أسد الغابة لابن الأثير" في خمسة مجلدات، وكتاب "ألف باء" في مجلدين، و"الفتح الذهبي" في مجلدين، و"تاج العروس" في عدة مجلدات، وغير ذلك.وظلت الجمعية تنشر الكتب حتى نشأ النزاع السياسي بين إسماعيل باشا وحليم باشا على منصب الخديوية فانضم رئيسها عارف باشا إلى حليم وروج له وعلم إسماعيل بالأمر ففر عارف إلى الآستانة وانحلت الجمعية على الأثر ولا نعلم مدير المطبعة بعد ذلك[٢].

ولا شك في أنه كان بالإسكندرية جملة مطابع في ذلك العهد.فمن ذلك مطبعة موريس ديه وشركاه، وقد طبع بها ماريت بك كتاباً في تاريخ مصر على نفقة الحكومة المصرية. في ٢٢ يناير سنة ١٨٦٥ صدر الأمر الآتي:

"حيث علم لدينا من هذه الإفادة المتقدمة إلى ديوان المعاونة من ماريت بيك مدير الآثار التاريخية بتاريخ ٦ شعبان سنة ٨١ نمرة ١٨٣ والقايمة الواردة معها بالإفرنكي أن مصاريف

---

(١) جورجي زيدان، تاريخ آداب اللغة العربية، ج٤، ص٦، الهلال، ج١١، السنة التاسعة، ١ مارس سنة ١٩٠١ ص٣٢٠.

(٢)جورجي زيدان، تاريخ آداب اللغة العربية، ج٤، ص٩٢.

طبع التاريخ الذي كان صدر أمرنا له بإعماله بوجه الاختصار عن قدماء المصريين وطبع قدر خمسماية وعشرين نسخة منه بمطبعة الخواجة موريس ديه وشركاه بإسكندرية بلغت سبعة آلاف وستماية وأربعين قرش. وقد أرسل منه ثلاثماية نسخة إلى شريف باشا ومايتين أجرة تفرقته على أرباب المعارف والعلوم من أهل البلاد ومن الأجانب أيضاً ويرام صدور الأمر بصرف المبلغ المذكور لذاك الخواجة. فقد اقتضت إرادتنا صرف مبلغ السبعة آلاف وستمائة وأربعين قرش الذي ذكر عنه قيمة التكاليف إلى الخواجة موريس ديه المذكور من المالية بالسند اللازم ويخصم بالأبعادية على طرف الديوان وأصدرنا أمرنا هذا إليكم والقايمة مرسولة معه للإجراء على هذا الوجه[1]".

ولا شك في أن المطابع الخاصة قد كثرت في عهد الخديو إسماعيل لدرجة عظيمة بحيث لا يمكن حصرها أو الوقوف على عددها بالضبط، على أن أقدمها هي التي تقدم ذكرها.

### قانون توفيق للمطبوعات

ثم كان عهد توفيق ولم يكن لديه اعتراض على نشر المعرفة في أول الأمر، فكثر عدد المطابع وإقبال الناس على إنشائها فأنشئ منها في أوّل عهده المطبعة الوهبية ومطبعة الشيخ شرف وغيرهما. ولكن سرعان ما شبت الثورة العرابية فظن توفيق وحكومته أن المبالغة في حرية الطبع والنشر هي التي أدت إليها، ففكر في تقييد المطبوعات والتشديد على المطابع كوسيلة لإخماد الثورة، يصدر في نوفمبر سنة ١٨٨١ قانون للمطبوعات ضيق فيه الخناق على أصحاب المطابع نورد مواده فيما يلي:

المادة الأولى: لا يسوغ لأحد أن يكون صاحب مطبعة إلا بعد أن تعطى له رخصة من نظارة الداخلية وبعد أن يودع عشرة آلاف قرش بصفة تأمين وللحكومة في كل حالة أن تنزع منه هذه الرخصة عند الاقتضاء

المادة الثانية: المطابع السرية تقفل وتضبط أدواتها ويجازى مالكها أو المودعة عنده بغرامة من خمسة آلاف قرش إلى خمسة عشرة آلاف قرش.

المادة الثالثة: لا يجوز لأحد من أرباب المطابع أن يطبع صحفاً قبل أن يقدّم لإدارة المطبوعات بنظارة الداخلية كتابة معلنة بعزمه على طبعها، وكذلك لا يجوز له بأي طريقة كانت بيع أو نشر تلك الصحف بعد طبعها إلا بعد أن يقدم خمس نسخ

---

(١) من المعية السنية إلى المالية في ١٤ شعبان سنة ١٢٨١ – دفتر رقم ١٩١١، دفاتر المعية عربي وثيقة رقم ٩٩، ص١٢٥، محفوظات عابدين.

منها للإدارة المذكورة.

المادة الرابعة: يصير حجز وضبط أي مطبوع كان في الأحوال الآتية:

(أولاً) إذا لم يبرز صاحب المطبعة وصلاً من إدارة المطبوعات بتقديمه الكتابة والنسخ المقررة في البند السابق.

(ثانياً) إذا لم يتوضح في كل نسخة اسم ومحل سكن صاحب المطبعة الحقيقيين.

(ثالثاً) إذا أقيمت في إحدى المحاكم دعوى تتعلق بمضمون ذلك التأليف. وفي هذه الحالة الأخيرة لا يكون الحجز والضبط قطعيين إلا بعد صدور الحكم على صاحب التأليف المذكور في المحاكم المقامة أمامها الدعوى.

المادة الخامسة: عدم تقديم الكتابة قبل الطبع أو عدم تقديم النسخ اللازمة قبل النشر يوجبان مجازاة صاحب المطبعة بدفع غرامة من ألف إلى ألفي قرش.

المادة السادسة: إذا لم يضع صاحب المطبعة اسم ومحل سكنه على كل نسخة من التأليف فيجازى بدفع مبلغ من ألف إلى ألفي قرش غرامة. وإذا وضع أسماء ومحل سكن مفتعلين يغرم بدفع مبلغ من ألفين إلى أربعة آلاف قرش.

المادة السابعة: يجوز في الأحوال المبينة ببندي ٥ و٦ استبدال الغرامة بنزع الرخصة وإقفال المطبعة

المادة الثامنة: يصير إثبات المخالفات بموجب محاضر يحررها مأمورو الأثمان أو مأمورون مخصوصون يتعينون للتفتيش على المطابع.

المادة التاسعة: يسري هذا القانون على مطبوعات الحجر وباقي المطبوعات السائر أنواعها مهما كانت الطريقة المستعملة لطبعها[١].

هذا هو قانون المطبوعات الثاني وقد تبعته شروط أخرى لإنشاء الجرائد وطبع الكتب وقد ألقيت التبعة فيها على أصحاب المطابع. وإن نظرة واحدة يلقيها الإنسان على هذا القانون الكافية لأن يتبين أنه صارم شديد وأنه إذا قيس بقانون سعيد ضار لحركة الطبع والنشر. تكفي مادته الأولى التي تنص على أن كل صاحب مطبعة يجب أن يدفع تأميناً قدره مائة جنيها، لإثبات ضرر هذا القانون وبيان كيف كان ضربة قاضية على حركة إنشاء المطابع

---

(١) الهلال – ج١١، السنة التاسعة، ١ مارس سنة ١٩٠١، ص ٣٢٢.

الخاصة، إذ ليس من السهل على أي إنسان أن يودع مائة جنيها ويتركها دون استغلال.

ليس من شك إذن في أن قانون المطبوعات الذي أصدرته حكومة توفيق كان معرقلاً لحركة إنشاء المطابع عائقاً لانتشارها بل هو قد وُضع لهذه الغاية خاصة فلا غرابة إذن في الأثر السيء الذي أحدثه في هذا السبيل.

وظل هذا القانون مرعياً معمولاً به بضع سنوات تعطل فيها انتشار المطابع ووقفت حركة إنشائها. إلا أن الدول لم توافق عليه وعلى ذلك لم يكن نافذ المفعول مطبق المواد إلا على المصريين بحكم قانون الامتيازات. ولم يكن من طبيعة الأشياء أن تصر الحكومة على أخذ الوطنيين بقانون صارم كهذا بينما الأجانب معفون منه وكانت نار الثورة قد أخمدت فأهملته الحكومة بالتدريج حتى أصبح بعد عدد من السنوات في حكم الملغي. فأقبل الناس من جديد على إنشاء المطابع ونشر الكتب.

منذ ذلك الحين نشطت حركة إنشاء المطابع وأحدثت مدارس إسماعيل أثرها في زيادة عدد القراء فازدهرت الحركة العلمية في البلد وكلما زاد ازدهارها بانتشار المتعلمين راجت سوق الكتب وزاد الإقبال على صناعة الطبع وإنشاء المطابع.

ثم عامل آخر ساعد على زيادة عدد المطابع الخاصة، وهو نمو الحياة السياسية في مصر منذ الاحتلال الانجليزي وما تبع ذلك من إنشاء الجرائد اليومية وإقبال الشعب على التماس الأخبار فيها فكثرت عدد المطابع.

ولم يعد إنشاء المطابع قاصراً على القاهرة كما كان إلى الثورة العرابية بل تعداها إلى غيرها من مدن القطر المصري فعمت المطابع المديريات والمدن بحيث أصبحت لا تخلو منها مدينة في الوقت الحاضر.

وهكذا لم يمض على دخول فن الطباعة إلى مصر بإنشاء مطبعة بولاق قرن من الزمان حتى كانت المطابع قد عمت ربوع البلاد. وأصبح العمل الذي لم يستقم للحكومة إلا بعد مشقة وجهد في متناول عامة الناس، وأصبح الفن الذي صرخ في وجهة الأزهر حينا وقاومه جهل الحكام أحياناً مسلماً بفائدته وقيمته رافعاً لواء العلم ناشراً نور المعارف على هذا الوادي المبارك.

# الملحق الأول

(١)

## عودة نقولا المسابكي من ميلان

من الجناب العالي إلى البيك الكتخدا

١٥ ذي الحجة سنة ١٢٣٦ (١٣ سبتمبر سنة ١٨٢١).

[دفتر رقم ٦ "معيه تركي"، وثيقة رقم ٧٢٥]
"محفوظات عابدين"

كان أرسل بضعة أطفال إلى مدينة ميلانو بمعرفة إسماعيل قبودان لتعلم الصنائع، فالباعث لتحرير مكاتبتنا هذه هو أنه نظراً لوصول نقولا المسابكي مع ثلاثة أطفال من رفقائه من أولئك الأطفال بعد تعلم صناعة طبع الكتب بالحروف الإفرنجية والعربية المخترعة، فقد أرسلوا إليكم. فيجب إلحاق المذكور ورفقائه بمعية عثمان أفندي في بولاق وترتيب تعييناتهم اللازمة وتخصيص مرتبات شهرية لرفقائه بحسب أهلية كل منهم ومهارته. وحيث أن من المحتمل وصولنا لحين إتمام مسابكي تجهيز آلاته فلا تعطوه مرتباً شهرياً بل أكرموه بدفع شيء قليل له تحت حساب مرتبه.

(٢)

## مرتب نقولا المسابكي

أمر كريم صادر للخزينة

٧ ربيع الثاني سنة ١٢٣٧ (أول يناير سنة ١٨٢٢).

[دفتر رقم ٩ "معية تركي" وثيقة رقم ٢٥١
"محفوظات عابدين"]

نظراً لمهارة الأسطى نيقولا المسابكي في فن طبع الكتب فقد ألحقناه وزملاءه بمعية الحاج عثمان سقا زاده ببولاق. وخصصنا له معاشاً شهرياً قدره خمسمائة قرش اعتباراً من غرة المحرم (٢٨ سبتمبر سنة ١٢٨١م) فقيدوه في دفتر الخزينة وادفعوا له ما استحقه من ماضي مرتبه، وبادروا إلى إعطائه ما يستحقه بعد الآن شهراً شهراً.

# الملحق الثاني

(١)

## طبع كتاب جغرافية ملطبرون[1] ترجمة الشيخ رفاعة

**من المعية إلى خورشيد بك**

**٥ ذي الحجة ١٢٤٩ (١٥ أبريل سنة ١٨٣٤).**

**[دفتر رقم ٤٨ – قيد الأوامر الصادرة من**
**المعية للجهادية والآلايات والمدارس**
**وثيقة رقم ٤٥٩، "محفوظات عابدين"]**

اطلع الجناب العالي في المضبطة الواردة بتاريخ ٢ ذي الحجة سنة ١٢٤٩ على أن كتاب الجغرافيا الذي ترجمه الشيخ الرافعي من اللسان الفرنساوي إلى اللسان العربي وأحيل إلى حضرة مختار بك للنظر، هل هو نافع أو غير نافع، فأخبر المير المومى إليه أنه موجب للفوائد الكثيرة وأن طبعه أو عدم طبعه معلق على الإدارة السنية. والجواب أنه فيما سبق قدم الشيخ الرفاعي كتاباً مثل هذا. فيا هذا، هل الكتاب الذي يراد طبعه هو ذلك الكتاب الذي قدمه الشيخ الرفاعي أم غيره، فإن كان غيره فاحضروا أنتم ومن معكم الشيخ الرفاعي والكتاب المذكور وأطلس الكتاب الذي ذكر في المضبطة إلى شبرا ليطلع عليه الجناب العالي وينظرون أمر طبعه، وإن كان هو الكتاب الذي سبق أن قدمه الشيخ الرفاعي فإنه يوجد من ذلك الكتاب فأحضروا أنتم والشيخ المذكور وأطلس ذلك الكتاب كما هو أمر الجناب العالي السني.

(١) هو Malw Brun الجغرافي الفرنسي. ولد سنة ١٧٧٥ من أصل دنمركي وتوفي سنة ١٨٢٦م.

**(٢)**

**من الجناب العالي إلى خورشيد بك**

**٥ ذي الحجة سنة ١٢٤٩ (١٥ أبريل سنة ١٨٣٤).**

**[دفتر رقم ٤٨ – قيد الأوامر الصادرة من المعية**

**للجهادية والآلات والمدارس، وثيقة رقم ٤٦٠]**

**"محفوظات عابدين"**

**اطلعت في المضبطة الواردة بتاريخ ٢ ذي الحجة سنة ١٢٤٩ على أن مختار بك أعلم المجلس أن كتاب الجغرافيا الذي ترجمه الشيخ الرفاعي من الفرنسية إلى العربية كتاب نفيس يستفاد منه وأنه إذا طبع فإن فوائده لا تعد، وأنه سيصححه. ومن حيث أن أطلسه لم يترجم بعد فقد وصى الشيخ المذكور أن يعجل بترجمته وأنه إذا أعطي لتلاميذ المدارس فإنه موجب للفوائد الوفيرة وأنكم تعقدون طبع قدر ألف نسخة من ذلك الكتاب المستطاب على إرادتنا.وبما أن هذا الكتاب، لازم ونافع وفيه فوائد كلية، وأن المير المومى إليه سيتعهد بتصحيحه فليطبع بناء على ما أنهاه ولكن يلزم أن نرى ذات الكتاب أولاً وبعده نجيبكم الذي يقتضي، فأرسلوه لنا وأكدوا على الشيخ الرفاعي أن يعجل بترجمة أطلسه لما هو مقتضى إرادتنا. فبادروا لإجراء ما ذكرنا على الوجه المسطور كما هو مطلوبنا.**

# الملحق الثالث

## حساب نفقات كتاب يطبع بمطبعة بولاق على ذمة ملتزم

من ديوان المدارس إلى دار الطباعة

٢٦ صفر سنة ١٢٦١ (٥ مارس سنة ١٨٤٥).

[ دفتر رقم ١١،"ديوان المدارس – عربي"

ص٣٠٠٢ وثيقة رقم ٤١٣]

"محفوظات عابدين"

قد صار الاطلاع على شرحكم المسطر باطنه المؤرخ ٢٣ صفر سنة ١٢٦١ ووروده في ٢٤ منه. وما توضح به عن خصوص المقايسة المقتضي تحريرها من طرفكم عن تشغيل ألف نسخة من كتاب القاموس الطالب طبعه الخواجة والماس صار معلوما(١). والحال: أما من خصوص يصير نسبة ذلك الكتاب لأي كتاب من كتب كامل أفندي، فبعد نسبته إلى الكتاب المطبوع أخيراً على ذمة الأفندي المذكور وإضافة الماهيات المقتضي إيضاحها بالمقايسة، فحيث أفدتم أن ماهيات المصححين تعرف وكذا أثمان الورق والمون بالمثل، فيضاف على ذلك من الماهيات الباقية الذي أوضحتم عن عدم معرفتها: ماهية نفر بواب وربع ماهية المخزنجي وكذا نصف ماهية الملاحظ وماهية واحد كاتب، ومع هذا يضاف على الكتاب المذكور أرباح العشرة واحد كمثل الملتزمين. وبناء عليه اقتضى شرح هذا الحكم يلزم من بعد مطالعة هذا والجواب الأول تحرروا المقايسة المطلوبة على الوجه المشروح بهم بالبيان وتقدموا إرسالها لهذا الطرف إنما يكون تحريرها بالضبط الشافي بالدقة.

---

(١) المقصود هنا القاموس المحيط للفيروزبادي وكان الدكتور بيرون ناظر مدرسة الطب المصرية بقصر العيني يعتزم طبعه على نفقته في مطبعة بولاق، والخواجة والماس المذكور هو المتعهد التجاري لمشروع بيرون.

# الملحق الرابع

## تفضيل ما يصنع في مصر من المواد

من الجناب العالي إلى برهان بك

٦ رجب سنة ١٢٥١ (٢٨ أكتوبر سنة ١٨٣٥).

[دفتر رقم ٦٨ "معيه تركي" وثيقة رقم ٢٧٨

"محفوظات عابدين"]

اطلعت في المضبطة الواردة هذه المرة على القرار الصادر من المجلس بأن الحبر المستورد من مصر للتجربة غير صالح لتبيض خلاصات ومضابط المجلس وتحريرات الديوان الخديوي. لذلك استصوب المجلس اشتراء حبر استانبولي من الخارج بواسطة أحمد أفندي لاستعماله في تحرير المكاتبات.وحيث إن الحبر المصنوع في مصر والجاري اشتراؤه من طرف الميري بسعر قرشين للأقة جاري استعماله في مكاتبات كافة الدواوين وخاصة في مكاتبات ديوان معاونتنا، بناء عليه كيف تصدرون قراراً بأنه غير صالح للاستعمال وتستصوبون اشتراء حبر استانبولي من الخارج بواسطة أحمد أفندي وتوزيعه على الجهات اللازمة. فالظن الغالب من قراركم هذا أن أحد التجار كان أحضر من الاستانة مقداراً كثيراً من الحبر وقدم عريضة إلى مجلس مصر لاشترائه وأن المجلس لم يوافق على استدعائه.

وأن هذا التاجر وصل إلى مصر وعرض بضاعته على أحمد أفندي؛ وهذا الأحمق اقتنع بجودته بدون أن يفهم مزاياه، وعرض الكيفية على خورشيد أفندي الثرثار. وهذا الأخير بمقتضى ثرثرته أخذ بكلام أحمد أفندي وأصدر القرار المذكور وأنتم صادقتم عليه. وحيث أن الحبر المستعمل في كافة الدواوين هو الحبر المصنوع في مصر، بناء عليه يلزم فسخ القرار الصادر بخصوص اشتراء حبر استانبولي من الخارج، وإشعار الكيفية إلى مصر لتوريد الحبر اللازم من هناك واستعماله في أشغال الكتابة.

# الملحق الخامس

(١)

## مشروع تنظيم مطبعة بولاق في عهد سعيد باشا

من علي بك جودت ناظر المطبعة والوقائع إلى المعية

١٠ ربيع الأول سنة ١٢٧٧ (٢٥ سبتمبر سنة ١٨٦٠)

[محفظة رقم ٢٦ "معية تركي"، وثيقة رقم ١٤٢ "محفوظات عابدين]

### حضرة سيدي صاحب السعادة

لقد رفعت على هام التعظيم إرادة الجناب الخديوي الأفخم ذات الحكمة المعتادة المؤرخة في ٢٤ من صفر سنة ١٢٧٧ (٢٠ أغسطس سنة ١٨٦٠) رقم ١ المشتملة على أنه سترسل من ديوان المحافظة إلى المطبعة الكتب النافعة التي انتخبت لتطبع بظل الحضرة الفخيمة الخديوية ناشرة المعارف وهي ما بين العشرين إلى الثلاثين كتاباً. وأن الحضرة الفخيمة الخديوية تأمر أن يقدم لها كشف بالمقدار الصحيح الذي تحتاج إليه المطبعة من العمال زيادة على ما هو موجود فيها اليوم والمحتوية على بسط وإيراد تنبيهات هي من الحكمة آيات بينات. من حيت أن مطلوب الجناب العالي المصحوب بالعناية أن تكون المطبعة على أحسن نظام ومقارنة للتحسين التام فأحاط العبد الدائم العبودية علماً بما اشتملت عليه، وأذعن إليه كل الإذعان. إن طبع تلك الكتب النافعة المنتخبة بالمطبعة وتصحيحها بكل دقة وسرعة وبروز المطبعة المذكورة من الآن فصاعداً بالحسن التام واكتسابها الرواج ومزيد الانتظام على الدوام إنما يكون بإعداد بعض الأدوات وإحضار بعض الأشخاص والتلاميذ وعلاوة مقدار جزئي من العواطف العلية على الأجور التي يتقاضاها بعض العمال وأرباب الماهيات الذين هم في حالة اضطرار، وفي ذلك الإحسان ما يرغبهم وينشطهم في العمل فلهذا تجرأت على تقديم الكشف المطلوب مبيناً فيه بعض الملحوظات وذاكراً فيه ما يلزم من الأدوات. إن العمال الذين تدور الأشغال وسرعتها عليهم ماهياتهم قليلة بالنسبة لأشغالهم الدقيقة لاسيما أن بعضاً منهم ماهيته مایة وخمسون وبعضاً منهم ماهيته مایة وستون قرشاً ومساكنهم في مصر وإمبابة فهم مضطرون لأن يأتوا صباحاً إلى المطبعة ويعودوا منها مساء إلى بيوتهم. وعليه فإني أسترحم علاوة ما بينته في ذلك الكشف المعروض على مرتباتهم الحالية وهو عبارة عن ١٥٤١ قرشاً وخمس وعشرين بارة (فضة) لزيادة استحقاقهم لذلك بالنظر لكون أشغال أولئك المساكين دقيقة. وكذلك ذكرت

في ذلك الكشف ما يلزم علاوته على الأجور المحددة لطائفة العمال (الطبيعة) فيها فإن كان يوافق ذلك الضم رأي عدالة حضرة ولي النعم فإنه يكون سبباً لزيادة نشاطهم وتنمية رغبتهم وداعياً لحصول الرواج والمحسنات المرغوب بها حيث يصرفون حينئذ جهدهم ويبذلون ما عندهم من الوسع لتحقيق تلك الغاية المطلوبة. وإنني بما أنا نائله من النعم الجليلة التي استغرقت جهدي وشكري سيكون سعيي في هذا الخصوص وافراً فيحصل التقدم المطلوب.

وبما أن ما ذكرته في ذلك الكشف من الأدوات والتلاميذ والأشخاص لا بد منه لكون الحاجة داعية إليه فإن وجود ذلك سيكون له الفائدة الكبيرة والثمرة الوفيرة في الحال والاستقبال حتى تفوق المطبعة بسبب ذلك على أعظم المطابع وأشهرها في العالم فضلاً عن المطابع الصغيرة الشأن، وإن عدم وجود تلك الأدوات اليوم مانع من المباشرة بطبع الكتب المنتخبة فإذا حصلت المبادرة إلى إعدادها فإن ذلك يكون سبباً في دوام انتظامها ورواج أعمالها من الآن فصاعداً ويكون أيضاً مستوجباً لحصول جميع المحسنات التي يرغب بها جناب الخديوي الأعظم، وبما أن سرعة الطبع والنشر منوط بصحة النسخ التي يراد طبعها فإنه يقتضي الحال النظر بهذا الخصوص واتخاذ الوسائل بقدر الإمكان لتحقيق هذا الغرض نرجو من حسن همتكم أن تعرضوا هذه النقطة التي أثمرت إليها وهذا الكشف المقدم على أعتاب حضرة الخديوي الأكرم مرجع الحاجات وهذا ما دعاني إلى المبادرة بعرضه سيدي. في ١٠ ربيع الأول سنة ١٢٧٧ (٢٥ سبتمبر سنة ١٨٦٠)

ناظر المطبعة والوقائع المصرية
علي جودت

ووقعت المعية على الخطاب السابق بما يأتي:

بما أن هذا الترتيب أحيل وأعطى إلى المالية مع إفادة بتاريخ ٢١ جمادي الأخرى سنة ١٢٧٧ رقم ٢٣ فلا جواب له.

(٢)

## اقتراحات علي بك جودت لتنظيم مطبعة بولاق

### من علي بك جودت ناظر المطبعة إلى المعية

١٠ ربيع الأول سنة ١٢٧٧ (٢٥ سبتمبر سنة ١٨٦٠)

[نفس الوثيقة المترجم عنها الخطاب السابق]

### بيان جماعة المصححين المقتضي ترتيبهم وتخصيصهم من جديد

١ رئيس التصحيح ١ رئيس ثان ١ مساعد الجملة ٣

إن هذا الشخص اقتضي جلبه من الخارج بوظيفة مصحح ثان واعطاؤه في معية الشيخ أحمد المرصفي الذي سبق له أن كان رئيس المصححين، وهو المصحح الثاني الآن في المطبعة، وألحق به أيضاً أحد المساعدين الاثنين وعين الشيخ أحمد المرصفي المذكور رئيساً للتصحيح، وبتعيينه اعتبر رئيساً لتصحيح مع رفقائه، فجملة فوج المصححين الذين سيجلبون ويرتبون من جديد سيكون إبلاغهم إلى ثلاثة أفواج. وبما أن هذه الأفواج الثلاثة ستكون بها الكفاية فسيحصل بها الكفاية وحسن الإدارة والإنجاز الكلي فبناء على ما ذكر في الجهة اليمنى[1] (أي رئيس التصحيح والرئيس الثاني والمساعد) فإن ترتيب فوج ومصحح ثاني هو أمر منوط برأي حضرة الخديوي ذي المكارم العامة.

"ليعتمد ترتيب المصححين بموجب الكشف الآخر الذي قدمه اليوم حضرة ناظر المطبعة[2]".

### بيان الأشياء اللازم جلبها وإحضارها من أوروبا:

٣ ملزمة ورق جاير ٢ ملزمة ورق تخين الجملة: خمس ملازم.

ملحوظات:

إن قسما قليلاً من آلات الطبع الموجودة اليوم في المطبعة كان جلب من أوروبا وهو تحت الاستعمال منذ ثلاثين إلى أربعين سنة فقد عتق وتكسر وخرب ومع أنه صار ترميمه في معمل

---

(١) كتبت الوثيقة الأصلية على ورقة كبيرة الحجم وذكرت البيانات والجداول على الجانب الأيمن منها والملاحظات على الجانب الأيسر. وهذا معنى إشارته إلى "الجانب اليمين".

(٢) كل هذه العبارات المكتوبة بالحروف الصغيرة عقب كل اقتراح من هذه الوثيقة هي ملاحظات أحمد رشيد ناظر المالية ووقع بها على الوثيقة الأصلية.

العمليات فإنه لا يصلح للاستعمال بل هو باق على حالته الأولى وإن مقداراً قليلاً منه صار إيجاده هنا ولكن تبين أنه غير موافق لعمل الأعمال الدقيقة فلم يمكن استعماله فإذا تفضلتم ووافقتم على جلب هذه الأشياء الثلاثة المسطورة على الجانب الأيمن (أي ملازم ورق جاير الثلاث وملزمتا الورق التخين) (ومقدارها خمس ملازم من أوروبا كما صار جلب الملازم قبلاً من أوروبا فإنه منوط برأي جناب ولي النعم صاحب الصلاحية.

"موافق"

عدد ١ شخص رسام

ملحوظات:

قبلاً كان موجوداً في المطبعة ثلاثة أشخاص رسامون فمن حيث إن اثنين منهم ما أمكنهما أن يتفوقا في صنعة الرسم على الحجر فقد رفتا من العمل في الترتيب الذي عمل في المرة السابقة فلم يمكن أن يكفي الشخص الثالث الباقي لرسم أشكال كتب القوانين العسكرية ورسومها (صورها) على الحجر والاحتياج إلى شخص رسام ضروري جداً ومن حيث إن الرسم على الحجر ليس هو كالرسم على الورق بل هو مقدرة أخرى ووجود أمثال هؤلاء الرسامين نادر وأن أحدهم وهو رجل اسمه أمين أفندي مستخدم بمعية محمود بك الفلكي له مقدرة زائدة في صنعة الرسم على الحجر فهو صالح جداً لأشغال المطبعة ومحمود بك غير محتاج لأشغال الرسم على الحجر التي استخدمه فيها. والقصد هو عبارة عن وجود رسام ماهر وهذا يظل اهتمام جناب الخديوي بأمور المعارف من الأشياء الممكن الحصول عليها فاستخدام الرسام أمين أفندي المار الذكر واستخدامه أمر ضروري في المطبعة لعمل الرسوم والأشكال العسكرية بمرتباته الأصلية هو منوط برأي حضرة ولى النعيم محيي المعارف ومنميها.

"موافق"

**التلاميذ المقتضى إحضارهم وترتيبهم لتعلم صناعة**

جمع الحروف عدد ١٢

**ملحوظات:**

إن أسطوات جمع الحروف في المطبعة لا يجمعونها بأيديهم وإنما الأصل في أشغال الجمع أن يكون بوجود تلاميذ واحد واثنين وثلاثة تحت يد كل أوسطه وهؤلاء التلاميذ يجمعون الصحائف اللازمة والأسطوات ينظرون تلك الصحائف المجموعة ويصلحونها ويضبطونها، وأجرة الأشغال التي يعملها التلاميذ تقيد على اسم الأسطوات وهم يجعلون في باطن مقاولاتهم بحسب اجتهادهم تقدير الأجرة فيعطون لبعض التلاميذ ثلث المقاولة ولبعضهم الربع وبعضهم يعطونهم من غير حساب، وعلى هذا الوجه تعمل التلاميذ عند الأسطوات وهؤلاء التلاميذ الذين يجمعون الحروف يكبرون ويصيرون أصحاب عيال وأولاد ومع ذلك يشتغلون بذاك المقدار المذكور. وسبب أن الاسطوات من طمعهم لا يعطونهم ما يكفيهم فبعضهم بسبب قلة الكسب يذهب لجهة أخرى وبعضهم يتركون الصنعة بالكلية. فالأولاد الذين تأتي بهم من الخارج لأجل التعليم أيضاً يصيرون في مدة التعلم بلا مرتب من الميري وبلا أجرة من الأسطوات فمن الضروري وجود اثني عشر تلميذاً من الميري ستة منهم من مدرسة الحربية من الأذكياء الذين يقرأون ويكتبون، وستة منهم من المتعلمين نوعاً ما الذين سبق أن جاءوا إلى المطبعة إذا وافقتم على ذلك، ومرتبات هؤلاء الستة تكون لكل واحد منهم من الكسوة والأكل وغير ذلك مثل ما يعطى للستة الذين هم من الحربية. واستحقاقات هؤلاء التلاميذ الاثني عشر إلى مدة التعليم تكون على الروكين العمومي حتى إذا تعلموا يضم استحقاقهم إما إلى الميري وإما إلى الجهة التي يشتغلون فيها، فإذا كانت الأشغال قليلة فإن بعضاً من استحقاقهم يكون على الروكين العمومي والبعض منه يكون على الأشغال التي اشتغلوها يعني ينظر في كمية الشيء الذي اشتغلوه فيضم من استحقاقهم والباقي يضم على الروكين ويكون استخدامهم بصورة دائمة. وبعد التعليم وعند كثرة الأشغال فلكي لا يبقى لهم عذر فالأشغال التي اشتغلوها في بعض الشهور إذا كانت أكثر من المرتب بمقتضى المقاولة المقررة للأوسطوات يعني إذا كانت أزيد بكم قرش من المرتب بعد الحساب فليتفضل وليعطى لهم ذلك الزائد على حدة من المرتب، وإن وجود هؤلاء التلاميذ العمال سيكون موجباً لإخراج الأشغال الكثيرة وللرواج الكلي للمطبعة وعدا عن ذلك بعد ما يتعلمون تكون مرتباتهم وفقاً للأشغال التي اشتغلوها فكأن الميري ما أعطى شيئاً من عنده كما هو ظاهر فإعداد التلاميذ المذكورة وترتيبهم أمر منوط بذات ولي النعم ذات محاسن السمات.

"موافق"

**الأشخاص اللازم إحضارهم وإعدادهم لتعلم صنعة الطبع: ثمانية.**

**ملحوظات:**

إن الطابعين في المطبعة كانوا أخذوا في الأصل من قصر العيني؛ فالبعض منهم انتقل إلى دار البقاء (أي مات) والبعض منهم كبر وشاخ وصار عديم الجهد والقوة، ومن حيث أنه لا صعوبة في تعلم صنعة الطبع فأي شخص كان يمكنه أن يتعلمها في وقت قليل ولكن الذين سيكونون في أشغال الطبع وإظهار ما يطبع يلزم أن يكونوا من الرجال الأشداء الأقوياء. ومن الضروري ثمانية أشخاص ممن أخرجوا من السلك العسكري واستخدموا في قصر العيني في التمريض وما أشبهه من الخدم. فإذا جيء بهم إلى المطبعة تعطى لهم مرتبات شهرية بقدر ما يأخذونه في قصر العيني وبعد تعليمهم صنعة الطبع فإذا أخرجوا أشغالاً أكثر من مرتباتهم الشهرية تعطى وتصرف لهم تلك الزيادة كيف كانت من القروش بنسبة المقاولة الجارية وفي أي شهر كانت تلك الأشغال. وإلى أن يتعلموا تضم ماهياتهم إلى الروتين العمومي وبعد ما يتعلمون يؤتى بهم على الكتب التي طبعوها ففي بعض الأحيان يكون الشغل قليلاً في حال عدم إخراجهم شغلاً بقيمة المرتب لهم يؤتى بمقدار ما عملوه من المرتبات والباقي يضاف إلى الروكيه. وفي هذه الصورة إذا فرضنا أنهم بقوا في المطبعة بصورة دائمة فإنه سيحصل إنجاز كلي لأن قوة جماعة المطابع معادلة ومساوية لقوات جماعى الحروف فيقدر ما يخرج الجماعون فإن أولئك الطباعين لا يؤخرون أشغالهم بل يأخذون بالطبع بادئ بدء. وبما أن المطبعة ليس لها خفراء كالحال الأول فإنهم بعد ما يعملون عملهم في النهار سيمكنهم أن يقوموا بخفارة المطبعة ليلاً بالمناوبة فإذن استخدام هؤلاء الأشخاص الثمانية في المطبعة بمرتباتهم الأصلية أمر مرهون بعناية الجناب الخديوي الجليلة التي ذاته جامعة لآيات المكارم.

"موافق"

## مقادير الحروف المقتضى سبكها وصوغها من جديد وبيانها اثنا عشر صندوقاً

### ملحوظات:

بما أن من العادة الجارية سبك الحروف الموجودة من جديد مرة في كل أربع سنوات أو خمس، فقد حل زمان سبك الحروف الموجودة وصوغها من جديد حيث إن الحروف كادت تخرب فيلزم سبك اثني عشر صندوقاً منها عشرة صناديق هي الآن عتيقة ورثة جداً إلى أن يتم سبك تلك الحروف وتشغيلها باستعمال بدل عنها لأنه أمر لا بد منه وإذن فإن سبك وصوغ حروف تلك الصناديق الاثني عشر في المطبعة وفقاً للعادة القديمة أسس منوط بالرأي الزين للجناب العالي.

"موافق"

أجرة طبع الكتب التي هي تحت الطبع لحساب ملتزمي طبعها

| | | | |
|---|---|---|---|
| ألف ورقة لأربعمائة نسخة | – | ٤٥ | خمسة وأربعون قرشاً. |
| ألف ورقة لخمسمائة نسخة | ٢٠ | ٣٢ | اثنان وثلاثون قرشاً ونصف قرش. |
| ألف ورقة لستمائة نسخة | – | ٣٢ | اثنان وثلاثون قرشاً. |
| ألف ورقة لـ٨٠٠ و١٠٠٠ أو أكثر من نسخ | – | ٢٥ | خمسة وعشرون قرشاً. |

أجرة طبع الكتب التي هي تحت العمل لحساب الميري

| | | | |
|---|---|---|---|
| من ورقة واحدة إلى مائة ورقة | ٢٠ | ٢ | مائة بارة. |
| من مئة طبقة (ورقة) إلى ألف ورقة | – | ١٦ | ستة عشر قرشاً. |

### ملحوظات:

إن هذه الكتب المعطاة من جانب الميري أجرة طبعها أقل من أجرة طبع كتب الملتزمين المسطورة في الجهة اليمنى ومن أجل ذلك ضرورة أحوال المطابع ظاهرة وبارزة وإذا كان الأمر كذلك فإن هذا الحال باعث لانكسار بالهم ولكسلهم نوعاً ما ومن حيث إنهم شكوا من ذلك عدة مرات فإنه يلزم ضم شيء على أجورهم الميرية المخصصة حتى لا يمدوا عينهم إلى الأشغال إلى خارج المطبعة وليكون تلك الزيادة موجبة لزيادة رغبتهم وجهدهم أو أن تكون أجورهم مقارنة لأجور كتب الملتزمين وعلى كل حال فإن هذا أمر منوط برأي الخديوي الأكرم ذي المراحم.

"نرى أنه من الموافق أن تطبق أجورهم على أجور الملتزمين"

أجرة طبع الدفاتر والسراكي والأدوات التي هي تحت العمل لحساب الميري أيضاً

| ٣٠ | ٨ | ثمانية قروش وثلاثون بارة لكل ألف ورقة للدفتر. |
|---|---|---|
| ١٥ | ٤ | أربعة قروش وخمس عشرة بارة لكل ألف ورقة سركي. |
| – | ٢ | قرشان لكل ألف ورقة لكل ورد. |

## ملحوظات:

بما أن طبع هذه الدفاتر والسراكي والأوراد ليس صعباً كطبع الكتب وتمثيلها للعيان فإن أجرة طبعها غير مقارنة ولا مساوية لأجرة الكتب كما هو واضح ولكن من حيث إنها جزئية بالمرة وإعداد هذه الأجرة وتخصيصها قد مضى عليها أكثر من خمس وعشرين سنة فإن رجال المطبعة يشكون من قلتها فعلاوة بضعة من القروش على كل أجرة من تلك الأشياء على سبيل المرحمة أمر منوط برأي حضرة ولي النعم.

جدول في بيان أسماء الأشخاص ومرتباتهم الأصلية
والعلاوات المسترحمة لأجل تزييد رغبتهم كما هو مبين في عريضة الحقير

| أسماء الأشخاص | المرتبات الأصلية | | العلاوات المسترحمه | | المقدار الذي سيكون |
|---|---|---|---|---|---|
| الشيخ مُحَمَّد قطه رئيس مصححي الكتب العربية | | ٧٥٠ | | ٢٥٠ | ١٠٠٠ |
| الشيخ أحمد المرصفي المصحح الثاني للكتب العربية | – | ٣٠٠ | – | ٢٠٠ | ٥٠٠ |
| الشيخ مُحَمَّد حسن العدوي مساعد مصحح الكتب العربية | – | ١٥٠ | – | ١٠٠ | ٢٥٠ |
| الشيخ مُحَمَّد نصر المساعد الثاني | – | ١٥٠ | – | ١٠٠ | ٢٥٠ |
| الشيخ سليمان السباعي مصلح الحروف | – | ٣٠٠ | – | ١٠٠ | ٤٠٠ |
| الشيخ أحمد صنيفي مساعد المصلح | – | ١٥٠ | – | ١٠٠ | ٢٥٠ |
| مُحَمَّد أفندي براد الحروف الصلب | – | ٣٠٠ | | ١٠٠ | ٤٠٠ |
| مُحَمَّد أفندي رسام كتب القوانين العسكرية...... | ٣٥ | ٦١٦ | ٥ | ١٣٣ | ٧٥٠ |
| حسين أفندي حسني مساعد المصحح التركي ومقابل الوقائع | ٢٠ | ٥٩١ | ٢٠ | ١٥٨ | ٧٥٠ |
| حسن افندي الاسكندراني رئيس جمع | – | ٧٠٠ | – | ٥٠ | ٧٥٠ |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| الحـروف الفارسـية وملاحـظ تشـغيل أوراق الدمغـــة ومعلـــم ديباجـــات الكتب... | | | | | |
| عمــر عطشـــان طـــابع أوراق الدمغــة وتذاكر السكة والوقائع | – | ١٦٠ | – | ١٠٠ | ٢٦٠ |
| مُحَمَّد الجمـــال مســـاعد طبـــع الأوراق المذكورة...... | – | ١٥٠ | – | ٥٠ | ٢٠٠ |
| مُحَمَّد أفنـــدي ماجـــد مصـــحح تركـــي ثان............ | – | ٤٠٠ | –<br>٢٥ | ١٠٠<br>١٥٤١ | ٥٠٠ |

"علاوة الماهيات أمر في مجلد"

## ملحوظات:

**هؤلاء الأشخاص هم من أرباب الصناعات وكل واحد قائم بشغل مختص به ومرتباتهم الشهرية هي على حساب أشغالهم فاستحقاقاتهم ليست من قبيل المصروفات الهالكة للميري، وأيضاً فإن أمثال هؤلاء ومن هم أدنى منهم من أصحاب الصناعات في المطابع البرانية يشتغلون بأكثر من هذه الأجرة لترغيبهم. ومراحم الجناب العالي العلية مبذولة للمساوات ومادة الاعتدال الخيرية كما هو معلوم ومشهود بنظر الافتخار وهؤلاء الأشخاص على كل حال لائقون لنيل المراحم والمكارم العالية وفائقون على أقرانهم في العمل، فبناء على ما هو مسطور في الجهة اليمنى من هذه العريضة أنهم أهل للعواطف العلية ومستحقون لها فإذا كان يرى تزييداً لجدهم ونشاطهم حيث يكون ذلك باعثاً على إنجاز الأشغال وبهذه الوسيلة لا يبقى لها معذرة ولا سبب للتراخي كما هو واضح وهذا ما دعا إلى طلب علاوة هذا الألف والخمسماوية والخمسة والأربعين قرشاً وخمس وعشرين بارة عناية بهم وإحساناً لهم وعلى كل حال فإن الأمر والإرادة لحضرة أفندينا ذي المكارم الذاتية.**

**هذه قائمة عملت بحق حسن تنظيم دار الطباعة العامرة على أن تقدم وتعرض على أعتاب حضرة الحاكم الأعلى مرجع الحاجات.**

**في ١٠ ربيع الأول سنة ١٢٧٧ (٢٥ سبتمبر سنة ١٨٦٠)**

ناظر المطبعة والوقائع المصرية

علي جودت

**(٣)**

**من أحمد رشيد ناظر ديوان المالية إلى المعية السنية**

**٢٢ شعبان سنة ١٢٧٧ (٤ مارس سنة ١٨٦١)**

**[محفظة رقم ٢٧ "معية تركي"، وثيقة رقم ١٨٨ معية "محفوظات عابدين"]**

**قدم ناظر المطبعة الأميرية الكائنة ببولاق إلى المعية قائمة ضمنها الترتيب المعمول به في المطبعة من حيث عدد المصححين وسائر المستخدمين وما يقبضونه من المرتبات مع بيان الملاحظات اللازمة فصدرت الإرادة السنية بتعديل وتنقيح هذا الترتيب حيث أرسلت القائمة المذكورة إلى المالية بإفادة المعية المؤرخة ١٢ جمادي الأولى سنة ١٢٧٧ نمرة ٣٣ لأجل هذا الغرض يقول ناظر المالية: إنه امتثالاً للأمر قد اجتمع مع ناظر الخارجية وخيري بك وناظر المطبعة الجديد نوحي أفندي فدرسوا الترتيب المذكور وأدخلوا فيه التعديلات والتنقيحات ما رأوه لازماً. وأنه قدم طي إفادة الأصل وما أدخل فيه من التعديل لأجل العرض على الجناب العالي والعمل بموجب ما سيصدر من الإرادة السنية.**

**وقعت المعية على الخطاب السابق بما يأتي:**

**"وعندما عرض على العتبة السنية أمر بتأجيل الموضوع وإبقاء ما كان على ما كان مؤقتاً".**

**بنها ٨ رمضان سنة ١٢٧٧**
**١٩ مارس سنة ١٨٦١**

**(٤)**

**تقرير اللجنة المشكلة لتنقيح اقتراحات على بك جودت لتنظيم مطبعة بولاق**

**[نفس الوثيقة المترجم عنها الخطاب السابق]**

**بيان التنقيحات التي استحسن إجراؤها باتفاق الآراء للترتيب الذي عرض، وقدم لأعتاب الجناب العالي بخصوص تنظيم مطبعة بولاق وأرسل من المعية السنية إلى المالية.**

**الفرقة الأولى**

| عدد الأشخاص | قروش | عدد الأشخاص | الأصل المرتب | الضم والعلاوة | الإبلاغ | الأشخاص | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | ١ | ٧٥٠ | ٢٥٠ | ١٠٠٠ | رئيس المصححين ورئيس الفرقة الشيخ مُحَمَّد قطة | موجودان من قبل |
| | | ١ | ١٥٠ | ١٥٠ | ٣٠٠ | المصحح الثاني الشيخ مُحَمَّد حسن العدوي... ............ | |
| | | ١ | | — | ٢٥٠ | الشيخ أحمد العدوي......... | مستجد |
| ٢ | ١٥٥٠ | ٣ | ٩٠٠ | ٤٠٠ | ١٥٥٠ | | |

الفرقة الثانية

| عدد الأشخاص | قروش | عدد الأشخاص | الأصل المرتب | الضم والعلاوة | الإبلاغ | الأشخاص | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | ١ | ٣٠٠ | ٣٠٠ | ٦٠٠ | الشيخ محمد الصباغ رئيس الفرقة الثانية............... | موجودان من قبل |
| | | ١ | ١٥٠ | ١٥٠ | ٣٠٠ | الشيخ محمد نصر المصحح الثاني | |
| | | ١ | | | ٢٥٠ | الشيخ محمد عياط مساعد...... | مستجد |
| ٣ | ١١٥٠ | ٣ | ٤٥٠ | ٤٥٠ | ١١٥٠ | | |

الفرقة الثالثة

| عدد الأشخا ص | قروش | عدد الأشخا ص | الأصل المرتب | الضم والعلاوة | الإبلاغ | الأشخا ص | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | ١ | ٣٠٠ | ٣٠٠ | ٦٠٠ | الشيخ أحمد المرصفي رئيس الفرقة الثالثة........... | موجود من قبل |
| | | ١ | | | ٣٠٠ | الشيخ محمد الشحات مصحح ثان | مستجدان |
| | | ١ | | | ٢٥٠ | الشيخ إسماعيل عبد الله مساعد | |
| ٣ | ١١٥٠ | ٣ | ٣٠٠ | ٣٠٠ | ١١٥٠ | | |
| | ٣٨٥٠ | | | | | | |

إن فرق المصححين الثلاثة المبينة في الترتيب المذكور بناء على ما صار بيانه أعلاه وهو الذي عمله وسطره ناظر المطبعة في هذه المرة الذين يقتضى ضم شيء على مرتباتهم الأصلية من الموجودين من الفرق الثلاث المذكورة والذين يلزم قيدهم من جديد أسوة بأمثالهم قد صار استحسان تخصيص مرتباتهم الشهرية على الوجه المبين وإجراؤه على هذا الوجه منوط بأمر

وإرادة ولي النعم.

ملزمة

عدد

٣ ملزمة ورق الجاير ⎫ إن هذه الملازم الخمس وفقاً لم اهو مبين في الترتيب المذكور
٢ ملزمة الورق التخين ⎭ لقد رأينا أنه من الموافق أن يكون مثل الملازمة الآتية من أوروبا

عدد

**١ رسام:**

إن هذا الشخص الواحد الرسام أمين أفندي الموجود في معية محمود بك الفلكي لقد رؤي تعيينه في الترتيب المذكور لما صارت مخابرة المير المومى إليه بحقه أجاب بأنه لا يمكن الاستغناء عنه لضرورة وجوده في أشغال الخرائط ونظراً لما قاله، الرسام الموجود في المطبعة إذا خصص شخص واحد في معيته بماهية قدرها ثلاثماية قرش والحالة هذه من التلاميذ المتعلمة في المهندسخانة السابقة فإنه يعلم ذلك التلميذ صناعة الحفر والرسم على الحجر وبه يكون الاكتفاء حيث يمكنه أن يؤدي ويوفي الأشغال المطلوبة وأن الرسام المذكور تعهد بهذا كما علمنا فقد استحسنا أن يصير الحصول على شخص رسام من التلاميذ بماهية قدرها ثلاثمائة قرش من التلاميذ بمعرفة ذلك الرسام واطلاع ناظر المطبعة.

**١٢ جماعو الحروف:**

إن هؤلاء الأشخاص الاثنى عشر جاء في ذلك البيان أن يكون ستة منهم من تلاميذ المدرسة الحربية وستة منهم ممن يأتي إلى المطبعة من المتعلمين السابقين والذي نراه أنه لا يحسن أخذ تلاميذ من مدرسة الحربية بل يلزم أن يكون الاثنا عشر شخصاً من الخارج وأن يأتي بهم ناظر المطبعة وأن يقيد كل واحد منهم بماية وخمسين قرشاً شهرياً وأن يجعل استحقاقهم إلى مدة التعلم على الروكين العمومي وبعد التعليم تكون ماهياتهم حسبما هو موضح في الترتيب المذكور وقد وافقنا عليه.

**عدد الأشخاص**

**٨ طباعون:**

إن هؤلاء الطباعين الثمانية لقد استحسنا أن يكونوا من العسكر الذين رفتوا من إطفائية مصر المتوطنين في الجيزة وأن يضم بدل مأكولاتهم وملبوساتهم على مرتباتهم ويقيدون في المطبعة وأن تجرى معاملة استحقاقاتهم كالطباعين الذين ذكروا أعلاه.

عدد

### ١٢ صناديق الحروف:

لقد حسن عندنا أن يكون سبك حروف تلك الصناديق الاثني عشر من جديد وصوغها في المطبعة وفقاً للعادة القديمة كما جاء بيانه في ذلك الترتيب.

وبناء على ما جاء في الترتيب المذكور فقد وافقنا على أن يكون أجرة طبع ما يطبع لحساب الميري من الكتب وفقاً لما يطبع على حساب الملتزمين وهو ما يوافق رضاء جناب ولي النعم العادل كما لا يخفى.

| الأصل | | العلاوة | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|
| ٣٠ | ٨ | ١٠ | ٣ | ١٢ | أجرة طبع دفتر مؤلف من ألفي ورقة. |
| ١٥ | ٤ | ٢٥ | ١ | ٠٦ | أجرة طبع سركي مؤلف من ألف ورقة. |
| ٠٠ | ٢ | ٠٠ | ٢ | ٠٤ | أجرة طبع أوراد ألف ورقة. |

لقد فهم من المقايسة التي أجريت في هذه الآونة أن أجرة طبع الدفاتر والسراكى والأوراد قليلة جداً بالنسبة إلى أجرة طبع الكتب فإذا كان ضم العلاوات المبينة على المقادير الأصلية لأجور الطبع لاسيما وأن بها ترتفع الشكوى من الطباعين توافق رضاء ولي النعم وتطابق المصلحة فليجر قبولها على هذا الوجه.

| مرتبات أصلية | علاوات مسترحمة | يكون الحال | |
|---|---|---|---|
| ٣٠٠ | ١٠٠ | ٤٠٠ | للشيخ سليمان السباعي مصحح الحروف |
| ١٥٠ | ١٠٠ | ٢٥٠ | للشيخ أحمد الصنفيني مساعد المصحح |
| ٣٠٠ | ١٠٠ | ٤٠٠ | لمحمد أفندي براد الحروف الصلب. |
| ٣٥ ٦١٦ | ٥ ١٣٣ | ٧٥٠ | لمحمد أفندي رسام كتب القوانين العسكرية |
| ٢٠ ٥٩١ | ٢٠ ١٥٨ | ٧٥٠ | لحسين أفندي حسني مساعد تصحيح التركي ومقابل الوقائع |
| ٧٠٠ | ٠٥٠ | ٧٥٠ | لحسن أفندي الاسكندراني رئيس جمع الحروف الفارسية وملاحظ تشغيل أوراق الدمغة ومنظم ديباجات الكتب. |
| ١٦٠ | ١٠٠ | ٢٦٠ | لعمر عطشان طباع أوراق الدمغة |
| ١٥٠ | ٠٥٠ | ٢٠٠ | وتذاكر السكة والوقائع. |
| ١٥٠ | ٠٥٠ | ٢٠٠ | لمحمد جمال مساعد طباع الأوراق المذكورة. |
| ٤٠٠ | ١٠٠ | ٥٠٠ | لمحمد أفندي ماجد المصحح التركي الثاني. |
| ١٥ ٣٣٦٨ | ٨٤١ | ٤٢٦٠ | **الجملة** |

إن الترتيب الوارد من ناظر المطبعة إلى المالية فيه عند ذكر العلاوات المسترحمة. أسماء المصححين المسطورة في أعلى هذا التنقيح الذي وضعناه فلم نبين بهذا الجدول أسماءهم.

إن الماهيات المبينة في جدول مستخدمي المطبعة بناء على ما هو مذكور في ذلك الترتيب ما دام أن الأجور ستكون على حسب الأشغال وليس فيها على الحكومة مصروفات زائدة فإننا لا نرى بأساً بعلاوة المقادير المسترحمة المبينة علاوة على الماهيات الأصلية فقيد تلك العلاوات ووضعها على هذا الوجه أمر منوط بإرادة حضرة ولي النعم صاحب الإحسان المعتاد.

إن ترتيب المطبعة الذي عرضه وقدمه إلى الأعتاب السنية بموجب أمر عالي ناظر مطبعة بولاق السابق لقد نظر بمعرفتنا نحن العاجزين وباطلاعنا عليه كما أرسل إلينا ذلك الترتيب مع كتاب بتاريخ ٢١ جمادى الآخرة سنة ١٢٧٧ ورقم ٣٣ وارد إلى المالية من المعية العالية لنقحه إذا رأينا أنه محتاج إلى المحو والإثبات فاطلعنا على ذلك الترتيب أنا وصاحب العزة خيري بل ونوح أفندي ناظر المطبعة بحضورهما وتبادلنا الرأي فيه فنقحناه على الوجه المذكور أعلاه ورتبناه بعد ما قر القرار عليه وهذا ما دعا لإعطاء هذا الشرح وإملائه في ١٠ شعبان سنة ١٢٧٧ (٢٠ فبراير سنة ١٨٦١)

| ناظر ديوان الخارجية | ناظر ديوان المالية |
| --- | --- |
| سعيد ذو الفقار | أحمد رشيد |

# الملحق السادس

## تعطيل مطبعة بولاق ثم إهداؤها إلى عبد الرحمن رشدي ١٨٦١-١٨٦٢م

**(١)**

**من سعيد باشا إلى ناظر المالية**

**١٠ محرم سنة ١٢٧٨ (٣١ يوليه سنة ١٨٦١)**

[دفتر رقم ١٨٩٤، قيد الأوامر الصادرة للدواوين
وثيقة رقم ١٣٠، ص١٨٩، محفوظات عابدين]

قد عرض لدينا مفصلات إنهاكم الرقيم ١٩ محرم سنة ٧٧ نمرة ١٩٠ بخصوص ما هو جاري في طبع كتب الملتزمين بمطبعة الميري، وما استنسبتم إجراءه من الآن فصاعد وحيث كان القصد من إيجاد وتنظيم المطبعة هو لطبع الكتب وتكاثرها في الجهات للانتفاع بها، والآن تواجد جملة مطابع وجاري الطبع فيهم وبهذا السبب صادرة مزية مطبعة الميري قاصرة على على طبع الوقايع، ولكونها ليست ضرورية فاقتضت إرادتنا لغو المطبعة المذكورة وتسوية متأخراتها ورفت خدماها. إنما إذا كان نوحى أفندي ناظرها أو أحد من الأهالي يطلب آلات من موجوداتها لطبع كتب على ذمته من دون مدخل للميري في أرباحها ولا مصروفاتها، فيصرح لمن يرغب لذلك وأصدرنا أمرنا هذا إليكم للإجراء حسبما اقتضته إرادتنا (من بنها).

حاشية: أما إذا كان نوحي أفندي لا له رغبة في إدارة المطبعة المذكورة على ذمته بشرط يكون الأرباح وحدها له دون مدخل الميري في ذلك ولا في الخدمة ولا في المصروفات، فيصير تحويله على الأطيان أسوة أمثاله.وأما الدفاتر والسراكي التي كانت تطبع بالمطبعة فما يكون منها ممكن جدولته بطرف الكتبية يصبر جدولته وتجليده بالأجرة واللازم طبعه بطبع بمطابع الجهات المرتبة فيها وأن الأحجار والأدوات اللازمة لذلك تؤخذ من المطبعة وتحفظ في مطابع الجهات فبذا لزم التحرير.

**(٢)**

**من سعيد باشا إلى ناظر المالية**

**٢٣ محرم سنة ١٢٧٨ (٣١ يوليه سنة ١٨٦١).**

**[دفتر رقم ١٨٩٥، قيد الأوامر العلية الصادرة للدواوين**

**وثيقة رقم ١٥٠، ص١٥، محفوظات عابدين]**

**عرض لدينا إنهاكم الرقيم ١٦ محرم سنة ١٢٧٨ نمرة ٢٣٣ بخصوص مطبعة الميري ببولاق الصادر لكم أمرنا في ١٠ شهرنا هذا بإبطالها وحيث أوضحتم أن دفاتر دواوين ومصالح الميري للآن لم يتم طبعهم وإذا صار إبطال عمل ذلك وأرسل الورق جهاته فملحوظ عدم إلحاق إتمام عملهم قبل مضي السنة فضلاً عما يحصل من التأخير وكذا بعض الكتب الجاري طبعها على ذمة الميري مثل كتب العسكرية وغيرهم والكتب الجاري فيها الطبع على ذمة الملتزمين فإنه يوصي إتمامهم مع إتمام عمل الدفاتر في ظرف الأيام الباقية من السنة، فقد وافق إرادتنا ما رأيتموه من حيثية إبقاء إدارتها ظهورات لحين تمام السنة بشرط يجري التأكيد والتشديد والملاحظة لعدم تأخير شيء مما ذكر عنه بعد تمامها وورق سندات التمغة والعرضحالات وما أشبه يطبع بمطبعه المحافظة وإذا كان مستدرك الطبع بالحروف فيؤخذ اللازم من المطبعة الملغية لمطبعة المحافظة وإلا فلا بأس من طبعها على مطبعة الحجر وأوراد الويركو وعوايد الأملاك تطبع أيضاً بالمطبعة المذكورة واقتضى لإصدار أمرنا هذا إليكم للإجراء على الوجه الشروح بكل همة كما اقتضته إرادتنا.**

**(٣)**

**منشور عمومي من المالية**

**١٥ ربيع الأول سنة ١٢٧٩ (٩ سبتمبر سنة ١٨٦٣)**

**[دفتر مجموع ترتيبات ووظائف، ص٤٨٣ محفوظات عابدين]**

**من كون بملاحظة ما حصل من الجهات في عدم إمكانهم طبع لوازمهم من الدفاتر والأوراق عملياتهم بمطابعهم طبق الأمر السابق صدوره عن لغو مطبعة بولاق، وبعضهم أجروا أعمال المزادات بالخارج والبعض لم يجروا وأحالوا تدارك لوازمهم بمعرفة المالية، وهذا فضلاًعن الجهات الذي لم يكن مرتب بهم مطابع فلمناسبة ذلك وسبوق صدور أوامر سنية للمالية عن طبع جملة كتبة عسكرية بمطبعة بولاق لضرورة أنها تمكث زمنا كثيرا وفي مدة تشغيلها لم يستغن الحال عن الخدمة والشغالة الموجودين بالمطبعة، قد عرض للمعية السنية عن تشغيل دفاتر**

وأوراق من جهات الحكومة بمطبعة بولاق كما كانت في زمن تشغيل الكتب المذكورة فقط، لأجل إسعاف الجهات في مطاليبهم كذا الرسومات الجاري بها العمل عند تشغيل ورق الدمغة يكون تشغيله بمحافظة مصر كما الجاري، فصدر أمر دولتلو أفندم قيمقام باشا رقم ٢٣ صفر سنة ١٢٧٩ نمرة ٢٧١ بالإجراء كما ذكر.

وحيث بمقتضاه لازم البدء في تشغيل دفاتر وأوراق جهات الحكومة في سنة ١٨٤٦ من ابتداء ١٨٦٣ بمطبعة بولاق بما أن عادة التشغيل بها في طبع وتجليد لوازم الجهات أن يجري ذلك من قبل اللزوم بمدة شهور لأجل الإلحاق على نحو اللازم وتحسين الأشغال في وسيع الوقت وعدم تأخير ما يطلب وقد نشر عموماً في تاريخه وهذا أيضاً ينبغي أنه يجري تحرير حافظة واضحة البيان عن لزوم عملية سنة ١٨٦٤ وتعمل عنها رسومات كما السوابق ويجرى إبعاتهم بالخطاب اللازم إلى مطبعة بولاق لأجل بموجبهم يجري التشغيل بالمطبعة المذكورة كما ذكر وإن لزم الحال في بحر سنة ١٨٦٣ لدفاتر وأوراق تكميل لعمل السنة المذكورة في ذلك الوقت يرسل عنهم الإفادة المقتضية بالحوافظ والأرانيك اللازمة إلى المطبعة المذكورة ليجرى لزومهم كما يوافق. وحيث أن التشغيل سيجري بمطبعة بولاق على وجه ما ذكر فمن ابتدي سنة ١٨٦٣ يكون أخذها وعطاها من الجهات بالضم والإضافة ما بينها وبينهم كما كان جاري لغاية ١٨٦١ من دون توسط المالية إنما يكون ملحوظ أنه صار تدارك آلات ومون طبع بمطابع الجهات من المعتاد استلامها من قبل لغو مطبعة بولاق. فينبغي أن الآلات الرصيد يجرى التحفظ عليها والمون التي تكون موجودة يجرى صرفها في تشغيل لوازم المطابع كما السوابق.

**(٤)**

**أمر عال من سعيد باشا إلى نظارة المالية**

**١٣ ربيع آخر سنة ١٢٧٩ (٧ أكتوبر سنة ١٨٦٢).**

**[دفتر رقم ١١٩٦، "قيد الأوامر العالية العربي الصادرة للمالية"**

**ص١، "محفوظات عابدين"]**

**[دفتر رقم ١٩٠١، "قيد الأوامر العلية الصادرة للدواوين والمجالس"**

**ص١١، "محفوظات عابدين"]**

**قد سمحت إرادتنا بإعطاء مطبعة بولاق إنعاماً إلى عبد الرحمن رشدي بك مدير الوابورات الميرية بالبحر الأحمر، بما فيها من الأدوات والآلات مثل ملازم طبع الحروف وملازم طبع الحجر والحروف الرصاص والأمهات والأبهات وغيره. وهو يجري تشغيل سائر ما كان جاري تشغيله بها وما تستجد من قوانين عسكرية ودفاتر وخلافه لزوم المصالح الميرية. وثمن الورق والحبر الموجود بها يقيد عليه عهدة وكذا كتاب نفح الطيب الجاري تشغيله على ذمة الميري يعطى إليه بتكاليفه بدون أرباح وبدون ضم ثمن النسخة الأصلية على المطبوع والأشغال التي باليد يصير تقديرها بمعرفة أهل الخبرة لأجل عند تمام الشغل واحتسابه إليه يخصم قيمة ذلك منه ويتقيد عليه عهده أيضاً ويتسدد أثمان الورق والحبر والكتاب المذكور شيئاً فشيئاً من الذي يصير مطلوب له من المشغولات التي تشتغل فيلزم بوصول أمرنا هذا إليكم تجرون تسليم المطبعة المذكورة إليه على الوجه المشروح ويتحرر له الإذن اللازم بتحرير الحجة التي تلزم بامتلاكه العقار أيضاً ليكون ذلك سبباً لاتساع معاشه كما اقتضته إرادتنا.**

**(صدر من رأس التين)**

(٥)

## أمر عال من سعيد باشا إلى نظارة المالية

٧ جمادي الأولى سنة ١٣٧٩ (٣٠ أكتوبر سنة ١٨٦٢)

[دفتر رقم ١١٩٦، قيد الأوامر العالية
الصادرة للمالية

ص١٠، "محفوظات عابدين"]

قد تقدم لدينا هذا من عبد الرحمن رشدي بك ينهي به أن للشيخ مُحَمَّد قطة باشمصحح المطبعة، وحسين حسني أفندي وكيل أشغالها، والشيخ حسن باشكاتبها لازمين له وهم متوقفين في الإقامة بطرفه حتى تسمح لهم إرادتنا بفضولهم (يعني ببقائهم) واستمرارهم في أشغال المطبعة طرفه كي لا يحرموا من حقوقهم في المعاش حسب خدماتهم السابقة بالميري. وحيث إنه محول على البيك المومى إليه إجراء طبع دفاتره وأوراق وكتب وخلافه للمصالح الميرية بالمطبعة المذكورة. فاقتضت إرادتنا أنه بعد انتهى لزومهم من المطبعة وتطلبهم المعاش بالنسبة لخداماتهم السابقة بالميري فلا يحرموا من ذلك بناء على خدماتهم الآن في هذه المطبعة المدة الذي يقيموها فيها. إنما لا يسري ذلك في حق خلافهم الذين استخدموا ويستخدموا بالخارج إذ هذه الإجابة حصلت بالنسبة للأشغال الميرية الجاري طبعها بتلك المطبعة وأصدرنا أمرنا هذا إليكم لتعلموه وتلاحظوا الإجراء بمقتضاه.

# الملحق السابع

**اشتراك في كتائب عجائز الآثار، لعبد الرحمن الجبرتي**

**من حسين بك حسني ناظر مطبعة بولاق إلى أحمد بك رفعت**

**٩ ذي القعدة سنة ١٢٩٦ (٢٤ أكتوبر سنة ١٨٧٩).**

أوراق أحمد بك رفعت، ورثة رقم ٨٨، محفوظات الثورة العرابية

"دار المحفوظات العمومية بالقلعة"

**قلم قضايا المالية ناظري عزتلو أفندم حضرتلري**

حسب طلب حضرتكم قد تحرر سند طلب على المصلحة بنسخة واحدة من كتاب تاريخ الجبرتي باسم حضرتكم وها هو مرسول مع حامله مرسي أفندي نجيب لحفظه بطرف عزتكم لحين انتهى طبع الكتاب فالأمل استلامه منه وأعطاه بنتو واحد ثمن النسخة المذكورة وبذا لزم تحريره أفندم.

في ٩ ذي القعدة سنة ٩٦
ناظر مطبعة وكاغدخانة بولاق
خاتم
(حسين حسني)

## الملحق الثامن

### قضية أقلام مطبعة بولاق ١٨٨٠-١٨٨١م

(١)

ملخص ما في أوراق ونتيجة تحقيق مادة أقلام مطبعة بولاق

(١٠ أغسطس سنة ١٨٨٠ (١٣ نوفمبر سنة ١٨٨١).

[أوراق أحمد بك رفعت، ورقة رقم ٣٧٨ محفوظات الثورة العرابية،

دار المحفوظات العمومية بالقلعة]

لما أحيلت مطبعة بولاق إلى الحكومة وتعين قومسيون مخصوص لاستلام متأخراتها وكون أقلام القاعدة العربية الذي هم الأقلام الصلب المعروفة بالأبهات هي أهم قواعد المطبعة وأشهرها وهي الأساس لامتيازها وحصول الرغبة في مطبوعاتها؛ فالقومسيون رأى لزوم التحري عنها في مبدأ أعماله. ولما ظهر له وجودها بمخزن الطبعة متروكة في محل أرضي ومتراكم عليها الصدأ بسبب الرطوبة والأوساخ قد رأى لزوم فرزها بمعرفة حسن أبو زيد وحسين أفندي صبري من مطبعة أركان حرب ومع إجراهم فرزها قدموا تقرير بتاريخ ٢٨ شعبان سنة ١٢٩٧ (٤ أغسطس سنة ١٨٨٠) أوضحوا فيه أنهم بعد أن أجروا فرز أقلام وأمهات القاعدة الأصلية المشهورة الخالية من الأرقام الهندي والشكل والهندسة وصورة الفدان وخلافه الجاري عليها الطبع منمده (من مدة) بغاية الدقة وزيادة الاعتناء وجد أن عدد أمهات القاعدة المذكورة عدد ٣٧٠ أم نحاس.

وأما الأقلام البالغ قدرها عدد ٥٠١ حسب المبين بكشف محرر من دفاتر المطبعة فلم يوجد منها إلا عدد ٨٤ قلم من أصل القاعدة المذكورة بحالة مستحسنة بحيث يمكن حفظهم واستعمالهم لكن لا يمكن الانتفاع بهم في هذه الحالة إلا بتشغيل باقي أقلام هذه القاعدة الفاقد البالغ قدرهم عدد ١٠٥ المعلوم سبق وجودهم من مقدار عدد الأمهات المتقدم ذكرهم. كما أنه وجد بخلاف الأربعة وثمانين قلم المذكورين عدد ٤١٧ من ضمنهم عدد ٤٩ مستحسنة نوعاً يظهر عليهم أنهم تقليد لأصل القاعدة المذكورة مع كونهم بخلاف. والباقي بعد ذلك عدد ٣٦٨ أقلام متنوعة الأجناس بعضهم متلصق وبعضهم غير متساوي أغلبهم مكررات وبهم كام فلم يظهر عليهم أنهم متقاربين من القاعدة الأصلية ولولا تلفهم من تأثير الصدأ لكان يمكن درجهم منضمن (من ضمن) أقلام القاعدة المذكورة. وختموا تقريرهم بقولهم

إن الحاصل في هذه القاعدة المعلومة في جميع الأقطار الشرقية المشهورة بها مطبعة بولاق، وتكلفت مبالغ لم توجد تامة ولم تصف إلا على النصف ولم يظهر أسباب عدم وجود ما بقى منها وبذا لا يمكن الانتفاع بها كلياً إلا إذا صار تشغيل أقلام عوض المقدار الفاقد وإتمامها على أصلها حسب مقدار الأمهات الموجودة منها.

وبناء عليما (على ما) ذكر فالقومسيون يطلب من خيرت أفندي وكيل وحكاك المطبعة الاستفهام عن أربعة أوجه تختص بهذه المسألة وفي ٦ رمضان سنة ١٢٩٧ (١٢ أغسطس سنة ١٨٨٠) أعطى إجابة عن كل وجه.

فعن الوجه الأول – قال إن القاعدة التي لا يمكن التشغيل بأقل منها لابد يكون مركبة من عدد ١٨٩ قلم. وأن أقلام أبهات المطبعة كانت قاعدتين عدد ٣٧٨ قلم أحدهم القاعدة التي كان جاري استعمالها قبلاً والثانية القاعدة المشهورة. وباقي الأقلام التي كانت موجودة خلاف القدر المذكور هي مكررات أغلبها من جنس القاعدة المشهورة وباقيها من جنس القاعدة القديمة بصفة يدكات إلى القاعدتين.وأن لما كان موجود بالمطبعة المرحوم مُحَمَّد أفندي البغدادي الحكاك كانت هذه الأقلام في عهدته ومحفوظة تحت رعايته هي وأمهات وأبهات القواعد الفارسية والمغربية وأمهات القواعد الفرنساوية الجميع بدولابين مخصوصين وعلى الدوام كان جاري إخراجهم ومسحهم وتنظيفهم وإعادتهم بحالة الفرز والتستيف.وأنه قبل تمرضه كان أجرى فيهم هذه العملية بمناظرة واطلاع خيرت أفندي، وأنه لما تصادف انقطاع مُحَمَّد أفندي عن الحضور لتمرضه فناظر المطبعة[1] استجلب مفاتيح الدواليب منه بدون معلوميته وباتحاده مع وكيل المطبعة سابق وأبو العينين أفندي أحمد الملاحظ والأوسطى حسن المغربي السباك حضروا بمحل وجود الدولابين وصار إخراج الأقلام منهم وبعدها نقلوا بدون أن يشركوه ولا يطلعوه على أسباب نقلها ولذلك لا يعلم ما صادفها بعد النقل وكان في ظنه أنهم يسلموها إليه بعد الفرز والعدد كما الأصول فلا حصل شيء من ذلك وإنما وضعوها تحتيد (تحت يد) عبد الكريم حسن مخزنجي الطبعة الجاهل بأمرها وأحال على معلومات السبب في نقلها وعدم تسليمها إليه ما ظهر في حالتها عند الفرز.

وعن الوجه الثاني أورى بأنه مع إعادة الفرز وجد أن الموجود من أقلام القاعدة العربية المشهورة فقط عدد ٨٤ لاغير وأما عدد ٤٩ قلم المقال من آل خبرة بأنهم تقليد للقاعدة المذكورة فأنهم ليس منها لكن بعضهم من ضمن القاعدة القديمة والتقليد المقال عنه فيهم هو

---

(١) ناظر المطبعة حينئذ هو حسين بك حسني.

كونهم على شبه القاعدة المشهورة إلا أنهم يفارقونها من حيثية جودة الخط، ثم وما وجد من عدد ٣٦٨ قلم الباقين شيء من الأقلام الأصلية سوى بعض أقلام قليلة جداً وجدت متروكة من أصل القاعدة القديمة. وأن الأكم قلم المذكور عنهم من آل الخبرة منهم ٥ خمسة أقلام فقط يظهر للناظر من قبل التدقيق أنهم مستقربين لأقلام القاعدة لكن لدي امتحانهم اتضح ليس من الأصل لعدم موافقتهم للأمهات النحاس.

ثم أورى عن الوجه الثالث بأن القاعدة المشهورة ما وصلت لدرجة الجودة والحسن والمتانة إلا بعد مشقات ومصاريف كلية وتنقيحات متعددة وتصليحات تكررت اجتمعت فيها أرباب المعارف وتعاونوا في تحسينها تدريجاً، وعلى ذلك فعمل الماية قلم وخمسة بدلاً عن الفاقد من هذه القاعدة لا يتأتى بسهولة فإذا كان يرى صرف النظر عن التشبث في البحث والتحري عن الأقلام الفاقدة ويتحسن عمل بدلهم فلا مانع من الإجري بمعرفته بدون فوق ولا تفاوت وأن الزمن اللازم نحو سنتين والتكاليف نحو سبعماية جنيه تحت الزيادة والعجز. وأورى أيضاً بأنه بالنسبة لخلل أكثر الأمهات الموجودة بواسطة استعمالها مدة مديدة والحروف الرصاص أصابها ما أوجب زوال رونقها فلا يمكن تحسين المطبوعات إلا بتجديد الحروف الرصاص لها مرة واحدة. ولعدم إمكان عمل أمهات جديدة إلا على وجود الأبهات ولإفقادها تكون الحالة داعية بنوع قهري على التشغيل بالصفة الحاضرة حتى يصير عمل الماية قلم وخمسة وحينذاك يجري دق طقم أمهات جديدة وسبك الحروف عليها جميعها لإرجاع رونق وبهجة المطبوعات.

هذا وقد أوضح عن الوجه الرابع بأنه ما دام الذي وجد من القاعدة المشهورة عدد ٨٤ قلم فقط وبعض الأقلام القليلة من القاعدة القديمة والمأخوذ من القاعدة المشهورة عدد ١٠٥ إذ القاعدة التامة هي عدد ١٨٩ قلم فالفاقد أقلام قاعدتين لأن اليدكات الفاقدة بتمامها منها ما هو كاف لتكميل المايه قلم وخمسة المأخوذين من القاعدة المشهورة إلى قاعدة تامة وتكميل المأخوذ من القاعدة القديمة إلى قاعدة تامة أيضاً إذ ظاهر أن البعض متروك من أقلام القاعدتين هو الاستغناء عنه بجميع اليدكات وأن الأربعة وثمانين قلما المتروكين للمطبعة وجودهم بمنزلة العدم إذ منفعتهم معطلة ما لم يصير تكميلهم إلى عدد ١٨٩ قلم ومن باب أولى الأقلام القليلة جداً والمتروكة من القاعدة القديمة. وبالجملة فلا يمكن اعتبار قيمة للأقلام المتروكة من القاعدتين في الحالة الراهنة لعدم نفعهم كما أنه لا قيمة للباقي لأنه دشت ملفق عن الدشت المضاف بالوزن مجهول بدل الفاقد لتكميل العديد ومعدوم النفع من طبعه سوى قيمة الصلب.

ولما طلب من الضربخانه حكاكها ومن لزم من عمد المطابقة لإجرى تثمين الأبهات

والأمهات وحضروا وأجابوا بعدم معرفتهم لا بالتثمين ولا بالفرز لكون ذلك ليس من خصايصهم ولا صناعتهم.ولما دعي حكاك الضربخانه لمعاينة القواعد بحضور خيرت أفندي وحسين أفندي صبري والشيخ حسن أبوزيد فأفاد بأنه أجرى المعاينة والفرز فوجد عدد ٥٠١ قلما منهم عدد ٨٤ جيدين من قاعدة واحدة وهي قاعدة المطبعة المعلومة والباقي عدد ٤١٧ قلم مجتمعين من أجناس متعددة ومختلفة ولا يكن فيهم شيء يوافق القاعدة المذكورة بل أغلبهم ردئ الصناعة والخط بالجملة فإنهم جميعاً أغراب عن تلك القاعدة ولا تعتبر لهم قيمة والأربعة وثمانون قلم لعدم النفع بهم كذلك لا قيمة لهم.

**قرار القومسيون الأول**

وعلى هذا فالقومسيون أعطى قراره بأنه قد ثبت له أن المابة قلم وخمسة من القاعدة الأصلية والماية ثلاثة وعشرين قلم اليدكات أقلام القاعدة القديمة ما عدا البعض القليل المتروك منها كل ذلك أخذ ولأجل تكميل العدد الوارد بالحسابات صار استعواضه بمقداره من الأقلام الدشت المضافة بالرطل وتبين أن أخذ هذه الأقلام إنما انتهزت فرصة في مرض المرحوم مُحَمَّد أفندي البغدادي وجلب المفتاح منه. ومقرر بنوع قطعي أن شبهة هذه الفعلة منحصرة في الأربعة الذين اختصوا بإخراج الأقلام من محلها بدون اطلاع خيرت أفندي على سبب نقلها من محلها وتسليمها لخلافه مع كونه أحق بوضعها في عهدته — وهم حضرات كل من الناظر والوكيل السابق والملاحظ والسباك تسليمها بمعرفتهم للمخزنجي هو لجهله بتحقيقها وعدم خبرته بها. ولو كان تسليمها حصل لخيرت أفندي كان انكشف أمرها. وأن بواسطة أخذ الأقلام الصلب واستعواضها بأعدادها من الدشت حصل ترك الأقلام في الأتربة والرطوبة بقصد أنها تتلاشى وتضمحل بأكلها وتحللها بالصدأ حتى يغنى رسمها ويتعسر تمييزها. كما ولا يمكن أخذ هذه الأقلام بمدة وجودها تحت يد المرحوم مُحَمَّد أفندي البغدادي كونه توفي عنها وهي بغاية التمام والكمال. واستدل على ذلك من أن عند نقلها لعهدة المخزنجي بمعرفة المذكورين لو وجد فيها أدنى تلاعب فكان بوقته يجري اللازم عنه. وعدم حصول شيء برهان كاف على أنها كانت باقية على تمامها لغاية ما تمكنوا منها في الفرصة المذكورة وصار فيها ما صار. وقد رؤي للقومسيون الحكم عليهم بارتداد الأقلام المأخوذة ذاتها لمحلها كما كانت بدون إخفاء شيء منها لأنها ليست من قبيل المدخرات الممكن استعواضها على أصلها بسهولة. وإلا فقانوناً يلتزمون بثمنها الأصلي الذي يتحقق من دفاتر المتأخرات. لأنه وإن كان ثمنها الوارد بدفاتر المطبعة الآن مبلغ ماية وخمسين ألف قرش لكن متلاحظ للقومسيون أنه أزيد من ذلك بكثير. ولهذه الملاحظة طلب دفتر المتأخرات الأصلي بواسطة المالية.

هذا ورأى القومسيون أيضاً لزوم محاكمتهم على ما حصل لأن الضرر الذي عاد مما

أجروه لم يكن مقصوراً على جهة المطبعة فقط بل يشتمل عموم الوطن بسبب تعطيل أشغال المطبعة في نشر الكتب والمطبوعات. كما وأروى بأن هذه الأقلام لا تقبل الاقتسام فلا يتصور أن كل منهم اختص بجانب منها. إذ ذلك يترتب عليه تعطيل نفعها لعدم إمكان استعمالها إلا مجتمعة كلها في جهة واحدة. ولهذا تلاحظ للقومسيون أنه اختص بها أحدهم للانتفاع والآخرين أعانوه وتستروا عليه. وأن المختص بذلك هو حضرة حسين بك حسني لما تواتر عنه من كونه أنشأ مطبعة لنفسه وعاونوه علىذلك (على ذلك) حسن (المغربي) السباك وعبد المجيد البراد وإسماعيل النجار، واستدل القومسيون علىذلك بكون البيك المومي إليه أجرى مكافأة البراد بنقله ضمن أرباب الوظائف، وإجماله النجار بماهية شراء خمسمائة قرش. وانتهى القومسيون في حكمه هذا بأنه إذا كان يتراءى للمالية الاكتفاء بذلك في الحكم على احد الوجهين فيها، وإلا إذا استحسن إجراء ما يلزم لظهور اسم المختص بها بصراحة علاوة على الدلايل السابقة، فحيث إن استقامة سير هذا التحقيق والوصول لظهور اسم الآخذ صراحة ومعرفة ما ربما يكون كامناً في بواطن هذه المسألة المبهمة مخبأة أخرى فكل هذا لا يمكن إلا إذا صار توقيف حضرة نظار المطبعة ومن أعانوه علىهذا (على هذا) الفعل وبأمر المالية يتعين من يلزم منطرفها (من طرفها) لإدارة أشغال المطبعة أو تحال إدارتها على وكيلها مع أخذ المتعهد اللازم عليهم بالضبطية بمداومتهم الحضور للتحقيق.

هذا عما يختص بأخذ الأقلام، وأما عن تشغيل البدل فإنه مع عدم الاستحصال على الأقلام المأخوذة يجري عمل المابة قلم وخمسة بمعرفة وكيل وحكاك المطبعة من جنس القاعدة المشهورة. وأما من جهة كون المطبوعات الجارية في حالة غير مألوفة وغير ممكن رجوع بهجتها ورونقها للحالة الأصلية إلا بعمل المايه قلم وخمسة وتجديد طقم الأمهات وسبك الحروف الرصاص عليه. وكونه بواسطة خلل الأمهات وفقد الأبجات مجبورة المطبعة على التشغيل بالحروف الحالية فأمر هذا مفوض لنظارة المالية.

وعما توضح صدر أمر دولتلو ناظر الداخلية في ١٤ شوال سنة ١٢٩٧ (١٩ سبتمبر سنة ١٨٨٠) بأن التقرير تلي حرفياً بمجلس النظار واستقر رأيه على لزوم إجراء التحقيقات اللازمة لإظهار حقيقة الأمر مع التبصر في الطريقة الممكنة لإصلاح الحروف والطبع في المستقبل.

### قرار القومسيون الثاني

وبالتحقيقات التي جرت عن يد حضرة مصطفى بك صبحي بالقومسيون الثاني قد سئل من باشكاتب المطبعة عن كيفية ما جرى في تسليم الأقلام التي كانت في عهدة مُحَمَّد أفندي

البغدادي المتوفى إلى مخزنجي المطبعة فأجاب بعد وفاة المتوفى حضرة الناظر أمره بإحضار جريدة الموجودات فأحضرها وبوجود وكيل المطبعة وخيرت أفندي وحسن المغربي السباك صار جرد الأبهات الصلب بحضورهم وقدرهم أحرف عدد ٢٤٢١ وجري تسليمهم إلى عبد الكريم أفندي حسن بإضافة بختمه تاريخها ١٥ كيهك سنة ٥٩٠ (٢٣ ديسمبر سنة ١٨٧٣) داخلين درجين خشب مختوم عليهما بالجمع الأحمر من وكيل المطبعة والملاحظ وختم المصلحة والإذن المحرر بالإضافة إلى شرح على كشف بختم وكيل المطبعة وعلامة الباشكاتب وخط وختم كل من خيرت أفندي وحسن المغربي السباك وملاحظ المصلحة ومؤشر عليه بعلامة الناظر بالاعتياد والخصم من عهدة المتوفى بالإضافة على المخزن عهدة عبد الكريم أفندي وقد توضح بيانهم وأثمانهم من واقع إذن الإضافة.

ثم سئل من عبد الكريم أفندي المخزنجي تكراراً للإيضاح عن كيفية التسليم وما صار بعده. فأجاب بما يعلم منه مصادقة قول الباشكاتب، وأن امتثاله لاستلامهم مع عدم درايته بهم كان بناء على أمر الناظر إليه باستلامهم عن سبيل الأمانة، وأنه استلم أيضاً أبهات صلب وأمهات نحاس عوادم بالوزن وأشياء غير ذلك، وعلى أنه بعد مضي نحو خمسة شهور من تاريخ وضع الأبهات بالصندوق حضر الناظر للمخزن ومن كانوا خاتمين ومعهم حسن المغربي وبعد مناظرة الأختام صار فتح الصندوق وأخذوا منه حرفا واحدا من أقلام الأبهات كان السباك أخبر عن لزومه الأشغال المطبعة وعنذلك (وعن ذلك) قيل من الناظر والحاضرين أنه طالع هبو وحاصل حرارة في الأقلام فالأوفق وضعهم في علب صفيح بعد مسحتهم وترتيبهم وصيانتهم وقد كان وصار الإجراء. وأنه كلما كان يلزم للسباك من الأبهات والأمهات يأخذه منهم وبعد نهو لزومهم يصير إعادتهم وأنه كان جارى مسحهم وترتيبهم بمعرفته هو والمساعد الذي كان معه وعلى أنه كلما يستلمه السباك كان يأخذ به سند عليه وبإعادته يعطى إليه سنده، وأورى بأنه لا يكون له دراية ولا معرفة بالأقلام والحروف

ثم سئل من حسن المغربي السباك بطلب الإيضاح عن كيفية التسليم وعما كان جاري في أخذ ورد الأقلام من وإلى المخزنجي بالكيفية التي أوضحها وعما إذا كانت الأقلام من قاعدة واحدة أو من قاعدتين وهي ذاتها عين الأقلام الأصلية أم كيف فأعطى أجوبته بمعنى أنه كان حاضر وقت تسليم أبهات وأمهات القواعد التي كانوا في عهدة المتوفى وأنه بفتح الدولاب مع الحاضرين وجد الأبهات والأمهات منفصلة عن بعضها كل قاعدة قائمة بذاتها بدرج مخصوص، والتسليم حصل عدد من عدد ولا له علم أن كان عمل محضر وختم عليه أم لا. وعلى أنه كان موجودا في عهدته كامل أمهات قاعدة النسخ الرفيعة العادية الجاري عليها تشغيل الكتب من مدة وما كان يأخذ إلا ما يلزم للسبك عليه من قاعدة النسخ التخينة أولا بأول باستئذان

الناظر وصدور التأشير منه على كشف إلى المخزنجي وبالانتهاء وإعادة ما يمكن استلامه يصير أخذه وتمزيقه. وأن الذي كان أخذ نحو سبعة عشر قلم حروف وشكل من قاعدة النسخ التخينة لدق الشكل على بعض أمهات كانت خالية وسبب إجراء الدق هو لحصول الرمد لخيرت أفندي الحكاك، وأنه جرى ارتداد أغلب الأقلام بالمخزن ولم يبق منها لوقت الجرد سوى قلمين جرى درجهم مع الأمهات التي صار دقها وأن ما كان يأخذه ويرده كان باطلاع المخزنجي. وأورى بأن الأمهات الموجودة في عهدته هي قاعدة واحدة وأن في بعض الأحيان كان يجري تحسين بعض أقلام ودق الأمهات منها واستعمال المستجد وترك القديم وهذا هو سبب الزيادة في الأقلام والأمهات.

ولا يتأتى معرفة الأقلام إن كانوا أصليين أو بخلاف إلا بعد امتحان الأقلام على الأمهات وما يظهر موافقا يكون الأصل.وأنه إذا تصرح له بذاك الامتحان فيجاوب عما يظهر له.وبعد الترخيص إليه جاوب بأن الذي أجرى مضاهاته عدد ١٧٩ قلم من قاعدة واحدة، وهم ذاتهم الأصليين من القاعدة العربية المستعملة بالمطبعة من الابتداء لغاية الآن، والباقي من هذه القاعدة الذي ما تم مضاهاته عشرة أحرف فقط وبمضاهاتهم يفيد هذا ولما طلب من حسن أبو زيد الإيضاح عما يعلمه في مضاهاة هذه الأقلام لأنها كانت بحضوره فأفاد بأن هذه العملية دقيقة وأن وافق يعتبر إعادة الفرز بمعرفته.

وعلى ذلك تقدمت إفادة من حضرة مصطفى بك صبحي إلى نظارة الداخلية بمضمون ما اشتملت عليه قرارات قومسيون المطبعة السابق تقديمها للمالية وأما عن مسئلة عدد الأقلام فإنه بالنظر لموضوعها تبين أنه بإعطى المطبعة إلى حضرة عبد الرحمن رشدي بك صار جردها وتوضح أنها عدد ٥٠١ عدد من عدد بدون رسم ولا أوصاف ولما بيعت المطبعة للدايرة صار استلام تلك الأقلام عدد ٥٠١ حسب الأصل وبدون رسم ولا توصيف وبالمثل عند استلام المطبعة لعهدة الميري هذه المرة وجدت عدد ٥٠١ حسب الأصل على أن حروف القاعدة هي فقط عدد ١٨٩ والباقي من قواعد أخرى قديمة وغير مستعملة غير أن في زمن نظارة حضرة حسين بك حسني تصادف وفاة مساعد الحكاك التي كانت في عهدته الأقلام وصار تسليمها لعهدة المخزنجي وأعدم إلمامه بها ومعرفته بمسحها علا عليها الصدأ فضلاً عن عدم استعمالها من سنين عديدة وترتب عليها (على هذا) حصول الاشتباه والارتياب بكونها ليست هي الأصلية ولما تبين من سبق تسليما كان في عهدة المتوفي للمخزنجي بحضور روس (رؤوس) مستخدمين المصلحة وتعداد الأقلام ووضعها داخل محافظ وتحرر إذن الإضافة على ذات المحضر كما وأن عدد ١٨٩ قلم التي هم أقلام القاعدة الأصلية جري تطبيقهم ومضاهيتهم على الأمهات ولغاية ٥ صفر سنة ٩٨ (٦ يناير سنة ١٨٨١) بلغ مقدار المطابق منهم ١٧٩

والباقي تحت التطبيق[1] عشرة فقط.. في هذا يتضح أن الارتياب والاشتباه الذي عرض إنما هو ناشئ من دشت واختلاط أقلام القاعدة المذكورة ضمن خمسماية قلم وواحد ومن وجود الصدأ عليها وتنكر حالتها وعدم موالاتها بالمسح والتوضيب وإلا فهي الأصلية بدليل مطابقتها على الأمهات وأن الذي يراه حضرته أنه لا ينتج ثمرة للميري من البحث في موضوع تلك الأقلام ما دام تكون الحالة كما توضح والأولى يصير أخذ رسم وتوصيف تلك الأقلام ثم تسلم لخيرت أفندي وكيل وحكاك المطبعة لموالاتها وتوضيبها بمعرفته وتجديد بعض الأقلام التي يتراءى أن قديمها عادم النفع حسب الطريقة المتبعة بالمطبعة من قديم وبهذا تكون مأمورية القومسيون انتهت:

## إجراءات القومسيون الثالث وهو الأخير

المقدم تقريره للمالية

دولتلو ناظر الداخلية وقتها حرر للمطبعة إفادة في ٢٥ صفر سنة ٩٨ (٢٦ يناير سنة ١٨٨١) نمرة ١١ سايرة بنا على المكاتبة التي قدمها حضرة مصطفى بك صبحي توضح فيها بأن المناسبة ما تراءى من التباين في مسألة الأقلام ما بين ما أوضحه حضرة مصطفى بك وبين ما كان أعطى به القرار من المطبعة ومن اثنين من قومسيونها واقتضى كمال الوقوف على حقيقة الكيفية بالدقة استحسن تعيين حضرات مُحَمَّد بك حمدي وعلي بك الزيني وأحمد بك ناشد لاستوفا التحقيقات اللازمة عن ذلك بالانضمام مع القومسيون المثني ذكره لإظهار جلية الأمر وتقديم التقرير بما يتم عليه الحال.

وبناء علما (على ما) رآه القومسيون من لزوم حضور حضرة مصطفي بك صبحي لفتح الصندوق الموجود به الأحرف والأوراق عن يده المختوم عليه منه فلدى حضوره وفتحه وجرد ما به وجد أقلام صلبة عدد ٥٠٤ وحروف رصاص عدد ٣٧٠ وكون الأقلام الصلب عدد ٥٠١ أصلهم فالزيادة بهم عدد ٣ ولما دعي حسن المغربي السباك لفرز وتطبيق العشرة أحرف الباقين من أصل عدد ١٨٩ فجاوب بأن الذي وجد من تكلمة (كذا في الأصل وأظنها تكملة) القاعدة المذكورة هو أربعة أقلام منه واحدة طبقها على أمها والثلاثة ما جرى تطبيقهم

---

(١) ظاهر من هذا التقرير محاولة إخفاء الفضيحة بدليل ارتكان المحقق على فرز ومضاهاة حسن المغربي السباك وهو أحد المتهمين. وعلى ذلك ما كان يجب مطلقاً الأخذ بتقريره عن حقيقة الأقلام. ثم لما طلب حسن أبو زيد السماح له بالمضاهاة بنفسه رفض المحقق إجابة طلبه لأنه كان أحد من أجروا المضاهاة الأولى التي أثبتت العجز وإنما الحجة هي أقوال عبد الله أفندي خيرت الواردة في تحقيق القومسيون الأول لأنه كان أعلم أهل زمانه بالحروف وأمهرهم في صناعتها.

لعدم وجود أمهات لهم. وأنها ربما كانت مدشوتة ضمن الأمهات الباقية بدون فرز وأن الستة أحرف الباقية غير موجودين وتبين رسمهم قلم قلم من وجود أمهاتهم وأحال على الفرز الجاري بمعرفة حسن أبو زيد.

هذا وحسن أبو زيد جاوب بأنه بعد الفرز الأول انتهى الحال أخيراً بسؤال السباك بديوان الداخلية ولما طلب منه التصديق التمس إعادة الفرز ثانياً وبأنه أجراه وحصل له ما حصل ومعلوم ذلك للداخلية والقومسيون وأنه أجرى إتمام الفرز. وأوضح أن القاعدة العربية المشهورة بحسن الخط هي تمام ولم يكن بها أدنى شيء يخل بها وهي الجاري عليها العمل لحد تاريخه. وأن الذي كان تبقى من الأمهات الأصلية بدون فرز خلاف المابة واحد وأربعين قلم الأولى هو ثلاثة وثلاثون قلم جملة ذلك عدد ١٧٤ بين عددهم بجدول قدمه مع إفادته وأن الباقي يحتمل وجوده بالقواعد الأخرى وبالدشت وأن القاعدة سليمة بكل الوجوه بحالتها الأصلية وبين يكون الجدول ما هو عدد ١٤١ أصليين من فرز السباك وعدد ١٠ من الذي كان متردد منهم وعدد ٢٣ مكررات الجملة عدد ١٧٤ أصليين ثم والأبهات غير الأصلية من دون أمهات عدد ٣٣٠ منهم ٣١٨ مستحسنة وغير مستحسنة وعدد ٣ المقال من السباك أنهم من الأصل ولا لهم أمهات وعدد ٩ أبهات متنوعة.

ثم بناء علىما (على ما) أعرضه خيرت أفندي للداخلية من جهة وجود جدول رسم الحروف السابق فرزها مع حسن أبو زيد وأجرى فيه تغيير وتبديل ولم يريد وضعه في الصندوق وتوقف توقيفاً كلياً على أن تحرير الجدول هو بخطه وخالي من المحو والإثبات ورغب مقابلة الأقلام عليه وإجراء التحقيق معه عن كيفية المحو والإثبات صار استلام الجدول بالداخلية وترخص إلى حسن المذكور يأخذ صورته حسب التماسه وقد كان وأخذها.

وبسؤال حسين أفندي صبري الذي كان مرافقاً إلى حسن أبو زيد في الفرز الأول عما تلاحظ للقومسيون من جهة الفرز الأول والفرز الثاني الذي عمل بمعرفة كل من حسن السباك وحسن أبو زيد وما وجد من تباين بين فرزها أيضاً من كون أحدهم أدرج البعض من الأصل والآخر قال إنهم دشت وغير ذلك. فأجاب هو وخيرت أفندي بما يفيد فساد فرزهما وأن المعول عليه هذا الفرز الأول وحرروا جدول بيان ملحوظاتهم في فوز الاثنين وأوضحوا ما يؤيد كون فرز حسن أبو زيد كان نوع المغشوشية استدلالاً بكونه أولاً كان من ضمن الذين في الفرز الأول وثانياً باختلاف فرزه عن فرز حسن السباك وثالثاً بما وقع منه في عبارة الجدول ورابعاً بكونه تطلب الفرز لوحده وخامساً بكون فرزه فيه المكررات مع أن المكررات لا تسد بدلاً عن الفاقد وختموا أقوالهم بأن الفرز المعول عليه هو الأصلي الذي منه ظهر أن الموجود

عدد ٨٤ فقط[١]

ولما تراءى للقومسيون لزوم دق أمهات جديدة بالتسعين قلم الذين فرزهم حسن أبو زيد زيادة عن الأربعة وثمانين قلم المتفق عليها أنها من القاعدة الأصلية وسبك أحرف رصاص عليها ويصير الطبع بهم. كما سبك أحرف رصاص على الأمهات المقال عنهم أنهم أمهات تلك الأحرف الموجودين بالمصلحة لمعرفة الفرق بين هذا وهذا.

ولما صار دق الأبجات على أمهات جديدة بمعرفة خيرت أفندي وبحضور حسن المغربي ومُحَمَّد عبد القادر وجد منضمن (من ضمن) الثلاثة وثلاثين قلم المندرجين بجدول الشيخ حسن أبو زيد سبعة عشر قلم بغير سقيه وستة عشر قلم من فرز حسن المغربي بغير سقيه أيضاً بمقتضى المبين بكشف تحرر بأختام عبدالكريم أفندي حسن مهندس ماكينات المطبعة وإبراهيم الدسوقي البراد وخيرت أفندي. وكون هؤلاء الأقلام بغير سقيه واوردين (كذا في الأصل وأظنها ووردين) بجداول حسن المغربي وحسن السباك بأنهم من ضمن الأقلام الأصلية واستصوب استحضار موسيوجيجون بك ناظر مدرسة العلميات والصنايع لينظر في الأقلام المذكورة. وبحضوره ومناظرتهم أفاد بأن منهم ستة أقلام مسقيين سقية خفيفة والباقي غير مسقيين. وخيرت أفندي أوصى بأن الموافق من الستة أقلام أربعة فقط والاثنين أحدهما انعوج عند الدق والثاني وهو حرف (كجه) قيل عنه من حسن السباك إنه ليس من القاعدة الأصلية مع كونه وارد بجدوله منضمنها ولم يكن موجود خلافه.

وبسؤاله عن ذلك فبعد أن أحال علمن (على من) أجروا الفرز بعده أخيراً جاوب بعدم أقوال عنده خلافما سبق لأنه صار منعه من سبك الحروف الجديدة من ابتداء شهر يوليه.

ثم بناء على ما قاله الأوسطى مُحَمَّد عبد القادر السباك المستجد مع حسن المغربي بكونه شاهد منه مخالفات بالأحرف الجاري سبكها قد سئل منه عن ذلك وأورى بأن الذي قيل عنه مخالف أربعة أحرف وأن الذي يعرفه حسبه قانون الصناعة وأجرى تشغيله بمعرفته هو والحكاك في محله ولم يكن بهم خلاف.على أن بسؤال خيرت أفندي ومن لزم من السباكين تبين من أجوبتهم حصول الاختلاف في الأربعة أحرف واستصوب القومسيون حفظهم وسبك بدلهم بمناقضة حسن أبو زيد عما تلاحظ بالجدول الذي حرره فأجاب أن إجراء الفرز كان أمام القومسيون. وما انتهى إلا بغاية كل مشقة مع حصول الأذى إليه مرة بعد أخرى. وأنه بعد إجراء الفرز ووضع الحروف داخل علب وتحرير جدول عنها يرى أنه ربما يكون حصل لخبطة

(١) هذا القول يؤيد ما ذهبنا إليه في حاشية ص٤٣٠ من خطأ غير ذلك من التقارير ومن هدم نزاهة التحقيق.

أو تدشيت في الأمهات المفروزة بمعرفته وتغيرت علامتها من الذين تسلمت لهم بعد وجار فرزها الآن بمعرفتهم. وختم جوابه أن المايه أربعة وسبعين قلما الذين أقر عليهم فإنهم ما زالوا ضمن الخمسمائة قلم وأربعة ما دام الجميع تمام وبحالتهم الأصلية. وأرفق مع أحد أجوبته ورقة بها رسم الثلاثة وثلاثين حرفا المكررات والذي كان قيل منه أنه متردد فيهم. ولما أن طلب منه التوضيح عما تبين من أن الفرز الذي أجراه عن عدد ١٧٤ قلم ليستخرج منه عدد ١٢ مكررات يكون الباقي عدد ١٦٢ فلو كانوا من القاعدة الأصلية كما أورى ففي حالة الطبع مذا يكون من جهة العجز من أصل القاعدة. فأجاب عن ضرورة لزوم استعواض الناقص بأي طريقة كان سوى كان من الأقلام المكررة أو يجرى صناعته بدلها على حسب الرسم الأصلي كما وأن لو انجبر أحد الأقلام في أثنى (أثناء) الدق فيلزم إعمال بدلاً عنه، وبتكرار مسئوليته عما جرى في فرزه الأول الذي أجراه مع خيرت أفندي وقرر أن الموجود من القاعدة الأصلية عدد ٨٤ فقط وفرزه الأخير المقال فيه أن القاعدة تمام معما (مع ما) تبين من المكررات المندرجة بعدده الأخير وما أوراه من أنه مع عجز ما هو معجز لا يمكن الطبع إلا باستعواض الناقص فغاية إجاباته أن الفرز الأول كان تابع فيه لخيرت أفندي وأن فوزه الأخير صحيح. وانتهى أخيراً بعدم وجود أقوال عنده خلاف ما أوضحه إذ لا يمكن المرسى على حقيقة وجود الناقص من الأصل وعدمه إلا إذا صار فرز الجميع وتصفية كل قاعدة على حدتها مع فرز جميع الدشت أيضاً.

ولما نظر للقومسيون لزوم التحري عما تلاحظ له من استلام ما كان بعهدة مُحَمَّد أفندي البغدادي إلى المخزنجي من أن بعضه كان في وقت والباقي كان بعد مضي مدة ومنه ما كان بطرف السباك قد أجرى التحريات اللازمة عن ذلك مع باشكاتب المصلحة وظهر من أجوبته أن تسليم ما كان تسلم أولاً إلى المخزنجي هو كان قبل وفاة البغدادي وأجراه بأمر الناظر وقتها وبعد وفاته صار تسليم باقي عهدته بما فيه ما كانت موجود بطرف السباك على سبيل الأمانة.

وبإعادة السؤال إلى السباك مراراً عما تبين للقومسيون من أنه لوجود الدشت بطرفه جرى ما أجرى من التغيير والتبديل واستدل علىهذا (على هذا) ما ظهر من اختلاف الفرز الذي أجراه عما كان صار أولاً فبعد أن تطلب تعيين إلى خبرة لمعاينة الأحرف بقوله إن الذي أجراه أخيراً من تطبيق الأحرف على الأمهات يأيد (يؤيد) وجودها. والقومسيون لم ير لزوم حضور أحد بالنسبة لسابقة ما جرى من الفرز بمعرفة مذكورين فأجاب أخيراً بعدم وجود أقوال عنده خلاف ما أبداه.

ثم سئل من حضرة حسين بك حسن الناظر سابقاً[1] عما اتضح من التحريات من جهة تسليم ما كان بعهدة محمد أفندي البغدادي إلى المخزنجي بأمره مع العلم بعدم درايته في ذلك، فأفاد بأن القومسيون لا يلزمه الدخول في موضوع الإدارة التي كانت جارية بالمصلحة تحت نظارته وما له من التصرف المطلق وتوجيه أفكاره فيما يعود منه الأرجحية للمصلحة وأورى أن ما صار خارج عن حدود أمن الداخلية المتضمن استلام المطبعة.

وعول على ثبوت وجود كامل أدوات المطبعة بالجرد الجاري الختم على دفتره يومي منه ومن أرباب العهد.أنه إذا كان ظهر للقومسيون صورة ما خل أو يخل بالقواعد الذي حصى الافتراء بالقول عن التغيير فيها يريد إيضاحه حتى يبدى البراهين الذي تكذب المفترين.

هذا وتقدم كشف بختم خيرت أفندي عن الأمهات الجديدة التي صارت أعمالها من الأبهات المقال من حسين المغربي السباك وحسن أبو زيد الجماع أنهم أبهات القاعدة العربية الشهيرة. وصار سبك أحرف رصاص عليها مع سبك أحرف رصاص أيضاً من الأمهات القديمة الجاري عليها التشغيل لحد الآن لأجل المضاهاة عليهم. وتوضح بالكشف ما صار استنزاله ومنه يظهر صحة ما قبل من أنه لا يوجد خلاف أربعة وثمانين قلم من القاعدة الشهيرة وتسعة وأربعين قلم من قاعدة أخرى كونهم على نمط واحد ومنه يظهر أن مجموع فرز الاثنين ما صفى إلا على عدد ٦٧ قلم فقط المزعوم أنه من الأصل على أن الحال بخلاف.

تراءى للقومسيون لزوم مقاس الأحرف المسبوكة على الأمهات المدقوقة مجدداً والمسبوكة على الأمهات الأصلية وتوضح الفرق وبناء على ذلك صار طلب حضرة محمد أفندي نفعي ملاحظ آلات الهندسة بالعمليات وأجرى المقاس وحرر جدولا بختمه ببيان ما وجد من الزيادة والعجز. ومنه يظهر أن كل من الحديد والمسبوك على الأمهات الأصلية لم يكونوا من قاعدة واحدة.

وبناء على ما صدر إجراؤه فالقومسيون أصدر قراره في غرة القعدة سنة ١٢٩٨ (٢٤ سبتمبر سنة ١٨٨١) بما تراءى له من التحريات والتحقيقات التي أجراها ومنها يظهر أنه ما

---

(١) كان حسين بك حسني قد كتب إلى ناظر الداخلية على أثر إدانة القومسيون الأول له خطاباً في ١٥ شوال سنة ١٢٩٧ (٢٠ سبتمبر سنة ١٨٨٠) يقول فيه: "بما أن محسوبكم صار له مدة نحو الخمسة وعشرون سنة واعمالنا وما نتج منها معلوم ومشهور للجميع والآن صرنا لا يمكننا الدخول في أتعاب زيادة عما مضى. بناء عليه لزم عرضه لدولتكم نرجو مما فاتنا من هذه الوظيفة ومن بعد لم نزل راهنين أوامر دولتكم في كلما يستصوب من جهة استخدامنا بما يليق لنا أفندم". فاعتبر الناظر هذا استعفاء واعماد من الخدمة. ولكنه عاد فعين ناظراً للمطبعة مرة ثانية بعد ذلك بسنتين في ١٧ أكتوبر سنة ١٨٨٢، وظل ناظراً عليها إلى ١٩ مارس ١٨٨٦ (يراجع دفاتر استحقاقات المطبعة في تلك السنوات بالقلعة).

دام القاعدة وجدت غير مستكملة والموجود منه عدد ٨٤ قلم فقط ولو أنه موجود الأمهات الأصلية إذا حصل لأحد الأمهات خلل وكان قلمها غير موجود فيصير أعماله بوقته. إلا أنه من حيث لازم استكمال القاعدة المعتبرة وحفظها بالمطبعة فبوجود خيرت أفندي وكيل وحكاك المطبعة يصير تعويض ما فقد من أقلام تلك القاعدة بالتدريج شيء فشيء حتى يصير استكمالها كما كانت وتحفظ بطرفه.

وعن طريقة إصلاح الحروف وتحسين الطبع في المستقبل فالذي رآه القومسيون أن من حيث الأمهات الموجودة للقاعدة العربية الجاري عليها الطبع للآن لم يحدث بها ما يخلها كما ظهر ذلك من العمل الذي أجراه القومسيون فتحسين الطبع يكون بسبك أحرف رصاص جديدة على الأمهات الأصلية لأن عدم التحسين هو ناشئ من طول مدة استعمال الأحرف الرصاص وتغيير البعض دون البعض ليس من خلل الأمهات.

أما الأقلام المتفق عليها أنها من القاعدة الأصلية مع الأقلام المستحسنة يعمل لكل منها صندوق يشتمل على عدد ١٨٩ قلم، والأحرف الموجودة توضع عجلاتها ويصير تثمينهم بمعرفة آل الخبرة ويضافوا بالحسابات وكلما صار استجداده بمعرفة خيرت أفندي يصير وضعه عجلاته حتى يصير تكملة القاعدة وباقي الأقلام يصير تثمينهم ويضافوا بالحسابات أيضاً، هذا عن أقلام القاعدة العربية أما باقي القواعد فبإجراء فرزها كلما اتضح منها يجرى اللازم عنه، هذا ما رآه القومسيون.

**(٢)**

## تشكيل القومسيون الثالث لتحقيق قضية أقلام مطبعة بولاق

من بلوم بك وكيل المالية إلى أحمد بك رفعت

٢١ ذو القعدة سنة ١٢٩٨ (٢٢ نوفمبر سنة ١٨٨١).

[أوراق أحمد بك رفعت، ورقة رقم ٢٧٧
محفوظات الثورة العرابية... دار المحفوظات بالقلعة]

تحريرات تركي وعربي المالية ناظري عزتلو أفندم

بأمر سعادة الباشا ناظر المالية قد تشكل قومسيون تحت رياستنا للنظر في قضية التحقيقات التي عملت بالمطبعة الميرية عن مسألة حروف القاعدة العربية المشهورة المقال بأنها ليست كاملة كأصلها. وحيث إن حضرتكم انتخبتم من أعضاء هذا القومسيون الذي سيحصل البدء في انعقاده من ابتداء يوم الأحد ٢٣ أكتوبر الجاري الساعة عشرة ونصف أفرنكي قبل الظهر بالمالية فالأمل الحضور في الميعاد واستمرار الحضور أيضاً في الجلسات التي

تتعين مواعيدها فيما بعد حتى يتم القومسيون مأموريته أفندم. ٢٨ القعدة سنة ١٢٩٨ — ٢٢ أكتوبر سنة ٨١

وكيل المالية
خاتم(بلوم)

(٣)

## تقرير القومسيون الثالث عن قضية أقلام مطبعة بولاق[١]

٢١ ذو الحجة سنة ١٢٩٨ (١٣ نوفمبر سنة ١٨٨١)

[أوراق أحمد بك رفعت، ورقة رقم ٢٧٦

محفوظات الثورة العرابية... دار المحفوظات العمومية بالقلعة]

### تقرير مرفوع لسعادة وكيل المالية

بناء على النوته الصادرة من القومسيون المنعقد تحت رياسة سعادتكم للنظر في قضية أبهات القاعدة العربية بمطبعة الميري ببولاق المقال بتغييرها وما حصل عليه الإقرار بالقومسيون عن تعيينات للتوجه للمطبعة ومباشرة استوفى التحقيقات اللازمة عن هذه المسألة وإجرى فرز الأبهات بمعرفة أل خبرة معتمدين بحضور حضرات حسين بك حسن وجودت بيك [٢] قد صار التوجه للمطبعة ومباشرة التحقيق على وجهها هو الآتى:

إنه بالتوجه للمطبعة يوم الخميس ٢٧ أكتوبر سنة ١٨٨١ فبحضور حضرات حسين بيك حسني وجودت بيك وعلي بيك الزيني الذي كان من ضمن القومسيون السابق تعيينه للتحقيق بالمطبعة صار الكشف على أختام الدولاب الداخل به صناديق أبهات وأمهات القاعدة المذكورة وباقي القواعد أيضاً فوجدوا صاغ سليم، وبفك الأختام وفتح الدولاب والكشف على أختام الصناديق وجدت صاغ سليم وبعد ذلك صار قفل الدولاب والختم عليه بالثاني وتحرر محضر بما ذكر.

ثم لما حصلت المذاكرة بيننا وبين حضرات حسين بيك وجودت بيك من جهة التحقيقات والفرز اللازم أجراهم تقرر عن اقتضاء انتخاب أهل خبرة بمعرفة كل طرف، وبناء على ذلك فحضرة حسين بيك انتخب أربعة وهم حضرة عبد الرحمن بيك علي بالمدارس الحربية وحسن

---

(١) وردت خلاصة هذا التقرير ضمن الجزء (١) من هذا الملحق.

(٢) هوي علي بيك جودت الذي عين ناظراً لمطبعة بولاق لثاني مرة في أول مايو سنة ١٨٨١ بعد أن استقال منها حسين بك حسني على أثر قرار القومسيون الأول بإدانته في هذه القضية كما سبق.

أفندي الاسكندراني رئيس تشغيل ورق التمغة ومصطفى أفندي وهبي صاحب مطبعة العدوي والشيخ سليمان السباك من مطبعة المفتي.. هذا وحضرة جودت بيك ناظر المطبعة انتخب موسيو موريس وموسيو غيطانو بقلم أفرنكي المطبعة وتحسين أفندي صبري من المدارس والشيخ مُحَمَّد الكراماني من الضربخانة كما وأننا نحن انتخبنا حسن المغربي السباك بالمطبعة سابق وحسن أبو زيد رئيس جماعين المطبعة وتحسين أفندي صبري وبحسبما تقرر صار إعلان الجميع بالحضور في يوم السبت ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨١ الساعة ١٠ أفرنكي قبل الظهر لإجراء اللازم.

لما حضر جميع المنتخبين من كل طرف في يوم السبت ما عدا مصطفى أفندي وهبي ما حضر، وهكذا حسن أفندي الإسكندراني بعد أن حضر توجه لأشغاله وبوجود الباقين تقرر عن لزوم إعادة الفرز على أبجات القاعدة العربية وتطبيقهم على أمهاتهم وبعدها إذا لزم يجرى سبك أحرف جديدة على الأمهات حتى تظهر الحقيقة وبناء على ما ذكر صار فتح الدولاب واستخرجت منه صناديق الأبجات والأمهات بما فيهم الصندوق الموجود به الأقلام المقال بأنها متروكة من أصل الخمسماية قلم وواحد وجرى فرز الأمهات وتطبيقهم على الأمهات ولغاية يوم السبت انتهى فرز وتطبيق الأربعة وثمانين قلم السابق القول من القومسيونات السابقة بأنهم من القاعدة الأصلية والجميع قرروا عن موافقتهم كما وقعوا على المحضر بذلك.

وفي يوم ٣٠ أكتوبر سنة ٨١ حضر جميع المنتخبين للمطبعة ما عدا حسين أفندي صبري ما حضر وورد عنه إفادة من سعادة ناظر المعارف والأوقاف بأن أشغاله الضرورية بالمصلحة لا تسمح له بالتوجه للمطبعة، كذلك حسن أفندي الاسكندراني ورد عنه إفادة من الضربخانة بعدم إمكان توجهه لمناسبة كثرة الأشغال المطلوب تأديتها منه كما وأن الشيخ مُحَمَّد الكراماني بعد أن حضر أقام برهة وجيزة وتوجه معتذراً بأشغاله. وبوجود الباقي صار فرز وتوضيب الأربعة وسبعين قلم المقال بأنهم مستحسنين على أمهاتهم وبعدها صار طبعهم بجدول مخصوص. كذا صار إعادة فرز الأربعة وثمانين قلم المفروزين باليوم السابق وتطبيقهم على أمهاتهم وطبعهم بالجدول المذكور ولغاية اليوم انتهت العملية بحضور واطلاع الجميع كما جاوبوا بأختامهم على محضر اليوم المذكور بذلك.

هذا وفي يوم الاثنين ٣١ أكتوبر سنة ٨٨١ حضرة ناظر المصلحة طلب عمل فرز وتطبيق آخر على الأربعة وسبعين قلم بمعرفة موسيو موريس وموسيو غيطانو وصار إجابته لذلك، وصار عمل الفرز والتطبيق بمعرفة موسيو غيطانو وجد قلم حرف (غي) غير مضاهى على الأم تعلقه المتموغة مع وجود قلمين آخرين أحدهما يضاهى عليها ومع ذلك فإنه بالبحث في الأمهات المتروكة وجد ما توافق عليه، ولما نظر ذلك حضرة ناظر المطبعة طلب حضور

خيرت أفندي لتوريته ما ذكر فبحضوره ومناظرته قال إن الأب المذكور مع الأبين المذكورين ليسوا من القاعدة وكذلك الأم التي وجدت بالمتروك وموافقة ليست معتمدة لأنها غير متموغة، ولعدم استمرار وجود حضرت جودت بيك حال عمل الفرز والتطبيق بعد ذلك لحد إتمامه قد طلب عمل تطبيق آخر بمعرفة موسيو موريس يوم الأحد ٦ نوفمبر سنة ٨١ وعلىهذا انتهت جلسة يوم الاثنين كما كتب وختم على المحضر بذلك.

بعد انقضاء عيد الأضحية والتوجه للمطبعة يوم الأحد ٦ نوفمبر سنة ٨١ وانتظار حضور موسيو موريس لعمل الفرز والتطبيق كرغبة حضرة الناظر وردت من الموسيو المرقوم إفادة فرنساوي العبارة وعليها أمضا موسيو غيطانو أيضاً يتعذرانها عن الحضور وأجر العمل لأوجه أبدياها بتلك الإفادة. وبناء على هذا وعلى ما سبق تمام عملية الفرز والتطبيق صار المسبك في عملية سبك أحرف رصاص على الأربعة وثمانين أمهات الأربعة وثمانون قلم المتفق عليهم أنهم من القاعدة ولحد نهاية اليوم كان تم عملية سبك الأمهات المذكورة. ونظراً لامتناع جميع من انتخبهم الناظر عن الحضور بوجه ما سلف توضيحه فحضرته أورى بأنه سينتخب أربعة خلافهم كما أفيد من حضرته وجميع الحاضرين على المحضر بذلك.

ثم في يوم الاثنين ٧ نوفمبر سنة ٨٨١ بالنظر لكون القاعدة العربية مركبة من أقلام عدد ١٨٩ منها عدد ٨٤ قلم متفق عليهم أنهم من القاعدة ومنهم عدد ٧٤ قيل إنهم مستحسنات، صار البحث في باقي الأقلام المتروكة فوجد منهم عدد١٩ قلم وتكملة القاعدة منهم عدد ١٧ لهم أمهات وعدد ٢ قيل إن أمهاتهم بالمسبك، جملة الذي وجد عدد ١٧٧ ثم صار إدارة عملية السبك على أمهات الأربعة وسبعين قلم والسبعة عشر قلم الذي وجدوا ضمن المتروكات كما ذكر. وبانتهاء عملية السبك صارت بصمة حروف الأمهات المسبوكة بالجدول أمام بصمة الأبهات كل حرف بحرفه، وفي أثناء ذلك وردت إفادة من حضرة ناظر المطبعة نمرة ٥٢٧ بأنه انتخب أربعة أشخاص نيابة عن المطبعة وهم: خيرت أفندي الوكيل ومحمد أفندي وهبي رئيس مطبعة المالية وحسين أفندي صبري والشيخ محمد الكراماني، وحرر للمالية عن ذلك، وبحال إدارة العملية حضر خيرت أفندي هذا. وبعد نحو عملية الطبع وردت إفادة أخرى من حضرة ناظر المطبعة نمرة ٥٣٢ بناء على ما تفهم من المالية بأن مسألة انتخاب من انتخبهم هي من خصايص القومسيون ورغب إما استحضارهم بمعرفة القومسيون أو إخبار المالية عنهم.

وحيث إن الذي جرى باطلاع القومسيون هو عملية الفرز والتطبيق غير مرة بحضور من كانوا حاضرين وختموا على المحضر ذلك كما أن عملية السبك جرت بحضور الناظر في

يوم ١٤ الحجة سنة ٢٩٨ وبحضور خيرت أفندي في يوم ١٥ منه. وصار طبع الأحرف بالجدول بوجه ما سبق توضيحه وأجيب على الجدول ممن عمل الفرز والتطبيق بمعرفتهم بأنهم أجروه بحسب ما هو ظاهر لهم وإعطاء القول النهائي من الجميع يكون بعد نحو عملية سبك الأحرف وطبعها وهذه جرت أيضاً ولهذا فتكون أعمال القومسيون تقريباً صار إتمامها فصار حضور من انتخبهم حضرة الناظر وعدمه على حد سواء وبما ذكر أعطي إجابة من الجميع وختموا على المحضر بما فيهم حضرة الناظر.

هذا وبإجراء البحث في صندوق الخردة عن كمالة القاعدة وجد به وبالمتروك عشرة أقلام، ما هو اثنين من المتروك وثمانية بصندوق الخردة وجرى سبك أحرف على أمهاتهم وطبع الأبهات مع الأحرف بالجدول جملة الذي وجد عدد ١٨٧.

ثم بعمل التحريات اللازمة مع الذي صار استحضارهم وأجروا العملية وقالوا إن إعطاء الأقوال النهائية منهم يكون بعد نحو عمل السبك والطبع قد تجاوب من الأوسطى حسن المغربي السباك والشيخ حسن أبو زيد والشيخ سليمان عامر بأن أبهات القاعدة العربية المبصومة بالجدول هي أبهات الأمهات المستعملة بالمطبعة التي صار سبك الأحرف الرصاص عليها وبصمتهم أمام الأبهات بالجدول، وأحالوا على مطالبته.

وبسؤال حضرات الناظر وخيرت أفندي الوكيل ليطالعوا الجدول، ويفيد عما يتراءى لهما وعن ثلاثة أوجه تراءى للقومسيون لزوم المرسى فيها. (أولاً) هل القاعدة مغيرة، و(ثانياً) هل الأبهات جميعاً صنعة حكاك واحد خط واحد أو صنعة جملة حكاكين بخطوط مختلفة. و(ثالثاً) هل الأمهات النحاس مدقوق عليها من زمن واحد ومتساوية في الهوش والاستعمال أو في سنين مختلفة. وهل النحاس داخل في الأمهات بمناسبة واحدة أو مناسبات مختلفة (أي أن هل نسبة النحاس واحدة في جميع الأمهات). وطاب الإجابة من خيرت أفندي عما كان أجابه بأحد القومسيونات السابقة من حيثية نقل الأمهات من عهدة الحكاك المتوفى لعهدة المخزنجي كان بغير حضوره واطلاعه حتى ترتب على ذلك تلفها من الصدأ ونحوه. أنه تبين من التحريات التي جرت بمعرفة حضرة مصطفى بك صبحي أن نقلها لعهدة المخزنجي كان بمقتضى محضر مختوم عليه منه؛ فأعطينا إجابة برغبان فيها عمل فرز وتطبيق آخر بمعرفة أحدهما خيرت أفندي في مسافة أربعة وعشرين ساعة وبعدها يعطوا الجواب.

هذا وفي الميعاد انتهى عمل الفرز والتطبيق بمعرفة الأفندي السالف ذكره فأوعدا بإعطائها باكر تاريخ إفادتهما. ثم بسؤال أبو العينين أفندي ملاحظ المطبعة عن لزوم اطلاعه على الجدول وإن كانت صورة الحروف المبصومة به موافقة لصورة الصندوق وهل هذه الصورة

هي صورة القاعدة الأصلية الجاري عليها العمل لغاية الآن بالمطبعة أم لا. وبالنسبة لقدمه في خدامة المطبعة يوضح عما يعلمه من حالة الأبهات والأمهات فأجاب بما يعلم منه أن ما في الجدول هو مضاهي لصورة الصندوق وأن صورة الصندوق هي صورة القاعدة الأصلية الجاري عليها التشغيل لغاية الآن بالمطبعة وأما الأبهات هي صنعة وتحسين جملة حكاكين والأمهات مضروبة في أوقات مختلفة، وكذلك أجيب من حسن المغربي وإبراهيم أفندي الشبراوي رئيس جماعين الفارسي بمناسبة ما قيل من الملاحظ من جهة صناعة وتحسين الأقلام ودق الأمهات النحاس عليها. ثم ورود إفادتين للقومسيون في ١٠ نوفمبر سنة ٨١ إحداها من حضرة الناظر أوضح فيها أن الأبهات ناتجة من اجتهاد حملة حكاكين والأمهات ليست مضروبة في زمن واحد وليست مستجدة في الاستعمال. وأن الأشخاص الذي لم يحضر منهم البعض في الفرز ولذلك كان إجراؤه بمعرفة خيرت أفندي. ومع كلافانه ليس له دعوى شخصية على أحداً.فهذه المسألة وانتخابه أهل الخبرة هو فقط مراعاة لحقوق المصلحة.

والثانية من حضرة خيرت أفندي فيها بأنه أجرى فرز الأبهات بمعرفته فرأى حالتها كحالتها الأولى وزاد عليها بعض أقلام من صندوق الخردة وأحال على سابقة إجاباته بالقومسيونات السابقة وأن تكلمه في هذا العدد هو بحسب الأصول ومن مقتضيات الصناعة. وأن وجود ختمه على محضر التسليم لا يدل على معلومية بسبب نقلها من المحل المعد لحفظها وهو محل الحكاك هذا ما صار إجراه.

**القرار عن ذلك**

إن الإجراءات التي صارت الآن هي:

(أولاً) أنه حسب ما أشير عن إعادة الفرز بحضور كل من حضرات حسين بك حسني وجودت بك معرفة آل خبرة معتمدين صار انتخاب أهل خبرة بمعرفة كل طرف حسبما صار استحسانه لعمل فرز الأبهات وبحضور من حضروا منهم جرى عمل الفرز وتطبيق الأبهات على الأمهات وبعد تمام هذه العملية صار سبك أحرف رصاص وطبعها مع طبع الأبهات بجدول مخصوص بمعرفة البعض وحضور الباقين والجدول مرفق مع هذا.

(ثانياً) أنه فضلاً عن الفرز والتطبيق الذي عمل غير مرة صار عمل فرز وتطبيق بمعرفة موسيو غيطانو من قلم أفرنكي المطبعة أحد المنتخبين من طرف حضرة الناظر، وذلك لسبب أن الذين انتخبهم من الأصل ما صار إتمام الفرز بحضورهم ومنهم اثنان امتنعا عن الحضور. وبعد عمل الفرز بمعرفة مسيو غيطانو حضرته رغب عمل فرز آخر بمعرفة موسيو موريس

والمذكور مع مسيو غيطانو امتنعا عن الحضور أيضاً كما قدما إفادة بذلك. ولهذا فحضرة الناظر انتخب أربعة آخرين وكون من ضمنهم حسين أفندي صبري والشيخ مُحَمَّد الكرماني في من السابق انتخابهم وبعد حضورهم لم يحضروا ثانياً كما سبق التوضيح بالمحاضر. وكون الأعمال اللازم إجراؤها كان تقريباً صار إتمامها فصار حضورهم وعدمه على حد سوى. ومع ذلك، فإن منهم خيرت أفندي الوكيل قد حضر وأجرا عمل فرز تطبيق بمعرفته علاوة على ما سبق إجراؤه.

(ثالثاً) أن حسب ما أشير عن مسئولية أرباب الوظائف الواقعة عليهم المسئولية فهذه المسألة قد جرت التحريات اللازمة معهم حسب ما تراءى، ومما أجابه جميع المسئولين بما فيهم حضرة الناظر يرى أن الأقلام المذكورة لم يكن جميعها من صنعة حكاك واحد، وكذلك الأبهات المدقوق عليها لم يكن إجراؤها في وقت واحد بل كل وقت بوقته. ومع عدم الإجابة من حضرة الناظر عما إذا كانت الأبهات مغيرة أم لا وقوله بأنه لم يكن له دعوى شخصية على أحداً في هذه المسألة وإجابة خيرت أفندي بأن حالة الأقلام كحالتها الأولى وأحاله على إجاباته السابقة قد أفيد من خدمة المصلحة قديماً والملاحظ بما يعلم منه موافقة صورة الحروف المبصومة بالجدول لصورة الصندوق وأنها هي أبهات القاعدة العربية الاصلية الجاري عليها العمل لغاية الآن بالمطبعة وحيث الحالة هكذا ومما يؤكد كون القاعدة من صنعة جملة حكاكين وجود أقلام عدد ٥٠١ مع ان القاعدة الأصلية مركبة من أقلام عدد ١٨٩ المعبر عنهم أبهات. وما وجد منها طبع صورته الجدول على صورة الأحرف المسبوكة على الأمهات بالجدول السالف ذكره فبالاطلاع عليه يكتفى الحالة هذا ما صار في هذه المادة(١).

(١) قدم هذا التقرير إلى بلوم بك وكيل المالية وبناء عليه اتخذت القرارات المذكورة آنفاً في آخر الملحق السابق والتي ختمت فصول هذه القضية الطريفة.

# الملحق التاسع

## تشكيل لجنة لإصلاح حروف مطبعة بولاق

من أحمد بك مظلوم ناظر المالية إلى أمين سامي بك ناظر مدرسة المبتديان ٢٧ صفر سنة ١٣٠٢ (٤ يوليه سنة ١٩٠٢).

[عن الخطاب الأصلي وكان قد أمدنا به
المغفور له مُحَمَّد أمين بهجت بك]

### عزتلو أمين سامي بيك ناظر مدرسة المبتديان

قد اتضحت لنا ضرورة إصلاح وتحسين الحروف العربية المستعملة في مطبعة بولاق الأميرية. فلذلك تقرر تعيين لجنة مخصوصة لهذا الغرض مؤلفة من حضرات الآتية أسماؤهم: الشيخ حمزه فتح الله مفتش العلوم العربية بنظارة المعارف العمومية، وشيلي بيك مدير المطبعة الأهلية، وأحمد زكي بيك سكرتير ثاني مجلس النظار تحت رياسة سعادة إبراهيم باشا نجيب وكيل نظارة الداخلية.

وتخصص هذه اللجنة بالنظر في عيوب الحروف وما شاكلها وتركيبها وبالدلالة على الوسائل التي يترتب على اعتماد العمل بها تقليل عدد الحروف المستعملة في الطباعة مع بيان التعديلات والتجديدات والمستحدثات التي أوجهها الآن نقدم هذا الفن حتى تبقى مطبعة بولاق حافظة للمنزلة الفريدة والمكانة السامية اللتين امتازت بهما على الدوام. ولهذه اللجنة أن تستدعي بعض أهل الفن للإحاطة أيضاً بما يكون لديهم من البيانات المفيدة في هذا الموضوع. فالمرجو من حضرتكم معاونة اللجنة في عملها وفي تحرير التقرير الذي ستقدمه للنظارة في هذا الصدد.

١٧ صفر سنة ١٣٢٠ (٤ يونيه سنة ١٩٠٢)
ناظر المالية
(أحمد مظلوم)

# الملحق العاشر

## قائمة بمطبوعات بولاق من إنشائها في سنة ١٨٢١ إلى سنة ١٨٤٢ عن القوائم التي سبقت الإشارة إليها في أثناء الكتاب مع بعض إضافات وليست القائمة كاملة

١-"**قاموس إطالياني وعربي**": يتضمن بالاختصار كل الألفاظ الجاري بها العادة والألزم لتعليم الكلام، ولمفهومية اللغتين على الصحيح. وقد يقسم إلى قسمين: القسم الأول في القاموس المرتب على حسب المعتاد بموجب ترتيب حروف الهجاء. والقسم الثاني ويتضمن مجموع مختصر من أسماء وأفعال من الأشد إلزام وأكثر فايدة لتدريس اللغتين، وهو جزء مقسم قسمين الأول على أساس اللغة العربية وعليه الاسم العربي السابق والثاني على أساس اللغة الإيطالية. تأليف الراهب روفائيل أطلعنا على نسخة منه بمكتبة تيمور. طبع ببولاق وانتهى طبعه في يوم الاثنين ٢٦ ذو القعدة سنة ١٢٣٨هـ الموافق ٤ أغسطس سنة ١٨٢٣م.

**٢- قانون "الصباغة":**

خاص بصباغة الحرير. وهو ترجمة كتاب "**La Teinture en Soie**" تأليف "**Maequer**" وقد طبع بباريس سنة ١٨٠٨ ترجمه إلى العربية الراهب روفائيل أيضاً وطبع ببولاق في ٢٦ ذو القعدة سنة ١٢٣٨ (٤ أغسطس سنة ١٨٢٣).

**٣- "خمبره جدولي":**

أي جدول أبعاد القذائف. طبع ببولاق في شهر ربيع الآخر سنة ١٢٣٩ (نوفمبر سنة ١٨٢٣) وقد طبع بالآستانة قبل ذلك في سنة ١٢١٦هـ (١٨٠٢م).

**٤- "قانون نامه أحمد أفندي":**

وهي قوانين حربية ١٢٣٩هـ (١٨٢٣م).

**٥- "تلخيص الأشكال":**

وهو خاص بالألغام جزء واحد باللغة التركية. انتهى طبعه قبل ٢٤ جمادى الأولى سنة ١٢٣٩ – ٢٦ يناير ١٨٢٤ (حسب أمر عال عثرنا عليه). وهو تأليف حسين رفقي الطماني وطبع بالآستانة قبل ذلك عام ١٢١٥هـ (١٨٠١م).

**٦- "آلاي تعليمي":**

خاص بحركات الصفوف. جزء واحد بالتركية طبع سنة ١٢٤٠–١٨٢٤م.

**٧- "أورطه تعليمي بياني":**

أي تعليم الأرط. جزء واحد بالتركية طبع سنة ١٢٤٠هـ (١٨٢٤م).

**٨- "الأجرومية":**

كتاب في النحو العربي للإمام مُحَمَّد بن داود الصنهاجي المتوفى سنة ١٣٢٣م جزء واحد طبع في آخر رمضان سنة ١٢٣٩ (مايو ١٨٢٤) وقد نقل هذا الكتاب إلى اللغة اللاتينية وعلق عليه "**Thomas Obieini de Navare**".

**٩- "القانون الثاني في درس العسكري":**

باللغة العربية. جزء واحد. طبع سنة ١٢٣٩هـ (١٨٢٤م).

**١٠- "تعليم نامه بياده كان":**

جزء واحد بالتركية وبه رسوم. طبع في آخر ذي القعدة سنة ١٢٣٩ (يوليه سنة ١٨٢٤).

**١١- "قانون نامه طوبجيان بحرية وجهادية":**

ترجمة تركية للقواعد المدفعية البحرية جزء واحد وبه أربعة رسوم ليس به تاريخ طبعه.

**١٢- "جوهرية بهية أحمدية في شرح الوصية الأحمدية":**

وهي حاشية كتبها قاضي زادة استنبول أحمد أفندي على كتاب البركوي في الدين الإسلامي. طبع المتن والحاشية في جزء واحد في سنة ١٢٤٠هـ (١٨٣٥م). وقد طبع في الآستانة قبل ذلك في ١٢١٩هـ (١٨٠٥م). وترجمه "**Garein de Tassa**" إلى الفرنسية ببعض الاختصار.

**١٣- "مجموعة المهندسين":**

جزء واحد بالتركية تأليف حسين رفيق الطماني. طبع في آخر جمادي الآخرة سنة ١٢٤٠ (فبراير ١٨٢٥م). وسبق طبعه بالآستانة حوالي سنة ١٨٠١م.

**١٤- "أصول هندسية":**

ترجمة حسين رفق الطماني عن الإنجليزية عن "**Bonney Castle**" وبه رسوم. لا يعلم تاريخ طبعه ببولاق وسبق أن طبع بالآستانة سنة ١٨٠١م.

**١٥- "رسالة الصرف مع حواشي":**

جزء واحد. طبع سنة ١٢٤٠هـ (١٨٢٥م).

**١٦- "جدول موقع عقرب الساعة على الشهور القبطية":**

نتيجة قبطية. سنة ١٢٤١هـ (١٨٢٥م).

**١٧- "معزبة سنة شمسية":**

وهي مقابلة بين السنة الشمسية والسنة القمرية. عمل يحيى الحكيم سنة ١٢٤١هـ (١٨٢٥م).

**١٨- "لغم رسالة سي":**

جزء واحد بالتركية وبه رسوم طبع سنة ١٢٤١هـ (١٨٢٥م) (هو أول كتاب طبع بحروف مصنوعة في مصر) وقد كتبه حسين رفقي الطماني المدرس بمدرسة الهندسة بالآستانة على نمط كتاب فرنسي في نفس الموضوع في عهد سليم الثالث.

**١٩- "جوهر التوحيد":**

شعر عربي في التصوف. وطبع في جمادى الأولى سنة ١٢٤١ (ديسمبر ١٨٢٥).

**٢- "هندسة ومساحة رسالة سي":**

جزء واحد بالتركية. وبه رسوم بيانية طبع في سنة ١٢٤١هـ (١٨٢٥م).

**٢١- "أصول العلوم الطبية":**

بالعربية على نمط كتاب "F vacca" الأستاذ بجامعة بيزا. جزءان ١٢٤٢هـ (١٨٢٦م).

**٢٢- "كتاب الإنشاء":**

باللغة العربية جزءان. الأول يحتوي على خطابات الأشخاص على اختلاف مراتبهم والثاني يحتوي على صور قرارات من مختلف الأنواع والجزءان في مجلد واحد.

**٢٣- "بديع الإنشاء والصفات في المكاتبات والمراسلات":**

تأليف الشيخ مرعي بن يوسف بن أبي بكر بن أحمد المقدسي. جزء واحد طبع في سنة ١٢٤٢هـ (١٨٢٦م).

**٢٤- "شرح الأجرومية":**

جزء واحد باللغة العربية. جمادى الأولى ١٢٤٢ (ديسمبر ١٨٢٦) وهو شرح على أجرومية الشيخ الصنهاجي السالف الذكر.

**٢٥- "السلم المزوق يرتى به علم المنطق":**

نظم عربي في علم المنطق. طبع حوالي آخر جمادي الآخرة سنة ١٢٤١ (فبراير سنة ١٨٢٦).

**٢٦- "مشارع الأشواق إلى مصارع العشاق ومثير الغرام إلى دار السلام":**

وهو كتاب في أحكم الجهاد في (الحرب الدينية). وهو يتضمن الآيات القرآنية ومقطوعات من الكتب الدينية الأخرى التي وردت في موضوع الجهاد. طبع باللغة العربية في جمادى الأولى سنة ١٢٤٢ (ديسمبر سنة ١٨٢٦).

**٢٧- "رياض الكتبا وحياض الأدبا":**

وهو مجموعة خطابات من إنشاء خيرت أفندي مأمور الديوان الخديوي المالي الذي توفي في سنة ١٢٣٩هـ (١٨٢٤م) وأحيلت مأمورية الديوان بعده إلى مُحَمَّد حبيب أفندي، وهذا الأخير هو الذي أشرف على طبع هذه المجموعة الفريدة من الخطابات بعد وفاة خيرت أفندي بعامين. والكتاب ضخم الحجم فريد الموضوع اطلعنا على نسخة منه بدار المحفوظات المصرية. والكتاب مقسم إلى ثماني رياض (أبواب) جعل في الروضة الأولى الرسائل الموجهة للسلطان، وفي الثانية الرسائل الموجهة لكبار رجال البلاط، وفي الثالث الرسائل الموجهة للصدر الأعظم. وفي الرابعة رسائل المفتي، وفي الخامسة خطابات الوزراء، وفي السادسة رسائل القضاة والمدرسين. وفي السابعة رسائل كبار الموظفين والمتعلمين، وفي الثامنة أوامر ريبولدى خاصة بمناسبات مختلفة، والكتاب في منتهى القيمة التاريخية لأنه يحتوي على مجموعة هائلة من خطابات مُحَمَّد علي باشا الرسمية. كما فيه من رسائل الوالي وإبراهيم باشا إلى السلطانة أسماء صاحبة الحظوة عند السلطان محمود الثاني.

وكذلك الرسائل الموجهة منهما إلي أخت القبطان حسين باشا. هذا إلى ما يحتوي عليه هذا الكتاب من الرسائل التي تبين علاقة عبد الله بن المسعود الوهابي بالقاهرة. وطبع الكتاب في بولاق سنة ١٢٤٢هـ (١٨٢٦م).

**٢٨- "أشعار زكية مرفوعة إلى والي مصر محمد علي باشا":**

موضوعها أعمال الوالي. جزء واحد طبع سنة ١٢٤٣هـ (١٨٢٦م).

**٢٩- "لمع يسيرة في علم الحساب":**

تأليف الشيخ شهاب الدين أحمد بن مُحَمَّد. سنة ١٢٤٣هـ (١٨٢٦م).

**٣٠- "رسالة في قوانين الملاحة عملاً"**

باللغة التركية عن كتاب الأميرال "تروجيه "**Truguet**" جزء واحد ١٢٤٢هـ (١٨٢٦م) طبع قبل ذلك بالآستانة حوالي ١٧٨٧م.

**٣١- "أصـول المعـارف في تصـفيف سـفاين دوننمـا وفـن تـدبير حركاتها":**

جزء واحد وبه ١٣ رسماً ١٢٤٢هـ (١٨٢٦م).

**٣٢- "مفتاح الدرية في إثبات القوانين الدرية":**

وهو قاموس فارسي وتركي نحو اللغة الفارسية تأليف خيرت أفندي جزء واحد – ربيع الآخر ١٢٤٢هـ (نوفمبر ١٨٢٦م).

**٣٣- "كتاب في اللغة":**

نظم عربي جزء واحد ١٤٢٢هـ (١٨٢٦م) (لم يذكر ألا في قائمة رينو).

**٣٤- "القانون الثاني في درس العسكري":**

طبعة ثانية من القانون السابق وروده في هذه القائمة. بنمرة ٩ طبعت هذه الطبعة سنة ١٢٤٢هـ (١٨٢٦م) (ذكر في قائمة رينو فقط).

**٣٥- "كتاب التقاط الأزهار في محاسن الأشعار":**

مختارات من الشعر العربي جزء واحد ١٢٤٢هـ (١٨٢٧م) وهذه المختارات كان قد جمعها "هامبرت **j.Himibert**" وترجمها إلى اللغة الفرنسية مع شرح لها باسم " **Antheologie Arabe**" وطبع الأصل والترجمة والشرح في جنيف.

**٣٦- محاسن الآثار وحقايق الأخبار":**

وهو تاريخ الامبراطورية العثمانية من ١١٦٦ إلى ١١٨٩هـ (١٧٥٢–١٧٧٥م) تأليف واصف أفندي. طبع ببولاق في جزء واحد بالتركية سنة ١٢٤٣هـ (١٨٢٧م) وكان قد طبع بالآستانة قبل ذلك في سنة ١٨٠٤م. ولواصف أفندي كتاب آخر اسمه "وقايع نويس" يكمل هذا التاريخ إلى سنة ١٨٠٢م. وعن كتاب محاسن الآثار أخذ "**de pereeval canssin**" تاريخ الحرب التركية الروسية الذي نشره بالفرنسية.

**٣٧- تاريخ أنوري:**

تاريخ عثماني باللغة التركية تأليف أنور أفندي، وهو يحتوي على تاريخ تركيا من ١١٧٣ إلى ١١٨٣هـ (١٧٥٩–١٧٦٩م). يقول رينو إن هذا هو الجزء الثاني من الكتاب ويبدأ من صفحة ١٣٢ وينتهي بصفحة ٢٦٥، قال ولم ير الجزء الأول. وتنمير الصفحات على هذا النحو قد ثبت أن الجزء الأول طبع أيضاً ببولاق.

**٣٨- "قانون نامه بحرية جهادية":**

جزء واحد بالتركية ١٢٤٢هـ (١٨٢٧م).

**٣٩- "كتاب يحمل نفس العنوان السابق ويتعلق بنفس الموضوع"**

١٢٤٢هـ (١٨٢٧م).

**٤٠- "سياست نامه جهادية بحرية"**

قانون للبحرية. تأليف عثمان نور الدين. جزء واحد ١٢٤٢هـ (١٨٢٧م).

**٤١- "مراح الأرواح":**

نحو عربي تأليف مُحَمَّد أحمد بن علي بن مسعود. وقد اطلعت على نسخة منه في مكتبة مطبعة بولاق. وطبع بها في شهر ربيع الأول سنة ١٢٤٤ (سبتمبر ١٨٢٨) وطبع قبل ذلك بالآستانة سنة .١٨١٨

**٤٢- "كتاب في النحو العربي":**

ليس عليه اسم مؤلفه. جزء واحد ١٢٤٤هـ (١٨٢٨م).

**٤٣- "كتاب في النحو العربي":**

جزء واحد سنة ١٢٤٤هـ (١٨٢٨م).

**٤٤- "كتاب في النحو العربي"**

جزء واحد ١٢٤٤هـ (١٨٢٨م).

**٤٥- "الصرف العربي":**

جزء واحد.

**٤٦- "كتاب التام والناقص":**

جزء واحد ١٢٤٤هـ (١٨٢٨م).

**٤٧- الستة الكتب السابقة مجموعة كلها في مجلد واحد:**

**٤٨- "كتاب كلستان السعدي":**

جزء واحد. باللغة الفارسية ١٢٤٤هـ (١٨٢٨م).

**٤٩- "بندنامه":**

أي كتاب النصائح. شعر فارسي نظم فريد الدين العطار. جزء واحد ١٢٤٤هـ (١٨٢٨م).

**٥٠- "خدمة الجاويش":**

جزء واحد بالعربية ١٢٤٤هـ (١٨٢٨م).

**٥١- "كتاب في الدين الإسلامي":**

باللغة التركية ١٢٤٣هـ (١٨٢٨م) (لم يرد إلا في قائمة رينو).

**٥٢- "فترينه تاريخي":**

تاريخ الامبراطور كاترينه الثانية مع مقدمة عن تاريخ روسيا باللغة التركية نقلاً عن الفرنسية بقلم جاكوفاكي أرجيرو بولو أحد موظفي الديوان. جزء واحد ١٢٤٤هـ (١٨٢٩م).

**٥٣- "المجلد الرابع من كتب شاني زاده في علم الطب":**

جزء واحد باللغة التركية. وهو يتعلق بالعمليات الجراحية ١٢٤٦هـ (١٨٣٠م) طبع بالآستانة سنة ١٨٢٠.

**٥٤- "قانون نامه انقياد وإطاعت عسكرية":**

وهي الطبعة الثانية لقانون نامة أحمد خليل أفندي الواردة برقم ٤ في هذه القائمة. شوال ١٢٤٥ (مارس ١٨٣٠).

**٥٥- "دريكتا":**

أي الدر الفريد. دين إسلامي. جزء واحد. طبع في شعبان سنة ١٢٤٥ (فبراير سنة ١٨٣٠) طبع بالآستانة سنة ١٢٤٣هـ (١٨٣٧)م.

**٥٦- "تحفة وهبي":**

قاموس فارسي وتركي. عمل وهبي. جزء واحد طبع في بولاق سنة ١٢٤٥هـ (١٨٣٠م) وطبع في الآستانة (١٢١٣هـ-١٧٩٨م).

**٥٧- "خدمة الأونباشية":**

جزء واحد باللغة التركية ١٢٤٦هـ (١٨٣٠م).

**٥٨- "سيرويسي":**

سيرة وبها معجزات النبي. جزء واحد بالتركية طبع سنة ١٢٤٥هـ (١٨٣٠)م.

**٥٩- "تقويم سنة ١٢٤٥-١٨٣٠":**

**٦٠- "لائحة الفلاح في تعليم الزراعة والنجاح":**

قانون زراعي باللغة العربية طبع في رجب سنة ١٢٤٥ (يناير سنة ١٨٣٠) لم يرد إلا في قائمتي هامر ورينو.

**٦١- "نفس الكتاب السابق باللغة التركية":**

لم يرد ذكر هذه الطبعة التركية إلا في قائمة رينو.

**٦٢- "طوبجية بغير أشكال":**

جزء واحد بالتركية ١٢٤٦هـ (١٨٣١م) الثمن ٢٤ قرشاً و١٢ باره.

**٦٣- "طوبجية بأشكال":**

نفس الكتاب السابق وبه صور ورسوم ١٢٤٦هـ (١٨٣١م) الثمن ٤٥ قرشاً و١٤ باره.

**٦٤- "أصول الهندسة":**

جزء واحد. باللغة التركية ١٢٤٦–١٨٣١ طبعة ثانية من الكتاب السابق برقم ١٤ الثمن ٢٦ قرشاً و٣٠ بارة.

**٦٥- "قانون سواري":**

جزء واحد بالتركية ١٢٤٦هـ (١٨٣١م) الثمن ١٨ قرشاً.

**٦٦- "إيكنجي فترينه نام روسيه أيميرا تريجه نك تاريخي":**

طبعة ثانية. روجع وصحح بمعرفة سعد الله أفندي. ثم طبع ببولاق في منتصف جمادي الأولى سنة ١٢٤٦هـ (١٨٣١م) الثمن ١٥ قرشاً.

**٦٧- "نخبة وهبي":**

كلمات تركية وفارسية وعربية.مقتبسة من قاموس وهي السابق برقم ٥٦ جزء واحد ١٢٤٦هـ (١٨٣١م) الثمن ٦ قروش.

**٦٨- "تاريخ واصف":**

طبعة ثانية ١٢٤٦ (١٨٣١م) الثمن ٢٩ قرشاً.

**٦٩- "مجموع الهندسة":**

في الهندسة باللغة التركية. جزء واحد ١٢٤٧هـ (١٨٣٢م) الثمن ٢٦ قرشاً.

**٧٠- "تاريخ بونابرته":**

مقتبس من مذكرات نابليون في سانت هلين. جزء واحد باللغة التركية. مترجم عن الفرنسية ١٢٤٧هـ (١٨٣٣م) الثمن ٤ قروش.

**٧١- "تعليم الحربة والمزراق":**

جزء واحد بالتركية ١٢٤٨هـ (١٨٣٣م) الثمن ١٥ قرشاً.

**٧٢- "روضة الأبرار":**

مقطوعات تاريخية بقلم عبد العزيز أفندي. جزء واحد بالتركية ١٢٤٨هـ (١٨٣٣م) الثمن ٣٥ قرشاً.

**٧٣- "أخلاق علامى":**

قواعد الأخلاق. جزء واحد بالتركية. طبع في سنة ١٢٤٨هـ (١٨٣٣م) الثمن ٢٤ قرشاً.

**٧٤- "ترجمة سيرة الحلبي":**

ترجمة وشرح باللغة التركية للسيرة عن كتاب إبراهيم الحلبي. بقلم سعيد أحمد علي. جزء واحد طبع في شهر ذي الحجة سنة ١٢٤٨هـ (١٨٣٣م) الثمن ٢٥ قرشاً.

**٧٥- "ذيل سير نبوي":**

تأليف فاضل نابي وهو تذييل للسيرة النبوية يبدأ من سنة ٣ للهجرة وينتهي بوفاة النبي جزء واحد بالتركية. طبع في سنة ١٢٤٨هـ (١٨٣٣م).

**٧٦- "سليمان نامه":**

تاريخ السلطان سليمان. جزء واحد بالتركية طبع في سنة ١٢٤٨هـ (١٨٣٣م) الثمن ١٧ قرشاً.

**٧٧- "رسالة المعادن":**

ترجمة من الفرنسية إلى العربية الشيخ رفاعه جزء واحد ١٢٤٨هـ (١٨٣٣م) الثمن ٥ قروش.

**٧٨- "تشريح بشري":**

تشريح جسم الإنسان ترجمة من الفرنسية إلى العربية يوحنا عنحوري. جزء واحد ١٢٤٨هـ (١٨٣٣م) الثمن ٣٧ قرشاً و٢٠ بارة.

**٧٩- "قانون الصحة":**

مترجمة من الفرنسية إلى العربية بقلم جورج ويدال. جزء واحد طبع في سنة ١٢٤٩ (١٨٣٤م) الثمن ٤٠ قرشاً.

**٨٠- "رسالة علم البيطارية":**

ترجمة من الفرنسية إلى العربية يوسف فرعون. جزء واحد. طبع في سنة ١٢٤٩هـ (١٨٣٤) الثمن ٧ قروش و٣٦ بارة.

**٨١- "سبحة الصبيان":**

كلمات عربية وفارسية وتركية. جزء واحد ١٢٤٩ (١٨٣٤م) الثمن ٥ قروش و٢٠ بارة. سبق طبعه بالآستانة في سنة ١٨٠٢.

**٨٢- "قلايد المفاخر في أخلاق بلاد أوربا":**

جزء واحد بالعربية. تأليف الشيخ رفاعه ١٢٤٩هـ (١٨٣٤م)، الثمن ١٥ قرشاً.

**٨٣- "رسالة في علم جر الأثقال":**

كتاب في الميكانيكا. مترجم من الفرنسية إلى التركية بقلم أدهم بك. جزء واحد ١٢٤٩ (١٨٣٤م)، الثمن ٢٥ قرشاً.

**٨٤- "إنشاء عزيز أفندي":**

مجموعة خطابات بقلم عزيز أفندي. جزء واحد بالتركية ١٢٤٩هـ (١٨٣٤) الثمن ١٦ قرشاً.

**٨٥- "تاريخ إيطاليا":**

وهو ترجمة تركية للجزء الأول من كتاب "**Butta**" المسمى "**L'l.istoire d'Italie**" بقلم حسن أفندي جزء واحد ١٢٤٩هـ (١٨٣٤م) الثمن ٣٠ قرشاً.

**٨٦- "تشريح بيطاري":**

ترجمة من الفرنسية عن **Girard** إلى العربية يوسف فرعون. جزء واحد ١٢٤٩هـ (١٨٣٤م) الثمن ٣٠ قرشاً.

**٨٧- "تاريخ بونابرته":**

جزء واحد بالتركية، طبع في سنة ١٢٤٩هـ (١٨٣٤م) الثمن ٢٠ قرشاً.

**٨٨- "قومانداري سواري":**

جزء واحد بالتركية. طبع في سنة ١٢٥٠هـ (١٨٣٥م) الثمن ٢٥ قرشاً.

**٨٩- "قانون البارود":**

بحث في صناعة البارود. جزء واحد بالتركية ١٢٥٠هـ (١٨٣٥م) الثمن ١٤ قرشاً.

**٩٠- "داخلية":**

قانون للبيادة. جزء واحد بالعربية ١٢٥٠هـ (١٨٣٥م) الثمن ١٦ قرشاً.

**٩١- قاموس يعني علم لغة العرب المتن عربي والشرح تركي":**

وهو شرح تركي لقاموس الفيروزبادى بقلم حكيم أفندي. وطبع قبل ذلك في الآستانة (١٨١٤-١٨١٧م) باسم "الأقيانوس البسيط في ترجمة القاموس المحيط" ثلاثة أجزاء. طبع في بولاق سنة ١٢٥٠هـ (١٨٣٥م) الثمن ٢٦٠ قرشاً.

**٩٢- "بثولوجية يعني رسالة في الطب البشري":**

جزء واحد باللغة العربية ترجمه عن "**Bayle**" يوحنا عنحوري.

**٩٣- "قانون للاسبيتاليه":**

جزء واحد بالتركية ١٢٥٠هـ (١٨٣٥م) الثمن ٩ قروش.

**٩٤- "إنشاء العطار":**

مجموعة خطابات بقلم الشيخ أحمد العطار. جزء واحد بالعربية ١٢٥٠هـ (١٨٣٥م) الثمن ٦ قروش.

**٩٥- "رحلة الشيخ رفاعه يعني أخبار بلاد أوربا":**

وهي رحلة الشيخ رفاعة في فرنسا جزء واحد بالعربية ١٢٥٠هـ (١٨٣٥م) الثمن ١٥ قرشاً.

**٩٦- "لغاريتمه":**

كتاب في اللوغارتمات. جزء واحد ١٢٥٠هـ (١٨٣٥م) الثمن ١٢ قرشاً. سبق طبعه بالآستانة سنة ١٨١٧م.

**٩٧- "رسالة في علم الجراحة البشرية":**

ترجمة من الفرنسية إلى العربية بوحنا عنحوري جزء واحد ١٢٥٠هـ (١٨٣٥م).

**٩٨- "رسالة في علم الطب البيطاري":**

ترجمها من الفرنسية إلى العربية يوسف فرعون جزء واحد ١٢٥٠هـ (١٨٣٥م) الثمن ٨ قروش و١٠ بارة.

**٩٩- "الطاعون":**

عن كتاب لكلوت بك. كراسة صغيرة بالعربية ١٢٥٠هـ (١٨٣٥م) الثمن ٣٠ بارة.

**١٠٠- "قانون نامة بيطاري":**

جزء واحد بالتركي والعربي ترجمه عن الفرنسية يوسف فرعون ١٢٥٠هـ (١٨٣٥م). الثمن ٣ قروش.

### ١٠١- "مناسك الحج":

كتاب في أحكام الحج تأليف الحاج مُحَمَّد أديب، جزء واحد بالتركية، طبع في ١٢٥٠هـ (١٨٣٥م) الثمن ٦ قروش. سبق طبعه بالآستانة في ١٨١٧م بعنوانين "نهجت المنازل" و "كتاب مناسك الحج".

### ١٠٢- "شرح حافظ":

شرح باللغة التركية لديوان حافظ بقلم سعودي. ثلاثة أجزاء ١٢٥٠هـ (١٨٣٥م). الثمن ١٠٠ قرش.

### ١٠٣- "جغرافية صغيرة":

باللغة العربية ترجمها عن الفرنسية رفاعة أفندي. جزء واحد ١٢٥٠هـ (١٨٣٥م) الثمن ١١ قرشاً.

### ١٠٤- "سنوسية أو رسالة في علم التوحيد":

تأليف سنوسي. كراسة صغيرة باللغة العربية ١٢٥٠هـ (١٨٣٥م) الثمن قرش واحد.

### ١٠٥- "داخلية":

قانون للسيادة في أعمالها الداخلية، أي في عدم الحرب. جزء واحد بالتركية. ١٢٥١هـ (١٨٣٦م). الثمن ٣١ قرشاً و١٠ بارة.

### ١٠٦- "برهان قاطع":

وهو قاموس اللغة الفارسية لابن خلف. رتبه وترجمه إلى التركية أحمد أمين، طبع في سنة ١٢٥١هـ (١٨٣٦م) في جزء واحد. وسبق طبعه بالآستانة في سنة ١٢٩٧هـ.

### ١٠٧- "همايون نامة":

أي الكتاب السلطاني إشارة إلى إهداء الكتاب إلى السلطان سليمان الأول وهو ترجمة تركية لكتاب كليلة ودمنة. عملت هذه الترجمة التركية عن النسخة الفارسية بقلم علي شلبي المدارس بمدرسة أنقرة التي أسسها مراد الثاني شعراً ونثراً في جزء واحد. طبع في سنة ١٢٥١هـ (١٨٣٦م). الثمن ٦٧ قرشاً.

### ١٠٨- "طوبخانة وجبخانه":

جزء واحد بالتركية ١٢٥١هـ (١٨٣٦م). الثمن ١٣ قرشاً و٢٠ بارة.

**١٠٩- "قانون أول وثاني سواري":**

جزء واحد بالتركي ١٢٥١هـ (١٨٣٦م). الثمن ١٦ قرشاً و٢٠ بارة.

**١١٠- "قانون ثالث سواري":**

جزء واحد بالتركية. تأليف كياني بك ١٢٥١هـ (١٨٣٦م).

**١١١- "تحفة الضابطان":**

نظريات البيادة والسواري. جزء واحد بالتركية. تأليف كياني بيك طبع في سنة ١٢٥١هـ (١٨٣٦م). الثمن ١١ قرشاً.

**١١٢- "قانون رابع وخامس سواري":**

جزء واحد بالتركية ١٢٥١هـ (١٨٣٦م). الثمن ١٨ قرشاً.

**١١٣- "ألف ليلة وليلة":**

الطبعة العربية في جزئين ١٢٥١هـ (١٨٣١م). الثمن ١٠٠ قرش.

**١١٤- "معرفة نامة":**

دائرة معارف، عمل إبراهيم حقي. جزء واحد بالتركية ١٢٥١هـ (١٨٣٦م).

**١١٥- "قواعد حربية":**

قواعد فن الحرب، جزء واحد بالتركية سنة ١٢٥١هـ (١٨٣٦م). الثمن ١٥ قرشاً.

**١١٦- "فضائل الجهاد":**

أي الحرب الدينية. جزء واحد بالعربية ١٢٥١هـ (١٨٣٦م). الثمن ١٠ قروش.

**١١٧- "أشكال سواري":**

رسوم لتعليم الفرسان. جزء واحد ١٢٥١هـ (١٨٣٦م). الثمن ٤٠ قرشاً.

**١١٨- "مثنوي":**

كتاب في الأخلاق والزهد "شعر تركي" وهو الترجمة التركية للكتاب المشهور تأليف جلال الدين الرومي. الترجمة بقلم الكفراوي ثلاثة أجزاء ١٢٥١هـ (١٨٣٦م). الثمن ٣٠٠ قرشاً.

**١١٩- "كليلة ودمنة":**

الطبعة العربية بقلم عبد الله بن المقفع. جزء واحد ١٢٥١هـ (١٨٣٦م). الثمن ١٧ قرشاً. و٣٠ بارة.

**١٢٠- "رسالة في علم الحرب":**

تأليف كلوت بك كراسة صغيرة ١٢٥١هـ (١٨٣٦م). الثمن ٣٠ بارة.

**١٢١- "الهيئة الظاهرة" أو "علم الطب البيطاري":**

ترجمة عن الفرنسية يوسف فرعون. جزء واحد ١٢٥١هـ (١٨٣٦م). الثمن ستة قروش و٣٠ بارة.

**١٢٢- "حلية الناجي":**

كتاب يبحث في الأحكام الواجب اتباعها في تأدية الفروض الدينية. جزءان باللغة العربية ١٢٥١هـ (١٨٣٦م) سبق طبعه بالآستانة سنة ١٨٢٨م.

**١٢٣- "شرح الأزهري":**

شرح لكتاب الأزهري في النحو العربي. جزء واحد ١٢٥٢هـ (١٨٣٧م) الثمن ٤ قروش.

**١٢٤- "دريكتا":**

أي الدر الفريد. الطبعة الثانية لبحث في مذهب الإمام أبي حنيفة ١٢٥٢هـ (١٨٣٧م). الثمن خمسة قروش.

**١٢٥- "مذكرة الحكام في طبقات الأمم":**

جزء واحد بالتركية ١٢٥٢هـ (١٨٣٧م) خاص بتقسيم الأمم وتاريخها الثمن ٤٥ قرشاً.

**١٢٦- "أجرومية":**

الطبعة الثانية. تأليف ابن أبي الرومي الصنهاجي. كراسة صغيرة ١٢٥٢هـ (١٨٣٧م). الثمن قرش واحد.

**١٢٧- "الهندسة الوصفية"**

ترجمة من الفرنسية إلى العربية بيومي أفندي، جزء واحد ١٢٥٢هـ (١٨٣٧م). الثمن خمسة قروش و١٢ بارة.

**١٢٨- "رسالة في الهندسة":**

ترجمها عن الفرنسية أدهم بك. جزء واحد بالتركية ١٢٥٢هـ (١٨٣٧م). الثمن ٢٨ قرشاً و٥ بارة.

**١٢٩- "تاريخ قدماء الفلاسفة":**

ترجمه عن الفرنسية رفاعة أفندي. جزء واحد بالعربية ١٢٥٢هـ (١٨٣٧م) الثمن ٢٨ قرشاً. و٥ بارة.

**١٣٠- "قانون الصباغة":**

جزء واحد بالعربية طبع سنة ١٢٥٢هـ (١٨٣٧م). وهو الطبعة الثانية لكتاب روفائيل السابق. الثمن ١٠ قروش و٢٠ بارة.

**١٣١- "فيزلوجيا":**

ترجمه عن الفرنسية إلى العربية علي هيبة جزء واحد سنة ١٢٥٢هـ (١٨٣٧م). الثمن ١٠ قروش و٢٠ بارة.

**١٣٢- "مقالات الهندسة":**

ترجمه من الفرنسية إلى التركية أدهم أفندي.. جزء واحد ١٢٥٢هـ (١٨٣٧م) الثمن ستة قروش و٣٦ بارة.

**١٣- "ابن عقيل في شرح الألفية":**

حاشية على ألفية بن مالك ١٢٥٢هـ (١٨٣٧م). الثمن ١٥ قرشاً.

**١٣٤- "أقرباذين":**

بحث في تركيب الأدوية. ترجمه من الفرنسية إلى العربية يعقوب.. جزء واحد ١٢٥٢هـ (١٨٣٧م). الثمن ٢٢ قرشاً و٢٠ بارة.

**١٢٥- "تطعيم الجدري":**

لكلوت بك. جزء واحد بالعربية ١٢٥٢هـ (١٨٣٧م). الثمن ٣٠ قرشاً.

**١٣٦- "المقالة الأولى في الهندسة":**

ترجمها من الفرنسية إلى العربية عصمت أفندي، جزء واحد سنة ١٢٥٢هـ (١٨٣٧م). الثمن ٢ قرش و٣٠ بارة.

**١٣٧- "خواب نامة":**

أي كتب تفسير الأحلام تأليف "ويستي" جزء واحد بالتركية ١٢٥٢هـ (١٨٣٧م). الثمن ٣ قروش.

**١٣٨- "ديوان راغب":**

شعر تركي. جزء واحد وعليه شرح. ١٢٥٢هـ (١٨٣٧م). الثمن ٢٧ قرشاً.

**١٣٩- "ديوان سامي":**

جزء واحد تركي وعليه شرح. ١٢٥٢هـ (١٨٣٧م). الثمن ٢٣ قرشاً.

**١٤٠- "قانون تعليم العسكر الجهادية":**

طبع في أوائل صفر سنة ١٢٥٣ – مايو سنة ١٨٣٧ وبه ٣٨ لوحة. غير موجود بالقوائم التي بأيدينا كلها وإنما اطلعت على نسخة منه بدار الكتب المصرية.

**١٤١- "تحفة القلم في أمراض القدم":**

بقلم مُحَمَّد عبد الفتاح طبع في سنة ١٨٣٧م. ولم يرد ذكره بالقوائم السالفة الذكر وإنما ورد ذكره في ترجمة مُحَمَّد عبد الفتاح بكتاب البعثات العلمية للأمير عمر طوسون ص.٦٣

**١٤٢- "متن الألفية":**

ألفية ابن مالك ١٢٥٣هـ (١٨٣٨م). الثمن ٣ قروش و٢٠ بارة.

**١٤٣- "كتاب شذور الذهب":**

كتاب في النحو العربي تأليف ابن هشام. جزء واحد طبع سنة ١٢٥٣هـ (١٨٣٨م). الثمن ١٨ قرشاً و٢٠ بارة.

**١٤٤- "كتاب نصوص":**

كتاب في الحديث تأليف محيي الدين جزء واحد بالتركية. طبع سنة ١٢٥٣هـ (١٨٣٨م). الثمن ٨٢ قرشاً.

**١٤٥- "طومي نامة":**

أي كتاب الببغاء. حكايات خرافية. ترجمها من الفارسية إلى التركية ساري عبد الله أفندي. جزء واحد ١٢٥٣هـ (١٨٣٨م). الثمن ٦٤ قرشاً.

**١٤٦- "ترتيب الدواوين":**

قوانين إدارية بالعربية – ١٢٥٣هـ (١٨٣٨م). الثمن خمسة قروش.

**١٤٧- "التشريح العام":**

ترجمه من الفرنسية إلى العربية النبراوي. جزء واحد. طبع سنة ١٢٥٣هـ (١٨٣٨م). الثمن ٨ قروش و٢٠ بارة.

**١٤٨- "شرح القطر":**

كتاب في النحو العربي تأليف ابن هشام جزء واحد. طبع في سنة ١٢٥٣هـ (١٨٣٨م).

الثمن ١٦ قرشاً و٢٥ بارة.

**١٤٩- "ديوان برتو أفندي":**

وزير الداخلية في أيام السلطان محمود جزء واحد بالتركية وعليه يشرح ١٢٥٣هـ (١٨٣٨م). الثمن ١٦ قرشاً و٢٠ بارة.

**١٥٠- "الترجمان":**

كلمات عربية وتركية جزء واحد ١٢٥٣هـ (١٨٣٨م). الثمن أربعة قروش و٢٦ بارة.

**١٥١- "حديقة السعدا":**

سير عدد من الأنبياء والأولياء. جزء واحد بالتركية ١٢٥٣هـ (١٨٣٨م). الثمن ٢٣ قرشاً.

**١٥٢- "السواد الأعظم مشتمل على أسيال وأجوبة":**

كتاب في الذهب السني بطريقة الأسئلة والأجوبة. باللغة العربية ١٢٥٣هـ (١٨٣٨م). الثمن ٣ قروش و٣٠ بارة.

**١٥٣- "ديوان وهبي":**

جزء واحد تركي ١٢٥٣هـ (١٨٣٨م). الثمن ٣٧ قرشاً.

**١٥٤- "كليات أبي البقاء":**

دائرة معارف علمية عربية. جزء واحد ١٢٥٣هـ (١٨٣٨م).

**١٥٥- "ديوان غالب":**

وهو ديوان الشيخ غالب ١٢٥٣هـ (١٨٣٨م).

**١٥٦- "بندنامة":**

الطبعة الثانية من كتاب الوصايا للشيخ العطار ١٢٥٣هـ (١٨٣٨م).

**١٥٧- "ديوان نايلي":**

جزء واحد تركي ١٢٥٣هـ (١٨٣٨م).

**١٥٨- "قانون الزراعة":**

جزء واحد بالتركية ١٢٥٤هـ (١٨٣٩م). الثمن ٤ قروش.

**١٥٩- "نفر وبلوك":**

جزء واحد بالتركية ١٢٥٤هـ (١٨٣٩م). الثمن ١٨ قرشاً.

**١٦٠- "المنطق":**

نقله عن "**Dumarsais**"، رفاعة أفندي جزء واحد ١٢٥٤هـ (١٨٣٩م). الثمن ٥ قروش و٥ بارة.

**١٦١- "تاريخ المصريين":**

تاريخ قدماء المصريين تأليف رفاعة أفندي جزء واحد بالعربية ١٢٥٤هـ (١٨٣٩م). الثمن ٢١ قرشاً.

**١٦٢- "تاريخ إسكندر رومي":**

أي الإسكندر الأكبر جزء واحد بالتركية ١٢٥٤هـ (١٨٣٩م). الثمن ١٧ قرشاً و٣٠ بارة.

**١٦٣- "تحفة وهبي":**

طبعة ثانية لكلماته الفارسية والتركية الخاصة باستعمال النشء جزء واحد ١٢٥٤هـ (١٨٣٩م). الثمن ١٧ قرشاً و٣٠ بارة.

**١٦٤- "ديوان نيازي":**

جزء واحد بالتركية ١٢٥٤هـ (١٨٣٩م)، الثمن ١٣ قرشاً و١٠ بارة.

**١٦٥- "لطايف نصر الدين خوجه":**

نوادر. جزء واحد بالتركية ١٢٥٤هـ (١٨٣٩م). الثمن ٤ قروش.

**١٦٦- "ديوان فضولي":**

جزء واحد بالتركية ١٢٥٤هـ (١٨٣٩م). الثمن ٢٣ قرشاً.

**١٦٧- "الطبيعة مع أشكال":**

تاريخ طبيعي وبه رسوم ترجمه من الفرنسية إلى العربية حنا حنحوري جزء واحد ١٢٥٣هـ (١٨٣٩م). الثمن ٢٩ قرشاً.

**١٦٨- "جغرافية الطبيعة":**

جغرافية طبيعية ترجمها من الفرنسية إلى العربية أحمد الرشيدي ١٢٥٤هـ (١٨٣٩م). الثمن ١٦ قرشاً.

**١٦٩- "جغرافية عمومي في كيفية الأرض":**

ترجمها من الفرنسية إلى العربية رفاعة أفندي. جزء واحد ١٢٥٤هـ (١٨٣٩م). الثمن ٢٠ قرشاً.

**١٧٠- "شرح الشمايل":**

في صفات النبي تأليف: حسن أفندي – جزء واحد ١٢٥٤هـ (١٨٣٩م). الثمن ٤٤ قرشاً.

**١٧١- "الموقوفاتي":**

ترجمة تركية وتعليق بقلم مُحَمَّد الموقوفاتي على القانون تأليف إبراهيم الحلبي. جزء واحد. ١٢٥٤–١٨٣٩ الثمن ١١٨ قرشاً.

**١٧٢- "الأربطة الجراحية":**

في الجراحة والعمليات. ترجمة من الفرنسية إلى العربية إبراهيم النبراوي. جزء واحد ١٢٥٤هـ (١٨٣٩م). الثمن ١٤ قرشاً و٣٠ بارة.

**١٧٣- "حاشية الطهطاوي على الدر المختار":**

وهي حاشية على كتاب الدر في مذهب الإمام أبي حنيفة. جزء واحد بالعربية ١٢٥٤هـ (١٨٣٩م). الثمن ٣٦ قرشاً.

**١٧٤- "تعريف نامة يعني كتاب في ترتيب العساكر":**

جزء واحد بالتركية ١٢٥٤هـ (١٨٣٩م). الثمن ٦٣ قرشاً و٣ بارة.

**١٧٥- "تعليم آلاي":**

تعليم البيادة جزء واحد بالتركية ١٢٥٥هـ (١٨٤٠م). الثمن ٢٥ قرشاً.

**١٧٦- "تعليم أورطه":**

تعليم البيادة مجتمعة جزء واحد بالتركية ١٢٥٥هـ (١٨٤٠م). الثمن ٣٠ قرشاً.

**١٧٧- "تعليم الأورطه":**

في نفس الموضوع السابق بالعربية ١٢٥٥هـ (١٨٤٠م). الثمن ١٧ قرشاً.

**١٧٨- "تحفة خيرت":**

كلمات تركية وفارسية وعربية. جمع خيرت أفندي. جزء واحد **١٢٥٥**هـ (١٨٤٠م). الثمن **٦** قروش.

**١٧٩- "قانون الزراعة":**

في الزراعة على الطريقة الأوربية. جزء واحد بالعربية **١٢٥٥**هـ (١٨٤٠م). الثمن **٤** قروش.

**١٨٠- "كليات أبي البقاء في جميع العلوم":**

طبيعة ثانية. جزء واحد بالعربية **١٢٥٥**هـ (١٨٤٠م). الثمن **٦٥** قرشاً و١٠ بارة.

**١٨١- "لايحة مواعيد المهمات في قواعد مهمات الجهادية":**

جزء واحد بالتركية **١٢٥٥**هـ (١٨٤٠م). الثمن **١٥** قرشاً و٣٠ بارة.

**١٨٢- "معرفة نامة":**

طبعة ثانية من دائرة المعارف المذكورة. جزء واحد بالتركية **١٢٥٥**هـ (١٨٤٠م). الثمن **٧٦** قرشاً.

**١٨٣- "علم حال":**

في الدين. جزء واحد بالتركية **١٢٥٠**هـ (١٨٤٠م). الثمن **١** قرش.

**١٨٤- "ديوان نديم أفندي":**

جزء واحد بالتركية. سنة **١٢٥٥**هـ (١٨٤٠م). الثمن **٢٠** قرشاً.

**١٨٥- "تعليم الأطفال":**

تاليف يحيى الحكيم. جزء واحد بالعربية **١٢٥٥**هـ (١٨٤٠م). الثمن ٨ قروش و٣٠ بارة.

**١٨٦- "نشان رفعت":**

ديوان تركي نظم رفعت. جزء واحد تركي **١٢٥٥**هـ (١٨٤٠م). الثمن **٣١** قرشا

**١٨٧- "ديوان نايلي":**

طبعة ثانية **١٢٥٥**هـ (١٨٤٠م). الثمن **١٩** قرشاً.

**١٨٨- "خمسي نركسي":**

حكايات تركية تأليف عبد الله الكيس. جزء واحد **١٢٥٥**هـ (١٨٤٠م) الثمن **١٩** قرشاً.

**١٨٩- "المادة الطبية البيطارية""**

طب بيطري ترجمة من الفرنسية إلى العربية يوسف فرعون. جزء واحد ١٢٥٥هـ (١٨٤٠م). الثمن ١٧ قرشاً.

**١٩٠- "تشريح عام بيطاري":**

جزء واحد بالعربية. نقله عن الفرنسية يوسف فرعون ١٢٥٥هـ (١٨٤٠م). الثمن ٦ قروش و٣٠ بارة.

**١٩١- "الأمراض العامة البيطارية":**

جزء واحد ترجمه من الفرنسية إلى العربية يوسف فرعون، يبحث في أمراض الحيوانات بشكل عام ١٢٥٥هـ (١٨٤٠م) الثمن ٨ قروش.

**١٩٢- "سياحة نامة":**

رحلة الشيخ رفاعة ترجمها من العربية إلى التركية رستم أفندي ١٢٥٥هـ (١٨٤٠م). الثمن ١٩ قرشاً و٥ بارة.

**١٩٣- "شرح ديوان سيدنا علي":**

باللغة التركية ترجمة من العربية سعد الدين بن سليمان جزء واحد ١٢٥٥هـ (١٨٤٠م). الثمن ٥٥ قرشاً و١٠ بارة.

**١٩٤- "سفينة راغب في جميع العلوم":**

دائرة معارف عمل راغب أفندي. جزء واحد باللغة العربية طبع في ١٢٥٥هـ (١٨٤٠م). الثمن ٨٨ قرشاً.

**١٩٥- "دده جنكي":**

كتاب في النحو تأليف الدارندوي. باللغة العربية جزء واحد ١٢٥٥- ١٨٤٠ الثمن ٢٣ قرشاً.

**١٩٦- "ديوان عزت أفندي":**

الشهير بعزت ملا. جزء واحد بالتركية وبه شرح ١٢٥٥هـ (١٨٤٠م). الثمن ٦٣ قرشاً.

**١٩٧- "روح البيان في تفسير القرآن":**

تأليف إسماعيل حقي. جزء واحد باللغة العربية طبع في ١٢٥٥هـ (١٨٤٠م). الثمن ٧٠٠ قرشاً.

**١٩٨- "شرح المحمدية":**

شرح باللغة العربية للسيرة النبوية. ترجمها عن العربية إسماعيل حقي ١٢٥٥هـ (١٨٤٠م). الثمن ٢٠٠ قرشاً.

**١٩٩- "الهندسة":**

ترجمها من الفرنسية إلى العربية عصمت أفندي. جزء واحد ١٢٥٥هـ (١٨٤٠م). الثمن ٢١ قرشاً.

**٢٠٠– "ننر وبلوك"**

تمارين للبيادة – جزء واحد بالعربية ١٢٥٦هـ (١٨٤١م) الثمن ١٥ قرشا و١٠ بارة.

**٢٠١– " قانون للأسبتالية مع أشكال":**

جزء واحد بالعربية ١٢٥٦هـ (١٨٤١م) الثمن ٩ قروش و٥ بارة.

**٢٠٢– " بركلي شرحي":**

في مذهب أبي حنيفة تأليف محمد بن بير علي. المشهور باسم بركلي. جزء واحد بالتركية ١٢٥٦هـ (١٨٤١م).

**٢٠٣- "حاشية الكنفري":**

جزء واحد بالتركية ١٢٥٦هـ (١٨٤١م) الثمن ١٢٠ قرشاً.

**٢٠٤- "معالجة الأعين":**

ترجمه من الفرنسية إلى العربية أحمد الرشيدي. جزء واحد ١٢٥٦هـ (١٨٤١م). الثمن ٣٠ قرشا.

**٢٠٥- "حاشية السنكوتي في علم النحو":**

تأليف عبد الغفور. جزء واحد ١٢٥٦هـ (١٨٤١م). الثمن ٦١ قرشا.

**٢٠٦- "ديوان حافظ":**

جزء واحد باللغة الفارسية ١٢٥٦هـ (١٨٤١م) الثمن ٣٥ قرشاً.

**٢٠٧- "سزاي كلشي":**

أي ديوان سزاي جزء واحد بالتركية ١٢٥٦هـ (١٨٤١م). الثمن ٣٠ قرشاً.

**٢٠٨- "رشحات":**

كتاب في التصوف تأليف صفي الله. جزء واحد بالتركية ١٢٥٦هـ (١٨٤١م). الثمن ٥٤ قرشاً.

**٢٠٩- "منهاج الفقراء":**

في التصوف أيضاً تأليف الكنفراوي. جزء واحد بالتركية ١٢٥٦هـ (١٨٤١م). الثمن ٤٥ قرشاً.

**٢١٠- "شرح قصيدة البردة":**

ترجمها من العربية أحمد مصطفى جزء واحد ١٢٥٦هـ (١٨٤١م). الثمن ١٣.

**٢١١- "التحفة السليمية في علم التوحيد":**

تأليف سليم أفندي جزء واحد بالتركية – ١٢٥٦هـ (١٨٤٠م) الثمن ٥ قروش.

**٢١٢- "فيزولوجيا":**

فسيولوجيا بيطرية. ترجمه من الفرنسية إلى العربية يوسف فرعون جزء واحد ١٢٥٦هـ (١٨٤١م). الثمن ١٠ قروش.

**٢١٣- "الأمراض الظاهرة في الطب البيطري":**

ترجمه من الفرنسية إلى العربية يوسف فرعون. جزء واحد ١٢٥٦هـ (١٨٤١م). الثمن ٢٠ قرشاً.

**٢١٤- "محرم أفندي في علم البيان":**

جزء واحد عربي ١٢٥٦هـ (١٨٤١م). الثمن ١٢٣ قرشاً.

**٢١٥- "كتاب جبر المقابلة مكملة":**

ترجمه بيومي أفندي إلى العربية جزء واحد ١٢٥٦هـ (١٨٤١م). الثمن ٤٥ قرشاً.

**٢١٦- "كلستان السعدي":**

جزء واحد بالفارسية ١٢٥٧هـ (١٨٤١م). الثمن ١٢ قرشاً.

**217- "أيدروليك أي علم حركة وموازنة المياه":**

ترجمه أحمد دجلا. طبع حجر. خاص بمدرسة المهندسخانة ١٢٥٧هـ (١٨٤١م).

**٢١٨– "مثلثات مستوية وكروية":**

نقله من الفرنسية إلى العربية أحمد دجلا. طبع حجر خاص بالمهندسخانة ١٢٥٧هـ (١٨٤١م).

**٢١٩- "زيوديزيه أي فن أعمال الخرط العظيمة":**

تأليف إبراهيم رمضان. جزء واحد باللغة العربية خاص بالمساحة طبع حجر خاص بالمهندسخانة ١٢٥٧هـ (١٨٤١م).

**٢٢٠- "ميكانيقة أي علم جر الأثقال":**

نقله من الفرنسية مُحَمَّد بيومي وأحمد الطويل. جزء واحد خاص بالمهندسخانة طبع حجر ١٢٥٧هـ (١٨٤١م).

**٢٢١- "تركيب الآلات":**

تأليف أحمد الطويل باللغة العربية خاص بالمهندسخانة طبع حجر ١٢٥٧هـ (١٨٤١م).

**٢٢٢- "حساب التمام والتفاضل":**

ترجمه من الفرنسية إلى العربية محمود أحمد جزء واحد. خاص بالمهندسخانة طبع حجر ١٢٥٧هـ (١٨٤١م).

**٢٢٣- "كتاب علم الحساب":**

جزء واحد باللغة العربية تأليف علي بدوى. طبع حجر خاص بالمهندسخانة ١٢٥٧هـ (١٨٤١م).

**٢٢٤- "نوادر الآثار":**

مختارات من الأشعار التركية المشهورة لعدد من الشعراء مثل راغب ونديم وأحمد والسلطان مراد. جزء واحد ١٢٥٦هـ (١٨٤١م).

**٢٢٥- "نهج السلوك في سياسة الملوك":**

كتاب في السياسة ألفه عبد الله بن عبد الرحمن لصلاح الدين. جزء واحد ١٢٥٦هـ (١٨٤١م).

**٢٢٦- "كتاب الجيولوجية":**

نقله إلى العربية أحمد فايد أفندي. جزء واحد ١٢٥٧هـ (١٨٤٢م).

**٢٢٧- "الكفراوي"**

نحو عربي جزء واحد ١٢٥٧هـ (١٨٤٢م) الثمن ١٠ قروش.

**٢٢٨- "جملة الصرف":**

في النحو ١٢٥٧هـ (١٨٤٢). الثمن ٦ قروش. سبق طبعه بالآستانة في سنة ١٨١٩م.

**٢٢٩- "قانون الزراعة":**

باللغة العربية ١٢٥٧هـ (١٨٤٢م). الثمن ٤ قروش و٣٠ بارة.

**٢٣٠- "الشيخ خالد في علم النحو":**

جزء واحد ١٢٥٧هـ (١٨٤٢م). الثمن ٤ قروش و٣٠ بارة.

**٢٣١- "داخلية":**

تمارين للمشاه. جزء واحد بالعربية ١٢٥٧هـ (١٨٤٢م). الثمن ٤ قروش و٢٠ بارة.

**٢٣٢- "تعليم آلاي عربي":**

جزء واحد ١٢٥٧هـ (١٨٤٢م). الثمن ٤ قروش و٢٠ بارة.

**٢٣٣- "بند عطارة":**

طبعة ثالثة لكتاب وصايا العطار. باللغة الفارسية ١٢٥٧هـ (١٨٤٢م). الثمن ٤ قروش. وقد نشر دي ساسي هذه البندنامة بالفارسية مع ترجمة لها بالفرنسية في سنة ١٨١٩م.

**٢٣٤- "سياست نامة يعني قانون للملكة المصرية":**

جزء واحد ١٢٥٧هـ (١٨٤٢م). الثمن ١٠ قروش و٨ بارة.

**٢٣٥-"علم النباتات":**

نقله من الفرنسية إلى العربية حنا حنحوري جزء واحد ١٢٥٧هـ (١٨٤٢م). الثمن ٢٠ قرشاً و٢٠ بارة.

**٢٣٦- "قانون الطوبجية الجديد":**

جزء واحد بالتركية. ١٢٥٧هـ (١٨٤٢م).

**٢٣٧- "كتاب نظم اللآلي في السلوك، فيمن حكم فرنسا من الملوك":**

وهو تاريخ لفرنسا وبه مقابلة زمنية بالتاريخ الإسلامي. جزء واحد بالعربية. ترجمة وترتيب السعودي أستاذ اللغة العربية والفرنسية بمدرسة الألسن ١٢٥٧هـ (١٨٤٢م).

**٢٣٨- "مطالع شموس السير في وقائع كرلوس الثاني عشر":**

وهو تاريخ لشارل الثاني عشر. ترجمة مُحَمَّد مصطفى الضابط المساعد بمدرسة الألسن جزء واحد باللغة العربية ١٢٥٧هـ (١٨٤٢م).

**٢٣٩- "كتاب إتحاف الملوك الألبا بتقديم الجمعيات في بلاد أوربا:**

يصف تقدم الأحوال السياسية والاجتماعية بأوربا ومترجم ومقتبس بقلم الشيخ رفاعة ناظر مدرسة الألسن ورئيس ديوان الترجمة. جزء واحد باللغة العربية — صفر ١٢٥٨– مارس ١٨٤٢.

**ذيل بثلاثة عشر كتاباً**

طبعت في تواريخ ليست محققة بين سنتي ١٨٣٠ و١٨٤٢

**٢٤٠- "متن اللامع":**

كتاب في الحساب جزء واحد بالعربية. الثمن ٦ قروش و٢٠ بارة.

**٢٤١- "مرآة الكائنات":**

تاريخ عام. جزء واحد بالتركية الثمن ٢٨٥ قرشاً.

**٢٤٢- حكايات علي بن سينا":**

حكايات عن العفاريت. جزء واحد باللغة التركية الثمن ٣٠ قرشاً.

**٢٤٣- "ديوان نشأت":**

جزء واحد بالتركية. الثمن ٣٦ قرشاً.

**٢٤٤- "ديوان سروري":**

جزء واحد بالتركية الثمن ١٠٠ قرش.

**٢٤٥- "ديوان فطنة هانم":**

وفاطمة هانم هذه سيدة شاعرة كانت مشهورة في الآستانة في زمانها. وهو مجموعة أشعار لها. ولا بد وأن يكون هذا الكتاب طبع قبل سنة ١٨٣٧ — لأنه ورد في قائمة بورنج. جزء واحد بالتركية ثمنه ١٢ قرشاً.

**٢٤٦- "ديوان عاصم":**

جزء واحد بالتركية الثمن ٤٠ قرشاً.

**٢٤٧- "ديوان نفعي":**

جزء واحد بالتركية الثمن ٤٠ قرشاً.

**٢٤٨- "ترتيب أوردو":**

أي ترتيب المعسكرات. جزء واحد بالتركية الثمن ١٢ قرشاً و٢٠ بارة.

**٢٤٩- "خميرة جدولي":**

جدول أبعاد القذائف. الطبعة الثانية لثالث كتاب في هذه القائمة جزء واحد. الثمن ١٦ قرشاً.

**٢٥٠- "تعمير الأسلحة":**

أي صناعة تصليح الأسلحة. جزء واحد بالتركية الثمن ١٨ قرشاً.

**٢٥١- "تعليم عساكر خفيفة":**

أي تعليم البيادة الخفيفة. جزء واحد بالتركية الثمن ٩ قروش.

**٢٥٢- "رسالة الملاحة":**

جزء واحد بالتركية، مترجمة عن الفرنسية. الثمن ٩ قروش سبق طبعه بالآستانة سنة ١٨٢٨.

**ملاحظة**: هذه القائمة بمطبوعات بولاق ليست كاملة ولا دقيقة وهي في حاجة إلى تحقيق كبير. وإنما ذكرناها على علاتها بقدر ما سمح به وقتنا كأمثلة لمطبوعات بولاق وتنوعها.

# الملحق الحادي عشر

## ترجمة خلاصة تركية من مجلس ملكية في ١٥ شوال ١٢٥١

(٣ فبراير ١٨٣٦) بشأن جمع الخرق للكاغدخانة

[عن دفتر مجموع أوامر ولوائح خاصة بمصالح
متعددة ص ٧ – محفوظات عابدين]

عليما (على ما) اقتضته الإرادة الخديوية في إعطاء رابطة لتشغيل الورق وأنه صايره المداولة بالمجلس في تحصيل الأسباب الموجبة لتحسين تشغيله وحصل التعهد من الخواجه جاكي كمياجي البصمة خانه بالتشغيل وطلب قزانات وبراميل ومكبس مياه لأجل تطبيخ قطع الخرق الكهنة وتعهد معه يوسف العبادي (كذا في الأصل وصوابها العيادي "بالياء") المصري الذي تعلم تلك الصناعة ببلاد أوربا بأن يكون معاون معه. وقد أعطى صورة إلى توريد قطع الخرق الكهنة إلى الكاغدخانة وهو أن حضرة مأمور أشغال المحروسة يستحضر نظار أرباع المحروسة ومشايخ الأثمان بطرفه وينبه عليهم بأن الأشياء القديمة المصنوعة من الكتان أو البفتة الموجودة عند أهالي المحروسة لا يتلقوها أصلاً بل تؤخذ الأقة بعشرة فضة معرفة مشايخ الحارات حكم القرار السابق وأن لا أحد يصدر منه محاولة ويخصص أجرة لمشايخ الحارات في كل أقة نصف فضة وذلك نظير خدمتهم في جمع قطع الخرق الكهنة وينبه على شيخ حارة اليهود بأن يستعمل هذه الخدمة. والحاصل كلما جاز فعله يفعله ويبذل الهمة في تكثير قطع الخرق الكهنة سواء كانت من بقية أو من كتان وإرسالهم إلى الكاغدخانة من غير زحمة إلى الأهالي (أي بدون مضايقتهم بالإلحاف في الطلب).

وأن ورشة التيل والدوبارة الذين تحت إدارته فالذي يتواجد بها من الصنف المشاق النضيفة التي لم يغمس في زيت ولا في دهونات مع الأشياء المماثلة لها الخالية من اللزوم وفصاصة الورق التي تتحصل شهريا فتجمع جميعها وترسل إلى الكاغدخانة. كذا قصاصة الخيطان الرفيعة التي تطلع من دواليب التشغيل بالفاوريقات الكائنين بالمحروسة والأقاليم وما يشبه ذلك من قطع الشوالات والأكيسه وقصاصة الورق الحاصل من الكتابة فلا بد من جمعه شهرا بشهر، ويرسل إلى فاوريقة الورق ويؤخذ رجعه بذلك حكم الفيات المقررة وتحرر إشعارات بذلك لنظار العموم والفروع من طرف حضرة محمود أفندي المفتش حتى كلما ينشأ من قصاص الورق سواء أن كانت من الكتابة ومن غيرها بالمصالح التي تحت إدارة كل من حضرات

نظار كافة الدواوين بالمحروسة. وكل من حضرات المديرين والمحافظين بالأقاليم لا يلزم إتلافه بالكلية مع جميع الأشياء القديمة التي لا تصلح لأشغال الكاغدخانة، بل توضع في محل وعندما تبلغ أكم قنطار ترسل لفابريقة الورق ويؤخذ رجعتهم. وأنه يشعر بذلك كل من حضرات المومى إليهم وحضرة الأفندي مأمور الديوان الخديوي والخزينة العامرة وديوان معاونة جناب داوري ومجلس شوراي جهادية ومجالس تجار مصرية ومجلس دمياط وإسكندرية والترسانة يكتب لهم أيضاً بأن قطع خرق قماش القلوع القديمة التي بالترسانة ترسل أيضاً إلى الكاغد خانة.

# الملحق الثاني عشر

## تعهد عبد الرحيم القناوي بالكاغدخانة

(١)

من سعيد باشا إلى محافظة مصر
في ١٢ شعبان ١٢٧٢ (١٧ أبريل ١٨٥٦).

[دفتر مجموعة أوامر ولوائح خاصة بمصالح
متعددة، ص ٧ و٨ – محفوظات عابدين]

أن عبد الرحيم القناوي من متعهدي المخابز قد أعرض إلينا ملتمساً التعهد بمصلحة الكاغدخانة التي دارت مدة على ذمة الميري ثم بطلت وأنه فيمقابله (في مقابل) إدارتها بدفع سنوي ثلثماية فرانسة شينكوا وكذا يدفع المابة عشرة لجهة الميري على جميع ما يشغله من صنف الورق وأن يكون تعهده عن مدة سبع سنين تعذر من تاريخ أمرنا بقبول تعهده وأصحب مع إعراضه ورقة بخطه وختمه مبينة عن شروط تعهده وهي شاملة على ثلاثة بنود. ولقد قورن التماسه بالإجابة من لدنا. وأصدرنا هذا إليكم. ومعه العرض والورقة المحرزة منه لأجل أن بعد الاطلاعليها (الاطلاع عليها) بطرفكم إذا كانت كافية لربط شروط التعهد بموجبها أو يلحظ بطرفكم ما يستحق لتميمها على الوجه المقصود بما لا يخل تنجيز إجابته في ذلك ويوافق مراد المصلحة يصير ربط الشروط بموجب السندات اللازمة والتسليم إليه في التعهد بها وإظهار ثمرتها كما هو مطلوبنا.

(٢)

أمر صادر من سعيد باشا إلى محافظة مصر
في ٢٢ القعدة ١٢٧٢ (٢٤ يوليه ١٨٥٦)

[دفتر مجموعة أوامر ولوائح خاصة بمصالح
متعددة، ص٨ – محفوظات عابدين]

قد عرض إلينا إنهاكم رقيم ٢٧ شوال سنة ٧٢ (٣٠ يونيه ١٨٥٦) نمرة ٣٥٢ ومنها علم لدينا أنه بناء عليا صدر به أمرنا إليكم في ١٢ شعبان سنة ٧٢ نمرة ١٠٩ بمطالعة الشروط التي قدمها عبد الرحيم أفندي قناوي الذي يرغب التعهد به بمصلحة الكاغدخانة سبعة سنوات لأجل إذا تلاحظ بطرفكم ما تحسن به تتميمها على الوجه المقصود بما لا يخل بإجابته في ذلك ويوافق مزاج المصلحة يصير ربطها والتسليم إليه وإظهار ثمرتها قد أجريتم

مقتضا أمرنا وطالعتموه وما تم عليه الحال في شأن ذلك بحضور عبد الرحيم قناوي قد حررت عنه شروط بختمه أرسلتهموها إنهاكم مشتملة على مقدمة وتسعة بنود وخاتمة. يشتملوا على تعهده بالمصلحة المذكورة مدة ثلاثة عشر سنة وذلك بمناسبة تكلفه بكل ما يلزم من التعميرات والتجديدات ونقل الآلات من مخازن الميري إلى الكاغدخانة ومسحهم وتركيبهم، وبانتهاء المدة وتسليم الورشة من عهدته لا يكون له مطالبة الميري بشيء منها ملطقاً (كذا وأظنها مطلقاً) وتكون حق الميري. وأنه لا يصير إجراء شيء من تلك التعميرات إلا ما يكون من لوازم الإدارة ولا يخل بنظام الورشة ولا يكون الميري مكلف رأس مال له وأنه لم يأخذ شيئاً من مخازن الميري سوا ما يأخذه الآن بموجب القيمة التي تقدمهة (كذا وصوابها تقدمت بالتاء المفتوحة) إلى المحافظة ووردت صورتها البالغ قدرها بالأعداد ألف ومايتان تسعة وثلاثون وبالقنطار ثلثماية تسعة وعشرون وربع، وأنه عند استلام الورشة من عهدته إذا فقد شيء من الآلات والخامات يكون ملزماً به أو بقيمته على الوجه الذي توضح بالبند الثالث بالشروط. كما أن الجنينة يصير تتمين أشجارها بمعرفة الغيطانية عند التسليم إليه. وعند انتها مدة التعهد يصير تتمينها وتعدادها وإذا ظهر عجز في الأشجار يقوم بدفع ثمنه وإن ظهر زيادة بالأشجار يكون مستحقاً أنه يستولى ثمنها كأصول تسليم وتعلم الجناين. وسائر المحلات المتعلقة بالورشة يصير تسليمها إليه بعد عدد أبوابها وشبابيكها وأخشابها وعند الانتها يستلمهم كما استلمهم. وأن الميري مخير من بعد سنتين تمضى من إبقاء الورشة بعهدته إذا حصلت الثمرة أو نزعها من يده إذا لم تحصل ثمرة ويدفع الإيجار عنمدة (عن مدة) استولاه عليها وهو أيضاً مخير في تركها إذا لم يحصل له نجاح في إدارتها.

وقد التزم بدفع العشور على المشغول إما صنف عين أو قيمته نقداً ودفع كمرك ما يرسل من مشغولها إلى الحجاز وغيرها كما يجري في كمرك الورق الذي يرسل من وارد بحر برا (كذا في الأصل وأظنها من وارد بحر برا أي الخارج) والتزم إلى الميري بدفع تلثمايه ريال شينكوا إيجار الورشة والمحلات المتعلقة بها والجنينة سنوي خلاف العشور. وأن الميري غير مكلف بمساعدته في جلب الشغالة والخدمة التي تلزم بل يكون جلبهم واستخدامهم بمعرفته برغبتهم ويدفع لهم أجرهم من طرفه كما الجاري بين الأهالي. هذا مفيد ما وقفت عليه الشروط وحصل به التعهد الذي تروموا الاستئذان من لدنا عن اعتماده فبناء عليه قد وافق إرادتنا اعتماده والمعاملة بموجبه وأصدرنا أمرنا هذا إليكم والتعهد الأول والثاني وقايمة المهمات اللازمة مرسولين معه لتبادروا بإنجاز مقتضاه كما وافق إرادتنا.

(٣)

## شراء الورق لمصالح الحكومة المصرية من الكاغدخانة المصرية
## تعهد عبد الرحيم قناوي بدلاً من شرائه من الخارج

أمر عال صادر من سعيد باشا إلى الداخلية

في ٢٣ القعدة سنة ١٢٧٤ (٤ يوليه ١٨٥٨).

[دفتر مجموعة أوامر ولوائح خاصة بمصالح متعددة، ص٧، محفوظات عابدين]

إن الأوراق اللازمة إلى الدواوين والمصالح الميرية جاري مشتراها من الخارج من الموجود بطرف التجار بمصر وإسكندرية أو بالإحضار من بلاد برا. وبما أن ورشة الكاغدخانة تقدم صار إعطاؤها عهدة إلى قناوي أفندي الزيني لأجل تشغيل أصناف الورق بها وقبل الآن كان أحضر عينات مما صار تشغيله ونظرت لدينا ووجدت موافقة نوعاً. ومع ذلك تأكد عليه من طرفنا بإتقان التشغيل لأنه بالضرورة كلما زاد التشغيل كلما تحسن.

ولكون العينات الذي نُظروا كانوا منمدة (من مدة) نحو الثمانية شهور فهلبت من وقتها للآن تحسن التشغيل عن أول وإذا أخذ ما يوافق من ذلك للزوم الميري بداعي أنه من مصنوع هذه الديار، إذ مع وجوده لا يصح الأخذ من غيره وبالطبع يكثر التشغيل متى وجدت الموافقة والرغبة. فاقتضت إرادتنا أن ما يلزم إلى مصالح الميري يؤخذ ما يوجد موافق منه من مشغول الورشة المذكورة بواقع ما يساوي على حسب أصول المزاد والأثمان يبقى يجرى اللازم في محاسبته عليها بعد خصم ما يلزم خصمه كما شروط التعهد وبناء عليه أصدرنا أمرنا هذا إليكم للنظر فيه والعمل بموجبه والعينات السابق رؤيتهم مرسولين برفقته.

كينار – إن شروط التعهد لا بد مذكور فيها شيء مما يتعلق بكيفية أثمان ما يؤخذ منه فبعد التأمل لما يجري العمل كما فيها.

# الملحق الثالث عشر

## منع استعمال المطبوع من المصاحف

(١)

دور عمومي من كتخداي باشا

في ١٧ شعبان ١٢٦٩ (٢٥ مايو ١٥٨٣).

[دفاتر قيودات المعية الكتخداوية ج٥ أقاليم
ص٨٧٢، ودفتر مجموع

أمور إدارة وإجراءات مجلس الأحكام
ص٢٦٤ محفوظات عابدين]

من حيث أن بيع وشراء المصاحف المطبوعة من الأمور الغير جائزة شرعاً، ومن الوجوب منع ذلك منعاً كلياً فقد تحرر عموماً بالتأكيد على من يلزم بمنع ذلك. وإذا حصل تجاسر من أحد في بيع المصاحف المطبوعة يصير ضبطه ويجرى معه ما تقتضيه الأصول.

(٢)

إفادة من المعية الكتخداوية إلى محافظة الإسكندرية

في ١١ شعبان سنة ١٢٧٠ (٨ مايو سنة ١٨٥٤)

### بخصوص إعدام المصاحف المطبوعة

[دفتر قيودات المعية الكتخداوية دفتر سنة
١٢٧٠، ص١٣١، ودفتر

مجموع أمور إدارة وإجراءات مجلس الأحكام،
ص٢٦٤، محفوظات عابدين]

إن المصاحف المطبوعة منع بيعها وشراؤها لكثرة غلطاتها ولحانتها وتحريف كتابتها في جملة مواضع فيصير إعدامها بالوجه المستحسن شرعاً. وأما ما يجري في حق من يضبط معه مصاحف مثل ذلك فبما أن ما وجد معه من ذلك جرى مجازاته فهكذا إذا وجد أحداً معهم مصاحف مثلذلك يجري مجازاتهم بحسب ما يتضح.

(٣)

أمر عال من سعيد باشا إلى ديوان الداخلية

في ٥ صفر سنة ١٢٧٥ (١٢ سبتمبر سنة ١٨٥٨).

## بخصوص تصحيح المصاحف المطبوعة واستعمالها

[دفتر قيد الأوامر العلية لسنة ١٢٧٥، ص٢١ ودفتر مجموع أمور إدارة وإجراءات مجلس الأحكام، ص٢٦٤، محفوظات عابدين]

عرضت لدينا مكاتباتكم المؤرخين ٨ شعبان سنة ١٢٧٤ (٢٣ مارس ١٨٥٨) وغرة الحجة سنة تاريخه نمره ١٠٨ ونمرة ٢٠٢ فيما يتعلق بالمصاحف المطبوعة الذي كان تحرر من الديوان الكاتخدائي في السابق بمنع مبيعها لكثرة غلطاتها وإعدام ما يوجد بالوجه المستحسن شرعاً. وأن بعد ذلك كان ورد مبلغ من تلك المصاحف وأفادوا عنه العلماء أنه يمكن تصحيحه وانصرف منه اثنان وخمسون مصحفا للمدرسة الحربية وتصححوا بها لزوم التلامذة والباقي صار إحالة تصحيحه على شخص خطاط يدعى الشيخ عبد الباقي الجاري نسخ تاريخ ابن خلدون بمعرفته لكونه يحفظ القرآن وهو من خدمة الميري. وأن الذي تصحيح لغاية ٨ شعبان سنة ١٢٧٤ماية وخمسين مصحف ومصاريف تصحيحهم ثلاثة آلاف وثلاثمائة قرش، وتحت التصحيح عشرة يخلصوا في ظرف شهر وتكاليف تصحيحهم متهم ثلاثماية قرش، وسبعة وخمسين باقين لم صار تصحيحهم وبوجه المقايسة يخلصوا في ظرف أربعة شهور ويصرف على تصحيحهم ألف ومائتان وتسعين قرش. وأن شخص يدعى الحاج حسن استعرف على ماية أربعة وثلاثون مصحف من ضمن ما صار تصحيحه أنهم تعلق شخصين موكل عنهم أحدهم يدعى الحاج عثمان مقيد باسمه عدد ١٠٨ والباقي عدد ٢٦ باسم الحاج أمين ويريد الموكل المذكور أخذهم بدون أن يدفع ما خصمهم منمصاريف (من مصاريف) التصحيح البالغ قدره ألفين وثمانماية قرش بدعواه عدم الاقتدار وأن لو كان صار إعطاهم إليه بدون تصحيح كان أجرى تصحيحهم بمعرفته. والعلماء أفادوا بأن حيث ما كان صرف للتصليح بدون أصحاب المصاحف فلا يلزم شرعاً. ذلك فتريدوا استحصال الأمر من لدنا بما يجري في ذلك وما يورد من الآن بهذه المناسبة. ومن حيث إن الذي ورد الآن هو ما توضح عنه بهذا وما تصحح منه تصحح والباقي فاضل بدون تصحيح فاقتضت إرادتنا تصحيح الباقي وقيمة المصاريف تخصم بالأبعادية ابتغاء لمرضاة الله تعالى. والذي يستعرف عليه أصحابه ويثبتوه يعطى لهم والباقي يصير توزيعه في المحلات الطاهرة للتلاوة فيه. وأصدرنا أمرنا هذا إليكم لتجروا مقتضاه.

كينار: من حيث إن المصاحف المذكورة تلزم إلى التلامذة الجاري تعليمهم بالمدارس والأولاد الجارى تعليمهم بالمكاتب فيصير صرفهم إليهم كما اقتضته إرادتنا.

# الملحق الرابع عشر

**الرقابة على المطبوعات**

**(١)**

## قرار من المجلس الخصوصي

في ٢٧ جمادي الأولى سنة ١٢٧٥ (أول يناير سنة ١٨٥٩)

[دفتر مجموع إدارة وإجراءات مجلس الأحكام،
ص٣٠٧،محفوظات عابدين]

### فيمن يرخص له بإدارة مطابع برانية

تقدم لديوان الداخلية عرض من ملاطية لي محمود مُحَمَّد كتابجي بخان الخليلي ينهي أنه حصل له مضايقة في أمر المعاش وله معرفة في فن الطباعة على الحجر ولأجل الإعانة على معاشه يريد تدوير عدة طباعة واحده فقط لطبع بعض كتبة صغيرة لازمة لتعليم الأطفال لأجل سهولة معاشه ومنفعة الأطفال تحت ظل الخديوى. فلدى المذاكرة عنذلك بالمجلس الخصوصي قد رؤي – من حيث إن رفاهية العباد وسهولة إدارة أمر معاشهم من أقصى آمال الجناب الداوري، فلذا لا مانع من الترخيص لمن يكون ذا معرفة لإدارة مطابع بملازم الحجر لإدارة أمر معاشه. إنما يكون ذلك من بعد أن يؤخذ عليه سند الشروط من ورقة تمغة على الوجه المشروع وهو:

**(أولاً)** إن كل كتاب أو رسالة يراد طبعها لا يصير الابتداء في طبعها ولا تجهيز لوازماتها ولا عقد شروط مع من يريد الطبع والالتزام ولا أخذ شيء منه ما لم يقدم نسخة ذلك إلى نظارة الداخلية لأجل مطالعتها والنظر فيها إن كانت مضرة للديانة ولمنافع الدولة العلية والدول الأجنبية والعامة أم لا. ومتى وجد أن لا مانع من طبع ذلك ووافق هذا الديوان فيعطي إليه الرخصة اللازمة. وإن طبع شيء من هذا بدون إذن يصير من المخالفين الديوان فيعطى إليه الرخصة اللازمة، وإن طبع شيء من هذا بدون إذن يصير من المخالفين.

(**ثانياً**) لا يطبع ولا ينشر جرانيل وغازيتات وإعانات من دون استحصال الرخصة من ديوان الداخلية. وإن فعل ذلك بدون استئذان تغلق وتسد مطبعته.

(**ثالثاً**) إذا طبع ونشر كتب ورسايل إهانة للديانة وللبوليتيقة والآداب والأخلاق فيجري

ضبط وتوقيف هذا بمعرفة الضبطية.

(**رابعا**) المطبعجي لا له أن يطبع عدد زيادة عن الشروط المنعقدة ما بينه وبين الملتزم أو من يريد الطبع بمعرفته. وإن طبع شيء زيادة عن الشروط يعد سارقا ويترتب جراه بمقتضى القانون مع ضبط ما يوجد زيادة وإجراء الأصول فيه.

(**خامساً**) إن حصل من المطبعجي أدنى مخالفة في هذه البنود فيعد مخالف إلى النظام ويجرى غلق مطبعته وترتيب جزاه بالنسبة لخفة وجسامة الحجة تطبيقاً للقانون.

(**الخاتمة**) عنما يختص بالتعهد الذي يؤخذ على المطبعجي يذكر فيه أني قد قبلت هذه الشروط الموضحة بالخمسة بنود وللمعاملة بموجبها. ويشترط على نفسه أن لا يعقد مع أحد شروط على طبع كتب أو رسايل أو غازيتات أو إعلانات خلافه بدون استحصال الإذن من ديوان الداخلية وصدور الأوامر بالرخصة وأنه قابل برضاه واختياره بالإجراء على وجه ما شرح بهذا. وعلى هذا النسق يصير الإجراء مع كل من يعرض من ذوي المعارف في إدارة مطبعة لمعاشه كما استقر الرأي بالمجلس.

**(٢)**

أمر عال صادر من سعيد باشا إلى ضبطية مصر
في ١١ ذي القعدة سنة ١٢٧٧ (٢١ مايو ١٨٦١)

[دفتر مجموع أمور إدارة وإجراءات مجلس الأحكام، ص٣٠٧، محفوظات عابدين]

## بشأن الإفادة عما يعامل به رجل فتح مطبعة بدون استئذان

صار منظورنا إفادتكم المؤرخة ٣ ذو القعدة سنة ١٢٧٧ (١٣ مايو سنة ١٨٦١) نمرة ٧ والورقة التي معها المتضمنة الاستفهام عما يصير به معاملة السيد مُحَمَّد هاشم المتوكل من طرف السيد عبد القادر أمير الغرب سابقاً المقيم بالشام الآن لكونه فتح مطبعة حروف من دون إذن الحكومة. فيا مبارك إن الأشياء التي مثل هذا لم هي يد واحدة[1] مثلما تعلموا.

أولاً حكم الأصول القديمة التي لم نسيتوها إلى الآن فإذا لم كنت فهمت إلى الآن أن

(١) يقصد أن التصرف في الأمر الواحد لا يسير على نمط واحد وإنما يختلف باختلاف الأشخاص الذين يمثلهم الأمر.

أصول البدية الواحدة[1] مرفوع وملغى أفهموا ذلك. فعلى هذا أن كل من يطلب طبع الكتب المعتادة والسايرة يقتضي عدم الممانعة في طبعها إذا كانت لم تصيب الحكومة والله. فافهم ذلك وعلى مقتضاه تحرك بالفعل. فأما إذا طبع شيء يصيب الحكومة والملة فيجب مؤاخذة وممانعة فاعلين ذلك.

(١) يقصد ان المساواة بين الناس في المعاملة غير موجودة.

# الملحق الخامس عشر

## قائمة بنظار ومديري مطبعة بولاق وتواريخ توليهم المطبعة

(١) نقولا المسابكي...... من ١٨٢١ إلى يونيه ١٨٣٠

(٢) عبد الكريم......... "يونيه ١٨٣٠ "حوالي يوليه ١٨٣٣

(٣) أبو القاسم شاهد الكيلاني "حوالي يوليه ١٨٣٣" حوالي سبتمبر ١٨٣٥

(٤) فاتح طاغستاني...... "حوالي سبتمبر ١٨٣٥ "١٨٤٠

(٥) حسين راتب......... "٨٤٠ ٢٧ سبتمبر ١٨٤٨[١]

(٦) علي جودت......... " ٩ سبتمبر ١٨٤٩ "٣ مارس ١٨٦١

(٧) مُحَمَّد نوحي......... "٤ مارس ١٨٦١ "٦ أكتوبر ١٨٦٢

(٨) عبد الرحمن رشدى (بك) "٧ أكتوبر ١٨٦٢ "٦ فبراير ١٨٦٥

(٩) حسين بك حسني... "٧ فبراير ١٨٦٥ "٢٣ سبتمبر ١٨٨٠

(١٠) علي (بك) جودت...... "أول مايو ١٨٨١ "١٦ أكتوبر ١٨٨٢[٢]

(١١) حسين (باشا) حسني.. "١٧ أكتوبر ١٨٨٢ "١٩ مارس ١٨٨٦

(١٢) بنجيه (بك)......... "٢٠ مارس ١٨٨٦ "١٨٩٤

(١٣) ألفريد شيلي (باشا)... "١٨٩٤ "٣٠ مايو ١٩١١

(١٤) وارن "ب" تريلوني... من أول يونيه ١٩١١ إلى نوفمبر ١٩١٧.

(١٥) أحمد صادق (بك)...... "٣٠ أبريل ١٩١٩" أول أبريل ١٩٢٠[٣].

(١٦) جورج نيوتن....... "٢ أبريل ١٩٢٠ " ١٧ يناير ١٩٢٤[٤].

---

(١) كل التواريخ الواردة في هذه القائمة ابتداء من هذا التاريخ استقيتها من الوثائق الرسمية من دفاتر الاستحقاقات وملقات النظارة والمديرين أما التواريخ السابقة له فقد توصلت إليها من مقارنة أكثر من مرجع كالأوامر والأخبار التي نشرت في الوقائع وديباجات مطبوعات بولاق. أو بالموازنة بين عدة مصادر.

(٢) كان علي جودت يدير المطبعة من٢٣ سبتمبر سنة ١٨٨٠ إلى اول مايو سنة ١٨٨١ على سبيل الندب ثم عين مديراً في أول مايو سنة ١٨٨١.

(٣) كان أحمد صادق وكيل المطبعة يقوم بإدارتها من نوفمبر سنة ١٩١٧ إلى أول أبريل سنة ١٩١٩ ولم يكن لها مدير في هذه المدة إلى أن رقى مديرًا لها في أول أبريل سنة ١٩١٩.

(٤) لم يلقب كل من جورج نيوتن وأميل فورجيه بلقب "مدير" وإنما أعطيا لقب "ملاحظ المطبعة" ولعل السبب في ذلك أنهما كانا أجنبيين في وقت اشتدت فيه الروح القومية. ثم عاد لقب "مدير" إلى مُحَمَّد أمين بهجت.

**(١٧) إميل فورجيه....... "٢٦ فبراير ١٩٢٤" أول أغسطس ١٩٢٦[١].**

**(١٨) مُحَمَّد أمين بهجت (بك)...... "أول أغسطس ١٩٢٦" ١٦ سبتمبر ١٩٣٧[٢].**

**(١٩) مُحَمَّد أمين بهجت (بك).... "أول يناير ١٩٣٨" ١٥ سبتمبر ١٩٣٨.**

**(٢٠) محمود زكي إبراهيم (بك)... "أول يناير ١٩٣٩" أكتوبر ١٩٤٣[٣].**

**(٢١) مُحَمَّد بكري.......... "٩ مارس ١٩٤٢" ١٥ أكتوبر ١٩٤٤[٤].**

**(٢٢) حامد خضر (بك)... "٤ أبريل ١٩٤٥" ١٩ سبتمبر ١٩٥٠.**

**(٢٣) مُحَمَّد يوسف همام (بك)..... " ٢٠ سبتمبر ١٩٥٠" ٩ فبراير ١٩٥٢.**

**(٢٤) حسن علي كليوه (بك)... "٩ فبراير ١٩٥٢ إلى**

---

(١) لم يلقب كل من جورج نيوتن وأميل فورجيه بلقب "مدير" وإنما أعطيا لقب "ملاحظ المطبعة" ولعل السبب في ذلك أنهما كانا أجنبيين في وقت اشتدت فيه الروح القومية. ثم عاد لقب "مدير" إلى مُحَمَّد أمين بهجت.

(٢) بقيت المطبعة بدون مدير من ١٧ سبتمبر سنة ١٩٣٧ إلى أول يناير سنة ١٩٣٨ وإنما ندب مُحَمَّد بكري لإدارتها إلى أن اضطرت الحكومة إلى استدعاء مُحَمَّد أمين بهجت من المعاش وإعادته إلى الخدمة تهيئة للعمال.

(٣) كان محمود زكي إبراهيم وكيلًا للمطبعة من ٢٧ أغسطس سنة ١٩٣٨ وقد أدارها وهو وكيل من ١٥ سبتمبر سنة ١٩٣٨ —تاريخ إحالة مُحَمَّد أمين بهجت إلى المعاش للمرة الثانية– إلى أن بقى مديرًا في أول يناير سنة ١٩٣٩. وقد أبعد من المطبعة لأسباب حزبية إذ ندب لمصلحة الضرائب في مارس سنة ١٩٤٢ وأعيد مُحَمَّد بكري لإدارتها في مارس، وظل يديرها إلى أن نقل محمود زكي إلى ديوان المحاسبة في أكتوبر سنة ١٩٤٣ فأصبح مُحَمَّد بكري مديرًا.

(٤) كان محمود زكي إبراهيم وكيلًا للمطبعة من ٢٧ أغسطس سنة ١٩٣٨ وقد أدارها وهو وكيل من ١٥ سبتمبر سنة ١٩٣٨ —تاريخ إحالة مُحَمَّد أمين بهجت إلى المعاش للمرة الثانية– إلى أن بقى مديرًا في أول يناير سنة ١٩٣٩. وقد أبعد من المطبعة لأسباب حزبية إذ ندب لمصلحة الضرائب في مارس سنة ١٩٤٢ وأعيد مُحَمَّد بكري لإدارتها في مارس، وظل يديرها إلى أن نقل محمود زكي إلى ديوان المحاسبة في أكتوبر سنة ١٩٤٣ فأصبح مُحَمَّد بكري مديرًا.

# الملحق السادس عشر

## بيان بعهود المطبعة

| الجهة التابعة لها المطبعة | تاريخ ابتداء التبعية | تاريخ انتهاء التبعية | مدة التبعية | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | يوم | شهر | سنة |
| الحكومة............... | حوالي أكتوبر ١٨٢١ | ٧ أكتوبر ١٨٦٢ | – | – | ٤٣ |
| ملكية عبد الرحمن رشدي | ٧ أكتوبر ١٨٦٢ | ٧ فبراير ١٨٦٥ | – | ٤ | ٢ |
| الدائرة السنية........... | ٢٧ فبراير ١٨٦٥ | ٢٠ يونيه ١٨٨٠ | ١٣ | ٤ | ١٥ |
| الحكومة............... | ٢٠ يونيو ١٨٨٠ | مستمرة | | | |

# المراجع

## أولًا - الوثائق الرسمية

### دفاتر المعية (باللغة التركية):

هي دفاتر تحتوي على أوامر ولاة مصر إلى نظار دواوين الحكومة ومديري الأقاليم، كما تشتمل على صور المراسلات الصادرة من المعية إلى الدواوين والواردة إلى المعية. وكلها مرتبة حسب تواريخ صدورها أو ورودها. وهي قرابة ٥٥٠ دفترًا، من رقم ١ إلى رقم ٩١، ومن رقم ١٥٨ إلى رقم ٥٨٥. (قسم المحفوظات التاريخية بقصر عابدين)(١).

### دفاتر مجلس الملكية في (باللغة التركية):

وهي تحتوي على أوامر محمد علي التي كان يوقع بها على قرارات مجلس الملكية أو المجلس العالي. والموجود منها ثمانية دفاتر أرقامها ١١٩ و١٢٥ و١٣٤ و١٣٧ و١٣٩ و١٤٥ و١٤٦ و١٥٦ (قسم المحفوظات التاريخية بقصر عابدين).

### دفاتر ديوان المدارس التركية:

وهي ١٤٩ دفترًا وتشتمل على مضابط جلسات شورى المدارس. وكذلك على صور الخطابات الصادرة من ديوان المدارس إلى فروعه ومدارسه. والواردة إليه من الفروع والمدارس. وذلك من سنة ١٢٥١ إلى سنة ١٢٧٠هـ (١٨٣٦–١٨٥٤م) (قسم المحفوظات التاريخية بقصر عابدين).

### محافظ ديوان المدارس (باللغة التركية):

وهي أربع محافظ تحتوي على قرابة الألف وثيقة تشتمل على أوامر للوالي إلى ديوان المدارس من سنة ١٢٥١ إلى سنة ١٢٩١هـ (١٨٣٦–١٨٧٥م) (قسم المحفوظات التاريخية بقصر عابدين).

### دفاتر ديوان المدارس العربية:

وهي حوالي ١٦٠ دفتر تشتمل على الخطابات الصادرة من ديوان المدارس إلى فروعه ومدارسه، والواردة إليه من الفروع والمدارس، من سنة ١٢٦٠ إلى سنة ١٢٦٥هـ (١٨٤٤–١٨٤٩م) ومادة هذه الدفاتر في غاية القيمة لمن يريد أن يؤرخ مطبعة بولاق ويقف على إنتاجها ونظمها (قسم المحفوظات التاريخية بقصر عابدين).

### دفاتر قيودات المعية الكتخداوية (باللغة التركية):

الجزء الخامس من هذه الدفاتر به وثائق خاصة بطبع المصحف والصعوبات التي أثيرت ضد

---

(١) هناك مشروع في الوقت الحاضر لنقل الوثائق التاريخية الموجودة بقصر عابدين إلى دار المحفوظات العمومية بالقلعة حيث كانت محفوظة قبل سنة ١٩٣٢.

طبعه. (قسم المحفوظات التاريخية بقصر عابدين).

### دفاتر الديوان الخديوي (باللغة التركية):

دفتر رقم ٧٧٦ من هذه الدفاتر به الوثيقة رقم ١٣٦، ص٦٢، خاصة بمطبعة الحكومة المصرية بجزيرة كريت. (قسم المحفوظات التاريخية بقصر عابدين).

### محفظة رقم ٢ ديوان خديوي (باللغة التركية):

بها وثائق خاصة بمصنع الورق في مصر في عصر مُحَمَّد علي (قسم المحفوظات التاريخية بقصر عابدين).

### محفظة رقم ٢٦ معية (باللغة التركية):

وثيقة رقم ١٤٢ منها عبارة عن مذكرة من على جودت ناظر مطبعة بولاق إلى المعية بشأن تنظيم المطبعة (١٨٦٠م) (قسم المحفوظات التاريخية بقصر عابدين).

### محفظة رقم ٢٧ معية (باللغة التركية):

وثيقة رقم ١٨٨ منها تشتمل على "ترتيب بخصوص تنظيم مطبعة بولاق" (١٨٦٠م) رفعه إلى المعية على جودت ناظر المطبعة. "كذلك تقرير اللجنة المشكلة من ناظري المالية والخارجية ومُحَمَّد نوحي ناظر المطبعة الذي خلف على جودت لدراسة الترتيب السابق". (قسم المحفوظات التاريخية بقصر عابدين).

### محفظة رقم ٢٩ معية (باللغة التركية):

وثيقة رقم ٤٤٤ منها خاصة بطبع الوقائع المصرية بمطبعة عبد الرحمن رشدي ببولاق. (قسم المحفوظات التاريخية بقصر عابدين).

### محفظة رقم ٥٢ معية (باللغة التركية):

وثيقة رقم ٣٠ منها خاصة بنقد رئيس للوزراء مصطفى رياض لطبع الوقائع واحتجاجه على الدائرة السنية بسبب إهمالها في ذلك. (قسم المحفوظات التاريخية بقصر عابدين).

### دفتر مجموع ترتيبات ووظائف (باللغة العربية):

وهو دفتر ضخم يشتمل على أوامر وتنظيمات خاصة بمصالح الدولة وموظفيها. (قسم المحفوظات التاريخية بقصر عابدين).

### دفتر مجموع أمور إدارة إجراءات مجلس الأحكام (باللغة العربية):

وهو دفتر ضخم به كثير من الأحكام والقرارات الخاصة بكثير من أمور الدولة كقوانين المطبوعات والأحكام الخاصة بالمصاحف المطبوعة وكيفية التصرف فيها. (قسم المحفوظات التاريخية بقصر عابدين).

### دفتر مجموعة أوامر ولوائح خاصة بمصالح متعددة (باللغة العربية):

وهو دفتر ضخم يشتمل على لوائح عدد كبير من المصالح والمدارس والمصانع التي أنشئت في عهد مُحَمّد علي (قسم المحفوظات التاريخية بقصر عابدين).

### دفاتر قيد الأوامر العلية الصادرة للمالية (باللغة العربية):

وهي عدد كبير من الدفاتر بها مادة ذات قيمة تاريخية كبيرة. وفي الدفتر رقم ١١٩٦ منها وثائق الإنعام بمطبعة بولاق علي عبد الرحمن رشدي ونقل بعض موظفي المطبعة من خدمة الحكومة إلى المطبعة مع احتفاظهم بحقوقهم كموظفين في الحكومة في عهد سعيد (قسم المحفوظات التاريخية بقصر عابدين).

### دفاتر قيد الأوامر العلية الصادرة للدواوين والأقاليم (باللغة العربية):

دفتر رقم ١٨٩٤ وثيقة رقم ١٣٠ ص١٨٩. ودفتر رقم ١٨٩٥ وثيقة رقم ١٥٠ ص١٥. ودفتر رقم ١٨٩٩ وثيقة رقم ٢٦٩ ص٨٨ ووثيقة رقم ٢٧٩ ص٩٢ ووثيقة رقم ٣٥٣ ص١٣١. ودفتر رقم ١٩١١ وثيقة رقم ٩ ص١١٦ ونقل القيد في وسطها إلى ص١٧٣ و وثيقة رقم ١٨ ص١٦٤ ووثيقة رقم ٣٨ ص٥٢ ووثيقة رقم ٤٩ ص١٦ ووثيقة رقم ٩٩ ص١٥٢. ودفتر رقم ١٩١٢، وثيقة رقم ٢٣، ص١١. دفتر رقم ١٩١٥، وثيقة رقم ٤، ص٦٣ ووثيقة رقم ٢٩، ش١٦٤ ووثيقة رقم ٨٦ ص١٧٠. دفتر رقم ١٩١٩، وثيقة رقم ٢ ص٤ ووثيقة رقم ٤٢، ص٦٣.

وكلها وثائق خاصة بتعطيل مطبعة بولاق، ثم إهدائها إلى عبد الرحمن رشدي في عهد سعيد، وبعضها خاصة بمطابع الدواوين والأقاليم، وبعضها خاص بطبع الوقائع المصرية ونفقاتها وبعضها خاص بشراء آلات لمطبعة بولاق مدة تبعيتها للدائرة السنية، وبعمل حروف جديدة لها، وبعضها خاص بالمطابع الأميرية غير بولاق. وبهذه المجموعة من الدفاتر عشرات الوثائق الأخرى خاصة بالموضوع. (قسم المحفوظات التاريخية بقصر عابدين).

### دفاتر قيد الأوامر الكريمة (بالغة العربية):

دفتر رقم ١٢، أمر رقم ٩، ص٢٤.

دفتر رقم ١٣، أمر رقم ٢، ص١، وأمر رقم ٣٢، ص٢٠.

وهي أوامر خاصة بشراء آلات وعمل حروف جديدة بمطبعة بولاق وتعيين وكيل لها (قسم المحفوظات التاريخية بقصر عابدين).

### دفتر قيد أثمان ومصاريف مأمورية الأكسبوزسيون (باللغة العربية):

وهو دفتر ضخم قيدت به معروضات مصر في المعرض الدولي الذي أقيم بمدينة فيينا في سنة ١٨٧٣م، وبه بيان معروضات مطبعة بولاق السنية والكاغدخانة. (قسم المحفوظات التاريخية بقصر عابدين).

### جراند استحقاقات مطبعة بولاق (١٢٦٠-١٢٧٩هـ):

وهي دفاتر كبيرة قيد بها سنة بعد أخرى أسماء موظفي المطبعة وعمالها كل في صحيفة خاصة أثبت فيها مرتبه ووظيفته وما طرأ عليها من تغييرات وكذلك ما ناله من مكافأة وما وقع عليه من جزاء وما نيط به من عمل. وقد خصص لكل سنة دفتر أو دفتران، وزاد عدد موظفي المطبعة وعمالها في بعض السنوات فكان لها أربعة دفاتر، وأقدم جريدة استحقاقات موجودة بدار المحفوظات بالقلعة ترجع إلى سنة ١٢٦٠هـ–١٨٤٤م، إذ أعدمت دفاتر السنوات السابقة كلها دون أن يتبين المسئولون قيمتها التاريخية. وهذه المجموعة من الدفاتر مسلسلة من سنة ١٨٤٤ إلى سنة ١٨٦٣م أي إلى خروج المطبعة من ملكية الحكومة بإهدائها إلى عبد الرحمن رشدي في عهد الوالي سعيد. وعددها جميعًا سبعة وعشرون دفترًا تحمل أرقام: ١٣٥١٩ و١٣٥٤٣ و١٣٥٤٤ و١٣٥٦٨ و١٣٥٦٩ و١٣٥٨٩ و١٣٥٩٠ و١٣٦٢٢ و١٣٦٢٣ و١٣٦٢٤ و١٣٦٢٥ و١٣٦٥١ و١٣٦٧١ و١٣٦٧٢ و١٣٦٩٠ و١٣٧٠٨ و١٣٧٢٩ و١٣٧٧٢ و١٣٨٣٢ و١٣٨٨٠ و١٣٨٨١ و١٣٩٢٣ و١٣٩٦٩ و١٣٩٩٢ و ١٤٠٠٩ و١٤٠٤٤. (مخزن رقم ٤٤؛ دار المحفوظات العمومية بالقلعة).

### جراند استحقاقات مطبعة بولاق السنية والكاغدخانة (١٥٨١-١٥٨٨ قبطية):

وهي دفاتر كالسابقة تمامًا ومكملة لها ولكنها أضخم حجمًا وأوفى قيدًا. وتشتمل على سجل بموظفي المطبعة على نمط تلك الدفاتر ابتداء من تبعية المطبعة للدائرة السنية في ١٨٦٥م، وتزيد على سابقتها بتسجيل موظفي الكاغدخانة وعمالها. وتنقطع سلسلة هذه الدفاتر في نهاية سنة ١٨٧١م، أي أن دفاتر الثماني السنوات الأخيرة من مدة تبعية المطبعة للدائرة السنية فاقدة من الدار وليس لها ذكر في سجلاتها. وتقع السجلات الموجود الخاصة بالسنوات من ١٨٦٥ إلى ١٨٧١م في سبعة وعشرين دفترًا من أضخم الدفاتر الموجودة وأرقامها مسلسلة من ٢٢٣٠ إلى ٢٢٥٦ وهذه الدفاتر في غاية القيمة التاريخية في المرجع الوحيد لتاريخ الكاغدخانة، وفيها سجل دقيق لجميع الآلات والمستجدثات التي أضيفت إلى المطبعة والكاغدخانة سنة بعد أخرى. (مخزن رقم ٤٥؛ دار المحفوظات العمومية بالقلعة).

### دفاتر استحقاقات مطبعة بولاق الأميرية من (١٨٨٠-١٩١٧م):

وهي تكملة المجموعتين السابقتين وتشتمل على سجل بموظفي المطبعة بنفس النمط ابتداء من يونيه سنة ١٨٨٠ تاريخ انتهاء تبعيتها للدائرة السنية واستيلاء الحكومة عليها، إلى سنة ١٩١٧ وهي تاريخ آخر ما سلم للدار من هذه الدفاتر. وهي ثمانية عشر دفترًا أرقامها: ١٤٥٨٦ و١٤٥٨٧ و١٤٦٢٤ و١٤٦٢٥ و١٤٦٦٤ و١٤٦٧٢ و١٤٦٧٣ و١٤٧٣٤ و١٤٧٣٥ و١٤٧٦٨ و١٤٧٩٥ و١٤٨٠٦ و١٤٨٤٢ و١٤٨٤٣ و١٤٩٦١ و١٤٩٦٢ و١٥١٠٠. (مخزن رقم ٤٤؛ دار المحفوظات العمومية بالقلعة).

### دفاتر استحقاقات المطبعة الأميرية (من ١٩١٧ إلى الوقت الحاضر):

وهي تكملة سلسلة دفاتر استحقاقات المطبعة ولم تسلم بعة لدار المحفوظات العمومية. وليس هذا الجزء من السلسلة قيمة كبيرة فيما عدا أسماء مديري المطبعة وموظفيها، لأن نظام القيد في هذه الدفاتر قد روعي فيه الاقتضاب الشديد بحيث اقتصر على تطور مرتبات الموظفين ابتداء من سنة ١٨٨٩م، وفي ملفات المطبعة التي سيأتي ذكرها غنى عنها. (بعضها محفوظات وزارة المالية والبعض الأخر بمحفوظات المطبعة الأميرية)

### دفاتر ديوان الداخلية:

بها الكثير مما يفيد في تاريخ الوقائع المصرية ومطابع ديوان الداخلية، ولها فهرس واف بالدار. (دار المحفوظات العمومية بالقلعة).

### دفاتر ديوان المعارف:

بها الكثير عن مطابع ديوان المعارف ولها فهرس واف بالدار. (دار المحفوظات العمومية بالقلعة).

### دفتر كوبية القلم التركي بدار المحفوظات:

الجزء الأول لسنة ١٩٠٨ به قائمة بأسماء نظار المطبعة كان قد استخرجه موظفو القلم التركي بالدار بناء على طلب وزارة المالية. ولكن القائمة ليست مضبوطة فقد خلط الذين عملوها بين النظار والمفتشين، واعتمدوا على ما صادفوه في الدفاتر وحدها. (دار المحفوظات العمومية بالقلعة).

### أوراق أحمد رفعت:

وهي الأوراق التي استولت عليها النيابة في أعقاب الثورة العرابية عن أحمد رفعت ناظر تحريرات نظارة المالية. والوثائق التي تحمل الأرقام ٢٧٦ و٢٧٧ و٢٧٨ من هذه الأوراق تشتمل على تقارير اللجان الثلاث التي شكلت لبحث قضية اختفاء أقلام مطبعة بولاق في سنة ١٨٨٠-١٨٨١م.

(محفوظات الثورة العرابية - دار المحفوظات العمومية بالقلعة).

### ملف خدمة الشيخ محمد عفيفي (باللغة التركية):

وهو رئيس مطبعة الترسانة بالإسكندرية إلى غاية جمادى الأولى سنة ١٢٧٢هـ فبراير سنة ١٨٥٦م. ملف ٧٦٧، محفظة رقم ١٠٧، قطر ٧. (دار المحفوظات العمومية بالقلعة).

### ملف خدمة حسين (باشا) حسني:

ملف رقم ١٢٧٢٠. محفظة رقم ٤٣٠، قمطر رقم ٢٠ وهو ملف ضخم وكله بالغة العربية، ويشتمل على وثائق تلقي بعض الضوء على تاريخ الكاغدخانة في المدة من ١٨٧١ إلى ١٨٨٥م التي فقدت دفاتر الكاغدخانة الخاصة بها. (دار المحفوظات العمومية بالقلعة).

### ملفا خدمة عبد الرحمن (باشا) رشدي:

ملف رقم ١٧٧٢٦، محفظة ٥٩٢، قمطر رقم ٢٨، وملف رقم ١٧٧٤٧، محفظة رقم ٥٩٣، قمطر ٢٨، وهنالك ملف ثالث خاص بورثته. (دار المحفوظات العمومية بالقلعة).

وبدار المحفوظات العمومية ملفات الخدمة الخاصة بكثير ممن عملوا في المطبعة والوقائع المصرية من سنة ١٢٤٤هـ (١٨٣٨م) إلى الوقت الحاضر ولكن استخراج هذه الملفات يكلف الباحث المردود على صفحات ستة دفاتر ضخمة ذكر في كل سطر منها اسم موظف من موظفي في الحكومة منذ عصر مُحَمَّد علي دون أي تبويب أو تقسيم.

### ملف خدمة وارن تريلوني:

رقم م ٥٧ –٤/ ١٦ وهو ملف كبير منظم أوراق، باللغتين الإنجليزية والفرنسية.

(محفوظات وزارة المالية).

### ملف خدمة أحمد صادق (بك):

رقم م٧١ –١٥/ ١ ومعظم أوراقه باللغتين الإنجليزية والفرنسية

(محفوظات وزارة المالية).

### ملف خدمة جورج نيوتن: George Burns Newton

رقم م٧١ – ٢٦/ ١٠ وهو ملف كبير معظم أوراقه باللغتين الإنجليزية والفرنسية. وبه تقريران على جانب من الأهمية. أحدهما تقرير مفصل عن نشاط المطبعة في سنة ١٩١٢ وبه إحصاءات مفيدة، والثاني تقرير عن الأشياء التي استحدثت في المطبعة في عهده. (محفوظات وزارة المالية).

### ملف خدمة إميل فور جيه: Emile Louis Forget

رقم م٧١ –٢١/ ٥ ومعظم أوراقه باللغتين الإنجليزية والفرنسية. (محفوظات وزارة المالية).

### ملف خدمة محمد أمين بهجت (بك):

رقم م٧١– ٣/ ١٨ (محفوظات وزارة المالية).

### ملف خدمة محمد بكري:

رقم م٦٢ – ٣/ ٩٨. (محفوظات وزارة المالية).

### تقارير الفريد شيلي عن المطبعة:

وهذه التقارير توضح نواحي النشاط المختلفة في المطبعة بالشرح والإحصاءات، ولكنها تقف فجأة بعد سنة ١٩٠٧. (مكتبة المطبعة الأميرية)

### ملف تنظيم المطبعة الأميرية:

وهو ملف ضخم يقع في جزءين كبيرين محفوظ برقم ع٧١ – ٤٥/ ٦. ويشتمل على وثائق

تصدر كافة أنواع النشاط بالمطبعة من سنة ١٩٠٨–١٩١١م. ومادته تعتبر مكملة لتقارير الفريد شيلي السالفة الذكر ولكنها أكثر تفصيلًا. (محفوظات وزارة المالية).

**تقارير الأستاذ عبد الفتاح الكليسلي لرفع مستوى الطباعة بالمطبعة:**

ملف رقم ع٧١– ٤٥/ ١٤. (محفوظات وزارة المالية).

**ملف إنشاء القسم الشرقي بالمطبعة الأميرية:**

رقم ع٧١– ٤٥/ ٢. (محفوظات وزارة المالية).

**ملف الأدوات اللازمة لعملية التصوير الخاصة بإنشاء الحروف الهيروغليفية:**

ملف رقم ع٧١– ٣٨/ ٣٦ (محفوظات وزارة المالية).

**ملف توسيع المطبعة:**

ملفان برقم ع ٧١–٣/٣٣ وع ٧١–١/٣ وثانيهما خاص بالأرض المأخوذة من وقف الست خديجة هانم للمطبعة.

[محفوظات وزارة المالية]

**ملف تقارير عن المطبعة الأميرية:**

رقم ع ٧١–٢/١٧

[محفوظات وزارة المالية]

**ملف بعثات المطبعة:**

ملفان محفوظان برقمي ع ٧١–١/١٢ وع٧١–٢/١٢

[محفوظات وزارة المالية]

**تقارير محمد أمين بهجت بشأن إصلاح المطبعة الأميرية:**

وهي عدة تقارير تبدأ بسنة ١٩٢٦م، وأحدها يتعلق باقتراح نقل المطبعة من مكانها الحالي وملحق به رسم لبناء المطبعة كما اقترحه ذلك المدير الأسبق.

[محفوظات المطبعة الأميرية]

**لوحات رخامية:**

وهي ثلاث لوحات تذكارية موجودة بدار المطبعة منقوشة بالخط البارز على قطع كبيرة من الرخام وهي:

- لوحة بها ثلاث أبيات من الشعر باللغة التركية تؤرخ إنشاء المطبعة في عصر محمد علي سنة ١٢٣٥هـ–١٨٢٠م، وهي معلقة في صحن دار المطبعة.
- لوحة بها بيت واحد من الشعر العربي تؤرخ تجديد المطبعة في سنة ١٢٩٧هـ في عهد الخديو توفيق. وكانت معلقة على حائط وسقطت وهي محفوظة بمخازن المطبعة.
- لوحة بها بيتان من الشعر العربي تؤرخ تجديد المطبعة في سنة ١٢٩٧هـ في عهد الخديو توفيق وهي معلقة خلف الباب الرئيسي للمطبعة.

**الوقائع المصرية:**

وبها الكثير من الأخبار والإعلانات والمقالات التي تلقي كثيراً من الضوء على تاريخ مطبعة بولاق وموظفيها ومطبوعاتها، وهي مكملة للأوراق والدفاتر الرسمية، وتساعد على تحقيق كثير من المسائل.

ولا توجد مجموعة كاملة من الوقائع المصرية في مكان واحد بمصر، ولكن توجد عدة مجموعات منها في أماكن مختلفة، كل منها ناقصة بمفردها ولكنها تكمل بعضها البعض، بحيث يجد الباحث فيها معاً مجموعة تكاد تكون كاملة، ومجموعات الوقائع توجد في دار الكتب المصرية، ومكتبة المطبعة الأميرية، ومكتبة قصر القبة، ومكتبة دار المحفوظات العمومية بالقلعة والعدد الناقص في مجموعة يجده القارئ في إحدى المجموعات الأخرى باستثناءات طبعاً.

**ثانياً - كتب المراجع (Bibliographies)**

- الشيخ أحمد أبو علي – فهارس المكتبة البلدية بالإسكندرية، ٧ أجزاء. الإسكندرية ١٩٢٥–١٩٢٩.
- فهرس الكتب العربية الموجودة بدار الكتب المصرية، ٧ أجزاء، القاهرة، ١٩٢٩–١٩٣٨.
- فهرس الكتب التركية المحفوظة بالكتبخانة الخديوية المصرية. القاهرة، ١٣٠٦هـ الياس يوسف سركيس. معجم المطبوعات العربية والمعتربه، القاهرة، ١٩٢٨.

**ثالثاً – المراجع العربية: كتب ومقالات**

- إسكاروس (توفيق) – "تاريخ الطباعة في وادي النيل"، مجلة الهلال، العدد الثاني، نوفمبر سنة ١٩١٣، والعدد الثالث ديسمبر سنة١٩١٣، والعدد السادس مارس سنة ١٩١٤ القاهرة.
- الأنصاري (الشيخ عبد الله) – جامع التصانيف المصرية الحديثة، بولاق، ١٣١٢هـ.
- الباشا (الجوري قسنطين) – "ترجمة الأب روفائيل زخور، المجلة البطيريركية، السنتان السابعة والثامنة، ١٩٣٢.
- البتانونى (محمد لبيب) – تاريخ حياة كلوت بك، مترجم عن الفرنسية، القاهرة، ١٣٠٨ هـ. بهجت

(مُحَّد أمين) تقري– ر عن معرض الطباعة بمدينة ليبزج: بولاق، ١٩٣٢.

- التونسي (الشيخ مُحَّد عمر بن سلمان) – الشذور الذهبية في المصطلحات الطبية، مخطوط المكتبة الأهلية بباريس وبدار الكتب المصرية صور شمسية له.
- الجبرتي (الشيخ عبد الرحمن) – عجائب الآثار في التراجم والأخبار، أربعة أجزاء، بولاق ١٢٩٧هـ.
- جوان (إدوارد) – معمر في القرن التاسع عشر، ترجمه عن الفرنسية مُحَّد مسعود، القاهرة.
- جودت – تاريخ جوديت ترجمه عن التركية عبد القادر أفندى الدنا، بيروت، ١٣٠٨هـ.
- الحلبي ( قسطاكي الياس) – تاريخ تكوين الصحف المصرية، القاهرة، ١٩٢٨.
- الرافعي (عبد الرحمن) – تاريخ الحركة القومية، وتطوير نظام الحكم في مصر، ثلاثة أجزاء، القاهرة: ١٩٢٩.
- عصر إسماعيل – جزءان، القاهرة – ١٩٣٢.
- الزركلي (خير الدين)، الأعلام، ثلاثة أجزاء، القاهرة، ١٩٢٨.
- زيدان (جورجي) – تاريخ آداب اللغة العربية الجزء الرابع، القاهرة، ١٩١٤.
- تراجم مشاهير الشرق في القرن التاسع عشر، جزءان، القاهرة، ١٩٠٣.
- "تاريخ الطباعة في مصر"، مجلة الهلال، العدد ١١، السنة التاسعة، مارس سنة ١٩٠١.
- سامي (أمين باشا) – تقويم النيل، ج ٢، القاهرة، ١٩٢٨.
- التعليم في مصر – القاهرة، ١٩١٧.
- شهاب (الشيخ مُحَّد) – ديوان شهاب، مصر ١٨٦١.
- سفينة الملك ونفيسة الفلك، طبع حجر، مصر، ١٨٥٦.
- الشيال (دكتور جمال الدين) – "الدكتور ببرون والشيخان مُحَّد عياد الطنطاوي ومُحَّد عمر التونسي (صورة من الاتصال العلمي بين الشرق والغرب في عصر مُحَّد علي)"، مجلة كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، العدد الثاني ١٩٤٤.
- تاريخ الترجمة والحركة الثقافية في عصر مُحَّد علي، القاهرة، ١٩٥١.
- شيخو (الأب لويس – اليسوعي) – الآداب العربية في القرن التاسع عشر، جزءان بيروت، ١٩١٠.
- تاريخ فن الطباعة في المشرق"، مجلة المشرق الأعداد ٢ و٤ و٦ و٨ و١١، السنة الثالثة ١٩٠٠.
- طوسون (الأمير عمر) البعثات العلمية في عهد مُحَّد علي ثم في عهدي عباس الأولى وسعيد، الأسكندرية، ١٩٣٤هـ.

- عبد الكريم (دكتور عزت) تاريخ التعليم في عصر محمد علي. القاهرة، ١٩٣٨.
- تاريخ التعليم في عصر عباس وسعيد، القاهرة، ١٩٤٦.
- تاريخ التعليم في عصر إسماعيل، القاهرة، ١٩٤٦.
- عبده (دكتور إبراهيم) تاريخ الوقائع المصرية، بولاق، ١٩٤٢.
- غربال (محمد شفيق) مصر عند مفرق الطرق، القاهرة، ١٩٣٨.
- محمد علي الكبير، القاهرة، ١٩٤٤.
- الجنرال يعقوب والفارس لاسكاريس ومشروع استقلال مصر، القاهرة، ١٩٣٢.
- الفلكي (السيد مصطفى محمد) ونجيب (محمد) – النتيجة المستحسنة في حساب مائة سنة، ج١، ١٣١٣هـ.
- قرالي (الخوري بولس)... السوريون في مصر، جزءان، مصر الجديدة، ١٩٢٨ كلوت بك – لمحة عامة عن مصر، جزءان، ترجمه عن الفرنسية محمد مسعود، القاهرة
- مبارك (علي باشا) – الخطط التوفيقية، عشرون جزءًا في أربعة مجلدات، بولاق: ١٣٠٦هـ.
- مجدي (السيد صالح) – حلية الزمن في وصف مناقب خادم الوطن (سيرة الشيخ رفاعه الطهطاوي). مخطوط بدار الكتب المصرية.
- مختار (اللواء محمد – المصري) – التوفيقات الإلهامية. ١٣١١هـ.
- ميكيافلي (نقولا) – الأمير في علم التاريخ والسياسة والتدبير، ترجمة إلى العربية الأب روفائيل راهب، مخطوط بدار الكتب المصرية.

# الفهرس